الحَدَائِقُ النَّدِيَّة

في شرح

الفوائد الصمدية

تأليف: السيد على خان المدني الشيرازي

تصحيح و تحقيق و تعليق: الدكتور السيد أبوالفضل سجادي

مدنی، علی خان ابن احمد، ۱۰۵۱ ـ ۱۱۲۰ ق.
الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیه /السید علی خان المدنی الشیرازی؛
تصحیح، تحقیق و تعلیق السید ابوالفضل سجادی.
قم: ذوی القربی، ۱۳۸۸.
۹۵٤ ص.
ISBN 978-964-518-296-8
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
این کتاب شرح کتاب (الصمدیه فی النحو) شیخ بهایی است.
۱ ـ شیخ بهایی، محمد بن حسین، ۹۵۳ـ۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو ـ نقد تفسیر
۲ ـ زبان عربی ـ نحو. الف. شیخ بهایی، محمد بن حسین، ۹۵۳ ـ ۱۰۳۱ ق
الصمدیه فی النحو. شرح. ب. سجادی، ابوالفضل، مصحح. ج. عنوان. د.
عنوان: الصمدیه فی النحو. شرح.
۸۰۲۸ ص ۹ ش / BP٦١٥١ ٤٩٢/٧٥

منشورات ذوي القربى
اسم الكتاب : الحدائق النّدية في شرح الفوائد الصمدية
المولف : السيد على خان المدني الشيرازي
تصحيح و تحقيق وتعليق : الدكتور السيد أبوالفضل سجادي
الطبعة : الثانية
عدد المطبوع : ١٠٠٠ نسخة
تاريخ الطبع : ١٤٣٢ هـ. ق ـ ١٣٩٠ هـ. ش
المطبعة : روح الامين
السعر : ١٥٠٠٠٠ ريال
شابك : ٨ـ٢٩٦ـ٥١٨ـ٩٦٤ـ٩٧٨ ISBN 978 - 964 - 518 - 296 - 8
قم ـ شارع ارم، سوق القدس، رقم ٥٩ ـ الهاتف : ٧٧٤٤٦٦٣ ـ ٠٢٥١

مقدّمة

الحمد لله الّذي علّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، و الصلاة و السلام على نبي الأمم سيِّدنا محمَّد الأجلّ الأكرم.

علم النحو، علم يعرف به صحَّة و سقم اللغة، و ما يتعلّق بالألفاظ من حيث موقعها في الجملة، و الغرض منه الإحتراز عن الخطأ في التأليف، و القدرة على الفهم و الإيصال. و أهمية علم النحو متأتّية من وجوب الحفاظ على أصول و قواعد اللغة كفرض. إذ لايحفظ دين و لا ثقافة إلا بحفظ اللغة، و قد صدق من قال:

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلات
فليس يحفظ دين إلا بحفظ اللغات

و انطلاقاً من حرص المسلمين على فهم ما جاء به كلام الوحي بأفضل وجوهه، فقد شكّل القرآن الكريم بالنسبة لهم نبعاً ثرّاً، توفّروا منه على معارف غزيرة، ساعدتهم في تطوير هذا الفهم و وضع أسس علميَّة له، و ذلك بما توفّر لهم من وسائل و قدرات علمية. و إذا ما كان جَمْعُ القرآن يمثّل أولى الخطوات على طريق الاهتمام بالقرآن الكريم. فإنَّ وَضْعَ علم النحو يمثّل الخطوة الثانية للحافظ على سلامة أداء النص القرآنيّ بعد شياع اللحن على ألسنة الناس. من هنا يمكن القول إنَّ هاجسَ الحفاظ على سلامة النص القرآنيّ كان الدافعَ الرئيس لوَضْع علم النحو و الإعراب، ذلك لأنَّ ظهور اللحن و تَفَشِّيه بين الخاصَّة و العامَّة حتَّى على لسان قرَّاء القرآن الكريم كان الباعثَ على تدوين أصول اللغة و استنباط قواعد النحو.

و بهذا نرى أنَّ السبب و الدافع الرئيس في وضع القواعد النحوية كان حفظ القرآن الكريم من التحريف و الخطأ و الانحراف، بحيث يمكن اعتبار العامل الدينيّ هنا أنّه شكّل العامل الأوَّل في وضع علم النحو بالإضافة إلى عوامل أخرى.

و قد قيل إنَّ أوَّل كلام في النحو أطلقه أبو الأسود الدؤلي المتوفي سنة ٦٧هـ . و إنَّ اسم علم النحو جاء من مضمون ما جرى بين علي بن أبي طالب(ع) و أبي الأسود

الدؤلي حين ألقى عليه شيئاً من أصول هذا النحو، ثُمَّ قال له: « انح هذا النحو» فسمِّي هذا العلم بـــ "علم النحو ".

بعد الدؤليِّ ظهر كثير من العلماء الذين توافروا على علم النحو، و قد كان للخليل بن أحمد الفراهيديِّ، أستاذ شيخ النحو سيبويه، فضلٌ كبير على هذا العلم. و قد أخـــذ عنه سيبويه، و أكمل من بعده فروع هذا العلم، و أكثر من أدلّته و شواهده و قواعده، و وضع فيه كتابه المشهور"الكتاب".

في عصر الانحطاط و شيوع اللحن بصورة واسعة لدرجة أنّه غلب علـــى ســـلامة اللغة، ظهر نحاة كبار كابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـــ) الّذي اشتهر بـــ«ألفية» المعروفة في النحو، و هي أرجوزة من ألف بيت و بيتين، اختصر فيها أرجوزته « الكافية الـــشافية» الطويلة الّتي تقع في ١٧٥٧ بيتاً.

و ممَّن ساهم في التإلىف بعلم النحو أيضاً عبدالله بن يوسف الأنصاري المعـــروف بابن هشام(٧٠٨-٧٦١هـــ) الّذي نال شهرة واسعة بكتابه «مغني اللبيب» في النحو. و اشتهر أيضاً في النحو ابن آجروم(٦٧٣-٧٢٣هـــ)، و أهمُّ مؤلّفاته« المقدّمة الآجروميَّة في مبادي علم العربيَّة».

و يمكن القول إنّ علم النحو الّذي اتّسع و تفرَّعت أبوابه و ازدادت الآراء فيه إبّان العصر العباسيِّ، وجد في عصر الانحطاط من يقصر من ذيوله، و يحدُّ من تشعباته كمـــا نرى في ألفيّة ابن مالك و المغني لابن هشام وغيرهما.

و في عصر الانحطاط أيضا ظهر الشيخ بهاء الدين العامليُّ المعروف بالشيخ البهائيِّ، و هو من العلماء الّذين لو تبعهم المسلمون، واستضاؤوا بأنوارهم الربَّانيَّـــة لوصـــلوا إلى أعلى المراتب و الدرجات العلميّة في كلّ علم و لصاروا روّاد العلوم، لأنّه﴿ لله العزّة و لرسوله وللمؤمنين ﴾[المنافقون/١٤].

البهائي هو الّذي وضع كتاباً في علم النحو سمّاه«الفوائد الصمدية». و «الفوائـــد الصمدية» كما جاء في مقدّمته«حوتْ من هذا الفن ما نفعه أعمُّ و معرفتـــه للمبتـــدئين أهمُّ، و تضمَّنت فوائدَ جليلة في قوانين الإعراب، و فرائد لم يطّلـــع عليهـــا إلا أولـــو الالباب». و قد حاول البهائيُّ في هذا الكتاب أن يجمع آراء كبار النحاة في هذا المجال، بحيث جاء كتابه حاوياً لدقائق الأمور. فما منْ قاعدة من القواعد النحويَّة إلا و أشـــار إليها بصورة موجزة ما جعل هذا الكتاب على الرغم من إيجازه الشديد و بلاغته حاوياً لاهمِّ القواعد النحويَّة في اللغة العربية.

و خصَّص العامليُّ الحديقة الثالثة بالأفعال، و يشرح إعراب الفعل المضارع، ثُمَّ يأتي بثلاثة فصول، و في كلِّ فصل يشرح أفعال المدح و الذَّمِّ و فعلى التعجُّب و أفعال القلوب، و في خاتمة هذه الحديقة يدخل مبحث التنازع.

تأثَّر الشيخ البهائي بابن هشام في«مغني اللبيب»، و يظهر هذا التأثُّر جليّاً في الحديقة الرابعة و الخامسة، بحيث يمكن القول: إنَّ العاملي لخَّص الباب الثاني من المغني في الحديقة الرابعة من «الفوائد الصمديّة» في تعريف الجمل و اقسامها.بّ

و الحديقة الخامسة و هي آخر حدائق«الفوائد الصمديَّة» خصَّصها للمفردات، و هذه الحديقة مثل الحديقة الرابعة خلاصة الباب الأوَّل من«مغني اللبيب» بإيجاز شديد.

يمكن القول إنَّ الشيخ البهائي لم يأت بجديد في علم النحو، و كان فضله أنَّه قدَّم القواعد النحوية كلَّها بصورة موجزة في الفوائد الصمدية، و هذا العمل عظيم في نوعه. و بالرغم من إيجازه الشديد حاول البهائيّ أن يشرح القواعد بصورة واضحة، و لا نرى غموضاً كثيراً في هذا الكتاب إلا في مواضعَ قليلة، منها في مبحث توابع المنادى، حيث يقول: «أمَّا المعطوف فإن كان مع أَل فالخليلُ يختار رفعَهُ، و يونس نصبَهُ، و المبرَّد إن كانَ كالخليل فكالخليل، و إلا فكيونس، و إلا فكالبَدل».

و في سنة١٠٥٢ هـ ق ولد في المدينة المنوّرة السَّيِّد على صدر الدين المدنيُّ الشيرازيُّ الملَّقب بالسَّيِّد على خان الكبير الَّذي ألَّف كتاب«الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديَّة» الَّذي يعتبر شرحاً عظيماً وافياً بالمقصود، بيَّن فيه كلَّ ما أجملَه الشيخُ البهائيُّ.

و يمكن القول إنَّ«الحدائق الندية يعتبر كتاباً كاملاً في علم النحو، و استفاد المؤلّف فيه من آراء كبار النَّحويِّينَ و اللغويِّين كالخليل و سيبويه و الكسائيِّ و ابن جنيّ، و اعتمد في شرحه على آراء نحو ثلاثمائة نحويٍّ و لغويٍّ، بحيث جاء الكتاب، و كأنَّه موسوعة لآرائهم.

ما تجدر الإشارة له هنا هو أنَّ السَّيِّد على خان شدَّد في تسويغه لوضع كتاب الحدائق الندية بأنَّ تعلُّمَ علم النحو واجبٌ، كما أكَّد علماء الأمَّة، لأنَّ النحو مفتاح اللغة العربيَّة، و هذه اللغة وسيلة فهم الشريعة الإسلاميَّة، ويقول الشارح: قيلَ: و من ثَمَّ كانت معرفتُه واجبةً، لأنَّ تعلُّمَ الشرائع الواردة بلغة العرب لاتَتِمُّ إلا به (أى علم النحو)، و كلُّ ما لايَتِمُّ الواجبُ المطلقُ إلا به فهو واجبٌ.

استفاد السَّيِّد على خان فى «الحدائق الندية» من كتب نحويَّة كثيرة، و يظهر أثر مغني اللبيب واضحاً في الحدائق، إضافة لتأثُّره بآراء الرضيِّ بشكل واضح و شديد، و

لانري أنّه خالف الرضيَّ إلا في مواضع قليلة، مثلاً اختلف النحاة في أنَّ الظرف و الجارَّ و المجرور هل هما نفسهما الخبر أو لا؟ حيث يعتقد الرضيُّ أنَّ الظرف والمجرور و متعلّقهما هي الخبر، و لكن السَّيِّد على خان خالفه، حيث ذهب إلى أنَّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، و أنَّ تسميةَ الظرف و المجرور خبراً مجازٌ.

استشهد السَّيِّد على خان الكبير بآيات قرآنيّة كثيرة، في حين أهمل الحديث إلى حدٍّ ما، حيث يبدو أنَّ الأحاديث لم تلبِّ حاجته و ما يريده من الشواهد، و لعلّه في ذلك اتَّبع سنَّة العلماء الَّذين تنكّبوا الاستشهاد بالأحاديث لعدم وثوقهم بأنَّ ذلك لفظُ النبيِّ(ص) لأمرين:

أحدُهما: أنَّ الراوة جوَّزوا النقلَ بالمعنى، ولاسيَّما معَ تقادم الزمان و الاتِّكال على الحفظ، فالضابطُ منهم من ضبط المعنى، و أمَّا من ضَبط اللفظَ فبعيدٌ، و لاسيَّما في الأحاديث الطوال الَّتي لم يسمْعها الرواةُ إلا مرَّةً.

الثاني: أنَّه وقعَ اللحن كثيراً في الحديث، لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، و لايعلمونَ لسانَهم بصناعة النحو، و رسولُ الله(ص) كانَ أفصحَ الناس، و إذا تكلَّم بلغةٍ غير لغةِ أهلِه، فإنَّما ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز و تعليم الله تعالى.

و على رغم تعدُّد شارحي كتاب الصمديَّة للشيخ البهائيِّ، إلا أنَّ شرح السَّيِّد على خان المدني يعتبر الأفضل و الأشهر بينها، لجهة استشهاده بالآيات القرآنية بشكل كبير إلى جانب الأبيات الشعريِّة، فجاء شرحه حاوياً لألف و مائة بيت من الشعر لشعراء من العصر الجاهليِّ و صدر الإسلام و العصرين الأمويّ و العباسيِّ و بعض شعراء عصر الانحطاط.

و بما أنَّ السَّيِّد على خان الكبير كان من كبار العلماء و الأدباء، لذلك ضمَّن شرحه للقواعد النحويَّة مباحثَ تفسيريَّة للقرآن الكريم، مستفيدا كثيراً من تفسير الكشاف للزمخشريِّ، و كذلك ضمَّن شرحه المسائل التاريخيَّة أثيرت بين العلماء حول المسائل النحويَّة و اللغويَّة، و في كثير من الأحيان يبدأُ قبل دخول البحث بشرح قضايا الأصوات اللغويَّة phonetics فيما يتعلّق بتلفظ المفردات إضافة إلى شرح فلسفة الإعراب و المباحث البلاغيَّة و الكلاميَّة، و يُعدُّ الكتابُ من هذه الناحية من أكمل الكتب النحويَّة، ليس يغني من جوع فحسب بل يسمنُ أيضاً.

و قد قدَّم الشارح الكبير كلَّ القواعد النحويَّة و فوائدها بصورة استدلاليّة و عقليَّة و منطقيَّة، و لم يترك مسألة منها إلا و استشهد فيها بالآيات القرآنيَّة و القراءات

المختلفة، مستعرضاً آراء النحاة و اللغويِّين، مقارناً بينها بدقَّة، ردًّا لبعضها، موافقاً للبعض الآخر. و يمكن القول هنا: إنَّ هذا الكتاب يشبه «مغني اللبيب» لابن هشام، إلا أنَّه أكمل منه، و من حيث مقارنته بين النَّحويِّينَ و آرائهم و اختلافاتهم ما جعله يشبه كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباريِّ.

و مع أنَّ كتاب الفوائد الصمديَّة يعتبر كتاباً كاملاً في علم النحو، لكن اتِّسامه بالإيجاز الشديد جعله بحاجة إلى شرح و بسط، حتَّي يتمكَّن الطالب من فهم القواعد النحويَّة بسهولة، و قد اهتمَّ السَّيِّد على خان بذلك، و من هذه الناحية يمكن القول: إنَّ هذا الكتاب ملأ فراغاً في المكتبات و الجامعات و الحوزات العلميَّة.

أسلوب التصحيح: إنَّ تحقيق النصوص أمانة دينيَّة و علميَّة و أخلاقيَّة، و على المحقِّق إثبات ما قاله المُصَنِّف، خطأً كان أم صواباً، و أن لاينصب نفسه حكماً على هذه النصوص، فيبيح لنفسه تصحيحها أو تبديلها بنصوص أخرى، و عليه أن يكدَّ ذهنه ليصل إلى النص السليم الَّذي كتبه المُصَنِّف. و يجب أن يقارن بين النسخ المتعدِّدة للوصول إلى الصواب. فالمقارنة بين النسخ المتعدِّدة لها أهميَّة خاصَّة في كشف صحَّة ما كتبه المُصَنِّف، و ربَّما تكون ضرورة للإضافة من هذه النسخ للنسخة الأصليَّة، تقتضيها سلامة النص كإتمام نقص أو تصحيح تحريف أو تصحيف أو سقط كلام، و يأتي هذا بعد اختيار نسخة كأساس بعد دراستها دراسة علميَّة دقيقة، ثُمَّ مقارنتها بالنسخ الأخرى، و الإشارة إلى الفروق بين النسخ في حاشية الكتاب مع تحرِّي الدقَّة في عدم إضافة أيِّ لفظ أو تغيير أيِّ عبارة من النسخة الأصليَّة، أللهمَّ إلا لضرورة علميَّة لامناصَ منها، فعندئذ يلجأ المحقِّق إلى الإضافة أو التبديل مستعيناً بالنسخ الأخرى، و لايتمُّ ذلك إلا بعد التمحيص الدقيق.

يعتبر تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقّ الأعمال و أكبرها تبعة، و لقد بيَّن الجاحظ أبوعمرو في كتاب الحيوان ذلك أفضل تبيين، فقال: و لربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ و شريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتَّي يردَّه إلى موضعه.

و بعد اختيار تصحيح مخطوطة «الحدائق الندِّيَّة في شرح الفوائد الصمديَّة» بدأت بجمع النسخ المتعدِّدة للكتاب، و حصلت على أربع نسخ، و بعد مطالعتها، اخترت أكمل النسخ و أقدمها تاريخاً،وجعلتها "المخطوطة الأم"، و أصلاً و أساساً في التصحيح.

و قبل أن أبدأ عملي حصلت على عدَّة كتب و مقالات حول أسلوب التصحيح للمخطوطات مثل«نقد و تصحيح متون» لنجيب مايل هروي، و «قواعد تحقيق المخطوطات» لعبد السلام محمد هارون، و«منهج تحقيق المخطوطات» لإياد خالد الطباع، و«قواعد تحقيق المخطوطات» للدكتور صلاح الدين المنجد، و عدد من المقالات الَّتي أخذتها من المواقع الإنترنتيَّة، و قرأتها بدقَّة لكي يكون العملُ في تصحيح هذه المخطوطة عملاً علميًّا دقيقاً.

و بعد مطالعة الكتب بدأت بالتصحيح، و كنت أطالع كلَّ بحث في المخطوطة الأصليَّة، و أقارنه بسائر النسخ واحدة تلو أخرى، و أكتب الفروق و الاختلافات على الهامش، و الجدير بالذكر أنَّ الفروق بين النسخ كانت كثيرة جدًّا بعض الأحيان، و لكنِّي أهملت ما وجدته يعود إلى جهل الناسخ أو من سهوه، و حاولت أن أدوِّن تلك الَّتي ذات قيمة و تأثير في قراءة النص، و في بعض النسخ كان التشويش و التحريف و الحذف كثيراً، و هذا ما سترِدُّ له الإشارة عند دراسة النسخ.

و لقد استفاد الشارح من آراء النَّحويِّينَ و اللغويِّين، و استشهد بكثير من الكتب النحويَّة المشهورة مثل «الكتاب» لسيبويه و«شرح الكافية في النحو» للرضيِّ و «الخصائص» لابن جنيٍّ و«مغني اللبيب» و«شذور الذهب» لابن هشام و«شرح ابن عقيل» و... فراجعت أثناء التصحيح هذه الكتب، و طالعت المباحث المشروحة فيها، لكي يكون عملي بعيداً من الخطأ.

و كما سبق ذكره يوجد في هذا الشرح كثيرٌ من الآيات القرآنيّة كشواهد نحويَّة، فراجعتُ القرآن الكريم، و استخرجت الآيات، و شكَّلتها، و أكملت بعضها، و أصلحت بعض الأخطاء الَّتي دخلت عليها أثناء النسخ، و أشرت إليها في الهامش.

يضمُّ كتاب «الحدائق الندِّيَّة» ما يقارب السبعين حديثاً، معظمها عن الرسول الأعظم (ص)، فاستخرجت هذه الأحاديث من كتب الحديث، و أكملت بعضها، و شكَّلتها، و كتبت مصادرها و مراجعها في الهامش.

و من ميِّزات هذا الكتاب الإكثار من الاستشهاد بأبيات من الشعر كشواهد نحويَّة، و الجدير بالذكر أنَّ المؤلِّف بعضَ الأحيان قد أتي بالمصرع الأوَّل أو الثاني أو كلمات من وسط المصرعين، لكنِّي استخرجت هذه الأبيات الكثيرة الَّتي تزيد عن ألف بيت، إلا عدداً قليلاً لم أجد مصدره، و لم أعثر عليه في دواوين الشعراء و الكتب المتعلِّقة بها، نحو: «خزانة الأدب» و «الأغاني»و«الكتاب»و«مغني اللبيب»و«جامع الشواهد»و«المعجم

المفصّل في شواهد النحو الشعريَّة» و سائر الكتب النحويّة، و قد شكّلت هذه الأبيات، و عيَّنت قائلها و بحورها الشعريَّة، و شرحت مفرداتها الصعبة في الهامش.

و قد شرح المؤلّف في كتابه هذا القواعد النحويَّة بأسلوب منطقيٍّ و دقيق، ناسباً كلَّ قول و رأي إلى صاحبه، بحيث يشير إلى آراء النحاة في كلِّ مسألة و إلى الكتب الّتي استفاد منها، و يأتي بآراء أكثر من ثلاثمائة نحويٍّ و لغويٍّ و شاعر، و يورد أسماء ما يقاربُ مائة من الكتب النحويَّة و اللغويَّة، فكان التعريف بالأعلام و الكتب في الهامش جزءٍ من عملي في هذا المجال.

و أمَّا بالنسبة للحواشي و التعليقات فهناك مدرستان: الأولي: الاكتفاء ببيان فروق النسخ فحسب، على اعتبار أنَّ عدم إثقال النص بتعليقات وحواش هو أمرٌ ليس من عمل المحقّق، فالتحقيق ليس شرحاً أو تحشية، و إنَّما هو إبراز الكتاب كما أراده المؤلّف، و الثانية: إثبات الشروح و التعليقات و إبداء الرأي في الغامض من العبارات، و قد سلكتُ في هذه المسألة منهجَ التوسُّط الّذي يظهر فيه مدي كفاءة المحقّق العلميَّة و العمليَّة.

يُعتبرُ التشكيل من واجبات المحقّق الأساسيَّة في تحقيق المخطوطات، إذ لا قيمة لتحقيق أيِّ أثر تراثيٍّ إن لم يقترن بتشكيل دقيق، لأنَّ من شأن ذلك، الوقوفَ على دقائق الأفكار و مسارها الإعرابيِّ الصحيح، و يتمثّل ذلك خاصّة في تشكيل الآيات القرآنيَّة و الأحاديث الشريفة و الأشعار و الأمثال و الأعلام و المواضع و العبارات الغامضة، لذا حاولت إنجاز هذا العمل بالاستفادة من القرآن الكريم و كتب الحديث و دواوين الشعراء و شرح الشواهد الشعريَّة و كتب الأمثال.

و من أهمِّ وظائف المحقّق في تصحيح المخطوطات وضع علامات الترقيم و تقسيم الجمل، لكي يتَّضح المعنى، و تظهر فطنة المحقّق في كثير من الأحيان بوضع العلامة المناسبة في مكانها الملائم، و كما أشرت سابقاً بمطالعة الكتب المتعلّقة بتصحيح المخطوطات قمتُ بهذا الأمر بعد قراءة النص عدَّة مرَّات، و الله سبحانه و تعالى أبعد من كلِّ عيب وخطأ.

و تعدُّ الفهارس الفنيَّة المختلفة أهمَّ مرشد للباحث في الكتاب المحقّق، فهي الّتي تُظهر مضمون الكتاب و جواهره، لأنَّ الكتاب بدونها خزانة مقفلة يعسرُ على القارئ و الباحث استخراج ما يحتاجه منها،و قد وردت بعض الفهارس في مخطوطة«م»ــ سيأتي ــ في الصفحات الأولي، و عند الاستفادة منها أو من الكتب الأخرى عمدت إلى إكمال الفهارس و وضعتها بين معقوفتين[ ]، لأبينَّ أنَّه ليس في نصِّ المخطوطة، و كي

تكون الاستفادة من الكتاب سهلةً. و في النهاية أتيت بفهرس الآيات القرآنيَّة و الأبيات و الأحاديث و الأعلام و المصادر،﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت و إليه أنيبُ ﴾[هود /٨٨].

و الجدير بالذكر أنّني أتيت بعبارات من«الصمديَّة» أوّلاً، و حدَّدتها بعلامـــة«ص»، ثُمَّ أتيت بعبارات من نصٍّ «الحدائق النديَّة» في شرح الصمديَّة معيَّناً إيّاها بعلامة« ش»، و بما أنَّ السَّيِّد على خان جاء بعبارات من الصمديَّة أثناء شرحه، جعلت تلك العبارات بين علامتي التنصيص « » للدلالة على أنَّها من نصٍّ الصمديَّة.

التعريف بالمخطوطات

الف: مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مخطوطة الأمّ)

رمزها : م كاتبها: حسن علي بن محمود الشهركي.

عدد أوراقها: ٦٨٠ . عدد سطور صفحاتها: ٢٥

تاريخ كتابتها: ١٠٨٠هـ

في هده المخطوطة حذفت الهمزة المتطرّفة. و الهمزة المتوسّطة كتبت ياء نحو: الفوايد و دايماً و كتابة الهمزة المتوسّطة في معظم الكلمات خطأ. و الصورة منها:

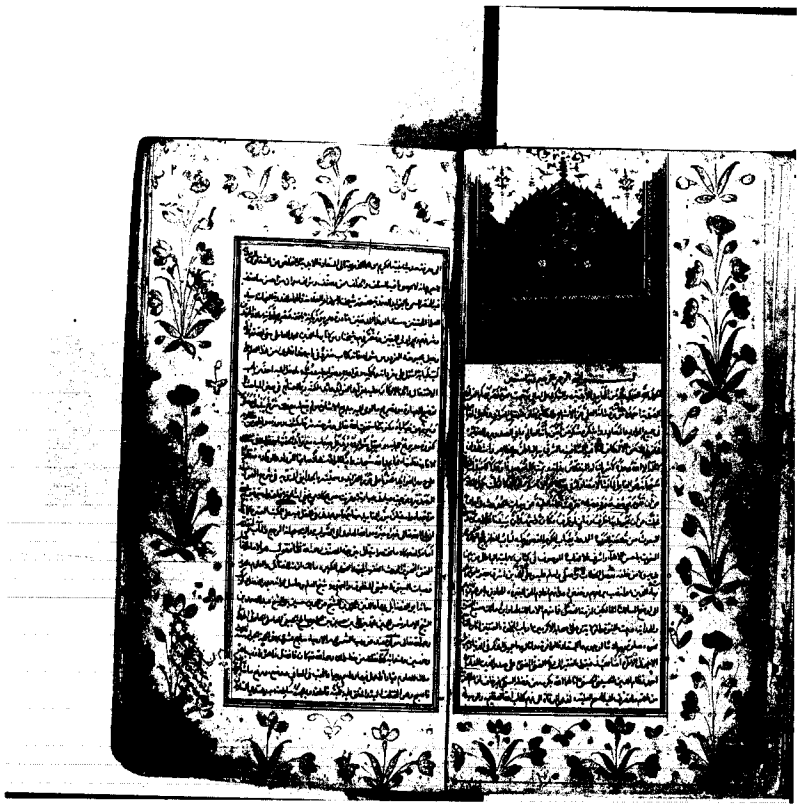

ب: مخطوطة جامعة طهران

رمزها : ط　　كاتبها: برهانبور　　عدد أوراقها:٨٢٢

عدد سطور صفحاتها:٢٥　　تاريخ كتابتها:١١٠٨

في هذه المخطوطة لا فرق بين الهاء و التاء المربوطة، و كتابة الهمزة فيها خطأ على سبيل المثال يؤلّف كتبت يالف، و مطابقة المذكّر و المُؤنّث لاتوجد فيها، مثل الجملة الحإلية لا يصدر، و من العلائم الإختصاريّة فيها «ح» بدل حينئذ. و الصورة منها:

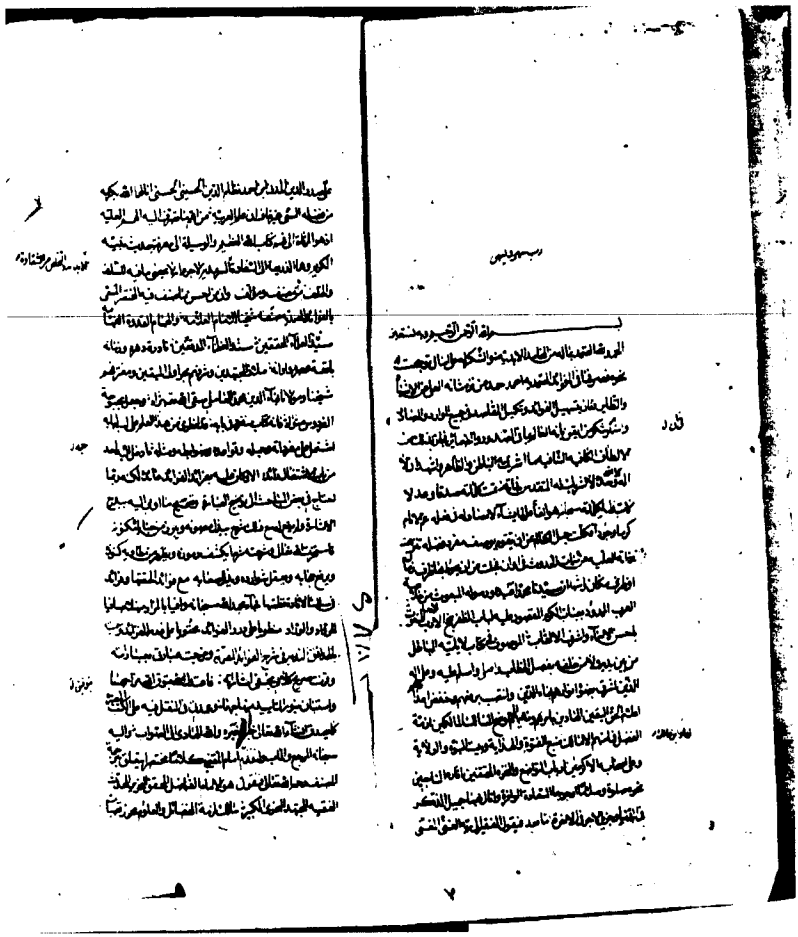

ج: مخطوطة الطبع على الحجر

رمزها :ح　　كاتبها: محمد هاشم بن الحسين

عدد أوراقها:٥٨٣　　عدد سطور صفحاتها:٢٤

تاريخ كتابتها: ١٣٠٥

الأخطاء في هذه المخطوطة كثيرة جداً، مثلاً كلمة خافض كتبت خافظ، و مطابقة المذكّر و المونّث لاتوجد فيها، و كتابة الهمزة فيها خطأ، وحذف الكلمات و الجمل كثير فيها، و بعض الآيات القرآنيّة كتبت فيها خطأ، و بعض الأحيان أضيفت كلمات إلى الآيات القرآنيّة، و من العلائم الاختصاريّة فيها: لامح (لامحالة) لايخ (لايخلو) ممـ (ممنوع) لايق(لايقال) المش (المشهور)، و الصورة منها:

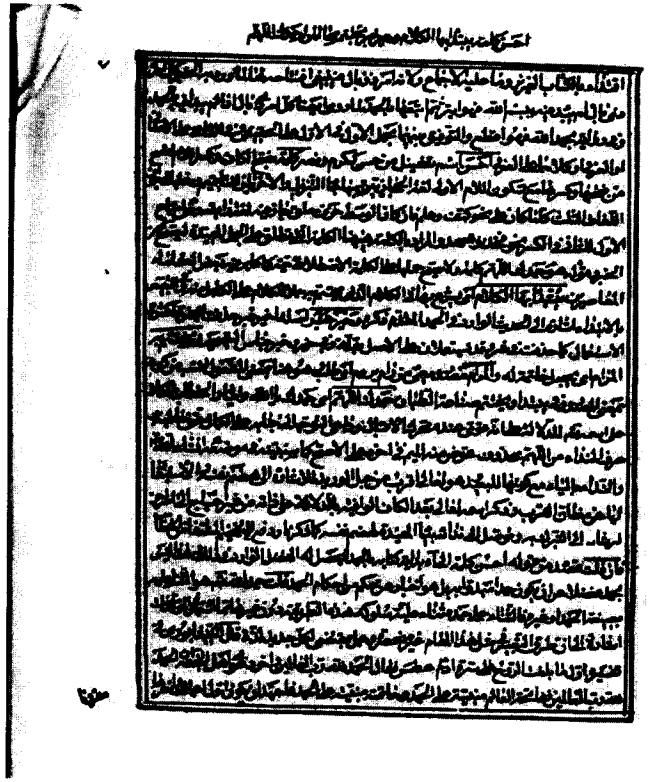

ج: مخطوطة سبهسالار

رمزها: س كاتبها: مجهول عدد أوراقها:٤٧٦ عدد سطور صفحاتها:٢٤

تاريخ كتابتها: مجهول واقفها: ميرزا محمد خان سبهسالار

الأخطاء و الحذف فيها كثيرة، و لايوجد فيها معظم الحديقة الخامسة، و من العلائم الاختصارية فيها يق (يقال)، مم (ممنوع)، أيض (أيضاً) و الصورة منها:

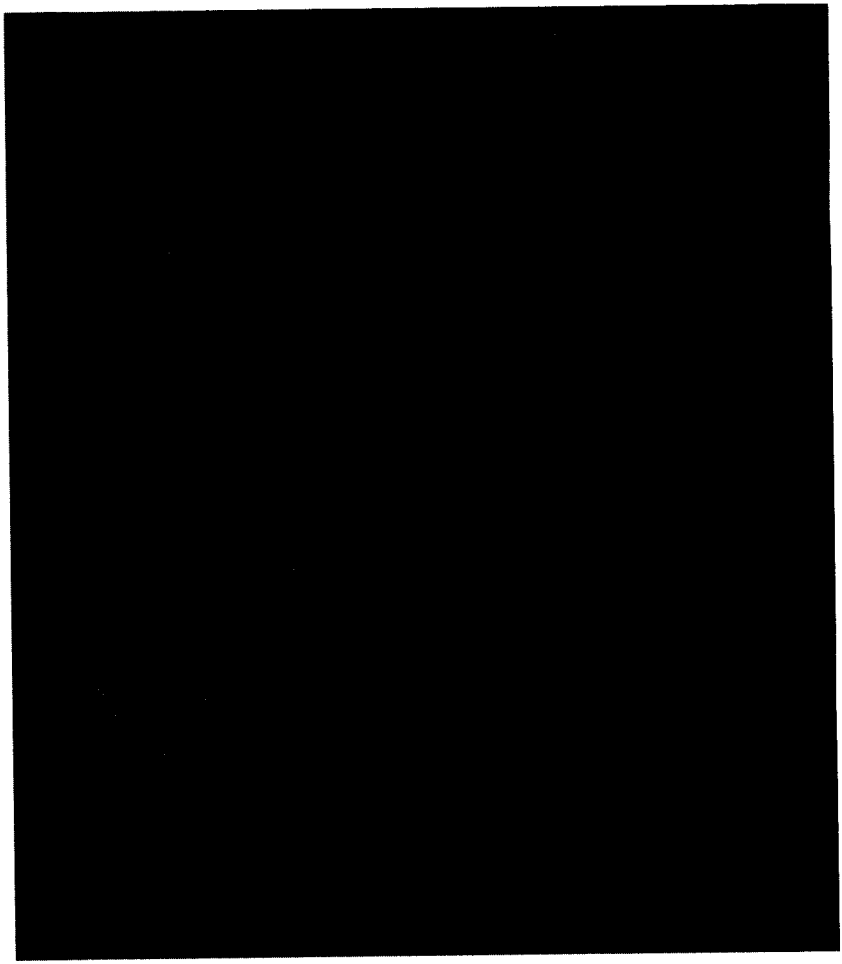

ترجمة الماتن

نسبته: هو الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن الحسين بن صالح الحارثي الهَمداني العاملي الجبعي. و« الحارثي الهمداني» نسبة إلى الحارث الهمداني صاحب أميرالمؤمنين علي(ع)، و« الهَمدانيُ » نسبة إلى همدان، القبيلة العربية المشهورة، و هم حيٌّ من اليمن[١].

و يقول الإمام علي (ع) في هذه القبيلة[٢] [من الطويل]:

جَزَى اللهُ همدانَ الجنانَ فإنَّهم ... سمَامُ العدى في كلِّ يومٍ خصام[٣]

أُناسٌ يُحبُّونَ النبيَّ و رَهطَه ... سراعٌ إلَى الهَيجاء غير كَهَام[٤]

إذا كنتُ بوَّاباً على باب جنَّة ... أَقولُ لهمدان ادخلوا بسَلامِ

مولده و وفاته و مدفنه: أقدمُ مصدر لأحوال الشيخ البهائيِّ هو كتاب« سلافة العصر» للسيد عليخان المدنيِّ، و هو يقول: مولده بعلَبك عند غروب الشمس يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذي الحجَّة الحرام سنة٩٥٣هـ[٥]. و هذا المؤلِّف في كتابه« الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة»يقول: مولده عند غروب الشمس يوم الأربعاء سابع عشرذي الحجّة سنة ثلاث و خمسين و تسعمائة، كذا نقلته من خطِّ والده[٦].

و ينقل العلَّامة السيِّد محسن الأمين في كتاب« أعيان الشيعة» قول بعض العلماء: أمَّا القول بأنَّه ولد في بعلبك فبعيدٌ عن الصواب، بل هو خطأ محض... و الروايات تكاد تؤيد القول بأنَّه وُلد في آمل الإيرانية الكائنة على طريق مازندران. ثُمَّ يردُّ صاحب أعيان الشيعة هذا القول.[٧]

و توفِّي في إصفهان في ١٢ شوال سنة ١٠٣١هـ على أرجح الأقوال[٨]، و نقل قبل الدفن إلى مشهد الرضا (ع) و دفن هناك في داره بجانب الحضرة المقدسة الرضويَّة، وقبره هناك مشهور يزار إلى اليوم.

---

١ – محسن الأمين، أعيان الشيعة، المجلّد التاسع، لاط، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٣هـ ، ص٢٣٤.

٢ – ديوان الإمام علي (ع)، جمعه وضبطه حسين الأعلمي، الطبعة الأولى، بيروت ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩ هـ . ص ١٣٠.

٣ – السمام : جمع السُّم .

٤ – كهام : بطيئون لاخير فيهم.

٥ – السيِّد علي صدر الدين المدني، سلافة العصر، الطبعة الأولى، مصر، ١٣٢٤هـ ق، ص ٢٩٠ .

٦ – السيِّد علي صدر الدين المدني، مخطوطة « الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديَّة » ص٢. يبدو أنّ تاريخ سابع عشر غير صحيح و الصحيح سابع و عشرون، و ربَّما هذا التحريف من النقل أو من الكتابة.

٧ – محسن الأمين، ١١ / ٢٣٧ .

٨ – الأميني، الغدير، المجلد الحادي عشر، الطبعة الرابعة، بيروت، دارالكتب العربي، ١٣٩٧، ص ٢٨٠.

يقول تلميذه الفاضل المحدِّث الورع التقيُّ القدسيُّ المجلسيُّ: و سمع قبل وفاته بستَّة أشهر صوتاً من قبر بابا ركن الدين[١](رض) فكنت قريباً منه، فنظر إلينا، و قال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء و التضرُّع و التوجُّه إلى الآخرة، و بعد المبالغة العظيمة قال: إنَّه أخبرتُ باستعداد الموت، و بعد ذلك بستَّة أشهر تقريباً تُوفِّي رحمه الله، و تشرَّفت بالصلاة عليه مع جميع الطلبة و الفضلاء و كثير من الناس يقربون من خمسين ألفاً[٢].

أقوال العلماء في حقّه: يقول العلّامة الأميني فيه: شيخ الإسلام بهاء الملّة و الدين، و أُستاذ الأساتذة و المجتهدين... و العارف البارع و المؤلّف المبدع و الأديب الشاعر، و الضليع من الفنون بأسرها، فهو أحد نوابغ الأمةالاسلامية[٣].

و قال السيِّد مصطفي التفرشي في« نقد الرجال»: جليل القدر، عظيم المنزلة، رفيع الشأن، كثيرالحفظ، ما رأيت بكثرة علومه و وفور فضله و علو مرتبته أحداً في كلّ فنون الاسلام كمن كان له فن واحد، له كتب نفيسة جيدة[٤].

و قال السيِّد على خان في السلافة: علم الأئمة الأعلام، و سيِّد علماء الإسلام، و بحر العلم المتلاطم بالفضائل أمواجه و فحل الفضل الناتجة لديه أفراده و أزواجه، و طود المعارف الراسخ، و فضاءها الّذي لاتحدُّ له فراسخ، و جوادها الّذي لايؤمل له لحاق، و بدرها الّذي لايعتريه محاق، الرحلة الّتي ضربت إليها أكباد الإبل، و القبلة الّتي فطر كلّ قلب على حبِّها، فهو علامة البشر و مجدِّد دين الأئمة على رأس القرن الحادي عشر... فما من فنٍّ إلا و له فيه القدح المعلى و المورد العذب المحلي، إن قال لم يدعْ قولاً لقائل، أو طال لم يأت غيره بطائل[٥]. و جاء في ريحانة الأدب: شيخ الفقهاء، أستاد الحكماء، رئيس الأدباء، علّامة الدهر، فهّامة العصر، شيخ الاسلام و المسلمين، ... مفسِّر، رياضيٌّ، حكيم متكلِّم، أديب أريب، شاعر ماهر[٦]. و هناك كثير من الأقول في حقّ هذا العالم الجليل، ندعُها خوفاً من إطالة الكلام.

---

١ - كان من العرفاء بأصفهان.

٢ - العلامة الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات، الجزء السابع، لاط، قم، مطبعة استوار، ١٣٩٢هـ ق ، ص٧٨.

٣ - الغدير ، ١١/ ٢٤٦.

٤ - مصطفي التفريشي، نقد الرجال، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، بيروت، مؤ سسة آل بيت لاحياء التراث، ١٤١٩ هـ ، ص ١٨٦ .

٥ - السيِّد علي صدر الدين المدني، سلافه العصر، ص٢٩٠ .

٦ - محمد علي مدرسي، ريحانة الأدب، المجلّد الثالث، الطبعة الرابعة، منشورات خيام، لاتا، ص ٣٠١ .

مشايخه و أساتذته: إنّ رحلات الشيخ البهائيّ لاقتناء العلوم ردحاً من عمره، و أسفاره البعيدة إلى أصقاع العالم دون ضالّته المنشودة، و تجوُّله دهراً في المدن و الأمصار وراء أمنيته الوحيدة، و اجتماعه في الحواضر الإسلامية مع أساطين الدين، و عباقرة المذهب و أعلام الأمّة، و أساتذة كلّ علم و فن، و نوابغ الفواضل و الفضائل، تستدعي كثرة مشايخه في الأخذ و القراءة و الرواية، غير أنّ المذكور منهم في غضون المعاجم[1]:

١- الشيخ والده المقدس الحسين بن عبد الصمد.
٢- الشيخ محمد بن محمد بن أبي اللطيف المقدسي الشافعي.
٣- الشيخ المولى عبد الله اليزدي المتوفى سنة ٩٨١ .
٤- الشيخ احمد الكجائي[2] المعروف بپير أحمد.

تلامذته: للشيخ تلامذةٌ كبارٌ و شخصياتٌ مشهورةٌ، حيث يلاحظ بينهم أجلّة العلماء و الفضلاء منهم:

١- الشيخ حسين بن على بن محمد الحرّ العاملي المتوفى١١٠٤ هـ .
٢- الملا محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ .
٣- محمد تقي المجلسي المتوفى ١٠٧٠ هـ .

مؤلّفاته: بالرغم من أسفاره الطويلة و المناصب التنفيذيّة و الأعمال العمرانية و المباني الضخمة التذكارية الّتي شيّدها في كبريات المدن، ألّف و صنّف في العلوم المختلفة قريباً من مائة كتاب. و من بين مؤلّفاته:

١- العروة الوثقى في التفسير.
٢- الجامع العباسي في الفقه .
٣- رسالة فارسية في الاسطرلاب.
٤- رسالة عربية في الاسطرلاب.
٥- حاشية على تفسير البيضاوي.
٦- حاشية على خلاصة الأقوال.
٧- عين الحياة في التفسير.
٨- تشريح الافلاك .
٩- حلّ حروف القرآن.
١٠- رسالة في المواريث.
١١- حاشية على المطول .
١٢- أسرارالبلاغة.
١٣- الكشكول.
١٤- بحر الحساب.
١٥- لغز النحو.
١٦- خلاصة الحساب.

---

١ - الغدير، ١١/ ٢٥٠.
٢ - قرية من بلاد كيلان .

١٧- الفوائد الصمدية. ١٨- ديوان شعره.

شعره: للشيخ البهائي شعر كثير بالعربيَّة و الفارسيَّة، من أشعاره الفارسيَّة مثنوي نان و حلوا، شير وشكر، نان وپنير. و من أشعاره في مثنوي نان و حلوا [من الرمل]:
« في التأسُّف و الندامة على صرف العمر فيما لا ينفع في القيامة»

قد صرفتَ العمرَ في قيلٍ و قال ... يا نديمي قُمْ فقد ضاقَ المجال
واسقني تلك المدامَ السلسبيل ... إنَّها تَهدي إلى خير السبيل[1]
واخلَعِ النعلين يا هذاالنديم ... إنَّها نارٌ أضاءت للكليم[2]
هاتها صهباءَ من خمر الجنان ... دعْ كؤوساً و اسقنيها بالدِّنان[3]
علم رسمی سربسرقیل است وقال ... نه از و کیفتي حاصل نه حال
طبع را افسردگي بخشد مدام ... مولوي باور ندارد این کلام
وه چه خوش مي گفت درراه حجاز ... آنعرب شعري به آهنگ حجاز
كلُّ مَن لم يعشق الوجه الحسن ... قَرِّبِ الرحلَ إليه و الرسن
یعني آن کس را که نبود عشق یار ... بهر او پالان و افساري بیار
گرکسي گوید که از عمرت همین ... هفت روزي مانده و آن گردد یقین
تودرین یك هفته مشغول کدام ... علم خواهي گشت اي مرد تمام
فلسفه یانحو یا طب یا نجوم ... هندسه یا رمل یا اعداد شوم
علم نبود غیرعلم عاشقي ... ما بقي تلبیس ابلیس شقي
علم فقه وعلم تفسیروحدیث ... هست از تلبیس ابلیس خبیث
زان نگرددبرتوهرگزکشف راز ... گربود شاگردتوصد فخر راز[4]

و قوله[من الرمل]:

با دف ونی دوش آن مرد عرب ... وه چه خوش مي گفت از روي طرب
أيُّها القوم الَّذي في المدرسة ... كلُّ ما حَصَّلْتموه وسوسة
فكرُ كم إن كان في غير الحبيب ... ما لكم في النشاءة الأخرى نصيب
فاغسِلُوا ياقومُ عن لوح الفؤاد ... كلَّ علمٍ ليسَ يُنجي في المعاد

---

١ - **اللغة:** المدام : الخمر . السلسبيل : الشراب السهل المرور في الحلق لعذوبته. و اسم عين في الجنة.
٢ - أشار إلى آية﴿ إنِّي أنا ربُّك فاخلع نعليك إنَّك بالواد المقدس طوى ﴾ ٢٠/١٢ .
٣ - **اللغة:** الصهباء: الخمر. الدنان: جمع الدن: وعاء ضخم للخمر و غيرها .
٤ - ديوان شيخ بهايي، مقدَّمة من الأستاذ سعيد نفيسي،لاط، نشر چگامه،١٣٦١هـ ش،١٢٠.

و من أشهر أشعاره العربية قصيدة«الفوز و الأمان في مدح صاحب الزمان (عج)» في ثلاثة و ستين بيتاً، منها [من الطويل]:

خليفةُ ربِّ العالمينَ و ظلُّه ... على ساكني الغبراء من كلِّ ديار[١]
هو العروةُ الوثقى الّذي من بذيله ... تَمَسَّكَ لايخشي عظائمَ أوزار[٢]
علومُ الورى في جنب أبحرعلمه ... كَغُرْفَة كفٍّ أو كغمسة منقار[٣]
فلو زارَ افلاطونُ أعتابَ قدسه ... و لم يعشه منها سواطع أنوار
رأى حكمة قدسية لا يَشوبُها ... شوائبُ أنظار و أدناسُ أفكار[٤]
إمامُ الورى طوْد النهى منبعُ الهدى ... و صاحبُ سرِّ الله في هذه الدار[٥]
به العالمُ السفلي يسمو و يعتلي ... على العالم العلوى من غير إنكار
و منه العقول العشر تبغي كمالها ... و ليس عليها في التعلم من عار
هماماً لو السبع الطباقُ تطابقت ... على نقض ما يقضيه من حكمه الجار
لَنكس من أبراجها كلُّ شامخٍ ... و سكنِ من أفلاكها كلُّ دوار
أيا حجَّة الله الّذي ليس جاريا ... بغير الّذي يرضاه سابق اقدار
أغث حوزة الاسلام و اعمر ربوعه ... فلم يبقَ منها غيرُ دارس آثار[٦]
و انقذ كتابَ الله من يد عصبة ... عصوا و تمادوا في عتوٍّ و إصرار
و أنعشْ قلوباً في انتظارك قرِّحت ... و اضجرها الأعداء أية إضجار
و خلِّص عباد الله من كلِّ غاشم ... و طهِّر بلادَ الله من كلِّ كفار
و عجِّل فداك العالمون بأسرهم ... و بادرْ على اسم الله من غير إنظار[٧]

---

١ – **اللغة:** الغبراء : الأرض .
٢ – **اللغة:** العروة : ما يستمسك به و يعتصم . الّذيل : أسفل الثوب . الأوزار: جمع الوزر: الذنب .
٣ – **اللغة:** الغمسة : المرّة من غمس الشيء في الماء :غمره به .
٤ – **اللغة:** الأدناس: جمع الدنس: الوسخ.
٥ – **اللغة:** الورى: الخلق ، الطود : الجبل العظيم.
٦ – **اللغة:** غث : أمر من أغاثه بمعنى أعانه.
٧ – القصيدة موجودة في أعيان الشيعة ٢٤٥/٩و٢٤٦.

ترجمة الشارح

نسبه الشريف، ولادته و نشأته: هو السَّيِّد علي خان صدر الدين المدنيُّ الشيرازيُّ المعروف بابن معصوم، من أولاد زيد بن الإمام السَّجاد زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام[١].

وُلد رحمه الله ليلةَ السبت الخامس عشر من جمادي الأولى سنةَ ١٠٥٢ هـ في المدينة المنوَّرة، و لذا لقِّب بالمدنيِّ، و نشأ و ترعرعَ فترةَ طفولته و صباه فيها و بجوار مكَّة المكرمة. و قد سافرَ أبوه الفاضلُ الأديب السَّيِّد نظام الدين أحمد إلى حيدر آباد في الهند بطلب من السلطان عبدالله قطب الدين شاه حيثُ زوَّجه ابنته، و بقيَ السَّيِّد ابن المعصوم في أحضان والدته[٢].

و اشتغل بالعلم إلى أن هاجرَ إلى حيدر آباد سنةَ ١٠٦٨هـ ، و شرع بها في تأليف سلافة العصر سنة١٠٨١ هـ ، و أقام بالهند ثماني و أربعين سنةً. و كان في حضانة والده الطاهر إلى أن تُوفِّي أبوه سنه١٠٨٦هـ ، فانتقل إلى برهان پور عند السلطان أورنك زيب، و جعله رئيساً على ألف و ثلاثمائة فارس، و أعطاه لقب خان[٣].

إنَّ السَّيِّد المدنيَّ في حيدر آباد اغترف العلم، خاصَّة من روَّاد مجلس أبيه الَّذي كان منتدي يلتقي فيه العلماء و الأدباء، و خلال هذه الفَترة ألَّف كتاب «الحدائق الندِيَّة» في شرح الصمديَّة[٤].

و في سنة ١١١٦هـ طلب من السلطان إعفاءه و السماح له مع عائلته بزيارة الحرمين الشريفين، فأذن له، فغادر الهند... و توجَّهَ إلى مكَّة المكرَّمة، فأدَّي مناسك الحجِّ...ثُمَّ قصدَ المدينة المنوَّرة، فتشرَّف بزيارة قبر النبيِّ الأكرم(ص) و قبور أئمة البقيع (ع)، ثُمَّ عرج على العراق فحظي بزيارة العتبات المقدَّسة في النجف و كربلاء و الكاظمية و سامرَّا[٥].

و زار مشهد الرضا (ع) و ورد إصفهان في عهد السلطان حسين سنة ١١١٧هـ، وأقام بها سنتين، ثُمَّ عاد إلى شيراز، و حطَّ بها عصى السير زعيماً مدرِّساً مفيداً[٦].

---

١ – الغدير ، ٣٤٧/١١ .
٢ – السَّيِّد عليخان المدني،رياض السالكين، المجلّد الأوَّل، الطبعة الرابعة، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥هـ ق ، ص٧.
٣ – الغدير ، ٣٤٩/١١.
٤ – رياض السالكين ،١/ ٨ .
٥ – المصدر السابق ، ص ١٠ و ١١ .
٦ – الغدير ، ١١/ ٣٤٩ .

وفاته: توفّي السيّد علي خان سنة ١١٢٠ هـ على أرجح الروايات في شيراز، و دفن بحرم السيّد أحمد بن الإمام موسي بن جعفر الكاظم (ع) الملقّب بالشاه چراغ عند جدّه غياث الدين بن منصور صاحب المدرسة المنصوريّة[١].

أقوال العلماء فيه: قال العلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني صاحب الغدير: من أسرة كريمة طنّب[٢] سرادقها[٣] بالعلم و الشرف و السؤدد، و من شجرة طيّبة أصلها ثابت و فرعها في السماء، تؤتي أكلها كلّ حين، إعترقت[٤] شجونها[٥] في أقطار الدنيا من الحجاز إلى العراق إلى إيران ، و هي مثمرة يانعة حتي اليوم[٦].

و شاعرُنا صدر الدين من ذخائر الدهر، و حسنات العالم كلّه، و عباقرة الدنيا، و العلم الهادي لكلّ فضيلة، يحقُّ للأمّة جمعاء أن تتباهيَ بمثله، و يخصُّ الشيعة الابتهاج بفضله الباهر، و سؤدده الطاهر، و شرفه المعلى، و مجده الأثيل[٧].

و قال صاحب خلاصة الأثر، العالم الفاضل المحبي في كتابه نفحة الريحانة: أقول فيه: إنّه أبرع من أظلّته الخضراء، و أقلّته الغبراء[٨]، و إذا أردت علاوة في الوصف قلت: هو الغاية القصوي و الآية الكبري، طلع بدر سعده فنسخ الأهلّة، و أهل سحاب فضله، فأخجل السحب المنهلة[٩].

و قال العلّامة ميرزا محمد علي مدرّسي بعد عبارات الثناء و الإطراء: كلُّ كتاب من تاليفاته الظريفة برهان قاطع و شاهد ساطع على علوّ درجاته العلمية، و حدّة ذهنه و دقته و فطانته[١٠].

مؤلفاته: ١- سلافة العصر: ترجم فيها لأدباء القرن الحادي عشر. فرغ منه سنة ١٠٨٢ هـ . ٢- سلوة الغريب وأسوة الأديب: وهي رحلته إلى حيدر آباد في الهند، سنة ١٠٦٦هـ .٣- الدرجات الرفيعة في طبقات الإمامية من الشيعة. ٤- أنوار الربيع في

---

١ - المصدر السابق، ص ٣٤٩. و السيّد علي خان الشيرازيّ، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ، ص ١٥.
٢ - طنّب : جعل له أطنابا و شدّه بها .
٣ - السرادق : كلّ ما أحاط بشيء من حائط أو مضرَب .
٤ - اعترقت : امتدت في الارض .
٥ - الشجون : ج الشَّجَنَ و هو الغصن المشتبك.
٦ - الغدير ،٣٤٧/١١ .
٧ - المصدر السابق ص٣٤٧.
٨ - الخضراء: السماء. الغبراء: الأرض.
٩- محسن الامين ، أعيان الشيعة ، ٨ / ١٥٢.
١٠ - محمد علي مدرسي ، ٩٢/٢ .

أنواع البديع: فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٣ هـ . و هو شرح لبديعيته ١٤٧ بيتاً، نظمها في اثنتي عشر ليلة. ٥- الكلم الطيِّب و الغيث الصيّب في الأدعية المأثورة عن النبي(ص) و أهل البيت(ع) .٦- رياض السالكين في شرح صحيفة سيِّد الساجدين. ٧- الحدائق النديّة في شرح الصمديّة: فرغ من تأليفه سنة ١٠٧٩ هـ. قال عنه السيِّد محسن الأمين: و هو شرح لم يعمل مثله في علم النحو، نقل فيه أقوال جميع النحاة من كتب كثيرة[١]. ٨- شرحان أيضاً على الصمدية : المتوسط و الصغير. ٩- موضّح الرشاد في شرح الإرشاد: كتاب في النحو.١٠- رسالة في أغلاط الفيروز آبادي في القاموس. ١١- الزهرة في النحو.١٢- نغمة الأغان في عشرة الإخوان.١٣- الطراز في اللغة. ١٤- ديوان شعره.

شعره : قد جاء في مقدّمة كتاب «الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة» أن للسيِّد علي خان ديوان شعر، و هو مخطوط توجد منه في بعض خزائن الكتب في النجف الأشرف و غيرها، و بعضها بخطّه الشريف، و هو حافل بغرر الشعر بأنواعه العديدة، منه قصيدةٌ في مدح الإمام أمير المؤمنين(ع)[٢] [من الوافر]:

أميرالمؤمنين فدتك نفسي	لنا من شأنك العجب العجاب
تولّاك الأولى سعدوا ففازوا	و ناواك الّذين شقوا فخابوا
و لو علمَ الورى ما أنت أضحوا	لوجهك ساجدين و لم يحابوا
فلو لا أنت لم يُخلق سماء	و لولا أنت لم يُخلق تراب
و فيك و في ولائك يوم حشر	يُعاقب مَن يعاقب أو يثاب

و من غرر شعره أيضاً قوله يمدح به الإمام أمير المؤمنين(ع)، لمّا ورد إلى النجف الأشرف مع جمع من حجّاج بيت الله الحرام[من السريع] :

يا صاح هذا المشهد الأقدسُ	قرّت به الأعينُ و الأنفسُ
و النجفُ الأشرفُ بانت لنا	أعلامُه و المعهد الأنفسُ
حضرةُ قدس لم ينل فضلها	لا المسجد الأقصي و لا المقدسُ
تودُّ لو كانت حصى أرضها	شُهْب الدجى و الكنّس الخنسُ[٣]

---

١ - أعيان الشيعة ، ١٥٢/٨ .
٢ - السيِّد علي خان ، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة ، ص ٨.
٣ - **اللغة**: الشهب:جمع الشهاب، الدُّجي: سواد الليل وظلمته، الكُنّس:الكواكب السيارة، أو هي النجوم كلّها، الخنس: الكواكب السيارة دون الثابتة.

أقسمُ بالله و آياته ... إلية تنجي و لا تغمسُ[1]
أنّ على بن أبي طالب ... منارُ دين الله لا يطمسُ
لو لاه لم تخلقْ سماء و لا ... أرضٌ و لا نعمى و لا أبؤسُ
و لا عفا الرحمنُ عن آدم ... و لا نجا من حوته يونسُ
هذا أميرُ المؤمنين الّذي ... شرائعُ الله به تحرسُ
و حجةُ الله الّتي نورُها ... كالصبح لايخفي و لايبلسُ[2]
صلّى عليك الله من سيّد ... مولاه في الدارين لا يوكسُ[3]

١ – اللغة: الإلية : اليمين .
٢ – اللغة: لايبلسُ : لا ينقطع.
٣ – اللغة: لايوكس : لايخسر ، و القصيدة في الغدير،١١ /٣٥٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمةالشارح

الحمدُ للّه الصَّمد بما له من المحامد الأبديَّة، و الشُّكرُ له على آمال توجَّهت نحـوه، فصرفها بالفوائد الصمديَّة، أحمدُه حمدَ مَن نَزهَ شأنه العلى عن الأشباه و النَّظائر، ففـازَ بتسهيل الفوائد وتكميلِ المقاصد في جميع الموارد و المصادر. و أشكرُهُ شُكْرَ مَن أيقنَ بأنَّه العالمُ بما في الصُّدور و الضَّمائر، فحاز بذلك من الألطاف الكافية الشافية ما أشرقَ به الباطنُ و الظاهرُ، و أشهدُ أن لا إله إلا اللّه وحدَه، لا شريكَ له، المتقدِّسُ بذاته، تمَّـتْ كلماته صدقاً و عدلاً، لا مبدِّلَ لكلماته، سبحانه و الفاعلُ لما يشاءُ، لامضادَّ له في فعله، عمَّ الأنامَ كرماً وجوداً، فكلَّت جملُ الكلام عن أن تقومَ بوصف مفرد فضله، تنزَّهَـت ذاتُه العلية عن سمات الحدوث في أوان،فحلَّتْ أن يحوطَ بها ظرفُ زمان أو ظرف مكان.

و أشهدُ أنَّ سيدَنا محمَّداً عبدُه و رسولُه، المبعوثُ من خلاصة العَـرب، الممـدودُ بعُباب[١] الكَرم، المقصورُ عليه لبابُ[٢] الظَّفر بنُجح الأرب[٣]، المنعوتُ بأحسن الأسمـاء و أشرف الألقاب، الموصوفُ في كتاب لايأتيه الباطلُ من بين يديه، ولا من خلفه بفـصل الخطاب، و أُصَلِّي و أُسَلِّم عليه و علَى آله الّذين بضوء أنوارهم بهاءُ الدين، و انتـصب برفعهم و خفض أعدائهم أعلامُ الحقِّ و اليقين، الهادين بأمرهم و نهيهم إلـى أوضـح المسالك، المالكين أزمَّةَ الفضل، فما منهم إلا مالكٌ لها و ابن مالك، منبـع الفتـوَّة و الهداية، و بيت النبوَّة و الولاية[٤] على أصحابه الأكرمين أرباب النخوة[٥] المقتفين آثـاره الناجين نحوه صلوةً و سلاماً، أرجو بهما السَّعادةَ الوافرة، و أنال بهما جميلَ الـذكر في الدنيا و جزيلَ الأجر في الآخرة[٦].

---

١ – العباب: أوَّل الشئ و عباب الكرم أصله.
٢ – و اللباب: خالص كل شئ.
٣ – الأرب: الحاجة.
٤ – عبارة " ألى أوضح المسالك..... الولاية " سقطت في « س » .
٥ – في بقية النسخ: التواضع و النخوة. والنخوة : الحماسة و المروءة و العظمة و التكبّر.
٦ – لقد بدأ الشارح مقدّمته ببراعة الاستهلال، و أشار إلى بعض الكتـب النحويّـة و الـصرفيّة« الأشـباه والنظائر» للسيوطي و«تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد» لابن مالك و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالـك» لابن هشام و«الكافية في النحو و الشافية في الصرف »لابن حاجب، و إلى بعض المباحـث النحويّـة مثـل الضمائر و الفاعل و الفعل و الجمل و الوصف و ظرف الزمان و ظرف المكان و النصب و الخفض و الرفـع، وإلى عدد من العلماء النّحويّينَ مثل بهاء الدين (الشيخ البهائي) و ابن مالك.

التعريف بالمؤلّف و الكتاب: أمَّا بعدُ، فيقول الفقيرُ إلى ربِّه الغنيِّ المغنيِّ، علـيٌّ صـدرُ الدين المدنيُّ بن أحمد نظام الدين الحسينيُّ الحسنيُّ، أنالَهما اللهُ بكرمه من فضله السنيِّ[١] غيرُ خائف: إنَّ علم العربية من أهمِّ ما تصرف إليه الهمَمُ العَليةُ، إذْ هو المرقاةُ[٢] إلى فهم كتاب الله العظيم، و الوسيلةُ إلى معرفة حديث نبيه الكَريم[ص]، و هما الذريعـةُ إلـى السعادة الأبديَّة، و التخلُّص من الشقاوة السرمدية، و لاجرمَ أنَّهُ لايحصى ما فيه للسلف و الخلف من مصنِّف و مؤلِّف .

و إنَّ من أحسن ما صُنِّفَ فيه المختصرَ المُسمَّى بالفوائد الصمدية، صَنَّفَه شـيخُنا الإمامُ العَلامةُ و الهُمامُ[٣] القدوةُ الفهَّامة، سيدُ العلماء المحقِّقين، سندُ العظماء المـدقِّقين، نادرةُ دهره و زمانه، باقعةُ[٤] عصره و أوانه[٥]، ملاذُ[٦] المجتهدينَ و شرفهم، بحرُ أُولى اليقين و مغترفهم، شيخُنا بهاءُ الدين محمد العامليُّ، سَقَى الله ثراه، و جعـلَ بحبوبـةَ الفـردوسِ مثواه[٧]. فإنَّه كتابٌ منفردٌ في بابه، قد انطوى من هذا العلم على لبٍّ لبابه، اشتمل علـى مفرداته و جمله و قواعده و ضوابطه، و مثلُه ما دخلَ إليه أحدٌ من باب الاشتغال رائد، إلا و كان عليه بفرائد الفوائد عائد، لكنّه رُبَّما احتاج في بعض المباحث إلـى توضـيح العبارة، و تصريح ما أومي إليه ببديع الإشارة، و لم يقع له مع ذلک شرحٌ يبذلُ مصونه، و يبرز من خباياه[٨] مكنونه.

فاستخرتُ الله تعالى، و شرحتُه شرحاً يكشفُ رموزَه، و يظهرُ مـن مطاويـه[٩] كنوزه، و يرفع حجابه، و يعقلُ شوارده[١٠]، و يذلِّلُ صعابَه، مع فوائدَ ألحقتُها و فرائـدَ في سلكِ الإفادة نظمتُها، فجاءَ بحمد الله سبحانَه وافياً بالمراد، منهلاً[١١] صافياً للـرُّواد و الوُرَّاد و منطوياً على دُرَرِ الفوائد، محتوياً على غُرر الفرائد، و سَمَّيتُه بالحدائق الندية في شرح الفواعد الصمدية، و مزجتُ عبارتي بعبارته، و قرنتُ صـريح كلامـي بخفـيِّ إشارته، فاعتدل بتوفيق الله[تعالى] مزاجُهما، و استبان بنور التَّأييد منهاجُهما، و عُمدَتي

---

١ – السنيّ: الرفيع.
٢ – المرقاة: وسيلة الرّقيّ أو آلته.
٣ – الهمام: السيِّد الشجّاع السخيُّ من الرجال.
٤ – الباقعة: الداهية، الحذر، ذوحيلة و بصيرة بالأمور.
٥ – الأوان : الحين.
٦ – الملاذ: الملجأ و الحصن.
٧ – المثوي : المنزل
٨ – الخبايا: جمع الخبيئة و هو ما عُمّي من شيءٍ ثم سُئلَ عنه.
٩ – المطاوي: جمع المطوي، داخل الشئ.
١٠ – الشوارد: جمع الشارد أي الغريب و النادر.
١١ – المنهل: المورد، أي الموضع الذي فيه المَشْرب.

في النقل فيه على الكتب المُعتبرة، كما يصدِّق إن شاء الله تعالى خبرُه خبرَه، و الله الهادى إلى الصَّواب، و إليه سبحانَه المرجعُ و المَآب.

و لْنُقَدِّمْ أمام المقصد كلاماً مختصراً يتعلّقُ بترجمة المُصَنِّف(ره) فنقول: هو الإمامُ الفاضل المحقّق النحرير[١] المحدِّث الفقيه المجتهدُ النحويُّ الكبيرُ، مالك أزمّة الفضائل و العلوم، محرزُ قصبات السَّبق[٢] في حلبتى[٣] المنطوق و المفهوم، شيخ العلم و حامل لوائه، بدر الفضل و كوكب سمائه، أبو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشَّيخ عزُّ الدين حسين بن الشّيخ عبد الصَّمد بن الشيخ الإمام شمس الدين محمّد بن على بن حسين بن محمد بن صالح الجبعيُّ العامليُّ الحارثيُّ الهمدانيُّ. مَولدُه عند غروب الشمس يومَ الأربعاء سابع عشر ذى الحجَّة الحرام سنة ثلاث و خمسين و تسعمائة، كذا نقلتُه من خطِّ والده.

كان ذا فضلٍ زاهرٍ و أدبٍ باهرٍ، ملكٌ للعلوم فَيّاداً[٤]. و أعملَ فيها رواسمَ[٥] و جياداً[٦]، خبَّ[٧] فى المعانى، و وضع و رَفَع ما شاءَ، و وضع فأصبح، و هو المختلف إليه، و المتَّفق عليه، حجَّتُه قاطعةٌ، و بهجتُه ساطعة، به يهتدي السارون، و منه يحتدي الممتارون[٨]، لم يكن في زمانه مَن يجاريه، و لا يباريه، بل لايقاربُه و لايدانيه، إليه ترجعُ الأقوالُ إذا تصعَّبت، و عليه تجتمع الآراءُ إذا تَشَعَّبت، فللّه هو من إمام ألْبَستُ كتابى بذكره تاجاً، و أوضحتُ له من سبيل اليمن منهاجاً، فأصبح بإكليل[٩] إليها مكلّلاً، و بسماء الفخار مظلّلاً، و ناهيك ببهاءالدِّين من بهاء، منه مبدأ الفضل، و إليه المنتهى.

و كانَ قد سلك في أوائل عمره نهجَ السِّياحة، و اتّخذ الفقرَ درعَه و سلاحَه، فطوى الأرضَ، و ذرع منها الطولَ و العرضَ، فكان مدَّةُ سياحته ثلاثينَ سنةً، لايلذُّ بنوم، و لاتطيب له سنَةٌ إلى أن أقام ببلاد العجم، تابعاً لسلطانها راقياً من المكانة أرفع مكانها، فغالت[١٠] تلكَ الدولة في قيمته، و غالبت في نشر لطيمته[١١]، فرسا[١٢] بها رسوَ ثبير[١٣]، و

---

١ – النحرير: العالم الحاذق في عمله (ج) النحارير.
٢ – أحرز قصب السبق: أصله أنهم كانوا ينصبونَ في حلبة السباق قصبةً فَمَن سبق اقتلعها، وأخذها ليُعلم أنّه السابق.
٣ – الحلبة: ميدان السباق.
٤ – الفيّاد: المتبختر.
٥ – الرواسم: جمع الراسمة بمعنى المسرعات في سيرهنّ، مأخوذ من الرسيم، و هو ضرب من سير الإبل السريع.
٦ – الجياد: جمع الجواد: النجيب من الخيل.
٧ – خَبَّ في الأمْر: أسْرَع فيه.
٨ – منه يحتدي الممتارون: تبعه الّذين يجمعون الطعام لأهلهم أو لأنفسهم.
٩ – الإكليل: التاج.
١٠ – غال في قيمته: بالغ فيها.
١١ – اللطيمة: وعاء المسك.
١٢ – رسا: ثبت.
١٣ – الثبير: جبل بمكّة.

ازدحم عليه الصغير و الكبير، فأينعت[١] رياض أصبهان بغوادى[٢] فضله و روائحه، و طابت بلادُ فارس بغوالى[٣] أدبه و روائحه، و هناك ظهرت فضائلُه، وتحقّقت لراجيه مخائلهُ[٤]، فاضَ بدراً، و فاض بحراً، و صنّف التصانيفَ الظاهرةَ، و ألّف التآليفَ الباهرةَ، فأحيا بها من الفضل عافياً، و أبدى بها من العلم خافياً، و لم يزل مع ذلک مشوشَ البال، كثيرَ الهمِّ و البلبال[٥]،آنفاً[٦] من الانحياش[٧] إلى السلطان، مؤثراً للغربة على الاستيطان، يؤمِّل العود إلى السياحة، و يرجو الإقلاعَ عن تلک الساحة، رغبةً عن دار الفناء في دار البقاء، فلم يقدر له حتى حواه رمسُه[٨]، و طواه عن غده أمسُه، فعطّلت له المدارسُ، و أصبحت ربوعُ[٩] الفضل، و هى دوارسُ[١٠]، فـ ﴿إنّا لله و إنّا إليه راجعون﴾ [البقرة /١٥٦].

و حَكى لي بعض أجلاء الأصحاب أنّ الشيخَ(ره) قصد زيارةَ المقابرِ قبلَ وفاته بأيام قلائلَ في جمع من أصحابه، فما استقرَّ بهم الجلوس حتّى قالَ لهم الشيخُ: أسَمعتم ما سمعتُه؟ قالوا ما سمعنا شيئاً، و سألوه عمّا سَمعَه؟ فلم يجبهم، و رجع إلى داره، فأغلق بابَه، فلم يلبث أن أهاب به[١١] داعي الرَّدى، فأجابه، و انتقل من دار الفناء إلى دار البقاء، و من محلِّ الحجبة إلى محلِّ اللقاء، و لم يخبر أحداً بما سَمعَه.

و كانت وفاتُه ثاني عشر شوال سنة إحدى و ثلاثين و ألف بأصبهان، و نقلَ قبلَ دفنه إلى طوس، فدفنَ بها في داره قريباً من الحضرة الرضوية، على صاحبها أفضلُ الصلاة و السلام وَ التحية، و الجُبَعيُّ بضمِّ الجيم و فتح الباء الموحدة فعين مهملة مكسورة نسبة إلى جبع، و هي قريةٌ من قرى جبلِ عاملة، و العامليُّ بفتح العين المهملة، و بعدَها ألفٌ و ميمٌ مكسورةٌ، نسبة إلى جبل عاملة، قطرٌ[١٢] بأرض الشام إلى جهة الجنوب من أعمال مدينة صفد[١٣] باعتبار إقامته بها مدَّةً، و إلا فمولدُه بعلبَكُ[١٤] على ما سُمعَ منه، و عاملة

---

١ – أيْنَعَ: طاب و حان قطافه.
٢ – الغوادي : جمع الغادية: السحابة تنشأ و تمطر غدوة، و تقابلها الروائح جمع الرائحة.
٣ – الغوالي: جمع الغالية:أخلاط من الطيب كالمسك و العنبر.
٤ – المخائل:جمع مخيلة و هي السحابة التي تخالها ماطرة لرعدها و برقها.
٥ – البَلبَال : شدّة الهمّ والوسواس ج بلابل وبلابيل .
٦ – آنفا: من أنفَ ـــ بمعني استكف و استكبر .
٧ – الانحياش: الاجتماع.
٨ – الرمس: القبر.
٩ – الربوع: جمع الربع بمعني الدار.
١٠ – دوارس: جمع الدارس بمعني العافي و الذاهب أثره.
١١ – أهاب به: دعاه للعمل أو لتركه.
١٢ – القُطر: الناحية(ج)اقطار.
١٣ – صفد: مدينة في فلسطين بالجليل الأعلى شرقيَّ عكّا .
١٤ – مدينة لبنانية و موقع أثرى من آثارها هيكل باخس و الأعمدة الستة .

أحد أولاد سبأ أقامَ بهذا القطر برهةً، فنسبَ إليه، و الحارثيُّ نسبةٌ إلى أبى زهير الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانيِّ، لكون نسب المُصنِّف ينتهي إليه، كان من أصحاب أميرالمؤمنين علي (ع) .

قالَ ابن أبى داود[1] كان من أفقه الناس و أفرضهم، تعلَّمَ الفرائض من علي(ع)، مات سنةَ خمس و ستين من الهجرة، و الهمدانيُّ نسبةٌ إلى همدانَ، بسكون الميم، قبيلةٌ من اليمنِ، و من تصانيفه: التفسيرُ المُسمَّى بالعروة الوثقى، و التفسيرُ المسمَّى بعين الحياة و الحبل المتين و مشرق الشمسين و شرح الاربعين و الجامع العباسي الفارسي و مفتاح الفلاح و الزبدة فى الأصول و الرسالة الهلالية و الأثنى عشريات الخمس، و أجودهُنَّ الصلاتية، ثُمّ الصُّومية و خلاصة الحساب و المخلاة و الكشكول و تشريح الأفلاك و الرسالة الأسطرلابية و حواشي الكشَّاف و حاشيته على البيضاويِّ و حاشيته على خلاصة الرجال و دراية الحديث و الفوائد الصَّمدية في علم العربية و التهذيب في النحو و حاشية الفقيه، و له غير ذلک من الرسائل المختصرة، و الفوائد المحرَّرة(ره) و اللهُ سبحانَه أعلمُ، و هذا أوان الشروع في المقصود و اطلاع الشرح في أفق الوجود و سماء السعود[2].إن شاء الله تعالى.

ص: بسم الله الرحمن الرحيم

أَحْسَنُ كلمة يُبتدأُ بها الكلام، و خيْرُ خَبَر يُختتمُ به المرام، حمدك اللّهُمَّ على جَزيل الإنعام و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد الأنام محمّد و آله البَرَرة الكرام ، سيَّما ابن عمِّه علي عليه السلام، الَّذي نَصَبَه عَلَماً للاسلام، و رفعَه لكسر الأصنام ، جازِم أعناق النَّواصِبِ اللِّئام، و واضع علم النحو لحفظ الكلام.

الكلام على اسم الجلالة وكلمة التوحيد و الرحمن الرحيم: ش: قال شيخُنا و مولانا المُصنِّف: - رَوَّح الله تعالى روحه و نوَّر ضريحه- «بسم» الباء إمَّا للإستعانة أو المصاحبة، و قد ترجَّحَ الأُولى بإشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلةً إلى وقوعه على الوجه الأكمل الأتمِّ، حتَّى كأنَّه لايتأتَّى و لايوجدُ بدون التبرُّک بذكره و المصاحبة عريَة عن ذلک الإشعار، و أمَّا متعلَّقُ الباء فمُقدَّرٌ خاصٌّ أو عامٌّ، فعلٌ أو

---

١ - أحمد بن داود بن جرير بن مالک الأيادي ، أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، و رأس فتنة القول بخلق القرآن. خير الدين الزركلي ، الأعلام ،ج١ ،الطبعة الثالثة ،١٩٦٩م، ص١٢٠.

٢ - هذه الفقرة سقطت في«س».

اسمٌ، مؤخَّرٌ أو مقدَّمٌ، و أولى هذه الثمانية أوَّلها، أعني الخاصَّ الفعليَّ المؤخَّرَ، إذ العامُّ كمطلق الابتداء، يوهمُ بظاهره قصرَ الاستعانة على ابتداء الفعل، فيفوتُ شمولُها لجملته، و الخاصُّ الاسميُّ كقرائتي مثلاً يوجبُ زيادة تقدير بإضمار خبره، إذ تعلُّقُ الظرف به يمنعُ جعلَه خبراً عنه، و المقدَّمُ كـ اقْرَأْ بسم الله يفوتُ معه قصرُ الاستعانة على اسمه جلَّ وعلا .

قال المُصَنِّف(ره) في المفتاح: و كُسِرَت الباءُ لاختصاصها بلزوم الجرِّ و الحرفية[1]، و الاسمُ لغةً علامةُ الشيء، و فيه عشرُ لغات، و سيأتي معناه اصطلاحاً، و هو عند البصريِّين من الأسماء العشرة الَّتي حُذفت أعجازُها، و أُسكنَت أوائلها، و أدخَل عليها مبتدأ بها همزة الوصل، لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بمتحرِّك، و يقفوا على ساكن، و اشتقاقه من السُّمُو، و هو الارتفاع، و من السَمة عند الكوفيِّينَ، و هي العلامة، و أصله وسمٌ، حُذفت الواوُ ، و عُوِّضت عنها همزة الوصل ليقلَّ إعلاله[2].

قال الزجاج[3]: هذا غلطٌ، لأنَّا لانعرف شيئاً دخلت عليه ألف الوصل فيما حذفت فاءُ فعله نحو: عدَة و زنة، فلو كان من الوسم، كان تصغيرُه وُسَيماً، كما أنَّ تصغيرَ عدة وعيدٌ. و حذفتَ الألفُ لكثرة الاستعمال و طُوِّلَتِ الباءُ عوضاً عنها، و لاتحذفُ في غير ذلك كـ باسم ربِّك، أو لـ اسم الله.

قال ابنُ درستويه[4]: لا يُقاسُ خطُّ المصحَّف و العروض، الله أصلُه إلـهٌ، حُذفت الهمزةُ، و عُوِّضَ منها حرفُ التعريف، ثُمَّ جُعِلَ علماً للذات المقدَّسةِ الجامعةِ لصفات

---

١ – قال الزمخشريّ : فإن قلت: من حقِّ حروف المعاني الَّتي جاءت على حرف واحد أن تُبنى على الفتحة الَّتي هي أخت السكون، نحو كاف التشبيه و لام الابتداء و واو العطف و فائه و غير ذلك، فما بال لام الإضافة وبائها بُنيتا على الكسر؟ قلت: أمَّا اللامُ فللفصل بينها و بين لام الابتداء، و أمَّا الباء فلكونها لازمة للحرفيَّة والجرِّ. أبوالقاسم جار الله الزمخشريّ ، الكشّاف، بيروت، دارالكتاب العربي،لاط، ١٤٠٧هـ ق،١/٤.

٢ – قال الشارح: الاسمُ لغة علامة الشيء. و إن كان كذا فهو قبل مذهب الكوفيِّين الَّذين يذهبون إلى أنَّ الاسم مشتقٌّ من الوَسْم و هو العلامة. و لكن هذا و إن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنَّه فاسد من جهة اللفظ، و هذه الصناعة لفظيّة، فلابدَّ فيها من مراعاة اللفظ، و وجه فساده من جهة اللفظ: أوّلا: إن الهمزة في أوّله همزة التعويض، و همزة التعويض إنَّما تقع تعويضا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، فهو مشتقٌّ من السُّمُو لا من الوَسْم، ثانيا: تصغيره«سُمَيٌّ»و لو كان مشتقاً من الوَسْم لكان تصغيره«وُسَيْم»كما يجب أن تقول في تصغير عدة وُعَيدة، لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها.ثالثا: جمع تكسيره «أسماء»و لو كان مشتقا من الوَسْم لوجبَ أن تقول: أواسم، و أواسيم.راجع: الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج١، بيروت، المكتبة العصريّة، لاط، ١٤١٩هـ ، ص ٦ إلى ١٦.

٣ – إبراهيم بن السري أبوإسحاق الزجاج، عالم بالنحو و اللغة، من أهل بغداد، تعلّم على المبرّد، له: معاني القرآن، فعلت و أفعلت، شرح أبيات سيبويه و... جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة ،ج١، المكتبة العصرية بيروت، دون التاريخ ،ص٤٢٣.

٤ – أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسيّ الفسويّ، محدث و أديب و لغويّ ونحويّ ، ولد في فسا بأقليم فارس (٢٥٨/٣٤٧هـ). ابن الخراساني و ابن الكثير، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى،ج٣، مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، طهران ١٣٧٧ش ،ص ٧٨.

الكمال، و زعم بعضُهم أنّه اسمُ جنسٍ موضوعٌ لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحقّ للعبودية، و كلٍّ منهما كلّيٌّ انحصرَ في فرد.

قال العلامةُ التفتازانيّ[١] في شرح التلخيص: لو كان الأمرُ على ما زُعمَ، لَما أفادَ قولُنا ــ لا إلهَ إلا الله ــ التوحيدَ، لأنّ المفهومَ من حيثُ هو محتملٌ للكثرة، و لا نزاعَ في أنّ هذه الجملةَ كلمةُ توحيد، و أيضاً فالمرادُ بالإله في هذه الكلمة أمّا المعبودُ بحقٍّ، فيلزمُ استثناءُ الشيء من نفسه أو مطلق المعبود، فيلزمُ الكذبُ لكثرة المعبودات الباطلة، فيجبُ أن يكونَ الإلهُ بمعنى المعبود بحقٍّ، و الله علماً للفرد الموجود منه، و المعنى لامستحقَّ للعبوديَّة في الوجود أو لاموجودَ واجبٌ إلا الفردَ الّذى هو خالقُ العالم، انتهَى.

لكن قالَ عصامُ الدين[٢] في شرحه على التلخيص: ــ و فيه بحثٌ ــ لأنّ الله إذا كان علماً للفرد الموجود منه، لم يكن حاصلاً في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته و المتّصف به محتمل لمتعدّد كالإله بحقٍّ، فلايحصل باستثنائه اثباتُ ما هو المطلوبُ بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد، و أيضاً لما انحصر الإله بحقٍّ فيه، كانَ استثناؤُه إخراجَ جميعِ ما تحتَ المستثنى منه، فمناطُ التوحيد على نفى وجود ما يتوهَّمُ معبوداً بالحقِّ، و إثبات ما هو المستحقُّ للعبوديَّة في الواقع أو الواجب لذاته، و هو يكفي لانحصاره في ذات واحدة، فالمعنى لا إله يجوّزُ العقل كونه معبوداً بالحقِّ إلا الواجب لذاته في الواقع، و لايتفاوتُ في ذلك كونَ الله بمعنى الواجب لذاته، أو بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته، نعم كونه بمعنى الشخص أنسبُ بمقام التوحيد كما لا يخفى، انتهى، و هو حَسَنٌ.

«الرَّحمن الرحيم» صفتان مشبَّهتان من رحم بالكسر، بعدَ نقله إلى رحُم بالضَّمِّ، أو بعد تنزيل المتعدّي منزلةَ اللازم، كما في قولهم فلانٌ يُعطي، لأنّ الصفةَ المشبهةَ لاتُصاغ من متعدٍّ. و الرحمةُ رقةٌ و انعطافٌ، تقتضي التفضّلَ، و أسماؤُه تعالى إنّما تطلق باعتبار الغايات دونَ المبادى، فالمرادُ هنا التفضُّلُ أو إرادتُه، و الرَّحمن أبلغ من الرَّحيم جرياً على القاعدة المشهورة من أنّ زيادةَ المَبنى تدلُّ على زيادة المعنى، و ذلك أنّ الأوّل يدلُّ على جلائلِ النعم، و الثانى على دقائقها، و هما مجروران على الوصفيَّة من بابِ تعدُّد

---

١ – مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو و التصريف و المعاني و البيان، له: تهذيب المنطق، المطول في البلاغة، شرح التلخيص. مات سنة ٧٩١ق. بغية الوعاة٢/٢٨٥.

٢ – العلامة الفاضل المحقق عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفرايني المتوفي سنة٩٤٥هـ ، و هو من الّذين شرح تلخيص المفتاح في المعاني و البيان للشيخ جلال الدين القزويني، و شرحه ممزوج عظيم يقال له الأطول. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، المجلد الأوّل، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لاط،لات، ص ٤٧٧.

الأوصاف على المشهور، و يجوزُ على ذلک من حيث الصناعة قطعُهمـــا مرفـــوعين و منصوبين و بالتفريق[١].

قال ابن جنيّ[٢] في الخصائص: و ما أحسنه ها هنا، ذلک أنّ الله تعالى إذا وُصـــفَ، فليس الغرضُ من ذلک تعريفَه بما يتبعُه من صفته، لأنّ هذا الاسمَ لايتعرَّضُ شکٌّ فيـــه، فيحتاجُ إلى وصف لتلخيصه، لأنّه الاسمُ الذى لايشارکُ فيه على وجه، و بقيَّة أسمائـــه جلّ و علاکالأوصاف التابعة للاسم، و إذا لم يعترَضْ شکٌّ فيه، لم تجئ صفته لتلخيصه، بل للثناء على الله تعالى، و إذا کان ثناءً، فالعدولُ عن إعراب الأوَّل أولى به، و ذلک أنّ اتباعَه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص و التخصيص، فإذا هو عُـــدلَ عـــن إعرابه عُلِمَ أنّه للمدح أو للذمّ فى غير هذا عن الله تعالى، فلم يبق هنا إلا المدحُ، فلذلک قويٌّ عندَنا اختلافُ الإعراب بتلک الأوجه التّى ذکرناها، انتهى.

و ذهب الأعلم[٣] و ابنُ مالک[٤] و ابن هشام[٥] إلى أنّهما مجروران، أمّا الرحمنُ فعلـــى البدلية من لفظ الجلالة و لايجوز کونُه وصفاً، لأنّه صار علماً بالغلبـــة، وأمـــا الـــرحيم فلکونُه وصفاً للرحمن، فلايجوزُ کونُه وصفاً للجلالة، لأنّ البدل لايتقدَّم على الوصف.

قالَ[ابن هشام] في المغني: فالسؤالُ الذى سألَه الزمخشرى و غيره، لِمَ قُدِّمَ الرحمنُ مع أنّ عادتَهم تقديمُ غيرِ الأبلغ کقولهم: عَالِمٌ نحرير و جوادٌ فيَّاضٌ، غير متَّجه و ممَّا يوضـــح أنّ الرحمنَ غيرُ صفة مجيئُهُ کثيراً غيرُتابع، نحو، ﴿الرحمنُ علَّمَ القرانَ﴾[الرحمن/١]، ﴿قـــل ادعُوا الله أو ادعُوا الرحمنَ﴾ [الإسراء/١١٠]، ﴿ وإذا قيلَ لهم اسجُدوا للرحمنِ قالوا و ما الرحمنُ﴾[الفرقان/٦٠]، انتهى.

و ابتدأ المُصَنِّف، رحمه الله، کتابَه بالبسملة، اقتداءً بالکتاب العزيـــز، و مـــا عليـــه الإجماع، و لأنّه أمرٌ ذو بالٍ، فينبغى افتتاحه بها لما ورد به الخبرُ« کلُّ أمرٍ ذى بالٍ لم يُبدأ

---

١ – يعني بما أنّ المنعوت«الله» متَّضحاً بدون الصفتين«الرحمن والرحيم» جاز فيهما الاتباعُ و القطع، وإذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمارَ مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل. و بالتفريق يعني برفع الأولى و نـــصب الثانية و بالعکس.

٢ – ابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جنّي،(٩٤٢-١٠٠٢) يونانيّ الأصل، ولد فى الموصل قبل ٣٣٠ هـــ ، من آثاره: الخصائص و سرّ صناعة الإعراب. فؤاد إفرام البستاني، دائرة المعارف،ج٢، بيروت، لاط،١٩٦٤م، ص٤١٥.

٣ – يوسف بن سليمان النحويّ الشنتمريّ المعروف بالأعلم، کان عالما بالعربيَّة و اللغة و معـــاني الأشـــعار، اشتهر بشروحه منها: شرح المعلقات و شواهد سيبويه، بغية الوعاةج٢ ص٣٥٦.

٤ – أبو عبدالله جمال الدين، من الأئمة المشهورين فى علم النحو، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـــ ، من آثـــاره «الألفية في النحو» توفي سنة٦٧٢ هـــ بدمشق . فؤاد إفرام البستانيّ، دائرة المعارف، ج٤ص١٧.

٥ – عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريُّ الشيخ جمال الدين النحويّ الفاضل و العلامة المشهور، صـــنف: مغني اللبيب عن کتب الأعاريب، شذور الذهب في معرفة کلام العرب و... ، بغية الوعاة٢/ ٦٨.

فيه ببسم الله فهو أبترُ»[١]، ثُمَّ أتبعها بالحمد لما رُوِىَ أيضاً، كُلُّ أمرٍ ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد، و في رواية، بحمد الله فهو أقطعُ، و التوفيقُ بينَهما بحمل الأوَّل في الأوَّل على الحقيقيِّ، و في الثانى على الإضافيِّ أو العرفيِّ، أو كليهما على العُرفيِّ.

« أحسنُ » اسمُ تفضيلٍ من حَسُنَ، ككرم و نصر. «كَلمة» بفتح الكاف و كسر اللام أفْصَحُ من فتحها، و كسرُها مع سكون اللام الأولى، لغةُ الحجازيِّين، و بها جاء التنزيلُ، و الأُخريان لغتا تميم[٢]، ومثلُها في جواز اللغات الثلاث، كلُّ ما[٣] كانَ على نحوِ: كتف و علم، فإنْ كانَ الوسطُ حرفَ حلق، جازَ فيه لغةٌ رابعةٌ، و هي اتِّباعُ الأوَّل للثاني في الكسر، نحو فَخذ وشهد، و المرادُ بالكلِمة هاهنا، الكلمةُ التى تُطْلَقُ على الجمل المفيدة، ليصحَّ كَونُ الخبرِ، و هو قولُه: حمدكَ اللهمَّ كلمة، و لايصحُّ حملُها على الكلمة الاصطلاحية، كما كابَرَ[٤] فيه بعضُ الفضلاء المعاصرين.

«يبتدأ بها الكلامُ »، أى يشرعُ بها في الكلام الّذي يهتمُّ به، حملاً للكلام على الكامل منه، و في التعبير بالابتداء إشارةٌ إلى الحديث الوارد في الحمد المقدَّم ذكرهُ. «و خيرُ خبر»، أصله أخيرُ خبر، حُذفت الهمزةُ لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في شرٍّ، و قد يُستعملانِ على الأصل بقلّة، و في خَير و خبر جناسُ التصحيف[٥]. «يختمُ به المرامُ»، أى يجعلُ خاتمَةً له، و المرامُ مصدرٌ ميميٌّ من "رامَ يَرُومُ" أى طَلَبَ، و هو هنا بمعنى المفعول أنسبُ من كَونه بمعنى المصدر، و في يبتدي و يختتم صناعةُ الطباق[٦].

«حمدك اللهمَّ»، أى حمدك يا اللهُ، و إيثار الخطاب بالكافَ على اسمه تعالى للدلالة على أنَّه قويٌّ عنده، محرِّكُ الأقبال و داعي التوجُّه إلى جنابه على الكمال، حتَّى خَاطَبه، و حرفُ النداء من اللهمَّ محذوفٌ، عُوِّضَ منه الميمُ في آخره على الأصحِّ، كما سَنُبيِّنُهُ في موضعه إن شاءَ اللهُ تعالى.

و النداء بالياء مع كونها للبعيد، و هو تعالى أقربُ من حبل الوريد للإشارة إلى هضم نفسه و الاستبعاد لها عن مظانِّ القرب، و ذكرُ اسمه تعالى بعد الكَاف الوافية

١- أحمد بن حنبل، مسند، لاط، بيروت، دار إحياء التراث العربي،٣، ١٩٩٤/٣٥٩.
٢ - تميم : قبيلة من مُضَر من قبائل عرب الشمال أو العدنانيّين.
٣ - كلِّما« ح » .
٤ - كابَرَ: عاند و خالف.
٥ - جناس التصحيف: هو ما تماثل ركناه وضعاً واختلفا نقطاً، بحيث لو زَالَ إعجام أحدهما لم يتميّز عن الآخر، نحو: غرَّكَ عزُّك.أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، مصر، مكتبة الاعتماد، لاط،١٣٥٨هـ ،ص ٤١٨.
٦ - الطِباق و تسمّى التضاد أيضاً، و هي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. سعد الدين التفتازاني، شرح المختصر، قم، منشورات دارالحكمة، ج٢، لاط، لات، ص١٣٦.

بالدلالة على ذاته من غير احتياج إلى أمر آخَر إرشادٌ إلى التبرُّك به، و توصُّلٌ إلى ندائه بياء المفيدة لهضم نفسه، كما ذكرنا، و دفعٌ للتفخيم المستفاد من الخطاب.

فإن قلتَ: قَصدُه من قوله أحسنُ كلمة إلى آخره، بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك، و هذا ليس بحمد فضلاً عن أنْ يكونَ حمداً مَبدوّاً به، بل هو إخبار عن حكم من أحكام الحمد؟ قلتُ: حَمدُ الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره، فالثناءُ على حمده ثناء عليه، و سلوكه هذه الطريقة دونَ غيرها ممّا اشتهر في المؤلفات إشارة إلى أنّ طرقَ التعبير فى هذا المقام غيرُ منحصرةٍ، و عملٌ بمقتضى لكلّ جديد لذّةٌ.

قال النيسابوريُّ[1] في تفسيره: أوّل ما بلغتِ الرُّوحُ إلى سُرَّة آدمَ عطسَ، فقال: الحمد لله ربِّ العالمينَ.

و آخرُ دعوى أهل الجنَّة:﴿ أن الحمدُ للّه ربِّ العالمينَ﴾[يونس/١٠]، ففاتحةُ العالم مبنيَّةٌ على الحمد، و خاتمتُه على الحَمد، فاجهد أن يكون أوّلُ أعمالك و آخرُها مقروناً بكلمة الحمد. فكأنّ المُصنِّف(ره) لاحظَ هذا المعنى، حيث عَبَّرَ بالابتداء و الاختتام.

«على جزيل» متعلّق بالحمد، أى على عظيم «الإنعام»، و هو إيصالُ النِّعمة، و عُرِّفَت النعمةُ لأنّها المنفعةُ المفعولةُ على جهة الإحسان إلى الغير، و إنّما لَم يتعرَّض للمُنعَمَ به إشعاراً بقصور العبارة عن الإحاطة به، و لئلا يُتَوَهَّمَ اختصاصُهُ ببعض دونَ آخر، و لتذهب نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن.

«و الصلاة» بمعنى الرَّحمة على ما هوَ المشهور من أنّها من الله تعالى مجازٌ، إذ هيَ حقيقةٌ بمعنى الدعاء من الله و غيره، و قيل: هي منه تعالى الرحمةُ، و منَ الملائكة الاستغفارُ، و منَ الآدميِّن التضرُّعُ، و الأوّل أقوَى للزوم الثاني الاشتراكُ، و المجازُ خيرٌ منه.

«و السَّلامُ» اسمٌ من التسليم، و هو التحيَّةُ، و جَمَعَ بينهما عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً ﴾[الأحزاب/٢٣]، و غايةُ السؤال بهما عائدةٌ على السائل، لأنّ الله تعالى قد أنعم على نبيه(ص) من المنزلة و الزُّلفى[2] ما لايُوثَّرُ فيه صلوة مصلٍّ و لاسلامُ مسلِّمٍ، كما نطقت به الأخبارُ، و صرَّحت[3] به العلماء

---

١ - النيسابوريُّ نظام الدين حسن بن محمد القميّ النيسابوريّ المتوفّى سنة ٨٥٠ هـ ، أصله من قم ومنشأه في نيشابور، له كتب« غرائب القرآن و رغائب الفرقان » يعرف بتفسير النيسابوري و « شرح الشافية » في الصرف . الأعلام للزركلي ٢/٢٣٤.

٢ - الزلفى: القربى و المنزلة .

٣ - كلمة العلماء فاعل لفعل صرَّحت والعلماء جمع تكسير لمذكر، و الفعل إذا أسند إلى جمع غير سلامة لمذكّر جاز إثبات التاء وحذفها، يقول ابن مالك :

الأخيارُ، و هما أمَّا معطوفان على الحمد، فيكونان موصوفين بالأحسنيَّة و الأخيريَّة، و أمَّا مبتدان، فهما و خبرُهما جملةٌ مستأنفةٌ.

«على سيد الأنام» متعلّقٌ بالسَّلام، و هو مطلوبٌ للأوّل معنًى، و لايجوزُ تعلُّقُه به إن جعلناه عطفاً على الحمد، و إن جعلناه مبتدأً، فهو خبرُ المبتدأ، و المعطوف عليه فيتعلّق بكائنانِ و نحوه.

استعمال السَّيد في غير الله تعالى، و فيه ثلاثة أقوال: و«السيد» من سَادَ قومَه يسودهم، فهو سَيد، و وزنُه فَيعِلٌ، فأصلُه سَيوِدٌ، قُلبت الواوُ ياءً، و أدغمت الياءُ في الياء، و فيه استعمالُه في غير الله ــ عزَّ و جلَّ ــ ، ويشهد له من الكتاب قوله تعالى: ﴿و سيِّداً و حصوراً ﴾[آل عمران/٣٩]. و من السُّنة قولُه(ع): أنا سيدٌ ولدُ آدم[١].

و في المقتفى لابن منير[٢] حكايةُ ثلاثة أقوال في المسألة، جوازُ اطلاقه، على الله تعالى و على غيره، و امتناع اطلاقه على الله تعالى، حَكاه عن ابن مالك، و امتناع إطلاقه إلا على الله، تمسُّكاً بما رُوِيَ من أنَّه (ع) قيل له يا سيدنا، فقال: إنَّما السَّيدُ الله،[٣] و قد عَرَفتَ أنَّ في الكتاب و السُّنة ما يدلُّ على خلاف ذلك.

«و الأنامُ» كسَحاب، و الآنام بالمَدِّ، و الأينم كأمير، و هو الخلق، أو الجنُّ و الإنس، أو جميع ما على وجه الأرض، كذا في القاموس[٤].

معنى الآل و أصلُه و استعماله و الكلامُ على سيَّما و لا سيَّما: و«آلهُ»، آل الرجلِ أهلُه و عياله، و آلهُ أيضاً أتباعه، كذا في الصِّحاح[٥]، و آله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلَّم بنو هاشم و بنو المطَّلب المؤمنون. و قيل: قرابته الأدنَون، و قيل: أتقياء المؤمنين، و أصلُه أهلٌ، بدليل تصغيره على أُهَيل، أُبدلَت الهاءُ همزةً توصُّلاً إلى الألف، ثُمَّ أبدلت الهمزةُ ألفاً، لأنَّ قلبَ الهاءِ ألفاً لم يجئْ في موضعٍ، حتَّى يقاسَ عليه، و أمَّا قلبُ الهمزة ألفاً

و التاء مع جَمع سوَى السالم من مذكَّر كالتاء مَع إحدَى اللَبن

١ - سنن أبي داود، للحافظ أبي داود السجستاني، الطبع الاول، دارالفكر، بيروت،١٤٢١هـ ،ص٨٧٥ برقم٤٦٧٣.

٢ - ابن منير: أبو محمد فخرالدين عبدالواحد بن منصوربن محمد بن المنير الإسكندريّ، فقيه، مفسِّر و ناظم. ولد١٢٥٣/٦٥١و توفي ٧٣٣هـ /١٣٣٣. دائرة المعارف فؤاد إفرام البستاني ،٨٨/٤٠.

٣ - السجستاني، سنن أبي داود، الطبعة الأولى، بيروت دارالفكر،١٤٢١هـ ق، ص٩٢٠، رقم٤٨٠٦.

٤ - القاموس المحيط و القابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط للفيروز آباديّ الشيرازيّ المتوفى سنة٨١٧ هـ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،١٣٠٦/٢.

٥ - صحاح اللغة للامام الجوهري الفارابي المتوفى سنة٣٩٣. كشف الظنون،١٠٧١/٢.

فشائعٌ، و قيل: أصلُه أوَل، و اختار هذا غيرُ واحد من المحقّقين، و لايضاف إلا لَمن لَـه شرفٌ من العقلاء المذكّرين، فلايقال: آل الإسكافّ[١]، و لا آل مكّة و لا آل فاطمة، و عن الأخفش[٢] أنّهم قالوا: آل المدينة و آل البصرة، و لايجوز إضافتُه إلى المـضمر عنـد الكسائي[٣] و أبي جعفر النحاس[٤] و الزبيدي[٥]، و أجازها غيرُهم، و هو الصحيحُ.

« البررةُ » جمعُ بارٍّ، و هو من الجموع المطّردة فى كلّ فاعل صحيح العين، كسافر و سفرة، و فاجر و فَجَرَة. و البِرُّ الصلةُ و الخيرُ. «الكرامُ» جمع كريم، و الكـرمُ إيثـارُ الغير بالخير.

«سيَّما ابن عمِّه »، أى لاسيما ابن عمِّه، حُذفت "لا" تخفيفاً مع أنّها مرادةٌ، كقوله تعالى: ﴿ تاللهِ تفتأُ تذكرُ يوسفَ ﴾[يوسف/٨٥]، أى: لاتفتـأُ. و هـو تـصرّفٌ في لاسيما، حكاه نجم الأئمة[٦] و غيرُه، لكن ذكرَ البلبانيُّ[٧] في شرح تلخيص الجامع الكبير أنّ استعمالَ سيما بـ [دون] لَا لانظيرَ له في كلام العرب، و الصوابُ أنّـه لم يُـسمع في كلام العرب[٨]، و لعلّ مرادَه نفيُ حذف لا في غير القسمِ، و أمّا في القسم فشائعٌ، كما في الآية و قولِ امرئ القيس[٩] [منَ الطويل]:

١- فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً و لو قطعوا رأسي لديكَ و أوصالي[١٠]

أى لا أبرح.

---

١ - الاسكاف: الخرّاز، و صانع الأحذية.

٢ - هو أبو عبد الله أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني، كان لغوياً، نحوياً، شاعراً، أصله من الشام، و كانت وفاته سنة ٢٦٠/٨٧٤.فواد سزگين ،تاريخ التراث العربي،ج٨، الطبعة الثانية، مكتبة آيةالله مرعشي ،١٤١٢ق، ص٤٦٥.

٣ - هو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبدالله، المتوفى سنة ١٨٩/٨٠٥ ، نحويّ مشهور، و هوأحـد القـرّاء السبعة، و يعدُّ من اللغويين، و له كتاب« معاني القرآن و متشابه القرآن و...» المصدر السابق ،٨ ،/٢٠٢.

٤ - أحمد بن محمد بن إسماعيل يعرف بابن النحاس، أبو جعفر المصري، صنف: إعراب القرآن، معاني القرآن، شرح شواهد الكتاب و... توفي سنة ٣٣٨ .بغية الوعاة١/٣٦٢.

٥ - هو أبوبكر محمد بن الحسن بن عبد الله ولد سنة٣١٦/٩٢٨ بأشبيلية وأصل أسرته من حمص، و قد برع الزبيديُّ في اللغة و النحو، و من آثاره: مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد و... ، فواد سزگين ،٨/٣٦٥.

٦ - نجم الأئمة لقب الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، فرغ من تأليف هذا الشرح سنة٦٨٣هـ ، و له شرح على الشافية. بغية الوعاة١/٥٦٧.

٧ - لعله ابن بليان الفارسيّ الحنفيّ المتوفى سنة٧٣١هـ ، و هو من الّذين شرح تلخيص الجـامع الكـبير في الفروع للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عباد المتوفى سنة٦٥٢هـ . كشف الظنون،١/٤٧٢.

٨ - قال الرضيّ: و اعلم أنّ الواو الّتي تدخل على لاسيّما في بعض المواضع كقوله: و لاسيّما يومـاً بـدارة جلجل، اعتراضيّة،... و تصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقيـل: سَـيّما بحـذف لا ولاسيما بتخفيف إلياء مع وجود لا و حذفها. ابن حاجب، الكافيـة في النحـو، شـرحه رضـي الـدين الأستراباذي، بيروت، دار الكتب العلميّة، لإط،١٤٠٥ هـ ،١/٢٤٩.

٩ - امرئ القيس من أصحاب المعلقات، يلقب بذى القروح و الملك الضليل و يعـدُّ أبـاً للـشعرالجاهلى (ت٥٤٠م).

١٠ - ديوان إمرئ القيس، تحقيق محمد رضا مروة، الطبعة الأولى، بيروت، الـدار العالميّـة،١٤١٣،ص٦٠. اللغة: الأوصال:جمع الوُصل: المفصل أو مجتمع العظام.

قال بعضُ المحقّقين ـــ و هو يعنى استعمالَ «سيما» بدون «لا» ـــ كثيراً ما يوجد في كلام المتأخّرين من علماء العجم، فينبغي تجويزه. و قال العلامةُ أثيرالدين أبوحيان[1] في شرح التسهيل: لايجوز حذف «لا» من لاسيما، لأنّ حذفَ الحرف خارجٌ عن القياس، فلا يقالُ بشيء منه إلا حيثُ سمعَ، و سبب ذلک أنّهم يقولون: إنّ حروفَ المعاني إنّما وُضعَت بدلاً من الأفعال طلباً لإختصار، و لذلک أصلُ وضعها أن يكون على حرف أو حرفين، و ما وضع مؤدّياً معنى الفعل و اختصر في حروف وضعه لايناسبُه الحذفُ. انتهى.

و هى أعني«لا» لنفى الجنس و سيّ، كمثل وزناً و معنًى، و عينُه في الأصل واوٌ، و هو اسمُ لا عند الجمهور، و ما بعد لاسيما إذا كانَ مفرداً أمّا مجرورٌ على أنّه مضاف إليه، و ما زائدةٌ، و أمّا مرفوعٌ خبرُ مبتدأ محذوف، و الجملة صلةٌ، إن جُعلت ما موصولةً، و صفة، إن جُعلت نكرةً موصوفةً، و الجرُّ أولى من هذا الوجه لقلّة حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة، كما صَرَّحَ به الرضيُّ على أنّه يقدحُ في اطّراده لزوم إطلاق ما على من يعقلُ، و هو ممنوعٌ، و على الوجهين ففتحةُ سيَّ إعرابٌ، لأنّه مضافٌ، و أمّا منصوبٌ على تقدير أعني، أو على أنّه تمييزٌ، إن كان نكرةً، كما يقعُ التمييز بعد مثل في نحو:﴿ و لَو جئْنَا بمثله مدداً﴾[الكهف/١٠٩]، و ما كافّة عن الإضافه، و الفتحةُ بنائيةٌ مثلُها في لارجلَ، و قيل على الاستثناء فى الوجهين، فمنعُ جوازِ نصب إذا كان معرفةً وهمٌ، و رُدَّ بأنّ المستثنى مُخرَجٌ، و ما بعدها داخلٌ في باب الأولىَ، و أُجيبَ بأنّه مُخرَجٌ ممّا أفهمَهُ الكلامُ السابقُ من مساواته لما قبلَها، و على هذا فيكونُ استثناءً منقطعاً، قيل: و يقدح في الاستثناء اقترانها بالواو، و لايقالُ: جاء القومُ و إلا زيداً، إذ القول بزيادها ضعيفٌ، بل قيل اقترانها بها واجبٌ.

قال الثعلبُ[2]من استعمالها على خلاف ما جاء فى قوله: [من الطويل]

٢-..... و لا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ[3]

فهو مُخطئٌ.

و أُجيبَ بأنّ مرادَ القائلِ بالاستثناء أنّ لاسيما مع واو و بدونها نُزِّلَت منزلةَ أداة الإستثناء، و على التقدير الأوّل خبرُ لا محذوفٌ عند غير الأخفش، أى لا مثل ابن عمّه

---

١ - العلّامة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ نحويُّ عصره و لغويُّه و مفسّره و مؤرّخه، له من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، التذييل و التكميل في شرح التسهيل، مات سنة٧٤٥هـ ، بغية الوعاة، ٢٨١/١.

٢ - أحمد بن يحيى ابو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو اللغة، صنف: المصون في النحو، اختلاف النّحويّينَ، معاني القرآن، معاني الشعر و... ومات سنة٢٩١ . المصدر السابق ص٣٩٦.

٣ - صدره « **ألا ربَّ يوم لكَ منهنّ صالح** » و هو لامري القيس. **اللغة:** دارة الجلجل: غدير بعينه.

موجودٌ من الآل، فينبغى أن يكون الصَّلاة و السَّلام عليه أبلغ من الصَّلاة و السَّلام على غيره، و الجملة حالية، إذ هي أعني لاسيما مع ما بعدها بتقديرها جملة مستقلّة، كما قاله الرضيُّ، و عند الأخفش ما خبرُ لا، و يلزمه قطعُ سيَّ عن الإضافة من غير عوض. قيل: و يلزم كونُ خبر«لا» معرفةً، و أُجيب بأنَّه قد يقدَّر ما نكرةً موصوفةً أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه[١] في "لا رجلَ قائمٌ" إنَّ إرتفاع الخبر بما كانَ مرتفعاً به لا بلاء النافيـــة، قاله ابن هشام في المغنى، و لايخفى أنَّ الجواب الثاني لايُجدي نفعاً فيما نحن فيه، كمـــا أشار إليه بعضُ المحقّقين .

و في الهيتيات لأبي علي الفارسي[٢]، إذا قيل: قاموا لاسيما زيدٌ «فلا» مُهملةٌ، و سيَّ حال، أى: قامُوا غير مُمَاثلينَ لزيد فى القيام .

قال ابن هشام: و يردُّه صحَّةُ دخولِ الواو، و هي لاتدخل على الحال المفردة وعدم تكرُّرِ لا، و ذلک واجب مع الحال المفردة، كما تقول: رأيت زيداً لا مثلَ عمـــروٍ و لا مثلَ خالد.

و أَجَاب الدماميُّ[٣] عن شقَّي الاعتراض[٤]، أمَّا عن الأوَّل فبالتزام دخول الواو عنـــد اعتقاد أنَّه منصوب على الحال، و دخولها في قولک: قاموا و لاسيما زيد، لايَـــرِدُ، لأنَّ سيَّاً حينئذ لايكونُ حالاً، بل هو اسم لا التبرئة، فلم يلزم دُخول واو الحال حينئذ علـــى اسم مفردٍ. و أمَّا عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار، و قد وجد معنًى، و إن انتفى لفظاً، و التكرير اللفظيُّ ليسَ بشرط على ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ[٥] في قوله تعالى: ﴿ فلا اقْتَحَمَ العقبة﴾[البلد/ ١١]، إنَّه في معنى فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعم مسكيناً. و وجه ذلک هنـــا أنَّ قولک: قام القوم لامُمَاثلين زيداً، في معنى قولک لامساوين لزيد في حكم القيام، و لا أولى منه به على ما تقرَّر في أنَّ المذكورَ بعد لا سيَّما أولى بالحكم، انتهى.

---

١ – عمروبن عثمان بن قنبر إمام البصريِّين سيبويه أبو بشر أصله من البيضاء قرب شيراز و نشأ فى البـــصرة وأخذ عن الخليل و يونس و كتابه فى النحو هو الكتاب. و قيل مات بشيراز سنة ١٨٠. المـــصدر الـــسابق ، ٢/٢٣١.

٢ – أبو عليّ الفارسيُّ: أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، من أئمـــة النحو المذكورين في القرن الرابع الهجرى ولد بمدينة فسا من بلاد فارس من شيراز، قدم بغداد وأخذ النحو عن أعيان علمائه، من آثاره كتاب « الإيضاح في النحو » توفي سنة٣٧٧هـــ ق . دائرة المعارف فـــؤاد افـــرام البستاني ،٤ /٤٧٠. جاء في مغني اللبيب الهيتيات مسائل نحويّة أملاها في هيت.مغني اللبيب ص٤١٢.

٣ – الدماميني بدر الدّين محمّد (١٣٦٢-١٤٢٤):عالم بالشريعة و فنون الأدب، ولد في الإسكندرية وتوفي في الهند، من كتبه«تحفة الغريب فى شرح مغنى اللبيب»المنجد في الأعلام، الطبعة الثانية، دار الفقـــه،١٤٢٢ه، ص ٢٤٥.

٤ – يعني صحَّةُ دخول الواو و عدم تكرُّر لا.

٥ – محمود بن عمر بنَ أحمد الزَمخشريّ أبوالقاسم جارالله، كان واسع العلم، كثير الفضل، متفنناً في كلّ علم، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، المفصل في النحو و ....مات سنة٥٣٨. بغية الوعاة،٢/٢٧٩.

و قد نوقش في كلا الجوابين بما لانطول بذكره، و قد بقي فضلُ الكلام في لاسيما، طويناه هنا على غِرَّة، و لعلّنا نُلِمُّ به في بحث الاستثناء، إن شاء الله تعالى.

طرف من ذكر أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «علي» بدلٌ من قوله: «ابن عمه » أو عطف بيان، و يحتملُ الأوجهَ الثلاثةَ المذكورةَ في الإعراب، و إن لم يساعد رسم الخط النصبَ، و هو أمير المؤمنين أبوالحسن علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطّلب، و اسمه شيبة الحمد، و عنده يجتمع نسبه بنسب النبيّ(ص)، فهو ابن عمه، لأنّ أبا طالب أخو عبد الله بن المطّلب، و هو ابن هاشم، و اسمه عمرو بن عبد مناف، و اسمه المغيرة بن قصيٍّ، و اسمه زيدُ بن كلاب بن مرَّة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة، و أُمُّه فاطمةُ بنتُ أسد بن هاشم بن عبد مناف، و هي أوَّلُ هاشميَّةٍ وَلدت هاشميًّا.

أقوال حول ولادة علي (ع): قال ابن الصبَّاغ المالكيّ[١]: وُلد علي(ع) بمكَّةَ المشرَّفة داخلَ البيتِ الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الأصمِّ[٢] رجب الفرد الحرام سنةَ ثلاثينَ من عام الفيل قبل الهجرة بثلاث و عشرين سنةً، و قيل بخمس و عشرين، و قَبلَ المبعث باثنتي عشرة سنةً، و قيل: بعشر سنينَ، و لم يولَد في البيت الحرام قبلَه أحدٌ سواه، و هي فضيلةٌ خصَّه اللهُ تعالى بها إجلالاً له و إعلاماً لمرتبته و إظهاراً لتكرمّه، و كان(ع) هاشميًّا من هاشميين، فأوّل مَن ولده هاشم مرَّتين[٣]، انتهى.

حَكى ابوعمر و الزّاهد[٤] في كتاب اليواقيت، قال قال ابن الأعرابي[٥]: كانت فاطمةُ بنتُ اسد أُمُّ علي (ع)حاملاً بعلي (ع) و أبوطالب غائبٌ، فَوَضَعَتْه، فَسَمَّتْه أسداً لتُحيي به ذكرَ أبيها، فلما قَدِمَ أبوطالب، فسمَّاه عليًّا، انتهى. و في ذلك يقول أبوطالب [من البسيط]:ب

٣- سَمَّيتُه بعليٍّ كي يدومَ له ... عِزُّ العلوِّ و فخرالعزِّ أدومُه

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.

٢ - سُمّي شهررجب بالشهر الأصم، أو شهر الله الأصم، لعدم سماع السلاح فيه للحرب. ابن منظور، لسان العرب،ج١، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،٢٠٠٥ م ، ص ٢٢٤٠.

٣ - أي أبوه و أمّه من هاشميين.

٤ - محمد بن عبدالواحد أبوعمر الزاهد المطّرز اللغويّ، له من التصانيف: إليواقيت في اللغة، شرح الفصيح الموشح و....مات سنة ٣٤٥ ببغداد. بغية الوعاة،١/١٦٤.

٥ - محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي علامة باللغة من أهل الكوفة، له كتاب النوادر و معاني الشعر. الأعلام للزركلي،٦/٣٦٦.

و هو أوَّلُ مَن آمنَ باللهِ تعالى و رسوله(ص)، قاله ابنُ عباس[١] و أنس[٢] و زيد بن أرقم[٣] و سلمان الفارسيُّ[٤] و جماعةٌ، و نقلَ بعضُهم الإجماعَ على ذلك، و لم يعبد الأصنامَ قطُّ، و هو أخو رسولِ اللهِ(ص) بالمؤاخاة و صهرُه على فاطمةَ سيدة نساء العالمينَ و أبوالسبطين و سيدُ العلماء الربانين و الشجعان المشهورينَ و الزهَّاد المذكورين.

أخرجَ الطبرانيُّ[٥] و ابنُ حاتم[٦] عن ابن عباس(رض)، قال: ما أنزل اللهُ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا﴾[البقرة/١٥٣] إلا و عليٌّ أميرها و شريفها. و أخرج ابن عساكر[٧]عن ابن عباس قال: ما نزل فى أحد من كتاب الله ما[٨] نزل في عليّ(ع) هذا، و أنا لو ذهبتُ أذكرُ يسيراً من مناقبه الجليلة و أوصافه الجميلة، لخرجت عن المقصود، و كنت كمن قال لذكاء[٩]: ما أنورك و لخضارة[١٠] ما أغزرك. و في الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية، و قد صحَّ النقلُ أنَّه(ع) ضَرَبَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ ملجم ليلةَ الجمعة الحادي و العشرين من شهر رمضانَ المُعَظَّمِ سنةَ أربعين من الهجرة، و مات من ضربته ليلةَ الأحد، و هي الليلةُ الثالثةُ من ليلة ضُربَ، و اختلفَ في موضع دفنه، و المشهورُ أنَّه بالغرى، موضعٌ معروفٌ و هو الّذى يُزارُ الآنَ، و ما كان المقصودُ من التعرّض لهذا الطرف من ذكره إلا التبرُّكَ به، و لأنَّ المُصَنِّف (ره) نَوَّهَ باسمه الشريف، فكان علينا ذكرُ شيءٍ من ترجمته الشريفة، و إنَّما خصَّه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال، لأنَّه الواضعُ لعلمِ النحو، كما سيأتي عن قريب إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

١ – ابن عباس عبدالله (ت ٦٨هـ) ابن عمّ النبي لقّب «حبر الأمّة»، روي الكثير من حديث الرسول . المنجد في الأعلام ص ١.

٢ – أنس بن مالك بن النضر، صاحب رسول الله(ص) و خادمه، روي عنه رجال الحديث٢٢٨٦ حديثاً، و هو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة ٩٣هـ . الأعلام للزركلي،١/٣٦٥.

٣ – زيد بن أرقم الخزرجيّ الأنصاريّ ، صحابيّ، غزا مع النبيّ(ص) سبع عشرة غزوة ، له في كتب الحديث٧٠ حديثا، مات بالكوفة سنة٦٨ هـ . المصدر السابق ،٢/٩٥.

٤ – سلمان فارسي صحابيّ من مقدّميهم و كان قويّ الجسم، صحيح الرأي. قال رسول الله:سلمان منّا أهل البيت. له في كتب الحديث ٦٠ حديثا. توفي سنة٣٦هـ . المصدر السابق ٣/١٦٩.

٥ – الطبراني(٢٦٠– ٣٦٠هـ ق) هو سليمان بن أحمدبن أيّوب من كبار المحدثين، له ثلاثة معاجم في الحديث. الأعلام للزركلي،٣/١٨١.

٦ – سهل بن محمد أبوحاتم السجستاني، كان إماماً في علوم اللقرآن و اللغة و الشعر، صنف«إعراب القرآن، لحن العامة، و مات سنة ٢٥٠ هـ . بغية الوعاة١/٦٠٦.

٧ – علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، له تاريخ دمشق الكبير، يعرف بتاريخ ابن عساكر، مات سنة ٥٧١ هـ . الأعلام للزركلي ٥/٨٤.

٨ – ما موصولة.

٩ – الذكاء: الشمس.

١٠ – خضارة: البحر، سمي بذلك لخضرة مائه.

« و الّذى نَصبَه »، أى رفعَه، و أقامَه «علماً للإسلام» العَلَم بالتحريک ما ينَصبُ فى الطريق، ليهتدي به، و فيه استعارةٌ مرشّحةٌ، شبّهَه(ع) بالعَلم و قَرَنَها بما يُلائمُ المستعار منه، و هو النَّصبُ.

معنى الإسلام و حكاية كسر الأصنام الّتى كانت على البيت الشريف: و الإسلامُ عبارةٌ عن الإقرار باللّسان، و قيل: الإقرارُ باللّسان، و التّصديقُ بالجنان، و العملُ بالأركان[١]، فيكونُ مرادفاً للإيمان، و هو في الأصل الانقيادُ و الاتّباعُ، و لايطلقُ على غير هذا الدين الشريف.

«و رَفَعَه لكسر الأصنام»، جمعُ صَنَم بالتّحريک، و هو ما اُتّخذَ من دون الله تعالى كالوثن، و يقال إنّه معرب الشمن، يشير إلى كسره الصنمَ الّذى كَانَ على البيت، لمّا رَفَعَه النبيُّ (ص) على منكبيه، و إنّما عبّرَ عنه[٢] بالجمع إشارةً إلى عظَمه، لأنّه كانَ أكبرَ أصنامهم. فكأنّه كانَ عندهم بمنزلة أصنامٍ كثيرة، و حكاية كسره الصنمَ المذكورَ ما ذكرَه في الرياض النضرة[٣]، قال: روي عن علىٍّ(ع) أنّه قال: حين أتينا الكعبةَ، قال لى رسولُ الله (ص) اجلس، فَجَلست إلى جنب الكعبة، فَصعد على منكبي، فذهبتُ لأنهض به، فرَأى منّى ضعفاً تحتَه، فقال لى: اجلس فجلستُ، فنزل عنّى، و جلس لى رسولُ الله(ص) و قال: اصعَد على منكبى فصعَدتُ على منكبيه، فنهض بى، فإنّه تخيَّلَ لي أنّي لو شئتُ لَنلتُ أُفق السماء، حتّى صعدتُ البيت.

و في شواهد النبوّة سأل رسولُ الله(ص) علياً(ع) حين صعدَ على منكبيه، كيفَ تَراكَ ؟ قال عليٌّ (ع) أراني كأنّ الحُجُبَ[٤] قد ارتفعت، و يخيَّل لي أنّي لو شئت لنلت أُفقَ السماء. فقال رسولُ الله(ص): طوبى لک، تعملُ للحقِّ، و طوبى لي أن أحمل للحقِّ، انتهى.

قال فَصَعدتُ البيتَ، و كان عليه تمثالٌ من صفر أو نحاس، و هو أكبرُ أصنامهم، و تَنحّى رسولَ الله(ص) و قال لى: ألقِ صنمَهم الأكبرَ، و كان مُوتّداً على البيت بأوتاد

---

١ - التصديق والعمل بالأركان« س » .

٢ - الضمير يعود إلى الصنم .

٣ - الرياض النضرة في فضائل العشرة – لمحبّ الدين أبي جعفر أحمدبن محمد الطبرى المتوفّى سنة ٦٩٤هـ ، ذكر أنّه جمع ما روي فيهم في مجلة بحذف الأسانيد من كتب عديدة و شرح غريب الحديث. كشف الظنون، ٩٣٦/١.

٤ - الحُجُب: جمع الحجاب بمعنى الساتر.

حَديد إلى الأرض. فقال رسولُ الله: إيه إيه[١] ﴿ جاءَ الحقُ و زَهَق الباطلُ، إنَّ الباطلَ كان زهوقاً ﴾[الإسراء/ ٨١]، فجعلتُ أُزاوله، أو قال: أعالجه عن يمينه و عن شماله و من بين يديه و من خَلفه، حتى استمكنت منه، قال لي رسول الله(ص): آقذف به، فقذفتُ بـه، فتكسَّر كَما تنكسرُ القواريرُ[٢]، فما صعدت حتَّى الساعة، و يروىَ أنَّه كان من قوارير، رواه الطبرى،[٣] و قال أخرجه أحمدُ[٤]، و رَوَاه الزوندىُّ[٥]. ثُمَّ إنَّ علياً(ع) أراد أن يـنزل، فألقى نفسه من صوب الميزاب[٦] تأدُّباً و شفقةً على النبيِّ(ص)، و لَّما وَقَعَ علـى الأرض تَبَسَّمَ، فسألَه النبيُّ(ص): عن تبسُّمه؟ فقال: إنِّي ألقيتُ نفسي من هذا المكان الرفيـع، و ما أصابَني ألَمٌ. قال قال: فكيف يصيبك ألم؟ لَقَد رَفعَكَ محمَّدٌ، و أنزلـكَ جبرئيـلٌ[٧]، انتهى.

قلت: و في كتاب المناقب للمؤيِّد الخوارزميِّ[٨] ما يشعرُ بأنَّ هذه الحكاية كانت قبل الهجرة، و صرَّح في المواهب الدنيَّة[٩] بأنَّ ذلک كان يوم الفتح، و هو ظاهرٌ، و الله أعلم.

معنى النواصب وحكاية لطيفة في ذلک: « جازمٌ » أى قاطعٌ، من الجزم، و هو لغـةً القطعُ، « أعناق النواصب اللئام »، الأعناقُ جمعُ عنق، و هو الجيـدُ، و النواصـبُ و الناصبيَّةُ و أهلُ النَّصب، بفتح النون و سكون الصاد المهملة، المتديِّنونَ ببغض علي(ع)، لأنَّهم نصبوا له، أىَ عادوه، يقال نصبتُ لفلان إذا عاديته.

و على ذكرالنصب فما ألطفَ مَا حكاه القاضي أحمد بن خلكان[١٠] الـشافعيُّ في تاريخه "وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان"، قال: ذكر أبوالفتح ابـن جـنّي في بعـض

---

١ – إيه: كلمة استزادة و استنطاق، و هي مبنية على الكسر، و قد تنوَّن، تقول للرجل إذ استزدته من حديث أو عمل: إيه. لسان العرب،١/ ٢١٠.

٢ – القوارير: جمع القارورة، و هي وعاء من الزجاج تحفظ فيه السوائل.

٣ – الطبرى أبوجعفر محمد بن جرير (ت٣١٠ هـ ٩٢٣ م) مؤرِّخ ومفسِّر و فقيه شافعيٌّ ولـد في آمـل بطبرستان، من كتبه جامع البيان في تفسير القرآن . الأعلام للزركلي/٣٢١.

٤ – أحمد بن محمد بن حنبل ، إمام المذهب الحنبليّ، صنف «المسند» ستَّة مجلّدات، يحتوي علي ثلاثين ألـف حديثا، و له كتب أخرى ، مات سنة ٢٤١هـ . المصدر السابق ،١/ ١٩٢.

٥ – لم أجد ترجمه حياته.

٦ – الميزاب: المثزاب، و هو قناة أو انبوبة يصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عال.

٧ – ما وجدت الحديث.

٨ – أبوالمويد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة٦٦٥. كشف الظنون٢/ ١٦٨٠.

٩ – المواهب الدنية بالمنح المحمديّة في السيرة النبوية للشيخ شهاب الدين القسطلاني المـصريّ المتـوفّى سـنة ٩٢٣هـ . المصدر السابق٢/ ١٨٩٦.

١٠ – ابن خلكان مؤرخ ولد في أربيل، له وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان و هو معجم تاريخيٌّ شهير، مات سنة ١٢٨٢م . المنجد في الأعلام ص ٧.

مجاميعه أنّ الشريف الرضي الموسويَّ ــ رحمه الله ــ أحضر إلى ابن السيرافيِّ النحويِّ[١]، و هو طفلٌ جدّاً لم يبلغ عمرُه عشرَ سنين، فلَقّنه النحوَ، و قَعَدَ معه في الحَلقَة، فـذاكره بشيء من الإعراب على عادة التعليم، فقال له: إذا قلنا: رأيتُ عمر، فما علامةُ النّصب في عمر؟ فقال له الرضيُّ: بغض علي(ع)، فعجب السيرافيُّ و الحاضرون من حدَّةَ خاطره[٢]، انتهى.

و اللؤم ضد الكرم في الأخلاق و الحسب، و بغض علي(ع) فوق اللؤم، لما وَرد في ذلك من الآثار الكثيرة و الأخبار الشهيرة، منها ما رواه عبدالله بن مسعود[٣]، قال: سَمعتُ رسول الله(ص) يقول: من زعم أنّه آمَن بي و بما جئت به و هو يبغضُ علياً فهو كاذب، ليس بمؤمن، و كم من هذا.[٤]

أوّل من وضع النحو و حكاية وضعه و شرف علم العربية: «و واضع علم النحو لحفظ الكلام» إتّفقَ العلماءُ عَلى أنّ أوّلَ مَن وَضَعَ علمَ النحو و ابتدعَه و أنشَأه علي(ع).

قال أبوالقاسم الزّجاجيُّ[٥] في أماليه: حدّثنا أبوجعفر محمد بن رستم الطبريّ، حدّثنا أبوحاتم السجستانيُّ، حدّثني يعقوب بن إسحق الحضرميُّ[٦]، حدّثنا سعيد بن مسلم الباهليُّ[٧]، حدّثنا أبي عن جدّي عن أبي الأسود الدئلي[٨] قال، قال: دخلتُ على عليِّ بن أبي طالب(ع) فرأيتُه متفكّراً فقلت له: فيم تُفكّرُ يا اميرالمؤمنين؟ قال إنّي سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردتُ له أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلتَ هذا أحييتَنا، و بَقيتْ فينا هذه اللغةُ، ثُمَّ أتيتُه بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفةً فيها بسم الله الرحمن الرحيم. الكَلامُ كلُّهُ اسمٌ و فعلٌ وحرفٌ.

---

١ – الحسن بن عبدالله أبو سعيد السيرافيُّ النحويُّ، عالم بالنحو و الفقه و اللغة و الشعر و العروض و القرآن، من كتبه « شرح كتاب سيبويه، الإقناع في النحو و... بغية الوعاة ٢/٥٠٩.

٢ – ما ذكرت هذه الحكاية في «ح و ط».

٣ – عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي صحابي من أكابرهم فضلاً و عقلاً و قرباً من رسول الله (ص) و هو من أهل مكة، و أول من جهر بقراءة القرآن بمكة. الأعلام للزركلي ٤/٢٨٠

٤ – سنن نسائي لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الطبعة الثانية، دارالفكر، بيروت، ١٤٢١هـ. كتاب ايمان ص١٩٢٠.

٥ – يوسف ين عبدالله الزجاجيّ أبوالقاسم، كان غزير العلم في الأدب و اللغة، صنف: شرح الفصيح، اشتقاق الأسماء، الإيضاح في علل النحو و الأمالي، مات سنة ٤١٥. بغية الوعاة ٢/٣٧٥.

٦ – يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميُّ البصريُّ، أحد القرّاء العشرة. له في القراءآت رواية مشهورة و له كتب منها: الجامع و وجوه القراءآت . مات سنة ٢٠٥ ه بالبصرة . الأعلام للزركلي ،٩/٢٥٥.

٧ – لم أجد ترجمة حياته.

٨ – ظالم بن عمرو بن ظالم أبوالأسود الدئلي البصريّ كان شيعياً شاعراً، و هو أوّل مَن نقط المُصنّف، مات سنة٦٠٩ ه ق. بغية الوعاة ٢/٢٢.

فالاسمُ ما أَنْبَأَ عنِ المسمَّى، و الفعلُ ما أَنْبَأَ عن حركة المسمَّى، و الحرفُ ما أَنْبَأَ عن معنًى ليس باسم و لا فعل، ثُمَّ قال لى: تتبعه، و زِد فيه ما وَقَعَ لك، و اعلَم يا أبا الأسود، أنَّ الاشياءَ ثلاثةٌ، ظاهرٌ و مضمرٌ، و شئ ليس بظاهر و لا مضمرٍ، و إنَّما تتفاضلُ العلماء في معرفة ما ليس بظاهر و لا مضمر.

قالَ أبو الأسود فجمعتُ منه أشياءَ، و عَرَّضتُها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرتُ منها«إنَّ و أنَّ و ليت و لعلَّ و كأنَّ » و لَم أذكُر« لكنَّ » فقال لى: لِم تركتَها، فقلتُ: لم أحسَبها منها، فقال: بَلى هيَ منها، فَزِدها فيها، انتهى.

ثُمَّ من عناية الله سبحانه بهذه اللغة أن قيَّض لها في كلِّ زمان قوماً يبحثونَ عن حقائق هذا العلم و دقائقه، حتَّى صنَّفوا فيه الكتب المعتبرة و الرسائل المحرَّرة، و أشربَ القلوبَ محبَّةَ هذا العلم حتى أنَّه يتَعَلَّمه مَن ليس من العرب، و لا له غرضٌ في إصلاح لغتهم لطفاً من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة، لئلا تضيع أو تختلَّ قواعدُها، فَبَقيت على مرِّ الزمان، و هى مشيِّدةُ الأركان، و ما أحسن ما أنشده العلَّامة أثير الدين أبوحيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدحُ فيها النحوَ و سيبَويهِ والخليلَ[1] ثم خصَّها بمدح ابن الأحمر:[2] [من الطويل]

٤- هو العلم لاكالعلم شئٌ تُراوده ... لَقد فاز باغيه و أنجح قاصده[3]

و ما فُضِّل الإنسان إلا لعلمه ... ولا امتاز إلا ثاقب الذهن واقده

وقد قَصُرت أعمارنا و علومنا ... يطول علينا حصرها و نكابده[4]

وفى كلها خير ولكنَّ أصلها ... هو النحو فاحذر من جهول يعانده[5]

وناهيك من علم علىٍّ مُشيِّدٌ ... مَبانيه أكْرِم بالَّذي هو شايده[6]

ومازال هذا العلم تُنميه سادة ... جهابذة تختاره و تقاصده[7]

---

١ - الخليل بن أحمد الفراهيديُّ البصريُّ صاحب العربيَّة و العروض، و هو أستاذ سيبويه.و له كتاب« العين». بغية الوعاة، ١ /٥٥٧ .

٢ - إسماعيل بن يوسف الخزرجيُّ المعروف بابن الأحمر، مؤرخ أريب، من كتبه«نثر الجمان » و....مات سنة٨٠٧ هـ . الأعلام للزركلي،١/٣٢٩.

٣ - **اللغة:** تراوده: تطلبه. الباغي: الطالب.

٤ - **اللغة:** الحصر: الإحصاء. نكابد: نقاسي شدّته.

٥ - **اللغة:** يعانده : يخالفه.

٦ - **اللغة:** ناهيك: كافيك. شائده: رافعه.

٧ - **اللغة:** السادة:جمع السيِّد. الجهابذة: جمع جِهْبذٍ أي النَّقّاد الخبير بغوامض الأمور.

و لقد أبدع المُصَنِّف (ره) في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة و الكلام و الإبتداء و الخبر و العلم و الرفع و النصب و الكسر و الجزم، و هو من محاسن البديع المرغوب فيها .

ص: و بعدُ فهذه الفوائد الصّمديَّة، في علم العربيَّة. حَوَتْ من هذا الفنِّ ما نفعه أعمُّ، و معرفته للمبتدئين أهمُّ، و تضمَّنت فوائدَ جليلة في قواعد الإعراب، و فرائد لم يطلِّع عليها إلا أولو الالباب. و وَضَعْتُها للأخ الاعزِّ عبد الصَّمد؛ جعله الله من العلماء العاملين، و نفعه بها و جميع المؤمنين. و تشتمل على خمس حدائق:

معنى الإشارة إلى المُصَنَّفات و إنَّها مجازية: ش: «و بعدُ» بالبناء على الضَّمِّ لقطعه عن الإضافة لفظاً، و هو ظرفُ زمان كثيراً و مكان قليلاً، و هنا صالحٌ للأُولَى باعتبار اللفظ، و للثَّاني باعتبار الرَّقم، و الواو للإستئناف، و العامل فى الظرف ما يُفهَم من السياق مثل أقولُ، أو أعلَمُ، و هذه الفاء زائدةٌ، دَخَلَت على توهُّم أمَّا إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها، و قيل: الأصلُ أمَّا بعدُ، فحُذفت أمَّا، و عُوِّضَ عنها الواوُ تخفيفاً لدلالة الفاء عليها، و الإشارةُ مجازيةٌ، لأنَّ الحقيقة أنَّما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر، فإذا أشيرَ بها إلى المعدومات أو الموجودات المجرَّدة أو المادية الغائبة عن الحسِّ، كان ذلك مجازاً تنزيلاً لحضوره عند العقل منزلةَ المحسوس الحاضر.

ثُمَّ الإشارةُ هنا إلى المتن المعبَّر عنه بالفوائد الصمديَّة، و المرادُ منه أمَّا الألفاظُ المخصوصةُ من حيثُ دلالتها على المعاني المخصوصة، و أمَّا المعاني المخصوصة من حيثُ عبِّر عنها بالألفاظ المخصوصة، و أمَّا عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الألفاظ المخصوصة[1] أوّلاً و المعاني ثانياً، وأمَّا المركَّب من الثلاثة أو الإثنين منها، و ليس لشئ منها حضور في الخارج سوى النُّقوش.

أمَّا الألفاظُ فلعدم حضورها فى الخارج مجتمعة، و أمَّا المعاني فظاهرٌ، و أمَّا المركَّبات فلاشتمالها لأقل على جزء معدوم في الخارج، ثُمَّ مجموع النقوش الحاضرة ليس إلا شخصاً ما هو معنى المتن، و هو مطلقُ النقوش الدالّة على تلك الألفاظ، فإنَّ أسماء الكتب ليست من الأعلام الشخصية، و إلا كان إطلاقُها على غير شخص واحد ممَّا يُسَمَّى به مجازاً، بل من الأعلام الجنسية الموضوعة لإشارة إلى الحقائق الكلية، و ليس لها حضورٌ في الخارج، فعلى تقدير الإشارة إلى النقوش تكون الإشارة إلى الحاضر في

---

١ - من أمَّا عن النقوش سقطت فى « ط» .

الذّهن، هكذا حرَّره غير واحد من المحقّقين، و هو التحقيقُ، فما وَقَعَ في كثير من كتب المؤلّفين من أنّ الإشارة في مثلِ هذا تارةً تكون حقيقيَّةً و تارة تكون مجازيَّةً بحسب وضع الخطبة ليس بشئ الفوائد الصمدية.

النسبة إلى المركّب الإضافيّ المعرَّف صدره بعجزه: « أل » للعهد الحضوري، نحو: هذا الرَّجلُ، و«الفوائدُ» جمعُ فائدة، و سَيأتي معناه لغةً و عرفاً، و «الصَّمدية» نسبةٌ إلى عبد الصَّمد، على ما تقرَّر من أنّ المركّب الإضافيَّ المُعرَّف صدرُه بعجزه تكون النسبةُ إلى عجزه، و يُحذفُ لها الصّدرُ، لأنّ العجزَ هو المقصودُ بمدلوله، كالزبيريّ نسبةً إلى ابن الزبير، و كذا إذا كان كنيةً ككلثوميّ نسبةً إلى أمّ كلثوم، و أُلحقَ بها ما خيفَ منه من اللُبس، كأشهلي نسبةً إلى عبد الأشهل، و منافيّ نسبةً إلى عبد مناف، و هى هنا كذلك.

و أمّا بناءُ «فعلل» من جزئي المضاف منسوباً إليه كعبشميّ نسبةً إلى عبد الشمس فَشاذٌّ ، و المحفوظُ منه ألفاظٌ يسيرةٌ، فلايقاسُ عليه.

« في علم العربية» أى كائنةٌ فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ و المعنى بملابسة الظرفية، فتارةً يجعلُ المعنى ظرفاً للفظ، كما فعل المُصنِّف من جهة كونه حاضراً له آخذاً بجوانبه بحيثُ لايخرج طرفٌ من اللفظ عن طرف من المعنى، و هو أمرٌ شائعٌ، يقالُ هذه الآية في حكم كذا، و هذا الكتاب في علم كذا، و تارةً يجعلُ اللفظ ظرفاً للمعنى، كما يقالُ هذه المَسئلةُ في كتاب كذا، و هو ظاهر، حتَّى شاعَ أنّ الألفاظَ أوعيةٌ للمعاني و قوالبُ لها و بمنزلة الكسوة و اللباس.

معنى علم العربية و علم الأدب وانقسامه إلى اثني عشر قسماً: و المرادُ بعلم العربية هنا علمُ النحوِ فقط، إذْ لم يشتملِ الكتابُ على غيره، و كثيراً ما يطلقُ عليه على الخصوص، و قد يطلقُ على ما هو أعَمُّ منه، كما صرَّحَ به بعضُهم حيثُ قال: علمُ العربية و علمُ الأدب مترادفان، و هو ــ أعنى علمَ الأدب ــ علمٌ يُحترزُ به عن الخلَل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً.

و قد صَرَّحَ الزمخشريُّ و غيرهُ بانقسامه إلى اثني عشر قسماً، فمنها أصولٌ، و البحثُ فيها أمَّا عن المفردات، فإن كان من حيثُ جواهرُها و موادِّها فهو علمُ اللغة، و إن كان من حيثُ صورُها و هيأتُها فهو علمُ التصريف، و إن كان من حيثُ انتسابِ بعضها إلى بعضها ببعضٍ بالإصالة و الفرعيَّة فهو علمُ الاشتقاق .

و أمَّا عن المركَّبات على الإطلاق أى مَوزونة أو غير مَوزونة، فإن كـــان باعتبـــار هيأتها التركيبيَّة و تأديتها لمعانيها الأصلية فهو علمُ النحو، و إن كان باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فهو علمُ المعاني، و إن كان باعتبار تلك الإفادة في مراتب الوضوح فهو علمُ البيان.

و أمَّا عن المركَّبات الموزونة، فإن كان من حيثُ وزنها، فهو علمُ العـــروض. و إن كان من حيث أواخر أبياتها، فهو علمُ القافية.

و منها فروعٌ، و البحثُ فيها أمَّا أن يتعلَّق بنقوش الكتابة، فهو علمُ الخطِّ، أو يختصُّ المنظوم باعتبار النظر في محاسنه و معايبه من حيثُ هو منظومٌ، و هذا هو العلمُ المـــسمَّى بقرض الشعر، أو يختصُّ بالمنثور، و هو علم إنشاء النثر من الرسائل و الخُطب ونحوهـــا، أو لايختصُّ بشئ منها، بل يكون شاملاً لهما، و هو علم المحاضرات، و منه التواريخ.

و أمَّا البديعُ فقد جَعَلُوهُ ذيلاً لعلمي المعاني و البيان. و بعضُهم يجعلُه قسماً برأسه، و هو الأولى، فتكون الأقسامُ حينئذ ثلاثةَ عشرَ.

«حَوَت» أى جَمَعت، أو أحرَزت. يقال: حواه، أى: جَمَعَه، أو أحرَزه، «من هذا الفَنِّ »، أى فنِّ العربية، و الإشارة هنا أيضاً مجازية، و من للتبعيض،«ما» نكرة موصوفة، أى شيئاً.«نفعُه أعَمُّ » من نفع ما لم تحوه، فيجوزُ أن يكون الجارُّ والمجرورُ[1] حالاً منها أو موصولة بمعنى الّذي، فلا تجوزُ الحالية حينئذ، بل الجارُّ و المجرورُ متعلّقان بحَوَت لا غيرُ.

« و معرفته للمبتدئين» في هذا العلم، و هو الّذي ابتدأ فيه و لم يصل منه إلى حالة يستقلُّ فيها بتصوير المسائل، فإن بلغ إلى حالة يستقلُّ فيها بتصوير المسائل فهو المتوسِّط، و إن استقلَّ التصوير و استحفظ غالب أحكامِ ذلك العلم و أمكنه إقامة الأدلّة عليه فهو المنتهى،«أهمُّ» من معرفة ما لم يَحوِه.

معنى الفائدة و الغرض و الغاية: «و تَضَمَّنَت» أى اشتملت على «فوائدَ» جمعُ فائدة، و هي لغةً مَا حَصَّلتَه، أو حُصِّلَ لك من علم أو مال، و عرفاً ما يترتَّبُ مـــن المـــصلحة على فعل من حيثُ ترتّبه عليه، و هو من حيثُ إنَّه على طرف الفعل و نهايته يُسمَّى غايةً فيختلفان اعتباراً، و يعمَّان الأفعال الاختيارية وغيرها.

و أمَّا الغرض فقد يفسَّرُ بما لأجله إقدام الفاعل على فعله، و يسمَّى علةً غائيـــةً لـــه باعتبارين، فإنَّ العلّة بالقياس إلى الفعل و الغرض بالقياس إلى الفاعل[2]، و علـــى هـــذا

---

١ - المجرورُ سقط في« س » .

٢ - الغرض بالقياس إلى الفاعل سقطت في« س » .

لايلزم فيه الترتُّب، فيكون أعمَّ من الفائدة و الغاية من وجه، و لذلک قيل: قد يخالف الغرضُ فائدةَ الفعل كما إذا أخطأ في اعتقادها. و قد يفسَّر بفائدة مترتِّبة على الشئ من حيث هي مطلوبةٌ بالإقدام عليه، و على هذا يجب فيه الترتُّب، فيكون أخصّ من الفائدة و الغاية صدقاً،«جليلة» أى: عظيمة، من جَلَّ الشئُ إذا عَظُمَ، و منه الجليُّ للأمر العظيم.

«في قواعد الإعراب»، أي النَّحو، و إنَّما سُمِّي به مع أنَّه باحثٌ عن الإعراب و البناء معاً لكونه أشرفَ، إذ هو الأصلُ في الأسماء على الأصح، و يطلقُ الإعراب أيضاً على إجراء الألفاظ المركَّبة على ما تقتضيه الأحكام النحوية، كما يقال: أعرب هذه القصيدةَ، إذا تَتَّبَع ألفاظَها، و بيَّنَ كيفية جريها على قواعدِ النّحو، فلو أريد هذا المعنى أيضاً هنا لَصَحَّ.

و«فرائد»جمعُ فريدة، و هي الدّرَّة الكبيرة، أو الفرائد هي الدرر الكبار الّتي نظمت، و فصِّلت بغيرها، و المرادُ بها هنا النكتُ الحسان و الفوائد المرغوب فيها.

« لم يطّلع» كيفتعل، أي لم يظهرعليها« إلا أُولو» أى ذوو، و هو اسمُ جمع، لا واحدَ له من لفظه، بل من معناه كما سيأتي بيانه« الألباب» أى العقول جمعُ لبٍّ، فإنَّ لبَّ كلِّ شئٍ خالصُه، و لبُّ الإنسان عقلُه، إذ هو سببُ الفوز بالسعادة كلِّها في الدارين.

قالَ ابن النفيس[1] في كتاب «الطريق إلى الفصاحة»: و لفظُ اللُّب بمعنى العقل يقبحُ مفرداً، و لايقبح مجموعاً، كقوله تعالى: ﴿ لأولى الألباب ﴾[آل عمران/ ١٩٠]، قال: و لم يرد لفظُ اللبِّ مفرداً إلا مضافاً، كقوله(ص): «ما رأيتُ من ناقصات العقل و الدين أذهب للبِّ الرجل الحازم من إحدا كنَّ»[2]. أو مضافاً إليه، كقول جرير[3] [من البسيط]:

٥- يَصرَعنَ ذا اللُّبِّ حَتَّى لا حراک به و هنَّ أَضعفُ خلقِ اللهِ إنسانا[4]

انتهى .

قيل: هذا البيتُ و الّذي قبلَه أغزلُ شعرٍ قالته العربُ قبله:

٦- إنَّ العيونَ الّتي في طرفها حورٌ قَتَلْنَنا ثُمَّ لا يُحيين قتلانا[5]

---

١ - أبوالحسن علي بن أبي الحزم المعروف بابن النفيس، كان يعدّ من كبار العلماء عصره في الطّب و اللغة والفلسفة و الفقه و الحديث، توفي سنه ٦٨٧ هـ . دائرة المعارف فؤاد إفرام البستاني ١٠٦/٤.

٢ - صحيح بخاري،لأبي عبدالله البخاري،الطبعة الثالثة، دار الأرقم ، بيروت،١٤١٨هـ ق،١٩٣/١برقم ٢٩٣.

٣ - جريربن عطية شاعر العصر الأموى، أحد شعراء النقائض (٦٥٣ -٧٣٣) .

٤ - **اللغة:** يصرعن: يطرحن علي الأرض، الحراك: الحركة.

٥ - **اللغة:** الحور: شدة بياض بياض العين مع شدَّة سواد سوادها، القتلي: جمع القتيل بمعني المقتول.

معنى الصَّمد و معنى الإيمان: « وَضَعتُها» أى صنَّفتُها، و أنشأتُها «للأخ الأعـزِّ» أي لأجله. و فى القاموس الأعزّ: العزيز، أبي تراب عبد الصَّمد بن حسين بن عبد الـصمد العامليِّ، و هو أخوه الأصغر، كان شيخاً فاضلاً نبيلاً، إلا أنَّه لم يكن في رتبة أخيه، و له خلفٌ إلى زماننا هذا، مستوطنون ببلاد العجم. و الصَّمدُ الـسيدُ المـصمودُ إليـه في الحوائج، من صَمَد إذا قَصدَ، و الدائمُ الرفيعُ. و عن ابن عباس(رض)، الصَّمدُ: الـسَّيدُ الّذى كملَ في سوددِه، و فسَّره المشبهة[1] لعنهم الله بالمصمت الّذى لا جوفَ لـه، و رُدَّ بأنَّ ذلک لايكون إلا من صفة الجسم، تعالى اللهُ عن ذلک عُلواً كبيراً.

«جَعَلَه اللهُ» أى صَيَّرَه، و هي جملةٌ خبريةٌ لفظاً، إنشائيةٌ معنـىً،«مـن العلمـاء العاملين» بعلمهم. و الدّعاءُ له بذلک نهاية إرادةِ الخيرِ له، لما ورد في ذلک من الآثـار و صحيح الأخبار.

« و نَفَعَه بها و جميعَ المؤمنين». الإيمانُ أخصُّ من الإسلام، إذ هو إقرار باللسان، و معرفة بالجنان و عمل بالأركان. و الإسلام هو الأوَّل فقط. أو هما مترادفان كما مَرَّ. و فيه أربعةُ أقوال آخر، و الكلام فى ذلک يطول، و ليس هذا محلّه.

و«تشتمل» أى هذه الفوائد الصَّمدية«على خمس حدائق»، جمع حديقـة، و هـي الروضة ذات الشجر و البستان من النخل، أو كلُّ ما أحاط به البناء أو القطعـة مـن النخل، كذا في القاموس، و فيه استعارةٌ مطلقة. فإن قلتَ هذه الحدائق هي نفس الفوائد و لا معنى لاشتمال الشئ على نفسه؟ قلتُ: اشتمالُها عليها من قبيل اشتمال الكلِّ على أجزاءه باعتبار أنَّ المشتمل مجموع الأجزاء، و المشتمل عليه كلُّ واحد منها، أو أنَّ الأوَّل مجموعُها معاً، و الثاني مجموعُها لا معاً، أعني أحاد الأجزاء بالأسر، و يحتمـلُ أن يُـراد بالفوائد الألفاظُ و النقوشُ، و بالحدائق المعاني أو بالعكس، إذ يصحُّ أنْ يقالَ: الألفـاظُ قوالبُ المعاني، كما يصحُّ أنْ يقالَ: إنَّ المعاني قوالب الألفاظ باعتبارين كما مَرَّ.

و وجه الحصر في هذه الخمسة أنَّ المذكور فيها أمَّا مقصود بالذات لاغيرُ، أو مـا يتوصَّل به إليه مع شئ مقصود بالذات، الثاني الحديقة الأولى، و الأول إمَّا أن يبحث فيه عمَّا يتعلّقُ بالأسماء أو لا، الأولي الحديقة الثانية، و الثاني إمَّا أن يبحث فيه عمَّـا يتعلّـق بالأفعال أولا، الأول الحديقة الثالثة، و الثاني إمَّا أن يبحث فيه عن الجمل و المفـردات، الأوَّل الحديقة الرابعة، و الثاني الحديقة الخامسة، و لايضرُّ خروج الديباجة، لأنَّ المـرادَ حصرُ المقصد بالذات، أو ما يتوصَّل به إليه.

---

١ - هم فرقة شبهوا الله سبحانه بالأجسام.

الفصل الأول

الحديقة الأولى

معنى النحو في الأصل و حدُّهُ اصطلاحاً

ص : الحديقة الأولى: فيما أَردتُ تقديمه.

غرَّة: النحوُ علمٌ بقوانين ألفاظ العَرب، من حيثُ الإعراب و البناء، و فائدتُهُ حفظُ اللسان عن الخطأ في المقال، و موضوعه: الكلمة و الكلام. فالكلمةُ : لفظٌ موضوعٌ مفردٌ: و هي اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ. و الكلامُ لفظٌ مفيد بالإسناد، و لايتأتَّى إلا في اسمين، أو فعل و اسم.

ش : «الحديقةُ الأولى فيما أردتُ تقديمه» من بيان تعريف العلم الَّذي هو بصدده و فائدته و موضوعه و تعريف موضوعه و أشياء أخر تَمُرُّ عليك بالتفضيل إنْ شاء الله تعالى، و إنَّما قدَّمَ ذلك لما قد تقرَّرَ من أنَّه مَن أراد الخوضَ بعلم من العلوم على الوجه الأكمل، ينبغي له أن يتصوَّرَ أوّلاً حقيقةَ ذلك العلم بحدِّه ليحصلَ له الإحاطةُ بجهة الوحدة الَّتي باعتبارها جُعلت المسائلُ الكثيرةُ علماً واحداً، فيا من فوات ما يَعنيه و الاشتغالُ بما لايعنيه، و إن يعرف فائدتَه و غايتَه ليصون سعيَه عن العبث، و إنْ يعرفْ موضوعَه الَّذي به يُعَدُّ ليكون على زيادة بصيرة في طلبه.

فبيَّنَ ذلك كلَّه مقدَّماً له فقال: «غُرَّة» أي هذه غرَّةٌ، بضمِّ الغين المعجمة و تشديد الراء المهملة، و هي بياضٌ في جبهة الفرس فوقَ الدرهم، و الغرَّةُ من الشهر ليلةُ استهلالِ القمر. و في الصحاح، غرَّةُ كلِّ شيءٍ أوَّلُه و أكرمُه. فعلى التفسيرين الأوَّلين يكون فيه استعارة مطلقة للنحو. قال أبوالفتح بن جنّي في الخصائص: هو في الأصل مصدرٌ شائعٌ، أي نحوتُ نحواً، كقصدتُ قصداً، ثُمَّ خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنَّ الفقهَ في الأصل مصدرُ فقهتُ الشيءَ أي: عرفتُه، ثُمَّ خصَّ به علمَ الشريعة من التحليل و التحريم، و ذكرَ له نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على حدٍّ أنواعه.

قال: و قد استعملته العرب ظرفاً، أنْشَدَ أبوالحسن[1] [من الرجز]:

---

١ - علي بن مؤمن أبوالحسن بن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، صنَّف الممتع في التصريف، شرح الجزولية، ثلاثة شروح علي الجمل و مات سنة ٦٦٩، بغية الوعاة، ٢/٢١٠.

٧- يَحْدُو بِهـا كُلُّ فتًى هَيَّات و هُنَّ نحوَ البيت عامدات[١]

قيل: و إنَّما سُمِّي هذا العلمُ به، لأنَّ أميرَ المُومنينَ(ع) لَمَّا أمْلَى أصُولَه عَلَى أبي الأسود كما تَقَدَّمَ، قال له: انْحُ هذا النحوَ يا أبا الأسود، فَسُمِّي به تبرُّكاً بلفظه الشريف.

و اصطلاحاً«علمٌ» و هو كالجنس، يدخلُ فيه جميعُ العلومِ على تفاوت معانيها.«بقوانين ألفاظ العرب»: القوانينُ جمعُ قانون، و هو في الأصل لفظٌ يونانيٌّ أو سريانيٌّ موضوعٌ لمسطرِ الكتابة، و في الاصطلاح قضيَّةٌ كليَّةٌ يتعرَّفُ منها أحكامُ جزئيات موضوعها كقولنا: كلُّ فاعلٍ يجبُ رفعُه، و كلُّ مفعول يجبُ نصبُه[٢] و كلُّ مضاف إليه يجبُ جرُّه. و تُرادفُه القاعدةُ و الأصلُ و الضابطُ. و هذا فصلٌ أخرج به ما ليس بقوانين ألفاظ العرب و علم اللغة، فإنَّه ليسَ بقواعد كليَّة بل بجزئيَّات، و قولُه :« من حيث الإعراب و البناء» أخْرَجَ به ما عدا العلمَ المقصودَ، فانطبق التعريفُ عليه جامعاً مانعاً.

و اعلم أنَّ هذا الحدَّ جارٍ عَلى عُرف الناس الآنَ من جعلِ علم التصريف قسماً برأسه غيرَ داخلٍ في علم النحو، و المتعارَفُ قديماً شمولُ علم النحوِ لَهُ، و كثيراً ما ينجرُّ مسائل من أحد الفنَّين إلى الآخَر لمَا بينَهما من شدَّة الارتباط، و لم يكن السلف كسيبويه فمَن بعده يُفردون أحدهما عن الآخر بالتصنيف إلا ما كان عن أبي عثمان المازنيِّ[٣]، و تلاه أبوالفتح بن جنيّ و الزمخشريُّ و ابن الحاجب[٤] و ابن هشام و غيرهم كالمُصنِّف هنا، و في التهذيب[٥] و ممَّن سلك عُرفَ المتقدِّمين من المتأخِّرين جمال الدّين ابن مالك و ناظر الجيش[٦] و أبوحيَّان، و فيقال: عوضاً من قولهم من حيث الإعرابِ و البناءِ، من حيثُ الإفرادِ و التركيب.

---

١ - لم يسمَّ قائله، **اللغة:** يحدو بها: أي إبل الحجيج أي يزجرها للمشي، هيّات: فعّال بمعنى الصياح من هيَّت به إذا صاح به، و هو مجرور لأنَّه صفة، عامدات: قاصدات، و هي حالٌ من الضمير المستكن في الظرف.

٢ - سقطت « و كل مفعول يجبُ نصبُه» في«س».

٣ - بكر بن محمد أبو عثمانَ المازني كان إماما في العربيّة، قيل: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، من تصانيفه : كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه و...مات سنة ٢٤٩هـ ، المصدر السابق١/٤٦٣.

٤ - عثمان بن عمربن أبي بكر العلّامة أبو عمرو بن الحاجب، كان من أذكياء العالم، صنف في النحو: الكافية و شرحها و نظمها، الوافية و شرحها، و في التصريف: الشافية و شرحها. و له الأمالي في النحو مجلّد ضخم في غاية التحقيق، مات سنة ٦٤٦ هـ ، بغية الوعاة ٢/١٣٤.

٥- التهذيب في النحو لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . كشف الظنون، ١/٥١٨.

٦ - محمد بن يوسف عبد الدائم الحلبيُّ محب الدين ناظر الجيش مهر في العربية و غيرها، شرح التلخيص والتسهيل و مات سنة ٧٧٨هـ ، بغية الوعاة، ١/٢٧٥.

فائدة علم النحو و موضوعه و تعريف الكلمة و اللفظ:« و فائدتُه حفظُ اللسان عن الخطاء في المقال» أي في الكلام و الاستعانةُ على فهم كتاب الله تعالى و السنّة و مسائلِ الفقه و مخاطبة العرب بعضهم بعضاً. قيلَ: و من ثَمَّ كانت معرفتُه واجبةً، لأنّ تعلُّمَ الشرائع الواردة بلغة العربَ لايَتمُّ إلا به، و كلُّ ما لايَتمُّ الواجبُ المطلقُ إلا به فهو واجبٌ.

ثُمَّ اللحنُ من أقبح الأشياء في الانسان، قال بعضُهم:« لَئن أقْرأ فاسقط فأحبُّ إلى من أن أقرأ فالحَنَ» و كتبَ كاتبٌ لأبي موسي الأشعري[1]، إلى عمر، من أبو موسى الأشعريّ، فكتب إليه عمرُ: عزمتُ عليك لما قنعت كاتبك سَوطاً. و ذكر أبو عبيدة[2] أنّ هذا الكاتب هو حصين بن أبي الحرّ العنبريُّ و أولاده يُنكرون ذلكَ أشدَ الإنكار. و قال رجلٌ لبَنيه: يا بَنيَّ أصْلحوا من ألسنتكم، فإنّ الرجلَ تَنُوبُه النائبةُ، فيجبُ أنْ يتحمَّلَ فيها، فيستعير من أخيه دابتهَ و ثوبه، و لايجدُ مَن يعيرهُ لسانَه، و لله درُّ مَنْ قالَ [من الكامل]:

٨- النحوُ يبسطُ من لسان الألكن و المرءُ يكرمه إذا لم يلحن
فإذا طلبتَ من العلوم أجلَّها فأجلُّها منه مُقيمُ الألسنِ[3]

« و موضوعُه» موضوُع كلّ علمٍ ما يبحثُ في ذلك العلم عن عوارضه الذاتيَّة، و هي اللاحقةُ له أو لجزئه أو لغرض يساوي ذاته كالتعجُّب اللاحق للذات لابواسطة و كالحركة الإراديَّة اللاحقة للْإنسان بواسطة أنّه حيوانٌ، و لاشكَ أنّه جزءُ الإنسان و كالضحك العارض للْإنسانَ بواسطة التعجُّب.«الكلمة و الكلام» هذا أحَدُ الأقوال الثلاثة في موضوع علَم النحو، فقد قيل: إنّ موضوعَه الكلمةُ فَقَط، لأنّه إنّما يُبحَثُ فيه عن الإعراب و البناء و ما يتعلّق بهما، و لاريبَ أنّ ذلكَ من الأحوال اللاحقة للكلمة، و أمّا الحكمُ على بعض الجمل بالإعراب المحليّ فلتنزيلها منزلة المفرد و وقوعها موقعَه، و قيل: إنّ موضوعَه الكلامُ فقط، لأنّ الكلمةَ لعدم استقلالها و حدِّها و عدم حسن السكوت عليها لاتقعُ في المحاورات إلا في ضمن الكلام، بل لايَظهُر أثرُ الإعراب و البناء في آخرها إلا في ضمنه، لاسيَّما عند من ذهب إلى أنّها قبل التركيب لامعربةٌ و لا مبنيَّةٌ.

و قيلَ: موضوعُه كلاهما، نظراً إلى كلا الوجهين. و قيلَ: بناءً على تعارف القدماء إدراج الصرفِ تحتَ النحو و عليه، فكان على المُصَنِّف أن لايذكرَ إلا موضوعَ علمِ

---

١ - الأشعري(أبوموسي)(ت٤٤هـ/٦٦٥م) صحابيّ، أحد الحكمين مع عمرو بن العاص في تحكيم بعد صفين، المنجد في الأعلام ص٥٠.

٢ - هو أبو عبيدة معمر بن المثنّى ولد سنة ١١٠/٧٢٨ و من المرجّح جدّاً أنّ مولده كان بالبصرة، و كان يعدُّ من أجمع الناس علماً بلغة العرب القدامي و تاريخهم. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزگين ٨٠/١١١.

٣ - لم أقف علي قائلهما.

النحو مجرَّداً عن غيره، لأنَّ كتابَه لم يشمل إلا عليه لا غيره، و استمدادُه من الكلام العربيِّ و مسائله المطالبُ الّتي يُبَرهن عليها فيه، كعلمنا بأنَّ الفاعلَ مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ إلى غير ذلك[١].

و ألْ في الكَلمة و الكلام للعهد الذهنيِّ، أي المصطلح عليهما عند النحاة، فالكلمةُ شرعٌ في الكلام على حقيقة الكلمة و الكلام، لأنه إنَّما يَبحث عنها، و الفاء فصيحةٌ، أي إذا عرفتَ أنَّ موضوعَه الكلمةُ و الكلامُ. «فالكلمة» و ألْ فيها للعهد الذكريِّ، فإنَّ المعرفةَ إذا أُعيدت معرفةً كانت عينَ الأولى، كما إذا أعيدت النكرةُ معرفةً، و هذا أغْلبيٌّ لا كليٌّ. و فيه كلامٌ طويلٌ، ليس هذا محلّه. و هي لغةٌ تقال للجمل المفيدة و القصيدة كقوله تعالى:﴿ و كلمةُ الله هي العُليا﴾[التوبة/٤٠]، أي لا إلهَ إلا الله. و قولُهم كلمةُ الحويدرة أي قصيدته، و الحُويدرة لقب شاعر، تصغير حادرة، و اسمه قطبة بن يحصن، رُوي أن حساناً[٢] إذا قيل له: أنْشِدْنَا، قال: أنْشِدُكم كلمةَ الحويدرة، يعني قصيدتَه الّتي مستهلها [من الكامل]:

٩- بكرتْ سُمَيَّةُ غُدوَةً فَتَمتَّعِ وَ غَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ[٣]

و هو أمَّا من باب إطلاق الجزء مراداً به الكلُّ، أو من باب الاستعارة المصرَّحة من حيثُ إنَّ الكلامَ لارتباط أجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحده، و اصطلاحاً عند المنطقيِّ الفعلُ على ما قيل، و عند النحويّ «لفظٌ» أي: ملفوظٌ، و هو في الأصل مصدر بمعنى الرمي مطلقاً، ثُمَّ خصَّ بالرمي من الفم، ثمَّ أطلقَ عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، إلا أنَّ هذا الإطلاق صار حقيقةً عرفيَّةً، و الخَلق بمعنى المخلوق مجازٌ لغويٌّ، و اشتهرَ تعريفُ اللفظ بأنَّه الصوتُ المشتمل على بعض الحروف الهجائيَّة.

لكن انتقد بأنَّه لايشمل اللفظ البسيط، فمن ثَمَّ اختيرَ في تعريفه ما قيل صوتٌ معتمدٌ على مقطع الفم حقيقةً أو حكماً، فالأوَّل كزيد، و الثاني كالمنويِّ في فم المقدَّر بانت بنا على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقين إن كان حقيقةً فيهما أو الحقيقيَّ و المجازيَّ، إن كان حقيقةً في أحدهما مجازاً في الآخر، و لا مخلص عند مانعي

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س» .

٢ - أبوعبدالرحمن حسان بن ثابت بن المنذر، من قبيلة الخزرج، ولد بالمدينة، أتّصل بالغساسنة، و مدحهم كما أتّصل ببلاط الحيرة، انتقل إلى الإسلام و ناصره بلسانه فلقب شاعر النبي(ص)توفي سنة ٦٧٤ م/٥٤هـ . حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، الأدب القديم، لاط، دارالجيل، بيروت، لات، ص ٤١٣.

٣ - هو للحادرة. **اللغة:** بكرت: خرجت أوّل النهار قبل طلوع الشمس. غدوة: ما بين الفجر و طلوع الشمس.

المسألة، و هم الأكثر إلا بدعوي أنّه «موضوع» لأمر يعمُّها كما قاله ابـــن هـــشام في شرح اللمحة.

و إنّما لم يقل لفظه لكونه في الأصل مصدراً، و من حقّه أنْ لا يُؤَنَّثَ و لا يُجمَع، لأنّه موضوعٌ للحقيقه الّتي من شأنها ذلك، مع أنّ اللفظَ أخصُّ، و لو عُبِّر بالقول بـــدلاً عن اللفظ لكان أولي، لأنّ القولَ أخصُّ منه لاختصاصه بالموضوع على الأشهر، فكـــلُّ قولٍ لفظٌ و لاعكس بالمعنى اللغويِّ، و لم يكن يحتاجُ إلى التعقيد بقوله موضوعٌ.

معنى الوضع و المفرد و معنى الاحتراز بالجنس: الوضعُ لغةً جَعْلُ الشيء في حيِّز معيَّنٍ، و اصطلاحاً قيل: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ[1] متى أطْلِقَ المخصّصُ به فُهِم المخصّص، و قيل: تعيينُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ إذا عُلِمَ الشيءُ الأوّل، فُهِم منه الشيءُ الثاني، و يُـــسمّى الأوّل دالّاً و الثاني مدلولاً.

«مفردٌ» و هو ما لايُقصدُ بجُزئه الدالّة على جزء المعنى المقصود حين الجزئيَّة كزيد، فإنّ أجزاءَهُ و هي ذواتُ حروفه الثلاثة الّتي هي«ز ي د» كلٌّ منها لا يدلُّ على معنى، و وَقَعَ في عبارة كثير من المؤلّفين أنّ المفردَ ما لايدلُّ جزءه على جزء معناه، فإنّ أجزاءه و هي الزايُ والياءُ و الدالُ لاتدلُّ على معنى في زيد و هو غلطٌ، لأن الزايَ والياءَ و الدّالَ ليستْ أجزاءَه، بل هذه أسماء مسمّياتها، و أجزاءه و مسمّياتها لاتدلُّ على معـــنى، إنّمـــا يُقالُ لها حروفُ المباني، و تُطلقُ بإزاء حروف المعاني الّتي هي الأسماء و الأفعال، نَبَّهَ عليه بعضُ المحقّقين.

و اندرجَ في المفرد ما لاجزءَ له كهمزة الاستفهام، و ما لَه جزءٌ غيرُ دالٍّ على معنى كما مرَّ، و ما له جزءٌ يدلُّ على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً. و ما لـــه جزءٌ دالٌّ على معنى هو جزء المعنى المقصود، لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علماً للآدمي، فالمعنى غير مقصود في عبد الله، و الدلالة غيرُ مقصودةٍ في الحيوان الناطق، فافترقا.

قال بعضُهم: و اعْلَم أنّ الإفراد للفظ بالذات و للمعنى بالعرض، يظهر ذلك بالتأمُّل الصادق في حقيقتهما، فَجَعْلُه صفةً للفظ كما وَقَعَ في عبارته أولي مِنْ جَعْله صفةً للمعنى كما وَقَعَ في عبارةِ ابنِ حاجب، انتهى.

---

١ - سقط بحيث في «ح».

هذا مفهوم حدِّ الكلمة، و أمَّا احترازاته فاللفظُ و إن كان في التعريف بمثابة الجنس، و هو إنَّما يُؤتى به لبيان أصل الذات لا لإخراج شيء، إذ ليس قبله غير المعرَّف، إلا أنَّه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرَّف، و هذا معنى الاحتراز بالجنس كما أفاده ابن هشام في شرح اللمحة. و لذلكَ لايُقالُ: يخرج عنه أو يُقال: إنَّ الجنس هنا و هو اللفظ لما كان أخصَّ من الفصل من وجه صحَّ الاحتراز به من جهة خصوصه، و أمَّا تعيُّنه حينئذ للجنسية دون الفصليَّة فلكونه أظهر أوصاف الكلمة، فقدِّم، و جعل جنساً، و احترز به عمَّا ليس بلفظ، كالدَّوال الأربع، و هي الإشارات. و النَّصبُ و العقد و الخطوط، فإنَّها موضوعة و ليست بكلمات، و خَرَجَ بالموضوع غيرُ الموضوع كالمهملات و المحرفات و الألفاظُ الدَّالةُ بالطبع و العقل، و بالمفرد المركَّب، و هو ما يدلُّ جزؤه على جزء معناه. فإنْ حَسُنَ السكوت عليه فهو التامُّ، و إلا فهو الناقص كزيد قائمٌ و عبدالله غير علم.

معنى المركَّب و هل هو موضوع أم لا: و أورد أنَّ نحو ضَرَبَ مفرد، مع أنَّه لايصدقُ عليه تعريفُه، و يصدق عليه تعريفُ المركَّب، لأنَّ جزءه و هو المادَّةَ يدلُّ على الحدث، و جزءه الآخر و هو الهيئة يدلُّ على الزمان، و على نسبة ذلك الحدث إلى الفاعل المعيَّن أو المبهم على الخلاف في ذلك.

و التحقيقُ هو الأوَّل، فانتقض التعريف جمعاً و منعاً، و أجيبَ بأنَّ المرادَ بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتَّباً في السمع، و الهيئة مع المادَّة ليست كذلك، بل يوجدان مسموعين معاً، فلا انتقاضَ، هذا و إنَّما يخرجُ المركَّبُ بقيد المفرد على القول بأنَّه موضوعٌ، وإلا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهبُ جمعٍ من المحقِّقين منهم الرازيُّ[1] و ابن الحاجب و ابن مالك، قالوا: ليس المركَّبُ بموضوع، و دلالته على معناه عقليَّة لا وضعيَّة، و احتجَّ له ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصَّل بوجهين: أحدهما أنَّ مَنْ لايعرف من كلام العرب إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الآخر، فإنَّه لايفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلى معرفة معنى الإسناد، بل يدركُه ضرورة ثانيها أنَّ الدالَّ بالوضع لابدَّ من إحصائه و منع الاستيناف فيه كما كان في المفردات و المركَّبات القائمة مقامها.

---

١ - الرازي: هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، كان من أكابر أئمة اللغة، أخذ عنه بديع الزمان الهمداني و غيره، له تصانيف كثيرة منها: المجمل في اللغة، و غريب إعراب القرآن، توفي سنة ٣٩٥ هـ. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين،المجلد الرابع، الطبعة الثالثة، بيروت، دارالمعرفة، ١٩٧١م، ص ٣٩٥.

فلو كان الكلامُ دالاً بالوضع، وَجَبَ ذلك فيه، و لم يكن لنا أن نتكلّم بكلام لم نسبق إليه، كما لا يستعملُ في المفردات إلا ما سبق استعمالُه، و في عدم ذلك برهانٌ على أنّ الكلامَ ليس دالاً بالوضع، انتهى.

و الأصحُّ كما قال القرافيُّ[١]، و يُعزى إلى الجمهور: أنّ المركّبَ موضوعٌ، أي: بالنوع لا بالشخص، فيكون خارجاً بقيد المفرد كما قرّرناه، و بيانُه أنّ الوضعَ إمّا شخصيٌّ أنْ تعلّقَ بألفاظ معيّنة سماعيَّة، يحتاجُ في معرفتها إلى علم اللغة، و نوعيٌّ أن تعلّق بألفاظ معيّنة، يُعْرَف به مفرداتٌ قياسيَّةٌ، يحتاج في معرفتها إلى علم الصرف، كما بيَّنَ أنّ كلَّ اسم فاعل من الثلاثيِّ المجرَّد على زنة فاعل، و كلُّ اسم مفعول منه على زنة مفعول، إلى غير ذلك من القوانين الصرفيَّة، أو يُعرف به مركّباتٌ قياسيَّة، يحتاج في معرفتها إلى علم النحو، كما بيَّن أنّ كلَّ مضاف مقدَّم على المضاف إليه، و الفعل على الفاعل إلى غير ذلك من القوانين النحويَّة، فالوضع جارٍ في المفردات و المركّبات معاً.

زَاد ابن مالك في التسهيل[٢] في تعريف الكلمة قيدَ الاستقلال لإخراج أبعاض الكلمات كحروف المضارعة و ألف المفاعلة و تاء قائمة و ياء النسب، فإنّها ليست بكلمات لعدم استقلالها، و مَن أسقطَ هذا القيد كالمُصنِّف رَأي ما جَنَحَ إليه الرضيُّ مِنْ أنّها و ما هي فيه كلمتان، صارتا لشدَّة الامتزاج كالكلمة الواحدة، على أنّه أورد على ابن مالك أنّ مقتضى هذه الزيادة مخرج ضمير الفاعل كقمت مثلاً، فإنّه غير مستقلٍّ، معَ أنّه كلمة، و أجيبَ بأنّ المراد بالمستقلّ ما يشمل المستقلّ بمرادفه، و بأنّ الأصلَ في الضمير أنْ يكونَ مستقلّاً، نحو أنا و أنتَ و هو، فلايضرُّ عروض اتّصاله لمعنى الثاني.

للمفرد ستَّة معان: للمفرد ستَّةُ معان، فإنّه كما يُطلقُ على ما يُقابلُ المركّبَ كما هنا يطلق على ما يقابل[٣] المثنّى و المجموعَ على حدِّه، كما في باب الإعراب بالحركات و على مقابل المضاف و شبهه، كما في باب النداء و لا النافية للجنس، و على ما يقابل الجملة، كما في قولهم الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، و على ما يقابل العلم المزجيَّ و الإضافيَّ و الاسناديَّ، كما في باب العلم و على معنى الواحد كما في باب أسماء العدد،

---

١ - شيخ شهاب الدين القرافي أحمد بن إدريس (-٦٨٤ هـ ق) مغربيّ عاش و مات في مصر ، من علماء المالكية، له مؤلفات في الفقه و الاصول و العربية. مغني اللبيب ص ١٦٨.

٢ - التسهيل هو كتاب«تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد» في النحو، للشيخ جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك النحويّ المتوفي سنه ٦٧٢ هـ . كشف الظنون. ١/٤٠٥.

٣ - هذه الجملة محذوفة في « ط » .

لايقال فاستعماله حينئذ في التعريف مخلٌّ، لأنّا نقول: إنّما يَكونُ استعمال الألفاظ المشتركة في الحدود مخلّاً، إذا لم تقم قرينة تعيّن المقصود، أمّا إذا قامت قرينةٌ تُعيِّنه فلا.

أقسام الكلمة الثلاثة و أدلّة الانحصار فيها: قدَّم تعريفَ الكلمة على الكلام، لأنّها جزءهُ، و الجزءُ مقدَّمٌ على الكُلِّ طبعاً، فقدَّمَها وضعاً ليوافقَ الوضعُ الطبع، و مَنْ قَدَّمَ الكلامَ فلأنّه المقصودُ بالذات، و هي أي الكلمةُ باعتبار مفهومها ثلاثةٌ[1] اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ، أي منقسمةٌ إلى هذه الأنواع، منحصرةٌ فيها، كما يفيده السكوتُ في مقام البيان و التقسيم أيضاً، إذ الأصلُ فيه أن يكونَ حاضراً، و الأدلّةُ على هذا الانحصار ثلاثة: أحدُها الأثرُ، و هو ما رُوِيَ عن أمير المومنين(ع) و قد مَرَّ. الثاني: الاستقراءُ التامُّ من أئمة العربيَّة، فإنّهم تتبَّعوا كلمات العرب، فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة، و لو كان ثَمَّ نوعٌ آخرُ لَعَثروا عليه، الثالثُ: الدَليلُ العقليُّ، و لهم في ذلك عباراتٌ: منها أنّ الكلمة موضوعةٌ- كما مَرَّ- فتكون دالةً لا محالةَ، لأنّ الوضعَ من أسباب الدلالة.

فنقولُ: إمّا أنْ تدلَّ على معنى غير مُستقلٍّ بالمفهومية، أو لا، الأوَّل حرفٌ، و الثاني إمّا أنْ يدلَّ على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الأوَّل الفعل، و الثاني الاسم، و منها أنّ الكلمة إمّا أن يَصحَّ إسنادها إلى غيرها أو لا، فإنْ لم يصحَّ فهي الحرفُ، و إنْ صحَّ فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فإن اقترنتْ فهي الفعلُ، و إلّا فهي الاسمُ.

و منها أنّ العبارات بحسب المعبَّر عنه، و المعبَّر عنه[2] من المعاني ثلاثٌ: ذاتٌ و حدثٌ عن ذات و واسطةٌ بينَ الذات، و الحدثُ يَدُلُّ على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذاتُ الاسمُ، وَ الحدثُ الفعلُ، و الواسطة الحرف.

و زادَ أبوجعفر بن صابر[3] قسماً رابعاً، سمَّاه الخالفةَ، و هو اسمُ الفعل، لأنّه خلف عن الفعل، و لم يَقُلْ بذلك أحدٌ غيرُه، و لم يلتفتْ إليه أحدٌ.

و اعْلَمْ أنّ تقسيمَ الكلمة إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكليِّ إلى جزئيّاته، كانقسام الحيوان إلى إنسان و فرس و غيرهما، فيصحُّ إطلاقُ المقسّم على كلٍّ من أقسامه، و بهذا يندفع ما قد يقال: إنّ العطفَ بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمةُ مجموعَ هذه الثلاثة، و من جَعلها أقساماً للكلام فهو من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، كانقسام السكنجبين إلى خلٍّ و عسلٍ، فلا يصحُّ إطلاقُ المقسَّم على كلٍّ من أقسامه.

---

١ - من و هي حتى هنا سقطت في «ح» .
٢- و المعبر عنه سقط في«ط».
٣ - أحمد بن صابر أبو جعفر النحويّ، الذاهب إلى أنّ للكلمة قسماً رابعاً، و سمّاه الخالفة، بغية الوعاة ٣١١/١. و لم يذكر تاريخ وفاته.

قال بعضُ المحَقِّقين: جَرَت عادةُ أرباب التاليف بالتعقيب الحدود بالتقسيمات، و فائدتُه أمَّا تكميلُ معرفة المحدود، أو تحصيلُ مفهومات الأقسام[١] ببيان ما يختصُّ بكل من الأحكام، انتهى.

و سمِّي الاسمُ اسماً آخذاً من السِّمة، أو من السموِ على ما تَقَدَّم، لأنَّه علامةٌ على مسمَّاه، أو لسموِّه على أخويه باستغنائه عنهما لِلْإخبارية و عنه، و لهذا قدِّم عليهما في الذكر.

[و سمِّي] الفعلُ فعلاً، لدلالته بالتضمُّن على الفعل اللغويِّ الَّذي هو الحدثُ، و اتَّبع به الاسمُ لِلْاخبار به لا عنه، و الحرف حرفاً لكونه على حرف، أي طرف من الكلام من حيثُ إنَّه لا يَدُلُّ على معنى في نفسه، و إنَّه لا يقعُ عمدةً في الكلام بخلافه فيهما، و لهذا أخِّر عنهما.

الكلامُ و معناه لغة و حدُّه اصطلاحاً: «الكلامُ» لغةً يُطْلَقُ على ستَّة معان: الخط، و شرطُه أنْ يكونَ معبَّراً عنه باللفظ المفيد، و منه تسميتهم ما بين دفَّتي[٢] المصحف كلامَ الله تعالى، و الإشارة المفهمة و منه قوله[من الطويل]:

١٠- إذا كَلَّمَتْني بالعيون الفواتر ... رددت عليها بالدموع البوادر[٣]

و اللفظ الَّذي لايفيد، قيل: و منه الحديثُ«هذه الصلاةَ لايصحُّ فيها شئ من كلام الناس، فإنَّها تبطلُ و لو بالكلمة الواحدة[٤]». و ما فهمُ من حال الشئ و هو المسمَّى بلسان الحال، و منه قولُه [من الرجز]:

١١- شَكَا إلى جَملي طولَ السُّرى .....[٥]

و معلومٌ أنَّ الجَملَ لايتكلَّمُ، و إنَّما فهمت الشكوي من لسان حاله.

و اسم الحديث الَّذي هو التكليمُ، و منه قولُه[من البسيط]:

١٢- قَالُوا كلامُك هنداً و هي مُصْغِيَةٌ .....[٦]

أي تكليمك هنداً.

---

١ - محدودات الأقسام«س».

٢ - الدَّف: الجنب من كل شيء أو صفحته.

٣ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الفواتر: جمع الفاترة. يقال: عين فاترة اي: فيها ضعف مستحسن. البوادر: جمع البادرة، بمعنى سريعة.

٤ - ويروى إنَّ هذه الصلاة لايحلُّ فيهما.... سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ص ١٧٩، رقم الحديث٩٣٠.

٥ - تمامه«**صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلي**»، و لم يسمَّ قائله **اللغة:** السُّرى: سير عامة الليل(يذكّر و يؤنث).

٦ - تمامه«**يشفيك قلتُ صحيحٌ ذاك لوكانا**»، و هو مجهول القائل. **اللغة:** مصغية: اسم فاعل من أصغى بمعنى أحسن الاستماع.

و ما في النَّفس من المعنى و يُعَبَّرعنه باللفظ المفيد، و ذلكَ كأنْ يقومُ بنفسك معنى قامَ زيد، و قَعَدَ عمرو، فيسمَّي ذلك الَّذي تخيلته كلاماً، و هو المسمَّى بحديث النفس و منه قول الأخطل [من الوافر] :

١٣- إنَّ الكلامَ لفي الفُؤاد و إنَّما جَعْلُ اللسان على الفواد دليلا[1]

قال أبوحيَّان في الإرتشاف: و الَّذي يصحُّ أنَّ ذلك كلَّه علَى سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك خلافاً لزاعمي ذلك.

و اصطلاحاً« لفظ»، أي ملفوظ، و لو عُبِّر عَنه بالقول لَكانَ أولي لما مَرَّ، و احترز به عمَّا ليس بلفظٍ، إنْ كان جنساً لما تَقدَّمَ.

معنى المفيد و الفائده في الاصطلاح: « مفيدٌ » أي دالٌّ على معنى يَحْسُنَ السكوتُ عليه، لأنَّ الفائدة في الإصطلاح حيثُ وقعت قيداً للفظ أو القول، فالمرادُ بها الفائدة التامةُ أي التركيبةُ لا النّاقصةُ الَّتي هي الإفراديَّة، إذْ هي غير معتدٍّ بها في نظرهم.

و المرادُ بحُسْنِ السكوت عليه، أنْ لايكون مفتقراً إلى شيء، كافتقار المحكوم عليه للمحكوم به و عكسه، فلا أثرَ لافتقاره إلى المتعلَّقات من المفاعيل و نحوها، و هل المرادُ سكوتُ المتكلِّم أو السامع أو هما؟ أقوالٌ، أرجحها الأوَّل، لأنَّه خلافُ التَّكَلُّم، فكما أن التَّكَلُّم صفة المتكلِّم، كذلك السكوت صفةٌ له، و خرج به ما لا فائدةَ فيه كالمركَّب الإضافيِّ و المزجيِّ والإسناديِّ المسمَّى به كشابَ قرناها، و دخل فيه ما لايجهل معناه، كالسماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتنا، و النَّار حارَّةٌ، إلا أن يرادَ بالمفيد، المفيدُ بالفعل فلايسمَّى كلاماً، و عليه جرى جمع، و صرَّحَ به ابن مَالك في شرح التسهيل، و نَقَلَه عن سيبَويه و غيره، و المُحَقِّقُون بل الأكثرونَ على خلافه، و إلا لَمْ يكن شيء من القضايا البديهيَّة مع كثرتها كلاماً مع أنها خبر بلا شكٍّ و كلُّ خبر كلام.

و نازعَ أبوحيَّان في شرحه على التسهيل فيما نقلِ ابن مَالك عن سيَبويه، و قال ما أعلمُ أحداً يمنع، قال زيد: النَّارُ حارَّةٌ، و لا قال: الكُلُّ أعظمُ من الجزء، قال: و كان بعضُ أهلِ عصرنا يقولُ: العجبُ من هؤلاء النحاة يجيبون لايصدق القضايا، فَيَجْعَلونَها ليست بكلام، كقولنا: النقيضان لايجتمعان و لايرتفعان، و الضدَّان لايجتمعان، و قد يرتفعان. و يلزمهم بأنَّهم لَمَّا شَرحُوا الكلامَ بأنَّه الَّذي يفيدُ السامعَ، علم ما لم يكن يعلم أنَّ الكلامَ إذا طرقَ سمْعَ الإنسانِ، فاستفاد منه شيئاً، ثُمَّ طرقَه ثانياً، و قد علم مضمونَه

---

١ - **اللغة:** الفؤاد: القلب.

أوّلاً أنّه لايكون كلاماً باعتبار المرّة الثانية، لأنّه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فيكون الشيءُ الواحدُ كلاماً بحسب إفادته السامعَ، انتهى.

قوله:« بالإسناد» و هو ضَمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ليفيدَ المخاطبَ فائدةً تامَّةً، و الباءُ للسببيَّة، أو الاستعانة أو الإلصاق أو المصاحبة، متعلّقة بالمفيد، أو صفةٌ مصدرة، أي إفادة متلبِّسة به، و ذكرهُ من قبيل التصريح بمَا عُلِمَ التزاماً لأنّ المفيدَ بالمعنى المذكور مستلزم للإسناد، لكن لما كانتْ دلالةُ الألتزام مهجورةً في التعريف صَرَّحَ به، اذ المقصودُ من الحدِّ بيان الماهيّة، و هي لاتُعْرَفُ إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً، و قد يقال: إنّه احترزَ به عن مثل: غلامُ زيد عمروٌ، على سبيل التعداد، إذْ لاخفاءَ في أنّه لفظٌ مفيدٌ. معَ أنّه ليس بكلام قطعاً، فتأمَّلْ.

و اعتبرَ بعضُهم في الكلام القصدَ، أي قصدَ المتكلّم إفادةَ السامع لإخراج كلام النائم و نحوه، فإنّه عارٍ عن القصد، و قد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صَحَّحَهُ أبوحيَّان.و لو سلم فلاحاجةَ إلى التصريح بالقصد كما في التصريح، لأنّ حسنَ سكوت المتكلّم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلّم به، أو لأنّ ما خرج به، قد خرج بقيد الإفادة. و اعتبر بعضهم إتّحاد الناطق أيضاً احترازاً من أنْ يصطلحَ شخصان، على أن يذكرَ أحدهما اسماً أو فعلاً و يذكر الآخر خبرَ المبتدأ أو فاعل الفعل. قال ابن مالك: و هذا غير محتاج إليه لوجهين، أحدهما: أنّه كما لايعتبرُ اتّحاد الكاتب في كون الخطّ خطّاً، كذلك لايعتبرُ اتّحاد الناطق في كون الكلام كلاماً، و الثاني: أنّ كلّ واحد من المصطلحين متكلّم بكلام، و إنّما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخري.

و في الوجه الأوّل تسليم أنّ الكلامَ الواحدَ قد يصدرُ من اثنين، و هو لايتصوَّرُ ألبتّة ضرورةَ كلّ كلام مشتملٌ على نسبة أحد طرفيه إلى الآخر، و النسبة أمر نفسانيٌ لايقبلُ التجزّيَ، و لايقومُ إلا بمحلٍ واحد، نبَّهَ عليه المراديُّ[1]. قال بعضُهم: و هذا يَعني اعتبارُ اتّحاد الناطق لم ينقُلْ عن نحويٍّ فيما نعلم، و إنّما ذَكَرَه بعضُ مَنْ تكلّم في الأصول، انتهى.

قال البدر الدماميُّ في شرحه على التسهيل: و لاأكاد أقصي العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحيم الإسنويِّ[2]، حيثُ ذَكَرَ هذه المسئلةَ في كتابه المسمَّى بالكوكب الدريِّ الموضوعِ لتنزيل الفروع الفقهيَّة على الأحكام النحويَّة، فرتَّب على الاختلاف في

---

١ – الحسن بن قاسم المرادي النحويُّ اللغويُّ بدرالدين المعروف بابن أمّ قاسم، و له: شرح التسهيل، شرح المفصّل، شرح الألفية و الجنى الداني في حروف المعاني. توفي سنة ٧٤٩ هـ.ق. بغية الوعاة، ٥١٧/١.

٢ – الإسنوي(جمال الدين عبدالرحيم)(ت٧٧٢هـ): فقيه أصولي و عالم بالعربية، من كتبه«نهاية السول في شرح منهاج الأصول» و«التمهيد» و«شرح الفية ابن مالك» المصدر السابق، ٩٢/٢.

هذه القاعدة فروعاً منها: لَو وكَّل وكيلين بطلاق زوجته، فقال أحَدُهما: فلانة، يعني الزوجةَ المذكورة و قال الآخر: طالقٌ. و قال: إن بنيناه على اشتراط اتِّحاد الناطق بالكلام لم يقع الطَّلاق، و إلا وقعَ، و قد علمت استحالة الوجه الأوَّل، فكيف يُبنَي عليه حكمٌ شرعيّ فتأمَّله، انتهى.

قلت: تأمَّلته فوجدتُه محضَ تقوُّل على الإسنويِّ، فإنَّه لم يقلْ بذلك في كتابه المذكور أصلاً، و هذه عبارته، قال بعد أن ذَكر المسألة، و صحَّح عدم اشتراط ذلك في الكلام: و من فروعها ما إذا كانَ له وكيلان بإعتاق عبد أو وقفه أو غير ذلك، و اتَّفقا على أن يقول أحدهما: مثلاً هذا، و يقول الثاني: حرٌّ، ولاً استحضر فيها الآن نقلاً، انتهى.

و كلامُه في الكواكب الدُّري ينصُّه، و منه نقلت، فأينَ ما نَقَلَهُ من بناء الحكم الشرعيِّ على المسألة، و هل هذا إلا تشنيعٌ بحتٌ؟

«و لايتأتى» أي لايحصلُ الكلامُ إلا في ضمن« اسمين»، و لهما أربعُ صُوَر: مبتدأ و خبر، كزيد قائمٌ. و مبتدأ و فاعل أو نائب سدَّا مَسَدَّ الخبر، نحو: أقائمٌ الزيدان، و ما مضروب العمران. و اسم فعل و فاعل، نحو: هيهات العقيق، ملفوظين كانَ الاسمان كما ذكر، أو مقدَّرين، كَنَعَمْ في جواب أزيدٌ قائمٌ، أو أحدُهما مقدَّراً كزيد في جواب من ذا؟ أو في ضمن فعل و اسم هو فاعله أو نائبُ عنه، كقام زيد، و ضُرِبَ عمرو، ملفوظين كانا، كما ذكر، أو مقدَّرين كنعم في جواب أقام زيدٌ؟ أو أحدهما مقدَّراً، نحو: بلي زيد في جواب لم يقم أحد، أي لايتحقَّق هذا العامَّ إلا في ضمن هذين الخاصَّين.

قال بعضُ المحَقِّقين: و الأنسبُ جَعْلُ«في» بمعنى«عن»[1]، و وجه عدمِ تأتِّي الكلام إلا فيما ذُكر أنَّ التركيبَ العقليَّ الثنائيَّ بين الثلاثة الأقسام، لايعدو أقساماً ستَّة، اسمان و فعلان و حرفان و اسم و فعل و اسم و حرف و فعل و حرف.

فالكلامُ لابدَّ له من الإسناد، و هو لابدَّ له من المسند و المسند إليه، و هما لايتحقَّقان إلا في اسمين، ليكون أحدهما مسنداً، و الآخر مسنداً إليه، أو فعل و اسم ليكون الفعلُ مسنداً، و الاسم مسنداً إليه.

و أما الأقسامُ الباقيةُ ففي الفعلين المسند إليه مفقودٌ، و كذا في الفعل و الحرف، و في الحرفين المسندُ و المسندُ إليه كلاهما مفقودٌ، و في الاسم و الحرف أحدُهما مفقودٌ، إذْ لو

---

١ - سقط«عن» في«س».

جَعَلْتَ الاسم مسنداً فلا مسندَ إليه، و إن جعلته مسنداً إليه فلا مسندَ، و أمَّا نحو:يا زيدُ، فلسَدَّ "يا" مَسدَّ أدْعُو، خلافاً لأبي علي[1] حيثُ جَعَلَ ذلك كلاماً.

و ذهب ابن طلحة[2] إلى أنَّ اللفظةَ الواحدةَ وجوداً و تقديراً قد تكون كلاماً، إذا قامتْ مقامَ الكلام، و جعل من ذلك نعم و لا في الجواب، و هو خلافٌ المشهور، و الصحيحُ ما مَرَّ. فعُلِمَ أنَّ مدارَ الكلامِ على المسند و المسند إليه، و أنْ تأتي من أكثر منهما، و له أربعُ صور، جملتان أمَّا شرطٌ و جزاءٌ، نحو: إنْ قامَ زيد قمتُ، أو قسم و جوابه، نحو: أحْلفُ باللّه لَزيد قائم، و فعل و اسمان، نحو: كان زيد قائماً، أو ثلاثة، نحو: علمتُ زيداً قاضياً، أو أربعة، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً، فصورُ تاليفِ الكلام ستَّةٌ.

انقسام الكلام إلى خبر و إنشاء: تنبيهان: الأوَّل: ينقسمُ الكلامُ إلى خبر و إنشاء، لأنَّه إنْ احتملَ التصديقَ و التكذيبَ، كان خبراً، و إلا فانشاء، و الأصحُّ انحصارُه فيهما، كما عليه الحذَّاقُ منَ النُّحاة و غيرهم و أهلُ البيان قاطبةً.

و ذهبَ كثيرٌ إلى انقسامه إلى خبر و طلب و انشاء. قالوا: لأنَّ الكلامَ أمَّا أن يحتملَ التصديقَ و التكذيبَ أولا، الأوَّل الخبرُ، الثاني إن اقترنَ معناه بلفظه فهو الإنشاءُ، و إن لم يقترن بل تأخَّر عنه فهو الطلب.

و المُحَقِّقُون على دخول الطلب في الإنشاء، و أنَّ معنى«إضرب» مثلاً و هو طلبُ الضرب مقترنٌ بلفظه، و أمَّا الضربُ الَّذي يُوجَد بعد ذلك، فهو متعلّقُ الطلب لا نفسه. قال بعضُ المحَقِّقين و نِعْمَ ما قال: لك أن تجعل الخلاف بين من ثنَّى القسمة و ثلَّثها لفظيّاً، فمن ثنّاها جعلَ لفظ الطلب إن قال: إنَّ الكلامَ خبر و طلب، كابن مالك في الكافية، أو لفظ الإنشاء إن قال: إنَّه خبر و إنشاء لمعنى واحد، و هو ما لايحتملُ التصديق و التكذيب، غير أنَّ له قسمين متحالفين ما يتأخَّر وجود معناه عن وجود لفظه، و ما يقارن وجود معناه وجود لفظه و مَن ثلَّثها جَعل لفظ الطلب اسماً للقسم الأوَّل من ذلك المعنى و لفظ الإنشاء للقسم الثاني منه، انتهى.

---

١ – أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار بن محمد بن سليمان الفارسيّ من أئمة النحو، ولد في إيران و عاش في بغداد، أخذ عن ابن السَّراج و الزَّجاج و أخذ عنه ابن جني، من تصانيفه: الإيضاح في النحو، أبيات الإعراب، و توفي سنة ٣٧٧ هـ المصدر السابق، ٤٩٦/١.

٢ – محمد بن طلحه المعروف بابن طلحة كان إماما في صناعة العربية درس العربية و الآداب باشبيلية أكثرمن خمسين سنة، و مات سنة ٥٤٥ هـ . المصدر السابق، ١٢١/١.

الثّاني: الخلاف المشهور عند النَّظّام[1] في كون الخبر و الطلب بديهيَّين، فلا يحتاجان إلى التعريف أولا، فيحتاجان إليه جار في الكلام، لأنَّ بَداهةَ الأخصِّ تستلزمُ بداهةَ الأعمِّ، و قد نقلَ الخلافَ في الكلام يحدُّ أم لا بعضُ كبارالأئمة، حكاه بعض المتأخِّرين.

الاسم و الفعل و الحرف

ص: إيضاح: الاسمُ كلمةٌ معناها مستقلٌّ، غيرُ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، و يختصّ بالجرِّ والنداء، واللام والتنوين، والتثنية والجمع.

و الفعل: كلمةٌ معناها مستقلٌّ، مقترنٌ بأحدها، و يختصّ بقد و لَمْ و تاءِ التأنيث و نون التاكيد.

و الحرف: كلمةٌ معناها غيرُمستقلٌّ، و لامقترن بأحدها، و يعرفُ بعدم قبول شيءٍ من خواصِّ أخويه.

ش: هذا إيضاحٌ لكلٍّ واحد من الكلم الثلاث بحدِّه، و بعض خواص الاسم و الفعل و ما يعرف به الحرف. «الاسمُ كلمةٌ معناها مستقلٌّ» بالمفهوميَّة، أي لايحتاجُ في تعقُّله، و الدلالة عليه بها إلى ضمِّ ضميمة، فقولُه: كلمة شامل للكلم الثلاث، و قولُه: معناه مستقلٌّ مُخرِج للحرف، فإنَّ معناه غير مستقلٍّ كما سيأتي في حدِّه عن قريب، إن شاء الله تعالى. وقولُه: « غيرُ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» أي الماضي و الحال و المستقبل، مخرج للفعل، فإنَّه مقترن بأحدها، كما سيأتي، و المرادُ بعدم الاقترانِ كونُه بحسبِ الوضع الأوَّل لتدخل أسماءُ الأفعال، نحوَ: رويدَ و هيهات، لأنَّها دَوال[2] على معنى مستقلٍّ، هو الحدثُ غيرُ مقترن في الوضع الأوَّل، لأنَّ الوضع الأوَّل لها نفس الحدث، فهذا المعنى المستقلُّ في الوضعِ الأوَّل غيرُ مقترن. و دخل نحو: يزيد و يشكر علمين، لأنَّ معناهما العَلميَّ غيرُ مقترن بحسبِ الوضع الأوَّل، و خرج عنه الأفعالُ المنسلخة، نحو: عسى و كاد، لأنَّ معانيها مستقلَّةٌ مقترنة في الوضع الأوَّل، و هو الوضعُ الفعليُّ لها، فإنَّها فيه موضوعةٌ لهذا الحدث و الزمان.

و يخرجُ عنه المضارعُ المشتركُ بين الحال و الاستقبال على رأي أيضاً، لأنَّه في الوضع الأوَّل لأحد الزمانين معيَّناً، و اللَّبسُ أنَّما حصلَ عند السامع بالاشتراك، و كذا يخرجُ

---

١ – النَّظام إبراهيم بن سيار(ت ٢٣١ هـ). متكلّم معتزلي منطقي و شاعر، معلّم الجاحظ، عارض آراء الفقهاء و انتقد الجبريَّة و المرجئة. المنجد في الأعلام ص ٥٧٤.

٢ – الدوال : جمع دال.

اسما الفاعل و المفعول، لأنّها و إن كانا لا يَعملانِ إلا معَ اشتراط الحال أو الإستقبال إلا أنّ ذلك الزمان مدلول عملها العارض لا مدلولهما بحسب الوضع الأوّل.

و كذا نحو: القتل و الضرب، فإنّه و إنْ وجبَ وقوعُه في أحد الأزمنة الثلاثة معيّناً في نفس الأمر، لكن ذلك الزمان المعيّن لايدلُّ عليه المصدرُ بحسب الوضع، و أمّا نحو: الصبوح و الغبوق[1] فلم يقترن بزمان معيّن من الأزمنة المذكورة، و إن اقترنَ بالزمان، لأنّ معناهما يصلحُ لأنْ يقعَ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، و لهذا يحتاجُ إلى تحديد صيغة لإفادة أحدهما كاصطبح[2] و يصطبح، و لاينتقض الحدُّ بلفظ الماضي و المستقبل، لأنّهما يدلّان على نفس الزمان، و الزمانُ غيرُ مقترن بزمان، فإذا أريد بهما الفعل الّذي انقضى، و الّذي لم يأت، فالمعنى ماضٍ زمانُه و مستقبَل زمانَه، فحُذفَ المضافُ، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه فتوهّم أنّه له، و لو سلم أنّه له، فالماضي حدث لَه العدم بعد الوجود، و المستقبل حدث معدومٌ له انتظار الوجود، و ليس في مدلول شيء منها زمان معيّن، بل الزمانُ المعيّنُ من لوازم تحقّقهما كالمصادر.

و لمّا حدَّ الاسم أخذ يذكر بعضَ خواصه ليزدادَ الطالب معرفة به، فقال:« و يختصُّ» الاسم «بالجرِّ» أي بدخوله عليه، لأنّه من خواصِّه، و هو الكسرةُ الّتي يحدثها العامل في آخره، سواء كان العاملُ حرفاً أو مضافاً، و خاصّة الشيء اصطلاحاً ما يوجد في الشيء، و لايوجد في غيره، فإن وجدت في جميع أفراده فهي خاصّة شاملة، ثُمَّ إن لم توجد في شيء من أغياره فهي خاصّة حقيقيّة و إلا فإضافيّة.

هذا هو المشهورُ، و قالَ بعضُ المحقّقين من شرّاح الكافية خاصّة الشيء عندَ النحاة ما لاتوجدُ بدون ذلك الشيء[3]، و يوجد ذلكَ الشيء بدونها، صرّحَ به المُصنّف في شرح المنظومة و غيره، و ما اشتهر من جواز شمولها لجميع أفراد الشيء فهو عندَ المنطقي، انتهى.

و أمّا الحدُّ فهو المعرّفُ الجامعُ المانعُ، سواء دلّ على مجرّد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، و يختصُّ عند المنطقيِّ باسم الحدّ أمْ لا، كالحيوان الضاحك في تعريفه، و يسمّي عنده رسماً فإن قلتَ: الّذي يسبقُ إلى الفهم من اختصاص شيء بآخَر، هو كونه مقصوراً على الآخر،لأنّ معناه كونه بحيثُ يختصُّ الآخرُ، و لايعمُّه و غيره، فكان عليه أن يقول: و يختص الجرُّ بالاسم.

---

١ - الصبوح: شراب الصباح و الغبوق: ما يشرب بالعشيِّ.
٢ - اصْطَبَحَ: شرب الصَّبوح.
٣ - سقط الشئ في «ح».

استعمال لفظ الخصوص و ما يتفرَّع منه: قلتُ: الأصلُ في لفظ الخصوص و ما يتفرَّعُ منه أنْ يستعملَ بإدخال الباء على المقصور عليه، أعني ما له الخاصَّة، فيقالُ: اختصَّ المال بزيد، أي المال له دونَ غيره، و ذلك كما لو قلنا: و يختصُّ الجرُّ بالاسم، و هذا هو الاستعمالُ العربيُّ الَّذي يسبقُ إلى الفهم.

و لكن شاعَ في العرف إدخالُ الباءِ على المقصورِ، أعْني الخاصَّةَ، كما استعمله المُصَنِّف و ذلك إمَّا بناءً على جَعْلِ التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف، أو على تضمين معنى التمييز و الاقتران، فيلاحظ المعنيان معاً، و حاصلُه يرجعُ إلى ملاحظة معنى التمييز، لأنَّ تخصيصَ شيءٍ بشيءٍ في قوّة تمييز الآخر به، و هو الأنسبُ بمثل هذا المقام كما لايخفي، و أبَى بعضُهم إلا هذا الاستعمالَ، و شدَّدَ النكيرَ[1] على من خالَفَه. قيل: و إنَّما اختصَّ الاسمُ بالجرِّ، لكونه أثرَ حرفِ الجرِّ، و هو من خواصِّ الاسم، فكذا الجرُّ، و إلا لزم تخلُّفُ الأثر عن المؤثِّر.

قال الفاضل الهنديّ[2]:- و فيه نظر- و وجهُه أنَّه لايلزمُ من اختصاص المؤثِّر اختصاصُ الأثر، فإنَّ الأثرَ قد يثبتُ بمؤثرات شتَّى، ألاتَرَى أنَّ لَنْ منْ خواصِّ الفعل، و أثرُها و هو النَّصبُ لايختصُّ الفعل به، بل يدخلُ في الاسم بمؤثر آخر، و أجيبَ بأنَّ ذلك فيما إذا كان للأثر مؤثِّراتٌ شتَّى كالنصب، أمَّا إذا كان له مُؤثِّرٌ خاصٌّ فلا، و هو هاهنا كذلك، إذ ليسَ للجرِّ مؤثِّر سوى حرف الجرِّ، و هو بناءٌ على أنَّ العاملَ في المضاف إليه حرفُ الجرِّ مقدراً، و الأصحُّ خلافُه كما سيأتي.

و أحسنُ ما قيلَ في تعليل ذلكَ أنَّ الاسمَ أصلٌ في الإعراب، و المضارعُ فرعٌ، فحطَّ إعرابُ الفرع عَن إعراب الأصل بجَعْل ما هو أصلُ البناء إعراباً فيه، و هو الجزمُ، و مُنِعَ الجرُّ عنه، لئلا يزيدَ إعرابُ الفرع على الثلاثة، و يختصُّ بدخول اللّام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل، و يُعبَّرُ عنها بأل، فَخَرَجَ نحو لامِ الابتداء و جواب القسم و جواب لَو و لولا لدخولهنَّ على الفعل، و المَرادُ باللام المذكورة اللامُ المعرفةُ، إذْ هي المتبادرةُ عندَ الأطلاق، حتَّى إذا أريدَ غيرُها قُيِّدَتْ، فيُقال: أل الموصولةُ أو الزائدةُ.

قيلَ: و إنَّما اختصَّ بها، لأنَّها موضوعة لتعريف الذات، و الموضوعُ للذات هوالاسمُ، و فيه نظر، و يجوزُ أنْ يُرادَ باللام ما هو أعمُّ من المعرفة لتدخلَ الموصولةُ و الزائدةُ، و يحمل دخولها على المضارع كإلىجدّع في قوله[من الطويل]:

---

١ - النكير: الإنكار.

٢- لعلّه شهاب الدين أحمد بن عمر الهنديُّ المتوفي سنة ٨٤٩ هـ من شرّاح الكافية في النحو. كشف الظنون ١٣٧١/٢.

١٤- ..... إلى رَبِّه صَوْتُ الحمار اليجَدَّعُ[1]

على أنَّه ضرورةٌ، خلافاً للأخفش و بعضِ الكوفيِّين و ابن مالك، فَتَدبَّر.

و في تعبيره باللام إشارة إلى اختياره مذهبَ سيبويه، فيما اشتهر عنه أنَّ أداةَ التعريف هي اللَّامُ وحدَها، و سَيَأتي تفصيلُ الأقوالِ فيها إنْ شاء اللهُ.

أقسام التنوين و معنى التقفية و التصريع و العروض و الضرب: «و» يختصُّ بدخولِ «التنوين» عليه، و هو في الأصل مصدرُ نَوَّنْتُ الكلمةَ، إذا ألحقتَها نوناً، ثُمَّ غُلبَ على نون تُثْبَتُ لفظاً لاخطّاً، استغناءً عنها بتكرار الحركة. فَخَرج بقولنا:لا خطّاً، سائرُ النونات المزيدة، ساكنةً كانتْ أو غيرَها، لثُبوتها خطاً، و هذا الحدُّ أحسنُ الحدودِ و أخصَرُهَا كما قيلَ.

و أنواعه ستَّةٌ على المشهور، و المختصُّ بالاسم منها أربعةٌ، الأوَّل: تنوينُ التمكين، و هو اللّاحقُ للاسم المعرب المنصرف، ما عدا الجمعَ بألف و تاء، و الجمع غير المنصرف، إعلاماً ببقائه على أصالته، بحيثُ لم يشبه الحرفَ فَيُبنَى، و لا الفعلَ فيُمنعُ من الصرف، و يُسمَّى تنوينُ الأمكنية أيضاً، و تنوينُ الصرف، و ذلك كزيد و رجل و رجال، و الثاني: تنوينُ التنكير، و هو اللّاحقُ لبعض الأسماء المبنيَّة، فرقاً بينَ معرفتها و نكرتها، و يقعُ سماعاً في باب اسم الفعل، كصَه و مَه و إيه، و قياساً في العلم المختوم بويه كسيبَويه و سيبويه آخرَ.

و زَعَمَ بعضُهم أنَّ تنوينَ رجلٍ للتنكير، و ردَّه ابنُ حاجب ببقائه بعد جعله علماً. قال الرضيُّ: و أنا لا أرَي منعاً من أنْ يكونَ تنوينٌ واحدٌ للتمكين و التنكير معاً، فربَّ حرف يُفيدُ فائدتين كالألف و الواو في مسلمان و مسلمونَ، فنقول: التنوينُ في رجل يفيدُ التنكير أيضاً، فإذا سمَّيتَ بالاسم تَمَحَّضْتَ للتمكين، انتهى.

و على هذا يكونُ تنوينُ التنكير المختصَّ بالصَّوت، و اسم الفعل هو المتحمِّضُ للدلالة على التنكير كما قالَه بعضُهم.

الثالثُ: تنوينُ المقابلة، و هو اللّاحقُ للجمع بألف و تاء، نحو: مسلمات، جُعلَ في مقابلة النون في جمع المذكَّر السالم، إذْ ليسَ للتمكين، و إلاّ لم يُثْبَتْ مع التسمية به، كعرفات، و تنوين التمكين لايُجامع العلّتين و لاالتنكير، لأنَّه إنَّما يلحقُ المَبْنيَّات كما

---

١ - صدره«**يقول الخنى و أبغضُ العجم ناطقاً**»، و هو لذي الخرق الطهوي، **اللغة:** الخنا: الفحش في الكلام. العجم: جمع أعجم و هو الحيوان، أو جمع عجماء و هي البهيمة. إلىيجدّع: ال موصولة و يجدّع: يقطع طرف من أطرافه.

مَرَّ، و لا عوضاً عن المضاف إليه، إذْ لا إضافة، و لا عن الفتحة نصباً، كما قيلَ، و إلا لم يُوجدْ في الرَّفع و الجرِّ، على أنَّ الفتحةَ قد عُوِّضَ عنها الكسرةُ، فما هذا العوضُ الثاني؛ فتعيَّن كونُه للمقابلةَ، و هو معنى مناسبٌ يمكن اعتبارُهُ.

الرابع: تنوينُ العِوَض، و هو اللاحقُ للاسم عوضاً عن حرفٍ أصلي أو زائد، و مضاف إليه، مفرداً أو جملةً.

فالأوَّل كجوارٍ و غواشٍ، فالتَّنوينُ فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح، و هو مذهبُ سيبَويه، و الجمهورُ لا عن ضمَّة الياء و فتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرِّد[1]، و لا هو تنوينُ صرف لصيرورته بعد الحذف، مثل سلامٍ و كلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافاً للأخفش.

و الثاني: كجندل[2]، فإنَّ تنوينَه عِوَضٌ عن الألف في جنادل، قاله ابنُ مالك. قالَ ابنُ هشام: و الَّذي يظهر أنَّه للصَّرف، و لهذا يُجرُّ بالكسرة.

الثالثُ: تنوينُ كلٍّ وبعضٍ و أيٍّ، إذا حُذفَ مضافُ إليها، نحو﴿ كلٌّ في فلك ﴾ [الأنبياء/٣٣] ، ﴿فضَّلنا بعضهم على بعضٍ﴾[البقرة/٢٥٣]، ﴿أيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الحُسنى ﴾[الإسراء/١١٠]. و المُحَقِّقُون على أنَّ التنوينَ في ذلك للتمكين رَجَعَ لزوال الإضافة الَّتي كانت تُعارضه.

الرابع: اللاحقُ لإذْ، في نحو:﴿و أنتم حينئذ تنظرونَ﴾ [الواقعة/٨٤]، أي حين إذْ بلغت الروحُ الحلقومَ، فحُذفت الجملةُ المضافُ إليها تخفيفاً، و عُوِّضَ عنها التَّنوينُ، و كُسرت الذَّالُ للساكنين. و قالَ الأخفشُ: هو للتمكين، و الكسرةُ إعرابُ المضاف إليه، و إنَّما اختصَّ الاسمُ بهذه الأقسام الأربعة من التنوين، لأنَّها لمعان لا توجدُ إلا فيه.

و أمَّا النوعان الآخران، فأحدُهما: تنوينُ الترنُّم، و هو اللاحقُ للقوافي المطلقة، بدلاً من حرف الإطلاق، و هو الألفُ و الواوُ والياءُ في إنشاد كثير من تميم كقوله[من الوافر]:

١٥- ..... و قولي إنْ أصَبْتُ لقد أصَابَنْ[3]

---

١ - محمد بن يزيد أبو العباس المبرِّد إمام العربيَّة ببغداد، له من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب و... مات سنة٢٨٥هـ . بغية الوعاة ٢٦٩/١.

٢ - الجندل: الصخرة، و الجمع جنادل.

٣ - صدره« **أقلِّي اللَّوم عاذلَ والعتابَنْ**»، و هو لجرير، **اللغة: أقلِّي**: أراد منه في هذا البيت معنى أتركي، اللوم: العذل و التعنيف. عاذل: اسم فاعل مُؤنَّث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة من العذل، و هو اللوم في تسخط، العتاب: التقريع على فعل شيء أو تركه.

و كذا الأعاريضُ المصرَّعةُ و المقفاةُ[١]، كقوله[من الطويل]:

١٦- قفا نبك من ذكرى حبيب و عرفان .....[٢]

و قوله [من الطَويل]:

١٧- قفانبك من ذكرى حبيب و منزل .....[٣]

و الفرقُ بينَ التقفية و التصريع أنّ التقفيةَ على المشهور جعلُ العروضِ الموافق للضَّرب في الزنة موافقاً له في الرويِّ، و التصريعُ جعلُ العروضِ الَّذي حقُّه أنْ يُخالفَ الضَّربَ في الوزن موافقاً له فيه، و العروضُ اسمٌ لآخر جزء في النصف الأوَّل من البيت، و الضربُ اسمٌ لآخر جزء من البيت، و الرويُّ هو الحرفُ الَّذي تَعَزَّى إليه القصيدة، و أمَّا القافيةُ فالمختارُ عندَهم مِنْ أقوالٍ سبعةٍ أنَّها عبارةٌ عن المحرَّك قبل الساكنين إلى آخر البيت و عمَّا بينَهما.

أيضاً إنْ كان كما قَرَّرَ في محلِّه و ظاهر كلام جماعة أنَّ هذا التنوينَ محصِّلٌ للترنُّم، و به صَرَّحَ ابنُ يعيش[٤]، زاعماً أنَ الترنُّمَ يحصلُ بالنُّون نفسها، لأنَّها حرفٌ أغَنُّ، و تَبعَه السَّيِّد في شرح اللباب[٥] فقال: هذا التنوينُ يُستعمَلُ في القوافي للتَّطريب، و ذلكَ لأنَّ حرفَ العلَّة مدُّه في الحلق، فإذا أُبْدِلَ منها التنوينُ حصل الترنُّم، لأنَّ الترنُّمَ غنّةٌ، في الخيشوم، انتهى.

و على هذا تكون تسميتُه بتنوين الترنُّم حقيقةً، و المُحَقِّقُون على أنَّه جيء به لقطع الترنُّم الحاصل من حرف الإطلاق لقبوله لمدِّ الصّوت بها، فإذا أنْشَدوا، و لَم يترنَّموا، جاؤوا بالنون بدلاً منه لقطعه، فعلَى هذا تكونُ تسميتُه إمَّا مجازاً من باب الحذف، أي تنوينُ ترك الترنُّم، أو من باب التَّضاد، كقولهم: داود القياسيّ[٦]، و في الحديث، القدريَّةُ

---

١ - المصرّع هو الّذي دخله التصريع، فتوافق عروضه مع ضربه في الوزن والرويّ. المقفي هو الّذي وافقت عروضه ضربه في الوزن والرويّ دون أن تودّي هذه الموافقة إلى تغيير في العروض بزيادة أو نقص. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في علم العروض والقافية و فنون الشعر. الطبعة الاولى، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٤١١ هـ ، ص١٧٧.

٢ - هذا البيت مطلع قصيدة لامري القيس بن حجر الكندي و تمامه «**و ربع عفت آثارُه منذ أزمان**»، **اللغة:** عرفان الديار: معرفتها، الربع: الدار عفت: محت.

٣ - هو لامرئ القيس،مطلع معلقته، و تمامه: **بسقط اللوي بين الدخول فحومل**، **اللغة:** السقط: منقطع الرمل حيث يستدقّ من طرفه . الدخول وحومل: موضعان.

٤ - يعيش بن علي بن يعيش أبوالبقاء المشهور بابن يعيش و كان يعرف بابن الصانع، و كان من كبار ائمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، صنف: شرح المفصّل، شرح تصريف ابن جني. بغية الوعاة، ٢/٣٥١.

٥ - اللباب في النحو. للعلامة الإمام تاج الدين محمّد بن محمّد ابن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرايني المتوفي سنة٦٨٤هـ ، و عليه شروح، منها العباب للسيد جمال الدين عبدالله بن محمد الحسيني المتوفي سنة ٧٧٦هـ ، كشف الظنون، ٣/١٥٤٣.

٦ - داود الظاهري (٢٠١ــ٢٧٠هـ) داود بن علي بن خلف الإصبهاني الملقّب بالظاهري ،أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام تنسب إليه الطائفة الظاهرية، سمّيت بذالك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس . الأعلام للزركلي ٣/٨.

مجوسُ هذه الأُمّة[١]، و داود ينفي القياسَ، و المقدريَّةُ ينفونَ القدر و يقولون: الأمرُ أُنُفٌ[٢]، قاله ابن عقيل[٣]، و هو مبنيٌّ على أنَّ القدريَّةَ طائفةٌ يُنكرونَ أنَّ اللهَ تعالى قدَّرَ الأشياءَ في القدمِ، و قد انقرضُوا، و صار القدريَّةُ لقباً للمعتزلة[٤] لإسنادهم أفعالَ العباد إلى أنفسهم و إثباتهم القدرة فيها لهم.

فقولُ ابن هشام في حواشي التسهيل: إنَّ قولَ ابن عقيل ليس بشيء، لأنَّ القدريَّة أثبتوا القدرة لأنفسهم مبنيٌّ على الثاني، و كلامُ ابن عقيل على الأوَّل، نبَّه عليه التقي الشُمنيّ[٥] في حاشية المغني.

الثاني: تنوينُ الغالي، و هو اللاحق للقوافي المقيَّدة، أي الَّتي آخرُها ساكنٌ، ليس حرفَ مدٍّ، كقوله [من الرجز]:

١٨- ..... كان فقيراً معدماً قالت و إنْ[٦]

و كذا الأعاريضُ المصرَّعة، كقوله [من الرجز]:

١٩- و قائم الأعماق خاوي المُخترَقْنْ .....[٧]

و سُمِّيَ غالياً، من الغلوِّ، إما لقلَّة وُقوعه في الكلام، أو لتجاوزه حدَّ الوزن، و فائدته الفرقُ بين الوقف و الوصل، فإذا جيء به أُذنَ بالوقف، و جَعَلَهُ ابنُ يعيش من نوع الترنُّم.

و الَّذي يصحُّ أنَّ تسميةَ هذين القسمين تنويناً مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم، و مجامعتهما أل، و ثبوتهما خطّاً و وقفاً، و حذفهما في الوصل. نصَّ عليه ابنُ مالك في التحفة[٨]. و زادَ بعضُهم تنوينَ الضرورة، و هو اللاحقُ لما لاينصرف، كقوله[من الطويل]:

٢٠- و يومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ .....[٩]

---

١ - لم أجد هذا الحديث و لكن يوجد حديث قريب منه و هو « أنَّ مجوس هذه الأمّة المكذّبون بأقدار الله » سنن ابن ماجه، للحافظ القزويني، الطبعة الأولى، بيروت ، دارالفكر ،١٤٢١هـ ، ط٤٢و٤٣ ، رقم٦٢.

٢ - الأُنف : جديد .

٣ - عبدالله بن عقيل الهمداني الأصل نحويّ الديار المصريّة، كان اماماً في العربية والبيان، له تصانيف منها: شرح الالفية. مات ٧٦٩هـ. بغية الوعاة، ٤٧/٢.

٤ - المعتزلة: فرقة كلامية اسلاميّة، اعتمد أصحابها على المنطق و القياس في مناقشة القضايا الكلامية. المنجد في الأعلام ٥٣٧.

٥ - أحمد بن محمد تقي الدين الشمنيّ إمام النحاة في زمانه و شيخ العلماء في أوانه، صنف: شرح المغني لابن هشام، حاشية على الشفاء و... مات ٨٧٢ هـ.. بغية الوعاة، ٣٧٥/١.

٦ - صدره «**قالت بنات العم ياسلمي و إن**»، و هو لرؤبة بن العجاج. **اللغة:** المعدم: المفتقر.

٧ - تمامه«**مشتبه الأعلام لماع الخفقن**»، و هو لرؤبة بن العجاج. **اللغة:** قاتم: المغبر، و القتام: الغبار، الخاوي: الخالي، المخترقن: الممر، الأعلام: جمع العلم، و هي الجبال، الخفقن: الاضطراب.

٨ - التحفة الوردية- منظومة في النحو للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن عمر الوردي المتوفّي سنة ٧٤٩هـ . كشف الظنون، ٣٧٤/١.

٩ - تمامه«**فقالت لك الويلات إنّك مرجلي**»، و هو من معقلة امري القيس **اللغة:** الخدر: الهودج، و الجمع خدور، عنيزة: اسم عشيقته، الويلات: جمع الويل و هو كلمة العذاب.

و للمنادي المضموم، كقوله [من الوافر] :

٢١- سـلامُ الله يا مـطرُ عليها .....[1]

و تنوينُ الشذوذ كقول بعضهم: هولاءِ قومُك، حكاه أبو زيد[2]، و تنوينُ الحكاية، مثل أن تسمِّيَ رجلاً بعاقلة لبيبة، فتحكيه بتنوينه، و جعلَ ابنُ الخباز[3] كلّاً من تنوين مـا لاينصرفُ و تنوينِ المنادىً قسماً برأسه، فيكون الأقسامُ على هذا عـشرةً، و نَظَمَهـا بعضُهم فقال [من البسيط] :

٢٢- أقسامُ تنوينهم عشرٌ عليك به فإنّ تقسيمَها من خير ما حُرزا
مكّن وعوِّض و قابِل و المُنكّر زِدْ رنّم و احك اضطَرِر غال و ما همزا[4]

و يختصُّ بالنداء بالمدِّ مع كسر النون و ضمِّها، و هو دعاء مسمَّ الكلمة بحرف نائب عن أدعُو كـ يا زيدُ، و يا فل، بمعنى يا رجل، قيل: و إنَّما اختصَّ به لأنَّ المنادى مفعول به، و المفعولُ به لا يكونُ إلا اسماً، قيل: فكان الأولي أنْ يخصّص بمطلق المفعول بـه، لا بخصوص النداء، و أجيب بأنَّ تلك خاصّةٌ خفيّةٌ، لايُدركها المبتدي بخـلاف النـداء. و المقصودُ من ذكر الخواصِّ تقريبُ الفهم المبتدي، و إلا فالحدُّ مُغْنٍ عنها.

ما إذا ولي«يا» ما ليس بمنادى: تنبيه: إذا ولي«يا» ما، ليس بمنادى كالفعل في«ألا يـا اسجدوا»، و قوله [من الطويل]:

٢٣- ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال .....[5]

و الحرفِ في﴿ يا ليتني كنتُ معَهم ﴾[النساء/٧٣]،« يا ربَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة[6]» و الجملة الاسميَّة، كقوله [من البسيط]:

٢٤- يا لعنةُ اللهِ والأقـوامِ كُلِّهم و الصالحينَ على سمعان مِنْ جار[1]

---

١ - تمام البيت« و ليس عليكَ يا مطرُ السَّلامُ»، وهو لِلْأحوص الأنصاري، كان يهوي امرأة و يشبب بهـا، ولايفصح عنها، فتزوَّجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوصَ علي أمره، فقال هذا الشعر.

٢ - سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري، كان إماما نحويًّا، صاحب تصانيف أدبيَّة و لُغويَّة، من تصانيفه: لغات القرآن، النوادر و... و مات ٢١٥ هـ . بغية الوعاة، ١/٥٨٢.

٣ - أحمد بن الحسين الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصليُّ النحويُّ الضرير، كان أستاذاً بارعاً علّامة زمانه في النحو و اللغه و الفقه و العروض، له المصنّفات المفيدة منها: النهاية في النحو، شرح ألفية بن معـط، مـات سنة٦٣٧ هـ . المصدر السابق١/٣٠٤.

٤ - لم يذكر قائله. **اللغة:** حُرِزَ مجهول من حَرَزَه بمعنى صانه.

٥ - هو لِلشماخ الأسدي و اسمه معقل يرثي رجلا من ليث بن عبد مناف اسمه سنحال حين قتل بـسنجال وهو أيضا بلد بناحية آذربيجان، و المصرع الثاني« **و قبل صروف غاديات و آجال**»، **اللغة:** الغارة: الهجوم علي العدوّ، الغاديات: جمع الغادية و هو وقت الصبح، آجال: جمع أجل.

٦ - صحيح البخاري ،١/١٢٠،رقم١١٣.و روي « عارية في الآخرة ».

و قيل: هي للنداء، و المنادى محذوف، و قيلَ: هي لمجرَّد التنبيه، لئلا يلزم الاجحافُ بحذف الجملة كلِّها.

و قال ابنُ مالك: إنْ وليها دُعاء كهذا البيت، أو أمر كتلك الآية، فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿ يا آدم اسْكُنْ﴾[البقرة/٣٥]،﴿ يا نوح اهْبطْ ﴾ [يونس/٤٨]، و نحو﴿ يا مالكُ ليقضِ علينا﴾[الزخرف/٧٧]، و إلا فهيَ للتنبيه، قاله ابنُ هشام في المغني.

«و» يختصُّ«بالتثنية و الجمع»، لأنَّ فيهما معنى النعت، و النعتُ من خواصِّ الاسم، لأنَّ المرادَ منه اختصاصُ المنعوت، ليفيدَ الأخبارُ عنه، و الفعلُ والحرفُ لا يُخبَرُ عنهما، فلا يصحُّ نعمتُهما، و هذا التعليلُ أحسنُ من غيره.

و أمَّا نحو: يضربان و يضربونَ فالتثنيةُ و الجُمع إنَّما وَرَدَا على الضمير الَّذي هو الاسمُ لا الفعلُ، و قولُ الحجَّاج[٢]: يا« حرسي اضربا عُنقَه» أي اضْرِب اضْرِبْ، و قولُه تعالى: ﴿رَبِّ ارْجعُون﴾ [المومنون/٩٩] على تأويل ارْجعني ارْجعني ارْجعني، فليس الأولُ تثنيةً، و لا الثاني جمعاً، إذ التثنيةُ ضَمُّ مفردٍ إلى مثله في اللفظ، غيرِه في المعنى، و الجمع ضمُّ مثليه أو أكثر في اللفظ، غيره في المعنى. و اضربا و ارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا، و التكريرُ ضمُّ شيء إلى مثله في اللفظ، و المعنى للتأكيد و التقرير، و الغالب في التأكيد أنْ يذكرَ بلفظين فصاعداً، لكنَّهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجري المثنَّى و المجموع لمشابهته لهما من حيثُ إنَّ التأكيدَ اللفظيَّ أيضاً ضمُّ شيءٍ إلى مثله في اللفظ، و إنْ كان إيَّاه في المعنى أيضاً. فقولُه. اضْربا عنقَه، مثل لبيَّك و سَعْديك، و قولُه تعالى: ﴿فارجعِ البصرَ كرَّتين﴾ [الملك/٦٧]، في كون اللفظ في صورة المثنَّى، و ليس به، قاله الرضيُّ.

تنبيه: كتبَ المُصنِّف في الهامش، و جعلَ بعضُهم التصغير أيضاً من خواصِّه، و أوردَ عليه مَا أحْيسَنه، و دفع بأنَّه شاذٌّ، انتهى.

قلت: و مثلُه قولُ الشاعر [من البسيط]:

٢٥- يَا مَا أمَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنٌ لنا مِنْ هؤليائكُنَّ الضَّال و السَّمُر[٣]

قال ابنُ هشام في المغني: لم يُسْمَع تصغيرُ أفعلَ في التعجب، إلا في أحسن و أملح،

---

١ - لم يسمَّ قائله، كلمه يا للنداء و المنادى محذوف أي يا قوم، أو للتنبيه، و لعنة مبتدا و علي سمعان خبره.

٢ - الحجاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـ) قائد و خطيب عربي. اشتهر بالبلاغة في الخطابة و الشدّة في الحكم. المنجد في الأعلام ص١١٣.

٣ - البيت لعبد الله بن عمر و بن عثمان بن عفان العرجي أو للمجنون أو غيرهما، **اللغة**: أميلح: و هو فعل التعجب من ملح فلان أي صار ذاملح. الغزلان: جمع غزال. الضال و السمر: نوعان من الشجر.

ذَكَرَهُ الجوهريُّ[١]، و لكنَّ النَّحويِّينَ مع هذا قاسَوه حملاً له على أفعل التفضيل لشبهه به وزناً و أصلاً و إفادةً للمبالغة. و لم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان[٢]، و ليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنباري[٣]:و لا يقال إلا لمن صغر سنُّه، انتهى.

قيل: و هو ممَّا أقيم فيه الفعلُ مقامَ المصدر، للدلالة عليه بلفظه، و قيل: إنَّ التصغيرَ راجع إلى المتعجّب منه، أي هنَّ مليحات على معنى الشفقة، نحو: يا بُنَيَّ، فهو ممَّا وُضعَ في غير موضعه كتاء قامت هندٌ، و قيل إنَّه راجع إلى ما، لأنَّها واقعةٌ على السَّبب الخفيِّ، و التصغيرُ يناسبُ الخفاء، لكن لمَّا لم يمكن تصغيرها، جعلوا علامةَ التصغير في فعل التعجُّب الَّذي هو خبّر عنها.

حدُّ الفعل و خواصه: «و الفعلُ كلمةٌ معناها مُستقلٌّ» بالمفهومية، أي لايَحتاجُ في تعقُّله، و الدلالةُ عليه بما إلى ضمٍّ ضميمة، كما قلنا في الاسم، و اعْلَمْ أنَّ الفعلَ مشتمل على ثلاثة معان. الحدث الَّذي هوَ المصدرُ، و الزمان، و النسبة إلى الفاعل، و هي نسبة حكميَّةٌ ملَحوظة من حيثُ إنَّها حالةٌ بين طرفيها، و آلة لتعرُّفَ حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر، و لاخفاءَ في أنَّ هذه النسبةَ معنى حرفيٌّ، لا يستقلُّ بالمفهوميَّة، فالمرادُ باستقلال معنى الفعل ليس تلكَ النسبةَ، و وصفُ المعنى بالاقتران بالزمان يعيِّن كون المراد به الحدثَ، فالمرادُ بالمعنى ليس معناه المطابقيَّ، بل أعمُّ، لكن لايتحقّقُ إلا في ضمن التضَمنيِّ.

فقولُه:« كلمةٌ» شاملٌ للكلمات الثلاث، و قولُه:« معناها مستقلٌ» مخرجٌ للحرف، و قوله:«مقترن بأحدها» أي بأحد الأزمنة الثلاثة المقدَّم ذكرُها مخرجٌ للْاسم، لأنَّه غيرُ مقترن كما مَرَّ، و المرادُ باقترانه بأحدها اقترانُه بحَسب الوضع الأوَّل، لَيخرجَ أسماء الأفعالِ، و تدخلَ الأفعالُ المنسلخةُ لاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الأوَّل، كما مَرَّ بيانه.

«و يختصُّ» الفعلُ «بقد» الحرفيَّة، إذا كان متصرِّفاً خبريّاً مثبتاً مجرَّداً عن ناصب و جازم و حرف تنفيس، نحو: قد يقوم، فهي معه كالجزء، فلايفصل منه شيء إلا بالقسم، كقوله [من الوافر] :

---

١ - إسماعيل بن حماد الجوهريُّ صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابيُّ، كان إماماً في اللغة و الأدب،صنَّف كتاباً في العروض و مقدمة في النحو، و الصحاح في اللغة و...مات سنة ٣٩٣هـ بغية الوعاة١/٤٤٧.

٢ - محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، حفظ المذهب البصريَّ و الكوفي في النحو، لأنه أخذ عن المبرِّد و ثعلب، من تصانيفه: المهذَّب في النحو، معاني القرآن، علل النحو،... مات سنة ٢٩٩هـ. المصدر السابق، ١/١٨.

٣ - محمد بن القاسم أبوبكر بن الأنباريُّ النحويُّ اللغويُّ، كان من أعلم الناس بالنحو و الأدب، و أملى كتباً كثيرة، منها الواضح في النحو، أدب الكاتب و... مات سنه ٣٢٨ ببغداد. المصدر السابق ١/٢١٣.

٢٦- فَقَــدْ وَاللهِ بَيَّنَ لِي عَنَائِي ..... [١]

و سُمِعَ« قد لعمري بتُّ ساهراً»، و قد يحذَفُ ما بعدها لدليلٍ، كقول النابغة[من الكامل]:

٢٧- أزِفَ التَرحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَ كَأنْ قدِ [٢]

أي و كانَ قد زالت.

لقَدْ ستَّةُ معان: و إنَّما اختصَّ بها، لأنَّها لمعان لاتَصلح إلا له، و هي ســتَّةٌ. أحــدُها: تَقريبَ الماضي من الحال، نحو: قد قامت الصلوةُ. الثاني: التحقيقُ، نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ﴾ [الأحزاب/١٨]. الثالث: التقليل، نحو: إنَّ الكذوبَ قد يصدقُ. و سيأتي مزيدُ كــلام على هذه المعاني في حديقة المفردات إنْ شاءالله تعالى. الرابع: النفي، حكي ابن ســيدة[٣] [من الكامل] :

٢٨- قــد كُنْتَ في خبر فتعرفَهُ ..... [٤]

بنصب نعرف، و إليه أشار في التسهيل بقوله، و ربَّما نُفيَ «بقدْ» فَنُصِبَ الجــوابُ بعدَها، قال ابن هشام: و هو غريب، و حَمَلَه على خلافِ ذلك.

الخامس: التكثير. كقوله [من البسيط]:

٢٩- قَدْ أترُكُ القرنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه كَأنَّ أثوابَه مَجَّتْ بِفِرصَادِ [٥]

و الأحسنُ الاستشهاد على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٣٠- قَدْ أشهدُ الغارةَ الشَّعواءَ تَحملُني جَرْدَاءُ معروقةُ اللّحيين سُرحوبُ [٦]

السادسُ: التوقُّع، نحو: قد يقدمُ المسافر، و هو مع المضارع واضحٌ، و أمَّا مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل يقال: قد فعل لقوم ينتظرون الخبر.

---

١ - لم يسمَّ قائله و تمامه:«بوَشْك فَرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ»، **اللغة**: الصرد: الطائر.

٢ - **اللغة**: أزف: دنا وقربَ، ويروي«أَفَد» وهو بوزنه ومعناه، الترحّل: الارتحال، تزل: مضارع زال. لَمْاتزل: لم تفارق بعدُ، الرحال: مايوضع على ظهر المطيّة لتركب، كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

٣ - علي بن أحمد بن سيدة اللغويّ و النحويُّ الأندلسي، كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة و الأشعار. صنَّف: المحكم و المحيط الاعظم في اللغة، شرح كتاب الأخفش. مات سنة ٤٥٨هــ ق. المــصدر السابق، ١/١٤٣.

٤ - لم أقف على عجزه و قائله.

٥ - هو لعبيد بن الأبرص أو لأبي ذويب الهذلي. **اللغة**: قرنك: هو مكافئك في الشجاعة و الأنامل: جمع أنملة و هي أطراف الأصابع، مجّت: ترشّشت، الفرصاد: التوت.

٦ - هو لامرئ القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاريّ. **اللغة**: الغارة: الهجوم على العدو، الشعواء: المنتــشرة المتفرقة الغاشية، جرداء: مونث أجْرَد، و فرس أجْرَد: قصير الشعر، المعروقة: قليلة اللحم، السرحوب: فــرس سرحوب: طويلة على وجه الأرض.

و يختصُّ« بلم» لأنَّها لنفي الفعل، و هو معنى لايتصوَّر إلا فيه، و هي مختصَّةٌ بالمضارع كما سيأتي.

حدُّ الحرف: «و الحرفُ كلمةٌ معناها غيرُ مستقلٍّ» بالمفهوميَّة، أي يحتاجُ في تعقُّله و الدَّلالة عليه بها إلى ضمٍّ ضميمة، لأنَّه إنَّما يكون ملحوظاً باعتبار أنَّه آلة للغير، فيحتاج إلى ملاحظة الغير، من حيثُ إنَّه متبوع له، فلايكونُ مستقلّاً كالابتداء الَّذي هو مدلول من في قولك: سرت من البصرة، فإنَّهُ لايتصوَّرُ و لايتميَّزُ إلا بذكر السَّير و البصرة، و لايتعقَّل إلا بتعقلهما، و قِسْ على ذلك سائرُ معاني الحروف.

و أمَّا الابتداءُ الَّذي هوَ مدلولُ لفظ الابتداء، فهو معنى مستقلٌّ ملحوظ للعقل بالذات، يمكنه أن يحكم عليه و به، و لاتردُ الأسماءُ الموضوعةُ للنسب، لأنَّ معانيها مفهوماتٌ كليَّةٌ مستقلةٌ بالمفهوميَّة. هذا، و تحقيقُ المقام يتوقَّفُ على تمهيد مقدمات:

إحداها: إنَّ وضع الحروفِ كلِّها من وضع العامِّ[1] لموضوع له خاصّ، و إنَّ وضع الأسماء الموضوعة للنسب إنَّما هو من قبيل وضع العامِّ[2] لموضوع له عام.

الثانية: إنَّ النسبةَ بين الأمرين إنَّما يتعقَّلُ بتعقّلهما، إن عاماً فعامّاً و إن خاصّاً فخاصّاً، غايتُه إنَّ افرادَ النسب ليست إلا حصصاً لها لا افراداً حقيقة، إذْ مفهومُ الكلية و الجزئية مخصوص بالمعاني المستقلّة.

الثالثة: إنَّ مدارَ كون مدلول اللفظ مستقلّاً بالمفهوميَّة منه على أحد أمرين: إمَّا أن يكون ملحوظاً بالذات لتعرف أحوالُه لا بالتَّبع بأن يكون آلة لملاحظة ما هو حالة من أحواله، أو بأن يكون اللفظُ الدالُّ عليه كافياً في إحضاره في الذهن، بحيث لايتوقَّفُ على ذكر ضميمة، و إن لوحظ بالتبع، إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: إنَّما كانت مدلولاتُ الحروف غيرَ مستقلّة بالمفهوميَّة، لأنَّها لما كانت بموجب المقدَّمة الأولى موضوعةً لنسب جزئيَّة توقَّفَ تعقّلُها بمقتضي المقدّمة الثانية على تعقل متعلّقاتها المعيَّنة، ثُمَّ لمَّا كان تعقُّلها آلة لملاحظة تلك المتعلّقات، و لم تكف ألفاظُ الحروف في إحضارها في الذهن، بل لابدَّ معها من الضمائم، و هي الألفاظُ الدالَّةُ عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضي المقدَّمة الثالثة مستقلّة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الأسماء الموضوعة للنسب، فإنَّها لما كانت موضوعةً لنسب كليّة يكفي في تعقُّلها تعقُّل متعلقاتها إجمالاً، و كانت هي كافية في إحضار تلك المتعلّقات، كانت مدلولاتُها مستقلّةً بالمفهوميّة، لكن لمَّا كانت لاتستعمل في

---

١ - هذه الكلمة غير موجودة في«ح».

٢ - إنَّما هو من قبيل وضع العامّ سقطت في«س» .

مفهوماتها إلا مضافةً إلى متعلّقات مخصوصة، لأنّه الغرضُ من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيّات، فاندفع ما يتوهَّمُ من اختلال حدِّ الاسم بها جمعاً و حدِّ الحرف منعاً.

فقوله: كلمةٌ شاملٌ للكلمات الثلاث، و ما بعدَه مخرجٌ للاسم و الفعل، و قوله: «و لا مقترن» قيدٌ لتحقيق ماهيَّة الحرف، لا للاحتراز به عن شيء، و لايجبُ في القيد أن يكون للاحتراز، بل قد يكون لتحقيق الماهيَّة أو للإيضاح.

و قال ابن الخبّاز[1]: في شرح الدّرّة الألفية لابن معط[2]: و أرَى أنّه لايحتاجُ في الحقيقة إلى حدِّ الحرف، لأنّه كلمة محصورة.

«و يعرف» أي يتميَّز الحرف« بعدم قبول شيء من خواصِّ أخويه»، الاسم و الفعل المذكورة أو غيرها، و إنّما ميَّزَه بذلك معَ أنَّ الحدَّ مُغنٍ عنه تسهيلاً على المبتدئ و تفهيماً له، لأنَّ حدَّ الحرف ممَّا أطال فيه المحَقّقُون الكلام، و اضطربتْ فيه آراءُ الأئمة الأعلام، و نحن بحمد الله قد أتينا بلُبَاب التحقيق، فعليك بالتمسُّك به، فإنّه بذلك حقيقٌ.

تنبيه: قال ابنُ الخبازِ في شرح الدرة ما معناه أنَّ تمييز الحرف بعدم قبوله شيئاً من خواصِّ أخويه رديٌّ، لأنّه حينئذ يتوقّفُ معرفةُ الحرف على معرفة تلك الخواصِّ، و منها ما هو حرفٌ فيلزم الدَّور، و أجيب بأنَّ توقّف معرفة الحرف على تلك الخواص، إنّما هو من حيث إنّها علامات، و أمَّا توقّفها عليه فمن حيثُ إنّها حرف فاختلف الجهة فلا دورَ.

تقسيم الاسم إلى اسم عين و اسم معنى و مشتقّ:

ص: تقسيم: الاسم إن وضع لذات، فاسم عين، كزيد، أو لحدث، فإسم معنى، كَضَرْب. أو لمنسوب إليه حدث، فمشتقٌّ، كضارب.

أيضاً: إن وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد و الرجل و ذا و الّذي و هو و المضاف إلى أحدها معنًى و المعرف بالنّداء و إلا فنكرة.

أيضاً: ان وُجدَ فيه علامة التانيث، و لو تقديراً كنافة و نار فمُؤنّث، و إلّا فمُذَكّر، و المُؤنّثَ إن كان له فرجٌ فحقيقيٌّ، و إلّا فلفظيٌّ.

---

١ - أحمد بن الحسين بن الخباز النحويُّ الضرير، كان أستاذاً بارعاً في النحو و اللغة .العروض، له المُصنّفات المفيدة، منها: شرح ألفية إبن معط، مات سنة٦٣٧هـ ، المصدر السابق١/٣٠٤.

٢ - يحيى بن معط المغربيُّ النحويُّ كان إماما مبرّزاً في العربيّة، شاعراً محسناً، له: العقود و القوانين في النحو، كتاب شرح الجملَ في النحو و... و مات سنة ٦٢٨ هـ، المصدر السابق، ٢/٣٤٤.

ش: هذا تقسيمٌ لِلْاسم من تقسيم الكليِّ إلى جزئيَّاته، و هو أن يضمَّ إليه قيودٌ متباينةٌ أو متغايرةٌ فقط، ليحصلَ من انضمام كلِّ قيد إليه، قسم منه «الاسم إنْ وضع لـذات» أي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلة «فاسم عين»، و قد يقالُ: اسم شخص و هما بمعنى، و الأوَّل أشهرُ كزيد و رجل،«أو» وضع «لحدث» أي معنى قائم بغيره، سواءٌ صدرَ عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول و القصر« فاسم معنى كضرب».

و قولُ بعضهم: إنَّ العين يطلق على المعنى، نحو: عين إليقين و عين الريا، فكيف يجعل قسيماً للمعنى ليس بشيء، لأنَّ العين مشتركٌ بين الشخص و الحقيقة.

تنبيه: المرادُ بالقيام بالغير كونه ناعتاً له، أي بحيثُ يصحُّ أن يشتقَّ منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب، أو كونه حاصلاً في الغير و مختصَّاً به، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما تحقيقاً كالضرب في الضارب، و تقديراً كالأصوات القائمة بالأجسام و العلوم و المعارف القائمة بالمجرَّدات و الصفات القائمة بالمجرَّداتِ و الصفات القائمة بذاته تعالى.

فإنَّ شيئاً من هذه الأمور سوي الأجسام غير مشار إليه بحسب الحسِّ، و لكنَّ كلَّ واحد منها بحالة لو أمكن الإشارة إليه حسَّاً لكانت الإشارةُ إليه عينَ الإشارة إلى ما حلَّ فيه إن كان محلّاً لشئ، و عين الإشارة إلى محلِّه، إن كان حالاً في محلِّه، و أمَّا تفسيره بالتَّبعيّة في التخيُّر فينتقض بصفات البارئ تعالى و صفات المجرَّدات، بل بالصفات الاعتباريَّة للمتخيّرات، كذا قرَّره بعض المحقِّقين، فتامَّله.

أو «وضعَ لمنسوب إليه حدث» نسبته تقييديَّة« فمشتقٌّ»، و هو أعني المنسوب إليه الحدث إمَّا أن يكون ذاتاً ما، أي مبهمةً لاتعيَّن لها أصلاً، و يسمُّونه صفةً، و هو إمَّا ينسبُ إليه الحدثُ على الوجه الحدوث[1]، و هو اسمُ الفاعلِ،« كضارب»، أو على وجه الثُّبوت، و هو الصفةُ المشبهةُ، كحَسَن، أو وقوعه عليه، و هو اسمُ المفعول كمضروب، أو زيادة موصوفة على غيره فيه و هو اسم التفضيل كأفضل، و هو إمَّا أنَ يكونَ ذاتاً متعيِّنةً باعتبار فإمَّا أن يعتبر كونه زماناً للحِدث، و هو اسم الزمان أو كون مكانا له، و هو اسم المكان، أو كونه آلةً لحصوله، و هو اسم الآلة.

و إنَّما قلنا: إنَّه متغيِّرٌ في هذه الثلاثة باعتبار دون الصفات، لأنَّ معنى مقام مثلاً مكان فيه القيام، لاشئ آخر، أو ذات ما فيه القيامُ بخلاف القائم، فإنَّ معناه ذات ما لَهُ القيام، كذا قرَّره غيرُ واحدٍ من المحقِّقين، فَتَدَبَّرْ.

---

١ - سقط الحدوث في «س».

و المرادُ بالذات هنا ما يستقلُّ بالمفهوميَّة، لا ما يقومُ بنفسه ليدخلَ نحو مفهـوم و مضمر ممَّا يقوم بغيره من المشتقَّات.

و «أيضاً» مصدرُ آض، إذا رَجَعَ، و هي كلمةٌ لاتُستعملُ إلا مع شـيئين، بينـهما توافقٌ، و يمكن استغناءُ كلٍ منهما عن الآخر، فخرج بالشئين، نحو: جاء زيـدٌ أيـضاً مقتصراً عليه لفظاً و تقديراً، و بالتوافق، نحو: جاء و مات أيضاً، و بإمكان الاسـتغناء، نحو: اختصم زيد و عمرو أيضاً، فلا يقال في شيء من ذلك، و هو مفعـول مطلـق، حذف عاملُه سماعاً كما نقل، أو حالٌ، حُذِفَ عامِلُها و صـاحبُها، أي و أرجـع إلى تقسيم الاسم رجوعاً، أو أقول راجعاً.

المعرفة، و أقسامها سبعة: الاسم «إنْ وُضعَ لشيءٍ بعينه فمعرفةٌ»، و المرادُ ليـستعملَ في شئ بعينه، و ليس المرادُ التعيين الشخصيَّ، بل التعيينُ بوجه ما، و قيل: الحيثية مرادٌ، أي ليستعملَ في شيء بعينه، من حيثُ إنَّه بعينه، و حاصله الإشارة إلى معيَّن عند السَّامع من حيث هو معيَّن بوجه ما.

و بهذا تخرُج النكراتُ عن التعريف، لأنَّ معانيها و إنْ وجب تعيينها عند الـسامع، لكن ليس في اللفظ إشارة إليه بخلاف الضمائر الراجعة إليها، فإنَّ فيها إشارةً إلى ذلـك التعيُّن، و كذا المعرَّفُ بلام العهد إذا كان المعهود منكرّاً كما في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا إلى فرعون رسولاً * فَعَصَى فرعونُ الرسولَ﴾[المزمل/ ١٦و ١٥]، فإنَّ الأوَّل نكرةٌ، و الثاني معرفة، و لا فرقَ بينهما إلا بما ذكرنا من الإشارة و عدمها، ثُـمَّ الـشئ المـذكور في التعريف أعمُّ ممَّا وضع له اللفظ كما في الأعلام، و ممَّا وُضع لما يصدق عليـه كـسائر المعارف، و هذا مبنيٌّ على ما اشتهرَ من أنَّ المعتبر في المعرفة هو التَّعيين عند الاسـتعمال دون الوضع، سواءٌ، كانَ معيَّناً في الوضع أم لا، ليندرجَ فيه الأعلام الشخصيَّة و غيرهـا من المضمرات و المبهمات و سائر المعارف، فإنَّ لفظ أنا مثلاً لايُستعمل إلا في أشخاص معيَّنة[١]، إذْ لايصحُّ أنْ يقال: أنا و يُراد به متكلِّم لا بعينه، و ليست موضـوعة لواحـد منها، و إلا لكانت في غيره مجازاً، و لا لكُلِّ واحد منها، و إلا لكانت مشتركةً موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلِّم، و هو باطل اتِّفاقاً، إذ لايمكنُ أن يتـصوَّر واضـعُ اللغـة اصطلاحاً كلّ واحدة من المخصوصات الَّتي يطلق عليها لفظة أنا، فوجـب أن تكـون موضوعة لمفهوم كليٍّ شاملٍ لتلك الأفراد، و يكون الغرضُ من وضعها له استعمالَها لـه في أفراد المعينة دونه، و قِسْ عليه سائرَ المعارف سوي العلمِ.

---

١ - سقطت كلمه معيَّنة في «ح».

و لهذا صرَّح العلامة التفتازانيّ أنَّ ما سوي العلم إنَّما وضع لمعان كليّة، لتُستعمل في أفرادها المعيَّنة، هذا هوالمشهورُ عن أهل العربيَّة، و نُسبَ إلى الجمهور، و لكَن انتقَده بعضُ المتأخِّرينَ باستلزامه كونَ هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال مجازات لاحقائقَ لها، إذ لم تُستعملْ فيما وُضعتْ هي لها من المفهومات الكليَّة، بل لايصَحُّ استعمالُها فيها أصلاً، و هذا مستعبدٌ جدًّا، كيف لا ؟ و لو كانت كذلك لما اختلف أئمةُ اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، و لَمَا احْتاجَ مَنْ نفي الاستلزامَ إلى أن يتمسَّكَ في ذلكَ بأمثلة نادرة.

قالَ: و الحقُّ ما أفاده بعضُ المحقِّقين منْ أنَّها موضوعةٌ لكلِّ واحد من جزئيات تلك المفهومات الكليَّة وضعاً واحداً عامًّا، و تلكَ المفهوماتُ جعلها الواضعُ آلةً لملاحظتها عند الوضع، فلا تستلزمُ الاشتراكُ، و لا كونُها مجازاً في شيءٍ منها، و لا وجودُ المجاز بدون الحقيقة، و تعريف المعرفة محمول على ظاهره. فتَفَهَّمْ.

و المعارفُ على المشهور كلُّها سبعة، بإدخال المعرَّف بالنداء، كما ذهَب إليه ابنُ مالك، و اختارَه المُصنِّف، و وجهُ الانحصار فيها أنَّ تعيين المشار إليه في لفظ المعرفة إمَّا أن يُفيدَه جوهرُ اللفظ، و هو العلمُ، و هو إمَّا جنسيٌّ، إن كان الحاضرُ المعهودُ جنساً و ماهيَّة، كأسامة، أو شخصيٌّ، إن كان فرداً منها كزيد، أو يفيده حرفٌ و هو قسمان: ما لايحتاجُ إلى القصد، و هو المعرَّفُ باللام، و ما يحتاجُ إليه، و هو المعرَّف بالنداء. أو تفيده القرينةُ في الكلام، و هو المضمرُ، أو تفيده الإشارةُ الحسيَّةُ إلى نفسه، و هو اسمُ الإشاره، أو تفيده الإشاره العقلية إلى نسبة معلومة للسامع، إمَّا خبريّة و هو الموصول، أو لا، فهو الاضافة، لكنَّ الإضافةَ إلى غير معيَّنٍ لاتفيدُه تعييناً، فهو المضاف إلى أحد الخمسة.

العَلَم و انقسامه إلى مرتجل و منقول: الأوَّل من المعارف العلم، و هو ما وُضع لمعيَّن، لايتناول غيره، فخرج بالمعيَّن النكرةُ، و بما بعده بقيةُ المعارف، و هو نوعان: - كما علمت- شخصيٌّ و جنسيٌّ، فالشخصيُّ مُسمَّاه نوعان: أولو العلم كزيد و خرنق[1]، و ما يولِّف كالقبائل كقرن، و البلاد كعَدن، و الخيل كلاحق، و الإبل كشذقم، و البقر كعرار، و الغنم كهيلة، و الكلاب كَواشق.

و ينقسمُ إلى مرتجلٍ، و هُوَ ما استُعملَ من أوّل الأمر علماً كسُعاد، و فَقْعَس و موهب، و منقولٍ، و هو الغالبُ، و هو ما استُعملَ قبلَ العمليَّة لغيرها، و نقلُه إمَّا من

١ - اسم امرأة من شواعر العرب.

اسم عين كأسد و ثور، أو اسم معنى كفضل و زيد، أو مِنْ مشتقٍّ، إمَّا وصفٌ لفاعلٍ كحارث و حاتم و حسن، أو لمفعولٍ كمنصورٍ و محمَّد أو غير ذلك.

و ما وقع لابن معط في ألفيته مِنْ أنَّ محمداً مرتجل، حيثُ قال [من الرجز]:

٣١- تمَّ الَّذي في الناس منه مَفردٌ مرتجلٌ مثالُه محمّدُ

فسهوٌ ظاهرٌ.

و إمَّا من فعل، إمَّا ماضٍ كشمر و كعب، أو مضارع كيشكر و تغلب، أو أمرٍ كَأُصْمُتْ بقطع الهمزة، ليدلَّ على النقل علَمٌ لبريَّةٍ مُعيَّنة، و قيلَ: هو علم جنس لكُلِّ مكان قفرٍ كأسامة، و كُسرت ميمُه، و المسموع في الأمر الضمِّ، لأنَّ الأعلامَ كثيراً ما يُغيَّر لفظُها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك: شُمس بضمِّ الشين، و إمَّا من جملةٍ إمَّا فعليَّة كشابَ قرناها، أو إسميَّة، كزيدٌ منطلقٌ، و ليسَ بمسموع، و لكنَّهم قاسوه.

ثُمَّ التقسيمُ إلى مرتجلٍ و منقولٍ، هو رأي الأكثرين، و قيل: الأعلامُ كلُّها منقولةٌ، و لايضرُّ جهلُ أصلها. و قيلَ: هو ظاهر مذهب سيبويه، و قيل: كلُّها مرتجلةٌ، و هو رأي الزّجاج، و المرتجلُ عندَه ما لم يُقصدْ في وضعه النقلُ من محلٍ آخرَ إلى هذا، و موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

قالوا: و التقسيمُ إنَّما هو بالنسبة إلى الأعمِّ الأغلبِ، و إلا فما هو علم بالغلبة لا منقول و لا مرتجل.

انقسام العلم إلى مفرد و مركب: و ينقسمُ أيضاً إلى مفردٍ كزيد و هند، و إلى مركبٍ و هو ثلاثةُ أنواع: مركبٌ إسناديٌّ، كبَرَقَ نَحْرُه[1]، و شابَ قرناها، و حكمهُ الحكايةُ، كقوله [من الطويل]:

٣٢- كذبتم و بيت الله لا تنكحونَها بني شاب قرناها تُصَرُّ و تُحْلَبُ[2]

و مزجيٌّ، و هو كلُّ اسمين جُعلا اسماً واحداً، و نُزِّلَ ثانيها منزلةَ تاء التأنيث، فيُبنى الأوَّل على الفتح، ما لم يكن آخرهَ ياءٌ، فيُبنى على السكون كبعلبك و معدي كرب، و أمَّا الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت «كوَيه» من سيبويه، فيُبنى على الكسر، و إضافيٌّ و هو الغالبُ، هو كلُّ اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين ممَّا قبله، كعبدِ الله و أبي سعيد، و حُكمه أن يَجري الأوَّل بحسب العوامل، و يُجَرُّ الثاني بالإضافة.

---

١ - اسم رجل.

٢ - هو للأسدي، **اللغة:** تصرُّ: من صرَّ الناقة - ُ و صرّاً : شدَّ ضرْعَها بالصرار لئلا يرضعها و لدُها. تحلب: من حلب الناقة- حلبا: استخرج ما في ضرعها من لَبن.

و العلمُ الجنسيُّ مسمَّاه ثلاثةُ أنواع أعيان لا تؤلف كالسِّباع و الحشرات، نحو: أُسامة و أُمُّ عريط للاسد و العقرب، و أعيانٌ تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين و النسب، و أبي المضا للفرس، و أمورٌ معنويَّة كسبحانَ للتسبيح، و يسار للميسرة و برَّة للمبرَّة و فجار للفجرة.

انقسام العلم إلى اسم و لقب و كنية: ثُمَّ العلمُ باعتبار ذاته شخصيًّا كان أو جنسيًّا، إمَّا اسمٌ، و هو الَّذي لايُقصَدُ به مدحٌ و لا ذمٌّ، كزيد و عمر، أو لقبٌ، و هو يُقْصَدُ به أحدُهما كالمصطفي و المرتضى و تاج الدين في المدح، و قفّة[1] و بطة و عائذ الكلب في الذَّمِّ، أو كنية، و هو ما صُدرَ بأب و أمّ، كأبي الحسن و أمِّ كلثوم، و أبي مضاء للفرس و أمّ عريط للعقرب. و زاد الرضيُّ، أو ابن أو بنت كابن آوي و بنت و ردان[2].

قال: و الفرقُ بينَها و بين اللقب معنى أنَّ اللَّقبَ يمدحُ الملقَّبَ به أو يذمُّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية، فإنَّه لايُعظِّمُ المكني بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنَّ بعضَ النفوس تأنفُ بأنْ تُخاطَبَ باسمها، و ردَّه بعضهم بقول الشاعر [من الوافر]:

٣٣- فصدتُ أبا المحاسن كي أراه ... بشوق كاد يجذبُني إليه
فَلمَّا أنْ رأيتُ رأيتُ فرداً ... و لم أرَ من بنيه ابناً لديه[3]

قال: فلاحظَ في الكنية ما دَلَّتْ عليه من المعنى الأصليِّ، و سلبه عن المكني به، و أُجيبَ بأنه لعلَّ مرادَ الرضيِّ أنَّ الكنية من حيثُ إنَّها كنيةٌ لايعظِّم المكنَّي بها لا مطلقاً، و إفادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث إنَّها كنية بل لخصوص المادة فلااعتراض، فليتأمَّلْ.

و قال شعبان[4] في ألفيته [من الرجز]:

٣٤- بكينة عظِّمْ و خيِّرْ في اللقب ... و قيلَ في تبَّت يدا أبي لهب
تهكُّماً أو لاحمرار يعزى ... في وجهه أو لاسم عبد العزَّى

و قد يكنى الشخصُ بالأولاد الَّذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين عليٍّ(ع)، و قد يكنى في الصغر تفاؤلاً، لأن يعيشَ حتي يصير له ولدٌ اسمه [5]ذاك، كابي القاسم.

---

١ - القَفَّة: الرجل الصغير الجثة.
٢ - بيت وردان: دويبة نحو الخنفساء حمراء اللون.
٣ - لم يسمّ قائلهما.
٤ - شعبان بن محمد بن داود، المعروف بالآثاري، أديب، له شعر كثير، فيه هجو و مجون، له أكثر من ثلاثين كتاباً في الأدب و النحو، منها«لسان العرب في علوم الأدب»و«الفية»في النحو و... مات منة ٨٢٨ هـ. الأعلام للزر كلي، ٢٤١/٣.
٥ - سقط اسمه في «س».

و إذا اجتمعَ الاسمُ و اللقبُ، أُخِّر اللقب عن الاسم غالباً لكون اللقب أشهر، لأنَّ فيه العلميَّةَ مع شيءٍ من معنى النعت، فلو أُتِي به أوّلاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، و من غير الغالب قوله[من الوافر]:

٣٥- أنا ابنُ مُزَيقيا عَمْرو وَ جَدّي أبــوه مــنذر مــاء السماء[1]

و لاترتيبَ بين الكنية و غيرها، ثُمَّ إنْ كان اللَّقبُ و ما قبلَه مفردين،أضيفَ الاسمُ إلى اللقب، نحو: هذا زيدُ بطة و سعيد كرز، على تأويل الأوَّل بالمسمَّى، و الثاني بالاسم، كأنَّك قلتَ: هذا صاحبُ هذا الاسم، و لَم يَجُزْ عندَ البصريِّين أو جمهورِهم في ذلك إلا الإضافة، و أجاز الكوفيُّون فيه الاتِّباع و القطع بالرفع والنصب، و هو الأولي لقولهم: هذا يحيي عينان، و أمَّا إذا لم يكونا مفردين، فلا بُدَّ من الاتِّباع، سواءٌ كانا مركَّبين، نحو: هذا عبدُ الله أنفُ الناقة، أو أحدهما مركَّباً، نحو: هذا يزيد عائذ الكلب، و هذا عبدالله بطَّة و صرَّحَ بعضُ المتأخِّرين بجواز الإضافة، إذا كان مجرَّدُ الاسم مفرداً.

تنبيه: محلُّ الإضافة في المفردين حيثُ لا مانعَ كأن يكونُ الاسمُ مقروناً بأل كالحارث قفه، أو كان اللقبُ وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهارون الرَّشيد و محمَّد المهدي، فلايضافُ الأوَّل إلى الثاني، نَصَّ على ذلك ابن خروف[2]، قاله في التصريح.

فلان و فلانة و أسماء الأيّام: و من العَلم ما كنِّي به عنه كفلان و فلانة، فيجري مجرى المكنَّى عنه، و أسماء الأيام عند الجمهور أعلام توهِّمت فيها الصفة، فدخلتْ عليها أل للملح كالحارث و العباس، ثُمَّ غلبت، فصارت كالدّبران[3].

فالسَّبتُ مشتقٌ من معنى القطع، و الجمعةُ من معنى الأجتماع، و باقيها من الواحد و الثاني و الثالث و الرَّابع و الخامس.

و ذهب المبرِّدُ إلى أنَّها غيرُ أعلام، و لاماتُها للتعريف، فإذا زالت، صارت نكرات، و الأوَّل أصحُّ، و اعلم أنَّه إذا قُصِدَ بكلمة ذلك اللَّفظ دونَ معناها كقولك: أين كلمةُ استفهام، و ضربت فعل ماض، فهي علم، ذلك لأنَّ مثلَ هذا موضوعٌ لشئ بعينه، غيرِ

---

١ - قاله بعض الانصار. ماء السماء، قال[الجوهريّ] في الصحاح: هو لقب عامربن حارثة الأزدي، و هو أبو عمرو مزيقيا الذي خرج من إليمن لما أحس بسيل العرم، فسمِّي بذلك، لأنَّه كان إذا أجدب قومه مانَهم حتَّى يأتيهم الخصب، فقالوا: هو ماء السماء، لأنَّه خلف منه .البغدادي،خزانة الأدب،ج٤، الطبعة الأولي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ ، ص٣٣٧.

٢ - علي بن محمد بن علي أبوالحسن ابن خروف الاندلسيُّ النحويُّ، كان اماماً في العربية، محقّقاً مدقّقاً، صنّف: شرح سيبويه، شرح الجمل، مات سنة ٦٠٩ هـ . بغية الوعاة ٢/٢٠٣.

٣ - الدَّبران: نجم بين الثريا و الجوزاء و هومن منازل القمر. قال الجوهريُّ: الدبران خمسة كواكب من الثور يقال إنَّه سنامه، و هو من منازل القمر. لسان العرب ١/١٢٢٣ (دبر).

متناول غيرَه، و هو منقولٌ، لأنّه نقل من مدلول هو المعنى إلى مدلولٍ آخرَ هو اللفظ، قاله الرّضيُّ.

التصغير لايبطل العلميَّة: و لايبطلُ التصغيرُ العمليَّةُ، سواءٌ كان تصغيرَ ترخيمٍ أو غيرِه، و ما قيل من أنّ تصغيرَ الترخيم يبطلُها مردود بقول الشاعر [من الطويل]:

٣٦- ..... و كانَ حُريثٌ عن عطائي جامدا[1]

يريد الحرث بن وعلة، و لو كان منكّراً لأدخل عليه اللام، قاله ابن جنّي.

قالوا: و قد يُنَكّر العلمُ، و صَوَّروا ذلك بوجهين، أحدهما: أن يُراد به مسمًّى بكذا، و جُعل منه قولهم: لا زيد كزيد بن ثابت، و الثاني: أن يُرادَ به الصفة، كقولهم: لكلِّ فرعونَ موسى، أي لكُلِّ جبّارٍ قهّار، أو لكلِّ مبطلٍ محقٌّ.

قال بعضُ المحقّقين: وَ لايَخفى أنّ مدارَ التعريفِ هو الوضعُ، فباستعمال العلم في أحد هذين المعنيين، و هو مجاز قطعاً، لم يخرج عن كونه معرفة، فالقولُ بتنكيره مبنيٌّ على المسامحة، و هو حسن. و قدَّمَ المُصَنِّف التمثيل للعلم بناءً على أنّه أعرفُ المعارف، و هو قول الصميريّ[2]، و يُنْسَبُ إلى سيبَويه و الكوفيِّين، في ترتيبها اختلاف، سيأتي ذكرُه في آخر البحثِ إنْ شاء اللهُ تعالى.

المعرفة بالأداة و الخلاف في الـ : و الثاني من المعارف المعرّفُ بالأداة، نحو: «الرّجل» و كونها أل كهل هو مذهبُ الخليل، و الهمزة عندَه أصليَّةٌ قطعيَّة حُذفتْ في الوصل لكثرة الاستعمال، و صَحَّحَه ابنُ مالك، و نُقلَ عن سيبَويه ما يوافقُه في كونها أل أيضاً، لَكن يخالفُه في أصالة الهمزة، فهي عندَه زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع، و المشهورُ عنه أنّها اللامُ وحدَها، و الهمزةُ وصليَّةٌ، جُلبت قبلها لتَعذُّر الابتداء بالساكن، و فُتحَت مع أنّ الأصلَ في همزات الوصل الكسرُ لكثرة الاستعمال.

و نقلَ أبوحيّان هذا القولَ عن جَميع النَّحويِّينَ إلا ابنَ كيسانَ، و عزاه صاحبُ البسيط[3] إلى المحقّقين، و تظهرُ فائدةُ الخلاف في نحو: قَامَ القومُ، فَعَلى الأوّل حُذفتِ

---

١ - صدره «أتيت حريثاً زائراً عن جنابه»، و هو للأعشى.

٢ - عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري النحويّ، له تبصرة في النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، بغية الوعاة،٢/٤٩.

٣ - صاحب البسيط هو السيِّد ركن الدين حسن بن محمد الأسترآباذي .صنّف ثلاثة شروح علي الكافيّة، كبير وهو المسمّى بالبسيط، ومتوسّط وهو المسمّى بالوافيّه وهو المتداول، وصغير،وتوفي سنة٧١٧هـ .كشف الظنون ٢/١٣٧٠.

الهمزةُ لتحرُّك ما قبلَها، و على الثاني لم تكن ثَمَّ همزةٌ حتَّي يقال: حُذفت، بل لم يؤتَ بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبلَ اللام. و ذهبَ المبرّدُ إلى أنَّ أداةَ التعريف هي الهمزةُ وحدَها، وَ جُلبت اللامُ للفرق بينَها و بينَ همزة الاستفهمام.

فائدة: قال المراديُّ في الجنى: إعْلَمْ أنَّ مَنْ جَعلَ حرفَ التعريف ثنائياً، و همزتُه أصليَّة عبَّرَ عنه بأل، و لايحسنُ أن يقول: الألف و اللام كما لا يقال في قد: القاف و الدَّال.

و كذلك ذُكرَ عن خليلٍ قالَ: ابنُ جنيّ كان يقولُ: أل و لايقولُ: الألفَ و اللامَ، و مَن جعَلهَ اللامَ وحدَها عَبَّر باللام، كما فعلَ المتأخِّرونَ، و مَنْ جَعَلَه ثنائياً، و همزتُه همزةُ وصلٍ زائدة فله أن يقولَ: أل، و أن يقول: الألفَ و اللامَ، و قد وقع في كتاب سيبويهِ التعبيرُ بالأمرين، و الأوَّل أقيس، انتهى.

تقسيم أل إلى عهديَّة و جنسيَّة و زائدة: و هي على كلِّ قول إمَّا جنسيةٌ، أو عهديّةٌ، أو زائدةٌ، فالجنسيّةُ أنْ خَلَفَها كلٌّ منْ دون تجوُّز، نحو: ﴿ إنَّ الانسانَ لفي خسرٍ﴾ [العصر/ ٢] و هي لشمولِ الافراد، و أنْ خَلَفَها بتجوُّز، نحو: أنتَ الرَّجلُ أدباً، فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة، و أن لم يَخلُفْها كلٌّ، نحو: ﴿جَعَلْنا من الماء كلَّ شيءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء/ ٣٠]، فهي لبيان الحقيقة.

و العهديَّةُ أمَّا أنْ يكونَ مصحوبُها معهوداً ذكريًّا، نحو: ﴿ كما أرسَلْنَا إلى فرعونَ رسولاً * فعصي فرعونُ الرسولَ ﴾ [المزمل/ ١٦و١٥] و نحو: ﴿ فيها مصباحٌ المصباحُ في زجاجة ﴾ [النور/ ٣٥]، أو معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿ إذْ يُبايعونك تحتَ الشجرة﴾ [الفتح/ ١٨]، أو معهوداً و حضوريًّا، نحو: ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينكم﴾[المائدة/٣].

و الزائدةُ نوعان: لازمةٌ و غيرُ لازمة. فَالأولى كالَّتي في الأسماء الموصولة على القول بأنَّ تعريفَها بالصِّلة، و كالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها ، كالنَّضر و النُّعمان و اللَّات و العزَّى[١]، أو لارتجالها كالسمؤل[٢]، أو لغلبتها على بعض مَنْ هي لَهُ، كالبيتُ لكعبة و المدينةُ للطيبة، و النجمُ للثريا، و هذه في الأصل للعهد الذهنيِّ.

البتَّة و الكلام على إعرابها و معناها: تنبيه: أل في ألبتَّة غيرُ لازمة، كما يُشعرُ به ما في الصحاح، حيثُ قالَ: لاأفعله بتَّةً، و لاأفعله ألبتَّة، لِكُلِّ أمر لارجْعة فيه، و نصبُه على

١ – اللات صنم كان في الجاهلية لثقيف بالطائف. العزّي: صنم عبدته قريش في الجاهليّة إلى جانب اللات ومناة.

٢ – هو السَّموأل بن عادياء إليهودي شاعر العصر الجاهليّ، صاحب الحصن المعروف بالأبلق، و به يضرب المثل في الوفاء. و قد تُوفي نحو سنة ٥٦٠ للميلاد. الجامع في تاريخ الأدب العربي،الأدب القديم،ص ٢٨٢.

المصدر، و كذا في العباب للصغانيّ[١] و القاموس لمحمد بن يعقوب[٢]، و نُقِلَ عن سيبَويه أنّها لازمةٌ مع كونها للتعريف، و قطعُ الهمزة سماعيٌّ.

و الثانية أعني غيرَ اللازمة نوعان، واقعةٌ في الفصيح بكثرة أوْ لا، فالأُولى هي الداخلةُ على عَلَمٍ منقولٍ من مجرَّد صالح لها، كحرث و عباس تقول فيهما: الحرث و العباس، و هو يتوقّفُ على السَّماع، فلا يقال في محمد و أحمدَ: المحمَّد و الأحمد. و الثانيةُ ضربان، واقعةٌ في شعرٍ أو شذوذٍ مِنَ النَّثرِ. فالأُولى الدّاخلة على عَلَم لا للمح الأصل كعمرٍو يزيدَ في قول[من الرجز]:

٣٧- باعَدَ أمَّ العمرو من أسيرها حرّاسُ أبوابٍ على قصورها[٣]

و قوله [من الطويل]:

٣٨- رأيتُ الوليدَ بنَ إليزيد مباركاً .....[٤]

و أمّا الداخلةُ على الوليد فللمح الأصل، و الثانيةُ كالداخلة على ما هو واجبُ التنكير،

نحو: أُدخلوا الأوَّل فالأوَّل. و جاؤوا الجماء الغفير و أرسلها العراكْ[٥]، و﴿لَيُخْرِجَنَّ الاعزُّ منها الأذلَّ﴾[المنافقون/ ٨] على قراءة مَنْ فَتَحَ إلياءَ. و لم يُعتبر الأذلّ مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذلّ، و مَنْ اعتبرَ ذلك لم يحتجَّ إلى دعوي الزيادة.

نيابة أل عن الضمير المضاف إليه: مسألةٌ: أجازَ الكوفيُّون و بعضُ البصريِّين و كثيرٌ من المتأخرين نيابةَ «أل» عَنِ الضمير المضاف إليه، و خرَّجوا على ذلك ﴿فإنَّ الجنةَ هي

---

١ - الصغاني (أبو الفضائل الحسن) (١١٨١- ١٢٥٢): لغويّ و محدّث و فقيه حنفي، من كتبه معجمان: «كتاب التكملة و الذيل و الصلة» لصحاح الجوهريّ و «كتاب العباب الزاخر و اللباب الفاخر» و مات قبل أن يكمله، استعملها الفيروز آباديّ لتاليف القاموس. المنجد في الأعلام ص ٣٤٥.

٢ - محمد بن يعقوب الفيروز آباديُّ صاحب القاموس المحيط في اللغة،مات سنة٨١٦ هـ. بغية الوعاة ٢٧٣/١.

٣ - هو لابي النجم العجلي. **اللغة:** أسيرها: أي أسير حبها، أراد به نفسه .الحراس: جمع الحارس و هو الّذي يحرسك ليلاً و نهاراً.

٤ - تمامه« **شديداً بأعباء الخلافة كاهله**»، و هومن قصيدة لابن ميّادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميّادة اسم أمّه سوداء نسب إليها. **اللغة:** الأعباء: جمع عبء، وهو الحمل الّذي يثقل عليك، كاهله: أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكني بشدّة الكاهل عن القوّة وعظيم التحمّل لمهام الأمور.

٥ - «أرسلها العراك» جزء من بيت للبيد بن ربيعة من بحر الوافر:

فأرْسَلَها العِرَاكَ و لم يَذُدْها و لم يُشفق علي نَغَص الدّخال

اللغة: العراك: إزدحام الإبل أوغيرها حين ورود الماء، يذدها: يطردَها، يشفق:يرحم، نغض: مصدر نغض الرحل: إذا لم يتمّ مراده، و نغض البعير إذا لم يتمّ شربه، الدخال في الورد: أن يُدخل بعيرا قد شرب بين بعيرين ناهلين.

المأوى﴾[النازعات/ ٤١]، و مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، و ضُربَ زيدٌ الظهرُ و البطنُ، إذا رُفِعَ الوجهُ و الظهرُ و البطنُ.

و المانعونَ يُقدِّرونَ له في الآية، و منه في الأمثلة، و قَيَّد ابنُ مالك الجوازَ بغير الصلة. قال الزمخشريُّ في﴿ و عَلَّمَ آدمَ الآسماءَ كلَّها﴾[البقرة/ ٤١]: إنَّ الأصلَ أسماءُ المسمَّيات. و قال أبو شامة[١] في قوله [من الطويل]:

٣٩- بَدَأتُ بِسْمِ اللهِ في النظم أوَّلا .....[٢]

إنَّ الأصلَ: في نظمي، فجوَّزا نيابتَها عن الظاهر، و عن ضمير الحاضر، و المعروف من كلامهم أنَّما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني.

اسم الإشارة: و الثالثُ من المعارف اسمُ الإشارة، نحو: «ذا»، بألف ساكنة للمفرد المذكَّر، و يقالُ: ذا بهمزةٍ مكسورة بعد الألف، و ذائه بهاءٍ مكسورةٍ بعد الهمزة المكسورة، و ذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، قال[من الرجز]:

٤٠- هذاؤه الدَّفترُ خيرَ دَفترِ في كفِّ قومٍ ماجد مصوَّرِ[٣]

يُرَوى بكسر الهاء و ضمِّها، و في كتاب أبي الحسن الهيثم[٤] إنَّما حُرِّكَت الهاءُ فيها للضرورة، و الأصلُ فيهما ذا، و ألفه أصليَّةٌ عندَ البصريِّين، لا زائدةٌ خلافاً للكوفيِّين، و هو ثُلاثيُّ الأصل، حذفتْ لامُه على الأصحِّ، لا عينُه، و عينُه مفتوحةٌ لاساكنةٌ على الأصحِّ، قالَه في التصريح.

و في الدُّرِّ المصون[٥] اختلفَ البصريُّون: هل عينهُ و لامُه ياءٌ، فيكونُ من باب يحيى، أو عينُه واوٌ، و لامُه ياءٌ، فيكونُ من باب طويتُ، ثُمَّ حُذفت لامُهُ تخفيفاً، أو قُلبت العينُ ألفاً، لتحرُّكها و انفتاحِ ما قبلَها، و هذا كلُّه على سبيل التمرين، و إلا فهذا مبنيٌّ، و المبنيُّ لايدخلُه التصريفُ، و قالَ أبوحيَّان: لو قيلَ: بأنَّ ذا ثنائيُّ الوضع، نحو: ما و إن، و الألفُ أصلٌ بنفسها غيرُ منقلبةٍ عن شيء، و أصلُ الأسماء المبنيَّة أنْ يُوضعَ على حرفٍ أو

---

١ - عبدالرحمن بن إسماعيل الإمام ذوالفنون المشهور بأبي شامه، أتقن الفقه، و برع في العربية، و صنف: نظم المفصّل للزمخشريّ، مقدمة في النحو و ... مات سنة ٦٦٥ هـ. المصدر السابق، ٢/٧٧ .

٢ - تمامه «تبارك رحمانا رحيما و موئلا»، وهو للشاطبي (قاسم بن فيره) . **اللغة:** الموئل: المرجع والملجأ.

٣ - لم يذكر قائله.

٤ - أبو علي الحسن بن الهيثم (٩٦٥- ١٠٣٩ م) فلكيّ و رياضيّ من أهل البصرة، اشتهر بكتابه «المناظر» المنحد في الأعلام ص ١٦.

٥ - ما وجدت عنوانه.

حرفين لكان مذهباً جيِّداً سهلاً قليلَ الدعوي، و قال: ثُمَّ رأيت هذا المذهب للسيرافيِّ و للخشنيِّ[١]، و نقله عن قوم، انتهى.

الموصول و المضمر: و الرَّابعُ مِنَ المعارف، الموصولُ الاسميُّ، نحو: «الَّذي» للمفرد المذكَّر العالم و غيره، و الَّتي المفرد المونثَ كذلك. و الخامسُ من المعارف المضمرُ، نحو: «هو»، و سيأتي الكلامُ على هذه الثلاثة مستوفياً في المَبْنيَّات، إنَ شاء الله تعالى، فلينتظر.

تنبيه: في الضمير العائد عَلى النكرةَ أربعةُ مذاهبَ: أحدُها: أنَّه نكرةٌ مطلقاً. الثَّاني: أنَّه معرفةٌ مطلقاً. الثَّالثُ: إنَّ رجعَ إلى واجب التنكير، كما في رُبَّه رجلاً فهي نكرةٌ و إلا فمعرفةٌ، و إنَّما قُلْنا: إنَّ رجلاً في المثال واجب التنكير، لأنَّه تمييز، و التمييز واجب التنكير[٢]. الرابعُ :إنْ رجعَ إلى نكرةٍ مخصوصة بصفة أو حكم، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ و أخيه، و جاءني رجلٌ فضربته، فهو معرفة و إلا فنكرةٌ.

و الحقُّ أنَّ الضَّميرَ العائدَ إلى نكرة معرفةٌ مطلقاً، لأنَّ التعريفَ هو التعيينُ أي الإشارةُ إلى معلوم حاضرٍ في ذهن السامع مِنْ حيثُ هو معلومٌ و إنْ كانَ مبهماً في نفسه، و هذا المعنى موجود، في الضمير العائد إلى النكره، و لهذا يجري عليه أحكامُ المعارفِ اتِّفاقاً.

المضاف إلى أحد المعارف: «و» السَّادسُ من المعارف «المضافُ إلى أحدِها»، أي إلى أحد الخمسة المذكورة و لو بواسطة، نحو: غلام أبيك.

«معنى» مفعولٌ مطلق، أي إضافةً مفيدةً معنى، و احترزَ به عن المضاف إلى أحدها إضافة لفظيَّة، فإنَّها لاتفيدُ تعريفاً، و إنَّما يتعرَّفُ بالإضافة ما ليس من الأسماء المتوغِّلة في الإبهام، كغير و مثل، على ما سَيأْتي بيانُه في باب الإضافة، إن شاء الله تعالى.

المعرَّف بالنداء: «و »السَّابعُ من المعارف «المعرفُ بالنداء»، نحو: يا رجلُ، لا نحو: يا رجلاً فإنَّه نكرةٌ، ولا نحو: يا زيدُ، فإنَّه معرفةٌ بغير النداء على الصحيح المختار عندَ ابن مالك، و ازداد بالنداء وضوحاً، و أغفلَ أكثرُهم هذا النوعَ لكونه داخلاً في المعرَّف بأل بناءً على أنَّ تعريفه بها مقدّرةٌ، و هو مذهبُ المتقدِّمين.

---

١ - سليمان بن عبدالله أبو الربيع الخشنيّ اللغويّ النحويّ، كان ضريراً من أئمة التحويد للقرآن، ذا حظّ وافر من النحو و رواية الحديث. بغية الوعاة ١/٥٩٩.

٢ - التمييز واجب التنكير سقطت في «س».

قالَ أبوحيَّان: إنَّه الَّذي صحَّحَه أصحابُنا، أو لكونه فرعَ الضمير، لأنَّ تعريفَه لوقوعه موقعَ كاف الخطاب، و استظهره بعضُهم، و المفهومُ من ظاهر قول سيبويهِ أنَّ تعريفَه بالإشارة و المواجهة.

قال ابنُ مالك: و إذا كانت الإشارةُ دونَ مواجهة معرفة لإسم الاشارة فلأن تكونَ معرفة، و معها المواجهة أولي و أحري، قال: و هو أظهرُ و أبعدُ من التكلُّف، فجعْلُه قسماً سابعاً برأسه أولى.

ترتيب المعارف: تنبيهات: الأوَّل: كتب المُصَنِّف في الهامش إنَّما أُخِّرَ ذكرُه، يعني المعرَّفَ بالنداء عن المضاف إلى أحدها لئلَّا يَرِدَ عليه ما ورد على ابن الحاجب، انتهى.

يريد أنَّ ابنَ الحاجب أخَّرَ ذكرَ المضاف إلى أحدها عن جميع المعارف فأوردوا عليه، أنَّه يلزمُ من ذلك صحَّةُ الإضافة إلى المنادى أيضاً، و المنادى لايُضافُ إليه أصلاً، فأخَّر المُصَنِّف ذكْرَه، فَسَلِمَ من ذلك.

و رامَ صاحبَ الفوائد الضيائية[1] التَّقصِّيَ عن ذلك فقال: لايستلزمُ صحَّةُ الإضافة إلى أحدها صحَّتَها بالنسبة إلى كلٍّ واحد، فلايرد ما أوردوه، انتهى. قال عصامُ الدين: لايخفي أنَّه تكلُّفٌ جدّاً، و المتبادُر صحَّةُ الإضافة إلى كُلٍّ من الخمسة.

الثاني: هذا الترتيبُ الَّذي استعمَله المُصَنِّف في المعارف لم أرض ذكره، و الَّذي عليه الجمهورُ أنَّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمَّ العلمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارة، ثُمَّ الموصولُ، و المعرَّفُ باللام أو النداءُ، و المضافُ في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فهو في رتبة العلم.

و مذهبُ الكوفيِّين أنَّ الأعرفَ العلمُ، ثُمَّ المضمرُ، ثُمّ المبهمُ، ثُمَّ ذو الأداة. و عندَ ابنِ كيسان أنَّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمَّ العلمُ، ثُمَّ اسمُ الاشارة و ذو اللام، ثُمَّ الموصولُ. و عندَ ابنِ السّراج[2] أنَّ أعرفَها اسمُ الإشارة، ثُمَّ المضمرُ، ثُمَّ العَلمُ، ثُمَّ ذواللام.

قالَ ابن مالك أعرفُها ضميرُ المتكلِّمِ، ثُمَّ ضميرُ المخاطب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثُمَّ المشارُ به و المنادى، ثُمَّ الموصولُ و ذو الأداة، و المضافُ بحسب مايضاف إليه[3].

---

١ - صاحب الفوائد الضيائية هو نور الدين عبدالرحمن بن أحمد نور الدين الجامي المتوفّي سنه ٨٩٨ هـ، وهذا الكتاب في شرح «الكافية في النحو» لابن الحاجب. كشف الظنون، ١٣٧٢/٢.

٢ - محمد بن السري البغدادي أبوبكر ابن السراج، له من الكتب: الأصول الكبير، شرح سيبويه. الشعر والشعراء، الجمل، مات سنة ٣١٦ هـ. بغية الوعاة، ١٠٩/١.

٣ - يذهب أكثر النَّحويِّينَ إلى أنَّ المضمر بعد اسم الجلالة أعرفُ المعارف، وجاء في حاشية الصبان: ضمير المتكلِّم و المخاطب أعرف المعارف، فلا حاجة لهما إلى التوضيح، و حمل عليهما ضمير

و قد يعرضُ للمعرَّف ما يجعلُه مساوياً أو فائقاً، كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له: من أنتَ؟ أنا فلانٌ، و منه أنا يوسفُ. فالبيانُ لم يستفد بأنا، بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك: من أنت؟ أنا الَّذي فعل كذا. مِن هذا القبيلِ سلامُ اللهِ على من أنزلَ عليه القرآنُ، و على من سجدت له الملائكةُ، و من حفر بئر زمرماه.

و قد اختُلفَ في أعرفها اختلافاً كثيراً، حتَّي قال ابن هشام: سمعتُ من يقولُ: إنَّه قد قيل في كلٍّ واحد من المعارف: إنَّه أعرفها[1]، و قال أبوحيَّان: لم يـذهب أحـدٌ إلى أنَّ المضافَ أعرفُ المعارف.

الثالثُ: قال غيرُ واحدٍ: يُستثنى ممَّا تَقَرَّرَ اسمُ الله تعـالى فهـو أعـرفُ المعـارف بالإجماع، انتهى.

قال بعضُ المحَقِّقين: و قد يقال: لاحاجةَ إلى هذا الاستثناء، لأنَّ الكلامَ في التفاضـل بين الأنواع، و إلا يكن الاسمُ وُضِعَ لشئ بعينه بل لشئ لا بعينه فنكرةٌ، كرجل و فرس، و ليست إلا هنا للاستثناء، كما قد يتوهَّمُ، و إنَّما هي إن قرنت بلا النافية، نحو قولـه تعالى:﴿ إلا تَنْصروه فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾[التوبة/ ٤٠].

تنبيه: قال بعضُ المحَقِّقين: تقسيمُ الاسم إلى المعرفة و النكرة المرادُ به منعُ الخلـوِّ لا منعُ الجمع أيضاً لثبوتهما في المقرون بأل الجنسية، كاللئيم في قوله [من الكامل]:

٤١- و لَقَدْ أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني .....[2]

و من ثَمَّةَ جوَّزوا في الجملة بعده أن تكون حالاً وصفةً، انتهى.

قال بعضُهم، و فيه نظر: فإنَّ المتبادرَ من التقسيم منعُ الجمـع و الخلـوِّ معـاً، و الاستدالُ على الاجتماع بالمقرون بأل الجنسيَّة إنَّما يتمُّ لو كان يُعَدُّ في اصطلاح القـوم نكرةً حقيقةً، كما أنَّه عندَهم معرفةٌ حقيقةً، و كلامُهم كالصريح أو صريح في خلافه، انتهى.

تقسيم الاسم إلى مُذكَّر و مُؤنَّث: «أيضاً»تقسيمٌ آخرُ للاسـم باعتبـار التـذكير و التأنيث«إن وُجد فيه»أي في الاسم«علامةُ التأنيث» و هي التاءُ المبدلة هاءً في الوقـف، خلافاً لمن زعم أنَّ التأنيثَ بالهاء، أو أنَّها تُبدلُ تاءً في الوصل، و الألـفُ المقـصورةُ، و

الغائب. حاشية الصبان علي شرح الأشموني، محمد بن علي بن الصبان، قم، منشورات زاهدي،١٤١٢هـ، ص١٠٠.

و يعتقد سيبويه أيضاً أنَّ أعرفَ المعارف المضمرُ. و من بين الآراء الَّتي جاء بها الشارح يبدو أنَّ رأي ابـن مالك أفضل الآراء و أدقها عقلا و منطقا، لأن معرفة الإنسان بنفسه أكمل و أكثر من معرفته بالآخرين.

١ - سقطت إنَّه أعرفها، في «س».

٢ - تمامه: «**فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني**» و هو لرجلٍ من بني سلول. **اللغة:** اللئيم: الشحيح، الدنيُّ النفس.

الهمزةُ الّتي قبلها مدَّةٌ، و هي عند البصريِّين بدلٌ من الألف المقصورة، و مذهب الكوفيِّين و الزجاجيِّ أنَّ الهمزةَ ليست مبدلةً من الألف، و إنَّما هي علامة التأنيث، و مذهبُ الأخفش[1] أنَّ الألف و الهمزة معاً علامة التأنيث[2].

و زادَ الكوفيُّون في علامة التأنيث تاءَ بنت و أخت، و الألفَ و التاءَ في نحو المسلمات و نحوه، قاله في الإرتشاف. و ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ إلياءَ أيضاً علامةُ التأنيث في نحو ذي، و الأخفش و المازنيُّ في نحو: قومي و تقومين، و الفاعل مستترٌ.

قال الرضيُّ: و الأولى أنْ يُقال في ذي: هذه الصيغةُ بكمالها موضوعةٌ للمُؤنَّث، و ليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد، و أمَّا إلياء في تفعلين، فالأولى أنَّه اسمٌ لاحرفُ تانيثٍ، انتهى.

المذكَّر هو الأصل: «و لو» كان وجودها « تقديراً»، أي: مقدَّراً، فما وُجد فيه علامة التأنيث لفظاً « كناقة»، و تقديراً «كنار فمونثٌ، و إلا» تُوجد فيه علامةُ التأنيث لا لفظاً و لا تقديراً« فمذكرٌ» و هو الأصل لدليلين: أحدُهما: أنَّه ما من مُذَكَّر و لا مُؤنَّث إلا و يُطلَقُ عليه شئٌ، و شيءٌ مُذَكَّر، و الثاني: أنَّه لا يَفتقرُ إلى زيادة، و التانيثُ لا يحصلُ إلا بزيادة، و على هذا فكان الأنسبُ تقديمَ المذكَّر، إلا أنَّه أخَّره، لأنَّ تعريفَه يشملُ على سلب تعريف المُؤنَّث، و السلبُ مسبوقٌ بالإيجاب في التعقل، فجُعل في الذكر كذلك.

إذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره و تأنيثه: تنبيهاتٌ: الأوَّل: لايتحقَّقُ التذكيرُ و التأنيثُ في الأسماء إلا إذا قُصدَ مدلولُها، فإنْ قُصدَ الاسم جازَ تذكيرُه باعتبار اللفظ، و تأنيثُه باعتبار الكلمة، و كَذا الفعلُ و الحرفُ و حروفُ الهجاء، يجوزُ فيها الوجهان بالاعتبارين. و زعم الفراءُ[3] أنَّ تذكيرَ حروفِ الهجاء لايجوزُ إلا في الشعر، قاله المراديُّ في شرح التسهيل.

---

١ – حذف الأخفش في «ح»، و من مذهب الكوفيِّين حتى الأخفش محذوف في «س».

٢ – يبدو أنَّ مذهب الأخفش أصحّ، لأنَّ الألف و الهمزة إذا اجتمعتا في كلمة و كانتا زائدتين نحكم بأنَّها مُؤنَّث، و هذا هو رأي ابن مالك حيث يقول:

علامة التأنيث تاء أو ألف و في أسام قدّروا التا كالكتف

وألف التأنيث ذات قصر و ذات مدٍّ نحوُ أنثى العُرّ (شرح ابن عقيل ٤٢٩/٢)

٣ – يحيى بن زياد بن عبدالله إمام العربية أبو زكرياء المعروف بالفرّاء، كان أعلم الكوفيين، بالنحو بعد الكسائيّ، صنّف: معاني القرآن، المصادر في القرآن و... مات سنة ٢٠٧هـ ، المصدر السابق، ٣٣٣/٢.

الثاني: لايقدَّرُ من علامات التأنيث إلا التاءُ، لأنَّ وضعَها على العروض و الانفكاك، فيجوزُ أنْ تُحذفَ لفظاً، و تقدَّرَ بخلاف الألف[١]، و هي تقدَّر قياساً في الصفات المختصَّة بالمُؤنَّث على وزن «فاعل» و مُفعلَ»، كحائض و مُرضع، إنْ أُريدَ الثبوتُ بتأويلِ شخصٍ حائضٍ و إنسان مرضعٍ عندَ سيبويَه، و بمعنى النسبة، أي ذات حيضٍ و ذات رضاعٍ عند الخليل، لا لاختصاصها بالمُؤنَّث، كما ذهبَ إليه الكوفيُّون لورود الضامر بلا اختصاص، و المرضعة مع الاختصاص، و سماعاً نحو العين و الأذن.

قال الرضيُّ: و دليل كون التاء مقدرةً دونَ الألف رجوعُها في التصغير، في نحو: هُنيدة في هند، و قُديرة في قدر، و أمَّا الزائدُ على الثُلاثي، فَحَكَموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي، إذ هو الأصلُ، و قد ترجع التاء فيه أيضاً شاذّاً، نحو: قديديمة[٢] و وريئة[٣]، انتهى.

ما يعرف به تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه[٤]: الثالثُ: يُعرفُ تانيث ما لم تظْهَرِ العلامةُ فيه بتصغيره، إن كان المكبّرُ ثلاثيّاً، و يقع في غيره شُذوذاً، كما ذُكرَ، و بوصفة، و نعني به المعنويَّ لا الصناعيَّ ليشملَ النعتَ، نحو: ﴿و تَعيها أُذنٌ وَاعية﴾ [الحاقة/ ١٢]،﴿ فيها عينٌ جارية﴾[الغاشية/ ١٢]، ﴿ بكاسٍ من مَعين * بيضاءَ﴾ [الصّافات/ ٤٦و ٤٥]، و الخبر، نحو: دارُكَ واسعةٌ، والحالَ، نحو: ﴿و لسليمانَ الرّيحُ عاصفةً﴾ [الأنبياء/ ٨١] و بضميره، نحو: ﴿ و الشمسُ و ضُحها﴾[الشمس/ ١]، و بالإشارة، نحو: ﴿تلك الدارُ﴾[القصص/ ٨٣]، و بتجرُّد عدده من الثّلاثة إلى العشرة، نحو: ثلث أزرعٍ، و عشر أرجلٍ، و بجمعه على مثال خاصٍّ بالمُؤنَّث، كفواعل من الصفات، كطوالق و حوائض، أو على مثال غالب فيه، و ذلك فيما هو على وزن عناق و ذراع و كُراعٍ[٥] و يمين، فجمعُهما في المُؤنَّث غالباً على أفعُل. و قد جاء في المذكّر قليلاً، كمكان و أمكن، و يعلمُ أيضاً بالحاق علامة التأنيث بفعله المسند إليه، نحو: طلعتِ الشمسُ، و﴿ و التفّتِ السَّاقُ بالسَّاق﴾ [القيامة/ ٢٩].

---

١ – هذا هو رأي صاحب الكافية في النحو(٢/١٦١). و ذهب ابن عقيل إلى أنّ التاء أكثر في الاستعمال من الألف، و لذلك قدّرت في بعض الأسماء كعَين و كتف.(شرح ابن عقيل٢/٤٢٩).

٢ – قَديديمة: تصغير قدّام ، ظرف مكان بمعنى أمام.

٣ – ورئية: تصغير وراء.

٤ – قد جاء في حاشية الصبان: ما لايتميّز مُذكّره عن مُؤنّثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمُذكّر و المُؤنّث، و إن كان مجرّداً من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمُذكّر و المُؤنّث، قاله أبو حيان. حاشية الصبان، ص ١٢٠.

٥– الكُراع : من الإنسان: ما دون الرُكبة إلى الكعب.

المونث اللفظيُّ و الحقيقيُّ : «و المُؤنَّث» ينقسمُ إلى حقيقيٍّ التأنيث و لفظيّة، فهو «إنْ كانَ ذا فرجٍ» سواءٌ كان ظاهرَ العلامة كضاربة و حبلي و نفساء، أو مقدَّرهاً كزينب و سعاد،« فحقيقيٌّ» التأنيث، و لايكونُ إلا حَيواناً، و« إلا» يكنْ ذا فرجٍ، سواءٌ كانَ ظاهرَ العلامة أيضاً كغرفة و صحراء و بشري، أو مقدرها كما تقدّمَ، « فلفظيٌّ» التأنيث، و هَو قد يكونُ حيواناً أيضاً كدجاجة ذكر و حمامة ذكر.

قد يذكَّر المُؤنَّث و بالعكس: فائدتان: الأولى: قد يذكَّر المُؤنَّث و بالعكس، حملاً على المعنى، فالأوَّل كقولة[من الطويل]:

٤٢- أري رجلاً منهم أسيفاً كأنّما يَضُمُّ إلى كَشْحيه كَفّاً مُخَضَّبَا[1]

ذكَّره على معنى العضو.

و الثاني كقول بعضهم: جاءَته كتابي فاحتقرها، فيما حَكاه الأَصمعيُّ[2] عن أبي عمر. و قال سمعتُ رجلاً من أهل إليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقولُ: جاءَته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفةٍ، قلت: فما اللَّغُوبُ ؟ قال: الأحمقُ.

و من تأنيث المذكَّر حملاً على المعنى تأنيثُ المخبَرُ عنه لتأنيث الخبر، نحو: قوله تعالى ﴿ثُمَّ لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا...﴾[الأنعام/٢٣]، أنَّث المصدر المنسبك من أنَّ و الفعل، و هو المخبر عنه لتأنيث الخبر، و هو فتنتهم.

إذا اجتمع المذكَّر و المُؤنَّث غلب المذكَّر:[الفائدة] الثانية: إذا اجتمع المذكَّر و المُؤنَّث، غَلَبَ المذكَّر، و بذلك استدلَّ على أنَّه الأصلُ، و هذا التغليبُ يكون في التثنية و في الجمع و في عود الضمير و في الوصف و في العدد، قاله في الأشباه و النظائر.

---

١ - هو للأعشى، و الشاهد في قوله: كَفّاً مُخَضَّبَا، فإنّ الظاهر أنّ قوله: مُخَضَّبَا نعت لقوله: كفّا ومخضّب وصف مُذكر، و من المعلوم أن النعت الحقيقيّ يجب أن يطابق منعوته في التذكير و التأنيث، و لهذا قال النحاة: أنّه النعت حملاً على المعنى، فالكفُّ يطلق عليها لفظ«عضو» والعضو مُذكر، ويجوز أن يكون: مُخَضَّبَا صفة لرجل أو حالاً من الضمير المستتر في يضمُّ، أو من المخفوض في كشحيه .إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، المجلد الأوّل، الطبعه الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٣هـ ق، ص٤٢.

٢ - عبدالملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي البصريّ اللغويّ أحد أئمة اللغة، روي عن أبي عمرو بن العلاء، صنّف: الاشتقاق، كتاب اللغات النوادر و ... مات سنة ٢١٦ هـ ق. بغية الوعاة، ١٢/٢.

أقسام الفعل، أحدها الماضي

ص: تقسيم آخر: الفعلُ إما أن يقترن بزمان سابق وضعا فماض. و يختصُّ بلحوق إحدي التّاءات الأربع، أو بزمان مستقبل، أو حال وضعاً فمضارعٌ، و يختصُّ بالسين و سوف و لَم، و احْدي زوائد أَنَيْتَ، أو بالحال فقط وضعاً فأمر، و يعرف بفهم الأمر منه مع قبوله نوني التأكيد.

تبصرة: الماضي مبنيٌّ على الفتح إلا إذا كان آخره ألفاً أو اتّصل به ضمير رفع متحرّك أو واو.

و المضارعُ إذا اتّصل به نون إناث كيضربْن، بُني على السكون، أو نون التأكيد مباشرة فعلى الفتح كيضربَنَّ، و إلا فمرفوع إن تجرَّد عن ناصب و جازم، و إلا فمنصوب أو مجزوم. و فعل الأمر يُبني على ما يجزم به مضارعه.

ش: هذا «تقسيمٌ آخر» للفعل، «الفعلُ أمَّا أنْ يقترنَ بزمان سابق وضعاً، فماض». كتب المُصَنِّف في الهامش: كثيراً ما يقولونَ الفعلُ مقترنٌ، و يريدّونَ الحدثَ، أعني الفعلَ اللغويَّ، و هو المرادُ ها هنا، و قولُه: فماض خبرُ مبتدأ محذوف، أي فهوَ ماض، و يمكنُ أنْ يَرُدَّ عليه أن الضميرَ حينئذ راجعٌ إلى الحدَث، و ليسَ هو المرَادَ هاهنا، و قد يدفعُ بمراعاةِ الاستخدامِ، انتهى كلامُه.

الاستخدام: و الاستخدامُ هو أنْ يُرادَ بلفظ له معنيان أحدهما، ثُمَّ يُراد[1] بضميره الآخرُ، و بيانُه هنا أنَّ الفعلَ له معنيان: اصطلاحيٌّ و لغويٌّ، فأرادَ به أوّلاً اللغويَّ، ثُمَّ أعاد عليه الضميرَ مُريداً به المعنى الآخرَ، و هو اصطلاحيٌّ، و ينبغي أن يرادَ بالحدث حينئذ أعَمُّ ممَّا هو مدلولُ مادّةِ الكلمة أو صيغتها، لئلا يختلَّ المقسمُ بحدث الأمر، فإنَّه جعلَه مقترناً بالحال كما ستراه، و لَيس حدثُه المقترنُ بالحال مدلولَ مادَّته، بل مدلولُ صيغته كما سَنُبيِّنه، بخلاف الماضي و المضارع، فإنَّ حدثَهما المقترنَ بالزّمان السابق أو المستقبل أو الحال، إنَّما هو مدلولُ مادتهما، فيكون حدثُ الأمر غيرَ مندرج في الحدَث الَّذي هو المقسم.

و يَصحُّ أنْ يُرادَ بالفعل الّذي هو المقسمُ، الفعلُ الاصطلاحيُّ، و يُرادَ باقترانه اقترانُ حدثه تضمنا على التعميم المذكور، فتكونُ الأقسامُ داخلةً فيه، و قوله: «وضعاً» أي بأصلَ الوضع، فلاينقصُ منُعه بلم يضرب و لَمّا يضرب، و نحو ذلك من المضارع الّذي

---

١ - من الاستخدام حتى هنا سقطت «س».

انصرفَ إلى المعنى المضي بأداة كما سيأتي، و لاجمعُه بأن ضربت و بعث و اشتريت مريداً للإنشاء و نحو ذلك، ممَّا الماضي فيه مصروفٌ إلى الحال أو الاستقبال، نحو: غفر الله لك، فإنَّ دلالَتَه على ذلك ليس من حيثُ أصلُ الوضعِ، و إنَّما هي لعارضٍ. و سُمِّي هذا الفعلُ ماضياً باعتبار زمانه المستفادِ منه، و قدَّمه في التقسيم، لأنَّه جاء على الأصل، إذْ هو متَّفقٌ على بنائه.

تاء التأنيث: «و يختصُّ» أي الماضي«بلحوق إحدَي التاءات الأربع»، و هي راجعةٌ إلى تائين، إحداهما تاءُ التأنيث الساكنةُ، و هي تلحقُه، متصرِّفاً كَانَ أو جامداً، إلا أفعلَ في التعجُّب، و حبَّذا في المدح، و ما عدا و ماخلا و حاشا في الاستثناء، و كفي في قولهم: كفي بهند، و لايقدحُ في كونها أفعالاً ماضية، لأنَّ العربَ التزمت تذكيرَ فاعلها، و اختصَّت الساكنةُ به، لأنَّها إنَّما سكنتْ للفرق بين تا الأفعال وتا الأسماء، و كانت أولي بالسكون لخفَّته لتجبرَ ثقل الفعل بتركُّب معناه أبداً من الحدث و الزمان و النسبة بخلاف غيره، فإنَّه خفيف لبساطة معناه غالباً.

و المرادُ بالساكنةُ الساكنة بالذَّات، فلايضرُّ تحركها العارض كالتقاء الساكنين، نحو:﴿ قالت امْرأة العزيز﴾[يوسف/ ٥١]،﴿و قالت اخْرُجْ ﴾[يوسف/ ٣١]، بكسر الأولي و ضمِّ الثانية في قراءة أبي عمر. و التقييدُ بالساكنة للاحتراز عن المتحرِّكة، فإنَّها تلحقُ الأسماء كقائمة، و الحروف كرُبَّتَ و ثَمَّت، إلا أنَّ حركتَها في الاسم حركةُ إعراب، و في الحرف حركةُ بناء، و قد تكون في الاسم حركةُ بناءٍ كلاحولَ و لاقوَّةَ.

و الثانية: تاءُ الفاعل، قالَ ابنُ مالك: و تقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى المتكلِّم أو المخاطب، لأنَّ الفاعلَ يعمُّهما، و ذكرُه مانعٌ من دخول تاء الخطاب اللاحقة في أنت، فإنَّها حرفٌ، و قد اتَّصل باسم، فلو قيلَ بدلَ تاء الفاعل تاءُ المخاطب لدخلت تاء أنت، فيلزمُ كون ما اتصلت به فعلاً، انتهى.

و إنَّما اختصَّت هذه التاءُ بالفعل، لأنَّها فاعلٌ، فلابدَّ لها من فعلٍ، و هو ما اتَّصلت به، و هي تنقسمُ إلى ثلاثة أنواع؛ تاء المتكلِّم، نحو: ضربتُ بضمِّها، و تاء المخاطب، نحو: ضربتَ بفتحها، و تاء المخاطبة، نحو: ضربتِ بكسرها، فالتاءات أربعٌ، و هذا تفننٌ من المُصنِّف- رحمه الله- في العبارة.

و قد انفردت تاءُ التأنيث بلحاقها بنِعْمَ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها بتبارك، كذا قيل، و قال الشهاب البخاريُّ[١]: إنّ تبارك تقبل التاءين تقول: تباركتَ يا الله و تباركتْ أسماء الله، و هو حسنٌ إن ساعفه السّماعُ، و إلا فلا عبرة به، إذِ اللغة لأثبتت بالقياس.

الفعل المضارع، الخلاف في مدلوله من الزمان: « أو» يقترنُ الفعلُ« بزمان مستقبل» و هو بكسر الباء و فتحتها، و الأوّل أرجحُ و الثاني أشهرُ، و هو الزمانُ الممتدُّ من بعد زمان التَّكلُّم إلى آخر زمان الإمكان «أو» بزمن «حال»، و هو زمانُ التَّكلُّم، و ليسَ هو قسماً ثالثاً من الزمان خارجاً عن الماضي و المستقبل، بل هو أجزاءٌ ملفّقةٌ من أواخر الماضي و أوائل المستقبل. «وضعاً فمضارعٌ». فهو حقيقةٌ في المستقبل و الحال معاً.

هذا قوله، و فيه أربعةُ أقوال أُخَر: أحدها: أنّه حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، الثاني: عكسُه، و الثالث: أنّه حقيقة في الحال، و لايستعملُ في الاستقبال أصلاً لا حقيقة[٢] و لا مجازاً، الرابع: عكسه.

و ما ذهبَ إليه المُصنِّف هو المشهورُ، و هو ظاهرُ كلام سيبَويه على ما ذكره أبوحيَّان في الإرتشاف. قال ابنُ الحاجب في شرحه على المفصَّل، هو الصحيحُ، لأنّه يطلقُ عليهما إطلاقاً واحداً كأطلاق المشترك، فوجب القولُ به كسائر المشتركات.

و اختارَ الرضيُّ القول الأوّل من الأقوال الأربعة، و هو كونُه حقيقةً في الحال مجازاً في الاستقبال، قال: لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، و لايصرفُ إلى الاستقبال إلا لقرينة، و هذا شأنُ الحقيقة و المجاز.

و قولُه: وضعاً، أي: بأصل الوضع، فلاينتقضُ منعُه بالماضي المنصرف إلى الحال أو الاستقبال لعارض كما مرَّ، و لاجمعُه بما انصرفَ منه إلى المضيِّ بأداة، نحو: لم و لمّا الجازمة و لو الشرطية غالباً، و إذْ و ربَّما و قد التعليليَّة دائماً، و التحقيقيَّة في بعض المواضع، فإنّه ينصرفُ بذلك إلى المضيِّ، لكن ليس ذلكَ بأصل الوضع فلانقَضَ، و سمِّي هذا الفعل مضارعاً من المضارعة، و هي المشابهة لمشابهته الاسمَ في أنّ كلًّا منهما تَطْرَأُ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفةٌ، تتعاقبُ على صيغة واحدة فيفتقرُ بالتمييز بينهما إلى الإعراب.

---

١ - لعلّه أبوبكر بن يعقوب بن سالم النحويّ شهاب الدين،كان من تلامذة ابن مالك، كان ماهراً في العلوم وصنّف تصانيف مفيدة، مات سنة٧٠٣هـ ، المصدر السابق١/٤٧٣.

٢ - من حقيقة في الحال حتى هنا سقطت في «س».

فالاسمُ كما في نحو: ما أحسن زيد، ترفع زيداً، إذا قصدتَ النفيَ، و تنصبُه إذا قصدتَ التعجُّب، و تخفضُه مع رفع أحسن إذا قصدتَ الاستفهام عمَّا هو الأحسن منه.

و الفعلُ كما في نحو: لا تاكل سمكاً و تشرب لبناً، تَرْفَعُ تشربُ، إذا أردتَ النَّهيَ عن الأوَّل و إباحةَ الثاني، و تنصُبه إذا أردتَ النهيَ عن الجمع بينهما، أي لايكنْ منك أكلُ سمك مع شرب لبن. و تجزمه إذا أردت النهي عن كلٍ منهما.

و قضيَّةُ ذلك الاشتراكُ في الإعراب، لكن لمَّا كانت المعاني المتعاقبةُ على الاسم لايميِّزُها إلا الإعرابُ، لأنَّ الرافعَ و الناصبَ و الخافضَ إنَّما هو أحسنُ المعاني المتعاقبة على المضارع، يميِّزُها غيرُه أيضاً كإظهار العوامل المقدَّرة من أنَّ في النَّصب، و لا النَّاهية في الجزم، و القطع في الرفع، كان الاسمُ أشدُّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع، فكانَ أصلاً في الإعراب، و ذلك فرعاً فيه، هذا قولُ ابنِ مالك. قال: و هو أولي من الجمع بينَهما بالإبهام و التخصيص و دخول لام الابتداء و محاذاة[1] اسم الفاعل، لأنَّ المشابهةَ بهذه الأمور بمعزل عمَّا جيء بالإعراب لأجله بخلاف الَّتي اعتبرها.

قال ابنُ هشام: و هذا مركَّب من مذهب البصريِّين و الكوفيِّين، فإنَّ البصريِّين لايسلمون قبولَه، و يرونَ إعرابَه بالشبه، و الكوفيِّين يسلِّمون، و يرونَ إعرابَه أصالةً كالاسم، و ابن مالك يسلِّمه، و ادَّعي أنَّ الإعرابَ بالشبه لا أصالة.

سين الاستقبال: «و يختصُّ» المضارعُ« بالسين»، أي سين الاستقبال، فاللامُ للعهد، و هي بمنزلة الجزء منه، و لذا لم تعمل فيه مع اختصاصه بها، كذا كلُّ حرف اختصَّ به شيءٌ و تنزل منزلة الجزء، فإنَّه لايعملُ بخلاف ما إذا لم يتزَّل، و ليست السينُ مقتطعةً من سوف خلافاً للْكوفيِّين، و لامُدَّةُ الاستقبال معَها أضيق منها معَ سَوفَ خلافاً للبصريِّينَ.

و معنى قول المعرِّبين فيها حرفُ تنفيس حرف توسيع، وَ ذلك أنَّها نقلت المضارعَ من الزَّمن الضَّيِّق، و هو الحالُ إلى الزمن الواسع، و هو الاستقبالُ، و أوضحُ من عبارتهم قولُ الزمخشريِّ و غيره حرفُ استقبال، قاله في المغني[2]، و إنَّما اختصَّ المضارعُ بها، لأنَّها تُخَلِّصُه إلى الاستقبال، هو معنى يختصُّ به.

قالَ ابنُ هشام، و زَعَمَ الزمخشريُّ أنَّها إذا دَخَلَتْ على فعل محبوب أو مكروه أفادَتْ أنَّه واقعٌ لامحالةَ، و لَمْ أرَ من فهم وجه ذلك، و وجهه أنَّها تفيدُ الوعدَ بحصول الفعل، فدخولُها على ما يُفيدُ الوعدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده و تثبيت معناه، و قد أومأ إلى

---

١ – المحاذاة : مصدر حاذاه بمعنى صار بحذائه و وازاه.

٢ – ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٧٩ م ، ص ١٨٤.

ذلكَ في سورة البقرة، فقال في ﴿فَسَيَكفيكَهُم الله﴾ [البقرة/ ١٣٧] ، معنى السين أنّ ذلكَ كائنٌ لامحالةَ و إنْ تأخَّرَ إلى حين، و صَرَّحَ به في سورة براءة فقال:﴿ أولئك سَيَرحَمُهم الله﴾ [التوبة/ ٧١] السينُ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لَا محالة، فهي تؤكّد الوعدَ كما تؤكّدُ الوعيدَ، إذا قلت: سأنتقمُ منك[١]، انتهى.

«و»يختصُّ« بلم» و كذا كلُّ الجوازم، و إنّما اختصَّ بلم، لأنّها لمعنى لايصلحُ إلا له، و هو قلبُه ماضياً. و ذهبَ قومٌ إلى أنّها تدخلُ على لفظ الماضي فتصرفُه إلى لفظ المضارع، و معنى المضيِّ باقٍ فيه، و وجهّوه بأنّ المحافظةَ علَى المعنى أَوْلَى مِن المحافظةِ على اللّفظ.

قَال المراديُّ في الجنى الداني[٢]: و الأوّل هو الصحيحُ، لأنّ له نظيراً، و هو المضارعُ بعدَ لولا، و القولُ الثاني لانظير له. قال ابنُ مالك في شرح الكافية: و تمييزُ المضارع بِلَمْ مُغْنٍ عن علاماته الأُخر، و إن تَساوَتْ في الاختصاص به.

«و» يختصُّ بافتتاحه « بإحدى زوائد أنيتَ»، أي: الزوائدُ الّتي جَمَعَتْها كلمةُ أَنَيْتَ، أي أدركتَ، و إنّما سُمِّيت زوائد، لأنّها ليستْ أَصليَّةً في الفعل، و تُسمَّى حروفَ المضارعة، و إذا أُريدَ تمييزُ المضارع بها، اشترطَ في الهمزة أن تكون للمتكلّم وحدَه، مُذَكّراً كانَ أو مُؤنّثاً، و في النُّون أنْ تكونَ للمتكلّم[٣]، و معه غيره، مُذَكّراً كان أو مُؤنّثاً أو مختلطاً أو للمعظّم نفسه، و لو ادّعاءً، و في الياء أنْ تكونَ للغائب المذكّر واحداً كان أو اثنين أو جماعة أو لجمع الغائبات، و في التاء أن تكونَ للمخاطب واحداً كان أو اثنتين أو جماعة، مُذَكّراً كان أو مُؤنّثاً، أو للغائبة أو للغائبتين.

و بهذا يظهرُ أنّ تعبيرَ المُصنِّف «بأنيت» أنسبُ بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنأيت و أتين و أنتي، و غيره ذلك، و إنّما اشترطْنا هذا الشرطَ، لأنّ هذه الحروفَ بعدمه تُوجَدُ في الماضي، نحو: أكرمتُ زيداً، و نصبتُ العلمَ، و يَمَمْتُ عمراً، و تَمَّمْتُ الكتابَ، فلايصحُّ حينئذٍ أن يُمَيَّزَ بها المضارعُ، و لا يكونَ مختصّاً بها.

فعل الأمر، تحقيق نفيس في زمان فعل الأمر: «أو» يَقترنُ«بالحال» و قد عرفتَ معناه «فَقَطْ» بفتح القاف و سكون الطاء، أي فَحَسْبُ. «وضعاً فأمرٌ» فخَرَجَ بقيد الوضع المضارع، فإنّه و إنْ دلّ في بعضِ الأَحيان على الحال فقط، إلا أنّه في أصل الوضع

---

١ - المصدر السابق، ص ١٨٥.

٢ -« الجنى الداني في حروف المعاني» كتابٌ للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي. كشف الظنون ٦٠٧/١.

٣ - و في النُّون أنْ تكونَ للمتكلّم سقطت في «ط».

مشتركٌ بين الحال و الاستقبال، قالَه المُصنِّف في الحاشية. قلتُ: و هذا مخالفٌ لما عليه جميعُ النَّحويِّينَ منْ أنَّ الأمرَ مقترنٌ بالاستقبال فقط و إلا لَزِمَ تحصيلُ الحاصلِ.

قال شيخُ شيوخنا العَلامةُ محمدٌ الحرفوشيُّ[1] في شرحه على تهذيب المُصنِّف: و الحقُّ أنْ يُقالَ: إنْ فُسِّرَ الأمرُ بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عندَ أرباب الاصول، فهوَ للحال كما ذُكِرَ، و إنْ فُسِّرَ بأنَّه حدثٌ واقعٌ في زمنِ الاستقبال، فهو للمستقبلِ، انتهى.

و لشيخنا الإمام العلَّامة محمد بن عليٍّ الشاميِ[2] – أطال الله بقاه– كلامٌ في تحقيق المقام، به يتبيَّنُ مغزى كلامِ المُصنِّف بما لامزيدَ عليه، و هو غايةُ ما يُقالُ فيه، و نصُّه: الحقُّ عند النحاة أنَّ الأمرَ بالصيغة قسمٌ من الفعل برأسه، لا مندرجٌ تحتَ قسم المضارع، و أنَّهُ موضوع في أصل اللغة بالوضع النوعيِّ على وجه القانون الكليِّ لطلب إدخال حقيقة الفعل، أو فردٌ منها، منتشر في جنسه في الوجود على النَّحوِ الذي لذلك الفعلِ منَ الوجود من فاعلٍ معيَّنٍ بالخطاب، و أنَّ معنى الطلب مستفادٌ منْ نفس الصيغة بسبب وضعها له، لا منْ لام الأمر[3] المقدَّرة، و الطلبُ لكونه نسبةً يقتضي بطبعه التعلُّقَ بمطلوب، فيجعل معنى هذه الصيغة إلى حدثين: أحدُهما مسندٌ في المعنى إلى المتكلِّم، و هو الطلبُ في الحال، و الآخرُ مسندٌ في اللفظ إلى المخاطب، و هو ما تعلَّقَ الطلبُ بإيقاعه في المستقبل، و الأوَّل مدلولٌ لهيئة الكلمة، و الثاني مدلولٌ لمادَّتها، و المقصودُ باللفظ أنَّما هو إفهامُ الحدث الأوَّل، و الثاني أنَّما وَقَعَ قيداً له، و إنْ كان الغرضُ من إفهام الأوَّل هو التوصُّلَ به إلى وقوع الثاني.

فمَنْ نَظَرَ إلى جانب اللفظ حَكَمَ بأنَّ الأمرَ للْاستقبال، و من نظرَ إلى جهة المعنى حَكَمَ بأنَّه للحال، لكنَّ الأوَّل أنسبُ بمصطلحات الفنون الباحثة عن الأحوال اللفظيَّة، و الثاني أليقُ بتعارف العلوم المتكفِّلة بالمباحث المعنويَّة.

فالجريُ على خَلاف ذلك خلط بينَ الاصطلاحين، فإن احتجَّ على كونه للاستقبال على كلِّ حال بأنَّه أنَّما يَدلُّ عليه بالتضمُّن، لأنَّ دلالتَهُ عليه من جهة كونه فعلاً و على الحال بالالتزام، لأنَّ دلالتَه عليه إنَّما هي لضرورة وقوعه إنشاءً، لكنَّ كلامَنا إنَّها هو في الزمان الَّذي يقترنُ به الحدثُ في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بأن نقولَ هو إنَّما

---

١ – محمد بن علي الحرفوشي العامليّ كان فاضلاً أديباً شاعراً، له كتب كثيرة الفوائد منها: «نهج النحاة في ما اختلف به النحاة» «اللآلئ السنية في شرح الآجرومية»، و توفي سنة ١٠٨٠ . روضات الجنّات٧/٨٥.

٢ – محمد بن علي الشامي الغرناطيّ المتوفّا سنة ٨١٥ هـ ، له« شرح الجمل في النحو» لابن إسحاق الزجاجيّ النحويّ المتوفى سنة ٣٣٩. كشف الظنون ١/٦٠٤.

٣ – بسبب وضعها له أو من لام الأمر «ح».

يدلُّ على الحال بالتضمُّن، لأنَّ دلالتَه عليه من حيثُ كونه فعلاً، و المعتبرُ في فعليَّته أنَّما هو الحدثُ الَّذي وُضعَ له، لا الحدثُ الَّذي أوقع عليه ما وضع له و على الاستقبال بالالتزام، لأنَّ دلالتَه عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غايةَ ما في الباب أنَّ رعاية جانبِ اللفظ أوجبت أنْ نقولَ إنَّه يتضمَّنُ كلا الزمانين لتضمُّنه لكلا الحدثين، فتدبَّرْ.

هذا كلامُه، و سُمِّي هذا الفعلُ أمراً، أمَّا عندَ المُصَنِّف فظاهرٌ، لكونه موضوعاً لطلب الفعل على جهة الاستعلاء، و استعمالُه عنده في غير ذلك مجازٌ كما صرَّح به في الزبدة[1]، و أمَّا عند النَّحويِّينَ فلاستعماله غالباً في طلب الفعل على جهة الاستعلاء.

«و يُعْرَفُ» أي: يُمَيَّزُ عن قسميه« بفهم الأمر منه» أي من نفسه لا بانضمام غيره إليه، ليخرجَ نحو: لِتَقُمْ، فإنَّه و إن فُهِمَ الأمرُ منه، لكن ليس من الصيغة نفسها، بل نشأ من اللام، و المرادُ بالأمر المفهوم الأمرُ اللغويُّ، فلا يقالُ: أخذ الأمر فيما يُعرَف به الأمر يستلزمُ الدورَ.

نونا التوكيد الخفيفة و الثقيلة: و لابدَّ مع فهمِ الأمرِ منه من قبوله إحدى نوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، نحو: قومَنَّ و قومَنْ، فلو فهم الأمرُ من كلمة، و لم تُقْبَلْ إحدى نوني التأكيد، فهي اسمُ فعل، كتزال بمعنى انزل، و دراك بمعنى أدرك، أو مصدرٌ كضرباً زيداً، أو حرفٌ، نحو: كلَّا بمعنى انته، أو قبلَتْها و لمَ يُفْهَمْ منها الأمر، فهي مضارعٌ، نحو:﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً﴾ [يوسف/٣٢] أو فعلُ تعجُّبٍ، نحو: أحسننَّ بزيدٍ، فإنَّه ليسَ بأمرٍ على الأصحِّ بل علي صورته.

تنبيهٌ: كلٌّ من نوني التأكيد أصل برأسه عند سيبَويه و البصريِّين، و قال الكوفيُّون: الثقيلةُ أصلٌ، و الخفيفةُ فرعٌ، و معناهما التأكيدُ.

قال الخليل: و التوكيدُ بالثقلية أبلغُ. قالَ في التصريح: و يَدُلُّ لـه قولـه تعـالى: ﴿لَيُسجَنَنَّ و ليكوناً منَ الصَّاغرينَ﴾ فإنَّ امرأةَ العزيز كانت أشدَّ حرصاً علي سجنه من كينونته[2] صاغراً، و هما من خصائص الفعل، و أمَّا قوله [من الرجز]:

٤٣ – أقائلُنّ أحْضِروا الشُّهودا [3]

---

١ – زبدة الأصول من آثار الشيخ البهايي.

٢ – كينونة من مصادر كان.

٣ – قبله«أرَيْتَ إن جاءت به أملودا مُرَجَّلاً ويلبس البرودا» و ينسب لرؤبة بن العجاج ،**اللغة:** أريت: أصله أرأيت، بمعنى أخبرني، حذفت الهمزه تخفيفا. الأملود: الناعم اللّين. مرجّلا: مسرّحا. البرود: جمع برد، نوع من الثياب معروف. و قوله: أقائلن: خبر مبتدا محذوف، والتقدير: أفأنتم قائلنّ.

فضرورةٌ، سَوَّغَها شبهُ الفعل بالوصف، و توكّدُ بهما صيغُ الأمر مطلقاً و لو كان دعائيّاً، كقوله [من الرجز]:

٤٤- ..... فَأَنْزِلَنْ سَكينةً علينا[1]

و لا يؤكد بهما الماضي مطلقاً و شذّ قوله [من الكامل]:

٤٥- دامَنَّ سَعْدُك إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَولاكِ لَمْ يكُ للصبابةِ جَانحاً[2]

و الّذي سَهَّلَه أنّهُ بمعنى أفعلَ.

و أمّا المضارعُ فَلَهُ حالاتٌ، ذكرها في الأوضح[3] إحداها: أنْ يكون توكيدُه بهما واجباً، و ذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم، غيرَ مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وتاللهِ لَأكيدَنَّ أصنامَكم﴾ [الأنبياء/٥٧]، و لايجوزُ توكيدهُ بهما إن كانَ منفيّاً، نحو: ﴿تاللهِ تَفتؤا تذكُر يوسف﴾ [يوسف/٨٥]، إذ التقديرُ لاتفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير[4] ﴿ لأقسمُ بيومِ القيامة﴾[القيامة/١]، و قول الشاعر [من المتقارب]:

٤٦- يميناً لَأبغضِ كلِّ امري يُزخرفُ قولاً و لا يفعلُ[5]

أو كان مفصولاً من اللام،مثل:﴿ و لَئن مُتُّم أو قُتِلْتم لَإلى اللهِ تَحْشَرونَ﴾[آل عمران /١٥٨].

الثانية: أنْ يكونَ قريباً من الواجب، و ذلك إذا كان شرطاً، لأنّ الشرطيَّة المؤكّدة بما، نحو: و إمّا تخافَنَّ فإمّا تذهبَنَّ فإمّا ترينَّ، و من ترك توكيده قولُه [من البسيط] :

٤٧- يَا صَاحِ أمّا تَجدُني غيرَ ذي جدةٍ فَمَا التَخَلّي عَن الخلّانِ من شيمي[6]

و هو قليلٌ، و قيل: يختصُّ بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، و ذلك إذا وقع بعد أداة الطلب، كقوله تعالى﴿ ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلاً ﴾[إبراهيم/٤٢].

الرابعة: أن يكون قليلاً، و ذلك بعد لا النافية و ما الزائدة الّتي لم تسبقْ بأن الشرطية، كقوله تعالى:﴿و اتّقوا فتنةً لاتُصيبَنَّ الّذينَ ظَلَموا منكم خاصّةً﴾[الأنفال/٢٥]، و قوله[من الطويل]:

١- قاله عبدالله بن رواحه. و قبله: **و نحن عن فضلك ما استغنيا فثبت الأقدام إن لاقينا.**

٢- لم يُسم قائله. **اللغة:** دامَنَّ: ماض مؤكد من الدوام بمعنى البقاء. المتيّم: اسم مفعول و هو الّذي تيمّه الحبّ أي: ذلّله، الصبابة: الشوق أورقته، الجانح: اسم فاعل من جنح بمعنى مال إليه.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

٤- عبد الله بن كثيرأحد أئمة القراءات العشر، ولد بمكة وتولّى قضاءها، مات سنة١٢٠هـ ق.المنجد في الأعلام ص١٣.

٥- لم يذكر قائله. **اللغة:** زَخْرَف القول: حَسَّنَه بترقيش الكذب.

٦- لم يسمّ قائله: **اللغة:** الخلّان: جمع الخليل و هو الصديق الخالص، الشيم: جمع الشيمة بمعنى الخُلق.

٤٨- ..... و مِـن عَضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها[1]

و قوله [من الطويل] :

٤٩- قليلا به ما يحمدنَّك وارث .....[2]

الخامسة أنْ يكون أقلَّ،و ذلكَ بعد لَمْ، و بعدَ أداة جزاء غير أمَّا كقوله [من الرجز]:

٥٠- يَحْسَبُهُ الجاهلُ مَا لَمْ يَعْلَما شَيخاً عَلى كُرسِيهِ مُعَممًّا[3]

و كقوله [من الكامل]:

٥١- مَنْ نَثْقَفَنْ منهم فَلَيسَ بآئبٍ .....[4]

أحكام أقسام الفعل

حكم الفعل الماضي: هذه «تبصرة» تَتعلَّقُ بأحكام أقسام الفعل، إذْ قد تحقَّقت مدلولُ كلٍّ من الأفعال، فاعلمْ أنَّ لكلٍّ أحكاماً[5] تخصُّه، فالفعلُ الماضي مبنيٌّ، و هو على وفق الأصل، إذِ الأصلُ في الأفعال البناءُ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها، و بناؤه على الفتح، ثلاثيًّا كانَ أو رباعيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، و لايزيدُ على ذلك، و بُنِيَ على الحركة لمشابهة المضارع في الجملة لوقوعه صفةً، نحو: مررت برجل ضربَ، و صلةً، نحو: مررتُ بالَّذي قامَ، و شرطاً و جزاءً، نحو: إن ضربتَني ضربتُك، و حالاً نحو: جاءني رجل و قَدْ ضربَ.

و خُصَّ بالفتحة طلباً للخفَّة، «إلا إذا كانَ آخرُه ألفاً»، سواءٌ كانت منقلبةً عن واو، نحو: غزا، أو ياء، نحو: رَمَى، فأنَّ أصلهما« غَزَوَ» و «رَمَى»، قُلبت الواوُ و الياءُ ألفين، لتحرُّكهما و انفتاح ما قبلهما، فيكونُ مبنيًّا على السكون لِلْاعلال المذكور.

ما خالف فيه المُصَنِّف النحاة من أنَّ المعتلَّ الاخر مبنيّ على السكون: هذا مفهومُ كلامه، و هو خلافُ ما صَرَّحَ به النحاةُ من أنَّ المعتلَّ الآخرَ مبنيٌّ على الفتح تقديراً، و السكونُ عارضٌ، و لهذا إذا قدِّر سكونُ الآخر، رَجَعَتِ الواوُ و الياءُ، فقيل: غزوتُ و رميتُ.

---

١ - تمام البيت«**إذا مات منهم ميّت سُرِقَ ابنه**»، **اللغة:** العضة: كلُّ شجر عظام، الشكير: ما ينبت في أطراف أصل الشجر و أغصانه.

٢ - تمامه«**إذا نال مما كُنْتَ تجمعُ مَغْنَمَا**»، و هو لحاتم الطائي. **اللغة:** ما: زائدة. المغنم: الغنيمة.

٣ - البيت للعجاج أو لأبي الصمعاء و هو شاعر مخضرم.

٤ - تمامه«**أبدا و قتل بني قتيبة شافي**»، و هو لبنت مرّة بن عاهان أبي الحصين الحارثي. **اللغة:** نثقفن: ندركه و نظفر به، آئب. راجع.

٥ - أنّ لكلّ أفعال تخصه«ح».

نعم، وقعَ في شرح الزنجانيِّ للعلّامة التفتازانيِّ ما يوافقُ كلامَ المُصنِّف، و لعلَّ المُصنِّف منه أخذَ، فإنَّه قال: يُبنَى الفعلُ الماضي على الفتح، إلا إذا اعتلَّ آخرهُ، نحو: غَزَا و رَمَى، لكن تعقَّبه المحقِّق اللقانيُّ[١] في حاشيته عليه، فقال في كون الفعل المعتلّ[٢] آخره ألفٌ[٣] مستثنًى من قوله على الفتح نظرٌ، لأنَّ وجودَ الألف فرعٌ عن فتح ما انقلبت عنه. فإنْ قلتَ: هو مستثنى باعتبار الألف فإنَّها الآنَ آخر: قلتُ: قد استوفى البناءُ مقتضاه في الحرف الأصليِّ، فلايكونُ السكونُ في الألف بناءً، انتهى. و هو في محلّه.

«أو اتَّصل به ضميرُ رفعٍ متحرِّك»، فيكونُ مبنيًّا على السُّكون أيضاً، نحو: ضربت، بتثليث التاء كراهةَ توالي أربع حركات، فيما هو كالكلمة الواحدة لشدَّة اتِّصال الفاعلِ بفعله، و خرجَ بقيد الرفع ضميرُ النصبِ، نحو: ضربَك فإنَّه مفعولٌ، و ليسَ كالفاعل في شدَّة الاتِّصال، و بالتحرُّك الساكنُ غيرَ الواو، فهو في هاتين الحالتين مبنيٌّ على الفتح، كما إذا تجرَّدَ، و قد شملَ ذلك كلَّه عمومَ المستثنى منه.

«أو» اتَّصلَ به «واوُ» الجماعة فيكون مبنيًّا على الضَّمِّ لمجانسة الواو، نحو: ضَرَبُوا، و أمَّا نحو: دَعَوا واشترَوا، فالأصل دَعَوُوا، بواوين، أولاهما مضمومة، و اشْتَرَيُوا بياء مضمومة، فقبلت الواوُ والياءُ ألفين، لتحرُّكهما و انفتاح ما قبلَهما، ثُمَّ حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين هي و الواو، كذا قال غيرُ واحد، و ظاهرُ أنَّه لا يتعيَّن ذلك، بل يجوزُ أنْ يقالَ: استثقلت الضمَّةُ على الواو و الياء، فحذفت[الضمَّة]، ثُمَّ حذفت الواو و الياءُ لالتقاء الساكنين هي و واو الجماعة.

و ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح مطلقاً، و أمَّا نحو: ضَرَبْتَ و ضربُوا، فالسكونُ و الضَّمُّ عارضانَ، أوْجَبَهُما مَا مَرَّ.

قال بعضُهم- و هو التحقيقُ، و لاينافي ذلك قولَهم: الأصلُ في المبنيِّ أنْ يسكّنَ، لأنَّ ذلك في المبنيِّ منْ حيثُ هو، و هذا في الماضي فقط، قال بعض المحقّقين: و يعارض القول بأنَّ نحوَ: ضربُوا مبنيٌّ على الضّمِّ تصريحَهم عند الكلام على ألقاب البناء أنَّ الضَّمَّ لا يدخلُ الفعل و كذا الكسرَ، فلتأمَّلْ.

حكم الفعل المضارع: «و»الفعلُ« المضارعُ إذا اتَّصلَ به نونُ إناث»، سواءٌ كانَ ضميراً أم حرفاً، و لم يقيِّدها بالمباشرة، لأنَّها لاتكونُ إلا كذلك،« كيضربْنَ» من نحو: الهنداتُ

---

١ - اللقانيُّ إبراهيم بن إبراهيم من علماء الحديث. ولد في لقانة بمصر. له« جوهر التوحيد» و« تحفة المحافل» مات سنة ١٠٤١ هـ ق. الأعلام. للزركلي، ١/٢١.

٢ - من الفعل الماضي حتى هنا سقط في«س».

٣ - سقط الألف في « م و ح و س».

يضربن، و يضربن النساء،« بُني على السكون» ردّاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتّصاله بالنُّون الّتي لا تتّصل إلا بالفعل، و بُني على السكون، لأنّه الأصل في البناء.

و لك تعليلُ الحكمين معاً بالحمل على الماضي المتّصل بضمير رفع متحرّك و تعليلها فيما إذا كانت النونُ ضميراً، بأنّ الضميرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، و فيها إذا كانت حرفاً بالحمل عليه طرداً للباب.

و قال بعضُهم: هو معربٌ لضعف علّة البناء، مقدراً الإعرابُ لإلزامهم محلّه السكون، و لم تعوّض النُّونُ من الاعراب خوفاً من اجتماع النونين، و عزاه أبوحيّان في شرح التسهيل[1] إلى السهيلي[2] و ابن طلحة و طائفة من النحويين رادّاً به على ابن مالك في دعواه الاتّفاق على بنائه.

«أو» اتّصلتْ به« نونُ تأكيد»،خفيفةً كانت أو ثقيلةً،«مباشرةً» أي: متّصلةً به من غير حاجز لفظاً أو تقديراً، فينبى«على الفتح كَيضربَنَّ» من نحو: زيدٌ ليضربنَّ أو ﴿لنَسفعاً﴾[العلق/١٥].

هذا مذهبُ الجمهور، و علّةُ البناء تركيبُه و صيرورتُه معَها كالكلمة الواحدة، فلو دخلَ الإعراب قبلَها لزم دخولُه في وسط الكلمه، و لا إعرابَ في الوسط، و لو دخلَ لَزِمَ عليها دخوله على الحرف، و لا حظَّ للحرف في الإعراب .

قيل: هو معربٌ مطلقاً، و إنّ ما اتّصلَ به نون التأكيد منه باق على إعرابه، كما أنّ الاسمَ مع التنوين معربٌ، لكن لمّا اشتغل حرفُ الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعرابُ مقدّراً،كما في غلامي، على ما ذهب إليه بعضُهم.

و تقييدُه بقوله :«مباشرة» احترازٌ عن المفصول بينَهما و بين الفعل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فإنّ الفعلَ باق على إعرابه معها، نحو: قوله تعالى ﴿ و لاتتّبعانّ﴾[يونس/٨٩]، فإنّ الألفَ حاجزٌ لفظاً، و نحو﴿ لَتُبْلَوُنَّ﴾[آل عمران/١٨٦]، ﴿وَ لايصُدُّنَّك﴾[القصص/٧٨]، فإن الواوَ في الأوّل حاجزٌ لفظاً، و في الثاني تقديراً، أو نحو:﴿ فأمَّا تَرَينَّ﴾[مريم/٢٦]، فإنّ الياء حاجزٌ لفظاً.

و ذهبَ قومٌ إلى البناء مطلقاً، لأنّه اتّصل به ما يختصُّ بالفعل، و أمّا قوله:

---

١ – تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالك، و من شراحه العلّامة أثيرالدين أبوحيان. كشف الظنون، ١/٤٠٥.

٢ – عبدالرحمن بن عبدالله أبوالقاسم السهيلي الأندلسي، كان عالماً بالعربيةو اللغة و القراءات، صنّف: شرح الجمل، التعريف و الإعلام بما في القرآن من الأسماء و الأعلام و... مات سنة ٥٨١ هـ.ق بغية الوعاة ٢/٨١.

٥٢- ..... أقائلُنَّ أحضِرُوا الشُّهَودا[1]

فضرورة كما تقدَّم.

و أمّا مَا حُكِيَ عَنْ الإمام أبى الفتح بن جنىّ من قوله: دلّ هذا على أنّ نوُن التأكيد لايختصُّ بالفعل، فغريبٌ. و رَدَّ ابنُ مالك هذا المذهبَ، و دليلهُ بأنّه كان يلزمُ بناءُ المجزوم و المقرون بحرف التنفيس و المسند إلى ياءِ المخاطبة، لأنّها تختصُّ بالفعلِ، بل هى أليقُ من جهة أنّها ناسبت لفظاً و معنًى، و النُّونُ نَاسَبَتْ لفظاً لا معنًى، لأنّ معناها يصلحُ للاسم، و هو التأكيدُ، قاله المرادىُّ فى شرح التسهيل. «و إلّا» يتّصل به نونِ إناث، و لا نَونُ تأكيدٍ مباشرةً « فمرفوعٌ، إن تَجَرَّدَ عَنْ ناصبٍ و جازم»، أى عن كلّ ناصبٍ و جازمٍ.

النكرة فى الإثبات قد تكون للعموم: و النكرةُ فى الإثبات قد تكون للعموم، و أمّا قول أبي طالب يخاطب النبىَّ(ص)[من السريع]:

٥٣- محمَّدُ تفدْ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا[2]

فعَلى تقدير الجازمِ، و هو لامُ الطلبِ، أى لتفد، و التبالُ: الوبالُ، أُبْدِلَت الواوُ تاءً، كما قالوا فى وراث و وجاه: تراث وتجاه، و أمّا قول امرئ القيس[من السريع]:

٥٤- فاليومَ أَشْربْ غيرَ مُستَحقبٍ إثماً منَ اللهِ وَ لا وَاغلِ[3]

فليس قولُه: أشربُ مجزوماً، و إنّما هو مرفوعٌ، و لكن حذفتَ الضَّمَّةُ للضرورة، أو على تنزيل ربع بالضمِّ من قوله: أشرب غيرَ منزلة عَضُد بالضّمِّ، فإنّهم قد يجرونَ المنفصلَ مجرى المتّصلِ، فكما يقالُ فى عَضُد بالضمِّ: عَضْدٌ بالسكون، كذلك قيل في ربع بالضم: رَبْع بالإسكان، قاله ابن هشام فى شرح الشذور[4].

و فيه أمران: أحدُهما حذفُ لامِ الطلب فى الأوَّل، و الثانى حركة الإعراب في الثانى، و كلاهما ممَّا اختلفَ في جوازه، أمّا حذفُ لامِ الطلبِ فالّذى حقّقَه في المغنى، و صحَّحَه غيرُه أنّه مختصٌّ بالشعر و قيل : باطّراده في نحو: قل لَه: ليفعلِ، و عليه الكسائيّ، و قيل بجوازه بعد القول مطلقاً، و عليه ابنُ مالك، و قيل بالمنع مطلقاً، و عليه المبرّدُ.

---

١ - تقدم برقم٤٣.

٢ - هو لأبي طالب عمّ محمد(ص).**اللغة**: تفد: حذفت منه اللام للضرورة و هو مضارع فديته أى صيرت فداءه.

٣ - **اللغة**: المستحقب: أصله الّذي يجمع حاجاته في الحقيبة، و المراد غير مكتسب، الواغل: الداخل على طعام القوم و شرابهم من غير دعوة.

٤ - الأنصاري جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، قم، دار الهجرة، الطبعة الثالثة،١٤١٤ هـ، ص٢١٣.

و قالَ في البيت: إنَّه لايعْرَفُ قائلُه مع احتماله لأنْ يكونَ دعاءً بلفظ الخبر مثل: يغفرُ لك اللهُ و يرحُمك، و حذفت الياءُ تخفيفاً، و اجتُزِئَ عنها بالكسرة .

حذف حركة الإعراب: و أمَّا حذفُ حركة الإعراب، فقيلَ بجوازه مطلقاً، و عليه ابنُ مالك، و قال: إنَّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، و خرَّجَ عليه آيات من القرآن، منها قوله تعالى:﴿ و بُعُولَتهُنَّ ﴾[البقرة/٢٨٨]، فيمن قَرَأَ بسكونِ التّاءِ، و قول الشاعر[من السريع]:

٥٥- ..... و قد بدا هنْك من المئزر[1]

و قوله [من السريع]:

٥٦- فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقب .....[2]

و قيل بالمنع مطلقاً، و عليه المبرّدُ. و قال: الرواية في البيتين، و قد بدا ذاك، فاليوم اسقي، و قيلَ بالجواز في الشعر، و المنع في الاختيار، و عليه الجمهورُ .

و قال أبوحيان: و إذا ثبتَ نقلُ أبي عمرو كان حجَّةً على المذهبين، قاله في الهمع[3]: و سيأتي بيانُ الخلافِ في رافعِ المضارع في الحديقة الرابعةِ إنْ شاء اللهُ تعالى، فلينتظر.

«و إلا» يتجَرَّدُ عن ناصب و جازم «فمنصوبٌ» بحرف واحد من أربعة، سَيأتي ذكرُها في حديقةِ الأفعال، أو مجْزومٌ بحروف سيأتي عدَّها ثَمَّةَ.

حكم فعل الأمر: «و فعلُ الأمر يُبَنى» على وفق الأصل كما مَرَّ، و بناؤُه «على ما يُجزمُ به مضارعُه» المبدوُّ بتاء الخطاب، فَيبْنَى على السُّكون إذا كان صحيحاً، لم يتَّصلْ بآخره ألفُ الاثنين، و لا واوُ الجماعة، و لا ياءُ الواحدة المخاطبة، نحو: اضرب و انطلق و استخرج، فإنَّ مضارعَه يجْزَمُ بالسكون إلا إذا كان مضعّفاً نحو: ردَّ، فيجوزُ تحريكُه بالحركات الثلاث، و بها رُوِيَ قولُ جرير [من الكامل]:

٥٧- ذُمَّ المنازلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى و العَيشُ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ[4]

---

١ - صدره «**رحت و في رجيلك ما فيها**»، و هو للأقشير الأسدى . **اللغة:** المئزر: الإزار.

٢ - تقدَّم برقم٥٤.

٣ - همع الموامع في شرح جمع الجوامع في النحو للسيوطي المتوفى ٩١١هـ .ق كشف الظنون ٥٩٨/١.

٤ - **اللغة:** ذمَّ فعل أمر من الذم، و يجوز في ميمه تحريكها بأحدي الحركات الثلاث: الكسر، لأنَّه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون و حرّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، و الفتح للتخفيف، لأنَّ الفتحة أخفّ الحركات، و هذه لغة بني أسد، و الضم، لاتباع حركة الذال، و هذا الوجه

و على حذف النُّون، إذا اتَّصلتْ به إحدى المذكورات، سواءٌ كانَ صحيحاً أو معتلّاً، نحو: إضربا و اغْزُوا و اخشَيا و ارميا و اضْرِبُوا[1] و اغْزُوا و اخْشَوا و ارمُوا و اضْرِبي و اغزِي و اخْشَي و ارمِي، فإنَّ مضارعَه يُجْزَمُ[2] بحذفها و على حذف حرف العلة إذا كانَ معتلّاً، و لم يتَّصل به نونُ الإناث و لا نونُ التوكيد المباشرةُ نحو: اغْزُ و اخْشَ و ارْمِ ، فإنَّ مضارعَه يجزَمُ بحذفه، فإنْ اتّصلت به نونُ الإناث بني على السكون، نحو: اغزونَ و اخشينَ و ارمينَ يا هندات، أو نون التوكيد بُنِيَ على فتحٍ، نحو: اغْزُوَنَّ و اخْشَيَنَّ و ارمِيَنّ يا زيدُ، كالصحيح في المَوضعين .

هذا هو الأصحُّ عندَ جمهورِ البصريينَ، و ذهبَ الكوفيونَ و الأخفشُ من البصريينَ إلى أنَّه مقتطعٌ منَ المضارع، فهو معربٌ مجزومٌ بلام الأمر إلا أنَّها حُذفَتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: قُمْ وَ اقْعُدْ، و الأصلُ لِتَقُمْ و لِتَقْعُد فحذفتِ اللّامُ للتخفيف، و تَبِعَهَا حرفُ المضارعة.

و اختاره ابنُ هشامٍ في المغني، قالَ و بقولهم أقولُ: لأنَّ الأمرَ معنًى حقُّه أنْ يؤدَّى بالحرف، و لأنَّه أخو النهي، و لم يدلَّ عليه إلا بالحرف، و لأنَّ الفعلَ إنَّما وُضعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصَّل، و كونُه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، و لأنَّهم قد نَطَقُوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

٥٨- لِتَقُمْ أنتَ يا ابْنَ خيرِ قُريشٍ كَيْ لِتَقْضي حَوائجَ المسلمينا[3]

و كقراءة جماعة ﴿فبذلك فلتفرَحوا﴾[يونس/٥٨]، و في الحديث: لتأخذوا مصافكم[4]، و لأنَّكَ تقولُ: اغزُ، و اخْشَ، و ارمِ، واضربا و اضربوا و اضربي، كما تقول في الجزم، و لأنَّ البناءَ لم يعهدْ كونه بالحذف، و لأنَّ المحقّقينَ على أنَّ أفعال الإنشاء مجرَّدةٌ عن الزمان، كبعتُ و أقسمتُ و قَبِلْتُ، و أجابُوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجرُّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمكنهم ادعاءُ ذلكَ في نحو: قُمْ، لأنَّه ليس له حالةٌ غيرُ هذه و حينئذٍ فتشكل فعليَّته، فإذا ادَّعيَ أنَّ أصلَه «لِتَقُمْ» كان الدَّالُ على الإنشاء اللامَ لا الفعلَ، انتهى بنصِّه.

و قالَ الدماميني في شرحه: لا إشكالَ، فإنَّ أفعالَ الإنشاء إنَّما قُلنا بتجرُّدها عن الزمان من حيث هي إنشاءٌ، و الأمرُ لادلالةَ له على الزّمان بحسب الوضع من حيث

أضعف الوجود الثلاثة. اللوى: موضع بعينه. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، الطبعة السابعة، قم ،١٤١١هـ ص ١٣٢.

١- سقط «اضربوا» في «ح».

٢ - يحذف بحذفها«ط».

٣ - لم يسمَّ قائله.

٤ - ما وجدت الحديث.

إنشائيته، و ليست هذه الحيثية هى جهة كونه فعلاً، بل فعليّته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب منَ المخاطب و على زمان ذلک الحدث، و هو المستقبلُ فَقَدْ ثبتَ كونُه فعلاً لدلالته بحسَبِ الوضعِ علَى الحدثِ و زمانه، و إنْ كَانَ لا دلالةَ لَه على الزّمانِ من حيثُ كونهَ إنشاءً.

قالَ: و كذا إذا قلنا بأنّ الأنشاءَ لا بدَّ له من زمانِ حال، كما ذهبَ إليه بعضُهم في سائر الإنشاءاتِ لم يُشكلِ الأمرُ لأنّا نقولُ: له زمنان: زمنٌ إيقاعه منَ المتكلّم، و هذا زمنُه من حيثُ هو إنشاءٌ، و هو الحالُ و زمنُ حدثه المسند إلى المَخاطَب، و هذا زمنُه من حيثُ هو فعلٌ، و حينئذ فالأنشاءُ نوعان: إنشاءٌ حدثُه مسندٌ إلى غيرِ المخاطب كـ«بعتُ» و هذا حالٌ فقطْ، ليست الحالُ من دلالته بل من ضرورة وقوعه، و إنشاءٌ حدثُه مسندٌ إلى المخاطب، و هو الأمرُ المدلولُ عليه بالصيغة، و هذا واقعٌ فى حال من حيثُ هو إنشاء و أمّا من حيثُ إسنادِ حدثِه إلى المخاطبِ المأمورِ فهو مستقبلٌ، و لاشكَّ أنّه فعلٌ بهذا الاعتبار، انتهى.

و فيه بحثٌ يظهرُ من مراجعة كلامِ شيخنا الذى أسلفناه عندَ ذكر الأمرِ في تقسيم الفعلِ، فليرجعُ إليه.

فصل في حدِّ الإعراب و البناء و أنواعها و معنى الإعراب لغة و اصطلاحاً

ص: فائدة: الإعراب أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، و أنواعه: رفع و نصب و خفض وجزم، فالأوّلان يوجدان في الاسم و الفعل، و الثالث: يختصُّ بالاسم، و الرابع: بالفعل.

و البناء: كيفية فى آخر الكلمه: لايجلبها عامل، و أنواعه: ضمٌّ و كسرٌ و فتحٌ وسكونٌ، فالأوّلان يوجدان في الاسم و الحرف، نحو: حيثُ و أمْسِ و منذ و لام الجرِّ و الأخيران: يوجدان في الكلم الثلاث: نحو أينَ و قامَ و سَوْفَ وَ كَمْ و قُمْ و هَلْ.

ش: هذا فصلٌ في حدِّ الإعراب و البناءَ و أنواعهما. الإعراب لغةً يطلق على معان كثيرة. قال ابن فلاح[1] في المغني و في نقله من اللغة إلى اصطلاح النَّحويِّينَ خمسةٌ أوجه، أحدُها: أنّه منقولٌ من الإعراب الذى هو البيانُ، و منه قوله(ص): الثَّيِّبُ يُعربُ عنها لسانُها[2]، أى يُبيِّن، و المعنى على هذا أنَّ الإعراب يبيِّن معنى الكلمة ، كما يبيِّن الانسانُ

---

١ - منصور بن فلاّح الشيخ تقي الدين المشهور بابن فلاح النحويّ ، له مولفّات في العربية منها: الكافي، مات سنة ٦٨٠ هـ. بغية الوعاة ٢/٣٠٢.

٢ - قزويني، سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، دارالفكر، بيروت، ١٤٤١ هـ ق،ص٤٣٩ رقم ١٨٧١.

عمَّا في نفسه، الثانى: أنَّه مشتقٌّ من قولهم: عَرِبَتْ مَعدَةُ البعير، إذا فَسَدَتْ، و أعربتُها، أي أصلحتُها، و الهمزة للسلب، كما تقولُ: أشكيتُ الرَّجل[1]، إذا أزلتَ[2] شكايتَه، و المعنى على هذا أنَّ الإعرابَ أزالَ عن الكلام التباسَ معانيه، الثالثُ: أنَّهُ مشتقٌّ من ذلك، و الهمزة للتعدية لا للسبب، و المعنى على هذا أن الكلامَ كانَ فاسداً لالتباسِ المعاني، فلمَّا أعرب فسد بالتغيير الذى لَحقَهُ، و ظاهرُ التغيير فسادٌ، و إن كانَ صلاحاً في المعنى، الرابعُ: أنَّهُ منقولٌ من التحبُّبَ، و منْهُ امرأةٌ عروبٌ، إذا كانتْ مُتَحبَّبةً إلى زوجها، و المعنى على هذا أنَّ المتكلِّمَ بالإعرابَ يتحبَّبُ إلى السامع، الخامسُ: أنَّهُ منقولٌ منْ أعربَ الرجلُ، إذا تكلَّم بالعربية، لأنَّ المتكلِّمَ بغير الإعرب غيرُ المتكلِّم بالعربية، لأنَّ اللغة الفاسدة ليست من العربية، و المعنى على هذا أنَّ المتكلِّم بالاعرابِ موافقٌ للّغة العربيةِ، انتهى.

معنى العامل: و يجوزُ كونُه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد، و اصطلاحاً على القولِ بأنَّه لفظيٌّ أثرٌ من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. «يَجْلُبُهُ» بضمِّ اللام و كسرها، أي يحدثُه العاملُ، و هو ما أثَّرَ في آخر الكلمة أثراً، له تعلُّقٌ بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجْلُبُهُ عاملٌ كحركة النقل و الإتِّباع و الحكاية و التقاء الساكنين، فليس إعراباً في آخر الكلمة من اسم متمكِّن و فعل مضارع مجرَّد عن نُونَي الإناث و التوكيد، إذ لايعْرَبُ من الكلمات سواهما، و التقييدُ بالآخر بيانٌ لمحلِّ الإعراب لا للاحتراز به عن شيء، إذ العاملُ لايجْلُبُ أثراً في غير الآخر خلافاً للكوفيين.

و المراد به ما كان حقيقةً كدال زيد، أو مُنَزَّلاً مَنْزلته كدال يد، و كذا الأفعالُ الخمسة، فإنَّ علامات الإعراب فيها النونُ و حذفُها، و ليستْ آخرَ الكلمة، ولا متَّصلةً بالآخر، بل بالضمير الَّذى هو فاعلٌ، لكنّ الفاعل بمنزلة[3] الجزء من الفعل، و كذا اثناعشر و اثنتا عشرة ، فإنَّ الإعرابَ فيهما في جزء أوَّل الكلمة، و أمَّا الجزءُ الثاني، فقال ابنُ هشام: الذي يظهرُ لي في الجواب أنَّه حالٌّ محلَّ النون، و هي بمنزلة التنوين، و هو لايُخرجُ ما قبلَه عن أن يكون آخراً، كما أنَّ النُّونَ في نحو مسلمان و مسلمون.

---

١ – سقط الرجل في «س».
٢ – زالت شكايته «س».
٣ – في«ط»هذه الكلمه مطموسة.

كذلك و لايخْفَى أنّ إدخالَ ذلك كلّه أنّما هو بالعناية، و إلا فالحدُّ غيرُ شاملٍ له، فالأحسنُ أنْ يقالَ في الآخر، و ما يَنزّلُ منزلَتَهُ، أو في الآخر حقيقةً أو مجازاً، و إنّما كانَ الإعرابُ في الآخر، لأنّه صفةُ المَعْرَب، و هي لاتكونُ إلا بعدَ تمامِ الموصوف.

تقسيم الإعراب إلى لفظيٍّ و تقديريٍّ : «لفظاً» أى ملفوظاً به، و يُعَبَّرُ عنه بالظاهر كزيدٌ يقومٌ، و أنّ زيداً لن يقومَ، و مَرَرْتُ بزيد و لم يقُم. «أو تقديراً» أي مقدَّراً وجودُه لمَانعٍ، كالفَتَى يخْشَى، و أنّ الفَتى لَنْ يخْشَى، و مررتُ بالفتى و لَمْ يقُمِ الفَتَى، و هما حالانِ من الأثر، و تقسيمه إليهما هو المعروفُ.

و قَسَّمَهُ بعضُهم إلى ظاهرٍ و مقدَّرٍ و منويٍّ، و خُصَّ المقدَّر بما ألفُه منقلبةٌ عن يـاء مقدَّرة، نحو ملهى، و المنويُّ بما ألفُه غيرُ منقلبة عن شيءٍ، نحو: حبلَى و أرطَى[1]، و بغير الألف كغلامي. قالَهُ في الهمع، ثُمَّ القولُ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ هو اختيارُ ابنِ خـروف[2] و الشلوبين[3] و الأستاذِ أبي على و ابن الحاجب، و ذهبَ إليه ابنُ مالـك، و قـالَ: إنَّـهُ مذهبُ المحقّقين.

و على القول بأنّه معنويٌّ هو تغييرُ آخرِ الكلمة، أو مَا نُزِّلَ منزلَتَهُ لاختلاف العواملِ الدَّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً، قيلَ: و يَدلُّ عليه أنّه يقَالُ: حركاتُ الإعراب، فلو كانت الحركاتُ و ما يَجرى مجراها إعراباً، لم يُضَفْ إلى الإعراب، لأنَّ الشيءَ لايَضافُ إلـى نفسه.

قالَ ابنُ مالك: و هذا قولٌ صادرٌ عَمَّن لا تأمُّلَ له، لأنَّ إضافةَ أحد الاسمين إلـى الآخر مَعَ توافقهما معنًى أو تقاربها واقعةٌ في كلامهم بإجماع، و أكثرُ ذلكَ فيما يُقَـدَّرُ أوّلُهما بعضاً أو نوعاً، و الثاني كُلّا أو جنساً، و كلا التقديرين في حركـات الإعـراب صالحٌ ، فلم يلزمْ من استعماله خلافُ ما ذكرنا. هذا و القولُ به مـذهبُ كـثير مـن المتأخّرين، بَل جَعَلَهُ ابنُ ابان[4] قولَ أكثرِ أهل العربية، و تقسيمُه إلى اللفظي و التقديري هو المعروفُ أيضاً، كما مرَّ في اللفظي.

---

١ - الأرطي: من نبات الرمل يستعمل في الدّباغ. واحدته:أرطاة.

٢ - علي بن محمد بن على أبوالحسن ابن الخرّوف الأندلسي النحوي كان إماما في العربية، صـنّف: شـرح سيبويه، شرح الجمل و...مات سنة ٦٠٩ هـ ق. المصدر السابق ٢/٣٠٢.

٣ - عمر بن محمد بن عمر الاستاذ أبوعلى الإشبيلى الإزدى المعروف بالشّلوبين، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، صنّف تعليقا على كتاب سيبويه، و له كتاب في النحو سماه التوطئة. مات سنة ٦٤٥هـ ق. المصدر السابق ٢/٢٢٤.

٤ - أحمد بن أبان، عالم أندلسى كبير، هو مصنف كتاب العالم في اللغة نحو مائة جلد، مات سنة ٣٨٢ هـ ق. الأعلام للزركلي ، ١/٨١.

و قَسَمَّهُ بعضهم إلى لفظي و تقديري و محلي، و فَسَّرَ المحلي بموضع الاسم المبني، بمعنى أنّه لو كان فيه كلمةٌ معربةٌ لظَهَرَ فيها الإعرابُ .

تنبيهات: الأوّل: ما فَسَّرْنا به العاملَ، هو معناهُ الأعمُّ، و هو الذى ينْبَغى إرادتُه هنا، لينطبقَ على عامل الاسم و الفعل، و له معنًى أخصُّ، و هو ما به يتقوَّمُ المعَنى المقتضي للإعراب، و هذا إنّما ينطبقُ على عامل الاسم، فلاتصحُّ إرادتهُ في هذا الباب، إذ المقصودُ تعريفُ الإعراب مطلقاً، سواءٌ كانَ في الاسم أو في الفعل، و بهذا يندفعُ ما تَوَهَّمَهُ بعضُهم من استلزام الدور في تعريف الإعراب.

الثانى: الأصلُ في العامل أن يكَونَ من الفعل، ثُمَّ من الحرف، ثُمَّ من الاسم، و الأصلُ مخالفته مع المعمول في النوع، فإن كَانَا من نوعٍ واحد فلمشابهته ما لايكون من نوع المعمول، كاسم الفاعل العامل، و لايُؤَثِّرُ العاملُ أثرين في محلٍّ واحد، و لايجتمعُ عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجَبَان، خلافاً للفرّاء في نحو: قامَ و قعدَ زيدٌ، و لايمتنعُ أن يكون للعامل معمولاتٌ، قاله في الإرتشاف[1].

الصحيح في الإعراب أنّه زائدة على ماهية الكلمة: فائدةٌ: الصحيحُ في الإعراب أنّهُ زائدةٌ على ماهيَة الكلمة ، كما جزمَ به أبوحيان، خلافاً لابن مالك في أنّه جزءٌ منها و بعضُها، و ذكر الزجاجيُّ في أسرار النحوِ، أنَّ الكلامَ سابقٌ على الإعراب في المرتبة، و هل تلفَّظت العربُ به زماناً غير معرب، ثُمَّ رَأَتْ اشتباهَ المعانى، فاعربت أو نطقت به معرباً في أوّل تبلبل[2] ألسنتها به، و لايَقْدَحَ ذلكَ في سبقِ رتبةِ الكلام كتقدُّم الجسم الأسود على السَّواد، و إن لم يزائله خلافاً للنحاة.

و في اللّباب[3] لأبي البقاء أنَّ المحقّقين على الثاني، لأنَّ واضعَ اللغة حكيمٌ يعلمُ أنَّ الكلامَ عند التركيب لابُدَّ أن يعرضَ فيه لبسٌ، فحكمتُه تقتضي أن يَضعَ الإعرابَ مقارناً للكلام، قالَه في الهمع، و هو عند البصريِّين أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، كما مرَّ، و عندَ الكوفيِّين أصلٌ فيهما، و عند بعضِ المتأخّرين أنَّ الفعلَ أحَقُّ بالإعراب من الاسم. قال أبوحيَّان: و هو من الخلافِ الّذي لايكون فيه كبيرُ منفعة.

---

١ - إرتشاف الضرب في لسان العرب، في النحو، مجلّدان، لأثيرالدين أبي حيان. كشف الظنون ٦١/١.

٢ - التبلبل: اختلاط.

٣ - اللباب في علل البناء و الإعراب في النحو لأبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري النحويّ المتوفّى سنة ٦١٦ هـ ق. المصدر السابق١٥٤٢/٢.

أنواع الإعراب

و الاعرابُ جنسٌ، تحتَه أنواع، «و أنواعه» عندَ النحاة أربعةٌ بالاستقراء: «رفعٌ» بحركة، أو حرف، «و نصبٌ» بذلك، أو بحذف«و خفض» بحركة، أو حرف، و يقال: جرٌّ «و جزمٌ» بسكونٍ أو حذف، وإنَّما كانت أربعةً، لأنَّه أمَّا سكونٌ، و هو واحدٌ، أو حركة و هي ثلاثة.

و عن المازنيِّ أنَّ الجَزمَ ليس بإعرابٍ، و أنَّما هو عدُم الإعرابِ. قال في الهمع، و هو مذهبُ الكوفيِّين، و فيه نظرٌ.

التعبير بالأنواع أولي من التعبير بالألقاب: تنبيهات: الأوَّل: التعبيرُ بالأنواع كما فَعَلَ، أولى من تعبير بعضهم بالألقاب، لأنَّ حقَّ الألقاب مساواةُ كلٍّ منهما البقية، و الملقَّب أن يُطلَقَ كلٌّ منهما على البقيَّة، كأنْ يقالُ: الرفعُ النصبُ، و على الملقَّب، كأنْ يقالُ الإعرابُ الرفع، و كلٌّ منهما ممتنعٌ لاستلزام الأوَّل حمل الشي على مباينه.

و الثّاني: حملُ الأخصِّ على الأعمِّ، فَثَبَتَ أنَّ هذه الأمورَ أنواع داخلةٌ تحتَ الإعراب، و هو جنسٌ لها لأنَّها ألقابٌ له، و هو ملقّبٌ بها. قاله القاضي[1] في شرح الشذور و غيره، و إنَّما قال أولي لإمكانِ أن يقالَ: إنَّ مَنْ عبَّرَ بالألقاب، فمرادُه ألقابُ الأنواع، فيصحُّ التعبيرُ بها أيضاً.

تحقيق ربط الخبر بالمبتدإ إذا كان معطوفاً عليه: الثاني: خبرُ قوله «أنواعه» مجموعُ قوله «رفعٌ و نصبٌ و جرٌّ و جزمٌ» لا مجرَّدُ الرفع، و البواقي معطوفةٌ عليه، و إلا لَزِمَ أن يكونَ كلٌّ من الأربعة أنواعه، و تحقيقُ ذلك أنَّ العطفَ في الشائع يتأخَّرُ عن ربط الشئ بالمعطوف عليه، و ربط المعطوف عليه[2] بشيء. و ربَّما يتقدَّمُ فيفيدُ ربطَ المجموع، أو الربطَ بالمجموع، و ما نحن فيه من قبيل الثاني، لكن جَعْلُ هذا داخلاً في المعطوف مشكلٌ، لأنَّ المعطوفَ تابعٌ مقصودٌ بالنسبة، و لا نسبةَ هنا، و لاتبعيةَ في الإعراب، لأنَّ المعنى المقتضي للإعراب قائمٌ بالمجموع لا بكلٍّ واحد.

فَالمجموعُ يستحقُّ إعراباً واحداً، إلا أنَّه لَمَّا تعدَّدَ ذلك المستحقُّ مع صلاحية كلٍّ واحدٍ للإعراب، أُجري إعرابُ الكلِّ على الكُلِّ دفعاً للتحكُّم، ونظيرُ ذلك قولُهم: جَاءَنِي

---

١ - زين الدين القاضي زكريا ابن محمد الأنصاري المصريّ المتوفّى سنة ٩٢٦هـ ق. و هو ممّن شرح «شذور الذهب» في علم النحو لابن هشام . المصدر السابق ١٠٢٩/٢.

٢ - ربط المعطوف عليه سقطت في «ح».

القومُ ثلاثةً ثلاثةً. فإنَّ الحالَ هو المجموعُ المفصَّلُ بهذا التفضيل، فالمستحقُّ للمجموع إعرابٌ واحدٌ إلا أنَّه أُجريَ على الاسمين دفعاً للتحكُّم، فليس هنا عطفٌ بل صورته، و ما قيلَ من أنَّ العطفَ مقدَّمٌ على الربط مسامحةٌ.

كذا قال عصامُ الدين في شرح الكافية، و قَدَّمَ الرفعَ كما فَعَلَه كثيرونُ، إذ هو الأشرف، لأنَّه إعرابُ العمدة، و لايخلُو منه كلامٌ، ثُمَّ النَصبَ لاشتراك الاسم و الفعل فيه، و لأنَّ عاملَه قد يكونُ فعلاً، و العملُ له بالإصالة، فيكون معمولُهَ أصلاً بالنسبة إلى المجرور، ثمَّ الجَّر لاختصاصه بالأشرف.

و سيبَويه قدَّمَ النصبَ، لأنَّه أوسعُ مجالاً، فإنَّ أنواعه أكثرُ، قالَ أبوحيَّان: و لو قُدِّمَ الجرُّ، لأنَّه مختصٌّ بالاسم الَّذي الإعرابُ فيه أصلٌ لاتَّجه أيضاً.

«فالأوَّلان»من أنواع الإعراب، و هما الرفعُ و النصبُ،«يُوجدان في»كلٌّ واحد من «الاسم و الفعل»نحو: زيدٌ يقومُ، و أنَّ زيداً لن يقومَ. أمَّا وجودُهما في الاسم فبالإصالة، لأنَّ الرفعَ علمُ الفاعليَّة، و النصبَ علمُ المفعوليَّة، و الفاعلُ و المفعولُ لايكونان إلا اسمين، و أمَّا وجودُهما في الفعلِ فبطريق الحمل و التفريع على الاسم، و ذلك لقوَّة عامليهما بالاستقلال.

«و الثالث» من الأنواع، و هو الخفضُ، «يختصُّ بالاسم»، لأنَّ عاملَه لايستقلُّ لافتقاره لما يتعلَّقُ به، فلايمكنُ حملُ غيره عليه لضعفه.

«و الرابعُ» و هو الجزمُ يختصُّ «بالفعل»، لكونه كالعوض من الجرِّ فيه، لما فَاته من المُشاركة، فَجَعَلَ لكلِّ واحد من صنفي المُعْرب ثلاثةَ أوجه من الإعراب.

و قيل: إنَّما اختصَّ به لأنَّه لو دخل الاسمَ لأدَّى وجُودُه إلى عدمه، و ما أدَّى وجوده إلى عدمه[1] كان باطلاً، و ذلك أنَّ المنوَّنَ من الأسماء إن جُزِمَ التَقَي فيه ساكنان: الحرفُ المجزومُ و التنوينُ، فيُحَرَّك الساكنُ الأوَّل، فيؤدِّي وجودُ الجَزم إلى عدمه، و غيرُ المنوَّنِ محمولٌ عليه .

تعليل الوضعيات و السؤال عن مبادي اللغات ممنوع: قالَ أبوحيَّان: و الصوابُ في ذلك ما حرَّره بعضُ أصحابنا، إنَّ التعرُّضَ لامتناع الجرِّ من الفعل، و الجزمِ من الاسمِ، و لحوق التاء السَّاكنة للماضي، و أشباه ذلك من تعليل الوضعيَّات و السؤالِ عن مبادي اللُّغات، وَ ذلك ممنوعٌ، لأنَّه يُؤدي إلى تسلسل السؤالات، إذْ مَا منْ شيءٍ إلا و يُقال فيه، لِمَ كان كذلك، و إنَّما يُسأل عمَّا كانَ يجبُ قياساً، فامتنعَ، وَ الَّذي كان يجبُ

---

١ - و ما أدَّي وجوده إلى عدمه سقطت في «ح».

قياساً هنا جرُّ الفعلِ المضارع، إذا أضيفَ إليه أسماءُ الزمان، نحو: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ [المائدة /١١٩]، و جزمُ الأسماء الّتي لاتنصرفُ لشبهها بالفعل.

و علّة الامتناعِ الأوّل أنّ الإضافةَ في المَعنى المصدرِ المفهومِ من الفعل لا للفعل، و علّةُ الامتناع الثاني ما يلزمُ من الإجحاف لو حُذفَت الحركة بعد حذف التنوين، إذْ ليس في كلامهم حذفُ شيئين من جهة واحدة، و لا إعلالان من جهةٍ واحدة، انتهى.

البناء و معناه لغةً و اصطلاحاً: «و البناءُ» لغةً وضعُ شيءٍ على صفة يُرادُ بها الثبوتُ، و اصطلاحاً على القول لأنّه لفظيٌّ، «كيفيّة» و هي في الأصلِ الهيئةُ الّتي يكون عليها الشئ حال وجوده، و المرادُ بها هنا هيئةٌ من شبه الإعراب لايَجْلُبُها عاملٌ، و لاتختلفُ باختلاف العوامل، و ليستْ حكايةً أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلُّصاً من سكونين، فقولنا: من شبه الإعراب بيانٌ للهيئة، أي من الأمر المشابه للاعراب في كونه حركةَ ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ أو سكون، و في كونها «في آخر الكلمة» لا في أوّلها، و لا في حشوها و على الثاني لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدة لغير عامل و لا اعتلال.

و حدُّ المُصَنِّف هذا قابلٌ لحمله على القولين، لكنَّ الأولى حملُه على الأوّل كما فعلنا ليطابقَ حدَّه للإعراب، إذ هو لفظيٌّ كما عرفتَ، و لايَخْفَى أنّه مختلٌ على أيّها حملناه لاحتياجه إلى زيادة فيه، ليَتمَّ بها، و إلا فهو ناقص، و أمّا إذا حملناه على الأوّل، فلاحتياجه إلى ما زدناه فيه من بيان الكيفيّة، و إلا انتقض بكلّ كيفيّة.

« لايَجْلُبُها عامِلٌ» في الكلمة، سواءٌ كانت في أوّل الكلمة أو في حشوها، و إلى تقييدها بكونها ليستْ حكايةً، نحو: من زيداً، في جواب من قال: رأيت زيداً. فإنّ الصحيحَ أنّها ليست حركةَ إعراب خلافاً للكوفيّين، أو اتّباعاً لما بعده كقراءة بعضهم ﴿الحمد الله﴾[الحمد/١]، بكسر الدّال، أو نقلاً كقراءة ورش[1]: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ﴾ [البقرة/١٠٧]، أو تخلُّصاً من سكونين، نحو: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللهُ يُضْلِله﴾ [الأنعام/٣٩] كما ذكرنا، و إلا انتقضَ بذلك كلّه أيضاً.

و أمّا إذا حملناه على الثاني فلاحتياجه إلى تقييد الكيفيّة بكونها في الآخر، و إلا انتقض بما علمتَ، و إلى تقييدها بكونها لغير إعلال، و إلا انتقض بمثل لزوم «رمى» الفتحُ للاعلال بقلب يائه ألفاً.

---

١ – عثمان بن سعيد بن عديّ المصري، من كبار القراء، غلب عليه لقب «ورش» وفاته بمصر سنة ١٩٧ هـ ق. الأعلام للزركلي ، ٣٦٦/٤.

فإنْ قلتَ: كيف خَفيَ على المُصَنِّف اختلالُ هذا الحدِّ؟ قلتُ: الظاهرُ أنَّهُ قصدُ تعريفه تعريفُ اللفظ، و هو قد أُجيزَ فيه أن يكون أعمَّ من المعرَّف كما قرَّر في محلِّه.

تنبيهان: الأوَّل: قال في الهمع: محلُّ البناء آخرُ الكلمة، و لايكونُ فيما نُزِّلَ منزلتَه فيما أعلم، انتهى. قال بعضُ المحقِّقين: و فيه نظرٌ، كيف و قد صرَّحُوا بأنَّ نحو: يا حار، و يا منصُ، مرخَّماً على لغة من لاينتظرُ مبنيٌّ على هذه الضَّمَّة الَّتي على العينِ دونَ اللامِ الَّتي هي الآخرُ، و كذا نحو: لا رجلينِ و لامسلمين، و يا زيدانِ و يا زيدونَ و إحدى عشرةَ و بعلَبكَ و بينَ بينَ و يومَ يومَ و بيتَ بيتَ و قُوما و قوموا و قومي و أمثالها، فالبناءُ في هذه كلِّها واقعٌ فيما نُزِّلَ منزلةَ الآخر، فتدبَّرْ، انتهى.

الحركات و السكون من صفات الأجسام: الثاني: ليس المرادُ بقولهم: الإعرابُ و البناءُ محلُّها الآخرُ أن يكونا على الحرف الأخير من الكلمة، لأنَّ الحرفَ على ما قرَّر في محلِّه صفةٌ و الحركات و السكون من صفات الأجسام، فلاتحلُّ الصفات، بل المرادُ أنَّه لمَّا كان يأتي عقيبَ الحرف الأخير بلافصلٍ بعضُ حروف المدِّ سُمِّيَ الحرفُ متحرِّكاً، كأنَّكَ حرَّكتَ الحرفَ إلى مخرج حرف المَدِّ، و بضدِّ ذلك سكونُ الحرف، فالحركةُ إذن بعدَ الحرف، لكنَّها من فرط اتِّصالها به يتوهَّمُ أنَّها معَه بلافصلٍ، فإذا اشبعتَ الحركةَ، و هي بعضُ حروف المدِّ صارتْ حرفَ مدٍّ تاماً فاعْلَمْه، انتهى ملخَّصاً من اللآلي الدُّرِّية لشيخ شيوخنا الحرفوشي، و فيه كلامٌ طويلٌ، أضَربْنا عن ذكره طلباً للإيجاز.

و البناء أيضاً جنسٌ تحتَه أنواع، «و أنواعه» أربعةٌ بالاستقراء:« ضمٌّ و كسرٌ و فتحٌ و سكونٌ»، و يُقال فيه وقف، وهو الأصلُ لخفَّته و استصحاباً للأصل، و هو عدمُ الحركة، فلا يبنى عليها إلا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، و كون الكلمة على حرفٍ واحد كتاء قمتَ و كونُها عرضةً للابتداء بها كلام الابتداء، و كونها لها أصلاً في التمكين، كأوَّل و كشبهها بالمعرب كضرب، قاله في التصريح.

تنبيهات: الأوَّل: لم يفرِّق المُصَنِّف في التعبير في جانبي الإعراب و البناء، فعبَّر في الموضعين بالأنواع ، و ابن الحاجب فرقَ بينهما، فعبَّرَ في جانبِ الإعراب بالأنواع، و في جانب البناء بالألقاب.

و وجَّهَه بعضُ شرَّاح كلامه بأنَّه أنَّما لم يقُلْ: لحركات البناء و الوقف أنواع لفقد ما يكونُ جنساً شاملاً لها بالنَّظرِ إلى الأصل، إذ الأصلُ أنْ يكونَ جنسَ البناء منحصراً في نوع واحد، و هو السكونُ بالفعل، فإنَّهم قالوا: الأصلُ في البناءِ السكونُ، فلمَّا كانَ من

حقِّ البناء أن لايشملَ هذه الأشياءَ نظراً إلى الأصلِ لم يُطْلَقْ عليها اسمُ الأنواع رعايةً لجانب الأصلِ، انتهى.

الثاني: إنَّما سُمِّي[١] الأوَّل ضمَّاً، لأنهَّ يَنشأُ من ضمِّ الشفتين أوّلاً، ثُمَّ رفعهما ثانياً، و الثاني كسراً، لأنَّه يَنشأُ من انحدار اللّحي الأسفلِ إلى أسفل انحِداراً قويّاً، و الثّالثُ فتحاً، لأنَّه يتولَّدُ من مجرَّد فتح الفم، قاله في التصريح.

الثالثُ: اختلفُوا في حركات الإعراب، هل هي سابقةٌ على حركات البناء، أو بالعكس، أو هما متطابقانِ من غيرِ ترتيب، و الأوَّل هو الأقوي قاله في التبيين[٢]، و هو خلافٌ لاثمرةَ له.

الخلاف في ألقاب المعربات و المبنيات، هل يطلق كلٌّ منهما على الآخر: الرَّابعُ: اختَلَفُوا في ألقاب المعربات و المَبْنيَّات، هل يُطْلَقُ كلٌّ منها على الآخر، فيقال مثلاً لِلمعرب مضمومٌ، و للمبنيِّ مرفوعٌ، أم لا، على ثلاثة مذاهبَ، فمنهم من قالَ: لايجوزُ إطلاقُ واحد منهما على الآخَر، لأنَّ المرادَ الفرقُ، و ذلك يعدمُه، و منهم مَنْ قالَ: يجوز مجازاً، و المجازُ لابدَّ له من قرينة، تلك القرينةُ تُبيِّنه، و منهم مَنْ قالَ: يجوزُ إطلاقُ اسمِ البناء على الإعراب ولاينعكس، قاله الشيخُ بهاء الدين النحاس[٣] في تعليقه على المقرَّب[٤].

و في شرح الكافيَّة للرضي، إذا أُطْلقَ الضمُّ و الفتحُ و الكسرُ في عبارات البصريَّة، فهي لاتقعُ إلا على حركات غير إعرابيَّة بنائية، كانت كضمَّة حيثُ أو لا كضمَّة قاف قفل، و مع القرينة يُطلق علىَ حركات الإعراب أيضاً، و الكوفيُّون يُطلقونَ ألقابَ أحدِ النوعين على الآخر مطلقاً، انتهى.

«فالأوَّلان» من أنواع البناء، و هما الضَّمُّ و الكسر«يُوجدان في» كلِّ واحد من «الاسم و الحرف» لخفَّتها بدلالتهما على شيءٍ واحد، و إنَّما لم يوجدا في الفعل لكونها ثقلين لاحتياجهما إلى إحدي العضلتين، أو كلَيهما، و الفعلُ ثقيلٌ كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقلين، أمَّا وجودُ الضمِّ في الاسم فهُو «نحو: حيثُ»، وبُنِيَتْ عند غير فقعس[٥]

---

١ - سقط سمِّي في«س».

٢ - في كشف الظنون كتابان باسم التبيين، الأوَّل:تبيين النصوص في العروض- لحجة الدين عيسي النحوي المتوفي سنة٦٥٠هـ .الثاني:التبيين في المعاني و البيان ليوسف بن الحسين الكرماستي المتوفى سنة ٧٠٦ هـ. كشف الظنون١/٣٤٣.

٣ - محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين ابن النحاس النحوي شيخ الديار المصريّة في علم اللسان، لم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً للكتاب المقرّب ، مات سنة ٦٩٨ هـ . بغية الوعاة ١٣/١.

٤ - المقرّب في النحو لأبي العباس محمد بن زيد المعروف بالنحوّي المتوفي سنة ٢٨٥ هـ . كشف الظنون ١٨٠٥/٢.

٥ - فقعس حيٌّ من أسد.

لافتقارها إلى جملة افتقاراً لازماً، و كان البناء على حركة فرقاً بين ما أصلُه البناءُ، و بينَ ما طَرَأَ عليه للإشعار بأنَّ لها أصلاً في الإعراب، و كانت الحركةُ ضمَّةً لشبهها بالغايات، و وجهُ الشبه أنَّها كانت مستحقَّةً للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمُنعت من ذلك كما منعت قبل و بعد الإضافة.

حيث و الكلام على بنائها و معناها: و ذهب الزَّجاجُ إلى أنَّ حيثُ موصولةٌ، و ليستْ مضافةً، فهي بمنزلة الَّذي، كذا قيل، و فيه نظرٌ، و قد تفتحُ للخفَّة، و تكسرُ على أصل التقاء الساكنين، و يقال: حوثُ و حاثَ بتثليث الثاء فيها.

أيضاً ففيها عشر لغات، و قراءةُ بعضهم:﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْث لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف/١٨٢]، بالكسر تحتملُ لغة فقعس، و لغة البناء على الكسر، و هي ظرفُ مكان اتِّفاقاً قال الأخفشُ: و ترِدُ للزَّمان، و وَافَقَهُ ابنُ هشام في المغني، و الغائب كونها في محلِّ نصب بالظرفيَّة، أو خفض بمن، و قد تخفض بغيرها كقوله[من الطويل]:

٥٩- ..... لدي حيثُ ألْقَتْ رَحْلَهَا أمُّ قَشْعَمِ[1]

و جَوَّزَ قومٌ وقوعَها مفعولاً به في قوله تعالى:﴿اللهُ أعلَم حيثُ يجعلُ رسالَته﴾ [الأنعام/١٢٤]، قالُوا: و لاتكونُ ظرفاً، لأنَّهُ تعالى لايكونُ في مكان أعلمَ منه في مكان، و لأنَّ المعنى أنَّه يعلمُ نفسَ المكان المستحقِّ لوضع الرسالة فيه لاشيئاً في المكان، و على هذا فالناصب لها يَعْلَمُ محذوفاً مدلولاً عليه بأعلمَ، لا به، لأنَّ أفعلَ التفضيل لا يَنْصِبُ المفعولَ به، إلا إن أوَّلْتَه بعالم في رأي بعضهم. و قال أبوحيَّان: الظاهرُ إقرارُها على الظرفيَّة المجازيَّة و تضمين أعلَم معنى ما يَتَعدَّي إلى الظرف، فالتقديرُ: اللهُ أنفذُ علماً حيثُ يجعلُ، أي نافذ العلم في هذا الموضوع.

قال ابن هشام: و لم تقع اسماً لأنَّ، خلافاً لابن مالك، و لا دليل في قوله [من الخفيف]:

٦٠- إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَن أنت راعيـ.....ـه حِمًى فيه عزَّةٌ و أمانُ[2]

لجواز تقديرحيث خبراً، و حِمًى اسماً، فإن قيلَ: يؤدِّي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قُلنا: هو نظيرُ قولِك: إنَّ في مكَّة دارَ زيد، و نظيُره في الزَّمان: إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الأجابة، انتهى.

---

١ - صدره«فَشَدَّ فَلَمْ يفزع بيوتاً كثيرةً»، و هو من معلقة زهير. **اللغة:** شدّ : حَمَلَ، أم قشعم: المنية. وفاعل شد يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مورثي حرب داحس و الغبراء.

٢ - لم يذكر قائله. **اللغة:** الحمى : الشئ المحمي.

قال أبوحيَّان: و الصحيحُ أنَّها لاتتصرَّفُ، لكنّها جُرَّتْ بمنْ كثيراً، و بفي شاذّاً، و بعَلى و الباء و إلى و لدي، و لم تَجئْ فاعلاً ولا مفعولاً به و لامبتدأ، انتهى. و سيأتي الكلامُ على لزوم إضافتها إلى الجملة في بحث الإضافة، إن شاء اللهُ تعالى .

أمس و منذ: و أمَّا وجودُ الكسر في الاسم فنحو: أمسِ عندَ أهل الحجاز مطلقاً إن أريدَ به مُعَيَّنٌ، و لم يُضَفْ، و لم يُعَرَّفْ بأل و لم يكسر[1] و لم يُصَغَّر، و بُني لتَضَمُّنه معنى لام التعريف، و كان البناءُ على حركة إشعاراً بأنَّ له أصلاً في الإعراب، و كانت كسرة لأنَّها الأصلُ في التخلُّص من التقاء الساكنين، و أكثرُ بني تميم يُوافقُهم إلا في حالة الرفع، فيُعربه إعرابَ ما لاينصرف للعلميَّة و العدل عن الأمس، و منهم مَنْ أعربَه كذلك مطلقاً، فإنْ فُقدَ شرطٌ من الشروط المتقدِّمة فلا خلافَ في إعرابه و صرفه، و إن استعملت المجرَّد المراد به معيَّنٌ ظرفاً كانَ مبنيّاً على الكسر بالإجماعِ لتضمُّنه معنى الحرف.

و قد نظم العلامة شرف المدرِّسين الشيخ عبدالرحمن بن عيسي المرشدي[2] شروط بناء أمس فقال [من الرجز]:

٦١- جَرِّدْ عَنْ ألْ أمساً إذا شئتَ بناء ... وَ لاَ تُضفْ وَ لاَ تَقُلْ أمسينا
مُصغَّراً و أفردَنْ و عَيِّن ... ظَرفاً فَجامعٌ لهذه بَيِّن
بالاتِّفاق عندَ كلِّ العرب ... وَ إن فَقَدْتَ واحداً فأعرب
بلاخلاف في سوى الأخير ... وَ مَعْ خلاف بينَهم شهير
في فقدكَ الأخير منها وحده ... كامس خيرٌ من غد فعدّه
فَساكنوا الحجاز قالُوا بالبناء ... أيضاً كما لو كان ظرفاً بيِّنا
أمَّا التميميُّون قالوا يُعرب ... ممنوعُ صرف ذا لبعض مذهبُ
و بعضهُم أعْرَبَهُ منصرفا ... فاشكر لنظم بالشروط قد وفى

قلتُ: قد علمتَ أنَّ أكثر التميميِّين يُوافقُ الحجازيِّين إلا في حالة الرفع، و غيرُ الأكثر يمنعُه مطلقاً، هذا هو المشهورُ عنهم، فالأولى أن يقالَ بدلَ البيت الأخير:

و جُلُّهم يخُصُّ ذا الإعرابا ... بحال رفعٍ فافهم الصوابَا

---

١ - سقط لم يكسّر في «ح».

٢ - عبدالرحمن بن عيسى، أبوالوحاهة العمري المرشدي، أحد الشعراء العلماءُ في الحجاز، من كتبه «الترصيف في فن التصريف»أرجوزة في علم الصرف «الوافي في شرح الكافي»و... مات سنة ١٠٣٧هـ . الأعلام للزركلي، ٩٥/٤.

و أمَّا وجودُ الضَّمِّ في الحرف فنحو: منذُ، تصلحُ للتمثيل لوجود الضَّمِّ في الاسم، فإنَّها في لغة مَنْ جَرَّ بها حرفٌ، و في لغة مَنْ رَفَعَ بها اسمٌ. و بنيت الاسميَّةُ لقطعها عن إضافة مرادةٍ في المعنى، لأنَّ معنى قولك: منذ يومِ الجمعة، أوّل المدَّة يوم الجمعة فقد تضمَّنت المضاف إليه[١] كتضمُّن قبل و بعد عندَ الحذفِ، و كان البناءُ على حركةٍ لما مرَّ، و كانت ضمَّة لشبهها بالغايات.

تنبيهٌ: قالَ ابن الدّهَّان[٢] في الغرَّة لم يُبْنَ من الحروف على الضمِّ إلا منذ. قالَ بعضُ المحقِّقين: و هو منقوضٌ بنحو ربُّ بالضمِّ في لغة وَ الكاف في ذلكم و ذلكما و ذلكُنَّ و التاء في أنتما و أنتم و أنتنَّ و الهاء في إيَّاه و إيَّاهما و إيَّاهنَّ، و أمَّا وجودُ الكسر فيه فنحو لام الجرِّ الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو: لزيد. قال الرضيُّ: و نُقِلَ فَتحُها مع جميع المظهرات.

«و الأخيران» و هما الفتحُ و السكونُ «يُوجدان في الكلم الثلاث»:الاسمِ و الفعل و الحرف: أمَّا السكونُ فلخفَّته، وأمَّا الفتحُ فلكونه أقرب الحركات إلى السكونِ لحصوله بأدنى فتحِ الضم بخلاف الضَّمِّ و الكسر، فإنَّ الأوَّل إنَّما يحصلُ بإعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى طرفي الشفة، و الثاني إنَّما يحصلُ بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفلَ.

الخلاف في الكلم هل هو جمع أم لا: الكلمُ ليسَ جمعاً للكلمة خلافاً للجرجانيِّ[٣] و جماعة،لأنَّه يجوزُ تذكيرُ ضميره، و الغالبُ على الجمع التأنيثُ، و لا اسمُ جمعٍ خلافاً لبعضهم، لأنَّ له واحداً من لَفظه، و الغالبُ على اسم الجمع خلافُ ذلك، بل هو اسمُ جنسٍ لدلالته على الماهيَّة من حيثُ هي، و هل هو إفراديٌّ أو جمعيٌّ خلافٌ، ذهبَ إلى الأوَّلِ جماعةٌ تمسُّكاً بقوله تعالى:﴿ إليه يَصْعَدُ الكلمُ الطيِّبُ﴾[فاطر/١٠]، و المختار عند المحقِّقين الثاني، فهو لايقع إلا على ما فوق كلمتين، و عند الأكثرين لايطلق إلا على ما فوقَ العشرة[٤] فوجود الفتح في الاسم نحو: «أين» استفهاميَّةً كانتْ أو شرطيَّةً، و بُنيت لتضمُّنها حرفَ الاستفهام أوالشرط، و كان البناءُ على حركة لما مرَّ، و كانت فتحة

---

١ – من كلمه إضافه حتى هنا سقطت في «س».

٢ – سعيد بن المبارك ناصح الدين بن الدهان النحويّ، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفصل و معرفة العربية، صنّف: شرح الإيضاح في أربعين مجلدا، شرح اللمع لابن جني، الدروس في النحو و...مات سنة ٥٦٩ هـ . بغية الوعاة ٢/٥٨٧.

٣ – أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني نحويّ بيانيّ مفسّر شاعر، صنّف: المغني، العوامل المأئة في النحو، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة و....مات سنة ٤٧١هـ . عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ ، ص ٤٤.

٤ – سقطت كلمة العشرة في «س».

لاستثقال الضَّمِّ و الكسر بعد الياء، و وجوده في الفعل، نحو: «قَامَ و» ضرب، و كان بناؤه على الفتح لما مَرَّ، و وجوده في الحرف، نحو: «سوف»، و بُنِيْتْ على الحركة، و كانت فتحة لما قلنا في أين، و هي مرادفة للسين كما مرَّ.

سوف: و قال البصريُّون: هي أوسع زماناً منها، لأنَّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، و يُقال فيها:«سَفَ» بحذف الوسط، و«سو» بحذف الأخير، و«سي» بحذفه و قلب الوسط ياءً، مبالغةً في التخفيف، حكاه صاحب المحكم[١]، و تنفردُ عن السين بدخول اللام عليها نحو:﴿وَ لَسَوفَ يُعطيكَ رَبُّكَ﴾[الضُّحى/٥]. قال أبوحيَّان: و إنَّما امتنع دخولُ اللام على السين كراهة توإلي الحركات في «لَسَيُدَحْرِجُ »، ثُمَّ طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ[٢]: و الغالبُ على«سوف»استعمالُها في الوعيد و التهديد، و على السين استعمالُها في الوعد، و قد تُستعمل سوف في الوعد، و السينُ في الوعيد، انتهى.

و وجودُ السُّكون فى الاسم، نحو: «كَمْ»، سواءٌ كانتْ استفهاميَّةً بمعنى أيِّ عدد، أو خَبريَّة بمعنى عدد كَثير، و بُنيت في الموضعين لشَبَهها بالحرف وضعاً لتضمُّن الاستفهاميَّة همزةَ الاستفهام، و الخبريَّة، حرف تكثير، إمَّا محقَّقاً وضعُه، نحو: ربَّ، و من الجنسيَّة، و إمَّا مقدَّراً، و سَنَستوفي الكلامَ عليها في حديقة المفردات، إن شاءَ اللهُ تعالى.

و وجودهُ في الفعل نحو: «قُمْ» على الأصحِّ عندَ جمهور البصريِّين كما مَرَّ، و وجودُه في الحرف نحو: هل، و قد تكونُ حركاتُ البناء مقدَّرةً كتقدير الضَّمِّ في باء سيبَويه، و الفَتح في نحو: لافتى إلا عليٌّ.

فائدة:إذا جاءَ شيءٌ ممَّا الأصل فيه البناءُ مبنيًّا فلايُسْأل عن سبب بنائه لجيئه على أصله، ثُمَّ إن جاءَ مبنيًّا على السكون، فلايُسْألُ أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك، أو على حركة يسأل عنه سؤالاتٌ: لم عَدَلَ إلى الحركة؟ و لم كانت الحركة كذا؟ و إنْ جاءَ شئ ممَّا الأصلُ فيه الإعرابُ مَبنيًّا على السكون سُئِلَ عنه سؤالٌ واحد لمَ بُنِيَ ؟ أو حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة، لم بُنِيَ؟و لم عُدِلَ إلى الحركَة؟ و لم كانت الحركَة كذا؟ ذكرنا ذلك كلَّه فيما مرَّ من الأمثلة.

---

١ - صاحب المحكم هو أبوالحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيدة اللغوي المتوّفى سنة ٤٥٨هـ . و هذا الكتابٌ كبيرٌ مشتمل علي أنواع اللغة. كشف الظنون ٢/١٦١٦.

٢ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ-و معناه الفرح و السرور- أبوالحسن النحوي المصريّ أحد الائمة في هذا الشأن، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المختسب في النحو و...مات سنة٤٦٩هـ .بغية الوعاة ٢/ ١٧.

فصل في علامات الرَّفع

ص: توضيح: علائم الرفع أربع، الضَّمة، و الألف، و الواو، و النون. فالضَّمَّةُ: في الاسم المفرد و الجمع المكسَّر و الجمع المُؤنَّث السالم و المضارع. والألف: في المثنَّى، و هو ما دلَّ على اثنين، و أغني عن متعاطفين، و ملحقاته، و هي كلا و كلتا مضافين إلى مضمر، و اثنان و فرعاه، و الواو في الجمع المذكَّر السالم و ملحقاته، و هي أولو و عشرون و بابه، و الأسماء السِّتَّة، و هي: أبوه و أخوه و حموها و فوه و هنوه و ذومال، مفردةً مكبَّرةً، مضافة إلى غيرالياء و النُّون في المضارع المتَّصل به ضمير رفع، لمثنًّى أو جمع أو مخاطبة؛ نحو يفعلانِ و تفعلانِ و يفعلونَ و تفعلونَ و تفعلينَ.

ش: هذا فصل في علامات الرفع:«علائم الرفع» و هو ما يحدثُه عامله سواءٌ كانَ لفظيًّا أو معنويًّا، و هذا هو النَّوعُ الأوَّل من أنواع الإعراب، و هي« أربع» بالاستقراء، لا زائدٌ عليها، فإنْ قلتَ: ما وجهُ جمع المُصنِّف العلامةَ جمعَ كثرة، و العلاماتُ كلُّها أربعٌ. و جمعُ الكثرة أقلُّه باتِّفاق النُّحاة أحد عشر؟ قلتُ قد يعتذرُ عنه بأنَّه من وضع جمع الكثرة موضعَ جمعِ القلَّة، كقولَه تعالى:﴿ثلاثةَ قُرُوء﴾[البقرة/٢٢٨]، أو إنَّه أرادَ التنبيه على مسألة غريبة، ذكرَها السعد التفتازانيُّ في التلويح[١]، و المشهورُ خلافُها، و هي أنَّ جمعَي الكثرة و القلَّة مُتَّفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهى، فمبدأُ كلٍّ منهما الثلاثةُ، و مُنتهي جمعِ القلَّة العشرةُ، و لا نهايةَ لجمع الكثرة، قال: و هذا أوفقُ بالاستعمالات، و إنْ صَرَّحَ بخلافه كثيرٌ من الثقات، فيصحُّ على هذا تعبيرُ المُصنِّف من غير تجوُّز، و به ينحلُّ استشكال اتِّفاق الفقهاءِ على مَنْ أقرَّ بدراهمَ، يقبل منه تفسيرها بثلاثة، و لاحاجة إلى دعوي المجاز و استشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقائق الألفاظ في الأقارير بالمجاز.

و العلائمُ «الأربعُ»: إحداها« الضمَّةُ»، و هي الأصلُ، لأنَّ الإعرابَ بالحركات أصلُ الإعراب بالحروف، و من ثَمَّ لايقومَ مقامَها غيرُها، إلا عند تعذُّرها، و لذلك قَدَّمَهَا.

«و» الثانية:« الألفُ»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الضَّمَّة عندَ تعذُّرها لكونها أُختَ الواوِ المتولِّدةَ عَنْها عندَ إشباعها، إذ هما من حروف المدِّ و اللين، فكان الأنسب أن يُقَدَّمَ

---

١ - التلويح علي التنقيح في أصول الفقه من مصنّفات التفتازانيّ.

الواوُ عليها، كما فَعَلَ صاحبُ جروميَّة[١]، و غيرُه، لكنَّه أرادَ أن يرتِّبَ على تقديمها تقديمَ المثنَّى على المجموع في المواضع الَّتي تنوبُ فيها هذه الفروعُ كما سيأتي، فقدّمها فما خلا ذلكَ عن فائدة.

«و»الثالثةُ:« الواوُ»، و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عنِ الضَّمَّةِ عندَ تعذُّرها لكونِها متولِّدةً منها عند إشباعها، كما قلنا، فهي بنتُها.

«و» الرابعة: «النُّونُ»، و هي أيضاً كذلك، لكونها مقاربةً للواو في المخرج، و لهذا تُدْغَم فيها، و لكلٍّ من هذه العلائم مواضعُ تخصُّها.

فأمَّا «الضمَّةُ» فتكونُ علامةً للرفع أصالةً «في» أربعة مواضعَ: أحدُها: «الاسمُ المفردُ»، و المرادُ به ما ليس مثنًّى و لا مجموعاً و لا من الأسماء السِّتَّة منصرفاً كان، نحو: جاء زيدٌ، أو غيرَ منصرف، نحو: قال إبراهيمُ. لمُؤنَّث، نحو:جاءَت هندٌ، أو مُذكَّر، كما مَرَّ، ظاهرةً فيه الضمَّةُ، أو مقدَّرة، كقام عمروٌ، و قالَ موسى .

تنبيه: قالَ بعضُهم: استشكل هذا الإطلاق بأنَّ من المفرد ما لايُرفع بالضمَّة، كملحقات المثنَّى و المجموع، و يمكن الجوابُ بأنَّ هذه القاعدةَ و أمثالَها غالبيَّةٌ، و بأنَّ الألفَ و اللامَ في المفردِ للجنسِ، و لأنَّ المرادَ بالمثنَّى ما يشمل المثنَّى حقيقة أو حكماً، و كذا المجموعُ.

جمع التكسير: «و» ثانيها:«الجمعُ المكسَّرُ»، و هو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مفرده إمَّا بزيادة ليست عوضاً، كصنو و صنوان، أو نقص كتُخَمَة و تُخَم، أو بتغيير شكلٍ منْ غير زيادةٍ و لا نقصان، كأسَد و أُسُد، أو مع زيادةٍ كرَجُل و رِجال، أو مع نَقصٍ كرسول و رسل، أو معهما، كغلام و غلمان، تحقيقاً كما مَرَّ، أو تقديراً، كفلك، ممَّا الجمعُ و الواحدُ فيه متَّحدان في الصورة، نحو ﴿في الفُلْكِ المَشْحونِ﴾[الشعراء/١١٩]، ﴿و تَرى الفلكَ فيه مَوَاخر﴾[فاطر/١٢].

فالضَّمَّةُ فيه إذا كان مفرداً ضمَّةُ قفلٍ، و إذا كان جمعاً ضمَّة أسُد، و أمَّا جُنُب و إن كان يُطْلَقُ على الواحد و الجمع بلفظ واحد، نحو: زيد جُنُبٌ، و الزيدان جنبٌ، و الزَّيدون جنبٌ، فإنَّهم لم يَعُدُّوه من هذا الباب، و إن أمكن التقدير فيُجْعَلُ جنبَ المفردَ، كعُنُق، و الجمعَ ككُتُب، و ذلك لأنَّه لم تُسْمَع له تثنيةً تقومُ دليلاً على أنَّهم قصدوا تغييرَ اللفظِ عندَ أختلاف مدلولاته، بل استُعملَ بلفظ واحد في الحالات الثلاث، بخلاف فلك،

---

١ – صاحب الجروميّة هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحويّ المشهور بابن آجروم، كانت وفاته سنة٧٢٣ هـ . المصدر السابق،١/٢٣٨.

فإنَّه سُمِعَ تثنيتهَ حيثُ قيلَ: فلكان، فدلَّ ذلك على أنَّهم قصدوا تغييرَ اللفظ عند اختلاف المدلول، فسلكَ بالجمع سبيلَ المثَّني تقديراً فكان الفرق واضحاً، و أمَّا مَن ثنَّى جُنُباً، فقد جمَعه أيضاً. قالَ ابنُ مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل: و الأصحُ كونه، يعني بابَ فلك، اسمَ جمعٍ مستغنياً عن تقدير التغيير، انتهى.

تنبيهان: الأوَّل: ما ذَكَرْناه من التقسيمِ هو تقسيمُ ابن مالك، و اعترضَ عليه بأنَّه لاتحرير فيه، لأنَّ صنوان من باب زيادة و تبديل شكل، و تُخَم من باب نقصٍ و تبديلِ شكلٍ، لأنَّ الحركاتِ الَّتي في الجمع غيرُ الحركاتِ الَّتي في المفرد، قاله المراديُّ. و يُجاب عنه بأنَّه نَظَرَ إلى ظاهَر اللفظ، أو أنَّه لايري تقديرَ التغيير كما يؤخذ من كلامه، قاله في التصريح، و في الجواب الثاني نظرٌ.

الثاني: يردُ على إطلاق المُصنِّف أنَّ من جمع التكسير ما لايُرفع بالضَّمة كملحقات جمع المذكَّر السالم، نحو: سنين و أرضين، و يُجابُ بأنَّ هذه القاعدةَ و أمثالَها غالبيَّةٌ، كما تقدَّم، و بأنَّ المرادَ بجمع التكسير جنسُه.

فائدتان: الأولى: يفارقُ جمعُ التكسيرِ جمعَ السلامة في أربعة أشياءَ، أحدُها: أنَّ جمعَ السلامة يختصُّ بالعقلاء، و التكسيرُ لايختصُّ، و الثاني: أنَّه يسلمُ فيه بناءُ المفرد، و لايسلمُ في التكسير، و الثالثُ: أنَّه يُعْرَبُ بالحروف، و جمعُ التكسير بالحركات، و الرابعُ: أنَّ الفعل[1] المسندَ إلى جمعِ السلامةِ لايؤنَّثُ، و يؤنَّثُ معَ التكسير، قاله أبوالبقاء[2]، و ذكره في التصريح.

الثَّانية: مطلقُ الجمعِ على ضربين: قلَّة و كثرة، و القلَّةُ: أفْعَالٌ و أفْعَلٌ و أفْعِلَةٌ و فعْلَةٌ، و مطلق الصحيح و ما عدا ذلك جَمعُ كثرةٍ، و المرادُ بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، وَ غيرُ ذلك كثيرٌ، و قد نَظَم بعضُهم[3] جموعَ القلَّةِ، فقال [من الطويل]:

٦٢-ألاإنَّ أفْعَالاً مثالاً و أفْعلاً وَ فعلةً للجمع القليلِ و أفعلة
كحَمْل وَ أحْمَال وفلس و أفْلس و فتية صدق و القَذَال و أقْذَلَة
و مِنْ جَمْعِه الجمعُ المصححُ كلُّه كزيدون و الهُنداتُ نحوَك مُقبلة

جمع المُؤنَّث السالم: «و» ثالثُها «الجمعُ المُؤنَّث السالمُ»: و هو ما سَلِمَ فيه بناءُ مفرده، سواءٌ كانَ اسماً أو وصفاً، وَ عَبَّرَ بعضُهم بما جُمِعَ بألفٍ و تاءٍ مزيدتين، و هو أولى،

---

١ - سقط الفعل في «ح».
٢ - عبدالله الحسين أبوالبقاء العكبري البغداديّ الضرير النحوي، صّنف:إعراب القرآن، اللباب في علل البناء والإعراب و....مات سنة ٦١٦ هـ ق. المصدر السابق ٣٨/٢.
٣ - «بعضهم» سقط في «س».

ليشملَ ما كان مفردُه مُذَكَّراً، كاصطبلات و حمامات، و ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد، و ما تغيَّر فيه ذلك، كَسَجَدَات.

لايقالُ: يردُّ ذلك على تعبير المُصَنِّف، لأنَّا نقولُ: التعبيرُ به جري على الغالب، أو إنَّ في الكلام حذف مضاف، أي صيغة جمع المُؤنَّث السالم أو حذف معطوف، أي الجمعُ المونث السالمُ، و ما على صيغته، فلايخرجُ ما جمع بألف و تاء من جمع المذكَّر، و لا ما تغيَّر[١] فيه بناءُ مفرده، لأنَّ صيغتَه صيغةُ جمعِ المُؤنَّث السالمِ في عرف النحاة، و إن كان في الحقيقة جمعُ مُذَكَّر أو مكسَّر، أو إنَّه لم يلتفتْ لما جُمِعَ بالألف و التاء من جمع المذكَّر أو المكسَّر لقلَّته.

و دأبُهم المألوفُ ذكْرُ ما هو الأغلب و الأكثر، لا ما هو الأقلُّ و الأندرُ، أو إنَّ المرادَ بجمع المُؤنَّث السالم ما جُمِعَ بألف و تاء مزيدتين مجازاً بطريق ذكر الملزوم[٢] و إرادة اللازم، لأنَّ جمع المُؤنَّث السالمَ في عرفِ النحاة واقعٌ على الجمع بالألف و التاء، و الملازمةُ العرفيَّةُ تكفي في صحَّة المجاز.

فإنْ قلتَ: فيلزمُ أن يكون جمعُ المُؤنَّث السالمَ مستعملاً إمَّا حقيقته و مجازه أنْ استعملَ فيهما جميعاً، أو في مجازه فقط أن استعمل في معنى شاملٍ لهما، و على التقديرين يلزمُ المجازُ على الخلاف في جواز الأوَّل ؟ قلتُ: هو مجازٌ مشهورٌ على أنَّه يمكن أن يَدَّعي أنَّ نحوَ: اصطبلات و حبليات جمعُ مؤنث سالم حقيقةً عرفيَّةً لا مجاز.

تنبيهات: الأوَّل: قولُه السالم صفةٌ للجمع كما قال بعضُهم. و جوَّز بعضُ المحَقِّقين كونَه صفةً للمؤنث، فإنَّه موصوفٌ بالسلامة حقيقةً، لأنَّه واقعٌ على المفرد.

الثاني: أوردَ على قولهم: ما جُمِعَ بألف و تاء مزيدتين، أنَّ الَّذي جُمع بهما هو المفردُ، و ليسَ هو المرادَ في مقام الجمع المذكور، و أجيب بأنَّ الَّذي جُمِعَ بها معناه الَّذي وقع عليه ما يجمع بهما، و هو المجموعُ بهما فهو المفردُ بوصفِ ضمِّ غيرِه إليه، لا المفردُ قبل ضمِّ.

ضابط فيما يجمع بألف و تاء قياساً: ضابط الَّذي يجمع بألف و تاء قياساً[٣] مطَّرداً خمسةُ أنواع: أحدُها ذو التاء مطلقاً إلا نحو: شاة و شفة و أمة و مرآة و امرأة و فلانة و فلة[٤]، و نقلَ في أمة: أميات و أموات، و يحتاجُ إلى نقل من العرب: الثاني: علمُ المُؤنَّث مطلقاً

---

١ - و لاتغيّر«ط».
٢ - بطريق الملزوم«س».
٣ - سقط قياسا في «س».
٤ - الفَلَة: الثلمة في السيف و جمعها فلول.

إلا قطام على لغة مَنْ بني، و اشترط ابن أبي الربيع[١] العقل، الثالث: صفة مُذَكَّر لايعقل بخلاف صفة المُؤنَّث و العاقل، الرابع: مصغَّره بخلاف مصغّر المُؤنَّث، الخامس: اسم الجنس المُؤنَّث بالألف إلا فعلاء فعلان أو أفعل غير منقولين إلى الاسميَّة.

و تُجمعُ حروفُ المعجم، فما كان فيه ألف جاز قصرُه و مدُّه بالإجماع، فيقالُ فيه على القصرُ: بيات، بقلب الألف المقصورة ياءً، و على المدِّ باءَات بالإقرار بالهمزة.

الفعل المضارع: «و» رابعها[٢] الفعلُ «المضارعُ» الَّذي لم يتَّصلْ به ما يُوجبُ بناءَه، كما مَرَّ، أو ينقلُ إعرابَه، كما إذا اتَّصل به ضميرُ تثنية، أو ضميرُ جمع أو ضميرُ المُؤنَّث المخاطبة، فيكونُ علامةُ رفعه ما ستعرفُه، و لافرقَ بين أن يكون الفعلُ المضارعُ المذكور صحيحَ الأخر أومعتلّاً، فإذا كانَ معتلّاً، كانتِ الضمَّةُ فيه مقدّرةً نحو: يَدْعُو و يَخْشَى، كما سيأتي.

المثنَّى: «و» أمَّا «الألفُ» فتكونُ علامةً للرَّفع نيابةً عن الضمَّة «في» موضع واحد، و هو «المثنَّى»، و حَدَّهُ المُصنِّف تبعاً لابن هشام في الأوضح[٣] بقوله:«و هو ما دَلَّ على اثنين، و أغني عن متعاطفين». قالَ شارحه فقوله:«ما» وضعُ جنس، و قولُه: لاثنين فصلٌ أوَّلٌ مخرجٌ لما وُضعَ لأقل كرجلان، أو لأكثر كصنوان، و قوله:«أغني عن المتعاطفين» فصلٌ ثانٍ مُخْرِجٌ لنحو: كلا و كلتا و اثنين و اثنتين و شفع و زوج و زكا[٤] بالتنوين اسم للشيئين و دخل فيه نحو: القمران للشمس و القمر، انتهى.

و اعترضَ بعضُهم على هذا التعريف بأنَّه صادقٌ على الضمير في أنتما و على اثنين و اثنتين، إذ هي مغنيةٌ عن أنت و أنت، و عن رجلٍ و رجلٍ، و امراة و امرأة، و في صدقه على الأخيرين بحثٌ، إذ ما صَدَقَ كلٌّ من الاثنين و الاثنتين ذات متَّصفةٍ بالأثنينية مطلقاً، دون تعرُّض لكونه رجلاً أو امرأةً، فتدبَّرْ.

القمرين و العمرين: و زادَ بعضُهم في الحدِّ قولُه من لفظه احترازاً عن القمرين و العمرين من ألفاظ التغليب، فليس مثنًّى، بل ملحقٌ به، و سكوتُ المُصنِّف عن ذلك و

---

١ – عبدالله بن أحمد أبوالحسين بن أبي الربيع، إمام أهل النحو في زمانه، صنّف: شرح الإيضاح، شرح سيبويه، المخلص، القوانين، كلاهما في النحو. مات سنة ٦٨٨ هـ ق . المصدر السابق ١٢٥/٢.

٢ – يعني الرابع من الكلمات التي ترفع بالضمة.

٣ – «أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك»شرح علي الالفية لابن هشام ، كشف الظنون ١٥٤/١.

٤ – الزكا: الزوج من العدد.

عدمُ عدِّه في الملحقات دالٌّ على إدخاله في حدِّ المثنَّى، و المسألةُ موضعُ خلاف، فمن أخرجَه من باب المثنَّى، و أدخلَه في ملحقاته ابنُ مالك في تسهيل، حيثُ قالَ: و ما أعربَ إعرابَ المثنَّى مخالفاً لمعناه، أو غيرُ صالح للتجريد، و عطفُ مثله عليه، فملحقٌ به.

و قال ابنُ هشام: و الَّذي أراه أنَّ النَّحويِّينَ يسمُّون هذا النوعَ مثنَّى لعدم ذكرِهم له فيما حمل على المثنَّى، و أوضحَ ذلك في بعض تعاليقه بزيادة، فقال: إخراجُ هذا النوع من باب المثنَّى لايعرفُ بغير ابن مالك، و لانجدُ أحداً يذكره فيما حمل على المثنَّى سواه، لعلمِهم بشمول اسم المثنَّى له، و ذلك أنَّما جازَ بعد أنْ قدَّرَ تسميةَ الشمسِ قمراً و نحوه، انتهى.

فإن قلتَ: هذا إنَّما يصحُّ عندَ مَنْ لم يشترطْ اتِّفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعاً لابن الأنباريِّ، و أمَّا عندَ من اشترطه فلايصحُّ، و قد ذهب إلى اشتراطه أكثرُ المتأخِّرينَ، فلا يقال: العينين للشمس و الذهب، و لَحَّنوا الحريري[1] في قوله [من الخفيف]:

٦٣- جاءَ بالعينِ حينَ أَعْمَي هَواهُ عَيْنَــه فانثني بلا عَينين

قلتُ: قالَ العلامةُ التفتازانيُّ في شرحِ التخليص[2] بناءً على هذا القولَ يكون مجازاً.

التغليب من المجاز: و جميعُ باب التغليب من المجاز، لأنَّ اللفظَ لم يُستعملْ فيما وُضع له، و قال في شرح المفتاح و أمَّا بيانُ التغليب و العلاقه فيه و إنَّه من أيِّ نوع منه فلم أرَ أحداً حامَ حوله، انتهى.

المشاكلة: و قال الدماميينيُّ في المنهل أقولُ: يمكنُ أنْ يُجعلَ ما نحن فيه من قبيل المشاكلة، فعُبِّرعن مدلول أبي بكر مثلاً بلفظ عمر، و عن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تخفيفاً، و ظاهر كلامهم في المشاكلة أنَّ جهة التجوُّز في وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الأخر تحقيقاً أو تقديراً، فهو من قبيل ما العلاقةُ فيه المجاورةُ، انتهى.

و كونُ ما ذكره، هو ظاهرُ كلامهم في جهة التجوُّز ليس على إطلاقه، قال المحقِّق الشريف[3] في شرح المفتاح: المشاكلة هي أن يُذكَرَ الشئُ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته،

---

١ - القاسم بن علي الأمام أبومحمد الحريري، كان في غاية الذكاء و الفطنة و الفصاحة و البلاغة، من تصانيفه: درة الغواص في أوهام الخواص، الملحمة و شرحها، المقامات و...مات سنة ٥١٦ هـ . المصدر السابق ٢/٢٥٧.

٢ - تلخيص المفتاح في المعاني و البيان للشيخ الامام جلال الدين محمد قزويني المتوفّى سنة ٧٣٩هـ . فكتب العلماء له شروحا منها شرح العلامة سعد الدين التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ . كشف الظنون ١/٤٧٣.

٣ - هو السيِّد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ ق، و هو من الذين شرح مفتاح العلوم للعلامة السكاكي المتوفى سنة ٦٢ هـ المصدر السابق ٢,١٧٦٣.

فإن كان بين ذلك الشئ و الغير علاقة مجوّزة للتجوُّز من العلاقات المشهورة، فلا إشكال، و تكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن، كما بين السيئة و جزائها، و إن[1] لم تكن فلا بدَّ أن يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصحِّحة للمجاز في الجملة، و إلا فلا وجهَ للتعبير عنه، انتهى.

و في فصول البدائع و التحقيق[2] إنَّ عدَّ الصحبة علاقة باعتبار أنَّها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقةُ في الحقيقة، و إلا فالمصاحبةُ في الذكر بعد الاستعمال، و العلاقة تصحِّح الاستعمال فتكون قبله، انتهى.

اشكال التغليب مطلقاً من باب المجاز: تنبيهات: الأوَّل: قال بعضُ المحقِّقين هاهنا إشكالٌ، و هو أنَّ التغليبَ مطلقاً من باب المجاز، كما صرَّح به، و لايَخْفَى أنَّ فيه جمعاً بين الحقيقة و المجاز، لايقال: الكلُّ معنى مجازيٌّ، إذْ اللفظُ لم يُوضَعْ له، لأنَّا نقول: فيلزم أن لايُوجد أصلا لجريان هذه العلَّة في كلِّ جمع، و الجواب ما أشار إليه المحقِّقُ الشريف في حاشية الكشَّاف، و هو أنَّ الجمعَ أنَّما يلزم إذا كان كلُّ واحد منهما مراداً باللفظ، و هاهنا أريد معنى واحدٌ مركَّبٌ من المعنى الحقيقيِّ و المجازيِّ، و لم يستعملِ اللفظُ في واحد منهما، بل في المجموع مجازاً، و لايلزمُ جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية و المجازيَّة، لجواز أنْ لايكونَ هناك ارتباطٌ يجعلُها معنى واحداً عرفاً يقصد إليه بإرادة واحدة في استعمالات الألفاظ، انتهى.

نحو القمرين و العمرين يحفظ و لايقاس عليه: الثاني: هذا النوعُ من نحو القمرين و العمرين مسموعٌ يُحفظُ، و لايقاس عليه، ثمَّ تارةً يغلبُ الأشرفُ، كالأبوين، و تارةً الأخفُّ كالعمرين، و تارةً الأعظمُ، نحو: مرج البحرين. قال في الهمع: و إنَّما كان هذا من قبيل التغليب، لأنَّ المرادَ بالبحرين الملحُ و العذابُ، و البحرُ خاصٌّ بالملح، كذا قيلَ، و دعوى اختصاصه به مبنيَّةٌ على المشهور، و إلا فقد صرَّحَ جماعة من أهل اللغة أنَّ البحر هو الماء الكثير، ملحاً كان، أو عذباً، فعلى هذا لايكون من باب التغليب.

يشترط في كلِّ ما يثنّى عند الأكثرين سبعة أمور: الثالث: يشترطُ في كلِّ ما يُثَنَّى عند الأكثرين سبعةُ أمور: الإفرادُ و الاعرابُ و عدمُ التركيب و التنكير، فالعلمُ يُنَكَّرُ ثُمَّ

---

١ – من الغير حتى هنا سقط في «س».
٢ – ما وجدت هذا العنوان.

يُثنَّى، و اتِّفاقُ اللفظ و المعنى، و قد علمتَ ما فيها، و أن لايُستغنى بتثنيته غيره عن تثنيّته، فلا يُثنَّى سواءٌ استغناءً بسيَّان، و هذه الشروط تُعتبر في الجمع أيضاً كما صرَّح به في الهمع و غيره.

حكم بنية الاسم إذا ثُنِّي: الرابعُ: الاسم إذا ثُنِّيَ، و كان صحيحاً غيرَ مهموز، أو مُنزَّلاً منزلتَه لحقتْهُ العلامةُ من غير تغيير، كرجلان و امراتان و دلوان و ظبيان، و شذَّ إليان[1] و خُصيان، أو مهموزاً، فإن كان ما قبلَ الهمزة ألفٌ زائدة، و الهمزةُ أصلٌ أقرَّت، كقرَّاءان في قرَّاء، بضمِّ القاف و تشديد الرَّاء المهملة، و هو الناسكُ، أو مبدلة من أصل، فإقرارها أولى ككَساءان في كساء أصله كساو، و شَذَّ كسايان، أو ملحقة بأصل، فقلبُهـا واواً أولى، كعلياوانَ في عليا، أصلُها علياي بياء، لتلحقها بقرطاس، ثُمَّ أبدلت الياءُ همزةً، أو بدل من ألف التأنيث كحمراوان في حمراء، أو كان معتلاً منقوصاً لحقتهُ العلامةُ من غير تغيير أيضاً سواء رُدَّ ياؤه كقاضيان في قاضٍ، أو مقصوراً، فألفُه إن كانت زائدةً على ثلاثةً؛ أو بدلاً عن ياء، أو مجهولةً الأصل، و أميلت، قلبت ياء كحبليان في حبلى، و فتيان في فتى، و متيان في متى مسمًّى به، و إلا فواواً كعصوان في عصى و كذوان في كذا مسمًّى به.

ملحقات: «و ملحقاتة» أي ملحقاتُ المثنَّى، و المراد بها ألفاظٌ شابهْتهَ في الدلالة على معناه، و ليست منه، لفقد ما اعتُبرَ فيه من الشروط، و هي خمسةُ ألفاظ،«كلا» للمُذكَّرين، و«كلتا» للمؤنَّثين، ولاينفكَّان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمر، و إنَّما يكونان ملحقين للمثنَّى حال كونها «مضافين» التذكير مبنيٌّ على التغليب أو التأويل «إلى مضمر»، و هو ثلاثةُ ألفاظ: كُما و هُما و نا، نحو: كلاكما و كلاهما و كلانا، فلاتكون الألفُ فيهما علامةً للرَّفع، ما لم يكونا كذلك، و أمَّا إذا أضيفا إلى ظاهر، فألفُها لازمةٌ، و إعرابُهما بحركات مقدَّرة عليهما، لأنَّها لاتقبل الحركات، و ذلك لأنَّهما باعتبار لفظهما مفردان، و باعتبار معناها مثنَّيان، فلفظهما يقتضي الإعرابَ بالحركات، و معناهما يقتضي الإعراب بالحروف، فَرُوعِيَ فيهما كلا الاعتبارين.

---

١ - الإلى: النعمة.

فإذا أضيفا إلى الظاهر الّذي هو الأصلُ رُوعِيَ جانبُ لفظهما الّذي هو الأصلُ و أعربا بالحركات الّتي هي الأصلُ، نحو: جاءني كلا أخويكَ، رأيت كلا أخويكَ، و مررت بكلا أخويك.

و إذا أُضيفا إلى المضمر الّذي هو الفرعُ روعي جانب معناهما الّذي هو الفرع أعربا بالحروف[١] الّتي هي الفرعُ، نحو: جاءني كلاهما و رأيت كليهما مررتُ بكليهما. و وراء هذه التفرقة اطلاقان: أحدُهما: الإعرابُ بالحروف مطلقاً، و هي لغةُ كنانة[٢] و الثاني: الإعرابُ بالحركات مطلقاً، وهي لغةُ بلحارث[٣]، حكاها الفرّاء و غيرُه. قال الرضيُّ و لا أدْرَي ما صحَّته، انتهى.

و زعم بعضُهم أنّهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدَّرة، و أنّ انقلابَ ألفهما جرًّا و نصباً للتشبيه بألفي «على و لدى» قال ابنُ مالك: و في لغة كنانة دليلٌ على ضعف هذا القول.

تتمَّة: و لكون كلا و كلتا مفردين لفظاً مثنَّين معنى، جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ مرَّةً، و على المعنى[مرَّة] أخرى، و قد اجتمعَ الأمران في قوله [من البسيط]:

٦٤- كلاهُمَا حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهما قَدْ أَقْلَعَا وَ كلا أَنْفَيهما رَابِي[٤]

و قالَ الله تعالَى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾[الكهف/٣٣]، ثُمَّ قال﴿ وَ فَجَّرْنَا خِلالَهُما نَهَراً﴾ [الكهف/٣٣]. قال ابنُ طاهر[٥]: و قومٌ لايُجيزون كلاهما قامَ، لأنّهم جعلوها مثنًّى حقيقةً.

و الثلاثُ الملحقاتُ الاخرُ، «اثنان» للمُذَكَّرين و« فرعاه» و هما اثنان في لغة الحجاز و ثنتان في لغة تميم[٦]، و كلاهما للمُؤنَّثين، و لم يقيِّدهما بما مَرَّ في الملحقين السابقين، لأنّها ملحقةٌ بالمثنَّى مطلقاً، سواءٌ أُضيفتَ إلى مضمر أم لا، لأنّ وضعَها وضعُ المثنَّى، و إن لم تكن مثنَّيات حقيقةً، إذ لم يثبت لها مفرد، لايقال: اثن و لا اثنت و لا ثنت.

---

١ - «روعي جانب معناهما الّذي هو الفرع » محذوف في « م و ط».
٢ - كنانة من القبائل العربية من عرب الشمال أو العدنانيون . الجامع في تاريخ الأدب العربي١/٧٩.
٣ - من القبائل العربية.
٤ - البيت للفرزدق في صفة فرسين،**اللغة:** الجري: السير، أقلعا: كفّا عن الجري، الرابي:اسم الفاعل من ربا يربو. و ربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جري و نحوه .
٥ - محمد بن طاهر، أبوعبد الله الانصاري الأندلسي، عالم بالعربية، من كتبه«عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» و «كتاب التحصيل» مات سنة ٥١٩ هـ. الأعلام للزركلي،٧/٤٢.
٦ - تميم من قبائل عرب الشمال أو العدنانيون. الجامع في تارخ الأدب العربي، ١/٧٩.

تنبيهات: الأوّل: قيل: هذا الإطلاق يُوهمُ جواز إضافة الثلاثة إلى كلّ ضمير، و ليس كذلك، فإنّها لاتضافُ إلى ضمير مثنًّى، فلا يُقالُ: جاء الرجلان اثناهما، و المراتان اثنتاهما أوثنتاهما، قياساً على جاءني ثلاثتهم، لأنّ ضمير التثنية نَصَّ في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشئ إلى نفسه، و قد أجبتُ عن ذلك في شرح الإرشاد[1]، و أوردت ما ذكره الحريري في درّة الغواص في هذا البحث و تكلّمتُ عليه فليرجعْ إليه.

الثاني: أُلحقَ بالمثنّى أيضاً ما سُمّي به كزيدان علماً، فَيُرْفَعُ بالألف كهو، و يُنصبُ و يُجرُّ بالياء مثلَه أيضاً كما سيأتي، و يجوزُ فيه أن يَجري مجري سلمان، فيعربُ إعرابَ ما لاينصرفُ للعلميّة و زيادة الألف و النون، و إذا دخل عليه الألفُ و اللامُ جُرَّ بالكسر.

الكلام على نون المثنّى: الثالثُ: نونُ المثنّى لايجوزُ إلّا كسرُها مطلقاً عندَ البصريّين، و أجاز الكسائيُّ و الفرّاء فتحَها مع الياء لا مع الألف، و أجازَه بعضُهم. و ضمُّها معَ الألف لغةٌ و أمّا معَ الياء فلايجوز حَكاه الشيبانيُّ[2].

و قيلَ من العرب مَنْ يجعلُها معقّب الإعراب، فعلى هذا تفتحُ مع الياء نصباً و تُكسرُ جرّاً، و حذفها للاضافة، كثيرٌ، و لشبه الإضافة في اثني عشر و اثنتي عشره و لتقدير الإضافة، نحو: رأيتُ يدَي و رجلَي زيد. و لتقصير الصلة مطلقاً عند سيبَويه و الفرّاء خلافاً للمبرّد، إذ قصر ذلك على قولك: اللذا و اللتا، قاله في الإرتشاف.

جمع المذكّر السالم: «و» أمّا «الواو» فتكون علامةً للرفع نيابة عن الضمة «في» موضعين: أحدُهما«الجمعُ المذكّرالسالمُ»، و هو مَا دلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، معَ سلامة بناء مفرده، و من ثَمَّ سُمّي سالماً، و يُسمّى بالجمع الّذي على حدِّ المثنّى لشبهه له في كونه أُعْرِبَ بحرفين، و سَلِمَ فيه الواحد، و خُتمَ بنون تُحْذَف للإضافة، و قد يُقال له: الجَمعُ بالواو و النُّونَ تسميةً له باشرف حالَيه، و الجمع على هجائين لكونها يأتي على وجهين: تارةً بالواو، و تارةً بالياء.قال السخاويُّ[3] في شرح المفصّل: و قد عَدَّ بعضهم لهذا الواو ثمانيةَ معانٍ، فقال: هي علامة الجمع و السلامة و

---

١ - موضّح الرشاد في شرح الإرشاد: كتاب في النحو ، من مولّفات الشارح.

٢ - إسحاق بن مرار الشيباني لغويّ أديب من الكوفة، جمع أشعار نيف و ثمانين قبيلة من العرب، من تصانيفه«كتاب اللغات»و «النوادر في اللغة» مات سنة ٢٦٠هـ . الأعلام للزركلي ١/٢٨٩.

٣ - علي بن محمد أبوالحسن السخاوي، كان اماما علامة بصيرا بالقراءات إماما في النحو و اللغة له من تصانيف: شرحان علي المفصّل، شرح أحاجي الزمخشري النحوية، مات سنة ٦٤٣هـ ، بغية الوعاة ٢/١٩٢.

العقل و العلميَّة و القلّة و الرفع و حرف الإعراب و التذكير، انتهى، و فيه من المساهمة لايَخْفَى.

و يشترطُ في كلّ ما يُجْمَع هذَا الجمع ثلاثةُ شروط: أحدُها: الخلوُّ من تاء التأنيث، فلايُجمعُ نحو: طلحة و علّامة. الثاني: أنْ يكونَ لمُذكّر فلايُجْمَعُ نحو: زينب، و لا حائض، الثالث: أن يكونَ لعاقل فلايُجْمعُ نحو واشق علماً للكلب، و سابق صفةً لفرس. ثمّ يُشترطُ أن يكونَ إمَّا علماً غيرَ مركّب تركيباً إسناديّاً و لا مزجيّاً، فلايُجْمَعُ نحو: برق نحره و معدي كرب، و إمَّا صفةً تقبلُ التاءَ، أو تدلُّ على التفضيل، نحو: قائم و مذنب و الأفضل، فلايجمعُ هذا الجمعَ[1] نحو: جريح و صبور و سكران و أحمر، قالَه ابنُ هشام في الأوضح.

تنبيهات: الأوَّل: يَنبغي تقييدُ تاء التأنيث بكونها غيرَ عوض، فلوكانت عوضاً عن فاء الكلمة نحو: عدة، أو لامها نحو: ثبة، و جعلت ما هي فيه عَلماً جاز جمْعه بالواو و النُّون، كعدون و ثبون، ما لم يُكسرْ قبل العلميَّة كشفة، فيلزم تكسيرة كشفاة، أو يعتلّ لامه كدية، فيلزمُ جمعهُ بالألف و التاء كديات، هذا مذهبُ سَيبويه، و خالفَ المبرّدُ، فقال: لايجوزُ في عدة إلا عدات، و لايجوزُ عدون.

الثاني: قال ابنُ مالك: المرادُ بالمذكّر المسمَّى لا اللفظ، فإنَّ تذكيرَ الأسماء ليس شرطاً في هذا الباب، بلِ الشرطُ خلوُّه من تاء التأنيث، فلو سمَّيتَ رجلاً بزنيب و سُعدى، جازَ أنْ يُقالَ في جمعة: زينبون، كما لو سُمِّي بزيد مُؤنَّث جُمع بالف و تاء كزيدات.

الثالث: التصغيرُ قائمٌ مقامَ الوصف، فلذلك لو صغِّرَ رَجلٌ و غلامٌ جُمِعَ بالواو و النون، مع أنَّه ليس بعلم و لا صفة، و ذلك لأنَّ التصغيرَ وصفٌ في المعنى، قاله المرادي، و كذا المنسوبُ، نحو: بصريٌّ و بصريُون.

الرابع: ما وقع في الأوضح من التَّعبير بلفظ العاقل هو المشهورُ، و قال غيرُ واحد: الأولى التعبيرُ بالعالم ليشتمل:﴿ فنعْمَ الماهدونَ﴾[الذاريات/٤٨]، إذ لايُطلق عليه تعالى أنَّه عاقلٌ لإيهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علوّاً كبيراً، قيل: و فيه إنَّه ليس قياساً بل مقصوراً على السماع، صُرِّحَ به في التسهيل[2]، و إنَّه جمع مجازي بجعل الواحد بمنزلة متعدِّد، فتأمَّل.

الخامس: اشترط المازنيُّ في العلمِ أنْ لايكونَ معدولاً و لايجوزُ في نحو: عمر أن يجمع هذا الجمع، بل أن لايثنَّى، و لايجمعَ مطلقاً، و الجمهورُ على خلافة.

---

١ - من كلمة برق نحره حتى هنا سقط في «س».

٢ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢، كشف الظنون ١/٤٠٥.

فإن قلتَ: الاسم العلمُ إذا جُمعَ زالت العلميَّةُ منه ضرورةَ أنَّ تثنيةَ العلم و جمعه يقتضي إخراجُه عن حقيقة كونه علماً إذ يَصير نكرة، لأنَّ العلمَ إنَّما يكون معرفة على تقدير أفراده لموضوعه لكونه لم يُوضع علماً إلا مفرداً فهو دالٌ على الوحدة، و التثنية و الجمع يدلّان على التعدُّد، و الوحدة و التعدُّد متضادَّان، قلت: أُجيبَ بأنَّ معنى كلامهم أنَّ الاسم إذا كان علماً بشروطه صحَّ إيراد الجمع عليه، و ذلك بعد أن تنكّره، و ليس المرادُ أنَّه يَبْقَي علماً، و يُجمع على تلك الحال فَيُؤَوَّل الأمر إلى أنَّ ما يشترط وجودُه شرطٌ للإقدام على الحكم، و عدمُه شرطٌ لثبوت ذلك الحكم.

لغز للبدر الدماميني: و قد نظم الدَّماميُّ في ذلك لغزاً فقال[من الطويل]:

٦٥- أيا علماء الهند لازال فضلكم ... مدي الدَّهر يبدو في منازل سعده
ألَمَّ بكم شخصٌ غريبٌ لتحسنوا ... بإرشاده عندَ السؤال لقصده
و ها هو يُبدي ما تعسَّر فهمه ... عليه لتُهدوه إلى سُبل رشده
فيَسأل ما أمرشرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاةُ برده
فَلمَّا وجدنا ذلك الأمر حاصلاً ... مَنَعتم ثبوتَ الحكم إلا بفقده
و هذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون بسرده

السادس: قالَ بعضُهم: إن أريدَ بجمع المذكور ما هو جمعٌ في الأصل أو في الحال ورد عليه جمع جعلت نونُه معتقب الإعراب، نحو: قنسرين[١]، فإنَّه يعربُ بالحركات، و الياءُ ملتزمةٌ كالألف في المثنَّى، كذلك و إن أريدَ الجمعُ في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو و الياء، انتهى. و أجابَ بعضُ المحقّقين باختيار الأخير، و لايضرُّ خروج الجمع العلم لأنَّه شاذٌّ.

السابع: حكمُ الاسم إذا جمعَ هذا الجمعَ كما إذا ثُنِّي من لحوق العلامة من غير تغيير و لايُستثنى إلا المنقوصُ و المقصورُ، فإنَّ آخرَهما يُحذفُ لالتقاء السَاكنينَ، ثمَّ يُضمُّ ما قبلَ آخر المنقوص في الرَّفع، و يُكسر في غيره مناسبةً للحرف، نحو: جاء القاضونَ، و رأيت القاضينَ، و مررتُ بالقاضينَ، و يُفتح ما قبل آخر المقصورِ دلالةً على ما حُذِفَ، نحو:﴿و إنَّهم عندَنا لَمِنَ المصطفينَ﴾[ص/٤٧].

---

١ - القنسر: الكبير المسن و القديم.

ملحقات الجمع المذكّر السالم: و« ملحقاته» و قد مرَّمعناها، و هي أربعةُ أنواع:

أحدُها: أسماء جموع، و هي«أولو» بمعنى صاحب، اسم جمع، لا واحدَ له من لفظه، بل من معناه، و هو ذو كقوله تعالى:﴿ و لايَأتَلِ أولو الفضل منكم.﴾ [النور /٢٢]، و تَكتبُ بواو بعد الهمزة[1] حملاً على أُولى، و كتبتْ أُولى بالواو لئلّا تشتبه بإلى.

عشرون و بابه: و«عشرون و بابه»و هو سائر العقود إلى تسعين بإدخال الغاية، فكلُّها أسماء جموع، و ليس عشرون جمعاً لعشرة، و لا ثلاثونَ جمعاً لثلاثة، و إلا لصحَّ إطلاق عشرينَ على ثلاثينَ، وثلاثين على تسعة لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد، و على هذا القياس البواقي، و أيضاً هذه الكلمات تدلّ على معان معيَّنة، و لا تعيينَ في معاني الجموع كذا قيل.

قالَ بعضُ المحَقّقين و في كلا التعليلين نظرٌ. أمَّا الأوَّل فإن أريدُ الإطلاق على سبيل الحقيقة، فالصحَّةُ على ثلاثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولاً عرفيًّا من معنى الجمع إلى هذا العدد المعيَّن، و إطلاق المنقول على المعنى الأصليِّ مجازٌ، و إن أريد به الإطلاقُ على سبيل الحقيقة و على سبيل المجاز فمسلمٌ، لكن بطلانَ الثاني ممنوعٌ لجواز أنْ يكونَ استعمالُ عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز، و قس على ذلك أخواتها. و أما الثاني فإن أريد أنّه لا تعيينَ في المجموع أصلا فهو ممنوعٌ لجواز وضع الجمع لشئ معيَّن، و إن أريد أنّه لا تعيينَ في الجموع من حيث إنّها جموع فمسلَّم، لكنْ لايلزمُ منه عدمُ كون عشرين جمعاً، انتهى.

و الأولى أنْ يُقالَ هذه الأعدادُ ملتئمة من الأحاد حاصلة من تكرار الأحاد لا من تكرار مراتب الأعداد، فهذه الأعدادُ كأُولي في أنّها لاواحدَ لها من لفظها.

عالمون ليس جمعاً لعالم بل اسم جمع له – و الأعراب ليس جمعاً لعرب: و من أسماء الجموع المذكورة عالمون، بفتح اللام، اسمُ جمع لعالم، و هو ما سوى الله تعالى من الأجناس، فزيد ليس بعالم، بل من العالم، و إنّما لم يكن جمعاً لعالم لاختصاصه بمن يعقلُ، و العالم عام فيه و في غيره، و الجمعُ لايكونُ أخصُّ من مفرده، و لذلك أبى سيبَويه أنْ يَجعَلَ الأعرابُ جمعَ عرب، لأنّ العربَ يعمُّ الحاضرين و البادين، و الأعرابُ خاصٌّ بالبادين، و هذا قول ابن مالكٍ و من تَبعَهُ، و ذهبَ كَثيرُ إلى أنّه جمعٌ لعالم فيكونُ

---

١ – بعد الألف «ح».

جمعَ تصحيح لم يستوف الشروطَ مِنْ حيثُ إنَّ عالماً اسمُ جنس، و ليس بعَلَمٍ و لا صفة، و بالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور.

من الملحقات: الثاني: جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروطَ، منها أهلونَ و وابلون[1]، جمع أهل و وابل، لأنَّها ليسا علمين و لا صفتين، و لأنَّ وابلاً غير عاقل.

الثالث: جموعُ تكسير منها أرضونَ بفتح الرَّاء، جمعُ أرض، و سنونَ بكسر السين جمعُ سنة بفتحها و بابه، و هو كلُّ ما كان جمعاً لثلاثي حُذفَتْ لامُه، و عُوّضَ عنها هاءُ التأنيث، و لم تكسرْ كعزة و عزين وعظة وعظين بخلاف نحو: تمرة، لعدم الحذف، و نحو عدة و زِنة، لأنَّ المحذوف الفاء و نحو: يد و دم، لعدم التعويض، و شذَّ أبون و أخون، و نحو: اسم و بنت، لأنَّ العوض غير الهاء، و شذَّ بنون، و نحو: شاة و شفة لتكسرهما على شياه و شفاة.

الرابع: ما سُمِّي به منه أو ممَّا ألحق به كزيدون عَلماً، و علِّيون اسمٌ لأعْلَى الجنة، و هو في الأصلِ جمعُ عِلِّي، بكسر العين و اللام مع تشديد اللام[2] و الياء، و زنُه فعيلٌ من العلو.

تنبيهات: الأوَّل: يجوزُ في هذا النوع المسمَّى به أن يَجري مجرى علِيين في لزوم الياء، و الإعراب بالحركات ظاهرةً على النُّون منوَّنةً إن لم يكنْ أعجميًّا، فإنْ كانَ كقنسرين امتنعَ التنوينُ، و أعربَ إعرابَ ما لاينصرف، و دونَ هذا أن يجريَ مجرى هارونَ في لزوم الواو و الإعراب على النُّون غير منوَّنةً للعلميَّة و شبه العجمة كحمدون، أو مجري عربون في لزوم الواو و الإعراب بالحركات الثلاث على النون منوَّنةً، و دون هذا لزوم الواو و فتح النون مطلقاً، ذَكَرَه السيرافيُّ، و بعضُهم يجري بنين و باب سنين، و إن لم يكن علماً مجرى غسلين بالتنوين على لغةِ بني عامر، و بدونه على لغةِ تميم. قال [من الوافر]:

٦٦- و كانَ لنا أبوحَسَن عَليٌّ ... أَباً بَرًّا وَ نَحْنُ لَه بَنِينُ[3]

و قال [من الطويل]:

---

١ - الوابل : المطر الشديد الضخم القطر.

٢ - سقط «مع تشديد اللام» في «ح».

٣ - هو لأحد أولاد علي بن ابي طالب (ع)أو لسعيد بن قيس الهمداني. **اللغة**: البرّ: من أسماء الله تعالى بمعنى المحسن و الصالح. و اشار ابن مالك في الألفية إلى هذه و يقول:

والخبرُ الجزء المتمُّ الفائده ... كالله بَرٌّ و الأيادي شاهده (شرح ابن عقيل ١/٢٠١).

٦٧- دَعَاني منْ نَجْد فَإنَّ سنينَه لَعِبنَ بنَا شيباً وَ شَيَّبْنَنا مُردا[١]

و بعضُهم يطّردُ هذه اللّغةَ، أعني لزومَ الياءِ و الإعرابِ على النون منوّنةً في جمع المذكّر السالم و كلّ ما حمل عليه .

الكلام على نون الجمع المذكور و ملحقاته: الثاني: نونُ الجمعِ المذكورِ و ملحقاته مفتوحةٌ، و قد تكسرُ ضرورةً، و قيلَ: من العرب مَن يكسرُها على الأصل، و تُسْقَطُ للإضافة و في صلة، كقراءة الحسن[٢] ﴿و المقيمي الصلوة﴾[الحج /٣٥]، بنَصْبِ التاءِ و في الّذي كقوله[من الطويل]:

٦٨- و إنَّ الّذي حَانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُم .....[٣]

أي: و إنَّ الّذين، و قبلَ لام ساكنة، كقراءة مَنْ قَرَأَ ﴿غير معجزي الله﴾[التوبة/٢]، بفتح الهاء و في شذوذ كقراءه الأعمش[٤] ﴿و ما هم بضاري به﴾ [البقرة/١٠٢]، و في ضرورة كقوله[من البسيط]:

٦٩- لو كنتم منجدي حين استعنتكم .....[٥]

قاله في الإرتشاف.

الأسماء الستّة:«و» الثاني:« الأسماءُ الستّةُ، و هي أبوه و أخوه و حموها»، أنّثَ الضميرُ لأنّ الحمَ قريبُ المراة من زوجها كأبيه، و قد يطلقُ على قريب الرَّجل من زوجته كأبيها، و صرَّح في القاموس بإطلاقه عليهما بلا تفصيل. «و فوه و هنوه، و ذو مالٍ »، أي صاحبه، و لكن ذو يقتضي تعظيم ما أضيفت إليه، و الموصف بها بخلاف صاحب فيهما.

و أسماءُ الستّة علمٌ بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء و المحدّثين، و منهم مَن عدَّها خمسةً بنقص الهن، مُنكِراً جواز إتمامه و الحقُّ الجوازُ في لغةٍ

---

١ - البيت للصمة بن عبدالله، أحد شعراء عصر الدولة الأمويّة. **اللغة:** دعاني: أتركاني، الشيب:جمع أشيب، وهو الّذي وخط الشيب شعر رأسه ، المرد: جمع أمرد و هو من لم ينبت بوجهه شعر.

٢ - الحسن البصري هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد ، هوأحد العلماء الفقهاء الفصحاء شب في كنف علي (ع) ، مات سنة ١١٠هـ . الأعلام للزركي ، ٢٤٢/٢.

٣ - تمامه «**هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد**»، و هو للأشهب بن رميلة، أو لحريث بن محفض. **اللغة:** حانت: هلكت، من الحين،و هو الهلاك، فلج : موضع في طريق البصرة، دماؤهم :نفوسهم.

٤ - سليمان مهران أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور، كان عالما بالقرآن و الحديث مات سنه ١٤٨ هـ . المصدر السابق .١٩٨/٣.

٥ - تمامه«**لم تَعْدِموا ساعداً مِنّي و لا عَضُدَا**»، و هو مجهول القائل.

قليلة، و لقلّتها و عدمِ شهرتِها أنكرَها مَنْ أنكرَ و كان على المُصَنِّف التنبيه[١] على قلّتــه لئلا يتوهَّمُ مساواتُه لهن.

قالَ ابنُ مالك: و من لم ينبِّه على قلّته فليسَ بمصيب، و لو حَظَى من الفصل بأوفر نصيب، و قال غيرُ واحد: الأفصحُ فيه النقصُ، أي حذفُ الأخر، و جعلُ ما قبلَه آخراً، فيعرب بالحركات الثلاثِ ظاهرةً عليه.

قالَ ابنُ هشام: و هذه اللغةُ مع كونها أكثرُ استعمالاً هي أفصح قياساً، لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أنْ يَبْقَي على نقصه في الإضافة كما في يد، لمّا حُذفتْ لامُهــا في الافراد، و جُعلَ الإعرابُ على ما قبل اللام، استصحبوا ذلك حال الإضافة، فأعربــتْ بالحركات. قيل: و هو اسمٌ يُكنَّى به عن أسماء الأجناس كرجل و فرس و غير ذلك، و قيل: عمَّا يستقبحُ التصريحُ به، و قيل: عن الفرج خاصَّةً.

و احترز بإضافة ذو إلى مال عن ذو الموصولة فيلزمُها الواوُ، مبنيَّةً على الــسكون لا على الواو، و خلافاً لمن وهم، و تُسمَّي ذو الطائية، لأنَّها إنَّما تكون في لغة طي[٢] و قــد تُعْرَبُ كهذه، نحو قوله [من الطويل]:

٧٠- ..... فَحَسْبِيَ مِــنْ ذي عنــدَهم ماكفانيا[٣]

في رواية ذي بالياء، فكان الأحسنُ تفييدَها بالمعربة كما في الكافية و العمدة[٤] لابن مالك، لأنَّ الاحترازَ أنَّما هو عن ذو بمعنى الَّذي، فأمَّا على لغة إعرابها فإنَّهــا تَجــري مَجري ذو بمعنى صاحب، فينبغي إدخالها، و إنَّما تكون الواو علامةً للرفع نيابــةً عــن الضمَّة في هذه الأسماء، و كذا الألف و الياء عن الفتحة و الكسرة فيها كما سَيَأتي حالة كونها «مفردةً»، فلو كانت مثنّاةً أو مجموعةً أعربت إعرابَ المثنَّي، و ذلــك المجمــوع «مكبَّرة»، فلو كانت مصغَّرة أعربت بحركات ظاهرة، و ذلك في غير ذو، إذ لاتــصغَّر. «مضافة إلى غير الياء» و عدل عن قول كثير ياء المتكلم، لأنَّ التقييدَ بذلك كما قالَه ابنُ هشام حشوٌ، إذ ليس لنا ما يضافُ إليها سواها، سواءٌ كانت الإضافة لفظاً كما مَرَّ، أو تقديراً، كقوله[من الرجز]:

٧١- خَالَطَ مِن سَلْمَي خياشيم وَفَا[٥]

---

١ - سقط «التنبيه» في «س».

٢ - كان طيّ قبيلة من عرب الجنوب أو القحطانيين.

٣ - تمامه«فأمّا كرامٌ موسرون لَقيتُهم »، هو لمنظور بن سحيم الفقعسي، **اللغة**: موسرون: ذوو ميسرة وغني.

٤ - العمدة في النحو و الكافية الشافية في النحو لابن مالك النحوّي المتوّفى سنة ٦٧٢هـ ق. كشف الظنــون ١١٧٠/٢.

٥ - هو للعجّاج. **اللغة**: الخياشيم: غر الضيف في أقصي الأنف بينه و بين الدماغ، و قيل: هي عروق في باطن الأنف. لسان العرب ١٠٩٠/١.

إذ التقديرُ خياشيمها وفاها.

فلو كانت مضافةً إلى الياء أُعربتْ على الأصحِّ بحركات مقدَّرة كما سيأتي، و كلُّها تضاف إلى الياء إلا ذو، فإنَّها لاتُستعملُ إلا مضافةً لغير الياء، بل لاتُضافُ إلى ضمير أصلاً، و أمَّا قوله[من مجزوء الرمل]:

٧٢- إنَّما يَعرفُ ذا الفضـ.....ـل من الناسِ ذَووه[1]

فشاذٌّ، أو لحنٌ.

و زاد بعضهم قيداً رابعاً، و هو أن تكونَ غيرَ منسوب إليها، فلو نُسب إليها كانت معربةً بالحركات، و هو مستغنًى عنه بقيد الإضافة، قيل: و قد يُستغَني عن ذكر هذه القيود بالنطق بالأسماء المذكورة، كذلك و اعتذر عمَّن لم يذكرْها بذلك، و هو غير سديد، إذ لااستغناءَ عن ذكرها، لأنَّ النطقَ بها كذلك يوهمُ أنَّ الشرطَ إضافتها إلى ضمير الغائب خاصَّةً، فلذلك لم يكتفِ المُصَنِّف في بيانه بالمثال، و كذا ابنُ الحاجب مع اكتفائه به في غيره، نعم الاكتفاءُ بنطق فوه كذلك عن تقييده بالخُلو عن الميم صحيح، فإن لم يخلُ منها، أعربَ بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه، و دونه منقوصاً و بحركات مقدَّرة مقصوراً كعسى، و لك تثليثُ فائه تضعيفاً و قصراً و نقصاً، اتباعُها لميمه. فهذه عشرُ لغاتٍ كاملة، ذكرَها أبوحيَّان في الإرتشاف و غيرِه، و اقتصرَ في التسهيل على تسع.

تنبيهان: الأوَّل: ما ذُكرَ من إعراب هذه الأسماء بحركات مقدَّرة حالُ إضافتها للياء، قال بعضُ المحقِّقين: لايظهرُ في«فيٍّ» إذ الفرقُ بينه و بين مسلمي تحكم، إلاَ أن يقالَ: لَو قيل في حال النصب فاي لوجبَ الحُكم بأنَّ الياء في «فيٍّ» إعرابٌ، أو بدلٌ منه، فلمَّا قيلَ: فيٌّ مطلقاً، عُلمَ أنَّ الياء المدغمة في «فيٍّ» في الأحوال الثلاث على نحوٍ واحد، و أنَّ إعرابَه على ما كانَ عليه في حال افراده دون حال إضافته، انتهى. و قد يقال في الفرق: إنَّ الياءَ في «فيٍّ» أُعيدتْ حالَ الإضافة، لئلَّا يَبْقَي الاسمُ المتمكِّنُ على حرفٍ واحدٍ بخلافها في مسلميَّ، فَتَدَبَّرْ.

الثاني: لايَختصُّ النَّقصُ بالهن، بل يجوزُ في الأبِ والأخ و الحم بقلَّة، و منه قول رؤبه[من الرجز]:

٧٣- بأبِه اقْتَدَي عَدِيٌّ في الكَرَم وَ مَنْ يُشَابِهْ أَبَه فما ظَلَم[2]

---

١ - لم يذكر قائله.

٢ - هو لرؤبة بن العجاج. **اللغة:** عدي: أراد به عدي بن حاتم الطائي، اقتدي: يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار علي نهج سيرته.

و حَكَي أبو زيد: جاءَني أخُكَ، و الفرّاء: هذا حمكَ.
و قصُرهُنَّ أولي من نقصهنَّ كقوله[من الرجز]:
٧٤- إنّ أباها و أبا أباها قد بَلَغا في المجد غايتاها[1]
و قولُ بعضهم: مكره أخاك لا بطل، و قولهم للمرأة حماها. حكاه الأصمعيُّ.

الأفعال الخمسة:«و» أمّا «النُّون» فتكونُ علامةً للرفع، نيابةً عن الضَّمَّة «في» الفعل «المضارع المتَّصل به ضميرُ رفعٍ لمثنًّى»، و هو الألفُ، سواءٌ كان ذو الضمير حاضراً أو غالباً، و النُّونُ بعده مكسورةٌ غالباً، و قُرِئَ: ﴿ أتَعدانني﴾ [الأحقاف/١٧] بفتحها، و: ﴿تُرزقانهُ﴾[يوسف/٣٧]، بضمِّها،«أو لجمع» و هو الواو كذلك، «أو» لمؤنَّثة «مخاطبة» و هو الياء، و النون بعدها مفتوحة، «نحو: يَفعلان» بالياء المثنَّاة التحتيَّة للاثنين الغائبين، «و تفعلان» بالتاء المثنَّاة الفوقيَّة للاثنين المخاطبين و التثنيتين المخاطبتين و الغائبتين، « و يفعلونَ» بالياء المثنَّاة التحتيَّة للجماعة الذكور الغائبينَ،« و تفعلونَ» بالتاء المثنَّاة الفوقيَّة لجماعة الذكور المخاطبين «و تفعلين» للواحدة المخاطبة.

و تُسمَّي هذه الافعالُ الأمثلةَ الخمسةَ، لأنَّها ليستِ أفعالاً بأعيانها، كما أنَّ الأسماءَ الستَّة أسماءٌ بأعيانها، و إنَّما هي أمثلةٌ يُكنّى بها عن كلِّ فعلٍ كان بمنزلتها، فإنَّ يفعلان كنايةٌ عن يذهبان، و يستخرجان، و نحوهما، و كذلك البواقي.

و إنَّما حسبوها خمسة[2] نظراً إلى لفظها كما هو الأنسبُ بنظر الفنِّ، و لو عبَّر المُصنِّف هنا بذلك، و لم يصرِّحْ بالضمير لكانَ أولى، ليكونَ الألفُ والواوُ أعمَّ من أنْ يكونا ضميرين، نحو: الزيدان يفعلان، و الزيدونَ يفعلونَ، أو علامتين، نحو: يفعلان الزيدان، و يفعلون الزيدون، و أمَّا ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميراً.

فصل في علامات النصب

١ - هذاالبيت نسب لأبي النجم العجلي و لرؤبه بن العجاج.
٢ - سقطت خمسة في «ح».

ص: إكمال: علائم النصب خمسٌ: الفتحة و الألف و الياء و الكسرة و حذف النون، فالفتحة: في الاسم المفرد و الجمع المكسر و المضارع، و الألف: في الأسماء الستّة، و الياء: في المثنّى و الجمع و ملحقاهما، و الكسرة: في الجمع المؤنّث السالم،و حذف النون: في الأفعال الخمسة.

ش: فصل في علامات النصب، «و علائم النصب» و هو ما يحدثه عامله، سواء كان العامل اسماً أو فعلاً أو حرفاً «خمس» لا زائد عليها بالاستقراء أصالةً و نيابةً، إحداها«الفتحةُ»، و هي الأصلُ لما مَرَّ، و لهذا لايقومُ غيرُها مقامَها إلا عند تعذُّرها، و مِنْ ثَمَّ قَدَّمها، «و» الثانية:«الألفُ»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الفتحة عند تعذُّرها، لكونها ناشئة عنها عند إشباعها، فهي بنتُها.«و» الثالثة: «الياءُ»و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عند تعذُّرها، لكونها، أختَ الألف، فنائبٌ كأختها، «و» الرَّابعة: «الكسرةُ»، و هي أيضاً كذلك لكونها أصلَ الياء و الّتي هي علامةُ النصب في بعض المواضع، فنابت حملاً على فرعها، «و» الخامسةُ: «حذفُ النُّون»، و هو أيضاً فرعٌ نائبٌ عن الفتحة عندَ تعذُّرها، لأنّه لمّا كان ثبوتُها علامةً للرفع، لم يبق إلا أن يكون حذفُها علامةً للنصب، و لكلٍّ من هذه العلامات مواضعُ تخصُّه.

فأمَّا «الفتحةُ» الّتي هي الأصلُ فتكونُ علامةً للنصب «في» ثلاثة مواضعَ:

أحدها:«الاسمُ المفردُ» المقدَّمُ ذكرُه، سواءٌ كانَ منصرفاً كرأيتُ زيداً، أو غيرَ منصرف، كرأيتُ أحمدَ، ظاهرةً فيه الفتحةُ، كما مَرَّ، أو مقدَّرةً، كرأيتُ موسى.

«و»الثاني: «الجمعُ المكسَّرُ» المقدَّمُ بيانهُ، منصرفاً كانَ، كرأيت رجالاً، أو غيرَ منصرف، كدخلتُ مساجدَ، ظاهرةً فيه الفتحةُ، كما مرَّ، أو مقدَّرة، كقوله تعالى:﴿ و أنكحوُا الأيامي منكم﴾[النور/٣٢].

«و» الثالثُ: «الفعلُ المضارعُ»، إذا دخل عليه ناصبٌ من نواصبه الأتي ذكرُها، و لم يتَّصل مع ذلك بآخره شئٌ يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه كما مرَّ، صحيحاً كان آخره، نحو: لن يضربَ أو معتلّاً، نحو: لن يَخْشَى، فالفتحةُ في هذا مقدَّرة كما سيأتي بيانهُ.

«و» أمَّا «الألفُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحةِ «في» موضعٍ واحدٍ، و هو «الأسماءُ الستّةُ»المقدَّمُ ذكرُها، نحو:رأيتُ أباكَ إلى آخرها.

«و»أمَّا «الياءُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحة «في» موضعين و هما «المثنّى و الجمعُ» المذكّر السالمُ المقدَّمُ ذكرها «و ملحقاهما». و قد مرَّ ذكرهما، نحو:

رأيتُ الزيدينِ و الزيدينَ، بفتح ما قبل الياء في الأول، و كسرها في الثاني، و رأيتُ الرجلينِ كليهما و المراتينِ كلتيهما، و عددت عشرينَ من الدارهمِ، و قسْ على هذا.

«و» أمَّا «الكسرةُ» فتكونُ علامةً للنصب، نيابةً عن الفتحة «في» موضع واحد، و هو«الجمع المونث السالم» المقدَّمُ بيانُه، نحو: رأيت الهندات، و حُملَ عليه أولاتٌ، و هو اسمُ جمعٍ لاواحدَ له من لفظه، بل من معناه، و هو ذات بمعنى صاحبة، نحو:﴿ و إنْ كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق /٦]، و كتبتِ الواوُ بعد ألفه، حملاً على مُذكَّره، أو لغواً، و ما سمِّي به منه كعرفات.

و إنَّما نُصب هذا الجمعُ بالكسرة، حملاً للنصب على الجرِّ كما في أصله، و هو الجمع المذكَّر السالم، و قضية إطلاقه أنَّ الكسرة علامة للنصب فيه، و إن كان محذوفَ اللام، كثُبة[1] و لغة، و هو ما ذهبَ إليه البصريُّون، و ذهبَ بعضهُم إلى أنَّ المحذوفَ لامُه، إذا لم تُردَّ إليه اللامُ في حال الجمع، و يكون نصبُه بالفتح، و ابنُ مالك في التسهيل على أن ذلك لغةٌ، والكسرةُ فيه إعرابٌ، خلافاً للأخفش و المبرِّد، في أنَّها بناءٌ.

«و» أمَّا «حذفُ النون» فيكونُ علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة عند تعذُّرها «في» موضع واحد، و هو «الأفعالُ الخمسةُ» المقدَّم ذكرها، نحو: الزيدان لن يفعلا، و قسْ على هذا، و أمَّا قوله تعالى: ﴿ إلا أنْ يَعفُونَ﴾[البقرة/٢٣٧]، فالواوُ فيه لامُ الكلمة، و النُّونُ ضميرُ النسوة عائد إلى المطلقات، و وزنهُ يفعلن، فلهذا لم يُحْذَفْ عندَ دخول الناصب بخلاف قولك: الرجالُ يعفون، فالواوُ فيه ضميرُ الجماعة المذكَّرين، و النُّونُ علامةُ الرَّفع، فتُحذفُ عندَ دخول الناصب، فتقول: لن يعفُوا: قال تعالى:﴿ و أنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتَّقوى﴾[البقرة/٢٣٧]، و أصلُه تعفوون بواوين، أولاهُما لامُ الكلمة، و الثانية واوُ الجماعة، فاستثقلت الضمَّةُ على واو، قبلها ضمَّةٌ، و بعدها واو ساكنةٌ، فحُذفت الضمَّةُ، فالتقى ساكنان، و هما الواوان، فحذفت الأولى، ثمَّ دخل الناصب، فحذفت النون، و وزنه يعفوا، و إنَّما اختصَّت الأولى بالحَذف دونَ الثانية، لأنَّها جزءُ الكلمةُ و الثانية كلمةُ و حذفُ جزء أسهلُ من حذفِ كلٍّ، و لأنَّها آخرُ الفعل، و الحذف بالأواخر أولى، و لأنَّها لاتدلُّ على معنى بخلاف الثانية، و حذفُ ما لا يدلُّ أولى من حذفِ ما يدلُّ[2].

---

١ - الثبة: من ثَبي ـــ الجماعة.
٢ - ما لايدل«ط».

و لهذه الأوجه الثلاثة، حَذَفوا لامَ الكلمة في غازٍ و قاضٍ و نحوهما دونَ التنوين، لأنه جيء به لمعنى، و هو كلمةٌ مستقلّةٌ، و لايُوصف بأنّه آخر، و يريدُ وجهاً رابعاً، و هو أنّه صحيحٌ، و الياءُ معتلّةٌ، قالَه ابنُ هشام في شرح الشذور.

تنبيهٌ: قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة[1] سُمِّيت الأفعالُ المذكورةُ خمسةً على إدراج المخاطبتين تحتَ المخاطبين، و الأحسنُ أنْ تعدَّ ستَّةً، انتهى.

قال بعضُ المحقّقين و فيه بحثٌ من وجهين: أحدُهما ما قدَّمناه من أنّ عدَّها خمسةً نظراً إلى اللفظ هو الأنسبُ بنظر الفن، و الثاني أنّ تسميتَها خمسةً ليس مبنيّاً على إدراج المخاطبين فقط[2] تحت المخاطبينَ، بل على إدراج الغائبين أيضاً تحت المخاطبين كما علم ممَّا مرَّ في علامات الرفع، و من هنا توجَّه القدحُ في قوله: و الأحسنُ أن تعدَّ ستَّةً، إذ الأحسنُ على رأيه بناءً على مَا بيَّنا أنْ تُعدَّ سبعةً ، تأمَّلْ.

فصل في علامات الجرِّ

ص: توضيحٌ: علائم الجرِّ ثلاث: الكسرة و الياء والفتحة: فالكسرة في الاسم المفرد و الجمع المكسَّر المنصرفين و الجمع المؤنَّث السالم. و الياء في الاسماء الستَّة، و المثنَّي، و الجمع، و الفتحة في غير المنصرف.

ش: فصل في علامات الجرِّ و «علائم الجرِّ»- و هو ما يحدثُه عاملُه، سواءٌ كان العامل حرفاً أم اسماً. «ثلاثٌ» لا زائدٌ عليها بالاستقراء أصالةً و نيابةً، إحداها «الكسرةُ»، و هي الأصلُ في بابها لما مرَّ[3]، و لذا قدَّمها،«و» الثانيةُ «الياء»، و هي فرعٌ نائبٌ عن الكسرة عند تعذُّرها، لأنّها تنشأُ عنها عند إشباعها، فهي بنتُها، فقامت مقامَها، «و» الثالثةُ: «الفتحةُ»، و هي أيضاً فرعٌ نائبٌ عن الكسرة عند تعذُّرها، لأنّ الكسرةَ نابت عنها في جمع المؤنَّث السالم فكافأتْها هنا.

فأمَّا «الكسرةُ» فتكون علامةً للجرِّ أصالة «في» ثلاثة مواضعَ: إحداها «الاسمُ المفردُ و» الثاني «الجمعُ المكسَّرُ» المقدَّمُ ذكرُهما «المنصرفين» بفتح ما قبلَ الياءِ صفة للمفرد و الجمع، و أمَّا غير المنصرفين فجرُّهما بالفتحة كما سيأتي .

---

١ - اللمحة- مختصر في النحو للشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفّى سنة ٧٤٥هـ، شرحه ابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٣. المصدر السابق ١٥٦١/٢.

٢ - سقطت فقط في «ح».

٣ - سقط مرَّ في «س».

المراد بالمنصرف: و المرادُ بالمنصرف ما دخلَه الصرفُ الّذي هو التنوينُ الـدَّالُّ علـى الأمْكَنية، و جرَّ بالكسرة.

و قد تلخَّص ممَّا مَرَّ إلى هنا أنَّ الاسمَ المفردَ و الجمعَ المكسَّرَ المنـصرفين يُرفعـان بالضَّمَّة، و يُنصبان بالفتحة، و يُجرَّان بالكسرة هذا هو الأصل، نحو: جاء زيدٌ و رجالٌ، و رأيتُ زيداً و رجالاً، و مررتُ بزيدٍ و رجالٍ، و ما عدا ذلك فرع، كمـا اتَّـضح و يتَّضحُ.

«و»الثالث: «الجمعُ المُؤنَّث السالم»، فهو يُرفع بالضَّمَّة، و يُنصبُ و يُجَرّ بالكسرة، نحو: جاءت الهنداتُ، و رأيت الهنداتُ، و مررتُ بالهنداتِ، و كذا ما حُملَ عليه .

«و» أمَّا «الياءُ» فتكونُ علامةً للجرِّ نيابةً عن الكسرَة «في» ثلاثة مواضع: أحدُها «الأسماءُ السِّتَّة» المقدَّمُ ذكرُها، فتلخَّصَ أنَّها تُرفع بالواوِ، و تُنصب بالألف، و تُجرُّ بالياء نيابةً عن الحركات.

هذا هو المشهور من أقوال عشرة، ذكرها أبوحيَّان في الإرتشاف، وشـرحه علـى التسهيل، و هو مذهبُ قُطْرُب[1] و الزياديِّ[2] و الزجاجيِّ من البصريِّين و هـشام مـن الكوفيِّين.

و رُدَّ بأنَّ الإعراب زائدٌ على الكلمة، فيؤدِّي إلى بقاء "فيك" و "ذي مال" علـى حرف واحد، و لا نظيرَ لذلك، و أجاب الرَّضيُّ بأنَّه لا محذور في جعل الإعراب مـن سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصرُ على ما يصلحُ للإعراب من سنخها، كما اقتصرَ في المثنَّى و المجموع على ما يصلحُ للإعراب من سنخها[3]، أعني علامةَ التثنيةِ و الجمع، إذ هي من سنخ المثنَّى و المجموع، انتهى .

قالوا: و إنَّما أعربت هذه الأسماءُ بالحروف، لأنَّهم لَمَّا أعربـوا المثنَّـى و المجمـوع بالحروف، أرادوا أنْ يجعلوا إعرابَ بعض الآحاد أيضاً كذلك، لئلاَّ يكون بينَهما و بـين الآحاد منافرة تامَّة، و لأنَّ الحروفَ و إن كانت فروعاً للحركات إلا أنَّها أقوي منـها، لأنَّ كلَّ حرف علَّة كحركتين، فكرهوا استبداد المثنَّي و المجموع الفرعين عـن المفـرد بالاعراب بالأقوي، فاختاروا هذه الأسماءَ، و جعلوها معربـةً بـالحروف، ليكـونَ في المفردات الإعرابُ بالأصل، و هو الحركةُ، و بالأقوي و هو الحرف.

---

١ - محمد بن مستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، له من التصانيف، العلل في النحو، إعراب القرآن، المصنَّف الغريب في اللغة، مات سنة ٢٠٦، بغية الوعاة ١/٢٤٢.

٢ - إبراهيم بن سفيان أبوإسحاق الزيادي، كان نحويّاً لغويّاً راوية، صنّف: النقط و الشكل، شـرح نكـت سيبويه. مات سنة ٢٤٩هـ ، المصدر السابق ص٤١٤.

٣ - هذه الجملة سقطت في «س».

و إنَّما اختاروا أسماءً ستَّةً ،لأنَّ إعرابَ كلٍّ من المثنَّى و المجموع ثلاثةٌ، فجعلوا في مقابلة كلِّ إعراب اسماً، و إنَّما اختاروا هذه الأسماء الستَّة كمشابهتما لهما في أنَّ معانيها منبئة عن التعدُّد كالاخ للأخ و الأب للابن مع وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد و دم، فإنَّه لم يُسْمَعْ فيها من العرب إعادةُ الحرف، و خصُّوا ما ذُكِرَ بحالة إضافتها لتقوّي المشابهة بظهور التعدُّد.

و قال أبوحيَّان: و الصحيحُ أنَّها معربةٌ بحركات مقدَّرة في الحروف، و أنَّها ما قبل الآخر و للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله« أَبَوُك» بوزن فرَسُك، ثُمَّ اتبعتْ حركةُ الباء لحركة الواو، فصار أَبُوُك، فاستثقلت الضمَّةُ على الواو فحذفت، و إذا قلت: رأيتُ أباك، فأصلُه أَبَوَك، بوزن فَرَسَك. قيل: فتحرَّكت الواوُ، و انفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، و قيل ذهبت حركةُ الباء لتتبع حركةَ الواو ثُمَّ انقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها و انفتاح ما قبلها، فإذا قلتَ: مررتُ بأبيك، فأصلُه مَرَرتُ بأَبَوِك، على وزن فَرَسِك، ثُمَّ اتَّبعت حركةُ الباء لحركة الواو و فصارتْ بأبوك، فاستثقلت الكسرةُ على الواوِ، فحذفت، و سَكنت، و قبلها كسرةٌ، فانقلبت ياءً، كما انقلبت في ميزان.

الكلام على ابنم و امرئ: قال: و هذا الاتِّباع وُجدَ نظيرُه في امرئ و ابنم على أجود اللغتين فيهما فتقول: هذا ابنُمٌ و امرؤٌ، و رايت امرُءً و ابنَماً، و مررت بابنمٍ و امرئٍ.

و هذا مذهب البصريِّين، و ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ امَرءً و ابنَماً معربان من مكانين، فالحركةُ في الرَّاء و النُّون ليست اتباعاً لحركة الهمزة و الميم .

و اللغةُ الأخري فيهما فتح الرَّاء و النون في الأحوال الثلاثة، و لم يُسمعْ بتأنيث ابنم، و لا بجمعه بالواو و النُّون و لا بتكسيره، قال: و هذا المذهبُ من اتِّباع ما قبلَ الآخر للآخر هو مذهب سيَبويه و الفارسيِّ والجمهور من البصريِّين و أصحابنا، انتهى.

قال الدماميُنيُّ: و لا خفاءَ بما في هذا التقدير من التكلُّف للإتيان بما يوجبُ زيادةَ النقل من غير داع إليه.

ما وجد بيد إليهود بخط علي (ع)، كتبه علي بن أبوطالب: تنبية: لايردُ على ما تقرَّر ما وجدَ بيد إليهود بخطِّ أمير المومنين عليِّ بن أبي طالب (ع) كتبه علي بن أبوطالب[١] قيل: لأنَّ خطَّه ذلك (ع) كان بالكوفيِّ، و الياء فيه قريبة من الواو في الشكل، فاشتبه

١ - كتبه علي بن أبوطالب سقطت في «ط».

على من قَرَأ خطّه (ع) الياءُ بالواو، فظنّها واواً، و إنّما هي ياء، و هذا الخطُّ المعروف الآن إنّما هو حادثٌ. قال ابن خلّكان: أوّل من نقل هذه الطريقةَ من الخط الكوفيّ و أبزارها في هذه الصورة عليُّ بنُ مقلة الوزير[١] . انتهى.

و قيل بل هي ياء[٢]، و هو محمولٌ على الحكاية، و عليه حديث قابل بن حجر من محمد رسول الله (ص) إلى شيخ المهاجرين أبو أمية[٣]. قال ابنُ الورديّ[٤] في شرح النفحة الورديَّة[٥]: و عندي أنّ الواوَ في أبو هنا إنّما هي تنبيهٌ على الأصل في الخطّ، و لاينطقُ بها في اللفظ، كالواو في الصلوة و الزكوة، فاعرْفهُ فهو حسنٌ، انتهى.

و في شرح الكافية لابن مالك: يمكن أنْ يكون من الحكاية ما كُتبَ بواو في خطّ الصحابة، فلان ابن أبو فلانٌ بالواو، كأنّه قال: فلانٌ ابنُ المقولُ فيه أبوَ فلان .

و المختارُ عندَ المُحَقّقين أن يُقرأ بالياء، و إنْ كان مكتوباً بالواو، كما تقرأ الصلوة و الزكوة بالألف، و إنْ كانتا مكتوبين بالواو و تنبيهاً على أن المنطوقَ منقلبٌ عن واو، انتهى.

و قال الشيخ خالد الأزهريُّ[٦] في التصريح: و عندي أن تقرأ بالواو لوجهين: أحدهما أنّ الفرض أنّه محكيٌّ، و قراءته بالياء تقوّي ذلك بخلاف الصلوة و الزكوة، فإنّهما غير محكيين. و الثاني: أنّه يحتمل أن يكون وُضِعَ بالواو، فيكونُ من استعمال الاسم على أوّل أحواله و ذلك لايغيّر، انتهى.

«و»الثاني و الثالثُ: «المثنّى و الجمع المذكّر السالمُ» و ملحقاتُهما، فتلخّص أنّ المثنّى يُرفع بالألف و الجمع بالواو، و كلاهما يُجرّان و يُنصبان بالياء نيابةً عن الحركات الثلاث، و كذا ملحقاتُهما، و إنّما أعربا بذلك، أعني بالحروف، لأنّهما فرعا الواحد، و في آخرهما حرفٌ يصلح للإعراب، و هو علامةُ التثنية و الجمع، فناسبَ أن يُجعل ذلك الحرف إعرابَهما، ليكون إعرابُهما[٧] فرعاً لإعرابه، كما أنّهما فرعان له، لأنّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات، و اختصّ المثنّى في الرفع بالألف، و المجموعُ فيه

---

١ – ما وجدت ترجمه حياته.
٢ – في «ح» هي واو.
٣ – أبي أميّة في «ح».
٤ – ابن الوردي هو زين الدين عمر المعروف بابن الوردي ولد ٦٨٩ هـ في معرّة النعمان في عهد الانحطاط، و كتب في التاريخ و النحو و الشعر، و توّفي في حلب سنة ٧٤٩ هـ . الجامع في تاريخ الادب العربي ١٠٤٨/١.
٥ – النفحة الوردية – في النحو، منظومة لا بن الوردي شرحها عبد الشكور . كشف الظنون ١٩٦٩/٢.
٦ – خالد بن عبدالله الأزهري، نحوي من أهل المصر، له «المقدمة الأزهرّية في العربية» و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»و«التصريح بمضمون التوضيح »و ...مات سنة ٩٠٥ هـ . الأعلام للزركلي ٣٣٨/٢.
٧ – ليكون إعرابها محذوف «ط».

بالواو، لأنَّ المثنَّى أكثرُ دوراناً في الكلام من الجمع و الألف خفيفة، و الواوُ ثقليةٌ بالنسبة إليه[١] فجعلوا الخفيف في الكثير و الثقيلَ في القليل، ليكثر في كلامهم ما يستخفُّون و يقلُّ ما يستثقلون.

قاله ابن أياز[٢] في شرح الفصول: و فيه نظرٌ إذ لقائل أن يقولَ: لِمَ لم يجعلوا الألف علامة للنصب أو الجرّ في المثنَّى، و الواوَ كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل، فيحتاجُ إلى تعليلٍ آخرَ، نعم هذا يصلحُ تعليلاً لجعل الألف علامةً للتثنية و الواو علامةً للجمع، و الصوابُ أن يقال: « إنَّما أعربَ المثنَّى و المجموعَ هذا الاعرابَ المعيَّن ، أي بالألف في المثنَّى و الواوِ في المجموع رفعاً، و الياء فيهما جرّاً و نصباً، لأنَّ الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثنَّى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع، و هما يصلحان للإعراب كما مرَّ، و أسبق إعراب الرفع، لأنَّه علامةُ العمدة، فجعلوا ألفَ المثنَّى و واوَ المجموع علامةً للرفع فيهما ، فلم يبقَ إلا الياءُ للجرِّ و النصب فيهما، و الجرُّ أولى بها، إذْ علامتُه الأصلية الكسرةُ، و هي بعضُ الياء، و حملَ عليه النصبُ، لكونها علامتي الفضلات.

و فرَّقَ ما بين المثنَّى و المجموع بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفَّة الفتحة و كثرة المثنَّى، و كَسَرُوه في الجمع لثقل الكسرة و قلَّة المجموع، و كُسرت النون المزيدة لرفع توهُّم إضافة أو افراد في المثنَّى، لأنَّها ساكنةٌ في الأصل، و الأصل في تحريك الساكن أن يكونَ بالكسرة، و فُتحت النونُ المزيدة أيضاً لدفع توهّم إضافة أو افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين و طرد الباب في الباقي.

حدُّ ما لاينصرف:«و» أمَّا «الفتحةُ» فتكون علامةً للجرِّ نيابةً عن الكسرة عند تعذُّرها «في» موضعٍ واحد، و هو «غيرُ المنصرف»، و يقال: ما لاينصرفُ، و هو ما فيه علَّتان مؤثّرتان من عللٍ تسعٍ، أو واحدة تقومُ مقامَ العلَّتين، و سيأتي بيانُها إن شاءَ اللهُ تعالى في آخر الحديقة الثانية، سواءٌ كان مفرداً أو جمعَ تكسير كقوله تعالى: ﴿و أَوْحَيْنَا إلى إبراهيمَ و إسماعيلَ﴾[النساء/١٦٣]،﴿ و يَعلمونَ له مَا يَشَاءُ مِنْ مَحاريبَ و تماثيلَ﴾ [سباء/١٣]، و إذا دخلتْ عليه ألْ أو أُضيفَ، جُرَّ بالكسرة، كما سيأتي، نحو: ﴿و أنْتم عاكفونَ في المساجدِ﴾[البقرة/١٨٧]، ﴿خَلَقْنَا الأنسانَ في أحسنِ تقويم﴾ [التين/٤].

---

١ – سقط إليه في «س و ط».

٢ – جمال الدين أبو محمد حسين بن بدر بن أياز بن عبدالله النحوي المتوّفى سنة ٦٨١ ، من تصانيفه: قواعد المطارحة، و الإسعاف في الخلاف، و له شرح فصول ابن معط. بغية الوعاة ٥٣٢/١.

الكلام على عرفات: تنبيهاتٌ: الأوَّل: قيل يردُ عليه نحو: عرفات من قوله تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[البقرة /١٩٨] لكونه غيرَ منصرف، و جرُّه بالكسرة، و قد يُجاب بأنَّا لا نسلمُ أنَّ عَرفات غيرُ منصرف، بل منصرفٌ كما صرَّحَ به الزمخشريُّ و غيرهُ، أو يُوصف بالانصراف و عدمه، كما ذهبَ إليه بعضُهم، قاله الدماميُّ في شرح التسهيل.

قالَ بعضُ المحقِّقين: و الأوجُه أنْ يُجاب بأنْ الغرضَ، كما هو ظاهرٌ، بيانُ غير منصرف من حيثُ إنَّه غيرُ منصرف، و جُرَّ مثلُ عرفات بالكسرة على القول: بأنَّه غيرُ منصرفٍ، كما ذهب إليه الجمهورُ، و اختارَه ابنُ الحاجَب وابنُ مالك و غيرُها ليس من هذه الحيثيَّة، بل هو من حيثُ إنَّه كان في الأصل يُجرُّ بالكسرة، فقصدَ استصحابَ ذلك الحكم، انتهى.

الثاني: قالَ بعضُهم: الَّذي لايندفعُ مثلُ جوار من نحو: مررت بجوار، فإن الفتحةَ ليستْ علامةً للجرِّ نيابةً عن الكسرة لا لفظاً و لا تقديراً، و إلا كان مفتوحاً لفظاً لخفَّته، انتهى.

و أُجيبَ بأنَّ الفتحةَ مقدَّرةٌ، و إن كانت في نفسها خفيفةٌ، لكنّها لَمّا كانت هنا نائبةً عن الكسرة الَّتي حقُّ هذه الكلمة أن تُعربَ بها، و الكسرةُ على الياء ثقيلةٌ بلا شكٍّ، أعطي نائبها، و هو الفتحةُ، حكمَها في الاستثقال، فقدِّرت على أنَّ المفهومَ من كلام المُصَنِّف، فيما سيأتي، أنَّ المقدَّرَ هنا في حالة الجرِّ هي الكسرة لا الفتحةُ، كما ستراه.

علامة الجزم

ص: و علامتها الجزم: السكون، و الحذف، فالسكون في المضارع صحيحاً، و الحذف فيه معتلاً، و في الأفعال الخمسة.

ش: «و علامتا الجزم» و هو حذفُ الحركة أو الحرف للجازم اثنتان[1]. أصالةً و نيابةً، إحداهما: «السكونُ» و هو حذفُ الحركةَ، و هو الأَصلُ، لذا قدَّمَه. و الثانية: الحذفُ و هو إسقاطُ حرف العلة أو النون للجازم، و هو فرعٌ نائبٌ عن السكون، إذ الأصلُ في الإعراب أن يكونَ بالحركات أوَ بالسكون، و متى كان بالحروف أو «بالحذف» كان على خلاف ذلك.

---

١ - سقط اثنتان في «ح».

الصحيح و المعتلُّ في اصطلاح النَّحويِّينَ و الصرفيِّين: فأمَّا«السكونُ» فيكونُ علامةً للجزم أصالةً لفظاً أو تقديراً «في» موضع واحد، و هو الفعلُ «المضارعُ» حالَ كونه «صحيحاً» و هو في اصطلاح النَّحويِّينَ ما ليس لامُه حرفَ علّة، أي واواً أو ألفاً أو ياءً، و لذلك لم يحتجْ إلى ذكر الآخر بل لا يصحُّ ذكرُه.

نعم يتَّجهُ ذلك على اصطلاح الصرفيِّين، فإنَّ الصحيحَ عندَهم ما ليس أحدُ أصوله حرف علّة، سواءٌ كان فاءً أو عينا أو لاماً، و سمِّيتْ هذه الأحرفُ أحرفَ علّة، لأنَّ من شأنها أن ينقلبَ بعضُها إلى بعض، و حقيقةُ العلّة تغييرُ الشئ عن حالة، و قيَّدَه بذلك لإخراج المعتلِّ، فإنَّ حكَمه سيأتي، و ينبغي تقييدُه أيضاً بكونه غيرَ متَّصل به شئٌ ممَّا مَرَّ، نحو:﴿ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَد﴾[الإخلاص/٤]،﴿ وَ لَمْ يَكُنِ الَّذين﴾ [البينة/١].

«و» أمَّا «الحذفُ» فيكونُ علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين: أحدُهما «فيه»، أي في الفعل المضارع حالَ كونه «معتلّاً»، و هو في اصطلاح النَّحويِّينَ ما لامُه حرفَ علّة، و لذلك لم يحتجْ إلى ذكر الآخر كما مَرَّ بخلافه في اصطلاح الصرفيِّين، فإنَّه ما أحدُ أصوله حرفُ علّة، و إنَّما جُزِمَ بحذف الآخر نيابةً عن السكون، لأنَّ أحرفَ العلّة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفَّة، فتسلَّطَ عليها العاملُ تسلُّطَه على الحركات، و ذلك نحو: لم يَغْزُ و لم يَخْشَ و لم يَرْمِ، بحذف آخرهنَّ، و الحركاتُ أدلَّة عليهنَّ.

و أمَّا قولُه تعالى:﴿لا تَخَف دَرَكاً و لا تَخْشَى ﴾[طه/٧٧] بإثبات الألف، فمؤوَّل بحذف الالفُ الَّتي هي لام الفعل[١]، و هذه الألفُ ألفٌ أخري، جئ بها للفواصل كما في:﴿الظُّنونَا﴾ [الأحزاب/١٠]،﴿ و السَّبيل﴾ [الأحزاب/٦٧]، قاله السيرافي. قال ابنُ هشام: إنَّ لاء الثانيةَ نافيةٌ، فالواوُ للاستيناف أي: و أنت لاتخشى، و أما قوله[من البسيط]:

٧٥- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتذراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَ لَمْ تَدَعِ[٢]

و قوله[من الوافر]:

٧٦- أَلَمْ يأتيكَ و الأنباءُ تُنْمي ... بِمَا لاَقَتْ لَبونُ بَني زياد[٣]

و قوله [من الرجز]:

٧٧- إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَ لا تَرَضَّاها وَ لا تَمَلَّقِ[١]

---

١ - باثبات الالف الّتي هي لام الفعل«ح».

٢ - هو لزبان بن العلاء. **اللغة** : هجوت : شتمت.

٣ - هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير: **اللغة:** الأنباء: جمع النباء: الخبر، تنمي: ترتفع و تنشر، اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

فضرورةً: قدر لأجلها الجزمُ في الجميع على حرف العلّة، لأنّه آخُر الكلمة، و هو محلُّ الإعراب ظاهراً و مقدَّراً، قاله ابنُ مالك، و قيل: هذه الأحرفُ إشباعٌ، و الحروفُ الأصليَّةُ محذوفةٌ للجازم.

تنبيهات: الأوَّل: ما ذكَره من أنّ علامةَ الجزم في الأفعال المذكورة حذفُ حرف العلّة، إنّما يَتمشَّى على قول ابن السراج و متابعيه، من أنّ هذه الأفعال لايقدَّر فيه الإعراب بالضَّمة في حالة الرفع و الفتحة في حالة النصب، و علَّل ذلك بأنّ الإعرابَ إنّما قدِّرناه في الاسم، لأنّه فيه أصلٌ، فتجب المحافظة عليه، و أمَّا الفعل فهو فيه فرعٌ فلا حاجةَ لتقديره فيه، و جعل الجازمُ كالدواء المسهِّل، إن وَجَدَ فضلةً أزالها، و إلا أخَذَ من قُوي البدن.

و ذهبَ سيبَويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعليه لمّا دخل الجازم حذف الحركة المقدَّرة، و اكتفى بها، ثُمَّ لمّا صارت صورة المجزوم و المرفوع واحدةً فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلّة، فحرفُ العلّة محذوفٌ عند الجازم لا به .

و علىَ قول ابن السراج الجازمُ حذفُ حرف العلّة نفسه، فَظَهَرَ أنّ مَنْ يقولُ بعدم التقدير يقول: إنّ الجزمَ بحذف حرف العلّة، و من يقولُ بالتقدير يقول: إنّ الجزمَ ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة، و حذف الآخر للفرق، نبَّه عليه ابنُ هشام و غيرُه، فقول المُصنِّف هنا إنّ الحذفَ علامةُ الجزم، أي الجزم به لايناسب ما ذهبَ إليه فيما سيأتي عن قريب، إن شاء الله تعالى، من أنّ الفعلَ المضارع مقدَّرٌ فيه الإعرابُ، فتدبَّرْ.

الثاني: إذا كان حرفُ العلّة بدلاً من همزة كيقرأ، مضارعٌ قرأ، و يُقْرِئُ مضارعُ أقْرَأَ، و يَوضُؤُ مضارع وَضُؤَ بضمِّ الضّاد المعجمة بمعنى حَسُنَ و جَمُلَ جاز فيه وجهان: حذفُ حرف العلّة مع الجازم و بقاؤُه، و هذان الوجهان مبنيَّان على أنّ إبدالَ حرف العلّة هل هو بَدلٌ قياسيٌّ أو غيرُ قياسيٍّ، فإنْ قلنا: إنّه قياسيٌّ ثبتَ حرفُ العلّة مع الجازم، لأنّه همزةٌ كما كان قبل البدل، و إنْ قلنا: إنّه بدلٌ غير قياسيٍّ صار حرفَ العلّة متمحِّضاً، و ليس همزةً فيُحذف، كما يُحذف حرفُ العلّة المحض في يَغْزُو و يَخْشَى و يَرْمِي، قاله ابنُ النحاس. و قال ابن هشام في الأوضح: إن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسيٌّ، و يمتنعُ حينئذ الحذفُ لاستيفاء الجازم مقتضاه، و إن كان قبلَه فهو إبدالٌ شاذٌّ، و يجوزُ مع الجازم الإثباتُ و الحذفُ بناءً على عدم الاعتداد بالعارض و هو الأكثر و الاعتداد به، انتهى.

---

١ - هو لرؤبة بن العجّاج. **اللغة:** تملّقه و تملّق له: تَوَدَّد إليه .

و ما ذكَره من جواز الأمرين، هو قولُ ابنِ عصفور، و الصحيحُ القولُ بوجوب الإثبات، و هو ما عليه الأكثرونَ، فلاينافي ذلك ما اقتضاه كلامُ المُصَنِّف هنا لاحتمال بنائه على هذا القول.

و الثاني[1]: «و في الأفعال الخمسة»، يعني الأمثلةَ الخمسةَ المقدَّمَ ذكُرها، فتلخَّص أنَّها تُرفعُ بثبوت النون، و تُنصب و تُجْزَم بحذفها، نحو: يفعلونَ و لم يفعلوا، و لن تفعلوا، حملوا النصبَ على الجزم كما حملُوه على الجرِّ في المثنَّى و جمعِ المذكَّر السالم، لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاص، و يفعلان كالزيدان، و يفعلون كالزيدون.

و قد استعملَ المُصَنِّف في تعداد هذه العلامات، و ذكرَ مواضَعها ما فعله صاحبُ الاجرومية. قيلَ: و هي من أرذل العبارت لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار، و كان الأولى أن يبيِّنَ ما جاء على غير الأصل، و يترك ما جاء على الأصل إذ أمره بيِّن كما فعله أكثرُ المؤلِّفين في مختصراتهم و مُطوَّلاتهم.

فصل في الإعراب التقديري

ص: فائدة: تقدير الإعراب في سبعة مواضعَ، كما هو المشهور، فمطلقاً في الاسم المقصور: كموسي و المضاف إلى الياءكغلامي، و المضارع المتَّصل به نون التأكيد غير مباشرة، كيضربانَّ، و رفعاً و جرًّا في المنقوص كقاض، و رفعاً و نصباً في المضارع المعتلِّ بالألف كيحيى، و رفعاً في المضارع المعتلِّ بالواو و الياء ك«يدعو» و «يرمي» و الجمع المذكَّر السالم المضاف إلى ياء المتكلِّم كمسلميَّ.

ش: هذا فصلٌ في الإعرب التقديريّ، تعرَّضَ لتعيين المقدَّر إعرابه لإمكان ضبطه فَيَبقَي ما عداه ظاهرَ الإعراب. «تقديرُ الإعراب» حركةً كان كان أو حرفاً «في سبعة» أشياء من اسم أو فعل«كما هو المشهور» أي على ما هو المشهورُ عندَ النَّحويِّينَ،و أمَّا غيرُ المشهور فَفوقَ السبعة كما سَنُبَيِّنُه.

«فمطلقاً» أي فيقدَّرُ تقديراً مطلقاً، أو حالَ كونه مطلقاً، أو زماناً مطلقاً، أي في الحالات الثلاثة:الرَّفع و النصبِ و الجرِّ[2]، أو الرفعِ و النصب و الجزمِ.

الاسم المقصور: فالثلاث الأوَّل«في الاسم المقصور»، و هو كلُّ اسم معرب بالحركات، آخرُه ألفٌ لازمةٌ، قبلها فتحةٌ «كموسى» لتعذُّر تحريك الألف مع بقاء

---

١ - سقط الثاني في «ح».
٢ - في «س» الجزم.

كونها ألفاً، و سُمِّي مقصوراً من القصر لامتناع مدِّه، أو لأنَّه مقصورٌ عن الحركة. و القصرُ الحبسُ، قال الرّضيُّ: و الأوَّل أولي، لما يلزمُ على هذا من إطلاق المقصور على المضاف إلى الياء، انتهى.

وجه المناسبة لايوجب التسمية: و ظاهرٌ أنَّ المرادَ من قوله: يلزمُ اللزومَ بحسب الظاهر دونَ التحقيق، لأنَّ ما ذكرَ وجهٌ مناسب للتسمية، و وجهُ المناسبةِ لايوجبُ التسميةَ كما هو مشهورٌ.

قال صاحب المفتاح: و اعتبار التناسب في التسمية مزَلّة أقدام، و ربَّما شاهدت فيها من الزلل ما تعجَّبت، فإيَّاك و التسويةَ بين تسمية إنسان له حمرة بأحمر و بين وصفه بأحمر أن تزلّ، فإنَّ اعتبارَ المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حالَ تخصيصه بالمسمَّى، و اعتبارُ المعنى في الوصف لصحّة إطلاقه عليه، فأين أحدُهما عن الأخر، انتهى.

و قال بعضُهم: لك أن تجعل المقصورَ من القصر كَعنبٍ خلاف الطُول، فإنَّ الممدودَ طويلٌ بالنسبة إلى المقصور.

تنبيه: في تمثيلة بموسي إشارةٌ إلى اختياره قولَ ابن فلاح اليمنيِّ من أنَّ المقصور غير المنصرف يُعربُ بالحركات الثلاث تقديراً، قال: لأنَّ الكسرة إنَّما امتنعت فيما لاينصرف كأحسن للثِّقل، و لاثقلَ مع التقدير، و الَّذي عليه الجمهورُ أنَّ إعرابَه بالحركات الثلاث مقدَّرةٌ مخصوصٌ بالمنصرف منه[1] أما غير المنصرف منه كـ«موسى»، فالمقدَّرُ فيه الضَّمَّةُ و الفتحةُ فقط، دون الكسرة لعدم دخولها فيه و في الاسم المعرب بالحركات.

الاسم المضاف إلى الياء كغلامي: «و المضاف إلى الياء كغلامي» لالتزامهم الإتيانَ بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة، فإذا استحقَّ الاسمُ الإعرابَ بالتركيب لم يمكن المجيء[2] بحركات الإعراب، إذ لايقبلُ المحلُّ الواحدُ في الآن الواحد حركتين متماثلتين أو مختلفتين. و بهذا يردُّ على ابن مالك في دعواه أنَّ الكسرةَ لم تقدَّر في حالة الجرِّ، بل هي إعرابٌ لأنَّها تستحقُّه قبل التركيب، كذا قال غير واحد.

قال بعض المحَقِّقين المتأخِّرين: و في الحكم بتقدُّم كسرة المناسبة مع تقدّم عامل الجرِّ حسًّا نظرٌ. قال الدَّماميُّ في شرح التسهيل: و ينبغي لابن مالك إذ زعم في نحو: غلامي،

---

١ - بالمنصرف منه كموسى«ح».
٢ - لم يكن المجئ «ح».

أنَّ الجرَّ فيه ظاهرٌ، أنْ يقولَ في نحو: مسلماتي، أي ما جمع بألف و تاء مزيدتين أنَّه في حال النصب كذلك، انتهى.

و ذهب الجرجانيُّ و ابنُ الخشاب[١] و المطرزيُّ[٢]، و نقلَه الرضي عن النحاة أنَّ نحو: غلامي مبنيٌّ لإضافته إلى المبنيِّ، و الحقُّ أنَّه معربٌ مقدَّر الإعراب، كما ذهبَ إليه المُصنِّف وفاقاً للمحقِّقين بدليل إعراب نحو: غلامه و غلامك و غلاماي، و الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً ليست من أسباب البناء.

و قالَ أبوالبقاء في اللباب: ذهبَ قومٌ إلى أنَّه غيرُ مبنيٍّ، إذ لاعلَّةَ فيه تُوجبُ البناءَ، و غيرُ معرب إذ لايمكنُ ظهورالإعراب فيه مع صحَّة إعرابه و سمَّوه خصيًّا، و الَّذي ذهبُوا إليه فاسدٌ، لأنَّه معربٌ عندَ قوم، و مبنيٌّ عند آخرينَ، على أنَّ تسميتهم إياه خصيًّا خطأ، لأنَّ الخصيَّ ذكرٌ حقيقيٌّ، و أحكامُ الذكورِ ثابتةٌ له، و كان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمّوه خنثى مشكلاً، انتهى.

«و» تقدَّر الثلاث الآخر، و هي الرَّفع و النصب و الجزم «في المضارع المتَّصل به نون تأكيد غير مباشرة كيضربانِّ» من نحو قولك: هل تضربانِّ، و أن لاتضربانِّ و لاتضربانِّ يا زيدانِ، مقدَّراً في كلِّ ذلك الإعرابُ، هذا مفهومُ كلامه، و هو سهوٌ منه، رحمه الله.

فإنَّ الإعرابَ إنَّما يقدَّرُ في الصورة الأولي فقط، و هي قولُنا: هل تضربانِّ، فإنَّه المقدَّرُ فيه ثبوتُ النون، و الأصلُ هل تضربانِّنَّ بثلاث نونات. الأولى: نون الرفع، و الثانيةُ: نونُ التأكيد الثقيلةُ، حذفتْ نونُ الرفع لثقل اجتماع النونات، فحيثُ حُذفت قدِّرَ ثبوتُها، لأنَّها علامةُ الرفع بخلاف نحو: أن لاتضربانِّ من قولك: أمرتكما يا زيدان أن لاتضربانِّ عمراً، فأنَّ أصلَه قبل دخول الناصب «لاتضربان» بتخفيف نون الرفع و لا نافية، فدخل الناصبُ فحذفت نونُ الرفع علامةً للنصب، ثمّ أكّد بالنون الثقيلة، و جاز تاكيده بها لمكان لا النافية، فإنَّه يجوز تأكيدُه بها لمكان لا النافية، فإنَّه يجوزُ تاكيدُه بها بعدها بقلّة كما مرَّ، و كذا نحو: لاتضربانِّ.

---

١ – عبدالله بن أحمد ابن الخشاب أبومحمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، صنّف: شرح الجمل للجرجاني، الرّد على الحريريّ في مقاماته و.... توفي سنة ٥٦٧ هـ . المصدر السابق ٢/٢٩ .

٢ – ناصر بن سعيد ابوالفتح النحويّ الأديب المشهور بالمطرّزي من أهل الخوارزم، بَرَعَ في النحو و اللغة والفقه، صنّف: شرح المقامات، الاقناع في اللغة، مختصر المصباح في النحو و ... مات سنة ٦١٦ هـ . المصدر السابق ص ٣١١.

المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرة: و حرّكت نونُ التاكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين الألف و النون المُدغمة، و لم تحذف الألفُ لئلا يلتبسَ بفعل الواحد و لا النُّونُ لفوات المقصود منها و حرّكت بالكسر تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف و قد ظهر أنّ المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرة لايقدَّرُ فيه إلا الرفعُ فقط بخلاف النّصب و الجزم ، فإنهما فيه لفظيّان.

و احترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة، فإنّ الفعلَ مبنيٌّ معهما كما مَرَّ، و أظنُّ المُصنِّف تبعَ في هذا السهو ابنَ هشام في الأوضح، لكنَّ ابنَ هشام لم يذكر التقدير إلا في صورة الجزم، و المُصنِّف قاس النصب عليه على أنّ تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع، و لايجوز إلا في نحو المثال الّذي ذكرناه على تقدير أن تكونَ لا نافيةً و أن مصدريَّةً، و إلا فيجوزُ تقديرُها ناهيةً، فتكون أن مفسِّرةً، لا مصدريَّةً، فيجبُ الجزمُ حينئذ، و يجوزُ الرفعُ أيضاً على تقدير[1] لا نافيةً و أن مفسِّرةً.

تتمة: و يقدَّر الإعرابُ بالحركات مطلقاً أيضاً، أعني الرفعَ و النصبَ و الجرَّ في الاسم الّذي يَسكنُ آخره للإدغام، كجاء قاضيٌّ، و رأيت قاضيَّ، و مررت بقاضيٍّ، بكسر الضّاد و تشديد الياء المفتوحة في الثلاث، و الأصلُ قاضيي بياء محركة و ساكنة، أدغمت إحداهما في الأخري، فالمانعُ من ظهور الحركة استحالةُ ظهورها لوجود إدغام حرف الاعراب، فسكونُه واجبٌ، إذ المدغمُ لايكونُ إلا ساكناً.

و مثّل أبوحيّان للمَدغم في حالة الرّفع بنحو: ﴿وَ قَتَلَ داودُ جَالوتَ﴾[البقرة/٢٥١] بإدغام دال داودَ في جيم جالوتَ، فداودُ مرفوعٌ بضمَّة مقدّرة، و في حالة النصب بنحو: ﴿وَ تَرَى النَّاسَ سُكَارى﴾[الحج /٢]، بإدغام السِّين في السِّين، فالناسُ منصوبٌ بفتحة مقدَّرة، و في حالة الجرِّ بنحو: ﴿و العاديات ضَبحاً﴾[العاديات /١] بإدغام التاء في الضاد، فالعادياتُ مجرورٌ بكسرة مقدَّرة.

و تقدَّر أيضاً في الحكايات على قول البصريّين، نحو: من زيدٌ، لمن قال: جاءَ زيدٌ، و من زيداً، لمن قال: رأيتُ زيداً، و من زيدٍ، لمن قال: مررتُ بزيد .

و تقدَّر مطلقاً في الحروف في نحو: جاءَني أبو القوم، و رأيتُ أبا القوم، و مررت بأبي القوم، بأنّه لمّا أسقطت حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبقَ الإعراب لفظيّاً، بل صار تقديرياً، و هذه الصورُ الثلاثُ زيادةٌ على السبعة الّتي ذكرها المُصنِّف، و ظاهرُ كلامة أنّها غيرُ مشهورةٍ، و ليس كذلك.

---

١ - سقط تقدير في «س».

الاسم المنقوص: «و» تقدير الإعراب«رفعاً و جرًّا» أي في حالة الرفع و الجرِّ لاغير، كائن «في» الاسم «المنقوص»، و هو كلُّ اسمٍ معرب بالحركات، آخرُه ياءٌ لازمةٌ بعد كسرة، كقاض، تقول: جاء قاضٍ، و مررت بقاضٍ، مقدَّراً الضَّمَّةُ و الكسرةُ لاستثقالهما على الياء، و أمَّا الفتحةُ فتظهرُ لخفَّتها عليها، نحو ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾[العلق/١٧]، و ينبغي على رأي ابن فلاح و مختار المُصَنِّف كما أفهمه ما مَرَّ من تمثيله بموسى أن يكونَ هنا فرقٌ بين ما كان على صيغة منتهي الجموع و غيرِه في أنَّ الكسرةَ هي المقدَّرةُ كما تقدَّمَ في المقصور، فتأمَّل .

و أمَّا على مذهب الجمهور فلايقدَّرُ فيما كان على صيغة منتهي الجموع إلا الضَّمَّةُ و الفتحةُ، و أمَّا الكسرةُ فلا، لعدم دخولها فيه .

قالوا: و إنَّما لم تظهرِ الفتحةُ فيه لنيابتها عن حركة ثقيلةٍ كما تقدَّم، و قد جاء ظهورُها عن بعض العرب، قال الفرزدق[من الطويل]:

٧٨- فَلَو كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجْوتُه و لكنَّ عَبْدُ اللهِ مَولَى مَواليا[1]

و هي لغةٌ قليلةٌ، و اختارَها يونس[2] و الكسائيُّ، و سمِّي هذا الاسمُ منقوصاً لكونه نقص بعضَ الحركات منه، و قيل لحذف لامه بسبب التنوين.

تنبيهٌ: قال ابنُ هشام في بعض كتبه: يُستثنى من هذه القاعدة منقوصٌ، هو أولُ جزئين، جُعل مجموعُهما اسماً واحداً على لغة من جعلَها اسمين متضايفين نَصَّ عليه من النحاة أبو علي و عبد القاهر و غيرهما لثقل التركيب.

قال أبوحيَّان: ما أعربَ من مركَّب إعرابَ متضائفين و آخرُ أوَّلهما ياء نحو: رأيت معدي كرب، و نزلت قالى قلا[3]، فإنَّه يقدَّرُ في آخر الأوَّل منهما الفتحة في حالة النَّصب بلا خلاف استصحاباً لحكمة في حالتي البناء و منع الصرف، انتهى.

فإن قلتَ: هذه الصورةُ واردةٌ على كلام المُصَنِّف. قلتُ: لاورودَ، إذ لا منقوصَ في ذلك على التحقيق، كما يظهرُ بتأمُّل تعريفه السابق، و أمَّا استثناء ابن هشام فبناءً على الظاهر دونَ نفس الأمر، قاله بعضُ المُحَقِّقين.

---

١ - **اللغة:** عبدالله هو عبدالله بن أبي اسحاق الزيادي الحضرمي.

٢ - يونس بن حبيب الضبيّ، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، و له القياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها و مات سنة ١٨٢ هـ ق، المصدر السابق ٣٦٥.

٣ - قالى قلا: اسمان جعلا واحدا. لسان العرب،٣٣١٢/٣.

الفعل المضارع المعتلُّ الألف كيحيا: «و رفعاً و نصباً» أي في حالَتي الرفع و النصب لا غير كائن «في» الفعل «المضارع المعتل» بالالف لتعذُّر تحريكها كيحيا و يخشى، و أمَّا الجزم فقد مرَّ بيانه.

كتابة نحو يحيا و الفرق بينه علماً و فعلاً: تنبيه: كلُّ ألف رابعة فصاعداً سبقتْ بياء تكتبُ بالالف، سواءٌ كانت منقلبةً عن ياء أو واو ك «يحيا» و أحيا و الدنيا، كراهةَ اجتماع اليائين، إلا في يحيي علماً، فإنَّها تكتب بالياء للعلمية، و لايقاس عليه علم مثلُه، و قيل للفرق بينَه فعلاً و بينَه اسماً، و إنَّما لم يعكسوا لأنَّ الاسمَ أخفُّ من الفعل فكان أحملَ للاجتماع المثلين، قيل: و يبتني[1] على هذا الخلاف، الخلاف في كتابته بعد التنكير، فإن علَّلناه بالعلميَّة كتبناه بالألف لأنَّه قد زالت علميَّته، و إن علَّلناه بالفرق كتبناه بالياء، لأنَّ الاسميَّة موجودةٌ فيه، انتهى، و فيه بحثٌ ، فقد مرَّ عن بعض المُحَقِّقين أنَّ العلمَ المنكَّرَ باقٍ على تعريفه و علميَّته، فراجعْه.

المضارع المعتلُّ بالواو أو الياء: «و رفعاً» أي في حالة الرفع فقط كائنٌ «في» الفعل «المضارع المعتل بالواو أو الياء» لثقل الضمَّة عليهما ك«يدعو» و «يرمي»، و أمَّا في حالة النصب فلايقدَّرُ لخفَّة الفتحة فتظهرُ، و قد تظهر الضَّمَّة في الضرورة كقوله [من الطويل]:

٧٩- إذا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُو قَيَّضَتْ هُوَاجِسُ لاتَنْفَكُّ تُغريه بالوجدِ[2]

و قوله [من الطويل]:

٨٠- فَعَوَّضَني عنها غنائي و لَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ[3]

و قد تقدَّر أيضاً الفتحةُ كقوله [من الطويل]:

٨١- وَ مَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَة أَبَى اللهُ أنْ أسْمُو بأُمٍ و لا أبِ[4]

تنبيه: قد مَرَّ أنَّ من يَقُولُ بتقدير الحركات في المعتلِّ، يقول: إنَّ جزمَه بحذف الحركة، و من يقول بعدم تقديرها فيه يقول: أنَّ جزمَه بحذف آخره، و المُصَنِّف جمع بين

---

١ - ينبغي و«س».
٢ - لم يذكر قائله. **اللغة:** يسلو: ينكشف، ينسي. الهواجس: جمع الهاجس بمعنى الخاطر.
٣ - لم يسمّ قائله.
٤ - هذا البيت لعامر بن الطفيل. **اللغة:** أسمو: مضارع سما بمعنى علا و ارتفع.

دعوي[١] تقدير الحركة، و حذف الحرف للجازم، و هو في ذلك مخالفٌ للقولين جميعاً، و قد تبع في ذلك ابنَ هشام في أكثر مؤلفاته.

جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء: «و» في «جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء كمسلميَّ»، لأنَّ علامةَ الرفع فيه الواو، و قد أبدلت في حالة الرفع بالياء، و ذلك لأنَّ أصلَه «مسلموي» اجتمعت الواو و الياء، و سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت ياءً، و أُدغمت الياء في الياءُ، و كُسِرَ ما قبل الياء اتماماً للتخفيف، فلمَّا لم تبقَ الواو لفظاً، قُدِّرت ضرورةً.

و لايجوز الحكم بأنَّ هذه الياءَ المنقلبةَ عن الواو علامةُ الرفع، كما كانت علامة الجمع، لأنَّ كونَ الواو علامة الجمع من حيثُ هي حرفُ لينٍ و هو باقٍ و علامة الرفع من حيث الخصوصيَّة الواو و هو زائل بالابدال.

و أمَّا في حالتي النصب و الجرِّ فإعرابه لفظيٌّ، نحو: رأيتُ مسلميَّ، و مررت بمسلميَّ، لأنَّ الياءَ الَّتي بها إعرابُه في هاتين الحالتين ثابتة لفظاً، غاية ما هناك أنَّها مدغمة فيما بعدها، و الإدغامُ لايُخرجُ الحرفَ عن حقيقته بخلاف الإبدال.

فإن قيل: خصوصيةُ الواو و إن لم تبقَ لكن بقي بدلُها و هو خصوصيّة الياء فَلِمَ لايجوز أن يكون معرباً بالإعراب اللفظيِّ في حالة الرفع لوجود بدل خصوصيَّة الواو كما أنَّهم حكموا على غير المنصرف و على جمع المُؤنَّث السالم في النصب بالإعراب اللفظيِّ لوجود البدل[٢] فيهما، و هو الفتحة في الأوَّل و الكثرةُ في الثاني؟ فالجواب عن ذلك أمَّا أوَّلاً فبأنَّ ذلك من قبيل الحمل، و الحملُ في باب الإعراب إنَّما يكون بين النصب و الجرِّ لا بينهما و الرفع، و أمَّا ثانياً فبأنَّ الواو في حكم الموجود، أمَّا لأنَّ المقدَّر الأصليَّ يعتبر قطعاً، و أمَّا لأنَّ الزائل بالإعلال في حكم الباقي، و إذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديريِّ، لأنَّا لانعني بالاعراب التقديري إلا الإعرابَ بما هو في حكم الموجود، فلو كانَ خصوصيَّة الياء إعراباً لكانَ لكلمة واحدة إعرابان: تقديريٌّ و لفظيٌّ، و لم يُعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف، و الفتحة في الجمعَ المُؤنَّث السالم فإنَّهما ليسا في حكم الموجود، قاله نجم الدين سعيد[٣] في شرح الكافية.

---

١ – سقط «دعوي» في «ح».
٢ – بالإعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود البدل «س».
٣ – نجم الدين سعيد العجمي من شراح الكافية في النحو لابن الحاجب، يقال له الشرح السعيدي، و هو كبير و فيه أبحاث حسنة. كشف الظنون ١٣٧١/٢.

ثمّ القول بأنّ الإعرابَ في هذه الحالة مقدَّرٌ كما ذكره المُصَنِّف، هو مذهبُ ابنِ الحاجب و ابنِ مالك و زعمَ أبوحيَّان أنّه لاتحقيقَ فيه، لأنّ المقدَّرَ ما لم يُوجدْ و الواوُ فيه موجودة، إلا أنّها انقلبت ياءً كما في ميزان، فكذلك هنا، و بما مَرَّ يُعلم أنّ هذا هو الّذي لا تحقيقَ فيه.

تنبيه: من ذهب إلى أنّ الإعراب في الأسماء السِّتّة و المثنّي و المجموع على حدِّه بحركات مقدَّرة فيحتاج إلى عدِّها في قسم التقدير كما لايخفى.

الفصل الثاني

الحديقة الثانية

ص: الحديقة الثانية: فيما يتعلّقُ بالأسماء.

الاسم :إنْ أشبه الحرف فمبنيٌّ و إلا فمعربٌ. و المعربات أنواع: الأوّل ما يـرِدُ مرفوعاً لا غير، و هو أربعة:

ش: الحديقةُ الثانيةُ فيما يتعلّقُ بالأسماء، و ذكرِغيرها مـن الأفعـال و الحـروف استطراداً، و ضرورة تعلّقِ الأسماء بها كَما سَتَراه، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

المعرب و المبنيُّ و أسباب البناء

«الاسمُ» ضربان، معربٌ و مبنيٌّ، لأنّه«إنْ أشبهَ الحرفَ» شبهاً قوياً يُدنيه منـه في وصفه أو معناه أو استعماله أو افتقاره أو إهماله أو لفظه«فمبنيٌّ، وإلا»يشبه الحرفَ، بأن سَلِمَ من شبهه«فمعربٌ».

هذا مذهبُ ابن مالك، و تعقّبه أبوحيّان بأنّ الناسَ ذكروا للبناء أسباباً غيرَ ذلك، و أُجيب بأنّه لم ينفردْ به، فقد نقلَه جماعةٌ عن ظاهرِ كلام سيبَويه، و نقلَه ابن القواس[1] عن أبي على الفارسيِّ و غيره، و صَرَّحَ به ابنُ جنيّ في الخصائص و أبوالبقاء في التعليق[2]، و ابنُ السرَّاج في الأصول، و الزّجاجيُّ في الجمل.

و ذكرَ بعضُ شراحه أنّه مذهبُ الحذّاق من النَّحـويِّينَ، و ذهـبَ الزمخـشريُّ و الجزوليُّ[3] و ابنُ معط و جماعةٌ آخرونَ إلى أنّ سبب البناء ليسَ الشبهَ المذكورَ وحدَه، بل و الوقوعُ موقعَ المبنيِّ، و مناسبةُ المبنيِّ، و الإضافةُ إلى المبنيِّ.

---

١ - لعلّه ابن القواس (عبد العزيز بن جمعة) النحويّ صاحب شرح الكافية علاء الدين بن علـي الأربلـي، جواهر الأدب، الطبعة الأولى، دارالنفائس، بيروت ، ١٤١٢ هـ ، ص ٢٠٩.

٢ - التعليق في الخلاف من تصانيف ابوالبقاء العكبري.

٣ - الجزولي هو أبوموسى عيسى بن يَلَبَخْت قرأ على ابن بريّ كتاب الجمل للزجاجي، و جرى فيها بحـث نتج عنه مقال طويل جعله مؤلفا«المقدّمة »و مات سنة ٦٠٥ هـ . محمد الطنطاوي، نشأة النحو، الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب ، ١٤١٧ هـ . ص ١٣٧.

و زاد بعضُهم غيرَ ذلك، ثُمَّ على كلا القولين هل السببُ مجوِّزٌ للبناء أو موجبـه؟ قولان: ذهبَ الشيخُ عبدُ القاهرِ إلى الأوَّل، مستدلاً بأيّ الموصولة، و الجمهورُ إلى الثاني، و اعتذروا عن إعراب أيّ، و يحتاجون إلى الاعتذار عن إعراب قد الاسميَّة، فإنَّهم قـالوا ببنائها مع جوازِ الإعراب.

و نَعْني بالشبه الوضعيِّ أن يكونَ الاسمُ موضوعاً في الأصل على حرف أو حرفين، «كتاء» قمتُ، و نا من قُمْنَا، و الشبّه المعنويُّ أن يتضمَّنَ الاسمُ معـنى مـن معـاني الحروف، سواءٌ وُضِعَ لذلك المعنى حرفٌ أو لا، فالأوَّل كمتى، و الثاني كهنا.

و الشبهُ الاستعمالي أنْ يكونَ الاسمُ نائباً عن الفعل، و لا يتأثَّرُ بالعامل كهيهات، و الشبهُ الافتقاريُّ أن يكونَ الاسم لازم الافتقار إلى جملة، يتمُّ بها معناه كالَّذي، و الـشبهُ الإهمالي أن يكونَ الاسمُ مشبهاً للحرف في كونه لاعاملاً و لا معمولاً كأوائل السور و الأسماء قبلَ التركيب، و أدْخَلَ بعضُهم هذا القسمَ تحت الشبه الاسـتعمالي، و الـشبهُ اللفظيُّ أن يكونَ الاسمُ مشبهاً للحرف في صورة لفظه، كحاشا الاسميَّة بُنيت لـشبهها بحاشا الحرفيَّة، ذكره ابنُ مالك، و أورد عليه أنَّ مجرَّد الشبه لفظاً غيرُ كَاف بدليل "إلى" الاسميّة الَّتي بمعنى النعمة، إذ هي معربةٌ قطعاً مع مشابهتهما لفظاً إلى، الَّتي هـي حـرف جرٍّ.

تنبيهات: الأوَّل: قَدْ يجتمعُ في مبنيٍّ شبهان فأكثرُ، و منه المضمراتُ، فإنَّ فيها الشبهَ المعنويَّ، إذْ التَّكَلُّم و الخطاب و الغيبة من معاني الحروف، و الافتقاريَّ، لأنَّ كلَّ ضميرٍ يفتقرُ إلى مَا يفسِّرُه، و الوضعيَّ، إذ غالبُ الضمائر على حرف أو حرفين، و حمل الباقي عليه طرداً للباب[1].

الثاني: ما ذكرناهُ منْ أنَّ الأوائلُ السُّور مبنيَّةٌ للشبه الإهمالي، أنَّما هو على القـول بأنَّها لا محلَّ لها من الإعراب، لأنَّها من المتشابه الَّذي لايُدْرَكُ معناه، و قيلَ: إنَّها في محلِّ رفعٍ على الابتداء أو الخبر، أو نصبٍ باقْرَأ، أو جرَّ بالقسم، و اللهُ أعلمُ.

الكلام في إثبات واسطة بين المعرب و المبنيِّ: الثالث: الأصحُّ انحصارُ الاسم في المعرب و المبنيِّ خلافاً لمن أثبتَ واسطةً بينهما لاتوصفُ بالإعراب و لا بالبناء، و ذلك في أشـياء، منها الأسماءُ قبلَ التركيب.

و ذهب قومٌ إلى أنَّهَا واسطةٌ، لا معربةٌ و لا مبنيَّةٌ، لفقد موجب الإعراب و البناء و السكون آخرها وصلاً بعد ساكنٍ، نحو: قاف سين، و ليس في المَبْنِيَّات ما يكون كذلك،

---

١ - أي يمكن أن نجعله قياساً للباقي.

و هو مختارُ أبي حيَّان، و تَبِعَهُ جماعةٌ من المُحَقِّقين، و اختارَ ابنُ مالك أنَّها مبنيَّةٌ كما مرَّ، و الزمخشريُّ أنَّها معربةٌ، و منها المنادى المفردُ، نحو: يا زيدُ.

ذهبَ قومٌ إلى أنه واسطةٌ بين المعرب و المبنيِّ، حكاه ابنُ يعيش في المفصَّل، و الصحيحُ أنَّه مبنيٌّ، و منها المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم، و قد مرَّ الكلامُ عليه.

الرابع: إذا عارضَ الشبهَ للحرف معارضٌ يَقتضي الإعرابَ، اعتبر فيقدح في تأثير الشبه، و ذلك كإضافة أيّ الشَّرطيَّة و الموصولة و الاستفهاميَّة، و تثنية ذين و تين و اللذين و التين، و سيأتي الكلامُ علي كلٍّ منهما في محلِّه، إن شاء الله تعالى.

الخامسُ: المعربُ يُسمَّى متمكِّناً و أمكنَ، إن لم يمنعْ من الصرف، و إلاّ فغيرُ أمكن.

«و المعرباتُ» من الأسماءِ بقرينة السياق «أنواع»، منها ما يردُ مرفوعاً لا غير، و منها ما يردُ منصوباً لا غير، و منها ما يردُ مجروراً لا غير، و منها ما يردُ منصوباً و غيرُ منصوب.

النوع«الأوَّل ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ» بضمِّ الرَّاء بناءً لقطعها عمَّا أضيفَ إليه لفظاً و نيَّةً معنى، كقبل و بعد، أي لا غيره، و منعَ ابنُ هشام في شرح الشذور قطعَها بعدَ لا، قالَ: لايجوزُ حذفُ ما أضيفتْ إليه غيرُ، إلا بعد ليس، و أمَّا ما يقطعُ في عبارة العلماء من قولهم: لا غيرُ، فلم يتكلَّمْ به العربُ، فأمَّا أنَّهم قاسوا لا على ليس، أو قالوا ذلكَ سهواً عن شرط المسألة، فقال في المغني: قولهم "لا غير" لحن، انتهى.

و قد استعملَ في مواضعَ من كتابه المذكور، فيكونُ قولُه هنا شاهداً عليه بارتكاب اللحنِ، و الصحيحُ جوازُه من غير توقُّف، و قد ذكَره جماعةٌ من أئمة العربيَّة، منهم ابن السراج في الأصول، و السيرافيُّ في شرح الكتاب و ابن مالك في شرح الكافيَّة و أبوحيَّان و ابن الحاجب في الكافيَّة و الزمخشري في المفصَّل، و تبعَهُما شارحو كلامهما، و منهم محقِّقونَ. قال الرضيُّ: و لايُحذفُ منها المضافُ إليه إلا مع لا التبرئة، و ليسَ نحو افعل هذا لا غير و جاءني زيد ليس غيرُ، لكثرة استعمال غير بعد لا و ليس، انتهى.

و قال الأندلسيُّ[١]، و هو علمُ الدين القاسمُ بنُ أحمد اللورقي في شرح المفصَّل، أمَّا لا غير. فأبو العباس[٢] كان يقولُ: إنَّه مبنيٌّ على الضمِّ مثلُ قبل و بعد، و أما ليس غيرُ فكذلك، إلا أنَّ غيراً في موضع نصب على خبر ليس، و اسمُ ليس مضمرٌ، لايظهرُ لأنَّها هنا للاستثناء، انتهى.

---

١ - علم الدين قاسم بن أحمد اللُّورقي الأندلسي، من مؤلفاته: شرح مقدمة الجزولي و شرح المفصل، توفّي بدمشق سنة ٦٦١ . المصدر السابق ص ١٥٤.

٢ - لعله أبو العباس ثعلب أو أبوالعباس المبرّد، و قد تقدَّم ذكرهما.

و قالَ محمدُ بنُ يعقوبَ في القاموس: قولُهم: لا غيرُ لحنٌ غيرُ جيِّدٍ، لأنَّ لا غيرُ كذا مسموعٌ في قول الشاعر[من الطويل]:

٨٢- جواباً به تنجو اعتمد فو ربِّنا لعن عملٍ أسلفتَ لا غير تسأل[1]

و قد احتجَّ به ابنُ مالك في باب القسم من شرح التسهيل، و كأنَّ قولهم لحنٌ مأخوذٌ من قول السيرافيِّ: الحذفُ إنَّما يُستعملُ إذا كانت إلا و غيرُ بعد ليس، و لو كان مكانَ ليسَ غيرها من ألفاظ الجَحد، لم يَجُز الحذفُ، و لايتجاوزُ بذلك موردَ السماع، انتهى كلامُه. و قد سُمِعَ. انتهى، و لا هذه للتبرئة كما صرَّح به الرضيُّ. و الظاهر من كلامِ المفتاحِ و التلخيص أنَّها عاطفةٌ.

الفاعل

ص: الأوَّل: الفاعل: و هو ما أسندَ إليه العامل فيه قائماً به، و هو ظاهر و مضمر، فالظاهر ظاهرٌ، و المضمر: بارز أو مستتر، و الاستتار يجبُ في الفعل في ستَّة مواضعَ: فعل الأمر للواحد المذكَّر، و المضارع المبدوُّ بتاء الخطاب، للواحد أو بالهمزة أو بالنون، و الفعل الاستثنائي و فعل التعجُّب، و ألحق بذلك: زيدٌ قام أو يقوم، و ما يظهر في بعض هذه المواضع،كأقومُ أنا، فتأكيد للفاعل كقمت أنا.

تبصرة: و تُلازِمُ الفعل علامة التأنيث إنْ كانَ فاعله ظاهراً حقيقيَّ التأنيث كقامت هندٌ. أو ضميراً متصلاً مطلقاً كهندٌ قامت، و الشمس طَلَعَتْ، و لك الخيار مع الظاهر اللفظيِّ كطلعت أو طلع الشمس، و يترجَّحُ ذكرُها مع الفصل بغير إلا نحو: دخلت أو دخل الدَّار هندٌ، و تركُها مع الفصل بها نحو: ما قام إلا أمراة، و كذا في باب نعم و بئس،نحو: نعم المراة هند.

مسألة: و الأصل في الفاعل تقدُّمه على المفعول، و يجبُ ذلك إذا خيف اللَّبس، أو كان الفاعل ضميراً متَّصلاً، و المفعول متأخِّراً عن الفعل، و يمتنع إذا اتَّصل به ضمير المفعول، أو اتَّصل ضمير المفعول بالفعل و هو غير متَّصل، و ما وقع منهما بعد إلا أو بعد معناها وجب تأخيره.

ش:«و هو»أي«ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ أربعةٌ، الأوَّل: الفاعلُ»، و بَدَأ به لكونه الأصلَ في استحقاق الرفع عند الأكثر، و قيل: الأصلُ هو المبتدأ. قال ابنُ يعيش: ذهب سيَبويه و ابنُ السَّراج إلى أنَّ المبتدأ هو الأصل في استحقاق الرفع، و غيرُه من المرفوعات

---

١ - لم يسم قائله.

محمولٌ عليه، و ذلك لأنَّ المبتدأ يكونُ مُعرًّي عن العوامل اللفظيَّة، و تَعـرِّي الاسـم في التقدير قبل أن يقترنَ به غيرُه، قالَ: و الَّذي عليه حذَّاقُ أصحابنا أنَّ الفاعل هو الأصل، لأنَّه يظهر برفعه فائدةُ دخول الإعراب للكلام مِنْ حيثُ كان تكلُّف زيادة الإعراب إنَّما احتمل للفرق بين المعاني الَّتي لولاها وَقَعَ لبس.

فالرفعُ إنَّما للفرق بين الفاعل و المفعول اللذين يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحـد منـهما فاعلاً و مفعولاً، و رفعُ المبتدأ و الخبر لم يكن لأمر يُخشى التباسه، بل لـضرْب مـن الاستحسان و تشبيه بالفاعل من حيثُ كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه، و افتقارُ المبتدأ إلى الخبر الَّذي بعده كافتقار الفاعل إلى الفعل الَّذي قبلَه، و لذلك رُفِعَ المبتدأ و الخـبرُ، انتهى.

و قيل: كلٌّ منهما أصلٌ، و هو مرتضى الرضيِّ، قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و بالجملة فإنَّ هذا الخلافَ طويلُ الذيل عديمُ النيل. قالَ الدماميني في شرح التسهيل: بـل تظهرُ جدوى الخلاف في أولوية المقدَّر عند الاحتمال، كما إذا وجدنا محلّاً دار الأمر فيه بينَ أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً، و الباقي فاعلاً، و أن يكونَ المحذوفُ خبراً، و الباقي مبتدأً، كما إذا قيل: من قامَ، فقيل في جوابه زيدٌ، فإنَّه يحتملُ كونُ زيد فاعلاً، و التقدير قـام زيدٌ[1]، و يحتملُ كونه مبتدأً، و التقديرُ زيدٌ قامَ، فإن قلنا: الفاعلُ أصلٌ تَـرَجَّحَ الأوَّل، و إنْ قلنا: المبتدأ أصلٌ تَرَجَّح الثاني، انتهى. و إن قلنا: كلاهما أصلٌ، استوي التقديرانِ لفقد المرجِّح، فقد ظهرَ جدوى الخلاف كما رأيتَ.

«و هو» أي الفاعلُ لغةً مَن أوجدَ الفعل، و اصطلاحاً ما أي اسم أو مـؤوَّل بـه «أسندَ إليه» أي نُسبَ إليه، و المرادُ بالإسناد هنا النسبةُ، سواءٌ تعلَّقَ بها إدراكُ الوقوع أو إدراكُ عدم الوقوع أو الطَّلب أو الإنشاء. فالحاصل في "ما قامَ زيدٌ " سلبُ الوقـوع، لا سلب الإسناد، و في أن قامَ زيدٌ، فرضُ الوقوع لا فرضُ الإسناد ، فلا حاجةَ في شمـول التعريف لفاعل النفي و الشرط إلى ما اشتهر من تكلُّف أنَّ المرادَ بالإسـناد أعـمُّ مـن الإسناد ايجاباً أو سلباً، محقَّقاً أو مفروضاً، كذا قال بعضُهم.

«العاملُ فيه» المجرورُ متعلَّقٌ بالعامل، أي في ذلك الاسمِ أو المؤوَّل به، سواءٌ كـانَ العاملُ فعلاً، أو ما يُشبهُهُ في العمل من المصدر و اسمي الفاعل و المفعـول و الـصفة المشبهة و اسم التفضيل، فخرج المبتدأ، نحو: زيدٌ قام، و زيدٌ قائمٌ، فإنَّ زيداً فيهما مسندٌ إليه، لكنَّ المسندَ غيرُ عامل فيه، نعم على قول بعضٍ إنَّ المبتدأ يرتفعُ بالخبر، و هو عاملٌ فيه، فيبقي داخلاً، و هو قولٌ ضعيفٌ.

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».

«قائماً به» حالٌ من العامل، أي حالُ كونه قائماً بالاسم، أو المؤوَّلُ به، لايقالُ: يخرجُ عن هذا التعريف الفاعلُ في نحو: قَرُبَ زيدٌ، و ماتَ عمروٌ، فإنَّ القربَ و الموتَ لايقومان بزيد و عمرو، فكانَ عليه أن يقولَ: على جهة القيام به كما قالَ غيرُه، ليدخلَ نحو ذلكَ، ممَّا أُسند إليه العامل على طريق القيام لأنَّا نقول: معنى القيام الاختصاصُ الناعت كما تَقدَّمَ بيانُه، و صحَّةُ جعلِ الصوت و القرب نعتاً لزيد واضحةٌ، و لولا القيامُ لكان الدَّالُ على القيام كاذباً. قال بعضُهم: بقي أنَّ إسناد القائم و أمثاله إلى فاعلها ليس قائماً به بل متَّحدٌ، إلا أن يُقالَ: و المرادُ قيامُ المبدأ كما في الفعل، انتهى.

و خرجَ بهذا القيد نائبُ الفاعل بناءً على أنَّه لايُسمَّى فاعلاً اصطلاحاً، نحو: ضُرِبَ عمرو، فإنَّه و إنْ صدقَ عليه أنَّه اسمٌ أسندَ إليه العاملُ فيه، لكن ليس العاملُ فيه قائماً به، بل واقعاً عليه، و أورد عليه أنَّ ضُرِبَ عمروٌ يدلُّ على قيام الفعلِ المبنيِّ للمفعول، و هو المضروبيَّةُ بالمسند إليه، أعني عمراً، و كذا مضروبٌ أبوه، فكيفَ يخرجُ نائبُ الفاعل بهذا القيد، ثُمَّ أجابَ هذا المعترض بأنَّ هذا الكلامَ مبنيٌّ على أنَّ الداخلَ في مفهوم المشتقِّ المصدرُ المبنيُّ للفاعلِ دونَ المبنيِّ للمفعول، انتهى.

و لبعضِ المُحَقِّقين هاهنا تحقيقٌ نفيس لا بأسَ بإيراده لما له من العلاقة، قال: الفاعل إذا صُدرَ منه الفعلُ المتعديُّ لابدَّ هناك من حصولِ أثرٍ حسيٍّ أو معنويٍّ ناشيء من الفاعل بلا واسطة واقعٍ على المفعول بتأثيرٍ من الفاعل أو غيره قائم من حيثُ الصدور بالفاعل، و من حيثُ الوقوعُ بالمفعول، فإذا نظرتَ إلى قيامِ ذلك الأثر بذات الفاعل، و لاحظتَ كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبَّرُ عنه بالمصدر المبنيِّ للفاعل، و إذا نظرت إلى وقوعه على المفعول و لاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكونُ ما يعبَّرُ عنه بالمصدرِ المبنيِّ للمفعولِ، و إذا نظرت إلى عينِ ذلك الأثر كانَ ذلك الحاصل بالمصدر، و صيغةُ المَصدرِ مشتركةٌ بين هذه الثلاثة، و قد يستعملُ مجازاً في الفاعل و المفعول.

و معنى قولهم: إنَّ المصدرَ المبنيَّ للفاعل جزءٌ من الفعلِ المعلومِ، و المبنيَّ للمفعول جزءٌ من الفعل المجهول، اعتبارُ الكونين في مفهوميهما، فمعنى ضَرَبَ زيدٌ، كونُه بحيثُ قامَ به الضربَ، و معنى ضُرِبَ عمروٌ، كونُه بحيثُ وقعَ عليه الضربُ، لا كونُه بحيث قامَ به الكونُ الأوَّل في المعلوم، و كونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول، كما لايَخْفَى على من له تأمُّلٌ صادقٌ و انصافٌ بأهل العلم لائق، فلا يتَّجهُ أنَّ المصدرَ المبنيَّ للمفعول إذا كان جزءٌ من المجهول كانَ على طريقه القيام، لأنَّه مبنيٌّ على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهومي المعلوم و المجهول، و قد تبيَّنَ أنَّ الملحوظ فيهما الأثرُ من حيثُ القيامِ في الأوَّل،

و من حيثُ الوقوع في الثاني، فأنّي يتحقّقُ طريقةُ القيام فيه، و أمّا الفعلُ اللازمُ فلايتحقّقُ فيه إلا المصدرُ المبنيُّ للفاعل، و الحاصلُ بالمصدر الّذي هو الأثر، لأنّه لم يتعدَّ إلى المفعول، و يُستعمل مجازاً في الفاعل، انتهى.

العامل في الفاعل: تنبيهان: الأوّل: اختلفَ في العامل في الفاعل الرّفع، فقيل: هو المسندُ حقيقةً إن خلا منْ "منْ و الباء" الزائدتين، و حكماً إنْ جرَّ بأحدهما، نحو: ما قامَ مـنْ رجلٍ،﴿و كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[النساء/٧٩]، أو بإضافة المسند، نحو:﴿ و لَـولا دَفْـعُ اللهِ الناسَ﴾[البقرة/٢٥٢]، و هو مذهبُ الجمهور، و عليه المُصَنِّف، و قيلَ: رافعُه الإسنادُ، و هو مذهبُ خلف و ابن جنّي، و ذَهَبَ بعضُ الكوفيّينَ إلى أنّه إحداثُ الفعل، و أجـابوا عن "تحرَّكت الشجرُ"و " أهلكَهُم الدهرُ"و مَرِضَ زيدٌ " ، بأنّه لما صدرَ من الشجر ما هو كحركة المتحرِّك بالإرادة، و جعل الدهر قائماً مقامَ المهلكِ و تَعاطَي زيدٌ أسبابَ المرضِ، جعلَ كلٌّ واحد كأنّه فاعلٌ.

نصب الفاعل و رفع المفعول: الثاني: قد يُنْصَبُ الفاعلُ شذوذاً، إذا فُهِمَ المعنى، كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب و نصب المسمار، و جعله ابنُ الطَّرَاوة[1] قياساً مطّرداً، و قراءة بعضهم﴿ فَتَلَقَّى آدمَ منْ ربِّه كَلماتٌ﴾[البقرة/٣٧] بنصبِ آدمَ، و رفعِ كلماتٍ، فيمكن حملُه على الأصلِ، لأنّ مَنْ تَلقّي شيئاً فقد تلقّاه الآخر.

انقسام الفاعل إلى ظاهر و مضمر: و «هو» أي الفاعلُ قـسمان: قـسمٌ«ظـاهرٌ»و قسم«مضمرٌ»، و سيأتي حدُّه أنّه ما وضعَ لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ. و الظـاهرُ مـا عداه،« فالظاهرُ ظاهرٌ» أي لايحتاجُ إلى بيانه لظهوره، كجاءَ زيدٌ، و أقائم الزيـدان.«و المضمرُ» قسمان:«بارزٌ»، و هو ما له صورةٌ في اللفظ، كقمتُ، «و مستترٌ»، وهو مـا ليسَ له صورةٌ في اللفظ، بل ينوَى، «و الاستتارُ» أي استتارُ الضمير«يجبُ في الفعـل في ستّةِ مواضعَ».

أحدُها: «فعلُ الأمر للواحد المذكّر»، كقُمْ، بخلاف فعلِ الأمر للمثنى أو المجموع أو الواحدة، فإنّه يبرزُ في الجميع، نحو: قوما و قوموا و قمن و قومي. و ذهبَ الأخفـشُ و المازنيُّ إلى أنّ الياء في قومي حرفُ تأنيثٍ، والفاعلُ مستترٌ كقم. قيلَ: و يلزمُهما الجمعُ

١ – سليمان بن محمد ابن الطراوة، كان نحويّاً ماهراً، أديباً ماهراً، ألّف: الترشيح في النحو و مات سنة٥٢٨ هـ. بغية الوعاة١/٦٠٢.

بين علامتي التأنيث في نحو: تقومين. قال ابنُ هشام في شرح اللمحة: و ليس بشيء، لأنَّ التاءَ للخطاب مثلها في أنت تقومَ، و الياء وحدَها للتأنيث.

«و» الثاني و الثالثُ و الرابعُ: الفعلُ«المضارعُ المبدوُّ بتاء الخطاب للواحد» كتقوم بخلاف المبدوِّ بتاء الغائبة، نحو: هندٌ تقومُ، فإنَّ الاستتارَ جائزٌ فيه لا واجبٌ، و بخلاف المبدوِّ بتاء خطاب الواحدة و التثنية و الجمع، فإنَّه يبرزُ في الجميع، نحو: تقومين و تقومان و تقومون و تقمن،«أو» المبدوِّ«بالهمزة» للمتكلِّم وحده، مُذَكَّراً كانَ أو مُؤَنَّثاً، كأقومُ، و أضربُ، «أو» المبدوِّ «بالنون» للمتكلِّم، و من معه، مُذَكَّراً كان أو مُؤَنَّثاً كنقومُ و نضربُ.

«و» الخامسُ:«الفعلُ الاستثنائيُّ»ك خلا و عدا و ليس و لايكونُ، نحو ما خلا زيداً و ما عدا عمراً، و ليس بكراً، و لايكونُ زيداً، ففي خلا و عدا و ليس و لايكون ضميرٌ مستترٌ وجوباً [على خلاف الأصل] عائدٌ على البعض المفهوم من كليَّة السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو على المصدر المفهوم من الفعل أيضاً على الخلاف الآتي بيانُه في باب الاستثناء، إنْ شاء الله تعالى.

«و» السادسُ« فعلُ التَّعجُّب» كـ مَا أَحْسَنَ الزيدينِ، ففي أَحْسَنَ ضميرٌ مستترٌ وجوباً [على خلاف الأصل] مرفوعٌ على الفاعلية.

و أهمل [المُصَنِّف] موضعين آخرين في غير الفعل، يجبُ فيهما الاستتارُ، أحدُهما: اسمُ الفعل غيرُ الماضي ك أوَّه، و نزال . و الثَّاني: المصدرُ النائبُ عن فعله، نحو:﴿فَضَرْبَ الرِّقاب﴾[محمد/٤]، ففيهما أيضاً ضميرٌ مستترٌ وجوباً مرفوعٌ على الفاعلية.

فالمواضعُ مطلقاً ثمانيةٌ، و عدَّ ابنُ هشام في الأوضح ممَّا يجبُ فيه الاستتارُ أفعلُ التفضيل، و هو غيرُ ظاهر، لأنَّه قد يرفعُ الظاهرَ في مسألة الكحل[1] عندَ جميع العرب، و يرفعُ الضميرَ البارزَ على لُغة، نحو: مررتُ برجل أفضلَ منه أنت، إذا لم يعربْ أنت مبتدأ، و لقد أحسنَ المُصَنِّف في عدم ذكره له،« و ألحقَ بذلك» أي بالمذكور من المواضع الَّتي يجبُ فيها الاستتارُ، نحو: « زيدٌ قامَ أو زيدٌ يقوم»، ففي كلٍّ منهما ضميرٌ

---

١ – مسألة الكحل هي المسألة المتعلّقة برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، و من المعروف أنّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر، و لايرفع الاسم الظاهر غالباً إلا إذا سبقه نفي، و كان مرفوعه أجنبيّا مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو «ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد» فـ«أحسن» اسم تفضيل فاعله«الكحل»، و الذي سوّغ رفعه الفاعل سبقه بنفي، و مرفوعه أجنبيّ عنه و مفضل على حاله باعتبارين : أحدهما كونه في عين زيد و الآخر كونه في عين غيره. و قد سمّيت هذه المسألة بمسألة الكحل، لأن النحاة قد مثلوّا لها بمثال يتضمّن الحديث عن الكحل نفسه. إميل بديع يعقوب، موسولة النحو و الصرف و الإعراب ، الطبعة الثالثة، منشورات استقلال ١٣٨٣ش ، ص٦٢٤.

مستترٌ وجوباً مرفوعٌ على الفاعلية، و الملحقُ لذلك جماعةٌ منهم ابنُ هشام في الأوضح خلافاً لابن يعيش و ابن مالك[١].

و ذلك أنّهما قسَّما المستتر إلى مستتر وجوباً و مستتر جوازاً، فالأوَّل: ما لايخلفُه ظاهرٌ و لا ضميرٌ منفصلٌ و هو المستترُ في المواضع المذكورة أوَّلاً. و الثاني: ما يخلفُه ذلك، و هو المرفوعُ بفعل الغائب، نحو: زيدٌ قام أو يقوم، أو الغائبة، نحو: هندٌ قامت أو تقوم، أو الصفاتُ المحضة، نحو: زيدٌ قائم أو مضروبٌ أو حسنٍ، أو اسم الفعل الماضي، نحو: زيد هيهات.

قالا: فالضمير في هذه الأمثلة و ما شابَهها مستترٌ جوازاً بدليل أنّه يخلفُه الظاهرُ أو الضميرُ المنفصلُ، فيقالُ: قام أبوه، و ما قام إلا هو. و تعقبهما ابنُ هشام بأنّ استتار الضمير في نحو: زيدٌ قامَ، واجبٌ لا جائزٌ، إذ لايصحُّ أن يُقالَ: زيدٌ قامَ هو مثلاً على أنْ يكونَ هو فاعلاً لقام، و كونُ الظاهر أو الضميرِ المنفصلِ قد يقعُ في موقع هذا الضمير المستتر لايوجبُ إثباتَ جواز الاستتار له، و ذلكَ لأنّ تركيبَ زيدٌ قام أبوه، أو ما قامَ إلا هو غيرُ تركيبِ زيدٌ قامَ، و ليس الكلام فيه. أمَّا زيدٌ قام فضميرُه واجبُ الاستتار دائماً، و لايظهرُ في حينٍ من الأحيان، و لو قلت: زيدٌ قام هو، فهو توكيدٌ للضمير المستتر، لا فاعلٌ.

و كذا قال الرضيُّ بوجوب الاستتار في ذلك، و في جميع الصفات، و ما نفاه من أنْ يكونَ هو في نحو: قام هو فاعلاً، فيه بحثٌ. قال في التصريح: و المنقولُ عن سيبَويه أنّه أجازَ في هو من نحو: قوله تعالى:﴿ أنْ يملَّ هو﴾[البقرة/٢٨٢]، أن يكون فاعلاً، و أن يكون توكيداً، و نَقَلَ المَراديُّ عنه أيضاً في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو: مررتُ برجل مكرمك هو، أن يكونَ فاعلاً، و أن يكونَ توكيداً، و كذلك إذا جرى الوصفُ على غير من هو له و أبرزَ الضميرَ يكونُ فاعلاً باتّفاق البصريّين و الكوفيّين .

قال: و النظرُ الجيِّدُ أن يُقالَ: ما ذهب إليه ابن مالك و ابنُ يعيش و غيرهما مشكلٌ، لأنّه لايخلو إمَّا أنْ يريدوا بجواز الاستتار أنّه يجوزُ إبرازُ الضمير متَّصلاً أو منفصلاً و الأوَّل متعذرٌ، و الثاني مخالفٌ لما أصَّلوه من القواعد، و هو أنّه إذا أمكنَ الاتِّصال لا يُعْدَلُ عنه إلى الانفصال إلا فيما يُستثنى، و ليسَ هذا منه، انتهى.

---

١ - يبدو أنّ الحقَّ مع النَّحويِّينَ الّذين يقولون بأنّ الفاعل في هاتين الصيغتين ضمير مستتر جوازاً ، لأنّنا إذا قارنّاهما بالصيغ التي الفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً رأينا بأنّ الاسم الظاهر لايقع بعدها أبداً، و لكن بعد هذه الصيغ يمكن أن يأتي اسم ظاهر كفاعلهما.

و قالَ المحقّقُ اللقانيُّ في حاشيته على الأوضح: قول ابن مالك و من وافقَه: ما يخلفُه ذلك ليس معناه أنّ ذلك يخلفه في تأدية معناه، بل في رفع عامله إيَّاه، فمعنى وجوب الاستتار و جوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً، و جوازه لا وجوب كونِ الاستتار في الضمير المستتر واجباً و جائزاً، إذ ليس لنا ضمير متَّصفٌ بالاستتار يجوز ظهوره، انتهى.

و لمّا كانَ هاهنا مظنَّةُ سؤال، و هو أنْ يُقالَ: أنّ نحوَ قُمْ أنت، و أقومُ أنا، قد ظَهَرَ فيه الضميرُ، و قد ذكرت أنّه منَ المواضعِ الّتي يجبُ فيها استتارُه، أشارَ إلى الجواب عن ذلك بقوله:« و ما يَظهرُ من الضمائر في بعض هذه المواضع، كأقومُ أنا، فتأكيدٌ» للضمير المستتر، لا فاعلٌ، بدليل أنّك لاتقولُ: لا أفعلُ إلا أنا، و لا تَفْعَلُ إلا أنتَ، و هو «كقُمْتُ أنا»، في كون أنا تاكيداً للفاعل الّذي هو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ فلا نقصَ بـه. و سَيَأتي تتّمةُ ذكرِ المضمراتِ في المَبْنِيَّات، إنْ شَاءَ اللهُ تعالى، فلينتظر.

ملازمة الفعلِ تاء التأنيث في باب الفاعل: هذه «تبصرةٌ» في لحوق علامة التأنيث لعامل الفاعل وجوباً و جوازاً، أو رجحانُ الأول و الثاني، و« تلازمُ الفعلَ» المسندَ إلى الفاعل: أي تَلْحَقُه وجوباً من لازَمَ الشيء، إذا لم يفارقْهُ، جامداً كان أو متصرِّفاً تامًّا، أو ناقصاً «علامةُ التانيث» و هي التاءُ في آخره إنْ كانَ ماضياً، و في أوّله إنْ كانَ مضارعاً.« إنْ كانَ فاعلُه» أي فاعلُ الفعلِ المسند الفاعلِ،« ظاهراً حقيقيَّ التأنيث»، و هو ما له فرجٌ كما مرَّ، إذا لم يفصل بينَهما في غير باب نِعْمَ و بِئسَ كما سيأتي بيانُه، إيذاناً من أوّل الأمرِ بتأنيث الفاعلِ، مفرداً كان،« كقامت هندٌ»، و تقوم هندٌ، أو مثنى كقامت الهندان، و تقوم الهندان، أو مجموعاً بالألف و التاء، كقامت الهنداتُ، و تقوم الهندات، و أجاز الكوفيُّون: قام الهنداتُ[1]، وَ اختاره أبوعلي، و استدلُّوا بالآية:﴿ إذا جاءَكم المومناتُ ﴾[الممتحنة/١٠]، و بقوله [من الطويل]:

٨٣ – عشيَّة قامَ النائحاتُ و شُقَّقَتْ جيوبٌ بِأيدي مأتمٍ و خُدودُ[2]

---

١ – هذا مذهب ابن مالك أيضا حيث يقول في الألفيّة:

والتاء مع جمع سوى السالم من يُذكر كالتاء مع إحدى اللبن

يعني إذا أسند الفعل إلى جمع غير جمع سلامة لمُذكّر جاز إثبات التاء و حذفها، مثل: قامت الرجالُ، و قام الرجال، و قام الهنداتُ ، وقامت الهنداتُ،(شرح ابن عقيل١/٤٨١). و يبدو أنّه أحسن من المذاهب الأخرى.

٢ – هو لأبي عطاء السندب . **اللغة:** العشية : الوقت من زوال الشمس إلى المغرب، أو من صلاة المغرب إلى العتمة و النائحات: الباكيات على الميّت بجزع و عويل. الجيوب: جميع جيب، و جيب القميص و نحوه : ما يدخَل منه الراس عند لبسه. الخدود : جمع خد و هو جانب الوجه.

و الجوابُ عن الآية أنَّ حذفَ التاء فيها للفضل بالمفعول، و عن البيت بأنَّه على تقدير موصوف، أي النسوة النائحات، فَرُوعي حالُ محذوف، و حَكَى سيبَويه عن بعضِ العرب: قال فلانة، استغناءً بالمُؤنَّث الظاهر عن علامته، فقيلَ: هو شاذٌّ، لايقاسُ عليه، و قيلَ يقاسُ على قلّة. و أجازَه الأخفشُ و الرّمانيُّ[1]، و أنكَرَه المبرِّدُ. قال الرضيُّ: و لا وجهَ لإنكار ما حكَى سيَبويه مع أمانته و ثقته. قال الشاعر[من الوافر]:

٨٤- إذا قالَتْ حَذَامِ فَصدِّقوها فإنَّ القولَ مَا قَالتْ حَذَامِ[2]

و أمَّا قول الآخر [من الطويل]:

٨٥- تَمَنَّي ابْنَتايَ أنْ يَعيشَ أبوهُما وَ هلْ أنَا إلا منْ رَبيعَةَ أو مُضَر[3]

فضرورةٌ، إن قدِّرَ الفعلُ ماضياً، فإن قدِّرَ مضارعاً و أصلُه تَتمنَّي، فحُذفَت إحدى التائين، كما قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[الليل/١٤]، فلاضرورةَ. قَال ابنُ هشام في شرح الشذور: في هذا المحذوف ثلاثةُ أقوال، أصحُّها أنَّه الثانيةُ.

تنبيهٌ: قالَ بعضُهم عُلِمَ من تعبيرهم بالهندان و الهندات من أمثلة القاعدة المذكورة عدمُ الاعتداد بأل فاصلاً، و عدُّ الفصل بها كلا فصلَ لتنزيلها من مصحوبها منزلةَ الجزء، و هذا ممَّا يلغَزُ به، فيقال: أيُّ صورة يجبُ فيها تانيثُ الفعل مع كونِ فاعله المُؤنَّث مفصولاً عنه، و إن شيءت نظم ذلكَ فقل[من السريع]:

٨٦- أين غدا التأنيث للفعل لديهم حتماً مع الفصل

انتهى.

أو كانَ فاعلُ الفعل ضميراً متَّصلاً لغائبة مطلقاً، أي سواءٌ كان حقيقيَّ التأنيث أو لفظيَّة، كهندٌ قامَتْ، و تقومُ،«و الشمس طلعتْ»، و تطلع، و إنَّما وجب هنا مطلقاً لئلاً يتوَّهم أنَّ ثَمَّ فاعلاً مُذكَّراً منتظراً، إذ يجوز أن يقالَ: هندٌ قامَ أبوها، و الشمسُ طلعَ قرنُها، و قد يجوزُ تركُها في الشعر، إن كان التأنيثُ مجازياً كقوله [من المتقارب]:

٨٧- فلا مُزْنَةٌ وَ دَقَتْ وَدْقَهَا وَ لا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا[4]

---

١ - علي بن عيسى أبوالحسن الرمانيّ، كان إماماً في العربية، قال أبوحيَّان: لم يُرَ مثله قطّ علماً بالنحو، شرح اصول ابن السّراج ، شرح سيبويه و...مات سنة ٣٨٤ هـ. بغية الوعاة ٢/١٨٠.

٢ - هذا البيت قيل إنه لدريسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، و قد جرى مجرى المثل، و صار يضرب لكلّ من يعتدّ بكلامه، و يتمسك بمقاله، و لايلتفت إلى ما يقول غيره، و في هذا جاء به الشارح، و هو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله و يعتبر نقله لأنه الذي شافه العرب، و عنهم أخذ، و من ألسنتهم استمدّ. ابن عقيل ١/١٠٥.

٣ - هو للبيد بن ربيعة. **اللغة:** ربيعة أو مضر: هما ابنا نزار بن معد بن عدنان، و هما أبو العرب العدنانيين.

٤ - البيت لعامر بن جوين الطائي:**اللغة:** المزنة :السحابة المثقلة بالماء، الودق: المطر، أبقل: أنبت البقل، و هو النبات.

و أجازه ابنُ كيسانَ في النثر أيضاً، فيقال: الشمسُ طلعَ، كما يقالُ: طلعَ الشمسُ، لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، و لافرقَ بينَ المضمرِ و الظاهر، و استدلَّ على ذلك لأنَّ الشاعرَ كان يمكنُه أنْ يقولَ: أبقلت إبقالها بالنقلِ، فلمَّا عدلَ عن ذلك مع تمكُّنه منه علمَ أنَّه مختارٌ، لا مضطرٌّ[١]، و أجيبَ بأنَّه إنَّما يثبتُ ما ذكرَه بعد ثبوت أنَّ هذا الشاعرَ ممَّن يخفِّفُ الهمزةَ بالنّقل و غيره، فإنَّ من العرب مَنْ لايجيزُ في الهمزة إلا التحقيقَ، و قد يعارضُ بالمثل، فيقال: إنَّما تثبتُ دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممَّن لايخفِّفُ الهمزةَ بالنقل، و يؤيِّدُ ما قاله ابنُ كيسان إنَّ الأعلمَ حَكَى في شرح أبيات كتاب سيبَويه أنَّه رَوى أبقلت أبقالَها بتخفيف الهمزة، قال: و لاضرورةَ فيه على هذا، إذ هو دَليلٌ علىَ أنَّ قائله يجيز النقلَ، قال: و على رواية تخفيف الهمزة إنَّما هو لتأويل الأرضِ بالمكان فلا ضرورةَ.

و في هذا التأويلِ نظرٌ، لأنَّ الهاءَ في ابقالها تأباه، قالَه في التصريح، و احترزَ بالمتّصل عنِ المنفصل، نحوُ: هندٌ ما قامَ إلا هي، أو يقومُ إلا هي، و الشمسُ ما طلعَ إلا هي، أو يطلعُ إلا هي.

فالتذكيرُ واجبٌ لعدم التوهُّم الّذي يحصلُ هناك، لأنَّ الفعلَ لايكونُ له فاعلان، و التقييد بالغائبة احترازٌ عن الحاضرة، نحو: قمتُ، و أقومُ، فإنَّهُ لايمكنُ تأنيثُه، و إن كان ضميراً متَّصلاً لمؤنث، و أمَّا نحو: طلحة علماً للرَّجل فلايجوزُ في ضميره المتَّصل إلحاقُ التاء، فلايقالُ: طلحة قامت، و أجازَه بعضُ الكوفيِّين، نظراً إلى اللَّفظ، وَ هو بعيد، إذْ يلزمُ منه اشتباهُ المذكَّر بالمُؤنَّث، فيحصلُ اللُّبسُ مع انتفاء القرينة، و هو محذورٌ.

«و لك الخيارُ» في إلحاق علامة التأنيث للفعلِ و تركها«مع ظاهر» المُؤنَّث «اللفظي» في السعة،«كطلعت» الشمسُ، و تَطلعُ الشمسُ، «أو طلعَ الشمسُ»، و يطلعُ الشمس، ما لم يكن علماً للمُذَكَّر الحقيقيِّ، نحو: طلحة، فليس فيه خيارٌ، بل يجبُ التذكيرُ، خلافاً لبعض الكوفيِّين، و إنَّما جازَ هنا الوجهان، لأنَّه مُؤنَّث لفظاً، غيرُ مُؤنَّث معنى، فجازَ الأمران باعتبار الوجهين، و مثلُه جمعُ تكسير لَمُذَكَّر، نحو: قالت الزُّيودُ، و قالَ الزُّيودُ، أو المُؤنَّث كقامت الهنودُ، و قام الهنودُ، و اسمُ الجمع المذكَّر كقَامَت قومُك، و قام قومُك، أو لمؤنث، كقامت النِّساءُ، و قامَ النِّساءُ، و اسمُ الجنس كأوْرَقَت الشجرُ، و أورقَ الشجرُ، فالتأنيثُ في ذلكَ كلُّه على التأويل بالجماعة، و التذكيرُ على التأويل بالجمع.

و أمَّا جمعُ تصحيح المذكَّر فكمفرده، لأنَّ سلامة نظمِ مفرده تدلُّ على التذكير، و كذا جمعُ تصحيح المُؤنَّث، كما مرَّ قيل، و قضيةُ هذا التعليل جوازُ الوجهين في نحو: جاء

١ – هذا خطأ ظاهر، لأنَّه في« الشمس طلعَ» الفاعل ضمير«هو» مُذَكَّر و مرجعه«الشمس» مُؤنَّث.

البنونَ و البناتُ لتغير نظم المفرد فيهما، و به صرَّحَ ابنُ مالكٍ في التسهيل، بل نقل الرضيُّ و الشاطبيُّ [١] الإجماعَ على ذلك .

«و» لك الخيارُ أيضاً مع المُؤنَّث الحقيقيِّ المنفصل، فإنْ شيءتَ ذكرتَ العلامةَ، و إن شيءتَ تركتَها، لكن «يترجَّح ذكرُها مع الفصل بغير إلا »الاستثنائية الإيجابية،« نحو: دخلتِ الدارَ هندٌ،» لأنَّ المسندَ إليه [٢] في الحقيقة هو المُؤنَّث، سواءٌ كانَ ثَمَّ فصلٌ أو لم يكن.

و إنَّما اغتفروا تركها معَ الفصلِ لطول الكلام، و لأنَّ الفعلَ بَعُدَ عن الفاعل المُؤنَّث، و ضَعُفَت العنايةُ به، و صار الفعلُ كالعوض من تاء التأنيث، فأجازوا التركَ، و إليه أشارَ ممثلاً بقولِه، أو دخلَ الدار هندٌ . قال الشاعر[من البسيط]:

٨٨- إنَّ امرءً غَرَّه منكُنَّ واحدةٌ بَعْدي وَ بَعْدَكِ في الدَنيا لَمَغْرُورُ [٣]

و قالَ المبرِّدُ: لايجوزُ مع الفصلِ بغير إلا غيرُ التأنيث، و ما ذكَرَه المُصنِّف هو الصحيحُ المشهورُ، و التقييدُ بالحقيقيِّ هو المفهومُ من تمثيله، و لو كان المُؤنَّث غيرَحقيقيٍّ، و فصِّل، ترجَّح تركُها، إظهاراً لفضل الحقيقيِّ على غيرِه، سواءٌ كانَ بإلا أو غيرها، كذا قالوا.

قال الدماميُنيُّ: و الَّذي يظهرُ لي عكسُ ذلك، و هو أن يكونَ الإتيانُ بالعلامة في الصورة المذكورة أرجحَ بدليل كثرته في الكتاب العزيز و فشوه فيه جدًّا، فوقع فيه من ذلك ما يزيدُ على مأتي موضعٍ، و الواردُ فيه بترك العلامة خمسون موضعاً، أو نحوها و أكثرية أحد الاستعمالين دليلٌ أرجحيته، فَيَنْبَغي المصيرُ إلى القول: بأنَّ الإتيانَ بالعلامة في ذلك أحسنُ و أفصحُ، و تركها حسنٌ فصيح، «و» يرجَّحُ تركها «مع الفصل بها» أي بإلَّا، «نحو: ما قام إلا امرأة»، مع جواز ما قامت إلا امرأةٌ، على المرجوحية. و البصريُّون إلَّا الأخفشَ أَوْجَبُوا التَّركَ، قالوا: لأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مذكَّرٌ محذوفٌ، و التقديرُ ما قام أحدٌ إلا امرأةٌ، و أمَّا المذكورُ بعد إلا فهو بدلٌ منه.

و خَصَّصَ بعضُهم جوازَ التأنيث بالشعر، كقوله[من الرجز]:

٨٩- مَا بَرِئَتْ منْ رِيبَةٍ وَ ذَمٍّ في حَرْبِنَا إلَّا بَناتُ العمِّ [٤]

---

[١] - الشاطبي هو أبوإسحاق إبراهيم بن موسى، تلقّى العربيَّة عن أئمة المغاربة، صنف: شرحاً على الألفية، ومن آرائه الصائبة الاستشهاد بالحديث، توفي بالأندلس سنة ٧٩٠هـ . نشأة النحاة ص ١٥٧.

[٢] - لأن المسند «م و ط».

[٣] - لم يسمَّ قائله.

[٤] - هو مجهول الشاعر. **اللغة:** الريبة: الشك.

و الصحيحُ جوازُه في النثر أيضاً نظراً إلى ظاهر اللفظ، و منه قراءةُ بعضهم ﴿إن كَانَتْ إلا صيحةٌ واحدةٌ﴾ [يس/٢٩]، بالرفع ﴿فأصْبَحُوا لاتُرَى إلا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف /٢٥]، بضمِّ التاء من تُرى، و رفع مساكنهم.

«و يرجَّحُ» الترك أيضاً «في باب نعم و بئس، نحو: نعْمَ أو بئسَ المرأة هندٌ»، مع[1] جواز نعْمَتْ، أو بئسَت المرأةُ هندٌ. فالتذكيرُ على إرادة الجنس، إذْ ليسَ المرادُ امرأةً واحدةً، بلَ المرادُ الجنسُ، فَمَدَحُوه، أو ذَمُّوه عموماً، ثُمَّ خصُّوا من أرَادُوا مدحَه أو ذمَّه، مبالغةً بذكره مرَّتين، و التأنيثُ على مقتضي الظاهرِ.

تنبيهٌ: حكمُ الوصف حكْم الفعلِ المذكورِ، فتلازُمه العلامةُ إن كان الفاعلُ مؤنَّثاً حقيقيًّا، نحو: زيدٌ قائمةٌ أمُّه، و يجوزُ الوجهانِ في اللفظيِّ، نحو: اليومَ طالعةٌ أو طالعُ الشمسُ.

تتمَّةٌ: اللغةُ المشهورةُ أنْ لايلحقَ عاملَ الفاعل إذا كانَ مثنًّى أو مجموعاً علامةٌ تدلُّ على تثنيته أو جمعه، كما دلَّت التاءُ على تأنيثه، لأنَّهما يُعْلَمان من لفظه دائماً بخلاف تانيثه، فإنَّه قد لايُعلَمُ من لفظهَ بأن يكونَ مقدَّراً لتأنيث، معَ أنَّ في الإلحاق هنا زيادةَ ثقلٍ بخلاف ثمَّ، و من العرب مَنْ ألحقَ ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ألف التثنية و واو الجمع و نونَ الإناث، فيقول: قاما أخواك، و قاموا إخوتُك، و قمن الهنداتُ، و ما قاما إلا هما، و ما قاموا إلا هم، و ما قمن إلا هنَّ، و منه قولُه عليه الصلوة و السلام: أو مخرجي هم[2].

قال أبوحيَّان في الإرتشاف، و ذكر بعضُهم أنَّها من لغة أزد شنوءَة[3] و أباهم سيبويه فقالَ: و أعلمُ أنَّ من العرب مَنْ يقولُ: ضربوني قومُك و ضرباني أخواك. و يُسمِّيها بعضُهم لغةَ «أكلوني البراغيث»، و ابنُ مالك يقول: لغةَ يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ، قال: و المختارُ أنَّها علاماتٌ تدلُّ على التثنية و الجمع. و ذهب بعضُ النحاة إلى أنَّها ضمائرُ، و اختلفوا، فقال قومٌ ما بعدها منها، و قال قومٌ مبتدأٌ، و الجملةُ السابقةُ خبرٌ[4]، و هذه اللغةُ عندَ جمهور النَّحويِّينَ ضعيفةٌ، و كثرةُ ورود ذلكَ تدلُّ على أنها غيرُ ضعيفة، انتهى. ثمَّ الصحيحُ أنَّها لاتمتنعُ مع المفردين أو المفرداتَ المتعاطفة خلافاً للخضراويِّ[5].

---

١ - في «س»من الأية حتى هنا محذوف.

٢ - صحيح البخاري ، ١/٦٠ رقم ٣.

٣ - هم حيٌ باليمن، ينسب إليهم شنائي . خزانة الأدب ٦/٤٦٠ .

٤ - يبدو أنَّ أحسن إعراب لمثل هذه الجملة هو أن نقول: الضمير البارز هو الفاعل، و الاسم الظاهر بدل من الضمير.

٥ - محمد بن يحيي بن هشام الخضراويّ، صنّف: فصل المقال في أبنية الأفعال، الافصاح بفوائد الايضاح ، ومات سنة ٦٤٦ هـ . بغية الوعاة ١/٢٦٧.

الأصل تقدُّم الفاعل على المفعول: مسألة تتعلّق بالفاعل:« و الأصلُ[١] » أي الراجحُ «في الفاعل» الّذي يَنبغي أن يكونَ عليه إن لم يمنعْ مانعُ «تقدُّمه على المفعول» بـــانْ يلـــي العامل، لأنّه كالجزء منه، و لذا يسكنُ له آخرالفعل إذا كان ضميراً لكراهتهم توالي أربع حركات، و إنّما يكرهونَ ذلك في كلمة واحدة، فدلّ ذلك على أنّها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول، و الأصل فيه تأخره عن الفاعل لأنّه فضله.

و قد يجوزُ خلافُ الأصل ، فيتقدَّمُ المفعولُ، و يتأخَّرُ الفاعلُ،كما في قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَونَ النُّذُرُ﴾[القمر/٤١]، و قول الشاعر[من البسيط] :

٩٠- جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربَّه موسى على قدر[٢]

«و يجبُ ذلكَ» الأصلُ«إذا خيفَ اللبسُ» في الفاعلِ لعدمِ ظهورِ الإعراب، و عدمِ قرينة تمييز الفاعلِ من المفعول، سواءٌ كانا مقصورين أم اسمي إشـــارة أم موصـــولين أم مضافين إلى الياء نحو: ضرب موسى عيسى، أو هذا ذاك، أو من في الـــدّار مـــن علـــى الباب، أو غلامي أبي. فيتعيَّنُ في مثل هذه أنْ يكونَ الأوَّلُ فاعلاً، و الثاني مفعولاً، خلافاً لابن الحاجّ[٣] في نقده على المُقَرَّب[٤]لابن عصفور محتجّاً بأنّ العربَ يجيزُ تصغيرَ عمـــرو و عمر على عُمَير مع وجود اللبس، و بأنّ الإجمالَ من مقاصد العقلاء و بأنّـــه يجـــوز أن يقالَ: زيدٌ و عمروٌ ضربَ أحدُهما الآخره، و بأنّ تأخيرَ البيان لوقت الحاجة جائزٌ عقلاً باتّفاق، و شرعاً على الأصحّ، و بأنّ الزجاجَ نقلَ في معانيه[٥] أنّه لا خلافَ بينَ النّحويّينَ في أنّه يجوزُ في نحو: فما زالتْ تلكَ دعواهم، كونُ تلك اسمَها، و دعـــواهم الخـــبرَ، و بالعكس، هذا كلامُهُ .

قال المراديُّ: و لايلزمُ من إجازة الزجاجِ الوجهين في الآية جوازٌ مثلُ ذلك في ضرب موسى عيسى ، لأنّ التباسَ الفاعلِ بالمفعول ليسَ كالتباس اسم «زال» بخبرها، انتهى.

و لو كانَ ثَمَّ ما يؤمنُ معه اللبسُ من قرينة لفظيَّة كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: ضرب موسى عيسى الظريفُ، أو اتّصال علامة الفاعل بالفعل، نحـــو:

---

١ - هذه الجملة سقطت في «س».

٢ - هو لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز بن مروان.

٣ - أحمد بن محمد أحمد أبوالعباس الاشبيلي يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين و أمثاله. و له على كتاب سيبويه املاء، و مصنف في علوم القوافي و نقود على الصحاح و ... ، مات سنة ٦٤٧هـ . المصدر الـــسابق ٣٥٩/١.

٤ - المُقَرّب في النحو: لابن عصفور على بن مؤمن الحـــضرمي المتـــوفى ســـنة ٦٦٣ شـــرح علـــى هـــذا الكتاب. كشف الظنون٢/١٨٠٥.

٥ - أشار إلى كتاب«معاني القرآن»لجماعة منهم أبوإسحاق إبراهيم السري المعروف بالزجاج النحويّ المتوفى سنة٣١١هـــ . المصدر السابق٢/١٧٣٠.

ضَرَبَتْ موسى سعدى، أو اتِّصال ضمير الثاني بالأوَّل، نحو: ضرب فتـاه موسـى، أو معنويَّة،نحو: أرضعت الصغرى الكبرى، لا يجبُ ذلك الأصلُ، بل يجوزُ تقدُّمُ المفعول.

تنبيهٌ: معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة أنَّه لايجوزُ أن يتقدَّمَ المفعـولُ على مجرَّد الفاعل، لكنَّه يجوزُ تقدمُ المفعول على الفعل و الفاعل معاً، فيجوزُ: موسـى ضربَ عيسى، على أنْ يكونَ عيسى فاعلاً، لأنَّه لايلتبسُ المفعولُ حينئذ بالفاعل، لعـدم جوازِ تقديم الفاعل على الفعل[١]، صرَّح به الفاضل الهنديُّ. قال بعضُهم: و يمكنُ أنْ يقالَ تنتفي هاهنا القرينةُ، لأنَّ تقدَّمَ موسى قرينةٌ على أنَّ الفاعل هو عيسى.

«أو كانَ الفاعلُ ضميراً متَّصلاً، و» كان «المفعولُ متأخِّراً عن الفعل» معاً، فيجبُ ذلك الأصلُ أيضاً، سواءٌ كان الضميرُ بارزاً كضربت زيداً، أو مستتراً كضرب غلامه، و سواءٌ كانَ اسماً ظاهراً كما مرَّ أو مضمراً منفصلاً، كـ ما ضربتُ إلا إيّاك، أو متَّـصلاً كضربتك، و قيَّدَه بكونه متأخِّراً، لئلاَّ ينتقضَ بنحو زيداً ضربتُ، و إنَّما وَجَبَ الأصلُ هنا لتعذُّرِ التأخير من حيثُ إنَّ الفاعلَ متَّصلٌ، و تأخيرُه مع كونه كذلك لايمكنُ.

وجوب تأخير الفاعل و تقديم المفعول:«و يمتنع» الأصلُ المذكور، أي يجـبُ تـأخيرُ الفاعل و تقديمُ المفعول عليه «إذا اتَّصل به»أي بالفاعل «ضميرُ المفعول»، نحو قوله: ﴿وَ إذا ابْتَلَى إبراهيمَ ربُّه﴾[البقرة/١٢٤]،و قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالمينَ مَعْذرُتُهم﴾ [غـافر /٥٢]، إذْ لو قدِّم الفاعلُ و أُخِّرَ المفعولُ في ذلك لَلَزِمَ عودُ الضمير على متأخِّر لفظـاً و رتبةً، و ذلك لايجوزُ إلا في الضرورة و مواضعَ مخصوصةٍ، و سيأتي ذكرُهـا في بحـثِ الضمائر إنْ شاء الله تعالى.

و أجازَه الأخفشُ و ابنُ جنّي من البصريِّين و أبو عبد الله الطوالُ[٢] من الكـوفيِّين في غير ضرورة بقلّة، و تَبِعَهم ابنُ مالك نظراً إلى أنَّ استلزامَ الفعل للمفعول يقـومُ مقـامَ تقديمه، و الشواهدُ على وروده كثيرة جدّاً، منها قوله[من الطويل]:

٩١- وَ لَو أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النّاسِ أبْقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما[٣]

و قوله [من الطويل]:

---

١ - في هذه الجملة أيضاً إبهام في تعيين الفاعل و المفعول لأنَّه يمكن أن نعتبر عيسى مفعولاًبه و الفاعل ضـمير مستتر يعود إلى موسى، مثل على نصرَ محمداً، إذن لا يزال الإشكال باقياً، فالأفضل أن نقول: لا يجوز تقـديم المفعول على الفاعل و الفعل إذا كان إعرابهما تقديرياً.

٢- محمدبن أحمد بن عبدالله الطوال النحوي، أحد اصحاب الكسائي، مات سنة ٢٤٣. بغية الوعاة ١/٥٠.

٣ - البيت لحسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي أحد أجواد مكة.

٩٢-كَسَا حلْمُهُ ذَاالْحلم أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَ رَقَّي نَدَاهُ ذَا النَّدَيّ فِي ذُرَا الْمَجْد[١]

و قوله[من الطويل]:

٩٣-أَلالَيْتَ شعْري هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيراً على ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانبِ[٢]

و قوله[من السريع]:

٩٤- لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبا أَدَّي إليه الْكَيْلَ صَاعاً بِصاع[٣]

و قوله[من البسيط]:

٩٥- جَزَى بَنُوه أبا الْغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَ حُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[٤]

و قوله[من البسيط]:

٩٦- لَمَّا رَأَى طَالبُوه مُصْعَباً ذُعِرُوا وَ كادَ لَوْ ساعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٥]

و قوله[من الرجز]:

٩٧- تغني حلاهـا هند عن حلى .....[٦]

قال الدماميني: و رَامَ بعضُهم تأويل هذه الشواهد الدّالة عليه و هو بعيدٌ، إذا تأمَّلتَ. قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و الصحيحُ جوازُه في الشعرِ فقطَ، و هو الإنصافُ، لأنَّ ذلك إنَّما وَرَدَ في الشعر، فلايقاسُ عليه .

«أو اتَّصلَ المفعول»، أي و يجبُ تأخيرُ الفاعلِ إذا كانَ المفعولُ ضميراً متّصلاً، «و هو» أي و الحالُ أنَّ الفاعلَ «غيرُ» ضمير «متَّصلٍ» و غيره، أمَّا ضميرٌ منفصلٌ، نحو: ما ضربكَ إلا أنا، أو ظاهر، نحو: ضربكَ زيدٌ، فلو قدِّمَ الفاعلُ و الحالُ هذه، لانْفَصَل الضميرُ مع تأتّي اتّصاله، و قد تقدَّم أنَّه لايعدلُ عن الاتّصال معَ إمكانه.

و إنَّما قيَّده بقوله:« و هو غيرُ متَّصل»، لأنَّه لو كان متَّصلاً لَوَجَبَ التقديمُ، نحو: أكرمتُك، كما مَرَّ،«و ما وقع منهما» أي من الفاعل و المفعول، بعد إلا أو بعدَ معناها، و هو إنَّما، فإنَّها بمعنى إلا في إفادة الحصر على ما هو المشهورُ عندَ النحاةِ و الأصوليِّين، و المرادُ أنَّها بمعنى ما و إلا، لا بمعنى إلا فقط.

ففي العبارة تسامحٌ، و هل هي بمعنى ما و إلا، و حتى كأنَّهما لفظانِ مترادفانِ، أو متضمِّنة معنى ذلك، الصحيحُ الثاني.

---

١ - لم يسم قائله. **اللغة:** سؤدد: هو السيادة ، الذري: جمع ذروة، و هي أعلى الشيء.

٢ - البيت لأبي جندب. **اللغة:** جرّ: جنى، أي جرَّ على نفسه جرائر من كل جانب.

٣ - هو للسفاح بن لكبير. **اللغة:** الكليل: ما يكال به من حديد أو خشب أو نحوهما، الصاع: مكيال تُكال به الحبوب و نحوها.

٤ - نسب هذا البيت لسليط بن سعد.

٥ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه. **اللغة:** طالبوه: الّذين قصَدوا قتاله، ذُعروا: أخذهم الخوف.

٦ - ما وجدت البيت و لا قائله.

و إنَّما لم يقلْ: أو إنَّما، لأنَّ الواقعَ في إنَّما ضربَ عمراً زيدٌ، و إنَّما ضرب زيدٌ عمراً بعد إنَّما هو الفعل لا الفاعل و المفعول، و هما إنَّما[1] وقعا بعد معنى إلا، لأنَّ إنَّما تضمَّنَ معنى ما و إلا، و معنى النَّفي ملحوظٌ في صدر الكلام، و معنى إلا قبل آخر جزء من الكلام، فالفاعلُ و المفعولُ واقعان بعد معنى إلا، لا بعد إنَّما وجبَ تأخُّره، فيجب تأخُّر الفاعل في نحو: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، و إنَّما ضرب عمراً زيدٌ، اذْ المقصود حصر مضروبيَّة عمرو في زيد، أي ليس لعمرو ضاربِ إلا زيدٌ مع جواز أنْ يكونَ زيدٌ ضارباً لغير عمرو، فلو قدِّم و الحال هذه، و قيل ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، و إنَّما ضرب زيدٌ عمراً، كان معناه انحصار ضاربيَّة زيدٍ في عمروٍ،أي ليس لزيدٍ مضروبٌ إلا عمروٌ، مع جواز كونه مضروباً لغير زيد.

و هذا عكسُ الأول، فينقلبُ المعنى، و يجبُ تأخُّرُ المفعول في نحو: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً، و إنَّما ضرب زيدٌ عمراً، كما وجبَ تأخُّرُ الفاعلِ فيما تقدّم لئلا ينقلبُ الحصرُ المطلوب إذا قدِّم .

و خالفَ الكسائيُ في المحصور بإلا، و أجاز تقديمَه مطلقاً، و استدلَّ عليه فاعلاً، بقوله [من البسيط]:

٩٨- مَا عابَ إلا لَئيمٌ فعْلَ ذي كرمٍ وَ لا جَفَا قَطُّ إلا جبَّأُ بَطَلا[2]

و مفعولاً، بقوله[من الطَويل]:

٩٩- تَزَوَّدْتُ منْ لَيْلَى بتَكْلِيم سَاعَة فَما زَادَ إلا ضعْفَ مَا بي كَلَامُهَا[3]

و وَافقَه ابنُ الانبَاريُّ[4] و الفرَّاءَ و جماعَةٌ على جَوازه في هذه المسألة دونَ الأولى فارقين بأنَّ الفاعلَ إذا تأخَّرَ، و كانَ المفعولُ المقصورُ عليه متقدِّماً، كان تأخيرُه في اللفظ فقط، لأنَّه من المعلوم أنَّه متقدِّم في النية، فحصل للمقصور عليه تأخيرٌ من وجه، و هو النيَّةٌ بخلاف ما إذا كانَ الفاعلُ المقصورُ عليه متقدِّماً، فإنَّه عند تقدُّمه وقع كلٌّ من الفاعل و المفعول في مرتبته فلم يحصل حينئذ ما يقتضيه الحالُ من تقديم غير المقصور عليه لفظاً و رتبة، و إنَّما جازَ ذلك في إلا دونَ إنَّما، لأنَّ المقصورَ عليه بإلا معلومٌ، تَقدَّمَ، أو تأخَّرَ، فإنَّ اقترانَ الاسمِ بإلا دليلٌ على القصر عليه بخلاف إنَّما، فإنَّه لادليلَ معَها على القصرِ إلا تأخيرُ المقصورِ عليه.

---

١ - من «إنَّما لم يقل» حتى هنا غير موجود في «س».

٢ - لم يسمّ قائله. **اللغة:** الجبَّأُ : الجبان.

٣- نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح.

٤ - عبدالرحمن بن محمد أبوالبركات الأنباري النحويّ، له المؤلفات المشهورة، منها: الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ميزان العربية ،حلية العربية و... مات سنة ٥٧٧ هـ . المصدر السابق ٨٧/٢.

و ذهب الزجاجيُّ إلى عدم وجوب تأخيره مع أنّما أيضاً قالَ: بَلْ قد يكونُ المتأخّرُغيرَه أيضاً، و يفهمُ بالقرينة، حكاه الشيخُ بهاءُ الدين السبكيُّ[1] و غيره، فنقلَ بعضُهم الإجماعَ على وجوبِ التأخير معها غير مرضيٍّ.

حذف فعل الفاعل: قد يُحذَفُ الفعلُ لقيام قرينة تدلُّ عليه جوازاً، إذا أُجيبَ به نفيٌ كقولكَ: بلي زيدٌ، لمَنْ قَالَ: ما قامَ أحدٌ، أو استفهامٌ محقّقٌ كقولك: زيدٌ لمن قالَ: مَنْ قامَ، أو مقدَّرٌ كقوله[من الطويل]:

١٠٠- لِيُبكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصومَة وَ مُختَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَّوائحُ[2]

على رواية ليبكُ بالبناء للمفعول، كأنّه قيلَ: من يُبكيه؟ فقالَ: ضارعٌ، أي يبكيه ضارعٌ، و إنّما قدِّرَ الفعلُ دونَ الخبر، لأنّ تقديرَ الخبر يُوجبُ حذفَ الجملة، و تقديرَ الفعلِ يوجبُ حذفَ جزئها، و التقليلُ في الحذف أولى.

قال بعضُ المُحقّقين، و فيه بحثٌ: فإنّ في حذَف الخبر حفظَ المناسبة بينَ السؤال و الجواب، و في حذف الفعل تقليل الحذف، و الثاني لايعارضُ الأوّل، فضلاً عن أنْ يترجَّحَ عليه، ألا تَرى أنّهم يُرجّحونَ رعايةَ المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شرطية التفسير، انتهى، و فيه نظَرٌ.

و يُحْذَفُ وجوباً إذا حُذفَ، ثمّ فُسِّرَ لرفع الإبهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى: ﴿و إنْ أَحَدٌ منَ المشركينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التوبة/٦]، فأحدٌ فاعلُ فعلٍ محذوف وجوباً، يفسِّرُه المذكورُ، فلو ذُكرَ معه كان ضائعاً بخلاف المفسِّر الّذي فيه إبهامٌ بدونٍ حذفه، فإنّه يجوزُ الجمعُ بينَه و بينَ مفسِّره، كقولك: جاءَني رجلٌ أي زيد. و قد يُحذَفُ الفعلُ و الفاعلُ معاً جوازاً للقرينة في نحو: نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زيدٌ.

---

١ - أحمد بن علي السبكي العلّامة بهاء الدين، كانت له اليد الطوطى في اللسان العربي و المعاني و البيان، صنف: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، شرح مطول على مختصر ابن الحاجب و... مات سنة ٧٧٣ هـ. المصدر السابق ١/٣٤٢.

٢ - هو للحارث بن نميك. **اللغة:** الضارع: الخاضع و المستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، تطيح: تهلك، الطوئح: المصائب و المهالك.

نائب الفاعل

ص: الثاني: نائب الفاعل، و هو المفعول القائم مقامه، و صيغة فعله فُعِلَ أو يُفعَلُ، و لايقع ثاني باب علمت، و لا ثالث باب أعلمت، و لا مفعول له و لامعه و يتعيَّن المفعول به له، فإن لم يكن فالجميعُ سواءٌ.

ش: «الثاني» ممَّا يردُ مرفوعاً لا غيرُ«نائب الفاعل»، و يُتَرْجِمُ عنه الجمهورُ بمفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، و هذه العبارةُ لابنِ مالك. قالَ أبوحيَّان: و لم أرها لغيره. قال ابن هشام: و هي أولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول و الخفاء، و صدقها على نحو: ديناراً من قولك: أعطى زيدٌ ديناراً، فهو مفعولٌ لأعطى، و أعطى لم يسمَّ فاعله، و لأنَّ نائبَ الفاعلِ قد يكونُ مفعولاً و غيره، انتهى.

قال بعضُهم: و لأنَّها تَصْدُقُ بالفعل الَّذي لا فاعلَ له أصلاً، و هو المكفوفُ عن الفعل بما الزائدة، نحو: قلَّما و طالما، و أجيبَ بأنَّ عبارتَهم صارتْ علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقومُ مقامَ الفاعل من مفعول أو غيره، بحيثُ لو أطلقَ فهمَ منه ذلك، فلايخرجُ عنه شيء، و لايدخلُ فيه غيرُه، و قد يجابُ بأنَّ المرادَ بالصدق، الصدقُ عليه في بادي النظر، و ذلك كاف في الأولويَّة، و إنَّما جُعِلَ نائبُ الفاعل تلوَ الفاعل لشدَّة اتِّصاله به، حتى ذهبَ أكثرُ البصريِّين و الجرجانيُّ و الزمخشريُّ و التفتازانيُّ إلى أنَّه فاعلٌ، و هو أي نائب الفاعل المفعولُ صريحاً، أو ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال أبوحيَّان.

و ذكر المتأخِّرون البواعث على حذف الفاعل، و قد[1] نظمت ذلك في أرجوزتي في قولي [من الرجز]:

١٠١- وَ حَذْفُه لِلْخوف و الإبهام وَ الْوَزن وَ التَّحْقير و الإعظَام
وَ الْعلم و الْجَهْلِ وَ الاختصَارِ وَ السَّجْعِ وَ الوِقَارِ وَ الإيثارِ

«القائمُ مقامَه» بضَمِّ الميم، اسمُ مَكانَ منْ أقامَ، أي مقامُ الفاعل في إسناد العامل[2] إليه، و وجوب تأخيره عنه، و استحقاقه للاتصال به، و امتناع حذفه، و تأنيث عامله لتأنيثه، كذا قيلَ، و فيه أنَّه إن أُريدَ قيامُه مقامَه في أصل الإسناد إليه، فهذا المعنى ثابتٌ لهَ قبل صَيرورته نائبَ فاعل، و إن أريدَ قيامُه مقامَه في الإسناد إليه على جهة قيامه به أو وقوعه عليه فَظاهرٌ أنَّه لا مجال لهذا المعنى أصلاً مع خفاء المراد، إذْ لم تُعْلَمْ جميعُ هذه الأحكام، و المرادُ بالفاعلِ، الفاعلُ النحويُّ، فلا إشكالَ بنحو: أَنبتَ الربيعُ البقلَ.

---

١ - في «س» من هو اي نائب الفاعل حتى هنا سقط.
٢ - في إسناد الفاعل «ط».

«و صيغةُ فعله» المسندَ إليه «فُعِلَ» بضمِّ أوَّله و كسرِ ما قبلَ آخره، إن كان ماضياً، أو «يُفْعَلُ» بضمِّ أوَّله و فتح ما قبلَ آخره، إن كان مضارعاً، و المرادُ بهما التمثيلُ، أي فُعِلَ أو يُفعلُ و نحوُهما، ليعمَّ نحو: افتُعِلَ و استُفعِلَ و يُفتعلُ و يُستفعلُ وغيرهما من الأفعال المجهولة المزيد فيها.

و اقتصرَ على الثلاثيِّ لكونه أصلاً، و ما قيلَ من أنَّ المرادَ بهما الماضي المجهولِ أو المضارعِ المجهولِ فهو تاويلٌ لعلم الوزن بصفته المشتهرة، كما في «لكل فرعونَ موسى»، أي لكلِّ ظالم عادلٌ، ففيه أنَّ الصفةَ المشتهرةَ بها فُعِلَ أو يُفعل، فهو الماضي المجهولُ أو المضارعُ المجهولُ من الثلاثي المجرَّد، لا الماضي المجهولُ و المضارع المجهولُ مطلقاً كذا قيلَ.

حكم بناء الماضي للمفعول إذا اعتلَّت عينه و هو ثلاثيٌّ: تنبيهات: الأوَّل: إذا اعتلَّت عين الماضي، و هو ثلاثي كقام و باع، ففيه لغاتٌ ثلاث، الأولى الكسرُ مخلصاً، كقيلَ و بيعَ، و هي اللغةُ العليا، الثانية: الكسرُ مشمَّاً ضمَّاً تنبيهاً على أنَّ الضمَّ هو الأصلُ، و معنى الإشمام هنا الإشارةُ إلى الضَّمِّ مع التلفظ بالكسر، و هي اللغةُ الوسطي. الثالثةُ: الضمُّ مخلصاً نحو: قولَ و بوعَ، و هي أضعفها و تَجرى اللغاتُ الثلاثُ في نحو: اختارَ و انقاد، ممَّا أعلَّ عينه .

و أوجبَ الجمهورُ ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف، نحو: شُدَّ و مُدَّ قالُ ابن هشام: و الحقُّ قولُ بعض الكوفيِّين أنَّ الكسرَ جائزٌ، و هي لغةُ بني ضَبَّة و بعضِ تميم، و قرأ علقمه[1] ﴿رِدَّت إلينا﴾ [يوسف/٦٥]، ﴿و لو رِدُّوه﴾[النساء/٨٣]، بالكسر، و جوَّزَ ابنُ مالك الإشمامَ أيضاً، و قالَ المهاباذيُّ[2]: مَنْ أشَمَّ في قيل و بيع أشمَّ هنا، انتهى.

قال في التصريح: و على الكسر يلغزُ، و يقالُ: ما وجهُ رفعِ الماء في قولهم: إنَّ الماءُ بكسر الهمزة و رفع الماء؟ و جوابُه أنَّ أصلَه«أنَّ الماءَ في الحوض»إذا صَبَّه، فحُذفَ الفاعلُ، و أُنيبَ عنه المفعولُ، و كُسِرَت الهمزةُ على حدِّ: ﴿رِدَّتْ إلينا﴾ بكسر الراء، انتهى.

الثاني: لايخلُو العاملُ في هذا الباب منْ أنْ يكونَ فعلاً أو اسمَ مفعول أو مصدراً، فالفعلُ نحو: ضرب أو يضرب عمرو، و اسمُ مفعول نحو: زيدٌ مضروبٌ غلاماه، و المصدرُ نحو: عجبتُ من أكل الطعام، بتنوين أكلٍ و رفع الطعامُ، و يكون في موضع

---

١ – علقمة بن قيس، تابعي، كان فقيه العراق، ولد في حياة النبي (ص)، و روى الحديث عن الصحابة، ورواه عنه كثيرون ، مات سنة ٦٢هـ . الأعلام للزركلي ،٥/٤٨ .

٢ – أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع، بغية الوعاة١/٣.

رفعٍ، كما يجوزُ أن تقدرَّه في موضع نصب على أنَّ الفاعل حُذفَ، و لم ينبْ عنه شيء كما في: ﴿أو إطْعَامٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتيماً﴾[البلد/١٤]، قاله ابنُ هشام في شرح اللمحة.

و اختلفَ في نحو: عجبتُ من ضرب عمروٌ، برفع عمروٌ، و هل يجوزُ أن يكونَ نائباً كما يجوزُ بالإجماع أن يكونَ فاعلاً، أجازَه الجمهورُ و منعَه الأخفشُ للالتباس، و اختارَه الشلوبينُ، و أجازه ابنُ خروف، حيثُ لا لبسَ، نحو: عجبتُ من جنونٍ بالعلم زيدٌ، و من أكلِ الطعامُ، أي منْ أنْ جُنَّ زيدٌ بالعلم، و من أن أكل الطعام.

و في الإيضاح[١] أجازَ جماعةٌ أن يُذْكَرَ مرفوعٌ بعد المصدر، و تقديرُ المصدر بأن و الفعل الّذي لم يسمَّ فاعله، و يكون ما بعده مرفوعاً بالنيابة، و مِنَ الناس مَنْ منعه، و هو الأصحُّ، لأنَّ ما يرفعُ الفاعلَ من الفعل، أو الصفة لايكونُ على صيغة ما يرفعُ المفعولَ، و المصادرُ لاتختلفُ صيغَها، فلايصلحُ فيها ذلك، انتهى.

الثالث: ظاهرُ كلامه حيثُ قالَ: و صيغةُ فعله« فُعِلَ أو يُفْعَلُ» و لم يعبّرْ بالتغيير أو التحويل كما فَعَلَه كثيرونَ أنَّ صيغتَه أصلٌ برأسه، و هو مذهبُ الكوفيِّين و و ابن الطراوة[٢]، و نقله[الرضي] في شرح الكافية عن سيبويه و المازنيِّ، و ذهب جمهور البصريِّين إلى أنَّه فرعٌ عن فعل الفاعل، و نُقِلَ عن سيبَويه، قالَ أبوحيَّان: و هذا خلاف لايُجدي كبيرَ فائدة.

الرابع: فعلُه لايُبنى إلا من متصرِّف، و أمَّا الجامدُ فلايُبنى منه اتِّفاقاً، و في كان و كاد و أخواتها خلافٌ، و الجمهورُ على جواز البناء منها و عليه، فالأصحُّ أن لايقامَ خبرُها بل إنْ قلنا: إنَّها إن تعملُ في الظرف أقيمَ و إلا تعيَّنَ ضميرُ المصدر.

لا يقع نائب الفاعل ثاني باب علمت و لا ثالث باب أعلمت: «و لايقع» نائبُ الفاعل«ثانيَ» مفعولي«باب علمت»، فلايقال: عُلِمَ قائمٌ زيداً،« و لا ثالثُ» مفاعيلِ«باب أعلمتُ»، فلايقالُ: أُعْلِمَ قائمٌ زيداً عمراً، و علَّلوا ذلك بأن كلًّا من هذين المفعولين مسندٌ إلى المفعول الأوَّل في باب علمت و إلى الثاني في باب أعلمت، فلو قام مقامَ الفاعل، و الفاعل مسندٌ إليه، صار في حالةٍ واحدةٍ مسنداً إليه، فامتنعَ.

---

١ - الإيضاح في النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة٣٣٧، أو لأبي علي الفارسي النحوي المتوفى ٣٧٧هـ.
٢ - سليمان بن محمد أبوالحسن ابن الطراوة، كان نحويّا ماهراً، أديبا بارعاً، يقرض الشعر، له آراء في النحو تفرّد بها، و خالف فيها جمهور النحاة، و كان مبرزاً في علوم اللسان نحوا و أدباً، ألف: الترشيح في النحو، المقدمات على كتاب سيبويه، مات سنة ٥٢٨هـ، بغية الوعاة١/٦٠٢.

قال الرضيُّ: و فيما قالوا نظرٌ، لأنَّ كونَ الشيء مسنداً و مسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضرُّ كما في قولنا: أعجَبَني ضربُ زيد عمراً، فأعجب مسندٌ إلى ضرب، و ضَرْبٌ مسندٌ إلى زيد، و أجيبَ بالفرق، فإنَّ كلاً من المفعولين مسندٌ و مسندٌ إليه بإسناد تامٍّ بخلاف المثال، فإنَّ المصدرَ و إنْ كان مسنداً إليه بإسناد تامٍّ، إلا أنَّه لم يكن مسنداً بإسناد تامٍّ، و رُدَّ بأنَّ كونَ الإسناد تامًّا لايعقلُ تاثيرُه في المنع، و يؤيِّدُه عدمُ قيام المفعول الثاني مقامَ الفاعل في نحو: زيدٌ معلومٌ أبوه قائماً مع عدم الإسناد التامِّ، فلو كان تمامُ الإسناد مانعاً لأُقيم لارتفاع المانع، و إنَّما المؤثرُ في امتناع كون الشيء مسنداً و مسنداً إليه هو قيامُ أحد الشيئين بالآخر، و ذلك فيما يكونُ بالنسبة إلى شيء واحد.

هذا، و المنعُ مطلقاً هو مذهبُ المتقدِّمين، و أمَّا المتأخِّرونَ فأجازوه في الأمْنِ من اللَّبس، وذلك كما إذا كانَ الثاني في باب علمتُ، و الثالثُ في باب أعلمت نكرةً، و الآخرُ فيهما معرفةً، نحو: عُلِمَ زيداً قائمٌ، و أُعْلِمَ زيداً عمراً قائمٌ، لأنَّ التنكيرَ يُرْشِدُ إلى أنَّه الخبرُ في الأصل، و أمَّا إذا حصلَ الالتباس فلا.

قال الرضيُّ: و الَّذي أرى أنَّ النيابةَ عن الفاعل في الثاني، و الثالث يجوزُ قياساً، معرفةً كانَ النائبُ أو نكرةً، و اللَّبس مرتفعٌ معَ إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه، و ذلك بأنْ يكونَ ما كانَ خبراً في الأصل بعدَها ما كانَ مبتدأً، فتقولُ في علمتُ زيداً أباك، عُلِمَ زيداً أبوك، و في أعلمتك زيداً أباك، أُعلمك زيدا أبوك.

و ليس معنى المفعول مقامَ الفاعل أنْ يليَ الفعلَ، بل معناه أنْ يرتفعَ بالفعل ارتفاعُ الفاعل، فالمرفوعُ في المثال الأوَّل ثاني المفعولين، و في المثال الآخر ثالث المفاعيل، و لا لُبس مع لزوم المركز، كما قالوا في ضَرَبَ موسى عيسى. قال: هذا من حيثُ القياس، و لا شكَّ أنَّ السماع لم يات إلا بقيام مفعولي علمتُ لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، و الجارُ أحقُّ بصفته، و كذا لم يُسمع إلا قيام أولِ مفاعيلِ أعلمت، كقوله[من الكامل]:

١٠٢- نُبِّئتُ عمراً غيرَ شاكرِ نعمتي و الكفرُ مخبثةٌ لنفس المنعم[1]

لا يقع نائب الفاعل مفعولا له و لا معه: «و لا» يقعُ نائبُ الفاعل «مفعولاً له»، سواءٌ كانَ باللام أو بدُونها، كما يَقتضيه الإطلاق، فلايُقال: ضُرب تاديبٌ، ولا ضُرِبَ للتأديب، و هو مذهبُ الجمهور، و أجازَ بعضُهم وقوعه إذا كانَ بالام، معلِّلاً بأنَّ

---

١ - هو من معلقة عنترة بن شداد العبسي. **اللغة:** التنبئة و التنبئ مثل الانباء، و هذه من سبعة أفعال تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل و هي: أعلمت و أرايت و أنبات و نبَّأت و أخبرت و خبَّرت و حدثت، و إنَّما تعدت الخمسة الَّتي هي غير أعلمت و أرأيت إلى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معنى أعلمت. المخبثة : المفسدة.

المنصوبَ إنَّما امتنعَ، لأنَّه لو أقيمَ مقامَ الفاعل، صار مرفوعاً، فيفوتُ الإشعار بالعليـــة، بخلاف ما إذا كان باللام، فإنَّ المفيدَ بالعلية هو اللامُ، و هي موجودة فيه.

و رُدَّ بأنَّه يلزمُ منه جوازُ قيامة، لو قامتْ قرينةٌ تُشعرُ بالعلية و ليس كذلك، بل المنع مطلقاً حاصلٌ، و بأنَّ النصبَ في الظرف مشعرٌ بالظرفيَّة مع جواز قيامه، نحو: سير يـــومُ الجمعة.

و الجوابُ عن الأوَّل بأنَّ وجودَ القرينة محمولٌ على فقدانها طرداً للباب، و عن الثاني بالفرق، فإنَّ ذاتَ الظرف تَقتضي الظرفيَّةَ، و النصبُ يدلُّ على قصدها بخلاف المفعـــول له، فإنَّ ذاته لاتقتضي العلَية، و إنَّما تُعلم عليتُه بالنصب فافترقا.

و علَّلَ الرضيُّ المنعَ مطلقاً بأنَّ النائبَ منابَ الفاعل ينبغي أنْ يكونَ مثلَه في كونه من ضروريَّات الفعل من حيثُ المعنى، و ليس المفعول له كذلك، إذْ ربَّ فعل يفعـــل بـــلا غرضٍ لكونه عبثاً، و لهذا كانَ كلُّ مجرورٍ ليس من ضروريات الفعل لايُقام مقامَ الفاعل، كالمجرور بلام التعليل، نحو: جئتك للسَّمن، فلايقال جيئ للسمن، انتهى.

«و لا» مفعولاً«معه»، لأنَّ الواوَ فيه تدلُّ على المصاحبة، فلو حُـــذفت فاتـــت، و يخرج عن كونه مفعولاً معه، و وجودُها مانعٌ من النيابة للزوم الانفـــصال، إذ أصـــلُها العطفُ، فهي دليلُ الانفصال، و نائب الفاعل كالفاعل في الاتِّصال، و لأنَّه لـــيس مـــن ضروريَّات الفعل، و لهذا امتنعَ نيابةُ التمييز و المستثنى أيضاً، و أجاز الكـــسائيُّ نيابـــةَ التمييز لكَونه في الاصل فاعلاً، فقال في طاب زيد نفساً: طيبتْ نفسٌ، و أمَّا الحالُ فإنَّها و إن كانت من ضروريَّات الفعل، لكنَّ قلَّةَ مجيئها في الكلام مَنَعَتْها من النيابة عن الفاعل الَّذي لابدَّ لكلِّ فعل منه.

تعيين المفعول به له و إن لم يكن فالجميع سواء: «و يتعيَّن المفعولُ به له» أي لوقوعـــه موقعَ الفاعل إذا وجدَ في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل الَّتي تقعُ موقـــعَ الفاعل، و هي المفعولُ المطلقُ الَّذي ليسَ للتاكيد، و ظرفُ الزمان و المكان و المجـــرورُ بحروف، تقول: ضُربَ زيد يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً في داره، فيتعيَّن زيدٌ تعيُّنَ وجوب عند البصريِّين، و ذلك لأنَّ غيرَه إنَّما ينوبُ بعدَ أنْ يقدرُ مفعولاً به مجازاً، فـــإذا وجد المفعولُ به حقيقةً لم يقدَّم عليه غيره، لأنَّ تقديمَ غيره عليه من تقديم الفرع علـــى الأصل من غير موجب.

قالَ ابنُ هشام: و لأنَّ المفعولَ به قد يكونُ فاعلاً في المعنى كقولكَ: أعطيتُ عمـــراً ديناراً، ألا ترى أنَّه أخذ، و أوضحُ من هذا: ضاربَ زيدٌ عمراً، لأنَّ الفعلَ صادرٌ من زيد

و عمرو، حتى أنَّ بعضَهم جوَّزَ في هذا المفعول أنْ يرفعَ وصفَه، نحو: ضاربٌ زيدٌ عمراً الجاهلُ، برفع الجاهل، لأنَّه نعتٌ لمرفوع في المعنى، انتهى.

و خالفَ الكوفيُّون و الأخفشُ من البصريِّين، فقالوا: إنَّما هو تعيينُ أولويّة، لكنْ الكوفيُّون أجازوا وقوع غيره مطلقاً كقراءَة أبي جعفر[١]: ﴿لِيُجْزَى قوماً بمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الجاثية/١٤]، و الأخفشُ يشترطُ تقدُّمَ النائب على المفعول تمسُّكاً بقراءة شاذَّة: ﴿لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ﴾[الفرقان/٣٢] بالنصب، و بقوله [من الرجز]:

١٠٣- مادام معيناً بذكر قلبه .....[٢]

و بأبيات أُخَر، و الكلُّ متأوَّلٌ عند المانعين. قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و حملُ التعيين على الأولويَّة أشدُّ مناسبة بقوله فيما يأتي.

« فإنْ لم يكنْ فالجميع سواءٌ»، أي فإنْ لم يوجَد المفعولُ به بلا واسطة في الكلام، فالجميعُ أي جميعُ ما سواه من المفاعيل سواءٌ، أي مستويةٌ في الوقوع موقعَ الفاعل، لايفضلُ بعضُها بعضاً، فإذا حذفت زيداً من قولك: ضربتُ زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً في داره، و أردتَ إقامةَ غيرِه أقمتَ ما شيءتَ، نصَّ عليه غيرُ واحدٍ، مِنْهم الجزوليُّ و ابنُ الحاجب.

و رجَّحَ بعضُهم المجرور، لأنَّه مفعولٌ به، و إنْ كانَ بواسطة، و رجَّحَ بعضُهم المصدرَ و الظرفين، لأنَّها مفاعيلُ بلا واسطة، و رجَّحَ بعضُهم المصدرَ لذلك، و لأنَّ دلالة الفعلِ عليه أقوَي، و رَجَّحَ أبوحيَّان ظرفَ المكان لأنَّه أقربُ إلى المفعول به، لأنَّ دلالةَ الفعلِ عليه بالالتزام خلاف المصدر و الزمان. قالَ الرضيُ: وَ الأولى أنْ يُقالَ: كلُّ ما كان أُدخلَ في عناية المتكلِّم و اهتمامِه بذكره و تخصيصِ الفعلِ به فهو أولى بالنيابة، و ذلك إذن مفوّضٌ إلى اختياره، انتهى.

تنبيهات: الأوَّل: يُشترطُ في المصدر و الظرف الاختصاصُ و التصرُّفُ، فلايجوزُ ضُرب ضربٌ، و لا صيمَ زمنٌ، و لا اعتُكف مكانٌ، لعدم اختصاصها، فإن قلتَ: ضَرَبَ ضربٌ شديدٌ، و صيمَ زمنٌ طويلٌ، و اعتَكف مكانٌ حسنٌ، جازَ لحصول الاختصاص بالوصف، و لايجوزُ سبحانُ الله، على أنْ يكونَ نائباً عن فاعلِ فعلِه المقدَّرِ أي يسبِّحُ سبحان الله، و لا حُبسَ عندك أو معك لعدم التصرُّف.

---

١ - أبوجعفر يزيد بن القعقاع القارئ، كان إمام الناس في القراءة إلى أن توفّي سنة ١٣٣هـ بالمدينة . ابن خلكان، وفيات الأعيان ،ج٦، بيروت دار صادر،١٩٧٧ م، ص ٢٧٤.

٢ - ما وجدت البيت.

و منعَ البصريُّون إقامةَ وصف المصدر و الظرف مقامَ موصوفها، فلايقالُ في ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ: ضُرِبُ شديدٌ، و لا في صيمَ زمنٌ طويلٌ ، صيمَ طويلٌ، و أجازه الكوفيُّون، و يُشترطُ في المجرور أن لايلزمَ الجارُ وجهاً واحداً في الاستعمال، كمذ و منذ و ربَّ و الكاف و ما خصَّ بقسم أواستثناء.

الثاني: المجرورُ إنْ جرَّ بحروف زائد فلا خلافَ في كونه هو النائبَ وحدَه، و هو محلٌّ رفع بالنيابة كأحد، فيما ضُرِبَ من أحد، و إنْ جُرَّ بغيره ففيه أقوالٌ: أحدها: و عليه الجمهور، أنَّ النائب هو المجرور وحده، كما لو كانَ الجارُ زائداً، الثاني: أنَّه حرفُ الجرِّ وحدَه، و هو مذهبُ الفرَّاء، قال ابنُ هشام: و لقد أبعدَ في ذلك، لأنَّ الحروفَ لاحظَّ لها في الإعراب لا لفظاً و لا محلّاً. الثالث: أنَّه الجارُّ و المجرور معاً، و هو قول ابن مالك. قال أبوحيَّان: و لم يقلْ بذلك أحدٌ غيره. و قالَ ابنُ هشام: إنَّهُ غيرُ ظاهر، أي لأنَّ نائبَ الفاعل مسندٌ إليه، و لا إسنادَ إلى مجموعِ الجارِ و المجرورِ. الرابعُ: أنَّ النائبَ ضميرٌ مبهمٌ مستترٌ في الفعل، و جعلَ مبهماً ليحتملَ ما يدلُّ عليه الفعلُ من مصدرٍ أو ظرف مكان أو زمان، إذْ لا دليلَ على تعيين أحدها. الخامسُ: أنَّ النائبَ ضميرٌ عائدٌ على المصدرِ المفهومِ من الفعل، و هو قولُ ابنِ دُرستويه.

الثالث: إذا بُني فعلٌ لازمٌ للمفعول، ففي النائب أقوالٌ: أحدُها: ضميرُ المصدر، نحو: جُلِسَ، أيُ الجلوس، و عليه الزجاجيُّ و ابن السَّيِّد[1]. و جعلَ أبوحيَّان فيه اختصاصاً، أي الجلوسُ المعهودُ. ثانيها: ضميرُ مجهول، و عليه الكسائيُّ و هشامٌ، لأنَّه لمَّا حُذفَ الفاعلُ أُسندَ الفعلُ إلى أحد ما يعملُ فيه المصدرُ أو الوقت أو المكان، فلم يُعلمْ أيُّ ها المقصود، فأضمرَ ضميرٌ مجهولٌ. الثالثُ: أنَّه فارغٌ، لا ضميرَ فيه، و عليه الفرَّاء، قاله في الهمع.

---

١ – أحمد بن أبان بن السَّيِّد اللغويّ الأندلسيّ، كان عالماً و إماماً في اللغة و العربية، صنّف: العالم في اللغة مائة مجلد، شرح كتاب الأخفش، مات سنة ٣٨٢هـ . المصدر السابق ١/٢٩١.

المبتدأ و الخبر

ص: الثالث و الرابع: المبتدأ و الخبر.

فالمبتدأ: هو المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة، مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام رافعة لظاهرأو ما في حكمه، فإن طابقت مفرداً فوجهان، نحو: زيد قائمٌ، و أقائم و ما قائم الزيدان، أو زيد، و قد يذكر المبتدأ بدون الخبر، نحو: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ، و ضربي زيداً قائماً، و أكثر شُربي السويقَ مَلْتُوتاً، و لَوْ لا علي (ع) لَهَلَكَ عُمَرُ، و لَعَمْرك لأقومَنَّ ، و لا يكون نكرة إلا مع الفائدة.

ش:«الثالث و الرابع» ممَّا يردُ مرفوعاً لا غيرُ، «المبتدأ و الخبرُ»، و سُمِّي الأوَّل مبتدأً، تنبيهاً على أنَّ حقَّه التقدمُ، و الثاني خبراً تنبيهاً على أنَّه مناطُ الفائدة حتى كأنَّه الخبرُ الَّذي هو كلامٌ احتملَ الصدقَ و الكذبَ، أو أنَّه نفسُ الأخْبار و الأعلام .

«فالمبتدأ هو»الاسمُ حقيقة أو حكماً، و هذا كالجنس شاملٌ للمحدود و غيره من الأسماء« المجرَّد عن العوامل» جمعُ عاملٍ، و قد عرفتَ له معنيين، و المقامُ صالحٌ لكلٍّ منهما.«اللفظيَّة» المنسوبةُ إلى اللفظ نسبةُ الفرد إلى كليَّة أو المفعول إلى المصدر، و المرادُ بها غيرُ الزائدة إذْ وجود الزائدة كالعدم، و خرج به بقيَّة المرفوعات.

فإنْ قيلَ: التجريدُ عن العوامل يَقْتَضي سبقَ وجودها، و لم يوجَدْ في المبتدأ عاملٌ قطُّ، قيل: قد يُنَزَّلُ الإمكان مترلةَ الوجود، كقولك للحفَّار: ضيِّقْ فمَ الركيَّة[1]، و قولُهم: سبحانَ مَنْ صغَّر جسمَ البعوضة، و كَبَّرَ جسمَ الفيل، و هو هنا من هذا القبيل.

لا يقالُ: التجريدُ سلبُ الوجود من حيثُ المعنى، و اللامُ في العوامل للاستغراق، فيكونُ المعنى: المبتدأ هو الاسمُ الَّذي لم يُوجدْ فيه كلُّ عاملٍ لفظيٍّ، و سلبُ الكلِّ يُوجبُ سلبَ العموم، لا عمومَ السلب، فيصدقُ عندَ عدمِ بعضِ العواملِ و وجودِ البعض، لأنَّ التجريدَ عن شمول الوجود، كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضاً، لأنَّا نقولُ: اللامُ في العوامل ليستْ للاستغراق، بل للماهيَّة و سلب ماهية العواملِ يستلزمُ سلبَ كلِّ فرد من أفرادها، سلمنا أنَّها للاستغراق، فالتجريد و إنْ كانَ سلباً من حيثُ المعنى، لكنَّه ليسَ سلباً بسيطاً، بل على وجه العدول، إذ النسبةُ إيجابيَّةٌ، و إثباتُ التجريد عن جميعِ العواملِ بأنْ لايُوجدَ فيه عاملٌ على سبيل عموم السلب لا سلب العمومِ فيكونُ المعنى: هو الاسمُ الَّذي لم يُوجدْ فيه عاملٌ لفظيٌّ، سلَّمنا أنَّه بسيطٌ فيفيدُ سلبَ العموم، و سلبُ العموم يحتملُ شمولَ العدمِ و الافتراق، إلا أنَّ الأوَّل متعيِّنٌ هنا

١- الركيّة: البئر لم تُطوَ.

بالقرينة، و هو الاصطلاحُ على أنّ المبتدأ هو الاسمُ الّذي لم يُوجدْ فيه عاملٌ لفظيٌّ، قالَه الفاضلُ الهنديُّ.

«مسنداً إليه» حالٌ من الضمير المستكن في قوله«المجرَّد»، و خرجَ به الأسماءَ المعدودةَ و أسماءَ العدد و الأفعالَ و أسماءَ الحروف التهجّي و الأصواتَ.

«أو الصفةُ» عطفٌ على قوله الاسمَ، و أو لمنع الخلود دونَ الجمع، و ليستْ للشكّ و التشكيك، و لاتُنافي التعريفَ، و المرادُ بالصّفة المشتقُّ الّذي له عملٌ كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضيل، أو الجاري مجرى المشتقّ كالمنسوب حالَ كونها واقعةً بعدَ نفي بحرف أو اسم كما سيأتي أو استفهام[1] كذلك.

«رافعةً» حالٌ ثانيةٌ من الصفة، أي حالُ كونها رافعةً«لظاهر»، نحو: أقائم الزيدان«أو ما في حكمه» و هو الضميرُ المنفصل، فإنّه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال، نحو:﴿ أَراغبٌ أنتَ عَنْ آلهتي﴾[مريم /٤٦]. هذا مذهبُ البصريّين، و منعَ الكوفيُّون رفعَ الصفة للضمير المنفصل فأوجَبُوا في نحو: أ قائمٌ أنتَ، كونَ الاسمين مبتدأً و خبراً، على التقديم و التأخير، و تَبِعهُم الزمخشريُّ و السهيليُّ[2]، و نقلَ ابنُ الحاجب الإجماعَ على ذلك في أمإليه[3]، و هو وهمٌ منه، كما قالَ ابنُ هشام.

فظهر بطلانُ قول كثير من شرّاح كافية من أنّ المرادَ بالظاهر في قوله«رافعة لظاهر» اللغويُّ، ليتناولَ الضميرَ المنفصلَ، فعمدُوا إلى إخراج الظاهر عن الظاهر، و حَكَمُوا بأنّه أرادَ ما لم يُرِدْه، و كيفَ و هو يصرِّحُ بالإجماع على أنّ الصفةَ لاترفعُ ضميراً منفصلاً.

و حجّةُ الكوفيّين أنّ الضميرَ المرتفعَ بالفعل لايجاورُه منفصلاً عنه، لايقالُ: قام أنت، فكذا الوصفُ، و أجيبَ بالفرق، و ذلك أنّه إنّما انفصلَ مع الوصف لئلّا يجهلَ معناه، لأنّه يكونُ معه مستترٌ بخلافه مع الفعلِ، فإنّه يكون بارزاً كقمت، و لأنّ طلبَ الوصف لمعموله دونَ طلب الفعل، فلذلك احتملَ معه الوصف، و لأنّ المرفوعَ بالوصف سدَّ في اللفظ مسدَّ واجب الفصل، و هو الخبرُ بخلاف فاعل الفعل، قالَ ابنُ هشام، و ممّا يقطعُ به على بطلان مذهبهم قولُه تعالى:﴿ أراغبٌ أنتَ عَنْ آلهتي﴾[مريم/٤٦]، و قول الشاعر[من الطويل]:

---

١ – بعد نفي أو الصفة بحرف أو اسم كما سيأتي او استفهام بعد نفي «ط».

٢ – عبدالرحمن بن عبدالله أبوالقاسم السهيلي، كان عالما بالعربية و اللغة و القراءات، صنّف: الروض الأنف في شرح السيرة، التعريف و الإعلام بما في القرآن من الأسماء و الأعلام، توفي سنة ٥٨١ هـ، المصدر السابق ٨١/٢.

٣ – أمإلى ابن الحاجب مجلّد فيه تفسير بعض الآيات و فوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل و مواضع من الكافية في غاية التحقيق . كشف الظنون١/١٦٢.

١٠٤- خَليليَّ مَا واف بعَهْدي أنْتُما إذا لَمْ تَكُونَا لي على مَنْ أقَاطِعُ[1]

فإنَّ القولَ بأنَّ الضميرَ في الأية مبتدأٌ كما زعم الزمخشريُّ مؤدٍّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبيِّ، و القولُ بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد.

و أجابَ الإمامُ الحديثيُّ[2] عن الآية بمتنعُ تعلُّقَ الجار براغب المذكور ليلزمَ المحذورُ، بل يجعلُ متعلّقاً بمقدَّر بعد أنتَ مدلولٌ عليه بالمتقدِّم أراغب أنت ترغبُ عن آلهتي، و عن البيت باحتمال أنْ يكونَ أنتما مبتدأً، خبرُه الجملةُ الشرطيَّةُ بعدَه مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: ما واف بعهدي، و التقديرُ ما أنتما خليليَّ إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُه، فما أحد واف بعهدي، أي إنَّ عدمَ قيامكما معي على مَنْ أقاطعُه سببٌ لأنْ لايكونَ أحدٌ يفي بعهدي، لأنَّ مَن سواكما ليسَ عندي في مرتبتكما منْ خلوصِ المودَّة و صدق الإخاء، فإذا لم تُساعداني و لم تكونا لي على مَن أُقاطعُه، لم يفِ أحدٌ بعهدي لاتِّسائه بكُما و ادَّعائه أنَّه أحقُّ بعدم الوفاء.

تنبيهات: الأوَّل: قيلَ هذا الحدُّ منقوض بالمجرور بلعلَّ و لولا و رُبَّ في نحو: لعلَّ زيد قائم، و لولاكَ لكان كذا، و رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، فإنَّ المجرورَ في هذه المواضع مرفوعٌ محلّاً، على أنَّه مبتدأٌ كما قالَه ابنُ هشام في المغني و غيره، مع أنَّه ليسَ مجرَّداً عن العوامل اللفظيَّة غير الزائدة، و أجيبَ بأنَّها في حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا تتعلَّقُ بشيء.

الثاني: قيلَ هذا الحدُّ منقوضٌ أيضاً بقولهم: لانُوْلُك أن تفعلَ كذا[3]، فإنَّ النولَ هنا مبتدأٌ، و أن تفعلَ فاعلٌ به مُغنٍ عن الخبر، مع أنَّه غيرُ صفة، انتهى. و قد يُجاب بمنع أنْ تفعلَ فاعلاً به، و إنَّما هو خبرٌ للنَّوْل كما قالَ أبوحيَّان.

الثالث: وقوعُ الصِّفة بعدَ نفي أو استفهام شرطٌ لازمٌ عند جمهور البصريِّين، و عن سيبويه جوازُ الابتداء بها منْ غير شرط معَ قبح، و اختارَه ابنُ مالك.

و ذهبَ الأخفشُ و الكوفيُّون إلى جوازه دونَ قبح، «فإنْ طابقت» الصفةُ الواقعةُ بعدَ نفي أو استفهام اسماً مرفوعاً بها مفرداً واقعاً بعدها، ففيه «وجهان»: كونُ الصفة مبتدأً و مَا بعدَها مرفوعاً سدَّ مسدَّ الخبر، و كونُها خبراً و ما بعدَها مبتدأً، و قُدِّمَ الخبرُ للاستفهام الَّذي حقُّه الصَّدرُ و بخلاف ما إذا لم تطابقْ مفرداً و عدم مطابقتها للمفرد،

---

١ - لم يسمّ قائله. **اللغة**: أقاطع : فعل مضارع من المقاطعة، و هي الهجر.

٢ - الإمام ركن الدين الحديثي الحسن محمد العلويّ، من شراح الكافية، المتوفى سنة ٧١٥ هـ بالموصل . المصدر السابق ١٣٧٦/٢.

٣ - لا نولك أن تفعل كذا: لا ينبغي لك.

إمَّا بانْ لاتطابقَ المذكورَ بعدَها أصلاً، أو تطابقَه، و لكن لا مفرداً، فالأوَّل مثلُ: «أقائمُ الزيدان و أقائمان زيد».

ففي الصورة الأولى يتعيَّنُ أنْ تكونَ الصفةُ مبتدأً، و ما بعدَها مرفوعاً بها، إذ لو كانتْ خبراً لما بعدها لَوَجَبَت المطابقةُ في التثنية و الجمع، فإنَّ المطابقةَ واجبةٌ في هذا النوع بين المبتدأ و الخبر، و في الصورة الثانية ممتنعةٌ لأنَّها تركيبٌ فاسدٌ.

و الثاني كقولك: أقائمان الزيدان ؟ و أقائمونَ الزيدونَ ؟ فتتعيَّنُ الصفةُ أنْ تكونَ خبراً مقدَّماً، إذ لو كانت رافعةً للظاهرِ هنا لما ثُنِّيتْ و لا جُمعتْ على اللغة الفصحي، و يجوز ذلك على غيرها.

و لَمَّا فَرَغَ من حدِّ المبتدأ، أرادَ أنْ يمثِّلَ له ليزدادَ وضوحاً، فقالَ: نحوُ زيدٌ قائمٌ مثالٌ للاسم المجرَّد عن العواملِ اللفظيَّة مسنداً إليه، و مثلُه ﴿أنْ تَصُومُوا خيرٌ لَكم﴾[البقرة/١٨٤]، فإنَّ المؤوَّل كالصريح و ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ الله﴾[فاطر/٣]، و بحسبك درهمٌ، و قوله [من الطويل]:

١٠٥- ..... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ منْكَ قَرِيبُ[1]

و ما قائمٌ الزيدان مثالٌ للصفة الواقعة بعدَ حرف نفي، و مثلُه: إن قائم الزيدان، و غيرُ مضروب العمروان، أو أقائمٌ الزيدانَ ؟ مثالٌ للصفة بعدَ حرف استفهام، و مثلُه هل قائمٌ الزيدان ؟ و متى قائمٌ الزيدان ؟ و أينَ قاعدٌ الزيدان ؟ و كيفَ مقيمٌ العمروان ؟ و كم ماكثٌ البكران ؟ و أيَّانَ قادمٌ الخالدان ؟ إذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف، فلا وجهَ لتخصيص الحرف كما صنعَ غيرُ واحد.

أو أقائمٌ زيدٌ ؟ مثالٌ للصفة المطابقة للمفرد، فقائمٌ يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً، و ما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، و زيدٌ يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً مؤخَّراً، و ما قبلَه خبراً مقدَّماً، كما تقدَّمَ، فإنْ رُجِّحُ الأوَّل بأنَّ الأصلَ في المقدَّم الابتداءُ عورضَ بأنَّ الأصلَ في الصفة الخبريَّة، فلمَّا تعارضَ الأصلان تَساقَطا.

و بما تَقَرَّرَ عُلِمَ أنَّ المبتدأ نوعان: مبتدأٌ له الخبرُ: و هو الاسمُ المسندُإليه، و مبتدأٌ لا خبرَ له، و هو الصِّفةُ، و استغنتْ عَنِ الخبرِ، لأنَّها في معنى الفعل، و الفعل لايخبرُ عنه، لكنْ لها مرفوعٌ يُغني عن الخبر.

---

١ - البيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار و صدر البيت « **فقلت أدع أخري و ارفع الصوت جهرة**، **اللغة**: جهرة: علنا.

حذف الخبر وجوباً: و قد يَجيئُ النوع الأوَّل من المبتدأ، محذوفُ الخبر وجوباً، و ذلك في أربع مسائلَ: إحداها: بعدَ واوٍ صريحة في المعيَّة، «نحو: كلُّ رجلٍ و ضيعتُه»، بفتح الضاد المعجمة، أي حرفتُه، و سُمِّيتْ بذلك لأنَّها تضيعُ بالترك، أو لأنَّ صاحبَها يضيعُ بتركها، فكلٌّ مبتدأٌ، و رجلٍ مضافٌ إليه، و ضيعتُه معطوفٌ على المبتدأ، و الخبرُ محذوفٌ وجوباً، أي مقرونان، و إنَّما حُذفَ لدلالة الواوِ و ما بعدَها على المصحوبيَّة، و وجب الحذفُ لقيامِ الواوِ مقامَ معَ، و لَو جيءَ بمَعَ مكانَ الواوِ كانَ كلاماً تامًّا.

هذا مذهبُ جمهورِ البصريِّين، و ذَهَبَ الكوفيُّون و الأخفشُ إلى أنَّه مبتدأٌ لايحتاجُ إلى خبر لتمامه و صحَّة معناه أي مع ضيعته، و اختارَه ابنُ خروف، و التقييدُ بالصريحة في المعيَّة احتراز عن المحتملة لها و للعطف، نحو: زيدٌ و عمروٌ، فلك أنْ تأتيَ بالخبر و تقولُ: مقرونان، و أنْ تحذفَهُ اعتماداً على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة و الاقتران، و مِن ذكرِه قولُه[من الطويل]:

١٠٦- ..... و كُلُّ امْرِئٍ وَ الموتُ يَلْتَقيان[1]

تنبيهٌ: ذكرَ بعضُهم في نحو المثال المذكورِ إشكالاً، و هو أنَّ الضميرَ في ضيعته لايجوزُ أنْ يَعُودَ إلى كلٍّ، و لا إلى رجلٍ. أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ التقديرَ عليه كلُّ وضيعةُ كلٍّ، و هذا ليسَ المرجعَ، لأنَّه مطلقٌ، و ذاكَ مقيَّدٌ بالنسبة الإضافيَّة. و أمَّا الثاني فلأنَّ التقديرَ كلُّ رجلٍ و ضيعة رجل، و هذا لايصحُّ أيضاً، لأنَّ الَّذي ذُكِرَ، شاملٌ لجميعِ الأفراد بقرينة أداة العمومِ، و رجل وحدَه لايفيدُ ذلك.

و الجوابُ أنَّ الضميرَ يرجعُ إلى كلِّ رجل، و كما أنَّه نائبٌ عن أفراد متكثرةٌ، فضميرُه نائب عن ضمائرَ كثيرة يعودُ بكلٍّ اعتبارٍ إلى رجل، فكأنَّه قيلَ: زيدٌ و ضيعتُه، و عمرٌو و ضَيعتُه، و هكذا لأنَّ الضمير عينُ مرجعه، فإذا كانَ مرجعُه عاماً، كان هو عامًّا كذلك، و لذلك حكمَ بعضُهم أنَّ الضميرَ إذا عادَ إلى نكرةٍ، أو فسَّر نكرةً، كانت نكرةً.

و الثانية: قبلَ الحال الممتنعِ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلَها بأنْ يكونَ المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسِّرٍ لضمير ذي حال لايصحُّ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو:« ضربي زيداً قائماً»، أو مضافاً إلى المذكور، نحو:« أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً»، أو إلى مؤوَّل به، نحو: أخطبُ ما يكونُ الأمير قائماً، فقائماً في الصورة الأولى و الثالثة، و ملتوتاً في الثانية أحوال لاتصحُّ أخباراً عن المبتداءات المذكورة، لأنَّها لاتوصفُ بالقيام و نحوه، و الأولى محتملةٌ لأنْ تكونَ من الفاعل و من المفعول كما قالَ الزمخشريُّ، و

---

١ - البيت للفرزدق و أوّله: تمنّوا إلى الموت الّذي يشعب الفتى. **اللغة:** يشعبُ : يفرّق.

زَعَمَ أبوحيَّان أنَّه لايجوزُ كونُها من المفعول إلا بدليلٍ، لأنَّ التقييدات بالأحوال و الصفات و عودَ الضمائر لاتكونُ إلا لأقربَ مذكورٍ، و الثانيةُ متعيِّنةٌ لأنْ تكونَ من المفعولَ، و الثالثةُ من الفاعل، و كلٌّ من ضربي و شربي و ما يكون المؤوَّلُ بالكون مصادرٌ عاملةٌ في مفسِّرٍ ذي الحال، و هو الضميرُ المستترُ فيها يقدَّرُ من الخبر المحذوف وجوباً.

و اختلفَ فيه، فمذهبُ سيبَويه و جمهور البصريِّين إلى أنَّه ظرفُ زمان مضاف إلى فعله، و التقديرُ ضربي زيداً إذ كان قائماً في المضيِّ. و إذا كانَ في الاستقبال، و الخبرُ في الحقيقة متعلَّقُ هذا الظرف من وصف أو فعلٍ، و كان المقدَّرةُ تامَّةً لا ناقصةً، و الحالُ من الضمير المستتر فيها، و هي العاملُ في الحال، و مفسِّرُ هذا الضمير هو معمولُ المصدر كزيد و السوىق و الأمير في الأمثلة، و إنَّما لم تقدَّرْ كان ناقصة، و المنصوبُ خبراً لها لأمرين: أحدهما التزامهم تنكيره فلايقالُ ضربي زيداً القائم، و الثاني وقوعُ الجملةِ الاسميَّةِ مقرونةً بالواو موقَعَه كالحديث: أقرب ما يكونُ العبدُ من ربِّه و هو ساجد[1].

قالَ ابنُ هشام: و هو أقْوَي دلالةً على أنَّه حالٌ، لأنَّ الخبرَ لايقترنُ بالواو، و الدَّالُّ على تعيين الخبر الَّذي هو حاصلٌ أو نحوه الأخبارُ عن الضرب بكونه مقيَّداً بالقيام مثلاً، إذ لايمكنُ تقييدُه إلا بعدَ حصوله[2]، و اللفظُ السادُّ مسدَّ الخبر هو الحالُ، فقد وُجِدَ شرطُ وجوب الحذف.

و ذهبَ الأخفشُ و تَبعَهُ عضدُ الدولة[3] إلى أنَّه مصدرٌ مضافٌ إلى ذي الحال، و التقديرُ ضربي زيداً ضربُه إذا كان قائماً، و شربي السوىقَ شربهُ، و أخطبُ كون الأمير كونه، فضربه خبرُ ضربي، و هو مضافٌ إلى ذي الحال، و هو الهاء و كذا شربه، و كونه خبران لأكثرَ و أخطبَ، و اختارَه ابنُ مالك في التسهيل. قال ابنُ هشام: إنَّه أولى لأنَّه قدَّرَ اثنين، و قدَّروا خمسةً، و لأنَّ التقديرَ في اللفظ أولى، انتهى.

قيلَ: و لأنَّ حذفَ إذا معَ الجملة المضاف إليها لم يثبتْ في غير هذا الموضع و للمعدول عن ظاهر معنى كان الناقصةَ إلى التامَّة، إلا أنَّه يردُ عليه حذفُ المصدر معَ بقاء معموله، و هو ممتنعٌ عندَ الأكثر إلا أنْ يُقالَ: القرينةُ الدَّالَّةُ على حذفه قويَّةٌ، فلا بأسَ بالحذف، كما قالَ سيبَويه: إنَّ تقدير ما لكَ و زيداً، ما لك و ملابستُكَ زيداً، و لايجوزُ تقديرُ الخبرِ بعد الحال كما نقلَه ابنُ السَّيِّد عن الكوفيِّين، لأنَّه تقديرُ ليس في اللفظ ما

---

١ - صحيح مسلم ١/٣٥٠.

٢ - بعد حصوله ممكنا «ح».

٣ - عضدالدولة «فنّا خسرو)(ت ٣٧٢ هـ/٩٨٣ م) أعظم ملوك بني بويه رعي العلماء و الأدباء مدحه المتنبي. المنجد في الأعلام ص ٣٧٥.

يدلُّ عليه، فكما يجوزُ أن تقدِّره ثابت مثلاً يجوزُ أن تقدّرَه منفيّ، و لأنَّه حينئذ يكونُ من الحذف الجائزة لا الواجب، لأنَّ قائماً إذ ذاك يكونُ حالاً من زيد، و العاملُ فيه المصدرُ، فيعمل في الحال فلايسدُّ مسدَّه، لأنَّها من صلته.

و قيلَ: الخبرُ نفسُ الحال، كما قيلَ به في الظرف، و قيلَ: الحالُ أغْنتَ عنه، كما أغَني مرفوعُ الوصف عن الخبر، و الصحيحُ ما قَدَّمناه منْ أنَّ الخبرَ محذوفٌ وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه. قال ابنُ عصفور: و إنَّما صحَّ للحال أنْ تسدَّ مسدَّ الخبر، لأنَّها بمنزلة الظرفِ في المعنى، ألا ترى أنَّه لافرقَ بينَ ضربي زيداً قائماً، و ضربي زيداً وقتَ قيامه، فكلٌ منهما سدَّ مسدَّ الخبر، و كلٌ منهما على معنى في، و الظرفُ يسدُّ مسدَّ الخبرِ فكذا الحالُ، انتهى.

تنبيهان: الأوَّل: تقييدُ المبتدإ بكونه مصدراً أو مضافاً إليه أو مؤوَّلاً به يؤخذُ منه أنَّ المبتدأ نفسَه لايكونَ مؤوَّلاً بالمصدر، و لايجوزُ أن تضربَ زيداً قائماً خلافاً لبعض الكوفيِّين، و تقييد المصدرُ بالعمل في اسم مفسِّر لضمير ذي الحال احترازٌ منْ أن يكونَ المصدرُ عاملاً في صاحب الحال نفسه، فإنَّ الحالَ لاتسدُّ مسدَّ الخبر حينئذ، نحو: ضربي زيداً قائماً شديداً، فإنَّ قائماً حالٌ من زيد، و العاملُ فيها هو العامل في زيد، و هو ضربي، فلا تغني عن الخبر، لأنَّها حينئذ من صلته، و تقييدُ الحال بكونها غيرَ صالحة للخبريَّة احترازٌ من نحو: ضربي زيداً شديداً، فالرفعُ واجبٌ لصلاحيَّتها للخبريَّة، و شذَّ قولُهم لرجل حكموه عليهم، و أجازوا حكَمه، حكمك مُسَمَّطاً بتشديد الميم و طاء مهملة، أي حكمك لك مثبتاً.

الثاني: يجوزُ عندَ الأخفشِ و المبرّد و الفارسيِّ رفعُ الحال في الصورة الثالثة، و هي أفعلُ المضافُ إلى ما المصدريَّة، نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، و مَنَعه سيبَويه، قال الرضيُّ: و الأولى جوازُه، لأنَّكَ جعلتَ ذلك الكونَ أخطب مجازاً، فَجازَ جعلُه قائماً أيضاً بخلاف المصدر الصريح، كما في ضربي زيداً مجازاً، فجازَ جَعلُه قائماً أيضاً بخلاف المصدر الصريح، كما في ضربي زيداً قائماً، إذ لا مجاز في أوَّل الكلامِ، و لا شكَّ أنَّ المجازَ يؤنس بالمجاز، انتهى.

و الثالثةُ: بعدَ لولا الامتناعيَّة إنْ كانَ كوناً مطلقاً، نحو:« لولا على لهلكَ عمرُ»،أي لَولا على موجودٌ و نحوه، فجازَ حذفُه للعلم به من لولا الدالَّة على امتناعِ الشيء لوجود غيره، و وجبَ لسدِّ الجواب مسدَّه، و سيأتي الكلامُ على هذه المسألة مستوفياً في حديقة المفردات، إن شاء اللهُ تعالى.

الرابعةُ: بعدَ مبتدأ صريح في القسم، نحو: «لعمرُك» أو لـيمين الله«لأقـومنَّ»، أي لعمركَ أو ليمينُ الله قسمي، فحُذفَ الخبرُ للعلمِ به، إذ تعيَّنَ ذلك للقسم دالٌ على تعيين المحذوف، و وجبَ الحذفُ لسدِّ جوابه مسدَّه، و وجهُ تعيُّنها للقسم أنَّ اللامَ لاتُستعملُ معَها إلا فيه، و لايجوزُ كونُهما خبرين، و المحذوفُ المبتدأ كما [قـالَ أبوحيَّـان] في الإرتشاف، و هي لاتكونُ في الخبر. قالَ أبوحيَّان: و ليست جواب قسم محذوف. قيل: لأنَّ القسمَ لايدخلُ على القسم، و فيه نظرٌ، فقد وَردَ : ﴿و ليحلفنَّ إن أرادنا إلا الحسنى و اللهُ يشهدُ﴾[التوبة/١٠٧]، انتهى.

و جوَّز ابنُ عصفور أنْ يكونَ المحذوفُ في ذلك هو المبتـدأ، و التقـديرُ لقـسمي عمرك، و الأوَّل أولى، لأنَّ الحذفَ بالاعجاز أولى منه بالأوائل و الاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم، و هو ما يصلحُ له و لغيره، نحو: عهدُ الله لأفعلـنَّ، أي علـى، فيجوزُ حذف على و إثباتُه، لأنَّه لايشعر بالقسم، حتى يذكرَ المقسم عليه، بخلاف نحو: لعمرك و أيمن الله و أمانة الله ممَّا هو صريحٌ في القسم.

و العمرُ بضمِّ العين و فتحها، و يلزمُه الفتح مع اللام، لأنَّ القسمَ موضعَ التخفيف لكثرة استعماله، و هو مصدرٌ محذوفُ الزوائد، أصله تعميُرك، و معناه البقاءُ و الحيـاةُ، فمعنى لعمركَ لأقومنَّ: و حياتك لأقومنَّ، و يلزم الإضافةُ إلى الظاهرِ و المضمرِ معَ اللامِ و دونَها. و للنحاةِ فيه كلامٌ منتشرةٌ لانطوِّلُ بذكره، و يجوزُ إدخالُ الباءِ عليه كقوله[من الوافر]:

١٠٧- رُقَيُّ بِعمرِكم لا تَهْجرينا وَ مَنِّينَا المُنَي ثُمَّ امْطُلِينا[١]

حذف خبر المبتدإ جوازاً: وَ اعْلَمْ أنَّ المُصَنِّف لو أخَّر ذكَر هذه المسائلِ بعد الخبر لكانَ أولى كما فعلَه جميعُ المُصَنِّفين، إذ قد تعرَّضَ لذلك هنا، فلنتمِّم الفائدةَ بذكر حذفِ الخبر جوازاً و حذف المبتدأ جوازاً و وجوباً.

أمَّا حذفُ الخبر جوازاً فعندَ قيامِ القرينة، نحو: قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه: زيدٌ، لمن قال: من عندَك، أي عندي زيدٌ، وَ العطف عليه، نحو: زيدٌ قائمٌ و عمروٌ، قالَ تعالى: ﴿أُكُلُها دَائمٌ وَ ظِلُّهَا﴾[الرعد/٣٥] أي دائمٌ، و في غير ذلك، نحـو: ﴿وَ طَعَـامُ الَّذين أوتُوا الكتابَ حِلٌّ لَكُمْ...وَ المُحْصَنَاتُ﴾[المائدة/٥] أي حلٌّ لكم.

---

١ - هو لعبيد الله بن قيس الرقيات. **اللغة:** رقّي: ترخيم رقية، و هي امرأة كان يتغزل بها الشاعر، لاتمحرينا: لاتتركينا.

قالَ ابنُ مالك: و بعدَ إذا الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السبعُ، أي حاضرٌ، و هو قليل، و تبعَه ابنُ هشامٍ في الأوضحِ، و هو بناءٌ على أنَّ إذا حرف، أمَّا القائل بأنَّها للمكان فلايقدَّر محذوفاً، بل يجعلُها هي الخبرَ كما سيأتي تحقيقُه في حديقه المفردات، إنْ شاء الله تعالى.

و أمَّا حذفُ المبتدأ فعندَ قيامِ القرينة أيضاً، نحو قولك: زيدٌ، لمن قال: من هذا، أي هذا زيدٌ، و هو كثيرٌ بعد الاستفهام، قال الله تعالى: ﴿وَ مَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَة * نارُ الله﴾ [الهمزة٦و٥]،أي هي نارُالله،﴿ وَ مَا أَدْرَاكَ مَاهِيَه* نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[القارعة١١و١٠]، ﴿مَا أَصْحَابُ إليمين * في سدرٍ مَخْضُود﴾ [الواقعة/٢٧و٢٨]،﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بشرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ النَّارُ﴾[الحج/٧٢]، و بعدَ فاء الجوَاب ﴿مَنْ عَمِلَ صالحاً فلنفسه وَ مَنْ أَسَاءَ فَعليهَا﴾ [فصلت /٤٦]، أي فعمله لنفسه و إساءَته عليها،﴿ وَ إنْ تُخَالطُوهُم فَإخْوَانُكُمْ ﴾ [البقرة/٢٢٠]، أي فهم﴿ فَإنْ لَمْ يُصبْهَا وَابلٌ فَطَلٌّ﴾[البقرة/٢٦٥]،﴿ وَ إنْ مَسَّهُ الشَّر فَيَؤُسٌ﴾ [فصلت /٤٩]،و بعد القول نحو:﴿وَ قَالُوا أَسَاطيرُ الأولينَ﴾[الفرقان/٥]،﴿ قَالُوا سَاحرٌ أو مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات/٥٢]،﴿ سَيَقولُونَ ثَلاثَةٌ رَابعهم﴾ [الكهف /٢٢]، و في غير ذلك نحو قوله تعالى:﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إلا ساعةً منْ نَهارٍ بَلَاغٌ﴾[الأحقاف/٣٥]، أي هذا بلاغ بدليل ﴿هَذا بَلاغٌ للنّاس﴾[إبراهيم/ ٥٢]،﴿ سُورةٌ أنْزَلْناهَا﴾[النور/١]، أي هذه سورة. و قد اجتمع حذف كلٍّ من المبتدأ و الخبر جوازاً في قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَومٌ مُنْكَرُونَ ﴾[الذاريات/٢٥]، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأوَّل و مبتدأ الثاني.

و قد يحتمل المحذوف الأمرين، و يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَة﴾ [النساء/٩٢]، ﴿فَعِدَّةٌ منْ أيَّامٍ أُخَر﴾[البقرة /١٨٥]،﴿فَما اسْتَيْسَرَ منْ الْهَدْي ﴾[البقرة/ ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَة﴾[البقرة /٢٨٠]، أي فالواجب، كذا و فعليه أو فعليكم كذا، و يأتي في غيره، نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَميلٌ﴾[يوسف/٨٣]، أي أمري أو أمثل و مثله:﴿ طَاعَةٌ و قولٌ مَعْروفٌ ﴾[محمد/٢١]، أي أمرنا أو أمثل و إذا دار الأمرينَ كونِ المحذوف مبتدأ و كونه خبراً كما ذُكرَ.

فقالَ الواسطيُّ[١]: الأولى كونُه مبتدأً، لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة، و قال العبديُّ[٢]: الأولى كونُه الخبرَ،لأنَّ الحذفَ بالأعجاز و الأواخرِ اليقُ منه بالصدور و الأوائلِ،حكاه ابنُ أياز.

---

١ – القاسم بن القاسم أبو محمد الوسطي، عالم بالعربية، من كتبه«شرح اللمع لابن جني» و «فعلت وأفعلت» و «شرح المقامات الحريرية»، مات سنة ٦٢٦ هـ . الأعلام للزركلي،٦/١٤.

٢ – أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبديّ أحد أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويّاً لغويّاً، له شرح الإيضاح و.....مات سنة ٤٠٦ هـ . بغية الوعاة ١/٢٩٨.

حذف المبتدإ وجوباً: و أمَّا حذفُ المبتدأ وجوباً فحيثُ كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع إلى الرفع لمجرَّد مدح، نحو: الحمدُ لله الحميدُ، أي هو الحميدُ، أو لمجرَّد ذمّ، نحو: أعوذُ بالله من إبليسَ عدوِّ المؤمنين، أو ترحُّم، نحو: أللهمّ ارحمْ عبدَك المسكينُ.

و إنْ كانَ النعتُ لغير ذلك كالتخصيص[١]، نحو: مررتُ بزيد الخياط، جاز الإظهارُ و الحذفُ، أو أخبرَ عنه بمصدرٍ جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع و طاعة، قال [من الطويل]:

١٠٨- و قَالَت حَنانُ ما أتى بك ههنا .....[٢]

أي أمري سمع و طاعة و امري حنان.

أو بمخصوص نعم و بئس مؤخَّراً عنهما، نحو: نعم أو بئسَ الرجلُ زيدٌ، إذا قدَّر خبراً، فإنْ تقدَّمَ، نحو: زيدٌ نعمَ الرجلُ، فهو مبتدأٌ لا غيرُ.

أو بصريح القسم، نحو: في ذمتي لأفعلنَّ، أي في ذمتي ميثاقٌ، أو عهد عكس قولهم: لعمرك لأفعلنَّ.

وَ اعْلَمْ أنَّ الأصلَ في المبتدإ المسند إليه أنْ يكونَ معرفةً: لأنَّ الغرضَ من الإخبارات إفادةُ المخاطب ما ليس عنده و تنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، و الأخبار عن النكرة لا فائدة فيه، «فلايكونُ المبتدأ نكرةً إلا معَ» حصول «الفائدة»، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيِّ نكرة شيءتَ، وجدَ شيء من الشرائط، أو لم يُوجدْ، فيجوزُ أن تقولَ: كوكبٌ انقضَّ الساعة، ولايقال: رجل قائمٌ.

هذا ما عوَّلَ عليه المتقدِّمونَ في ضابطة الابتداء بالنكرة، و رأي المتأخِّرون أنَّه ليسَ كلُّ أحد يَهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، و أنْهَاها بعضُهم إلى نيِّفٍ و أربعينَ موضعاً، أوردَها السيوطيُّ[٣] في الأشباه و النظائر.

و قالَ بعضُهم: إنَّ الضابطَ في ذلك قربُ النكرة من المعرفة لا غيُر، و فسَّرَ قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمَّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم كقولنا: تمرةٌ خيرٌ من الجرادة، فعلى هذا الضابط لاحاجةَ لنا بتعداد الأماكن، بل نعتبرُ كلَّ ما يردُ، فإن كان جارياً على الضابط أجزناه و إلا فمنعناه.

---

١ - لغير ذلك كالتخصيص سقط في «س».

٢ - تمامه«أذو نسب أم أنتَ بالحي عارفٌ»، و هو لمنذر بن درهم الكلبي.

٣ - الجلال السيوطيّ عبدالرحمن بن أبي بكر، ولد و توفي بالقاهرة، له نحو ٦٠٠ كتاب في التفسير و الحديث و الفقه و اللغة و التاريخ، منها «المزهر» في فلسفة اللغة، و «بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحويين» و«الأشباه و النظائر في النحو» توفي سنة ٩١١ هـ . الأعلام للزركلي ٤/٧١.

الخبر

ص: و الخبر: هو المجرَّد المسند به، و هو مشتقٌّ و جامد، فالمشتقُّ غير الرافع لظاهر يتحمَّلُ لضميره فيطابقُه دائماً بخلاف غيره، نحو: الكلمة لفظ، و هند قائم أبوها.

قاعدة: المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبراً، و يؤخّر، و ذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ، و يقدَّم، و لا يُعْدل عن ذلك في الغالب. فيقال لمن عرف زيداً باسمه و شخصه و لم يعرف أنّه اخوه : زيدٌ أخوك، و لمن عرف أنّ له أخاً و لم يعرف اسمه :أخوك زيدٌ فالمبتدأ هو المقدَّم في الصورتين.

ش:«و الخبرُ هو» الاسمُ حقيقةً أو حكماً،«المجرَّد» عن العوامل اللفظيَّة، و المرادُ بها غيرُ الزائدة ليشملَ نحو: ما زيدٌ بقائم عند التميميِّين، و إنْ عمرو بذاهب، عندهم و عند الحجازيِّين. و دَخَلَ فيه قسما المبتدإ، والأسماء المعدودة المسند، فخرج القسم الأوَّل من المبتدأ و الأسماء المعدودة به إلى المبتدأ، و يجوزُ أنْ تكون[1] الباءُ بمعنى إلى، و الضمير عائدٌ إلى المبتدأ، و على التقديرين يخرجُ القسمُ الثاني من المبتدأ، فلاحاجةَ إلى إخراجه بزيادة المغاير للصفة، كما فعل ابنُ الحاجب في كافيته، إذ هي بهذا المعنى هنالك تاكيدٌ.

تنبيهان: الأوَّل: شملَ قولنا الاسمَ حقيقةً أو حكماً، نحو: زيدٌ قائمٌ، و بعضُ الفعل الماضي ضرب[2]، و أمَّا الخبر الجملة فإن قلنا: إنَّها مؤوَّلةٌ بالمفرد، كما قاله ابن الحاجب دخلت، و هو المناسب بقول المُصنِّف فيما مرَّ، و لا يتأتَّي الكلامُ إلا في اسمين أو فعل و اسم، و إنْ قلنا: إنَّها على صرافتها خبرٌ من غير تأويل لم تدخل و هو مذهب المُحَقِّقين من النحاة.

الثاني: اختلفُوا في عامل المبتدإ و الخبر، فذهبَ البصريُّون إلى أنَّ العاملَ في المبتدإ هو الابتداءُ، و فسَّروه بتجرد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، أو لإسناده، و فَسَّره الجزوليُّ بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو لإسناده، ثمَّ قالَ المتأخِّرونَ كالزمخشريِّ و الجزوليِّ و ابنِ الحاجب: هذا الابتداءُ هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء، و هو قضيةُ كلام المُصنِّف حيثُ حدَّ المبتدأ و الخبر كليهما بالمجرَّد، و نقل الأندلسيُّ عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، و يحكى عن أبي على

---

١ - سقط أن تكون في «ح».
٢ - سقط ضرب في «س».

و تلميذه أبي الفتح، و هو مذهبُ جمهور المتأخّرين و قال الكسائيُّ و الفرّاء: يترافعانِ، و قيل : غير ذلك[١].

انقسام الخبر إلى الجامد و المشتقّ: «و هو» أي الخبرُ قسمان : قسمٌ «مشتقٌّ»، و هو الأصلُ، و لذلك قَدَّمَه، و المرادُ به هنا الدّالُّ على ذات مبهمة، و هو المسمَّى صفةً، كضارب و مضروب و حسن و أحسن، و في حكمهِ المنسوبُ لا مطلقُ المشتقّ، فإنّ اسمَ الزمانِ و المكانِ و الآلة حُكمُها حكمُ الجامد المحض، و هذا إصطلاحٌ غيرُ ما تقدَّمَ،«و» قسمٌ «جامدٌ»، و هو ما عدا المشتقَّ بالمعنى المذكور.

«فالمشتقُّ» إمَّا رافعٌ لظاهرٍ أوْ لا، و«غيرُ الرافعِ لظاهرٍ» لفظاً كما سيأتي أو محلاً، نحو: الكافرُ مغضوبٌ عليه.«يتحمَّلُ ضميرَه» أي ضميرَ المبتدأ، و ذلكَ لأنّ المشتقَّ بالمعنى المذكور في معنى الفعلِ، فلا بدَّ له من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ.

«فيطابقُه» أي يطابقُ المبتدأ «دائماً» إفراداً و تثنيةً و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً، تقولُ: زيدٌ قائمٌ، و الزيدان قائمان، و الزيدونَ قائمونَ، و هندٌ قائمةٌ، و الهندان قائمتان، و الهنداتُ قائماتٌ، فالخبرُ في ذلك كلّه متحمِّلٌ للضمير مستترٌ وجوباً عائدٌ على المبتدأ، و هو مطابقٌ للمبتدأ كما ترى، و الألفُ في قائمان و الواوُ في قائمونَ حرفان دالّان على التثنية و الجمع كما في الرجلان و الزيدان، و هذا الضميرُ يجبُ استتارُه، إلا إذا جرى الخبرُ على غير مَنْ هو له في المعنى، فيبرزُ عندَ البصريِّين وجوباً، سواءٌ خيفَ اللبسُ أم أمن.

فالأوَّل نحوُ: غلامُ زيد ضاربُه هو، إذا كانت الهاءُ للغلام، إذ لو لم يبرز الضميرُ لَتَوَهَّم السامعُ أنّ الغلامَ هوَ الضاربُ. و الثاني نحو: غلامُ هند ضاربتُه هي.

و ذهبَ الكوفيُّون إلى عدم وجوب الإبراز إلا معَ اللبس تمسُّكاً بقوله[من البسيط]:

١٠٩- قَومي ذُرَى المَجْدِ بَانُوهَا وَ قَدْ عَلِمَتْ بِكُنْه ذَلكَ عَدْنَانٌ وَ قَحْطَانُ[٢]

و اختارَه ابن مالك، فقالَ في منظومته الكبرى [من الرجز]:

١١٠- في المذهب الكوفيِّ شرطٌ ذاك أن لا يُؤمن اللبس و رأيهُم حَسن

---

١ - أعدلُ هذه المذاهب مذهبُ سيبويه، و هو يعتقد أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء و الخبر يرتفع بالمبتدأ (كتاب سيبويه ١/٣٢٤)؛ و ابن مالك أيضاً يختاره و يقول في الألفية:

ورفعُوا مبتدأً بالابتدا كذاكَ رفعُ الخبر بالمبتدأ (شرح ابن عقيل١/٢٠١).

٢ - هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين.**اللغة** :«ذرا» جمع ذروة و هي من كل شيء أعلاه. «بانوها» يمكن أن يكون فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها، و يحتمل أن يكون جمع «بانٍ» جمعاً سالماً، و حذف النون للإضافة.

و صَرَّحَ في غيرها من كتبه بوفاقهم، و رَدَّ تمسُّكهم بالبيت باحتمال أنْ يكونَ[١] ذرى المجد منصوباً بوصفٍ محذوفٍ يُفسِّرُه الوصف المذكور، و التقديرُ بانُوا ذُرى المجد بانوها.

«بخلاف غيره» أي المشتقُّ غيرُ الرافعِ لظاهر، و هو الجامدُ، «نحو: الكلمةُ لفظٌ»، و هذا أسدٌ، مشيراً إلى السَّبع المفترس، و المشتقُّ الرافعُ لظاهر، نحو: هندٌ قائم أبوها، فلايتحمِّلان ضميرَ المبتدإ، و لايطابقانه، أمَّا الجامدُ فلأنَّ تحمُّلَ الضميرِ فرعٌ على أنْ يكونَ المتحمِّلُ صالحاً لرفع ظاهرٍ على الفاعلية، و ذلك مقصورٌ على الفعل، أو ما في معناه، و لاحظَّ للجامد[٢] في ذلك، و أمَّا المشتقُّ الرافع لظاهر فلأنَّه لايرفع فاعلين، و أمَّا عدمُ مطابقتهما للمبتدإ فلعدم تحمُّلهما للضمير.

تنبيهان: الأوَّل: قضيةُ إطلاقه و تمثيله بالكلمة لفظٌ أنَّ الجامدَ لايتحمَّلُ الضميرَ، و لو أوِّلَ بالمشتقِّ، و هو خلافُ ما صَرَّحُوا به من أنَّ المؤوَّلَ بالمشتقِّ بمنزلته في تحمُّل الضمير و رفعه الظاهَر، بل في كلام أبي حيَّانَ ما يشيرُ إلى أنَّه لاخلافَ في ذلك، و إنَّما لم يطابقْ في نحو: الكلمةُ لفظٌ معُ تحمُّله للضمير، لأنَّ المصدرَ من حيثُ هو مصدرٌ لايُثنَّي، و لايُجمعُ ، و لايُؤنَّثُ، فأجروه على أصله، لأنَّ المصدر لم يتحمَّلِ الضمير كما اقتضاه كلامه، و تَوهَّمَه بعضُ فضلاء العجم ، كيفَ و هو مؤوَّلٌ هنا باللفوظِ من غيرِ خلف.

نَعم المصدرُ لايتحمَّلُ ضميراً إذا لم يؤوَّلْ بالصفة، و ذلك إذا أخبرَ به عن عين، و جعلُ العينِ نفسَ المعنى مجازاً على قول سيبويه في نحو: زيدٌ عدلٌ، و هذا لايتصوَّرُ في نحو: الكلمةُ لفظٌ، و أمَّا على قول الكوفيِّين من أنَّ المصدر بالصفة دائماً، فزيدٌ عدلٌ مؤوَّل بعادل، فهو متحمِّلٌ للضمير إجماعاً بدليل رفعه للظاهر، نحو: زيدٌ عدلٌ أبوه.

و أمَّا على قول البصريِّين من أنَّه على حذف مضاف أي ذو عدل، فالخبرُ هو ذو، و هو المتحمِّلُ للضمير، لأنَّه المؤوَّلُ بالمشتقِّ لا المصدَر، و هو يطابقُ المبتدأ دائماً، فإذا قلتَ: هندٌ عدلٌ، و الزيدان عدلٌ، كانَ التقديرُ ذاتُ عدل، و ذوا عدل ، و قسْ على ذلكَ.

و اعلمْ أنَّ نحوَ هذا التفضيل يَجرى في الجامد المؤوَّل بالمشتقِّ غيرِ المصدر، و إنْ لم يأت فيه الخلافُ المذكور، قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: إذا أشرتَ إلى رجلٍ و قلتَ: هذا أسدٌ، كان لك فيه ثلاثةُ أوجه: أحدُها: تنزيله منزلةَ الأسد مبالغةً دونَ التفاتٍ إلى تشبيه، كقول الشاعر[من الطويل]:

---

١ - سقط يكون في «س».
٢ - و لا الظاهر في الجامد«ح».

١١١- لسانُ الفتى سَبْعٌ عليه شَذائه فإن لم يَزَعْ من غَرْبه فهو أكلَه[1]

و الثاني: أن يقصدَ التشبيهُ فيقدَّرُ مثلاً مضافاً إليه، ففي هذين الوجهين لاضميرَ في أسد، و الوجه الثالثُ: أنْ تؤوَّلَ لفظُ أسد بصفة وافية بمعنى الأسديَّة، و تُجريه مجرى ما أوَّلتَه فتحمَّله ضميراً، و ترفعُ به ظاهراً، إنْ جرى على غير ما هو به كقولك: هذا أسدٌ ابناه، و هذا ايضاً في النعت و الحال، فمن النعت قولُ العرب: مررتُ بقاع عرفج كلِّه، و كلُّه توكيدٌ للضمير المرتفع بعرفج، لأنَّ عرفجاً ضمَّنَ معنى خشن، و مثلُه مررتُ بقوم عرب أجمعون ، فضمَّن عرباً معنى فصحاء، و رفع به ضميراً، و أجمعون توكيدٌ، انتهى.

الثاني: ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ الجامدَ يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً، أُوِّلَ بمشتقٍّ أو لم يُؤوَّل، وعُزِيَ هذا القولُ إلى الكسائيِّ من الكوفيِّينَ وحدَه، و إلى الرُّماني من البصريِّين، لكن نقلَه البدرُ بنُ مالك [2] في شرح الخلاصة عن الكوفيِّين كافّةً، و سبقه إلى هذا النقل صاحبُ البسيط.

قاعدة في تقديم المبتدإ و تأخير الخبر إذا كانا معرفتين: هذه «قاعدةٌ» في تقديم المبتدإ و تأخير الخبر، إذا كانا معرفتين، و هي إذا كان الاسمان المعرَّفان بحيثُ يستفيدُ السامعُ النسبةَ بينَهما، و كلٌّ منهما يَصلحُ أنْ يكونَ محكوماً عليه، «فالمجهولُ ثبوتُه» منهما «للشيء» الآخر«عند السامع»، و هو كالطالب« في اعتقاد المتكلِّم» أنْ يحكمَ به عليه «يُجعلُ خبراً» له،«و يؤخَّرُ» عنه، لأنَّه محكومٌ به«و ذلك الشيء الآخرُ المعلومُ» عندَ السامع الَّذي جهلَ ثبوتُ الآخر له« يُجعلُ مبتدأ، و يُقدَّمُ»، لأنَّه محكومٌ عليه.

و الحاصلُ: أيُّهما تحقَّقَ المتكلِّمُ أو توهَّم أنَّ السامعَ كالطالب للحكم عليه يُجعلُ مبتدأً، و الآخرُ خبراً، «و لايُعدلُ عن ذلك في» الاستعمال« الغالب، فيقالُ »على القاعدة« لمن عرفَ زيداً باسمه و شخصه، و لم يعرفْ أنَّه أخوه» و أريدَ أن يعرفَ أنَّه أخوه :« زيدٌ أخوك»، سواءٌ عرفَ أنَّ له أخاً، و لم يعرفْ أنَّ زيداً أخوه، أو لم يعرفْ أنَّ له اخاً اصلاً،«و» يقالُ« لمن عرفَ أنَّ له أخاً» في الجملة،«و لم يعرف اسمَه» على التعيين، و أريدَ أنْ يعرفَ أنَّ اسمه زيدٌ: « أخوك زيدٌ ، فالمبتدأ هو المقدَّمُ في الصورتين»، و هو زيدٌ في الصورة الأولى، و أخوك في الصورة الثانية. و قد يعدلُ عن ذلك في غير

---

١ - أنشده ثعلب و لم يسمّ قائله، **اللغة:** السبع: من البهائم العادية ما كان ذا مخلب، الشذاة: بقية القوة والشدّة. لم يزع: من وزَعه ـَـ بمعنى كفه ومنعه.

٢ - بدرالدين أبوعبدالله محمد المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، كان إماماً في النحو و المعاني و البيان، من تصانيفه شرح ألفية والده و....بغية الوعاة١/٢٢٥.

الغالب، فيجعلُ المطلوبُ بالحكم عليه خبراً، و الآخرُ مبتدأً، كقول ابي تمام[١] في صفة القلم [من الطويل]:

١١٢- لُعابُ الأفاعي القَاتلات لُعَابُه و أريُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أيد عَواسلُ[٢]

و كانَ على مقتضى القاعدة أنْ يُقالَ: لعابُه لعابُ الأفاعي، إذ المقصودُ تشبيهُ مدادِ قلمِ الممدوحِ بالسّم في حقِّ الأعداء، و بالعسل في حقِّ الأولياء.

و هذا ممَّا أجابَ عَنْه البَيانيُّونَ بأنَّهُ من التشبيهِ المعكوسِ، فيكونُ المقدَّمُ مبتدأً، فلا نقصَ به على القاعدة.

قالَ ابنُ هشام: و هو ضعيفٌ، لأنَّه نادرُ الوقوعِ، مخالفٌ للأصول، اللهمَّ إلا أن اقتضي المقامُ المبالغةَ. و إلى ندورِه أشارَ المُصَنِّف بِأنَّ العدولَ إليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة.

و أمَّا النَّحويُّونَ فيجعلونَه من باب تقديمِ الخبرِ على المبتدإ جوازاً لحصول القرينة المميِّزة بين المبتدإ و الخبر، فنَحو ذلك عندهم جايزٌ كثيرُ الاستعمال، و مثلُه قولُ الآخر [من الطويل]:

١١٣- بَنُونا بَنُو أبنائنا وَ بناتُنا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجال الأبَاعد[٣]

فبَنُونا خبرٌ مقدَّم، و بنو أبنائنا مبتدأٌ مؤخَّرٌ، لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائهم بأنهم مثل بينهم لا عكسُه. و كانَ الأولى بالمُصَنِّف أنْ يقتضيَ أثرَ النَّحويِّينَ، لأنَّ كتابَه في النحو لا في البيان.

تنبيه: ما ذكَرَه من القاعدة هي طريقةُ أهل البيان، و هو المشهورُ عند النَّحويِّينَ عند انتفاء القرينة، و قيلَ: يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأً و خبراً مطلقاً، لحصول الفائده للسامع، قُدِّمَ الخبرُ، أو أخِّرَ، و قيلَ: إنْ كانَ أحدُهما مشتقّاً و الآخرُ اسماً نحو: الفاضلُ زيدٌ، تعيَّنَ المشتقُّ للخبريَّة و إن تقدَّمَ، و الاسمُ للابتدائية و إنْ تأخَّر، لأنَّ معنى المبتدإ المنسوبُ إليه، و معنى الخبر المنسوب، و الذاتُ هي المنسوبُ إليه، و الصفةُ هي المنسوبُ، و هو قولُ الفخرِ الرازيِّ.

و أجيبَ بأنَّ المعنى الشخص الَّذي له الصِّفة صاحب هذا الاسم فتصير الصِّفةُ دالَّةً على الذاتِ و مسنداً إليها، و الاسمُ دالٌّ على الصفة و مسنداً، و قيل: إن كان أحدُهما

---

١ - حبيب ابن أوس المعروف بأبي تمّام ولد سنة ١٨٠ هـ و توفّي سنة ٢٢٨ من شعراء العصر العباسي الأول.

٢ - **اللغة:** اللعاب: ما يسيل من الفم، الأري: العسل، اشتارته:استخرجته عواسل:جمع عاسلة، أي: مستخرجة العسل.

٣ - نسب هذا البيت إلى الفرزدق و إلى عمر بن الخطاب، و قال قومٌ لا يعلم قائلة، مع شهرته في كتب النحاة و أهل المعاني.

أعْرفَ، فهو المبتدأ، نحو: هذا زيدٌ، و إن استويا في الرتبة وجبَ الحكمُ بابتدائيةِ المقدَّمِ، نحو: اللهُ ربُّنا.

تكميلٌ: و يجبُ الحكمُ بابتدائية المقدَّم في صورتين أخريين. إحداهما كونُ الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: أفضلٌ منك أفضلُ منِّي، إذ لو جوِّزَ تقديمُ الخبرِ هنا لالتبسَ بالمبتدإ، فيفسدُ المَعنى، إذ كثيرٌ هو أفضلُ منك، لا منْ مخاطبك و بالعكس.

الثانية: كونُهما مختلفين تعريفاً و تنكيراً، و الأوَّل هو المَعرفةُ، كزيدٌ قائمٌ، و أمَّا إنْ كانَ هو النكرةُ، فإنْ لم يكَنْ له ما يسوِّغُ الابتدائيةَ، فهو خبرٌ اتِّفاقاً، نحو: خزٌّ ثوبُك، و ذَهَبٌ خاتَمك، و إن كانَ له مسوِّغٌ فكذلك عندَالجمهور، و أمَّا سيبَويه فيجعلُه المبتدأ، نحو: كم مالُك، و خيرٌ منك زيدٌ، و حسبُنا اللهُ تعالى، قالَه ابنُ هشامٍ في المغني. و ظاهرُ كلام ابنِ مالك أنَّ ذلكَ عند سيبَويه مخصوصٌ بما إذا كان اسمَ استفهامٍ، أو اسم تفضيلٍ.

و يجبُ تقديمُ المبتدإ، إذا خيفَ التباسُه بالفاعلِ، نحو: زيدٌ قامَ، إذ لو قيلَ: قامَ زيدٌ لالتبسَ المبتدأ بالفاعل، لأنَّ اعتبارَه أقربُ فامتنع، و جوَّزَه الأخفشُ و المبرِّدُ.

أو كانَ الخبرُ محصوراً فيه بإلا لفظاً، نحو:﴿ وَ مَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ ﴾[آل عمران /١٤٤]، و معنى، نحو: ﴿إنَّما أنْتَ نَذيرٌ﴾[هود/١٢]، إذْ لو أخِّرَ لالتبسَ المحصورُ بالمحصور فيه.

أو كان المبتدأ له صدرُ الكلام إمَّا بنفسه كالاستفهام و الشرط و التعجُّب نحو: من أبوك، و من يقُمْ أقُمْ، و ما أحسنَ زيداً، إذ لو أُخِّرَ لخرجَ ما له صدرُ الكلام عن صدريَّته، أو بغيره، نحو: و لَعبد مؤمن [خيرٌ من مشرك]، فإن لامَ الابتداء لها الصدرُ.

أو كانَ ضميرَ شأن، نحو: هو زيدٌ منطلقٌ، قيل : لأنَّه لو أخِّر لالتبسَ بالتوكيد، و فيه نظرٌ. و قد يؤخَّر المبتدأ و يقدَّمُ الخبرُ جوازاً توسُّعاً في الكلام، إذ ربَّما احتيجَ[١] في وزنٍ أو قافيةٍ أو سجعٍ إلى تقديمِ بعض أجزاءِ الكلامِ على بعض .

و وجوباً بأنْ يكون للخبرِ صدرُ الكلام، إمَّا بنفسه، نحو: منْ زيدٌ، أو بغيره، نحو: صبيحةُ أيَّ يوم السفرُ.

أو يوقعُ تأخيرُه في لبسٍ ظاهرٍ، نحو: عندي درهمٌ، ولي وطرٌ، إذ لو أخِّرَ لالتبس بكونه صفةً للمبتدإ، لأنَّه نكرةٌ، و طلبها للوصف أشدُّ من طلبُها للخبر، فالتزم تقديمُه دفعاً للالتباس.

أو يكونُ المبتدأ محصوراً فيه بإلا لفظاً، نحو [من الرجز]:

---

١ - إذ ربّما احتجَّ «ط».

١١٤- ..... و ما لنا إلا اتّباعُ أحمدا[1]

أو معنى، نحو: إنّما في الدار زيدٌ، إذْ لو أخّرَ لأوهمَ الانحصارُ في الخبر كما مرَّ في عكسه.

أو يعودُ ضميرٌ متّصلٌ بالمبتدأ على بعض متعلّق الخبر، نحو: على التمرة مثلها زبد، أو على مضاف إليه الخبر، كقوله[من الطويل]:

١١٥- أَهابُكِ إجْلالاً مَا بِكِ قُدْرَةٌ على و لكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[2]

لايخبر بالزمان عن الذات: تتمّةٌ: لايخبرُ بالزمان عن الذات، فلايقالُ: زيدٌ اليوم، لعدم الفائدةَ، فإنْ حصلتْ، جازَ، كأن يكونُ المبتدأ عامّاً، و الزمان خاصّاً، نحو: نحنُ في شهر كذا و يوم طيّب.

قد يتعدّد الخبر لفظاً و معنى: و قد يتعدّدُ الخبرُ لفظاً و معنى لا لتعدُّد المخبرعنه، و ذلكَ إذا صحَّ الاقتصارُ على كلّ واحد من الخبرين أو الأخبار، نحو: زيدٌ فقيهٌ شاعرٌ كاتبٌ، و لك استعمالُه بالعطف اتّفاقاً و لفظاً فقط لقيام التعدُّد فيه مقامَ خبر واحد، نحو: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، و لايجوزُ فيه العطفُ، لأنّ المجموعَ بمنزلة الواحدِ، إذ المعنى: الرمانُ مزٌّ، و أجازَه أبوعلى نظراً إلى اللفظ.

و قد يتعدّدُ لتعدُّد صاحبه أمّا حقيقةً، نحو: بنوك فقيهٌ و نحويٌّ و منجّمٌ، أو حكماً بأنْ يكون المبتدأ مفرداً ذا أجزاء ينقسمُ الأخبارُ عليها، نحو: قوله تعالى ﴿...أنّما الحياةُ الدنيا لَعِبٌ وَ لَهْوٌ و زينةٌ و تَفَاخُرٌ بينَكُمْ و تَكَاثُرٌ﴾[الحديد/٢٠]، و هذا يجبُ فيه العطفُ.

تنبيهات: الأوّل: التمثيلُ لكون المبتدإ عامّاً و الزمان خاصّاً بنحن في شهر كذا، ذكرَه ابنُ مالك في شرح التسهيل، و تبَعه شرّاحُ كلامه، و تعقّبَ ذلك العلّامةُ ناظر الجيش بأنّ العمومَ في نحنُ لايعقلُ. قال المالكيُّ[3] في حاشية الأوضح، و وجّهَهُ بعضُهم

---

١ - هذا البيت لابن مالك، و صدره «**و خبر المحصور قدّم أبَداً**»، ابن مالك، الألفية، قم، دفتر نشر نويد اسلام. الطبعة الخامسة، ١٤١٨ هـ. ص ١٤.

٢ - نسب البيت لنصيب بن رياح الاكبر و للمجنون. **اللغة:** أهابك: من الهيبة، و هي المخاف، اجلالاً: إعظاما لقدرك.

٣ - هو محيي الدين عبدالقادر ابن أبي القاسم السعدى المالكيّ المكي المتوفى سنة ثمانين و ثمانمائة، له حاشية على أوضح المسالك إلى الفية بن مالك، كشف الظنون ١/١٥٥.

بأنّه و إنْ كان ضميراً منفصلاً للمتكلّم المعظّم نفسَه أو المشاركُ غيرَه، فهو عامٌّ لصلاحيته لكلّ متكلّم، لايختصُّ بمتكلّم دونَ آخر، انتهى.

و وجّهه آخرُ بشموله للمتكلّم و جميع مَنْ سواه في ذلك الزمان، و الزمانُ خاصٌّ، لأنّه عينهُ، انتهى، و هو أولى منَ التوجيه الأوّل.

الثاني: قالَ الأخفشُ: قولُهم: هذا حلوٌ حامضٌ، إنّما أرادوا: هذا حلوٌ فيه حمضةٌ، فينبغي أنْ يكونَ الثاني صفةً للأول، و ليس قولُهم: إنّهما جميعاً خبرٌ واحدٌ، بشيء. و الجمهورُ على أنّهما خبران في معنى خبر واحد، و نُقل عن أبي على الفارسيِّ أنّ نحوَ حلوٍ حامضٍ فيه ضميرٌ واحدٌ، تحمّلُه الثاني، لأنّ الأوّل تنزّل من الثاني منزلةَ الجزء، و صارَ الخبر إنّما هو بتمامها.

و قال بعضُهم: الضميرُ يعودُ من معنى الكلام، كأنّكَ قلتَ: هذا مزٌّ، لأنّه لايجوزُ خلوُّ الجزئين من الضمير، و لا انفرادُ أحدهما به، لأنّه ليسَ أولى من الآخر، و لا يكونُ فيهما واحدٌ، لأنّ عاملين لايعملان في معمولٍ واحد، و لا أنْ يكونَ فيهما ضميران، لأنّه يصيرُ التقديرُ: كلُّه حلوٌ كلُّه حامضٌ، و ليس هذا الغَرضَ منه.

و قيلَ: كلٌّ منهما يتحمّلُ ضميراً، و اختارَه أبوحيّان و شيخي العلامة محمد بن على الشاميُّ، قال و لهذا ارتفعا على الخبريّة، و لايلزمُ من فرض صدقه الجمع بين الضدَّين على الوجه المحال، لأنّا لانحكمُ على المبتدإ بكلٍّ منهما و هو على صرافته، إذ لايجوزُ الحكمُ إلا بعدَ تمامِ الكلام و بعدَ سماعِ الخبرين، فالعقلُ يحكمُ حكماً ضروريّاً بامتناع اجتماع الضدَّين بما هما ضدّان على الموضوع الواحد الشخصيِّ، فلاتعتبرُ نسبة واحد منهما إلى المبتدإ، إلا حيثُ يعتبرُ تأثيرُ كلٍّ منهما في الآخر، و تأثُّره عنه، و انحطاطه عن صرفي النوعين، ثُمَّ يحكمُ على المبتدأ بكيفيّة متوسطة بين الكيفيَّتين .

فإذا قيل: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، فكأنّه قيلَ: الرمّانُ فيه شوبٌ من الحلاوة و شوبٌ من الحموضة، و لا تضادَّ بينَهما، كما لا تضادَّ بين البياضِ الضعيف و السواد الضعيف، بل رُبّما كانَ أحدُهما عينَ الآخر لوجوب الحدودِ المشتركةِ بينَ الأنواع، هكذَا يَنبغي أنْ يفهمَ هذا المقامُ، انتهى كلامُ شيخنا.

و تظهرُ ثمرةُ الخلاف في تحمُّلهما، أو تحمُّلِ أحدهما في نحو: هذا البستانُ حلوٌ حامضٌ رمانهُ، فإن قلنا: لايتحمّلُ الأوّل ضميراً، تعيَّنَ رفعُ الرمان بالثاني، و إن قُلنا: إنّه يتحمّلُ، فيجوزُ أنْ يكونَ من بابِ التنازع في السببي المرفوع.

و ذكر أبوالفتح ابنُ جنيّ أنّه راجعَ شيخَه أبا على نيِّفاً و عشرينَ سنةً، في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبيَّنَ له، و ذكَر في البديع أنّه لايجوزُ الفصلُ بين هذينِ الخبرينِ بالمبتدأ، و لا تقديمُهما عليه عندَ الاكثرينَ، و أجازَه بعضُهم ،انتهى.

نواسخ المبتدإ و الخبر

ص: فصلٌ: تدخل على المبتدإ و الخبر أفعال و حروف، فتجعل المبتدأ اسماً لها و الخبر خبراً لها، و تسمّي النواسخ، و هي خمسة أنواع:

الأوّل : الأفعال النّاقصة: و المشهور منها: كان و صار و أصْبَحَ و أضْحي و أمْسي و ظَلَّ و باتَ و لَيْس و ما زالَ و ما بَرَحَ و ما انفَكَّ و ما فَتِيَ و مادام، و عملها رفع الاسم و نصب الخبر، و يجوزُ في الكلّ توسُّطُ الخبر، و فيما سوى الخمسة الأوآخر تقدُّمه عليها، و فيها عدا فَتِئَ و ليْسَ و زال أن تكون تامَّة، و ما تصرَّف منها يعمل عملها.

مسألتان: يختصُّ كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسُّكون، نحو:﴿ و لَمْ اَكُ بَغِيًّا.﴾بشرط عدم اتِّصاله بضمير نصب و لا ساكن، و من ثَمَّ لم يجز، في نحو: لَمْ يَكُنْهُ، ﴿و لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ.﴾ و لك في نحو: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالِهِم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ و إنْ شرّاً فَشَرٌّ، أربعة أوجع: نصب الأوّل و رفع الثاني، و رفعهما، و نصبهما، و عكس الأوّل، فالأوّل أقوي و الأخير أضعف و المتوسِّطان متوسِّطان.

ش: هذا« فصلٌ» في ذكر ما ينسخُ المبتدأ و الخبرَ ،« تَدْخُلُ على المبتدإ و الخبر أفعالٌ و حروفٌ»، و تعملُ فيهما بدليل أنَّكَ متى حذفتَها، انعقدَ الكلامُ مبتدأ و خبراً، «فتجعلُ المبتدأ اسماً لها، و الخبرَ خبراً لها»، فيُسمّي الأوّل اسمَها، و الثاني خبرَها. و قد يُسمَّى مرفوعُ كانَ فاعلاً تشبيهاً له بالفاعل، و منصوبُها مفعولاً تشبيهاً له بالمفعول، و هو مجازٌ، قالَ ابنُ هشام: و هو اصطلاحٌ غيرُ معروفٌ.

«و تُسمَّى» هذه الأفعالُ و الحروفُ«النواسخَ» لإزالتها حكمَ المبتدإ و الخبر الثابتَ لهما قبلَ دُخولها آخذاً من النسخ، و لغةً هوَ الإزالةُ، «و هي» من حيثُ هي نوعان، لأنَّها إمَّا أفعالٌ أو حروفٌ كما ذكَره، و من حيثُ عملها و اختلاف أحكام بعضها مع بعض«خمسةُ أنواع»، و لم يذكرْ فيها أفعالَ القلوب مع اعترافه بأنَّ أصلَ مفعوليها المبتدأ و الخبرُ، كما عليه الجمهورُ، و قد ذكرَها في حديقة الأفعال، و سيأتي الكلامُ هنالك، و كانَ الأولى أن يذكرَها في جملةِ النواسخِ، فتكونُ الأنواع ستَّةً.

الأفعال الناقصة

النوعُ« الأوَّل: الأفعالُ الناقصةُ»، و سُمِّيت بذلك، لأنَّها لاتُتمُّ بمرفوعها كلاماً، و قيلَ: لأنَّها لاتدلُّ على الحدث و ليس بصحيح، لما سيأتي، و قد تسمَّى بالنواسخ من باب إطلاق اسم الأعمِّ على الأخص.

و عرَّفَها ابنُ الحاجب، و تَبِعَه المُصنِّف في التهذيب بما وضعَ لتقدير الفاعل على صفة، أي لجعله و تثبيته عليها. قال الرضيُّ و غيرُه: كان يَنبغي أن يقيِّدَ الصفةَ، فيقولُ على صفة هي غيرُ صفة مصدره[1]، و إلا انتقضَ بجميع الأفعال التامّة، فإن ضرب مثلاً من قولنا: ضرب زيدٌ، يَقرِّرُ الفاعلَ على صفة، لكن تلك الصفة هي الضربُ المستفاد من الفعل العامل فيه، و أمَّا الفعل الناقص فإنَّما[2] يقرِّرُ الفاعل على صفة غير صفة مصدره، فإن كان في قولك: كان زيدٌ قائماً، لايقرِّرُ زيداً على صفة الكون، بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتَّصف بصفة الكون، أي الحصول و الوجود و كذا سائرها.

قال بعضُهم: و التحقيقُ أنَّه لاحاجَةَ إلى ما ذكرَ من التقييد، لأنَّ المتبادَر من قولك: هذا اللفظُ موضوعٌ لذاك المعنى هو الموضوعُ له لا غيرُ، و الأفعالُ التَّامَّةُ موضوعةٌ لصفة، و تقريرُ الفاعلُ عليها معاً، و الأفعال الناقصةُ موضوعةٌ لتقرير الفاعل على صفة، فتكونُ الصفةُ خارجة عن مدلولها، انتهى، و فيه نظرٌ، فَتَأمَّلْ.

و لم يذكر سيبَويه من هذه الأفعال سوى صارَ و مادامَ و ليسَ، ثمَّ قال: وَ ما كانَ نحوَهنَّ من الفعلِ ممَّا لايُستغنى عن الخبر ، و الظاهرُ أنَّها غيرُ محصورةٍ، و به جزمَ المُصنِّف في التهذيب.

و قالَ ابنُ مالك: كلُّ فعل لايُستغني مرفوعُه عن مخبر عنه صالحٌ للتعريف و التنكير، أو جملة تقومُ مقامَه فهو من باب كانَ و يميِّزُها عن غيرها وقوعُ اللام الفارقة بعدَها، نحو: ﴿ و إنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة/١٤٣]، ﴿و إنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[الأعراف /١٠٢].

قال الرضيُّ: و قد يجوزُ تضمينُ كثير من الأفعال التامَّة معنى الناقصة كما تقولُ: تتمُّ التسعة بهذا عشرة، قال الله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سوياً ﴾[مريم/١٧]، أي صارَ مثلَ بشرٍ و نحو ذلك.

و ظاهر عبارة المُصنِّف أنَّها غيرُ مشهورة، حيثُ قالَ: «المشهورُ منها كانَ و صارَ و أصبحَ و أمسيَ و أضحي و ظلَّ و باتَ و ليسَ»، فكان لثبوتِ خبرها لاسمها و فيها

---

١ - هي صفة غير مصدره«ح».
٢ - سقط فانّما في «ح».

مضي مع الانقطاع عند الأكثر كما قالَ أبوحيَّان، أو مع السكوت عن الانقطاع و عدمه عند آخرينَ، و جزمَ به ابنُ مالك، نحو: كانَ زيدٌ قائماً، و قد تكونُ للاستمرار و الدَّوام، و منه الواردةُ في صفاته تعالى، و صار لانتقال اسمها إلى خبرها، و أصبحَ و أمسي و أضحَي لثبوت خبرها لاسمها صباحاً و مساءً و ضحيً و طلّ و بات لثبوت خبرهما لا سمهما في جميع النهار و الليل.

قالَ ابنُ الخباز: و رأيت كثيراً يتوهَّمونَ دلالةَ بات على النوم، و يبطلُه قولُه تعالى ﴿و الَّذين يَبِيتُونَ لِرَبِّهم سُجَّداً و قياماً﴾[الفرقان /٤٦] و قد تكونُ كانَ و أصبح و أمسي و أضحي و ظلّ و بات بمعنى صارَ كقوله تعالى ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً﴾[الواقعة/٦]، ﴿فأصْبَحْتُمْ بنعمته إخواناً ﴾[آل عمران/١٠٣]،﴿ظَلَّ وجهُه مُسْوَدّاً﴾ [النحل/٥٨]، و قول الشاعر[من البسيط]:

١١٦-أَمست خلاءً و أمسي أهلها احتملوا أخنى عليها الَّذي أخنى على اللُّبد[١]

و قوله [من الخفيف]:

١١٧- ثُمَّ أضْحَوا كأنَّهم ورقٌ جـ.....ـفَ فألْوَت به الصَّبَا و الدَّبُورَ[٢]

و قوله [من الوافر]:

١١٨- ..... أَبيتُ كَأَنَّني أكْوَى بجَمْرِ[٣]

و ليسَ لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور، و قالَ سيبَويه و ابنُ السراج مطلقاً، قالَ الأندلسيُّ و ليسَ بينَ القولين تناقضٌ، لأنَّ خبرَ ليسَ إن لم يقيَّدْ بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيدٌ قائمٌ، و إذا قيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قيِّدَ به، و استحسنَه الرضيّ. قال بعضُ المُحَقِّقين و فيه نظرٌ: لأنَّ المرادَ بكونها للحال أو كونها للمطلق أنَّها كذلك بحسب الوضع فإذا كانت عندَ الإطلاق للحال فهي للحال ألبتَّة، انتهى، فتأمَّلْ.

و تعملُ هذه الأفعالُ الثمانيةُ العملَ الآتي مطلقاً، سواءٌ كانت موجبةً أو منفيَّةً، صلةً لما الظرفيَّة، أو غيرَ صلة، و ألْحَقَ بها المُصَنِّف في التهذيب آضَ و عادَ و غدا و راحَ، و عدَّها من المشهور.

«و ما زالَ» و هو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله، و يشترطُ فيه أنْ يكونَ ماضي يزالُ، لا ماضي يَزيل، فإنَّه فعلٌ متعدٍّ إلى واحد، و معناه ماز، يقالُ: زَالَ

---

١ - هو للنابغة الذبياني. **اللغة:** الخلاء: الفراغ، أخنى عليها. أفسدها ونقصها، لبد: آخر نسور لقمان بن عاد.

٢ - هو لعدي بن زيد . **اللغة** : ألوت به. نثرته ، الصبا و الدبور: ريحان متقابلتان.

٣ - صدره«**أجني كلّما ذكرت كليبٌ**»، و هو نسب إلى عمرو بن قيس المخزومي و إلى الهدي. **اللغة:** أكوى: أحرق بحديدة محماة، الجمر جمع الجمرة: القطعة الملتهبة من النار.

ضأنه[١] من معزه[٢]، أي ميِّزَه، و مصدُره الزيل، و لا ماضي يزول، فإنَّه قاصرٌ، و معناه الانتقالُ، و منه قولُه تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يُمسكُ السّموات و الأرضَ أنْ تَزُولا وَ لَئِن زَالَتَا﴾ [فاطر/٤١]، و مصدرُه الزوالُ. «و ما برح و ما انفكَّ و ما فتئَ» مثلُ التاء، ويقالُ: أفتا، ذكرها الصغانيُّ[٣]، و هي تميميَّةٌ، و هذه الأربعةُ تعملُ بشرط تقدُّم نفي أو نهي أو دعاء، مثالُ النفي كما نطقَ به قولُه تعالى ﴿وَ لايَزالونَ مُختَلفينَ﴾[هود /١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرحَ عليه عَاكفينَ﴾[طه/٩١]، و منه ﴿تَاللهِ تفتؤُا﴾[يوسف/٨٥]، أي لا تَفْتَؤ، و مثالُ النَّهي قولُه [من الخفيف] :

١١٩- صَاحِ شَمِّرْ وَ لاتَزَلْ ذَاكرَالمَو.....تِ فَنسْيَانُه ضَلالٌ مُبينٌ[٤]

و مثال الدعاء قوله [من الطويل]:

١٢٠- ألا يا اسْلَمي يَا دَارَ مَيَّ علَى البلي وَ لا زَالَ مُنْهَلاً بجَرعَائك القَطْرُ[٥]

و قيَّدهَ في الإرتشاف بلا خاصَّةٌ، قالَ أبوحيَّان في شرح التسهيل: و لا خلافَ بينَ النَّحويِّينَ في أنَّ معاني هذه الأفعال الأربعة متَّفقةٌ. «و مادامَ» و هي لتوقيت أمرٍ بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، و تعملُ بشرط تقدُّم ما المصدريَّة الظرفيَّة،كما نطق به، كـ: أعْطِ ما دمتُ مصيباً درهماً[٦] أي مدَّةَ دوامك مصيباً، فلو م تقدَّمْها ما لم يكن من هذا البابَ نحو: دمتَ مصيباً، و كذا لو كانتَ مصدريَّةً غير ظرفيَّة، نحو: عجبتُ ممَّا دمتَ محسناً، لأنَّ المعنى من دوام إحسانك لا من مدَّة دوام أحسانك.

تنبيهٌ: قالَ بعضُهم: اتَّفقَ النحاةُ على أنَّ كانَ و أخواتها أفعالٌ إلا ليسَ، فإنَّ الفارسيَّ و مَنْ تَبعَه ذهبَ إلى حرفيَّتها، و الصحيحُ فعليتُها لاتّصال ضمايرِ الرفع البارزة و تاءِ التأنيث الساكنة بها، انتهى. قلتُ: و دعوى الاتِّفاق ممنوعةٌ، فقد ذهبَ الزّجاجُ و من تَبعَه إلى أنَّها حروفٌ لكونها دالّةً على معنى في غيرها، حيث جاءَت لتقرير الخبر للمبتدإ على صفة.

«وعملُها» كلُّها«رفعُ الاسم»، و هو المبتدأ[٧] الَّذي تدخلُ عليه، أي تجدِّدُ عليه رفعاً غير الأوَّل لكونها عواملَ لفظيَّةً، و هو مذهبُ البصريِّين، و ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّه باقٍ

---

١ - الضأن :ذوالصوف من الغنم .
٢ - المعز: ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن
٣ - الحسن بن محمد أبوالفضائل الصغانيّ، له من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، التكملة على الصحاح و...توفي سنة ٦٥٠ هـ ،بغية الوعاة ١/٥١٩.
٤ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.
٥ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته ميّة.**اللغة**: البلي: من بلي الثوب يبلى أي: خلق ورثّ، منهلاً: منسكباً منصباً، الجرعاء: رملة مستويه لا تنبت شيئا، القطر: المطر.
٦ - هذا عجز بيت من ابن مالك في ألفيّته و صدره«**و مثل كان دام مسبوقاً بما**»، ألفية ابن مالك ص١٥.
٧ - سقط المبتدأ في «س».

على رفعه، لأنّه لم يتعيَّنْ عمَّا كانَ عليه، و الصحيحُ الأوَّل بدليل اتِّصال الاسم بها إذا كانَ ضميراً، نحو: كنت قائماً، و الضميرُ بالاستقراء لايتَّصلُ إلا بعامله، و يشترطُ في المبتدأ الَّذي تدخلُ عليه أنْ لايخبرَ عنه بجملة طلبيَّة و لا إنشائية، و أنْ لايلزمَ التصديرُ و لا الحذفُ و لا عدمُ التصرُّف و لا الابتدائيَّة، سوَاءٌ كانَ لنفسه أم لمصحوبٍ لفظيٍّ أم معنويٍّ.

«و نصبُ الخبر» أي خبر المبتدأ خلافاً للكوفيِّينَ في أنَّه انتصبَ على الحال، و أكثرُ النحاة على أنَّه لايجوزُ رفعُ الخبر بعدَها على إضمار مبتدأ محذوف، فلايقالُ: كنتُ قائمٌ، أي أنا، و قَدْ وردَ في الشعر ما ظاهرُه الجوازُ، فإن كانَ تفضيلاً جازَ الوجهان، نحو: كان الزيدان قائماً و قاعداً أو قائمٌ و قاعدٌ[1]. و رفعُ الاسمين بعدها، أنكره الفرَّاء، و قالَ الجمهورُ فيها ضمير شأن، و الكسائيُّ و ابن الطراوة ملغاة، و ذكره في الإرتشاف.

تنبيهان: الأوَّل: إذا انتقضَ خبرُ ليسَ بإلا لم يخرجْ عن هذا العملِ في لغة أهلِ الحجاز، و بنُو تميم يرفعونَ الخبرَ حملاً لها على "ما" في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهلُ الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها.

حكاية أبي عمرو مع عيسى بن عمرو: حكى ذلك عنهم أبوعمرو بن العلا[2]، فبلغَ ذلك عيسى بنُ عمرو الثَّقفيُّ[3]، فجاءَ، فقالَ: يا أبا عمرو ما شيء بلغَني عنك أنَّكَ تجيزُه؟ قال: و ما هو ؟ قال: بلغَني أنَّكَ تجيزُ ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، بالرفع، فقالَ له أبوعمر: نمتُ و أدلجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا و هو يرفعُ، و لا حجازيٌّ إلا و هو ينصبُ، ثُمَّ قالَ لليزيديِّ[4]: تعالَ أنتَ يا يحيي، و قال لخلف الأحمر[5]: تعالَ أنت يا خلف، امضيا إلى أبي مهديٍّ[6] فلقِّناه الرفعَ، فإنَّه يأبي، و امضيا إلى المنتجع[7] من تيهان التميميِّ فَلَقِّناه النصبَ، فإنَّه يأبي.

---

١ - سقط قائم و قاعدٌ في «ح».

٢ - أبوعمرو بن العلاء أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات و النحو و اللغة، مات سنة ١٥٤هـ . المصدر السابق ٢/٢٣١.

٣ - عيسى بن عمر الثقفي، إمام في النحو و العربية و القراءة، صنف: الإكمال، الجامع مات سنة ١٤٩هـ. المصدر السابق ص ٢٣٨.

٤ - يحيي بن المبارك أبومحمد إليزيدي النحوي كان أحد القرّاء الفصحاء العالمين بلغة العرب و النحو، صنّف: مختصراً في النحو،، المقصور و الممدود و....مات سنة ٢٠٣هـ ، المصدر السابق ص ٣٤٠.

٥ - خلف الاحمر البصري، كان راوية ثقة، علامّة، صنف: جبال العرب و ما قيل فيها من الشعر و ...مات سنة ١٨٠ هـ . المصدر السابق ١/٥٥٤.

٦ - هو محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر إعرابي فصيح، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز. مغني اللبيب ص ٣٨٨.

٧ - المنتجع بن نبهان إعرابي فصيح، أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميميّة. المصدر. السابق ص ٣٨٨.

قال أبومحمد إليزيديُّ: فمضينا إلى أبي مهديٍّ، فوجدْنا قائماً يُصلّي، فلمَّا قضَى صلاته، أقبل علينا، فَقَال: ما خطبُكما ؟ فقلتُ: جئناكَ لنَسْأَلَكَ عن شيء من كلام العرب، قال: هاتياه، فقلنا: كيف تقولُ: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، فقالَ: أتَأمُرني بالكذب على كَبر السّنِّ، فأين الزعفرانُ، و أين الجاديُّ، و أين بَثَّة الإبلِ الصادرة[1] ؟ فقالَ له خلفُ الأحمر: ليسَ الشرابُ إلا العسلُ. قال: فما تصنعُ سودانُ هجر[2] ما لهم غيرُ هذا الثمر، فلمَّا رأيتُ ذلك، قلتُ: كيف تقولُ: ليسَ ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله تعالى؟ فقال: هذا كلامٌ لادخل فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله تعالى، و العملَ بها، و نصبَ، فلقّناه الرفعَ، فأبي، و كتبنا ما سمعناه منه.

ثُمَّ جئنا إلى المنتجع، فقلنا له: كيفَ تقولُ: ليس الطيبُ إلا المسكَ، فقالَ: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، فرفعَ، و جهدنا به أن ينصبَ، فلم ينصبْ، فرجعنا إلى عمرو، و عندَه عيسى بنُ عمرو، و لم يبرحْ بعدُ، فأخبرنا بما سَمعنا، فأخرجَ عيسى خاتمه من يده، فدفعه إلى أبي عمرو، فقال: بهذا سُدْت الناسَ يا أبا عمرو.

حالات خبر الأفعال المذكورة مع اسمها إذا كانا معرفتين أو نكرتين: الثاني: للْخبرِ مع الاسم حالاتٌ، فإنْ كَانَا معرفتين، فالاسمُ هو المعلومُ للمخاطب مطلقاً، فإنْ عَلَمَهما، و جهلَ انتساب أحدهما إلى الآخر، فالاسمُ هو الأعرفُ على المختار، ما لم يكنِ الآخرُ اسمَ اشارة، اتَّصل بها هاء التنبيه، فيتعيَّنُ للاسميَّة، فإن لم يكنْ أحدُهما أعرفَ، فالتخييرُ، هذا هو المشهورُ. و قيل: المتكلّمُ بالخيار في جعلِ أي المعرفتين شاء الاسمَ و الآخر الخبرَ، و هي طريقةُ المتقدّمين. و ذهَبَ إلى ذلك من المتأخّرين ابنُ مضاء[3] و ابنُ طاهر[4] و الاستاذُ أبو علي و ابنُ خروف و ابنُ عصفور. قيل: و هو ظاهر كلام سيبويه، و إن كانا نكرتين و لكلٍّ منهما مسوِّغٌ، فالتخييرُ أيضاً، و إن كان المسوِّغ لأحدهما فقط، فهو الاسمُ و إنْ كانَا مختلفين، فالمعرفةُ هو الاسم، و النكرةُ هو الخبرُ، و لايعكسُ إلا في الضرورة، و جوَّزهُ ابنُ مالك اختياراً بشرط الفائدة، و كون النكرة غير متمحضه للوصفية، و من وروده قوله[من الوافر]:

---

١ – البَثَّة: الرائحة المنتنة. و لعلّ قصده من هذه الجمل: أين الكلام الصحيح ؟ وأين الكلام غير الصحيح؟

٢ – السودان جمع أسود، جيل من الناس سودُ البشرة. و هجر اسم موضع فيه تمر.

٣ – أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخميّ ، كان له تقدّم في علم العربية، صنفّ: المشرق في النحو، الردّ على النّحويّينَ و...مات ٥٩٢ هـ . المصدر السابق ٣٢٣/١

٤ – عبدالله بن حسين بن طاهر فقيه نحوي، له تصانيف منها، المفتاح الإعراب في النحو مات ١٢٧٢ هـ . الأعلام للزركلي ٢١٠/٥.

١٢١- قِفي قَبْلَ التَّفَرقِ يَا ضُبَاعَا وَ لايَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الْوَدَاعَا[١]

و قوله[من الوافر]:

١٢٢- كَأنَّ سَبِيئةً مِنْ بَيْتَ رَأسٍ يَكونُ مِـزَاجَهَا عَسَـلٌ وَ مَاءُ[٢]

جواز توسُّط الخبر بينها و بين الاسم:«و يجوزُ في الكلِّ»، أي في كلِّ أفعال الناقصة، و المشهورُ منها و غيره، و إدخال ألْ على «كلٍّ» و كذا«بعض» منعَه بعضُهم، و سيأتي الكلامُ عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى،«توسُّطُ الخبر» بينها و بينَ الاسم خلافاً لابن درستويه في ليس، و لابن معط في دام، و ذلك حيثُ لامانعَ و لاموجبَ للتوسُّط، فالأوَّل: كأن يكون الخبرُ واجبَ التقدم عليها لصدريَّته، نحو: أينَ كانَ زيدٌ، أو واجب التأخير، كما إذا دخلته أداةُ الحصر، نحو: ما كانَ زيدٌ إلا في الدار، أو خيفَ لبسٌ نحو: كانَ صاحبي عدوي.

و الثاني كما إذا دخلت الاسمُ أداةَ حصر، و كانَ مع الفعل ما يقتضي التصديرُ و عدمُ الفصل منه، نحو: هل كان قائماً إلا زيدٌ، اذْ لايفصلُ بين الفعل وأداة الاستفهام، أو كان الخبرُ ضميرَ وصل، نحو: كانه زيدٌ. فجوازُ التوسُّط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسُّط. و عدمه محلّه ما عدا ذلك ، كما في نحو: كان زيدٌ قائماً، تقول: كان قائماً زيدٌ[٣]، قال تعالى: ﴿وَ كَانَ حَقّاً علينا نَصرُ المُؤمنينَ﴾[الروم/٤٧]، و قراءة حمزة[٤] و حفص:[٥] ﴿ لَيْسَ البرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾[البقرة/١٧٧] بنصب البرِّ. و قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٣- مَادَامَ حَافظَ سرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِـه فهْوَ الَّذي لَسْتُ عَنهُ رَاغباً أبَدَا[٦]

هذا إن حملَ الجوازَ في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين، فإنْ حمل على ما يقابلُ الامتناعَ كان أعمَّ ممَّا توسّطه واجبٌ و جائزٌ.

تنبيهان: الأوَّل: ذكر ابنُ مالك أنَّه يمتنعُ التوسُّط في نحو: كانَ غلامُ هند مبغضها، لعود الضمير[٧] و يجب في نحو: كان في الدار ساكنُها، لاتِّصاف الاسم بضمير الخبر، و في

---

١ - هو مطلع قصيدة للقطامي عمير بن شيميم التغلبي. **اللغة** : ضباعاً : مرخم ضباعة.

٢ - هو من قصيدة لحسان بن ثابت. **اللغة:** السبيئة : الخمر، بيت راس: قرية بالشام .

٣ - سقطت هذه الجملة في «ح».

٤ - حمزة بن حبيب (أبو عمارة) (ت ١٥٦ هـ / ٧٧٣م): أحدأئمة القراءات العشر. لقب بالزيات. توفّي في العراق. المنجد في الأعلام ص ٢٢٥.

٥ - حفص بن عمربن عبدالعزيز، إمام القراءة في عصره، له كتاب« ما اتفقت ألفاظه و معانيه من القرآن» و هو أول من جمع القراءات، توفي سنة ٢٤٦هـ الأعلام للزركلي،٢/٢٩١.

٦ - لم يسمّ قائله.

٧ - لعود الضمير من الخبر إلى ملابس الاسم«ح».

نحو: كان في الدار رجلٌ لكون الخبر ظرفاً مسوِّغاً للابتداء، و نوزعَ في الأوَّل بأنَّ عودَ الضمير هنا على الاسم، و رتبتُه التقديمُ، فلايمتنعُ، و في الأخيرين بأنَّهما لايقتضيان وجوبَ التوسط بل عدم التأخُّر، و لايمنعانِ تقديمَ الخبر، نحو: في الدار كانَ ساكنُها، و في الدار كان رجلٌ.

الثاني: قضية إطلاقه جوازَ توسُّطَ الخبر، و لو كان فعلاً، نحو: كان يقولُ زيدٌ، على جعلِ زيد اسمَ كانَ، و هو ما صحَّحَه ابنُ عصفور و ابنُ مالك، و منعَه بعضُهم قياساً على المبتدإ المخبر عنه بفعل، فإنَّه لايتقدَّمُ خبرُه كزيد قال، و الأوَّل هو الصحيحُ. كما في المغني قال، اذ لاتلتبسُ الجملةُ الاسمية بالفعلية، انتهى.

جواز تقدُّم الخبر عليها: و يجوزُ في ما سوى الخمسة الأواخرِ و هي الَّتي في أوَّلها ما تقدَّمه، أي الخبرعليها، و لو كانَ جملةً على الأصحِّ، ذلك حيثُ لاموجبَ له، كأنْ يكونُ من أدوات الصدر، نحو: أين كان زيدٌ و لامانعَ منه كما إذا دخلته أداة الحصر، نحو: قائماً، أو خيفَ اللبسُ، نحو: كان صاحبي عدوِّي، فجوازُ التقدُّم بمعنى سلبِ ضرورة الطرفين محلَّه ما عدا ذلك، نحو: قائماً كان زيدٌ، و إنْ حملَ على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كانَ أعمَّ ممَّا تقديمُه واجبٌ و جائزٌ كما قلناه في جواز التوسُّط، و جازَ تقدمُّه بدليل قوله تعالى:﴿أَهَولاء إيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سبأ/٤٠]، ﴿وَ أَنْفُسَهم كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف/ ١٧٧]، فإيَّاكم و أنفسكم معمولانِ لخبركانَ، و قد تقدَّما عليها.

قد يتقدَّم المعمول حيث لا يتقدَّم العامل: و تقديمُ المعمول يؤذنُ بجواز تقديم العامل، قالَه ابنُ مالك في شرح التسهيل، و سبقَه إلى ذلك الفارسيُّ و ابنُ جنيّ و غيرُهما من البصريِّين، و هو غيرُ لازم. فقد يتقدَّم المعمولُ حيثُ لايتقدَّمُ العامل بدليل تجويزهم زيداً لم أضرب، و عمراً لن أضربَ ، مع امتناع تقدُّم أَضْرِبُ على لَمْ و لَكنْ، قال بعضُهم: و أحسنُ ما يُستشهدُ به على ذلك بيتُ العروض [من الرمل]:

١٢٤- إعلموا أنِّي لكُمْ حافظٌ شاهداً ما كنتَ أو غائباً[1]

و إنَّها امتنعَ في الخمسة الأواخر لاقترانها بما و هي مانعةٌ، لأنَّها إمَّا نافيةٌ، و هي من أدوات الصدر أو مصدريَّة، و معمولُ المصدرِ لايتقدَّمُ عليه، و منعُ ذلك في دامَ متَّفقٌ عليه، و أمَّا الأربعة الآخر و غيرها ممَّا نفي بما من هذه الأفعال، و إن لم يكنْ النفيُ شرطاً في عمله مختلفٌ فيه.

---

١ - هو لابن عبد ربه الأندلسي .

فالمنعُ مذهبُ البصريِّين و الفرَّاء، و أجازه بقيَّةُ الكوفيِّين، لأنَّ ما عندَهم لايلزمُ تصديرُها. و خَصَّ ابنُ كيسانَ المنعَ بغير ما النفيُ شرطٌ في عمله لأنَّ نفيَه إيجابٌ، فإنْ كان النفيُ بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافاً للفرَّاء في اطلاقه المنعَ مع كل نافٍ، و يردُّه قولُه[من الطويل]:

١٢٥- و رَجَّ الْفتى للخير ما إنْ رَأيْتَه على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيد[1]

و أمَّا توسُّطه بين النَّافي و المنفيِّ فجائزٌ مطلقاً، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، و ما قائماً زال زيدٌ، قالَه غيرُ واحدٍ، و حكى الرضيُّ الاتِّفاقَ على منعه فيما النفيُ فيه شرطٌ في العمل، و ليس كذلك.

و لايجوزُ توسُّطُه بين ما و دام ، كما جزمَ به صاحبُ الإيضاح و البدرُ بنُ مالك و الرضيُّ، بل ظاهرُ كلام الألفية أنَّه مجمعٌ عليه. قال المراديُّ: و فيه نظرٌ: لأنَّ المنعَ معللٌ إمَّا بعدم تصرُّفها، و هو لاينهضُ مانعاً بدليلِ اختلافهم في ليسَ معَ اتفاقهم على عدم تصرُّفها، أو كون ما موصولاً حرفيَّاً لايفصلُ بينَه و بين صلته، و فيه خلافٌ فقد أجازَه كثيرٌ إذا لم يكن عاملاً.

و اختلفَ في تقديم خبرِ ليسَ، فأجازَه قدماءُ البصريِّين، و منعَه الكوفيُّون و المبرِّدُ و ابنُ السرَّاج و الجرجانيُّ و أكثرُ المتأخِّرين ، قال ابنُ مالك في شرح الكافيَّة: و المنعُ أحبُّ إلى لشبه ليس بما في النفي و عدم التصرُّف، و لأنَّ عسى لايتقدَّمُ خبرها إجماعاً لعدم تصرُّفها مع الاتِّفاق على فعلىتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرُّف مع الاختلاف في فعليتها، انتهى.

و فرَّقَ ابنُه[2] بينَ عسى و ليس بأنَّ عسى متضمِّنةٌ معنى ماله صدرُ الكلام، و هو لعلَّ بخلاف ليسَ. قال بعضُ الأئمة: و يمنعُ هذا الفرق بأن ليس أيضاً متضمِّنةٌ معنى ما له صدرُ الكلام و هو ما النافية، انتهى. و قد يُجابُ بمنع تضمُّنِ ليس معنى ما، لأنَّ ليسَ عندَه لنفي الحال كما صرَّحَ به، و ما لما هو أعمُّ فلم تتضمَّنْ معناها و النفي و إنْ لزمَ صدرُ الكلام في ما لم يلزمْه فيما عداها.

تنبيهٌ: قالَ المراديُّ ينبغي أنْ يكونَ الخلافُ في غير ليس المستثنى بها فيمتنعُ التقديمُ فيها قولاً واحداً، و سَبَقَه في ذلك شيخُه أبوحيَّان فقالَ في باب الاستثناء من الإرتشاف:

---

١ - البيت للمعلوط القريعي. **اللغة:** على السن: أي على العمر.

٢- سقط ابنه في«ح»، و هو بدر الدين بن مالك، له من التصانيف: شرح ألفيه، و مات سنة ٦٨٦هـ . بغية الوعاة ٢٢٥/١.

مَنْ أجازَ من النَّحويِّينَ تقديمَ خبرَ ليسَ عليها ينبغي أنْ لايُجيزَ ذلك هنا، لأنَّها تَجـرى مجرى إلا، فكما لايجوزُ: قام القومُ زيداً إلا، لايجوزُ قامَ القومُ زيداً ليسَ.

جواز كون الأفعال الناقصة تامَّة: و يجوزُ في ما عدا فتئ و ليس[1] و زالَ أنْ تكونَ تامَّةً، أي مستغنيةً عن الخبرِ كما أنَّ معنى كونها ناقصةً عدم الاستغناءِ عنه، هذا هو الـصحيحُ الَّذي عليه المُحَقِّقُون، و صحَّحَه نجمُ الأئمة و فاضلُ الأمة[2].

و ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ معنى تمامها دلالتُها على الحدث و الزمان زعماً منـهم أنَّ معنى نقصانها عدمُ دلالتها على الحدث كما مرَّ. قالَ نجمُ الأئمة: و ليس بـشيء، لأنَّ كانَ في" كَانَ زيدٌ قائماً" يدلُّ على الكون الَّذي هو الحصولُ المطلقُ، و خبرُه يدلُّ على الكون المخصوص، و هو كونُ القيام أي حصولُه فجيء أوَّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصول ما، ثمَّ عيِّنَ بالخبر ذلكَ الحاصل، فكأنَّكَ قلتَ: حصلَ شيءٌ، ثُمَّ قلتَ: حصلَ القيامُ، فالفائدةُ في إيراد مطلق الحصول أوَّلاً، ثُمَّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبلَ تعيين الشأن معَ فائدة أُخري هاهنا، و هي دلالتُه على تعيين زمان ذلك الحصول المقيَّد و لو قلنا: قـامَ زيدٌ، لم تحصلْ هاتان الفائدتان معاً فكانَ يدلُّ علىَ حصول حدث مطلـق تقييـده في خبره، و خبرُه يدلُّ على حدث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييدُه في كانَ. لكنَّ دلالـةَ كانَ على الحدث المطلق أي الكَون وضعيَّةٌ، و دلالةَ الخبر على الزمان المطلق عقليَّةٌ.

أمَّا سائرُ الأفعال الناقصة نحو: صارَ الدالُّ على الانتقال، و أصبحَ الدّالُّ على الكون في الصبح أو الانتقال، و مثلُهَ أخواتُه، و مادامَ الدَّالُّ على معنى الكون الدائم، و مـازالَ الدَّالُّ على الاستمرار، و كذا أخواتهُ، و ليسَ الدَّالُّ على الانتفاء، فدلالُتها على حـدث معيَّنٍ لايدلُّ عليه الخبر في غاية الظهور، فكيفَ يكونُ جميعُها ناقصةً بالمعنى الَّذي قالوه، انتهى.

و استدلَّ ابنُ مالك على بطلان قولهم أيضاً بعشرة أوجه ذكرَها في شرح التسهيل، إلا أنَّه استثنى ليس، فوافقَ الأكثرينَ على عدد دلالتها على الحَدث. و إذا استُعملت هذه الأفعالُ تامَّةً، كانتْ بمعنى فعلٍ لازمٍ، فكانَ بمعنى حَصلَ، نحو:﴿ وإن كَانَ ذُو عُـسْرَةٍ ﴾ [البقرة/٢٨٠]، أي انتقل، و صار بمعنى رَجَعَ، نحو: ﴿ إلى الله تَصيرُ الأُمور ﴾[الشورى /٥٣]، أي ترجعُ، و أصبحَ و أمسي بمعنى دخلَ في الصباح و المساء، نحو: ﴿فَسُبحانَ اللهِ

---

١ - سقط ليس في «س».
٢- لم اقع على ترجمة له.

حينَ تُمْسُونَ وَ حينَ تُصْبِحُونَ ﴾[الروم/١٧]، أي حين تدخلونَ في المساءِ و حينَ تدخلونَ في الصباحِ، و أَضحي بمعنى دخلَ في الضحي، كقوله[من الطويل]:

١٢٦- و من فعلاتي أنّني حَسَنُ القرَى إذا الليلةُ الشّهباءُ أَضْحَى جَليدها[1]

أي دَخَل في الضحي، و ظلّ بمعنى دامَ و استمرَّ، نحو: ظَلّ اليوم أي دامَ ظلُّه، و باتَ بمعنى عرِّس، كقوله[من المتقارب]:

١٢٧- و باتَ و باتَتْ له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمد[2]

أي و عرِّس. و برح بمعنى ذهب، نحو: ﴿و إذْ قَالَ موسى لفتَاه لا أَبْرَحُ﴾ [الكهف /٦٠]، أي لا أذهبُ، و انفكَّ بمعنى انفصلَ، نحو: فككتُ الخاتَمَ، فانفكَّ، أي انفصلَ. و دام بمعنى بقيَ، نحو: ﴿خَالدينَ فيها مَا دامَت السمواتُ و الأرضُ﴾ [هود/١٠٧]، أي بقيت، و قد تكونُ لمعانٍ أخر، و عملُها حينئذٍ عملُ مَا رَادَفَتْه، إنْ لازماً فلازماً أو متعدّياً بحرف فيه أو بنفسه، فكذلك هي.

أمّا فتِيءَ و ليسَ و زالَ و ما تصرَّفَ من متصرِّفها فلاتستعملُ إلا نواقص. و في التسهيل فتِيَ تستعملُ تامَّةً بمعنى سكنَ و طَفأ، و حكى في شرحه عن الفرّاء: فتأته عن الأمر كسرتُه، و فتأت النار: أطفأتها. قال في القاموس: و هو صحيح، و غلط أبوحيّان و غيره في تغليطه، انتهى.

و حَكى أبوعلي في الحلبيّات[3] وقوعَ زالَ تامَّةً، نحو: ما زال زيدٌ عن مكانه، أي لم ينتقلْ، و ذهبَ الكوفيُّون إلى أنّ ليسَ تكونُ عاطفةً لا اسمَ لها و لاخبرَ، نحو: إنّما يُجْزي الفتى ليسَ الجملُ .

و اعلمْ أنّ كُلَّ هذه الأفعالِ تتصرَّفُ إلا ليسَ باتِّفاق، و دامَ عندَ الفرّاء و أكثرُ المتأخّرينَ، و ما عداهما على قسمين: ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً، و هو زال و أخواتُها فلايُستعملُ منها أمرٌ و لا مصدرٌ، و ما يتصرَّفُ تصرفاً تامّاً، و هو البواقي، فيستعملُ منها مضارعٌ و أمرٌ و اسمُ فاعل و مصدرٌ. و ما تصرَّفَ منها تصرُّفاً تامّاً أو ناقصاً يعملُ عملَها، فيثبتُ لغير الماضي ما يثبتُ للماضي من العمل، فالمضارعُ، نحو: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ [مريم/٢٠]، و الأمر، نحو: ﴿ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء/٥٠] و اسم الفاعل كقوله [من الطويل]:

---

١ - هو لعبد الواسع بن أسامة. **اللغة:** القري: إكرام الضيف . الليلة الشهباء: الليلة الباردة و المجدبة .

٢- نسب إلى امرئ القيس. **اللغة:** العائر: القذي في العين.الأرمد: المصاب بالرمد، و هو داء التهابي يصيب العينَ.

٣ - الحلبيّات في النحو لأبن على الفارس النحويّ .

١٢٨- وَ مَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنَاً أَخَاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَاً[1]

و قوله[من الطويل]:

١٢٩- قَضَى اللَّهُ يا أَسماءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحبُّك حتى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ[2]

و المصدر كقوله[من الطويل]:

١٣٠- بِبَذْلٍ وَ حِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِه الفتى وَ كَوْنُكَ إيَّاهُ عليكَ يَسيرُ[3]

و كلُّها لايُستعملُ منها اسمُ مفعولَ، و أمَّا قولُ سيبُويه: و هو مَكونٌ للّه. فيقَال: إنَّ ابنَ جنّي سألَ عنه شيخَه أبا على الفارسيَّ؟ فقالَ: ما كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيبُ.

معنى التصرُّف في الأسماء: تنبيهٌ. كلٌّ من التصرُّف و عدمه يكونُ في الأفعال و في الأسماء، و التصرُّفُ في الأفعال اختلافُ أبنية الفعلِ باختلافُ المعاني كضربَ، يضربُ اضربْ، و عدمُه أنْ يلزمَ صيغةً واحدةً منها كَلَيْسَ و دامَ في هذا البابِ، و عسى في أفعال المقاربة، و هبْ و تعلمْ في باب ظَنَّ، و خلا وعدا و حاشا في باب الاستثناء، و صيغ التعجُّب الثلاث، و منها نعمَ و بئس و حبَّذا، و سيأتي في أبوابها، و منها قلَّ النافية، و تبارك، و سقط في يده، و هدَّك من رجلٍ، و ينبغي في الأشهر، و هلُم، على القول بأنَّه أمر، و عم صباحاً و أرحب.

و التصرُّفُ في الأسماء أن تستملَ بوجوه الإعراب فتكونُ مبتدأً و فاعلاً و مفعولاً و مضافاً و مضافاً إليه و نحوه، و عدمُه أنْ يقتصرَ به على بعض ذلك كاقتصارهم في أيمن على الرفع بالابتداء، و سبحانَ اللّه على النصب بالمصدريَّة، وبعض الظروف على النصب بالظرفية أو الجرِّ بمن كما يَأتي في باب الإشارة، إنْ شَاءَ اللّهُ تعالى.

جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون: هاتان«مسألتان»: الأولى: «تختصُّ كان» دونَ أخواتها «بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون» تخفيفاً لكثرة الاستعمال و شبه النون بحرف العلّة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّى يكونُ لي وَلَدٌ وَ لَم يَمْسَسْنِي بَشَرٌ و لَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾[مريم/٢٠]، أصله أكونُ، حذفت الضمَّةُ للجازم و الواوُ لالتقاء الساكنين، ثُمَّ النونُ للتخفيف، و الحذفان الأوَّلان واجبان، و الثالثُ جائزٌ، بخلاف نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَه عَاقِبَةُ الدّار﴾[القصص/٣٧]، وَ نحو: وَ تكون لَكما الكبرياء،

---

١ - لم يسمَّ قائل البيت . **اللغة**: يُبدي: يظهر، البشاشة: طلاقة الوجه، تلفه: تجده، منجداً: مساعداً .

٢ - البيت للحسين بن مطير الأسدي. قالها في صاحبته أسماء، **اللغة**: قضي أي حكم و قدّر، و المراد من مغمض: الموت.

٣ - هذا البيت من الشواهد الّتي لم ينسبوها إلى قائلٍ معيَّن.

لانتفاء الجزم، و نحو: ﴿وَ تَكُونُوا مِنْ بَعْدِه قَوماً صَالحِينَ﴾[يوسف/٩]، لأنَّ جزمَه بحذف النُّون، فلم تحذفْ، لأنَّها محرَّكةٌ في الأولين بحركة الأعراب، و في الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانتْ ساكنةً، فإنَّها شبيهةٌ بأحرف المدِّ و اللين في سكونها و امتداد الصوت بها، فتحذفُ كما يحذفنَ بجامع أنَّها تكونُ إعراباً مثلهنَّ، و تحذفُ للجازم كما يحذفنَ.

و اختصاصُ كان بذلك «بشرط عدم اتِّصاله» أي اتِّصال نون مضارعها المجزوم «بضمير نصب ولا» بحرف «ساكن و من ثَمَّ» بفتح المثلثة و تشديد الميم إشارةٌ إلى المكان الاعتباريِّ، أي و من أجل اعتبار الشرط المذكور «لم يجز» حذفُ نون مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله عليه الصلاةُ و السلامُ لعُمَر لما طلب أن يقتل ابن الصياد حين أخبر بأنَّه الدَّجال: إنْ يكنه فلن تسلَّط عليه و إلايكنه فلاخيرَ لك في قتله[١]، لاتِّصاله بالضمير المنصوب . و الضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولها، فلايحذفُ معهما بعض الأصول.

و لا في نحو قوله تعالى:﴿لَمْ يكنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهم﴾[النساء/١٣٧]، لاتِّصاله بالساكن، و هو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة، وخالف يونسَ في هذا فأجاز الحذف تمسّكاً بقوله[من الطويل]:

١٣١-إذا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفتى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عقد الرتائم[٢]

وقوله[من الطويل]:

١٣٢- فإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أبدت وَسَامَةً فَقَدْ أبدت المرآة جَبْهَةَ ضيْغَم[٣]

و وافقه ابنُ مالك، وحَمَلَهُ الجماعةُ على الضرورة، كقوله [من الطويل]:

١٣٣- فَلَسْتُ بآتيه ولا أَسْتَطيعُهُ و لاَكَ اسقني إنْ كانَ ماؤكَ ذافَضْلِ[٤]

تنبيهان: الأوَّل: زَادَ ابنُ هشام في الجامع الصغير[٥] و القَطر[٦] اشتراطَ كون المضارع المذكور مستعملاً في الوصل دونَ الوقف، و قال في شرح القطر: نصَّ عليه ابنُ خروف، و هو حسنٌ، لأنَّ الفعلَ الموقوف عليه إذا دخلَه الحذفُ حتى بقيَ على حرف واحد أو حرفين، وجبَ الوقفَ عليه بها السكت، كقولك: عه، و لم يعه، فلم يكُ بمنزلة لم يعِ،

---

١ - صحيح البخاري ٢/٤٩٢ برقم ١٢٣١.

٢- لم يذكر قائله.**اللغة:** الرتائم: جمع رتيمة بمعنى الرَّتمة و هو خيط يشدّ في الاصبع أو الخاتم للعلامة أو التذكّر.

٣ - هو للخنجر بن صخرالأسدي، **اللغة:** الوَسامة: أثر الحسن والجمال، الضيغم: الاسد الواسع الشِّدق (ج) ضياغم.

٤ - هو للنحاشي الحارثي. **اللغة:** آتيه: اسم فاعل من الإتيان، والضمير فيه و في استطيعه للطعام.

٥ - الجامع الصغير في النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام النحويّ.

٦ - قطر الندى و بل الصدي مقدمة في النحو لابن هشام.

فالوقفُ عليه بإعادة الحرف الّذي كانَ فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن فيه، و لا يقالُ: يلزمُ مثلُه في لم يع، لأنَّ إعادةَ الياء تُؤَدِّي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكنْ، فإنَّ الجازمَ إنَّما اقتضي حذفُ الضمة لاحذفَ النُّون كما بيَّنَّا، انتهى.

و كانَ المُصَنِّف لم يذكرْ هذَا الشرطَ لعدمِ اعتباره عنده، قالَ ابنُ هشام في الأوضح[1]، قال ابن مالك: تجبُ هاءُ السكت في الفعل إذا بَقِيَ على حرفين: أحدُهما زائدٌ، نحو: لم يعه، و هذا مردودٌ بإجماعِ المسلمينَ على وجوب الوقف على نَحو:﴿و لم أكُ﴾ [مريم/٢٠]،﴿ومَنْ تَقِ﴾[غافر/٩]، بترك الهاءَ انتهى. و قد رأيتَ موافقتَه لابن مالك في شرح القطر، فهو مشتركُ الإلزام.

الثاني:لايختصُّ هذا الحكمُ بمضارعٍ كانَ الناقصةُ، بل يكونُ في مضارع التامَّة أيضاً، كقوله تعالى:﴿و إنْ تَكُ حَسنةً يُضَاعِفْهَا﴾[النساء/٤٠] بالرفع لكنَّه قليل.

الأوجه الأربعة في نحو: الناسُ مجزيُّون بأعمالهم: «و»المسالة الثانيةُ: «لك في» كلِّ موضعٍ ذكرَ فيه بعد إنْ الشرطيَّة و كانَ المحذوفة اسْم مفردٌ يذكرُ بعدَه فاءُ الجزاء متلوَّةً باسمٍ مفرد مع صحَّة تقدير فيه أو معَه و نحو هَما ممَّا يصلحُ خبراً قبلَ فاء الجزاء «نحو» قولهم، و في بعض الكتب مرفوعٍ إلى النبي صلى الله عليه و آله و قولهم:«الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ و إن شراً فشرٌّ» و قولهم: المرءُ مقتولٌ بما قَتلَ بهِ، إنْ سيفاً فسيفٌ، و إن خنجراً فخنجرٌ، «أربعةُ أوجه »من الإعراب.

أحدُها:« نصبُ الأوَّل» على الخبريَّة لكانَ المحذوفة معَ اسمها «و رفع الثاني» على الخبريَّة لمبتدإ محذوف بعد فاء الجزاء، أي انْ كانَ عملُهم خيراً، فجزاؤُهم خيرٌ، و إنْ كانَ عملُهم شرّاً، فجزاؤُهم شرٌّ، و إنْ كانَ ما قتلَ به سيفاً، فما يقتلُ به سيفٌ، و إنْ كانَ ما قتلَ به خنجراً، فما يقتلُ به خنجرٌ.

«و»الثاني: «رفعهما» معاً، فالأوَّل على أنَّه اسمٌ لكانَ المحذوفة، و الثاني على تقدير مبتدإ محذوف، أي إنْ كانَ في عملهم خيرٌ فجزاؤُهم خيرٌ، و إنْ كانَ معَه أو في يده أوعندَه سيفٌ، فما يقتلُ به سيفٌ.

«و»الثالث: «نصبُهما» معاً: الأوَّل على الخبريَّة لكان الحذوفة معَ اسمها، و الثاني بفعلٍ محذوف أو على الخبريَّة[2] لكان محذوفة أيضاً، أي إن كان عملُهم خيراً فيجزون خيراً، أو فيكون جزاؤهم خيراً، و إنْ كانَ ما قتلَ به سيفاً فيكونُ ما يقتلُ به سيفاً.

---

١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
٢ - هذه الجملة سقطت في «ح» .

«و»الرابع: «عكسُ» وجه «الأوَّل»، أي رفعُ الأوَّل على أنَّه اسمٌ لكان محذوفةً مع خبرها و نصب الثاني بفعل لائق، تقديرُه فيجزونَ، أو خبراً لكان محذوفةً، أي إنْ كان في عملهم خيرٌ فيجزونَ خيراً، أو فيكون الجزاءُ أو جزاؤُهم خيراً، إن كانَ معه سيفٌ فيكونُ ما يقتل به سيفاً.

«و»الوجهُ «الأوَّل أقوي» الوجوه الأربعة، لأنَّ فيه إضمارَ كانَ و اسمها بعد إنْ و اضمارِ المبتدإ بعد فاء الجزاء، و كلاهما كثيرٌ مطَّردٌ، «و» الوجهُ «الأخيرُ أضعفُ» الوجوه، لأنَّ فيه حذفَ كانَ و خبرها بعد إن، و حذفَ الناصب أو كانَ مع اسمها بعد الفاء، و كلُّه قليلٌ غيرُ مطَّرد، و لذلك لم يذكرْه سيبَويه، و ذكرَ الثلاثةَ.«و» الوجهان «المتوسِّطان» بين الأقوي والأضعف أعني الأوَّل والأخيرَ «متوسِّطان» بينَ القوَّة و الضعف لاشتمال كلٍّ منهما على أحد الكثيرين و أحد القليلين، و ظاهرُ كلامه أنَّ هذينِ الوجهينِ متكافئان، و هو كذلكَ عندَ الشلوبين، و قالَ ابنُ عصفور: و رفعُهما أولى.

وقوع افعل في الكلام لا بمعنى تفضيلية بعد المشاركة: تنبيهاتٌ: الأوَّل: تعبيرُه بأقوي و أضعفَ يَقتضي قوةَ الثلاثة، و ضعفها لاقتضاء أفعل التفضيل المشاركة و الزيادة، فيلزمُ التناقضُ، و هو كثيرٌ في عباراتهم، فينبغي تشريكُ أفعلِ في ذلك بما لامشاركةَ فيه، فيكونُ الأقوي و الأضعفُ بمعنى القويِّ و الضعيف، كما قيلَ في قوله تعالى:﴿وَ هُوَ أَهونُ عليَّ﴾[الروم/٢٧] و نحوه.

و قالَ بعضُهم: إنَّ أفعلَ قد يُقصدُ به تجاوزُ صاحبه و تباعدُه عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في أصل الفعل، فيفيدُ عدمَ وجود أصل الفعل في الغير، فيحصلُ كمالُ التفضيل، و هو المعنى الأوضح في أفعل و صفاته تعالى، و بهذا المعنى وَرَدَ قولُه تعالى حكايةً عن يوسفَ الصدّيق﴿ربِّ السجنُ أحبُّ إلى﴾[يوسف/٣٣]، و قولُ علي(ع): لأنْ أصومَ يوماً من شعبانَ أحبُّ إلى أنْ أفطرَ من رمضانَ[١]، انتهى.

الثاني: إذا لم يصحَّ تقديرُ فيه أو معه و نحو هما في المسألة، تعيَّنَ نصبُ الأوَّل خبراً لكانَ، نحو: أسيرُ كما تسيران، إن راكباً فراكبٌ، و إن راجلاً فراجلٌ. أي إنْ كنتَ راكباً فأنا راكبٌ، و إنْ كنتَ راجلاً، فأنا راجلٌ، و ربَّما جرَّ مقروناً بإلا أو بأن وحدها، إنْ عادَ اسمُ كان إلى مصدرٍ متعدٍّ مجرورٍ بحرف، نحو: المرءُ مقتولٌ بما قتلَ، إنْ سيفٌ فسيفٌ، أي إنْ كان قتلَه بسيفٍ، فقتلُه أيضاً بسيفٍ. و حكى عن يونس: مررتُ

١ - الشيخ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٠ ، موسسة آل البيت، رقم ١٢٧٣.

برجلٍ صالحٍ إن لا صالح فطالح، أي لايكون المرور بصالح، فالمرورُ بطالح، و مررتُ برجلٍ صالحٍ إن زيد و إن عمرو، و ذلك لقوَّة الدلالة على الجارِّ بتقدُّم ذكره .

الثالث: عُلِمَ مِنْ ذلك أنَّ كانَ يجوزُ حذفُها معَ اسمها بَعْدَ إنْ الشرطية بكثرة، و يجوزُ أيضاً بعدَ لو الشرطيّة بكثرة، و يجوز أيضاً بعد لو الشرطية، و ذلك فيها بكثرة أيضاً كقوله (ع): التمسْ و لو خاتماً من حديد[1]، أي التمسْ شيئاً و لو كان ما تلمسه خاتماً من حديد، و قول الشاعر[من البسيط]:

١٣٤- لاَيَأمَنِ الدهرَ ذُو بَغْيٍ وَ لَوْ مَلكاً جُنُوده ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ و الجَبَلُ[2]

أي و لو كانَ الباغي ملكاً. و قد يحذفُ مع اسمها بعدَ غيرِ هما كقوله[من الرجز]:

١٣٥- ..... من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[3]

تكميل: و التزمَ حذفُ كان معوّضاً عنها ما بعدَ أنْ كثيراً كقوله [من البسط]:

١٣٦- أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

أي لأنْ كنتَ ذا نفرٍ فخرتَ، ثُمَّ حذفَ متعلّقُ الجارِّ لدلالة ما بعدَه عليه، ثُمَّ حذفَ الجارُّ، و كان للاختصار فانفصل الضميرُ فصار أن أنت، ثُمَّ زيدتْ ما عوضاً عن كانَ المحذوفة، فصارَ أنْ ما أنتَ، ثُمَّ ادْغمتِ النونُ في الميمِ لِما بينَهُما من التقارب في المخرج، فصارَ أمَّا أنت ذا نفر.

و قد تحذفُ مع معموليها بعدَ إن الشرطيَّة كقولهم: إفعَل هذا إمَّا لا، أي إن كنتَ لاتفعلُ غيرَه، فما عوّضَ عنْ كانَ و اسمها، و ادغمت نونُ إن فيها لتقارب مخرجهما و لا نافية للخبر المحذوف، و هي عوضٌ منه، و قد تزادُ بلفظ الماضي متوسِّطةً بين الشيئين متلازمين ليسا جاراً و مجروراً، و اطَّردَ بينَ ما و فعل التعجُّب، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً، و شذّ قولها [من الرجز]:

١٣٧- أَنْتَ تَكونُ سيِّدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[5]

و قوله [من الوافر]:

---

١ - صحيح البخاري، ٤/٢٥ ، رقم ٥٥ ، ويروى: اذهب فالتمس . . .

٢ - هو للعين المنقري. **اللغة:** البغي: الظلم. جنوده ضاق . . . : يريد أنّه كثير الجند و الأعوان.

٣ - هذا كلام تقوله العرب، و يجرى بينها مجرى المثل، و هو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، و هو من شواهد سيبويه (١/١٣٤) و لم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء. **اللغة:** شولا: قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضرب، و قيل هو اسم جمع لشائلة، على غير قياس،و الشائلة : الناقة التي خفّ لبنها و ارتفع ضرعها، اتلائها: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها و لدها .

٤ - البيت للعباس بن مرداس. **اللغة:** الضبع: أصله الحيوان المعروف، ثُمَّ استعملوه في السنة الشديدة المجدبة.

٥ - البيت لأمّ عقيل بن أبي طالب، و هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن هاشم بن عبد مناف. **اللغة:** شمأل: ريح تهبّ من ناحية القطب، بليل: رطبة ندية.

١٣٨- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامى على كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِراب[1]

الأحرف المشبهة بالفعل

ص: الثاني: الأحرف المشبَّهة بالفعل، و هي: إنَّ و أنَّ و كَأنَّ و لَيتَ ولكنَّ و لَعَلَّ، و عملها عكس عمل كانَ، و لايتقدَّم أحد معموليها عليها مطلقاً، و لاخبرها على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً أوجارًّا و مجروراً، نحو:﴿ إنَّ في ذلكَ لَعبْرَةً﴾. و تلحقها ما [الزائدة] فتكفّها عن العمل، نحو: إنَّما زيد قائمٌ، والمصدر إنَ حلَّ محلَّ إنَّ، فتحت همزتها، و إلا كسرت، و إن جاز الأمران، جاز الأمران. نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكفِهِم أنَّا أنزلنا﴾ و﴿ قالَ إنِّي عبدُ الله ﴾، و أوَّلُ قَولي إنِّي أحْمد الله، و المعطوف عَلَى أسماءِ هذه الحروف منصوب، و يَختصُّ إنَّ و أنَّ ولكنَّ بجواز رفعه بشرط مضيِّ الخبر.

ش: النَّوعُ «الثاني» من أنواع النواسخِ«الأحرفُ المشبَّهةُ بالفعل»، و وجه شبهها به إمَّا لفظاً، فمن حيثُ كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، و ليست على حرفينَ كهل و بل، و لاحرفَ واحد كالواو، و إلى هَذا أشَارَ ابنُ الخشَّاب بقوله: ليست مهلهلةَ النسجِ و لاسخيفةَ التأليف. و لبنائها على الفتح مثله، و إمَّا معنى، فلأنَّ معانيها معاني الأفعال مثلُ: أكّدتَ و شبَّهتَ و استدركتَ و تمنَّيتَ و ترجَّيتَ، و تُسمَّي أيضاً بالنواسخِ إطلاقاً لاسمِ الأعمِّ على الأخصِّ.

«و هي» ستَّةٌ، و عدَّها سيبَويه خمسةً باسقاط «أنَّ» المفتوحة ، لأنَّها فرعُ المكسورة، و تَبعَه ابنُ مالك في التسهيل، و أوردَ أنَّ قضيَّةَ هذا أن لاتعدَّ كأنَّ، فإنَّ أصلَ كأنَّ زيداً الأسدُ، إنَّ زيداً كالأسد، فقدِّمت الكافُ فصارَ كأنَّ، و أجابَ بأنَّ أصلَ كأنَّ منسوخٌ لاستغناء الكاف عن متعلّق إنَّ بكسَر الهمزة و فتح النون مشدَّدةً، و أنَّ بفتح الهمزة و النون مشدَّدةً، و بنو تميم تقول: عَنَّ و تسمَّى عنعنة تميم[2]، و هما لتأكيد الحكمِ و نفي الشكِّ عنه و الإنكار له، و من ثَمَّ لايُؤتَي بهما إلا عند تردُّد السامع في الحكم أو إنكاره، لا إذا كان خالِي الذهن عن الحكم و التردُّد فيه، و يفترقان مِنْ حيثُ إنَّ إنَّ المكسورةَ لاتغيِّرُ مدخولَها إذا كان جملةً، و أنَّ المفتوحة تغيِّرُها في تَأويل المفرد، و لهذا تقعُ الجملةُ المقرونة بها في موضع الفاعل و المفعول و المجرور، فتُؤوَّل بمفرد.

---

١ - أنشد الفرَّاء هذا البيت و لم ينسبه إلى قائل،و لم يعرف العلماء له قائلاً. **اللغة:** السراة : جمع سري و هو العزيز و الشريف. تسامى: أصله تتسامى، بتاءينِ، فحذف إحدهما تخفيفا، المسومة: الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى، العراب: خيل عراب: خلافِ البراذين. و إبلِ عراب: خلاف البخاتي .

٢ - عَنْعَنَة تَميم: إبْدَالُهُم العينَ من الهمزةِ، يَقولون «عن » موضعَ «أن».

«و لكنَّ» بتشديد النون، و هي بسيطةٌ خلافاً للكوفيِّينَ، و معناها الاستدراكُ، و فسِّرَ بأنْ تنسب لما بعدُها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلَها، و لذلك لابُدَّ أنْ يتقدَّمَها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً لكنَّهُ متحركٌ، أو ضدٌّ نحو: ما هذا أبيضَ لكنَّه أسود، أو خلاف له على الأصحِّ نحو: ما زيدٌ قائماً لكنَّه شاربٌ. و يمتنعُ أنْ يكونَ موافقاً له باتِّفاق، قاله أبوحيَّان في النكت الحسان.

معنى الاستدراك: و قيل: تكونُ للتوكيد تارةً و للاستدراك [تارةً] أُخري. قالَه ابنُ العلج[1] و جماعةٌ، و فسَّروا الاستدراكَ برفع ما توهَّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، تقولُ: زيدٌ شجاعٌ، فيُوهُم إثباتُ الشجاعة لزيد، إثباتَ الكرمِ له، لأنَّ الشجاعةَ و الكرم لايكادان يفترقان، فإذا أردتَ رفعَ هذا التوهُّمِ تأتي بلكنَّ فتقولُ: لكنَّه بخيلٌ، و قسْ على ذلك النفيَ و التوكيدَ، نحو: لو جاءَني أكرمتُه لكنَّه لم يجيْ، أكَّدْتَ ما أفادتْهُ لو من الامتناع، و قيلَ هي للتوكيد دائماً، و قد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك.

«و كأنَّ» بتشديد النُّون، وهي حرفٌ مركَّبٌ عندَ أكثرِهم، حتى ادَّعى ابنُ هشام الخضراويُّ و ابنُ الخباز الإجماعَ عليه، و ليسَ كذلك، بل ذهبَ بعضهم إلى أنَّها بسيطةٌ، و ادَّعَى صاحبُ رصف المباني[2] أنَّه قولُ أكثرِهم، و أطلق الجمهورُ أنَّها للتشبيه و هو معناها المتَّفقُ عليه.

و زَعَمَ جماعةٌ منهم ابنُ السَّيِّد أنَّها لاتكونُ لذلكَ إلا إذا كانَ خبرُها اسماً جامداً، نحو: كأنَّ زيداً قائمٌ أو في الدار أو عندك أو يقومُ، فإنَّها في ذلك كلِّه للظنِّ، لأنَّ الخبرَ هو الاسمُ، و الشيء لايشبه بنفسه.

قالَ الرضيُّ: و الأولى أنْ يُقالَ هي في ذلك للتشبيه أيضاً، و المعنى كأنَّ زيداً شخصٌ قائمٌ، حتى يتغايرُ الاسمُ و الخبرُ حقيقةً، فيصحُّ التشبيهُ، إلا أنَّه لمَّا قامَ الوصفُ مقامُ الموصوف، و جعلَ الاسمُ بسبب التشبيه كأنَّه الخبرُ بعينه، صارَ الضميرُ من الخبر يعودُ إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر، فلذلك تقولُ: كأنِّي أمشي، و كأنَّكَ تَمْشِي، و الأصلُ كأنِّي رجلٌ أمشي، و كأنَّكَ رجلٌ تَمْشي، انتهى.

ثمَّ القائلُ بأنَّها مركَّبةٌ، يقولُ بأنَّها للتشبيه المؤكَّد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه و أنَّ المفيدة للتأكيد، فكأنَّ زيداً أسدٌ، أصلُه أنَّ زيداً كأسدٍ، قُدِّمتِ الكافُ على أنَّ

---

١ - لم أقع على ترجمه له.

٢ - رصف المباني في حروف المعاني في النحو لأحمد بن عبد النور المالقيّ المتوفى سنة٧٠٢هـ كشف الظنون ٩٠٨/٢.

ليدلّ أوّلَ الكلام على التشبيه من أوّل وهلة، و فُتحت همزةُ أنّ للجارّ، فصارا حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه و التاكيد[1]. و القائل بأنّها بسيطةٌ، يلزمُه أنْ تكونَ لمطلق التشبيه، لأنّها موضوعةٌ له كالكاف.

فإنْ قلتَ على القول بتركيبها بِمَ يتعلّقُ الجارُّ ؟ قلتُ: قالَ ابنُ جنّيّ: هو حرفٌ لايتعلّقُ بشيءٍ لمفارقته الموضع الّذي يتعلّقُ فيه بالاستقرار، و لايقدَّرُ له عاملٌ غيرُه لتمام الكلامِ بدونه و لا هُوَ زَائدٌ لإفادته التشبية.

كاف التشبيه لايتعلّق دائماً عند بعضهم: قال ابنُ هشام، و ليسَ قولهُ بأبعدَ من قول أبن الحسن: إنّ كافَ التشبيه لايتعلّقُ دائماً، قال: و لمّا رَأي الزّجاجُ أنّ الجارَّ غيرُ الزائد حقّه التعلّقُ، قدَّرَ الكافَ هاهنا اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدَّرَ له موضعاً، فقدَّرَه مبتدأً، فاضطرَّ إلى أنْ قدَّر له خبراً لم ينطقْ به قطُّ، و لا المعنى مفتقرٌ إليه، فقالَ: معنى كأنّ زيداً أخوك، مثلُ أخوة زيد إيّاك كائنٌ، و قالَ الأكثرونَ: لا موضع لأنّ و ما بعدَها، لأنّ الكافَ و أنّ صارا بالتّركيب كلمةً واحدةً. قالَ ابنُ هشام: و فيه نظرٌ، لأنّ ذاك في التركيب الوضعيّ، لا في التركيب الطاريّ، انتهى.

و رَدَّه الدماميُّ بأنّ هذا تركيبٌ وضعيٌّ، لأنّ واضعَ اللغة في معتقد هؤلاء هو الّذي وضعَه كذلك، و ليسَ من الأمور الّتي طرأت في الاستعمال من غير أنْ يكونَ للوضع فيها مدخلٌ، انتهى.

لاتجيء كأنّ للتحقيق و لا للتقريب: و لاتجيءُ للتحقيق خلافاً للكوفيّين، و لاحجّةَ لهم في قوله[من الوافر]:

١٣٩- فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً كَأَنَّ الأرضَ ليسَ بِهَا هشامٌ[2]

لأنّه محمولٌ على التشبيه، فإنّ الارض ليس بها هشامٌ حقيقةً، بل هو مدفونٌ فيها. و لا للتقريب، نحو: كأنّكَ بالدنيا لم تكنْ، و بالآخرة لم تزلْ، خلافاً لهم و لأبي الحسن الأنصاريّ[3]، و لا للنفي، نحو: كأنّكَ دالٌّ عليها، أي ما أنتَ دالٌّ عليها خلافاً للفارسيّ.

---

١ - حذفت هذه الجملة في «س» .

٢ - لم يسمَّ قائله، ويرثي به الشاعر هشام بن عبدالملك. **اللغة:** أراد ببطن مكة: تحت أرضها الّتي يدفن الأموات، مُقْشَرٌّ: اسم الفاعل من اقشعرّ بمعنى أخذه رعدَة أو يبسَ.

٣- يحيى ابن عَبدالله أبوالحسن الأنصاري النحويّ، كان من أعيان أهل العربية و مات سنة ٦٣ هـ . بغية الوعاة٢/٣٣٦.

«و ليتَ» و قد يقالُ لتَّ بإبدال تاءً، و إدغامها في التاء، و لوت، و هي للتمنِّي، و هو طلبُ حصول شيءٍ مستحيلٍ أو ممكنٍ غيرِ متوقَّعٍ على سبيل المحبَّة، كـذا قيـل، و الأولى أنْ يقالَ: إظهارُ محبَّة شيءٍ مستحيلٍ من حيث إنَّه مستحيلٌ[1] أو ممكنٌ غيرُ متوقع، لأنَّ التمنِّيَ ليسَ بطلبٍ، لاسيَّما مع العلم باستحالته، ثُمَّ تعلُّقُه بالأولِ كثيرٌ، كقوله[من الوافر]:

١٤٠- ألاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً فَأُخْبِـرَه بِمَا فَعَلَ الْمَشيبُ[2]

و ما ألطفَ قولَ الدماميني مضمّناً لبعضِ صدرِ هذا البيتِ مع التورية المرشحة[3] [من المتقارب]:

١٤١ - رَمَاني زَمَاني بِمَا سَـاءَني فَجَاءَتْ نُحوسٌ وَ غَابَتْ سُعود
و أصبحتُ بينَ الوَرى بالمشيب عليلاً فلـيتَ الشبابَ يعودُ[4]

و بالثاني قليلٌ، نحو: ليتَ زيداً يحسنُ إلى مَنْ أساءَ إليه، و لكنْ يجبُ في التَّمنِّـي إذا كانَ متعلَّقُه ممكناً كهذا أنْ لايكونَ لك توقُّعٌ و طماعيةٌ في وقوعه، و إلا صارَ ترجيًّا، و لايكونُ في الواجب، فلايُقالُ: ليتَ غداً يجيء.

جواز الاشتغال من الحروف: قال ابن جنيّ في الخاطريَّات: لأنَّه يا ليته حقُّه، أي انتقصه إيَّاه، يجوزُ أنْ يكونَ من قولهم ليتَ لي كذا، و ذلك أنَّ المتمنِّي للشيء معترفٌ لنقصه عنه و حاجته إليه. فإنْ قلتَ كيفَ يجوزُ الاشتقاقُ من الحروف، قيلَ: و ما في ذلـك مـن الإنكار، و قد قالوا: أنعمَ له بكذا. أي قال له نَعمْ، و سوَّفْتَ الرّجلَ إذا قلت له: سوفَ أفعلُ، و سألتك حاجة، فلو ليتَ لي، أي قلتَ: لي لولا، و لا ليت لي، أي قلت: لي لا لا. فإنْ قيلَ: فكانَ يجبُ على هذا أنْ يكونَ في قولهم لأنَّه يا ليته معنى التمنِّي كما أنَّ في أنعمت معنى الإجابة، و في لو ليت معنى التعذُّر، و في لا ليت معنى الرَّدِّ، قيلَ: قد يكونُ في المشتقِّ اقتصارٌ على بعضِ ما في المشتقِّ منه كما سمَّوا الحرمَ النالة، و ذلك أنَّه لا ينـالُ من حلَّه، و هذه فعلُه من نَال، هو نقيضُ لاينال، و جاز الاشتقاقُ من الحروف، لأنَّـه ضارعت أصولُ كلامهم الأوَّل، إذا كانت جامدةً غيرَ مشتقَّةٍ، كما أنَّ الأوائل كذلك، انتهى ملخَّصاً.

---

١ - سقط هذه الجملة في «ح» .
٢ - البيت لأبي العتاهية شاعر العصر العباسي المتوفى سنة ٢١٨ هـ.ق **اللغة:** المشيب: سن الشيب .
٣ - التورية المرشحة هي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب .
٤ - **اللغة:** النحوس: جمع نحس بمعنى الجهد و الضرّ. و يقال أمر نحس: مظلم، و يوم نحس: يوم لم يـصادف فيه خير، السعود: جمع سعد بمعنى اليمن، الورى: الخلق .

«و لَعَلَّ» و ليسَ أصلُها علَّ و اللامُ لامَ الابتداء خلافاً للمبرِّد كما حَكاه عنه صاحب المفتاح، بل علَّ لغةٌ فيها كما سيأتي، و هيَ لتوقُّع مرجوٍّ أو مخوف، نحو: لعلَّ الحبيبَ واصلٌ و لعلَّ الرقيبَ حاصلٌ. قالَ ابنُ هشام و غيرُه: و تختصُّ بالمُمكن، و قولُ فرعونَ﴿لَعلي أبلغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمواتِ﴾ [غافر/٣٦]، إنَّما قالَه جهلاً أو مَخْرَقَةً و إفكاً، انتهى.

قال جماعةٌ منهم الأخفشُ: و تكون للتعليلِ كاللام، و حملُوا عليه قولَه تعالى:﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى﴾[طه/٤٤]، و مَنْ لم يثبتْه يحملُه على الرجاء، و يصرفه للمخاطبين، أي إذْهَبا على رجائكما. حكى الأَخفشُ أفرغ عملَكَ لعلَّنا نتغدَّي، أي لنتغدَّي، قالوا: و لهذا جرت بها عقيل كقوله، و رَواه السيرافيُّ عن ابن دريد[١] في شرح الكتاب [من الطويل]:

١٤٢- وَ دَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدي فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجيبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَي وَ ارْفَعِ الصَّوتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبي المَغْوَارِ منكَ قَرِيبُ[٢]

و قالَ الكوفيُّون: و تكونُ للاستفهام، و تَبعَهم ابنُ مالك، و جُعلَ منه قولُه تعالى:﴿وَ مَا يُدريكَ لَعَلَّه يَزَكَّى﴾[عبس/٣]، و قولُه عليه السلامُ لبعض الأنصار و قد خرج إليه مستعجلاً: لعلَّنا اعجلناك. و الآيةُ عندَ غيرهم محمولةٌ على الترجِّي، و الحديثُ على الإشفاق.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: اضطربتْ أقوالُهم في لعلَّ الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقُّب غير الموثوق بحصوله عليه، فقالَ قطربٌ و أبوعلي: معناها التعليلُ، فمعنى افعلوا الخيرَ لعلَّكم تُرْحَمُونَ، أي لتُرحموا، و لايستقيمُ ذلك في:﴿لَعَلَّ الساعَةَ قَريبٌ﴾ [الشوري /١٧]، إذ لا معنى للتعليل هنا، و قيل: هي لتحقيق الجملة الَّتي بعدَها، و لايطَّردُ في:﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى ﴾[طه/٤٤] إذ لم يحصلْ من فرعونَ التذكُّرُ و الخشيةُ.

و أمَّا قولُه: آمنتُ بالَّذي آمنتْ به بَنو إسرائيل الآية[٣] فتوبةُ يأس لا معنى تحتها، و لو كانَ تذكُّراً حقيقيًّا لَقُبِلَ منه، و الحقُّ ما قالَه سيبوَيه: أنَّ الرجاءَ و الإشفاقَ متعلَّقان بالمخاطبينَ، و الأصلُ في الكلمة أنْ لايخرجَ عن معناها بالكلِّية. فلعلَّ منه تعالى حملَ المخاطبينَ على أنْ يرجوا أو يشفقوا، كما أنَّ الشكَّ في أو كذلك، و لا يجبُ أنْ يكونَ

---

١ - محمد بن الحسن بن دريد أشعر العلماء و أعلم الشعراء، له من التصانيف، الجمهرة في اللغة، المقصور والممدود، أدب الكاتب و... مات سنة ٣٢١ و قيل: بموته مات علم اللغة و الكلام جميعا، المصدر السابق ٧٦/١.

٢ - هذان البيتان لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبالمغوار. و البيت الثاني تقدّم برقم١٠٥.

٣ - لعلّ قصده الآية التسعون من سورة يونس ﴿ آمنتُ أنّه لا إلَه إلا الّذي آمنت به بنو اسرائيل ﴾.

الرجاءُ أو الإشفاقُ من المتكلّم بلعلّ، بل قد يكونُ من المخاطبِ، و قد يكونُ من غير هما كما تشهدُ به مواردُ الاستعمال .

محل مجرور لعلّ من الإعراب عند من جرّ بها: الثاني: مجرورُ لعلّ في موضعِ رفعٍ بالابتداء لتنـــزُّلِ لعلّ مترلةَ الجار الزائد، نحو: بحسبك درهمٌ، بجامعِ ما بينهما من عـــدم التعلُّـــق بعامل و قوله: في البيت قريبٌ هو خبرُ ذلك المبتدأ، و مثله لولاي لكان كذا، على قول سيبويه: أنّ لولا جارّة، و قولك: ربَّ رجلٍ يقولُ ذلك و نحوه.

في لعلّ ستّ عشرة لغة: الثالثُ: في لعلّ ستّ عشرةَ لغةً، ذكرَها في الهمع، و هي فـــتحُ اللام الثانية و كسرُها، و عَلّ بالوجهين، و لعن بإبدال اللام نوناً، و عنّ بحذف اللام من هذه، لأن بإبدال العين همزةً و اللام نوناً و أن تحذف اللام من هذه، و رعنّ بإبدال اللام راءً، و رغن و لغن بالغين المعجمة فيهما، و رعل بالمهملة، و رغل بالمعجمة، و لعـــا، و لون، و لعلت، انتهى.

عمل الأحرف المشبهه بالفعل: «و عملُها»أي عملُ الأحرف المذكورة«عكسُ عمـــلِ كان»، و هو نصبُ المبتدأ و رفعُ الخبر، نحو:﴿أنّ الساعةَ لآتيةٌ﴾[غافر/٥٩]، و يُشترطُ في اسمهنّ ما تقدَّمَ في اسم كانَ و أخواتها، و نسبةُ العمل في الخبر إلى هـــذه الأحـــرف كمعاكستها هو مذهبُ البصريّين. و ذهبَ الكوفيُّون و السهيليُّ إلى أنّه باقٍ على رفعه الأصليِّ، و عملها فيه الرفعُ و هو المشهورُ.

أجاز جماعة نصب خبر الأحرف المشبهة بالفعل: و أجازَ جماعةٌ نصبَه على أنّه لغـــةٌ، و ممَّن قالَ بذلك ابنُ سلام[١] و ابنُ الطراوة و ابنُ السَّيِّد البطليوسيّ[٢]، و ذكرَه المُـــصَنِّف في حديقة المفردات كالحديث: إنّ قعرَ جهنمَ سبعينَ خريفاً[٣] و قوله [من الطويل]:

---

١ – محمد بن سلاّم الجمحي من علماء أواخر القرن الثاني و أوائل الثالث من الهجرة، نحويّ و لغوي و يعـــدّ أحد كبار نقدة الشعر، مات سنة ٢٣١ هـ. محمد بن سلام الجمحي،طبقات الشعراء، بـــيروت، دار الكتـــب العلمية، ١٤١٢ هـ ،ص ١٤.

٢ – عبدالله بن محمد بن السَّيِّد أبومحمد البطليوسي كان عالماً باللغات و الآداب، صنّف: شرح ديوان المتنبيّ ، المسائل المنشور في النحو ، مات سنة ٥٢١ هـ ، بغية الوعاة ٢/٥٥.

٣ – صحيح مسلم، النسيابوري، الطبع الاول، دارالكتب العمليه، بيروت، ١٤١٨هـ .ق ١/١٥٩ برقم ٣٢٩.

١٤٣- إذا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَ لْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُراسَنَا أُسْدا[١]

و قوله [من الرجز]:

١٤٤- كَـأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَو قَلَماً مُحَرَّفَا[٢]

و قوله [من الرجز] :

١٤٥- *يا ليت أيام الصِّبارَ رواجعا[٣] *

و حكى يونسُ : لعلَّ أباك منطلقاً، و لايردُ ذلك على قضيّة كلام المُصنِّف لأنَّه قليلٌ، و الجمهورُ على إنكار ذلك، و تأويل الشواهد: فالقعرُ في الحديث مصدرُ قعرتَ الشيءَ، إذا بلغتَ قعرَه، و سبعينَ ظرف، أي أنَّ مدّةَ بلوغ قعرها يكونُ في سبعين عاماً، و باقي المنصوبات حالٌ و مفعولٌ، أي تلقاهمَ أسداً، و يحكيان قادمةً، و أقبلن رواجعاً، و يوجد منطلقاً. قالَ ابنُ هشام: و لايقدَّرُ في هذين تكونُ و يكَونُ، كما ذهبَ إليه الكسائيُ لعدمِ تقدّمِ إنْ و لو الشرطيتين، و فيه نظر.

عَدَّ بعضهم من أخوات إنَّ عسى: تنبيهٌ: عدَّ بعضُهم من أخوات أنَّ عسى، لعملها عملَ أنَّ في لغة، فهي بمعنى لعلَّ، و شرطُ اسمها حينئذ أنْ يكونَ ضميراً، كقوله [من الطويل]:

١٤٦- فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كأسٍ وَ عَلَّها تَشَكَّى فآتي نَحْوَها فَأزورها[٤]

و هي حينئذ حرفٌ وفاقاً للسيرافيِّ، و نقلَه عن سيبَويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعلىتها، و لابن السَّراج في إطلاق القول بحرفيَّتها. قاله في الأوضح، و لايردُّ ذلك على قضية كلام المُصنِّف لشذوذه أو لذهابه إلى ما ذهبَ إليه المبرّدُ و الفارسيُّ مِنْ أنَّها باقيةٌ على إعمالها عملَ كاد،و لكن قلبَ الكلام، فجعلَ المخبرَ عنه خبراً و بالعكس.

فإن قلتَ قد ردَّ قولهما باستلزامه في قوله[من الرجز]:

١٤٧- ..... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[٥]

الاقتصارُ على فعلٍ و منصوبه دونَ مرفوعه، لا نظيرَ لذلك. قلتُ: قالَ ابنُ هشام: لهما أن يُجيبا بأنَّ المنصوبَ هنا مرفوعٌ في المعنى إذ مدَّعاهما أنَّ الإعرابَ قلبَ، و المعنى بحاله، انتهى.

---

١ - هو لعمربن أبي ربيعة. **اللغة**: جنح الليل: طائفة من الليل،الخطي: جمع خطوة: ما بين القدمين، الخفاف: من الخفة: ضدّ الثقل.

٢ - هو لمحمدبن ذؤيب. **اللغة**: تشوفا: من تشوّف بمعنى اطّلع أو تطاول و نظر، القادمة: إحدى ريشات عشر كبار، أو إحدى أربع في مقدّم الجناح (ج) القوادم .

٣ - نسب الرجز لرؤبه و للعجاج. **اللغة**: الصبا: الصغرو الحداثة، الرواجع: جمع راجع.

٤ - البيت لصخر بن العود الخضرمي . **اللغة**: كأس: اسم امرأة .

٥ - صدر البيت: **تقول بنتي قد أتى أناكا**، و الرجز لرؤبة أو العجاج.

لايتقدَّم أحد معمولي إنَّ و أخواتها عليها:«و لايتقدَّمُ أحدُ معموليها» منَ الاسمِ و الخبرِ «عليها مطلقاً»، أي ظرفاً أو جارّاً و مجروراً كان الخبرُ و غيره، فلايقالُ: زيداً إنَّ قائمٌ، و لا قائمٌ أو عندَك أو في الدار إنَّ زيداً، و ذلك لأنَّ لها صدرَ الكلام فلو قُدِّم زالت الصدريَّة، و أمَّا أنَّ المفتوحة فإنَّه و إن لم يكنْ لها صدرُ الكلام، لكنَّها كالموصول، إذ هي مع معموليها في تأويلِ المفرد، فلايتقدَّمُ عليها شيءٌ منها.

قالَ الرضيُّ: كلُّ ما يغيِّرُ معنى الكلام، و يؤثِّرُ في مضمونه، و كانَ حرفاً، فمرتبتُه الصدرُ، كحروف النفي و التنبيه و الاستفهام و التشبيه و التحضيض و العرض و غيرها ليتهيء السامعَ ذلكَ الكلامَ من أوّل الأمر على ما قصدَ المتكلِّمُ. و كلُّ واحد من هذه الحروف يدلُّ على قسم من أقسام الكلام بخلاف أنَّ المكسورة، فإنَّها لاتدلُّ على قسم من أقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط، و التوكيدُ تقويةُ الثابت، لاتغييرُ المعنى، إلا أنَّها مَعَ ذلك وَقَعَتْ موقعَ حرف ابتداء كاللام، فوجب تصدُّرها، و أمَّا المفتوحةُ فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد، وجبَ وقوعُها مواقعَ المفردات كالفاعل و المفعول و خبر المبتدأ و المضاف إليه، فلا تتصدَّرُ، و إنْ كانتْ في مقام المبتدأ الَّذي حقُّه الصدرُ، انتهى.

لايتقدَّم خبر إنَّ و أخواتها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً:«و لا»يتقدَّمُ «خبرُها على اسمها» لضعفها في العمل، لأنَّها إنَّما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مرَّ« إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جارّاً و مجروراً»، فإنَّه يجوزُ تقدمُّه على اسمها حينئذ من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشملُ ما تقدمُّه واجبٌ و جائزٌ، «نحو قوله تعالى:﴿إنَّ في ذلكَ لَعبرةً﴾[آل عمران /١٣]»، ﴿ إنَّ لَدَيْنا أنكالاً﴾[المزمل/١٢]، فتقدُّمُ الخبرِ على الاسم في الآية الأولى واجبٌ، لأنَّه لو أخِّرَ لزمَ إيلاءُ لامِ الابتداء لأنَّ و هو ممتنعٌ، و في الثانية جائزٌ على ما نصَّ عليه الجرجانيُّ، و اعتمدَه غيرهُ من جوازَ كون اسم أنَّ نكرةً محضةً، و إنَّما جازَ ذلك مع الظرف و المجرور، لأنَّهم يتوسَّعُونَ فيهما ما لايتوسَّعونَ في غيرهما، و ما ألطفَ قولُ ابن عنين[1] يشكُو تأخرّه [من الطويل]:

١٤٨- كأنّي منْ أخبار انَّ و لم يَجُزْ ... له أحدٌ في النحو أنْ يَتَقَدَّما
عَسَى حَرَف جرٍّ من نداك يَجُرُّني ... إليكَ فأضحي في ذراك مقدّما

١ - ابن عنين (أبوالمحاسن محمد) (١١٥٤-١٢٣٣) شاعر دمشقي هجّاءً رحّالة من أعظم شعراء عصره، له ديوان. المنجد في الأعلام. ص ١١.

علّة توسُّعهم في الظرف و المجرور: فائدةٌ: إنّما جرت عادتهم بالتوسُّع في الظرف و المجرور، لأنّ كلّ شيء من المحدثات فلابدَّ أنْ يكونَ في زمان أو مكان إلا نادراً فصارَ مَعَ كلّ شيء كقريبة و لَمْ يكن أجنبيّاً منه، فدخل حيثُ لايدخلُ غيره كالمحارم تدخلُ حيث لاتدخلُ الأجنبيُّ، و أُجرى الجارُّ معَ المجرورِ مجراه لكثرته في الكلام مثله و احتياجه إلى الفعل أو معناه و لمناسبته له لأنّ الظرفَ في الحقيقة جارٌّ و مجرورٌ لكونه بمعنى في، قالَه الرضيُّ و غيرُه[١].

الأقوال في الظرف و المجرور هل هما نفسهما الخبر أم لا: تنبيهاتٌ: الأوّل: ظاهرُ كلامه أنّ الخبرَ هو الظرفُ و المجرورُ نفسهُما، و في ذلك أقوالٌ: أحدها: و هو قولُ ابن كيسان: إنّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، و إنّ تسميةَ الظرف و المجرور خبراً مجازٌ، و عليه جمعٌ من المحقّقين منهم ابنُ مالك[٢] و ابنُ هشام. الثاني: هو قولُ أبي علي و تلميذه أبي الفتح: إنّه الظرفُ و المجرورُ نفسُهما، و إنّ العاملَ صار نسياً منسيّاً، الثالث: و هو مرتضي الرضيِّ و السيِّد عبدالله[٣]، إنّه هما و متعلقهما، و الأوّل هو التحقيقُ.

الثاني: استثنى ابنُ هشام في الأوضح «عسى» بمعنى لعلّ، فلا يجوزُ تقديمُ خبرها على اسمها مطلقاً، سواءٌ كانَ ظرفاً أو غيره.

الثالث: لايجوزُ تقديمُ معمول خبر هذه الأحرف عليهنَّ مطلقاً و لا على اسمهنَّ إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً، و أطلقَ المنعَ بعضُهم، و يجوزُ توسُّطه بينَ الاسم و الخبر مطلقاً، نحو: إنّ زيداً طعامَكَ آكلٌ.

قد يحذف كلٌّ من اسم إنّ و أخواتها و خبرها: تكميلٌ: قد يحذفُ كلٌّ من اسمهنَّ و خبرهنَّ فيحذفُ الاسم عندَ الجمهورِ في فصيحِ الكلامِ، و يكثرُ إذا كانَ ضميرَ شان، كقوله[من الخفيف]:

١٤٩- إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي ابْنَةِ حَسَّا.....نَ أَلُمْهُ وَ أَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ[٤]

---

١ - في «ح» من «بمعناه» إلى «غيره» بسقط.

٢- قال الشارح: إن ابن مالك من المحققين الذين يعتقدون أنّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، ولكنّه قال في الألفية: **وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر** (شرح ابن عقيل١/٢٠٩). فيذهب ابن مالك في الألفية إلى أن الظرف و الجارّ مع مجروره قد يقع كل منهما خبرا لا بنفسه، و لكن بمتعلقه.

٣ - لعلّه عبدالله بن إسحاق(ت ٧٣٥) نحويّ، أقدم النحاة الّذين ذكرهم سيبويه في«الكتاب». المنجد في الاعلام . ص٣٦٦ .

٤ - هو من قصيدة للأعشي و اسمه ميمون بن قيس يمدح بها آل أشعث بن قيس. **اللغة:** لام: فعل ماضي من اللوم بمعنى العذل، الخطوب: جمع الخطب أي الأمر العظيم .

و قوله[من الخفيف]:

١٥٠- إنَّ منْ يَدْخُلِ الْكَنيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فيها جَآذراً وَ ظباءَ[١]

و خرِّجَ عليه قوله عليه السلام: إنَّ منْ أشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون[٢]، أي إنَّ الشأنَ، و إنَّما لم يجعلْ «مَنْ» في البيتين اسماً، لأنَّها شرطيّةٌ بدليل جزمها الفعلين فيهما، و الشرط له الصدرُ فلم يعملْ فيه ما قبلَه، و من حذفه غير شأنٍ ما حَكاه الأخفشُ: إنَّ يك مأخوذ أخواك، أي إنَّكَ و قوله [من الطويل] :

١٥١- فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنّي سَاعَةً .....[٣]

و قوله [من الطويل] :

١٥٢ - فَلَو كُنْتَ ضبياً عَرَفْتَ قَرَابتي وَ لكنَّ زَنْجيٌّ عَظيمُ الْمَشافر[٤]

و يروى زنجيًّا، و قيلَ:لايجوزُ حذفهُ في الكلام إلا إذا كانَ ضميرَ شأن، فلايحسنُ حذفُه إلا في الضرورة، و قيل: هو خاصٌّ بالشعر مطلقاً، و صحَّحه ابنُ عصفور و السخاويُّ في شرح المفصَّل.

و يحذفُ الخبرُ إذا علمَ مطلقاً، خلافاً لمنْ اشترطَ تنكيرَ الاسم، فمن حذفه و الاسمُ معرفة قوله تعالى: ﴿ إنَّ الَّذينَ كفَرُوا وَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبيل الله وَ المَسْجد الحَرامِ ﴾[الحج /٢٥]، و قوله تعالى:﴿إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا بالذِّكر لَمّا جَاءَ هُمْ ﴾[فصلت٤١]، و قوله[من الطويل]:

١٥٣- سوى أنَّ حَيّاً من قُرَيش تَفَضَّلُوا على الناسِ أو أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا[٥]

أي تفضَّلوا، و من حذفهِ والاسمُ نكرةٌ قوله[من المنسرح]:

١٥٤- إنَّ مَحــلّاً و إنَّ مُرْتَحَلاً وَ إنَّ في السَّفر إذْ مَضَوا مَهلاً[٦]

---

١ - قائله الأخطل. **اللغة:** الكنيسة معبد إليهود و النصارى، الجاذر: جمع جوذر عجل البقره الوحشية، والظباء: جمع ظبي و هو معروف، و أراد بها النساء اللّتي كالجآذر و الظباء في سعة العين.

٢ - السيوطي، الجامع الصغير، الطبع الأول، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ.ق ص ١٣٣ رقم ٣٢٩ .

٣ - هو من قصيدة لعدي بن زيد العبادي و عجزه «**فَبِتْنَا على مَا خَيَّلَتْ ناعمَيْ بَال**، **اللغة:** الضمير المستتر في خيلت يرجع إلى المحبوبة، و ناعمي تثنية ناعم ، فاعلُ من نعم بالهُ أي: طابَ، و البال : الخاطر.

٤ - هو من أبيات للفرزدق يهجو بها أيوب بن عيسى الضبّيّ **اللغة:** الضبيّ:نسبة إلى بني ضبة الزنجيّ: نسبة إلى الزنج و هو جبل في السودان، المشافر جمع مشفر: الشفة من البعير كالجحفلة للفرس و أستعير لشفة الإنسان .

٥ - هو للأخطل التغلبي. **اللغة:** الحيّ القبيلة، و كأنّه أراد بتنكيره بني هاشم. تفضّلوا: رَجَحوا على الناس بالفضل و المزيّة. الاكارم: جمع أكرم. نهشلا: بدل من الأكارم. و نهشل: اسم رجل، و هي أيضا قبيلة معروفة. لسان العرب ٤/٤٠٣٧(نهشل).

٦ - هو مطلع قصيدة للأعشي و اسمه ميمون بن قيس. **اللغة:** المحلّ مصدر ميميّ بصيغة اسم المكان بمعنى الحلول أي النزول. و المرتحل مصدر ميمي بصيغة اسم المفعول بمعنى الارتحال و هو الذهاب من المنزل. السفر جمع سافر بمعنى المسافر , و إذ تعليليّة.

و قولهم: إنَّ مالاً و إنَّ ولداً أي إنَّ لنا. و قد عَقدَ سيبَويهِ لهذا باباً، فقال: بـــابُ إنَّ مالاً و إنَّ ولداً.

الكلام على ليتَ شعري: و التزمَ الحذفُ في ليت شعري مردفاً باستفهام كقوله[مـــن الطويل]:

١٥٥- ألا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلة بواد وحَولي إذخرٌ و جليلٌ[1]

قيل: لأنَّ الاستفهام يسدُّ مسدَّ الخبر، و جملة الاستفهامِ في موضعِ نصبٍ بشعري، و استشكلَ الرضيُّ القولَ بسدِّ الاستفهام مسدَّ الخبرِ بأنَّ محلَّ شعري الَّذي هوَ مصدرٌ بعدُ جميع ذيوله من فاعله و مفعوله، فمحلُّه بعد الاستفهام، فكيفَ يكونُ الاستفهام في مقام الخبرُ، و مقامُه بعدُه بل هو خبرٌ وجبَ حذفُه بلا سادٌّ مسدَّه لكثرة الاستعمال، انتهى.

و الشعرُ بمعنى الفطنة مصدرٌ من شعرتُ أشعرُ، كنصرتُ أنصرُ. قالَ سيبويه: أصلُه ليت شعرتي، حذفَوا الهاءَ في الإضافة كما في قولهم: هو أبو عذرها، فلعلَّه لَمْ يثبتْ عندَه مصدرٌ إلا بالهاء كالنشدة، وإلا فلا موجبَ لجعله المصدرَ من باب الهيئـــة كالجلـــسة و الركبة، قالَه الرضيُّ.

تلحق الأحرف المشبهة بالفعل ما فتكفُّها عن العمـــل: «و تلحقُهـــا» أي الحـــروفَ المذكورةَ «ما الزائدةُ، فتكفُّها عن العمل» لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الَّذي هـــو سببُ عملها، و صيرورتها حينئذ حروفَ ابتداء، تدخلُ على الجمليتين،« نحو: إنَّما زيدٌ قائم»، و قوله تعالى:﴿كَأَنَّما يُسَاقُونَ إلى المَوْت﴾[الانفال/٦]، و لذلك سمِّيت ما هـــذه كافَّةً، و إلى هذا لمحَ بعضُهم حيثُ قالَ و تلطَّفَ [من الرجز المجزوء]:

١٥٦- عزلوك لما قلت ما أعطى و ولَّوا مَن بذل
أو ما علمت بأنَّ ما حرفٌ يكفُّ عَن العمل

و إذا تَلاهَا الفعلُ سُمِّيت مهيئةً، لأنَّها هيَّأت هذه الحروف للدخول على الفعل بعدَ أن لم تكن له صالحة، و قد تعملُ ليتَ مع لحوقِ ما قيل: بل هو الأرجـــح لعـــدم زوال

١- أنْشَده بلالٌ وسمعه النبي(ص)فقال له:حنتَ يا ابن السوداء.و الحنان الَّذي يحنُّ إلى الشيء.المصدر الـــسابق ٩٦٩/١.**اللغة:** الأذخر: حشيشة طيبة الرائحة يسقف بها البيوت فوق الخشب. الجليل: الثمام: عُـــشب مـــن الفصيلة النحيلية.

اختصاصها بالأسماء، فلايقال: ليتما قامَ زيدٌ، خلافاً لابن أبي الربيع.[١] وذهب الفـرَّاء إلى وجوب الأعمال، وروى قولُ النابغة[من البسط]:

١٥٧- قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمامَ لَنَا إلى حَمامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[٢]

بالوجهين، فالرفعُ على أنَّ ما كافَّةٌ، و ذا مبتدأٌ، والحمامُ بيانٌ، و لنا الخبرُ، و النَصبُ على أنَّ ما زائدةٌ، و ذا اسمُ ليتَ، و الحمامُ بيانٌ، و لنا الخبرُ قالَ ابنُ هشام: و يحتملُ أنَّ الرفعَ على أنَّ ما موصولةٌ، و أنَّ الاشارةَ خبرٌ لهو محذوفاً، أي ليتَ الَّذي هو هذا الحمامُ لنا، و لكنَّه احتمالٌ مرجوحٌ، لأنَّ حذفَ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ في صلة غير أي مَـعَ عدمِ طول الصلة قليلٌ، انتهى.

و عدَمُ طولَ الصلة في ذلك ممنوعٌ، بل هي طويلةٌ بالصفة، و قد صرَّحَ هو بمثل ذلك في المغني، و ذهبَ ابنُ السرَّاجُ و الزَّجاجُ و الزمخشريُّ، و تبعهم ابن مالك، إلى جـوازِ إعمالِ الجميعِ قياساً على ليتما، و منعَه سيَبويهِ في غيرهما للسماعِ المشهور فيها دونَ مـا عداها

و خرجَ بقولنا:«الزائدة» ما المصدريةُ و الموصولةُ فلاتكفَّان عن العمل، نحو: أعجبني أن ما قمتَ، أي قيامُك، و نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّما نُمِدُّهُم به مِنْ مَال وَ بَنِينَ ﴾[المومنون /٥٥]،﴿وَ اَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُم مِنْ شَيءٍ فَأَنَّ للّه خُمُسَهُ﴾ [الأنفال/٤١]، أي أنَّ الَّذي ، بدليل عود الضمير من به و خمسه إليها، إذ لايعودُ الضميرُ إلا على الأسماء، و كانَ عليه التقييدُ بها كما فعلنا، و كأنَّه اعتمدَ على المثال، فإنَّه لايصحُّ أنْ يكونَ ما فيه إلا زائدةً، فتدبَّر.

بحث في سبب إفادة إنَّما للحصر بين الأصوليّين و النَّحويِّينَ: تنبيهٌ: ها هنا بحثٌ لابأسَ بالتعرُّض له، و هو أنَّ جماعةً منَ الأصوليِّينَ منهم الفخرُ الرازيُّ في المحصول[٣] ذكـروا أنَّ ما الكافةَ الَّتي معَ أن نافية، و أنَّ ذلكَ سببُ إفادتهما للحصر في نحو: ﴿إِنَّمـا اللهُ إلـهٌ واحدٌ﴾[النساء/١٧١]، قالوا: لأنَّ إنَّ للاثبات، و ما للنفي، فلايجوزُ أنْ يتوجَّهَا معاً إلى شيءٍ واحد، لأنَّه تناقضٌ، و لا أن يوجَّهَ النفي للمذكور بعدها، لأنَّه خـلافُ الواقـع باتِّفاق، فتعيَّنُ صرفه لغير المذكور، و صرفُ الاثبات للمذكور، فجاء الحصرُ.

---

١ - عبدالله بن أحمد أبوالحسين ابن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه، صنَّف شرح الإيضاح ، شرح سيبويه و ... مات سنة ٦٨٨ هـ. بغية الوعاة ١٢٦/٢.

٢ - قاله النابغة الذبياني، **اللغة:** قد: ها هنا اسم فعل معناه يكفي، أو هو اسم بمعنى كاف.

٣ - المحصول في أصول الفقه، مبسوط لفخر الدين محمدبن عمر الرازي . كشف الظنون ١٦١٥/٢.

و قد اعترضَ عليهم جماعةٌ مِنْ أهل البيان كالسكاكيِّ و اتباعه من النَّحويِّينَ كأبي حيَّان، و ابن هشام قال في المغني: إنَّ ما ذكرُوه مبنيٌّ على مقدَّمتينِ باطلتين بإجماع النَّحويِّينَ، إذْ ليستْ إنَّ للاثبات، و إنَّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كانَ، مثلُ إنَّ زيداً قائمٌ، أو نفياً، مثلُ إنَّ زيداً ليسَ بقائم، و منه ﴿ إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ الناسَ شَيئاً ﴾[يونس /٤٤]، و ليست ما للنفي،بلِ هي بمنزلتها في أخواتها أي ليتما و لعلّما و لكنّما و كأنّما.

و بعضُهم ينسبُ القولَ بأنَّها نافيةٌ للفارسيِّ في كتاب الشيرازيَّات[١]، و لم يقلْ ذلك الفارسيُّ في الشيرازيّات و لا غيرها، و لا قاله نحويٌّ غيره، و إنَّما قالَ الفارسيُّ في الشيرازيَّات: إنَّ العربَ عَامَلُوا أنَّما معاملةَ النفي و إلا في فصل الضمير كقوله[من الطويل]:

١٥٨- .....وَ إنَّما يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أنا أَوْ مِثلي[٢]

انتهى.

و يدفعُ هذا التهويلُ ما أجابَ به العلامةُ التفتازاني في سَرح المفتاح عن الأصوليِّينَ، فقالَ: المرادُ أنَّ كلمتي إنَّ وَ ما في الأصل كذلكَ، فناسبَ أن يُعتبرَ فيها هذا المعنى، انتهى.

و توضيحُه أن الأصوليِّينَ لم يريدوا أنَّ كلَّ واحد من الحرفين أعني أنَّ و ما باق حال التركيب على معناه الأصلي، ليتَّجه عليهم ما ذَكَرتموه بل هو بيانُ مناسبة لتضمُّنِ إنَّما معنى النفي و الاثبات، فإنَّ المفردينِ لَمَّا كانَ أحدُهما حالَ الانفراد بمعنى الإثبات، و الآخر بمعنى النفي، ناسبَ ذلكَ أن يضمنَ المركَّبُ منهما معنى النفي و الإثبات معاً، قال المحقِّقُ الشريفُ: و هذه المناسبةُ أقوي من الَّتي ذكرَها على بنُ عيسى الربعيّ[٣]، و عوَّلَ عليه السكاكيُّ في توجيه إفادتها الحصرَ.

محلُّ فتح همزة أنَّ و جواز الأمرين:«و المصدرُ إنْ حَلَّ محلَّ أنَّ» و معموليها بأن وجبَ ذلك، «فُتحتْ همزتُها» وجوباً للفرق بينَهَا و بين المكسورة و«إلا» يحلُّ المصدرُ محلَّ أنَّ و معموليها بأنْ لايجوزَ ذلك «كُسرت» همزتُها وجوباً، «و إنْ جازَ الامران» و هما الحلولُ و عدمُه«جاز الأمرانِ»، أي فتحُ الهمزةِ و كسرُها، و سلمَ تعبيره بالمصدر عمَّا

---

١ - الشيرازيات في النحو لأبي على الفارسي. المصدر السابق ١٠٦٨/٢.

٢ - صدره «**أنا الذائدُالحامي الذمارَ**»، و هو للفرزدق.**اللغة:** الذائد: المانع، الذمار: ذمار الرجل، و هو كلُّ ما يلزمك حفظه و حياطته و حمايته و الدفع عنه.

٣ - على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعيّ أحد أئمة النحو و حذّاقهم الجيّدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس. أخذ عن السيرافي و لازم الفارسي عشر سنين و مات ببغداد . بغية الوعاة ٢ / ١٨١ .

انتقدَ به على سيبَويه حيثُ عبَّرَ بالمفرد من أنَّه منقوضٌ بنحو: ظننتُ زيداً إنَّه قائمٌ، حيثُ يجبُ فيه كسرُ أنَّ معَ جوازِ حلول المفرد محلَّها و في محل معموليها، كذا ذكرَ ابنُ مالك. إذا علمتَ ذلكَ، فيجبُ الفتحُ في ثمانيةِ مواضعَ يجبُ فيها أنْ يحلَّ المصدرُ محلَّ أنَّ و معموليها:

أحدُها: أن تقع فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[العنكبوت /٥١]، أي إنزالنا.

الثاني: أن تقعَ نائباً عن الفاعلِ، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إلى أنَّه اسْتَمَعَ نفرٌ ﴾[الجن/١]، أي استماعُ .

الثالثُ: أن تقع مفعولاً لغير القول،نحو:﴿و لَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾[الأنعام/٨١]، أي إشراككم.

الرابع: أن تقع في موضع رفع بالابتداء، نحو:﴿ وَ مِنْ آياتِه أَنَّك ترى الأرضَ خاشعةً ﴾[فصلت /٣٩]، أي رؤيتك .

الخامسُ: أن تقعَ في موضعِ خبرِ اسم معنى غيرِ قول، و لا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنَّه فاضل، أي فضلُه، بخلافِ قولي أنَّه فاضلٌ، و اعتقادُ زيد إنه حقٌ.

السادسُ: أن تقعَ مجرورةً بالحرف، نحو : ﴿ذلكَ بأنَّ الله هو الحقُّ﴾[لقمان /٣٠].

السابع: أن تقعَ مجرورةً بالإضافة إلى غير ظرف، نحو: ﴿إنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات /٢٣]، أي مثل نطقكم .

الثامن: أن تقع معطوفة على شيء ممَّا ذكر، نحو : ﴿و اذْكُروا نعمتي الَّتي أنعمتُ عليكم و أنِّي فضلتكم﴾[البقرة /٤٧]، أي نعمتي و تفضيلي، أو مبدلةٌ منه نحو: ﴿و إذْ يَعِدُكم الله إحدى الطائفتين أنَّها لكم﴾[الأنفال /٧]، أي كونها لكم .

و يجبُ الكسرُ في تسعةِ مواضعَ، لايجوزُ أنْ يحلَّ المصدرُ فيها محلَّ أنَّ و معموليها:

أحدُها: أن تقعَ محكيةً بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إنِّي عَبْدُ الله﴾[مريم/٣٠] .

الثاني: أن تقع في ابتداء الكلام نحو: ﴿إنَّا أَنْزَلْناه﴾[القدر /١]، ﴿ألا إنَّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم﴾[يونس/٦٢] .

الثالث: أنْ تقعَ في أوَّل الصلة، نحو: ﴿ وآتَيْناه مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ ﴾ [القصص/٧٦].

الرابعُ: أن تقع في أوَّل الصفة، كمررت برجلٍ إنَّه فاضل.

الخامسُ: أن تقع في أوَّل الجملة الحالية، نحو: ﴿كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بيتِكَ بِالحَقِّ و إنَّ فريقاً منَ المؤمنينَ لَكَارِهُونَ﴾[الأنفال /٥] .

السادس: أنْ تقعَ في أوَّل الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بالجمل و إذ و إذا و حيثُ، نحو: جلست إذ أو حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ .

السابعُ: أن تقعَ قبل اللام المعلّقة، نحو:﴿و اللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لرَسولُه و اللهُ يَشهدُ إنَّ المُنافقينَ لَكَاذبُونَ﴾[المنافقون/١] .

الثامنُ: أنْ تقعَ جواباً للقسم، نحو: ﴿و الكتاب المُبين إنَّا أنْزَلْنَاه﴾ [الدخان /٣و٢] .

التاسعُ: أن تقعَ خبراً من اسمِ عينٍ نحو: زيدٌ إنَّه فاضلٌ .

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قال الدماميني في المنهل: قد يجبُ الفتحُ مع الحكاية بالقول، نحو: قالَ زيدٌ أنَّك فاضل أكرمتك، ففتحتُها لأنَّها في أوَّلِ المحكى مفتوحة لوقوعِها بعدَ لامِ التعليل المحذوفة، أي لأنَّكَ فاضلٌ أكرمتُكَ .

فإنْ قلتَ: فالموجبُ إذن للفتح أنَّما هو وقوعُها بعدَ الجارِّ لاكونُها محكيةً بالقول. قلتُ: الموجبُ للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكايةُ، وقوعُها في الابتداء نظراً إلى الكلامِ المحكى، و قد عدَّوا هذه[١] قسماً برأسه، فلنعدَّ تلك[٢] أيضاً [قسماً برأسه] و لافرقَ، فتأمَّلْه.

فتح همزة أنَّ بعد حيث و الكلام على ذلك:الثاني: قالَ ابنُ هشام: قد أولعَ الفقهاءُ و غيرُهم بفتح أنَّ بعدَ حيثُ، و هو لحنٌ فاحشٌ، فإنَّها لاتضافُ إلا إلى الجملةِ، و أنَّ المفتوحةَ و معمولاها في تأويل المفرد، انتهى.

و قد أوجبَ جماعةٌ، منهم الرضيُّ و صاحبُ اللباب و السَّيِّد ركن الدين فَتْحَها نظراً لإصالة الإفرادِ في المضاف إليه، و أجازَ بعضُهم الفتحَ و الكسرَ نظراً إلى كلا الوجهين. و في شرحِ التسهيلِ للدماميني، الفتحُ صحيحٌ، لأنَّ حيثُ تضافُ إلى الجملةِ و إلى المفرد كقوله[من الطويل]:

١٥٩- وَ نَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِم ببيضِ المَوَاضي حَيْثُ لَيِّ العَوَائِمِ[٣]

بجرِّ لَيِّ، فيجوزُ إذن في أنَّ الواقعة بعدَها الوجهان. فإنْ قلتَ: إضافةُ حيثُ إلى المفرد نادرٌ، فلايحملُ عليه، قلتُ: يجوزُ الفتحُ، و إنْ قُلنا: إنَّها مضافةٌ إلى الجملة بناءً على أنَّ أنَّ و معموليها بتأويل مصدرٍ وقعَ في موضعِ مبتدأ محذوفِ الخبرِ على حدِّ قولِه [من الرجز]:

---

١ - سقط هذه في «ح».

٢ - سقط تلك في «س» .

٣ - لم يسم قائل البيت، **اللغة**: الكُلَى جمع الكلية. البيض: السيوف. لَيّ مصدر بمعنى الشدّ و الفتل. العوائم جمع عمامة.

١

١٦٠- أَمَا ترى حَيْثُ سُهَيلٌ طَالِعٌ .....

برفعِ سهيل، أي حيثُ سهيلٌ موجودٌ، و حذفُ خبرِ المبتدأ بعدَ حيثُ غيرُ قليلٍ، انتهى. و في هذا التوجيهِ بحثٌ، إذ يلزمُ عليه جوازُ الفتحِ في جميعِ صورِ وجوبِ الكسرِ. فتأمَّل.

و يجوزُ الفتحُ و الكسرُ في تسعةِ مواضعَ، يجوزُ فيها حلولُ المصدرِ محلَّ أنَّ و معموليها وعدمُه:

أحدُها: أنْ تقعَ أنَّ خبراً عن قول، و مخبراً عنه بقول، و فاعلُ القولين واحدٌ، نحو أوَّلُ قولي أنِّي أحمدُ اللهَ، فالفتحُ على أنَّ القولَ على حقيقتِه من المصدريَّة أي قولي حمدُالله، و الكسرُ على أنَّه بمعنى المقول، أي مقولي إنِّي أحمدُ اللهَ، فلو انتفى القولُ الأوَّل وجبَ الفتحُ أو الثاني، أو اختلفَ القائلُ وجبَ الكسر.

الثاني: أن تقعَ بعد إذا الفجائية كقوله [من الطويل]:

١٦١- وَ كُنْتُ أُرَي زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا أنَّه عَبْدُ القَفَا وَ اللَّهَازِمِ[٢]

فالفتحُ على معنى فإذا هو عبدُ القفا، كما تقولُ: خرجتُ فإذا الأسدُ، و الكسرُ على معنى فإذا هو عبدُ القفا.

الثالثُ: أنْ تقعَ بعدَ فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءً بِجَهالة ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْده وَ أَصْلَحَ فَأَنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[الأنعام/٥٤] فالفتحُ على معنى فالغفرانُ و الرحمةُ أي حاصلان، أو فالحاصل الغفرانُ و الرحمةُ، و الكسرُ على معنى فهو غفورٌ رحيمٌ.

الرابعُ: أنْ تقعَ في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قبلُ نَدْعُوه أَنَّهُ هو البرُّ الرحيمُ﴾ [الطور /٢٨]، قَرَأَ نافعٌ[٣] و الكسائيُ بالفتحِ على تقديم لام العلة، أي لأنَّه، و الباقون بالكسر على أنَّه تعليلٌ مستأنفٌ مثل ﴿وَ صَلِّ عليهم إنَّ صلاتَكَ سَكَنٌ لَهم﴾[التوبة /١٠٣]، و مثله: لبيكَ أنَّ الحمدَ و النعمةَ لك.

الخامسُ: أنْ تقعَ بعدَ فعلِ قسمٍ، و لا لامَ بعدَها كقوله[من الرجز]:

١٦٢- أَوْ تَحلِفِي بِرَبِّكِ العَلِي أنِّي أبو ذَيَّالكِ الصَّبِيّ[٤]

---

١ - في المغني و جامع الشواهد و ابن عقيل«طالعاً»و بعده«**نجماً يُضيء كالشهاب لامعاً**»، و الرجز بجهول القائل.

٢ - البيت من الفرزدق، يهجو بها زيد بن أرقم. **اللغة:** القفا: خلف الرأس، اللهازم: جمع اللهزمة: طرف الحلقوم و هما كنايتان عن الخسّة و الدناءة و الذلّة.

٣ - نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩ هـ) أحد أئمة القراءات العشر، عاش في المدينة أصله من أصبهان.المنجد في الأعلام، ص٥٦٩.

٤ - البيت يُنسب إلى رؤبة بن العجاج.

فالفتحُ بتقدير على، و الكسرُ على الجواب، و البصريُّون يُوجبونُه، و لـو أضـمرَ الفعلُ، أو ذكرت اللامُ تعيَّنَ الكسرُ إجماعاً، نحو: و اللهِ إنَّ زيداً لقائم، و حلفتُ إنَّ زيداً قائمٌ .

السادسُ: أنْ تقعَ بعدَ و او مسبوغة بمفرد صالحة للعطف عليه، نحو: ﴿إنَّ لـكَ إلا تَجوعَ فيها وَ لا تَعْرَى* و انَّكَ لا تَظْمَؤُا فيهاَ و لاتَضْحَى﴾[طه/١١٨و١١٩]، قَرَأَ نافعٌ و أبوبكر بالكسر، إمَّا على الاستيناف، أو بالعطف على جملـةِ أنَّ الأولى، و البـاقون بالفتح بالعطف على أنْ لاتجوعَ .

السابعُ: أنْ تقعَ بعد حتى، و يختصُّ الفتحُ بالجارة و العاطفة، نحو: عرفتُ أُمـورَك حتى انَّكَ فاضلٌ، و الكسرُ بالابتدائيَّة، نحو: مرضَ زيدٌ حتى أنَّه لا يرجونَه .

الثامنُ: أنْ تقعَ بعدَ أمَّا، نحو: أما انَّكَ فاضلٌ، فالفتحُ على أنَّها أحقّاً، و هو قليلٌ، و الكسرُ على أنَّها حرفُ استفتاحٍ بمنزلةِ إلا الاستفتاحية[1].

الكلام على لاجرم و معناها: التاسع: أن تقعَ بعد لاجرمَ، و الغالبُ الفتحُ، نحـو: ﴿لا جَرَمَ انَّ اللهَ يعلمُ﴾[النحل /٢٣]، فالفتحُ عند سيبَويه على أنَّ جرمَ فعلٌ ماضٍ، و أنَّ و صلتَها فاعلٌ، أي وجبَ أنَّ اللهَ يعلمُ و لاصلة، و عندَ الفرَّاء على أنَّ لاجـرمَ بمنزلـة لارجلَ، و معناهما لا بدَّ و من بعدَ هما مقدَّرة، و الكسرُ على ما حكاه الفرَّاء مـن أنَّ بعضَهم ينزِّلها منزلةَ إيمين، فيقولُ: لاجرمَ لآتينَّكَ، و لا جرمَ أنَّكَ ذاهبٌ، و لا جـرمَ لقد أحسنتَ.

الكلام على المعطوف على اسم أنَّ و أخواتها: و الاسمُ المعطوفُ علـى أسمـاءِ هـذه الأحرف منصوبٌ، سواءٌ كانَ قبل مضيِّ الخبر أو بعده. كقوله[من السريع]:

١٦٣- إنَّ الرَّبيعَ الْجَوْدَ وَ الخَريفا يَدا أبِي العَّباسِ وَ الصُّيُوفا[2]

فعطفُ الخريف بالنصب على الربيع قبلَ مضيِّ الخبر، و هو يدا أبي العباسِ و عطفُ الصيوف، جمع صيف، على الربيع بالنصب بعدَ مضيِّ الخبر.

و تختصُّ إنَّ المكسورةَ و أنَّ المفتوحةَ لفظاً المكسورة حكماً و لكـنَّ دونَ الـثلاث الآخر برفعه، أي رفعُ المعطوفِ على أسمائهنَّ، و ذلك لأنهنَّ لما يغيِّرن معنى الجملة كـنَّ

---

١ - بمنزلة إلا الاستفهامية «م».

٢ - هو لرؤبة بن العجاج بن رؤبة التّيمي. **اللغة:** الجود: المطر الغزير، و أراد بأبي العباس أبا العباس الـسفاح أوّل الخلفاء العباسيين .

١٦٠- أَمَا ترى حَيْثُ سُهَيلٌ طَالِعٌ .....[1]

برفعِ سهيل، أي حيثُ سهيلٌ موجودٌ، و حذفُ خبرِ المبتدأ بعدَ حيثُ غيرُ قليلٍ، انتهى. و في هذا التوجيهِ بحثٌ، إذ يلزمُ عليه جوازُ الفتحِ في جميعِ صورِ وجوبِ الكسرِ. فتأمَّل.

و يجوزُ الفتحُ و الكسرُ في تسعةِ مواضعَ، يجوزُ فيها حلولُ المصدرِ محلَّ أنَّ و معموليها وعدمُه:

أحدُها: أنْ تقعَ أنَّ خبراً عن قول، و مخبراً عنه بقول، و فاعلُ القولين واحدٌ، نحو أوَّلُ قولي أنِّي أحمدُ اللهَ، فالفتحُ على أنَّ القولَ على حقيقتِه من المصدريَّة أي قولي حمدُالله، و الكسرُ على أنَّه بمعنى المقول، أي مقولي إنِّي أحمدُ اللهَ، فلو انتفى القولُ الأوَّل وجبَ الفتحُ أو الثاني، أو اختلفَ القائلُ وجبَ الكسر.

الثاني: أن تقعَ بعد إذا الفجائية كقوله [من الطويل]:

١٦١- وَ كُنْتُ أُرَي زيداً كَمَا قيلَ سَيِّداً إذا انَّه عَبْدُ القَفَا وَ اللَّهَازِمِ[2]

فالفتحُ على معنى فإذا العبوديَّةُ أي حاصلةٌ، كما تقولُ: خرجتُ فإذا الأسدُ، و الكسرُ على معنى فإذا هو عبدُ القفا .

الثالثُ: أنْ تقعَ بعدَ فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءً بِجَهالة ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِه وَ أَصْلَحَ فَأَنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[الأنعام/٥٤] فالفتحُ على معنى فالغفرانُ و الرحمةُ أي حاصلان، أو فالحاصل الغفرانُ و الرحمةُ، و الكسرُ على معنى فهو غفورٌ رحيمٌ.

الرابعُ: أنْ تقعَ في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قبلُ نَدْعُوه أَنَّهُ هو البرُّ الرحيمُ﴾ [الطور /٢٨]، قَرَأَ نافعٌ[3] و الكسائيُ بالفتحِ على تقديرِ لام العلة، أي لأنَّه، و الباقون بالكسر على أنَّه تعليلٌ مستأنفٌ مثل ﴿وَ صَلِّ عليهم إنَّ صلاتَكَ سَكَنٌ لَهم﴾[التوبة /١٠٣]، و مثله: لبيكَ أنَّ الحمدَ و النعمةَ لك.

الخامسُ: أنْ تقعَ بعدَ فعلِ قسمٍ، و لا لامَ بعدَها كقوله[من الرجز]:

١٦٢- أَوْ تَحلِفِي بِرَبِّكِ العَلِي انِّي أَبو ذَيَّالكِ الصَّبِيّ[4]

---

١ - في المغني و جامع الشواهد و ابن عقيل«طالعاً»و بعده«نجماً يُضيء كالشهاب لامعاً»، و الرجز بمجهول القائل.

٢ - البيت من الفرزدق، يهجو بها زيد بن أرقم. **اللغة:** القفا: خلف الرأس، اللهازم: جمع اللهزمة: طرف الحلقوم و هما كنايتان عن الخسّة و الدناءة و الذلّة.

٣ - نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩ هـ) أحد أئمة القراءات العشر، عاش في المدينة أصله من أصبهان.المنحد في الأعلام، ص ٥٦٩.

٤ - البيت يُنسب إلى رؤبة بن العجاج.

فالفتحُ بتقدير على، و الكسرُ على الجواب، و البصريُّون يُوجبونُه، و لـو أضـمرَ الفعلُ، أو ذكرت اللامُ تعيَّنَ الكسرُ إجماعاً، نحو: و اللهِ إنَّ زيداً لقائم، و حلفتُ إنَّ زيداً قائمٌ .

السادسُ: أنْ تقعَ بعدَ و او مسبوغة بمفرد صالحة للعطف عليه، نحو: ﴿إنَّ لـكَ إلا تَجوعَ فيها وَ لا تَعْرَى* و انَّكَ لا تَظْمَؤُا فيهاَ و لاتَضْحَى﴾[طه/١١٨و١١٩]، قَرَأَ نافعٌ و أبوبكر بالكسر، إمَّا على الاستيناف، أو بالعطف على جملـةِ أنَّ الأولى، و البـاقون بالفتح بالعطف على أنْ لاتجوعَ .

السابعُ: أنْ تقعَ بعد حتى، و يختصُّ الفتحُ بالجارة و العاطفة، نحو: عرفتُ أُمـورَك حتى انَّكَ فاضلٌ، و الكسرُ بالابتدائيَّة، نحو: مرضَ زيدٌ حتى أنَّه لا يرجونَه .

الثامنُ: أنْ تقعَ بعدَ أمَّا، نحو: أما انَّكَ فاضلٌ، فالفتحُ على أنَّها أحقَّاً، و هو قليلٌ، و الكسرُ على أنَّها حرفُ استفتاحٍ بمنزلةِ إلا الاستفتاحية[١].

الكلام على لاجرم و معناها: التاسع: أن تقعَ بعد لاجرمَ، و الغالبُ الفتحُ، نحـو: ﴿لا جَرَمَ انَّ اللهَ يعلمُ﴾[النحل /٢٣]، فالفتحُ عند سيبَويه على أنَّ جرمَ فعلٌ ماضٍ، و أنَّ و صلتَها فاعلٌ، أي وجبَ أنَّ اللهَ يعلمُ و لاصلة، و عندَ الفرَّاء على أنَّ لاجـرمَ بمنزلـة لارجلَ، و معناهما لا بدَّ و من بعدَ هما مقدَّرة، و الكسرُ على ما حكاه الفرَّاء مـن أنَّ بعضَهم ينزِّلها منزلةَ إلى يمين، فيقولُ: لاجرمَ لآتينَّكَ، و لا جرمَ أنَّكَ ذاهبٌ، و لا جـرمَ لقد أحسنتَ.

الكلام على المعطوف على اسم أنَّ و أخواتها: و الاسمُ المعطوفُ علـى أسمـاءِ هـذه الأحرف منصوبٌ، سواءٌ كانَ قبل مضيِّ الخبر أو بعده. كقوله[من السريع]:

١٦٣- إنَّ الرَّبيعَ الْجَوْدَ وَ الخَريفا يَدا أبي العَبَّاسِ وَ الصُّيُوفا[٢]

فعطفُ الخريفِ بالنصبِ على الربيع قبلَ مضيِّ الخبر، و هو يدا أبي العباسِ و عطفُ الصيوف، جمع صيف، على الربيعِ بالنصب بعدَ مضيِّ الخبر.

و تختصُّ إنَّ المكسورةَ و أنَّ المفتوحةَ لفظاً المكسورة حكماً و لكـنَّ دونَ الـثلاث الآخر برفعه، أي رفعُ المعطوفِ على أسمائهنَّ، و ذلك لأنهنَّ لما يغيِّرن معنى الجملة كـنَّ

---

١ - بمنزلة إلا الاستفهامية «م».

٢ - هو لرؤبة بن العجاج بن رؤبة التميمي. **اللغة:** الجود: المطر الغزير، و أراد بأبي العباس أبا العباس السفاح أوّل الخلفاء العباسيين .

كالعدم، فيعطف على أسمائهنَّ بالرفع حملاً على محلّها، و يكونُ من عطف الجمل لا المفردات، لأنَّ القائمَ مثلاً في إنَّ زيداً قائمٌ و عمرٌو لايكون خبراً عن الاسمين .

فانَ قلتَ: دعوى أنَّ أنَّ المفتوحة لاتغيِّرُ معنى الجملة ممنوعةٌ، بل هي خلافُ الاجماع، قلتُ: قد أشرْنا إلى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكماً. قالَ ابنُ الحاجب: أنَّ المفتوحةُ إذا كانتْ مكسورةً حكماً جازَ معاملتها في العطف معاملةَ إنَّ المكسورة لفظاً، قالَ و هذا موضعٌ لم ينبِّهْ عليه النَّحويُّونَ، فإنَّهم إذا قالوا يعطفُ على اسمِ أنَّ المكسورة دونَ غيرها أوهَمُوا أنَّه لايجوزُ العطف مع المفتوحة.

و المفتوحةُ تنقسمُ قسمين: قسمٌ يجوزُ العطفُ على اسمها بالرفع، و قسمٌ لايجوزُ، فالقسمُ الَّذي يجوزُ هو أنْ تكونَ في حكم المكسورة، كقولكَ: علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، لأنَّه موضعُ الجملة المستقلَّة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمتُ على المحكوم عليه و المحكوم به بدليل وجوب الكسر، إذا دخلت اللامُ، نحو: علمتُ أنَّ زيدا لقائمٌ، و لولا إنَّها في حكم الجملة المستقلَّة لم يجزْ كسرُ أنَّ، ألا ترى أنَّكَ لاتقولُ: أعجبني أنَّ زيداً لقائمٌ، بكسر أنَّ لأنَّه لمَّا لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلَّة لكونه فاعلاً، و الفاعلُ يجبُ أنْ يكونَ مفرداً لم يجز كسرُ أنَّ، فثبتَ أنَّ المفعولين في باب علمتُ في المعنى الجملة المستقلَّة، و إنَّما انتصبا بعدها توفيراً لما تقتضيه علمتُ من معنى المفعوليَّة.

و إذا كانَ المفعولان في حكم الجملة المستقلَّة تكونُ هذه المفتوحةُ بعدها في حكم المكسورة، فيجوزُ العطفُ بالرفع فيها و إن كانتْ مفتوحةً لفظاً، لأنَّها مكسورةٌ معنى باعتبار ما ذكرناه، و إنْ كانت المفتوحةُ على غير هذه الصفة، لم يجز العطفُ على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ و عمراً، فلايجوزُ إلا النصبُ، و لايستقيمُ الرفعُ بحال عطفاً على اسم أنَّ لأنَّها ليست مكسورةً، و لا في حكم المكسورة، لأنَّها موضعُ مفردٍ من كل وجه، انتهى.

و على هذا التحقيق جرى ابنُ مالك و غيره، قالَ في شرح الكافية: و تلحقُ إنَّ بأنَّ إذا كانَ موضعُها موضعَ جملة، نحو: علمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ و عمروٌ، لكن قال الرضيُّ: و فيما قالَ ابنُ الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظرٌ، و ذلك لأنَّا بعدَ تسليم أنَّ المفتوحة و ما في حيِّزها بتقدير اسمين لا يُخرجُها عن كونها بتقدير المفرد، إذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد، و هذا معَ أنَّ الحقَّ أنَّ أنَّ و ما حيِّزها ليست بتقدير اسمين بل هي من أوَّل الأمرِ بتقديراسمٍ مفردٍ، أعني المصدرَ الَّذي ذانك الاسمانِ مُؤوَّلانِ به.

شروط العطف على المحلّ: قالَ: و إنّما دَعاه إلى هذا التكلُّف أنّه رأي سيبَويه مستشهداً على العطف على محل المكسورةِ بقوله ﴿و أذانٌ مِنَ اللهِ و رسولِه﴾[التوبة /٣]، و كذا مستشهداً بقوله[من الوافر] :

١٦٤- وَ إلا فاعْلَمُوا أنّا و أنْتُمْ بُغَاةٌ ما بَقينا في شِقَاق[1]

على العطف على محلِ اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأوّل، و التقديرُ: أنّا بغاةٌ، و أنتمُ بغاة، فلولا أنّ المفتوحةَ بعدَ فعلِ القلب في حَكم المكسورة لَمَا صحَّ منه الاستدلالُ المذكور.

و بعضُ النحاة لَمّا رَأي سيبويه يستشهدُ للمكسورة بالمفتوحة، قال: إنّ المفتوحة حكمُها مطلقاً حكمُ المكسورة في جواز العطف على محلّ اسمها بالرفع، لأنّها حرفان مؤكّدان أصلُهما واحدٌ، فيجوزُ العطفُ بالرفع، نَحو: بَلغني أنّ زيداً قائمٌ و عمروٌ. و السيرافيُّ و منْ تابعَه لم تلتفتُوا إلى استدال سيَبويه، فقالُوا: لايجوزُ العطفُ على محل المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبقَ معَها الابتداءُ، بل هي معَ ما في حيِّزها في تأويل اسمٍ مفردٍ مرفوعٍ أو منصوب أو مجرور، فاسمُها كبعض حروف الكلمة، انتهى.

و ليسَ رفعُ المَعطوف على أسماء هذه الثلاثة الأحرف المذكورة مطلقاً، بل بشرط مضيِّ الخبر، كقوله تعالى:﴿و أذانٌ منَ الله وَ رَسُوله إلى النّاس يَوْمَ الحَجِّ الأكْبَرِ أنّ اللهَ بَرِيءٌ منَ الْمُشركين وَ رَسُولُه﴾[التوبه/٣]، و قول الشاعر[من الطويل]:

١٦٥- فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجُبْ أبُوهُ و أُمُّهُ فَإنّ لَنَا الأُمَّ النَّجيبَةَ وَ الأَبُ[2]

و قول الآخر [من الطويل] :

١٦٦-وَ مَا قَصَّرَتْ بي في التّسامي خُؤُولَةٌ ولكنّ عَمّي الطَّيّبُ الأصلِ وَالخالُ[3]

و إنّما لم يصحَّ قبلَ مضيِّ الخبر، نحو: إنّ زيداً و عمروٌ قائمان، لئلا يتواردَ عاملان مستقلّان، هما الابتداءُ و إنّ على معمول واحد، هو الخبرُ، فيعملان رفعاً واحداً فيه وَ ذلك لايَجوزُ، لأنّ عواملَ النحو عندهم كالمؤثّر الحقيقيِّ، و الأثرُ الواحدُ لايصحُّ عن مؤثّرين مستقلّين، كما برهنَ عليه في محلّه.

و خالف الكسائيُّ و الفرّاء فلم يشترطا هذا الشرطَ تمسُّكاً بنحو قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنُوا و الّذينَ هَادُوا و الصّابئُونَ﴾[المائدة /٦٩]، و خرِّج على أنّه مبتدأٌ حُذفَ خبرُه، و الكلامُ على التقديم و التأخير، أو دلّ بخبره على خبر إنّ، و لايلزمُهما حديثُ

---

١ - هو من أبيات لبشير بن أبي حازم الأسدي. **اللغة**: البغاة جمع الباغي: الظالم، الشقاق: العداوة.
٢ - البيت بلانسبة **اللغة**: أنجب: ولد له ولد نجيب.
٣ - لم يسمّ قائلهُ.**اللغة**: الخوولة: جمع خال ، أو مصدر لافعل له. لسان العرب ١٩٩/١ (خول).

التوارد، لأنَّ إنَّ و أخواتها لاتعملُ في الخبر شيئاً عند الكوفيِّين كما مرَّ، لكن اشترطَ الفرَّاء خفاءَ الإعراب، نحو: إنَّك أو إنَّ الفتى و زيدٌ ذاهبانِ، و لم يخصِّصْ ذلك بالثلاثة، بل عمَّمه في السِّتة تمسُّكاً بقوله[من الرجز]:

١٦٧- يَا ليتني و أنْت يا لميسُ في بَلَدٍ لَيْسَ بها أنيسُ[1]

و خرِّجَ على أنَّ الاصلَ: و أنت معي، و الجملةُ حاليةٌ .

تنبيهات: الأوَّل: محلُّ الخلاف في رفع الاسم قبلَ مضيِّ الخبر أنَّما هو حيثُ يتعيَّنُ كونُ الخبر للاسمين، نحو: إنَّكَ و زيدٌ ذاهبان، و أمَّا نحو: إنَّ زيداً و عمرو في الدار فجائزٌ باتِّفاق، نبَّهَ عليه ابنُ هشام في شرح«بانت سعاد»[2] قال: و هذا موضعٌ يكثرُ فيه الوهمُ.

الثاني: جوازُ رفعِ تالِي العاطف فيما مرَّ و نحوه متَّفقٌ عليه، و اختلفَ في تخريجه، فقيل: هو معطوفٌ على محلِّ اسمِ إنَّ، كما ذكره المُصنِّف، و هو قولٌ نقلَه ابنُ هشام عن بعض البصريِّين و أبوحيَّان في الإرتشاف عن الكوفيِّين و الجَرمي[3] و الزَّجاج، و جرى عليه ابنُ حاجب و ابنُ مالك و شرَّاحُ كلامهما، و قيل: هو مبتدأٌ محذوفٌ الخبر، و قيل: معطوفٌ على ضمير الخبر، و هذان الوجهان لاخلافَ في تخريجه عليهما .

و أمَّا الأوَّل فادَّعى ابنُ مالكَ أنَّه لاخلافَ فيه أيضاً، و نوزع في ذلك، قالَ أبوحيَّان: اتَّفقُوا على جواز الرفع بعدَ مضيِّ الخبر، و اختلفُوا على ماذا يُرفعُ، و ذهبَ سيبَويه و الجرميُّ و أجازَه أصحابُنا أنَّه على المبتدأ، و الخبرُ محذوفٌ لدلالة ما قبلَه عليه و يتعيَّنُ ذلك فيه، و ذهبَ أبوالحسن و المبرِّدُ و الفارسيُّ إلى أنَّه معطوفٌ علَى الموضع، فقيل: موضع اسم إنَّ، و قيلَ : موضعُها مع اسمها .

و نقلَ النحاسُ عن الفرَّاء و الطُّوال أنَّه إنَّما يرتفعُ بالعطف على الضمير المستتر في خبر الأوَّل، و منْ قالَ بشيء من هذه الأقوالِ لم يمنعْ القولَ بالابتداء، قالَ: فدعوى ابنُ مالك الإجماعَ على جواز رفعِ المعطوف على اسمِ أنَّ و لكنّ باطلةٌ لما ذكرَنا من مذهبِ سيَوبه و أصحابنا، انتهى.

و الحقُّ الَّذي عليه المُحَقِّقُون المنعُ من رفعِ المعطوفِ على محلِّ الاسم مطلقاً، سواءٌ كانَ مضي الخبر أم لم يمضِ، خفي الإعراب، أم لم يخفَ، و ذلك لأنَّ للعطفِ على المحلِّ عندَهم ثلاثةُ شروطٍ:

---

١ - هو للعجّاج أو لرؤبة .

٢ - قصيدة «بانت سعاد» أو «البردة» لكعب بن زهير شاعر العصر الاسلامي (ت ٢٤ هـ) مدح بها النبي (ص) في مسجد المدينة.

٣ - صالح بن إسحاق أبوعمر الجرمّي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو و اللغة، له من التصانيف: التنبيه، مختصر في النحو ، غريب سيبويه ، مات سنة ٢٦٥هـ . بغية الوعاة ٨/٢.

أحدُها: إمكانُ ظهورِ ذلك المحلِّ في الفصيح، و لذلك لما جازَ في نحو: لـيس زيـد بقائم، و ما جاءَني منْ امرأة أن تسقط الباءُ فتنصبُ، و من فترفعُ، جازَ أن يعطف[1] على الأوَّل منصوباً و على الثاني مرفوعاً، بخلاف مررتُ بزيد و عمرو، و لَمَّا لم يجزْ مـررتُ زيداً، بإسقاط الباء، لم يجز أن يُنصبَ عمرو بالعطف على محلِّ زيد المجرور خلافاً لابـن جنيٍّ، و جازَ في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرجُلَكم ﴾[المائـدة/٦] نـصبُ المعطوف على محلِّ المجرورِ لجواز مسحتُ الراسَ في الفصيح .

الثاني: أن يكونَ الموضعُ يحقُّ الاصالة، فلايجوزُ هذا ضـاربُ زيـداً و أخيـه، لأنَّ الوصفَ المستوفي لشروط العملِ، الأصلُ إعمالُه، لا إضافتُه لالتحافـه بالفعـل خلافـاً للبغداديِّين .

الثالث: وجودُ المحرز أي الطالبُ للمحلِّ، فلذلك لم يجزْ عطفُ المرفوع على المحلِّ في هذا الباب، لأنَّ موضعَ الاسم بعدَ أنَّ لامحرزَ له، لأنَّ الطالبَ لرفعه هو الابتداءُ الَّذي هو التجرُّدُ قد زالَ بدخولِ أنَّ، فامتنع العطفُ عليه بالرفع بعدَ مضي الخبر و قبله، نحـو: إنَّ زيداً قائم و عمرو، و إنَّ زيداً و عمرو قائمان. قالَ ابنُ هشام: و أجازَ بعضُ البصريِّين الأولى، لأنَّهم لم يشترطوا المحرزَ، و منعُوا الثانيةَ لمانع آخر هو تواردُ العاملين، و أجازهما الكوفيُّون، لأنَّهم لم يشترطوا المحرز، و أنْ لاتعملَ في الخبر عندهم شيئاً، انتهى .

الثالث:[من تنبيهات] حكمُ التوابع ما عدا البدلَ حكمُ النـسق عنـد الجَرمـيِّ و الزَّجاج، فيجوزُ الاتِّباعُ في مذهبهما في الثلاثة بعد مضيِّ الخبر لا قبلَه، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ العاقل أو بطة أو نفسه، و مطلقاً عند الكسائيِّ و الفرَّاء، لكن بشرط خفاء الإعراب عندَ الفرَّاء و حكى سيبويه: إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ، و حملوا عليه قوله تعالى:﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحقّ عَلَّامُ الْغُيُوب﴾[سبأ /٤٨]، قالَ الزَّجاج: علَّام الغيوب صفةٌ لربي.

قالَ ابنُ عصفور و المُحَقِّقُون من البصريِّين: لايجيزونَ في غير المنوَّن من التوابـع إلا النصبَ فقط، إلا أن يسمع شيءٌ فيحفظُ و لايقاسُ عليه، و قدَّر سيبويه ﴿علَّام الغيوب﴾ مبتدأً أو بدلاً من فاعل يقذفُ. و قالَ ابنُ مالك في شرح الكافيَّة و نسب سيبويه قائل: إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ إلى الغلط معَ أنَّه من العرب الموثوق بعربيَّتهم، و ليس ذلـك مـن سيبويه بمرضيٍّ، بل الأولى أن يخرجَ على أنَّ قائل ذلك أرادَ أنَّهم هم أجمعونَ ذاهبـونَ، على أنْ يكونَ هم مبتدأً مؤكَّداً بأجمعون مخبراً عنه بذاهبونَ، ثُمَّ حذفَ المبتـدأ و بَقـي توكيدُه كما يحذف الموصوفُ و تَبقى صفتُه، انتهى .

---

١ - سقط جازَ أن يعطف في «س».

ما و لا المشبَّهتان بليس

ص: الثالث: ما ولا المشبَّهتان بليس، و تعملان عملها، بشرط بقاء النَّفي و تأخُّر الخبر، و يشترط في ما، عدم زيادة انْ معها، و في لا، تنكير معموليها. فإن لحقتها التاء اختصَّت بالأحيان، و كثر حذف اسمها، نحو: ﴿وَ لات حينَ مَناص﴾ .

ش:النوع الثالث من أنواع النواسخ ما و لا النافيتان المشبَّهتان بليس في معنى النفي و الجمود و الدخول على الجملة الاسميَّة، و لذلك تعملان عملها عند الحجازيِّين، فترفعان المبتدأ و تنصبان الخبر، و على لغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَذا بَشَراً﴾ [يوسف /٣١]. و قال الشاعر[من الطويل] :

١٦٨- تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأرضِ بَاقياً وَ لاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

فائدة: وجدت بخط الصلاح الصفدي[2] ما صورتُه: سألتُ الشيخَ أثيرَ الدين أباحيَّان- أدامَ اللهُ فوائدَه ــ كَمْ وَرَدَ في القران العظيم إعمالُ ما اعمالَ ليس؟ فقال ثلاثةَ مواطنَ: أحدُها :﴿ ما هذا بَشراً﴾[يوسف/٣١]، و الثاني: ﴿ما هنَّ أمَّهاتهم ﴾ [المجادلة/٢]، و الثالثُ: ﴿فما منكم منْ أحَد عنه حَاجزين﴾[الحاقة/٤٧]. قالَ: و زَعَمَ بعضُهم أنَّ حاجزين صفةُ لأحَدٍ و ليسَ بشيءٍ، إذ الصفةُ مستغنٌ عنه، و الخبرُ محطُّ الفائدة، انتهى، و فيه نظرٌ، و بُنُوتميم يعملونَها.

قالَ ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل و النَّحويُّونَ يزعمونَ[3] أنَّ لغةَ بني تميم في ذلك على القياس، و يقولونَ إنَّ الحرفَ إذا لم يكن له اختصاصٌ بالاسم أو بالفعلِ لم يكنْ له عملٌ في أحدهما، و ما يدخلُ[4]على القسمين فالقياسُ أن لايعملَ في أحدهما. قلتُ لاخلافَ في إعمال لا الَّتي لنفي الجنس، و إذا صحَّ إعمالُ لا باتِّفاق، فلا بعدَ في إعمال ما، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ لا الناصبة غيرُ لا الداخلة على الفعل، قيلَ له: فما لمانعٍ أنْ يكونَ ما الرافعةُ غيرَما الداخلة على الفعل، انتهى، و فيه بحثٌ ظاهرٌ.

قالَ ابنُ هشام: و قُرِيءَ على لغة تميم :﴿ ما هذا بشرٌ ﴾ و﴿ ما هنَّ أمهاتُهم﴾ بالرفع، و قرئ أيضاً: ﴿مَا هنَّ بأُمَّهاتهم﴾ بالجرِّ بباء زائدة، و تحتملُ الحجازيَّةُ و التميميَّةُ خلافاً لأبي علي و الزمخشريِّ زعما أنَّ الباءَ تختصُّ بلُغةِ النَّصب، انتهى.

---

١ - هذا البيت من الشواهد الَّتي لم يذكروا لها قائلاً معيناً. **اللغة:** تعزّ امرٌ من التعزّي و أصله من العزاء و هو التصبر و التسلي على المصائب، الوزر الملجأ .

٢ - الصفدي(صلاح الدين خليل)(نحو ١٢٩٦-١٣٦٢)أديب مورخٌ عمل في ديوان الانشاء في حلب ودمشق، له مولفات كثيرة أشهرها:«الوافي بالوفيات»و هو معجم للاعلام و«أعيان العصر».المنجد في الأعلام ص ٣٤٦.

٣ - في «ح» سقط يزعمون .

٤ - ما لا يدخل «س» .

لطيفة يسأل الناس عنها أهل الأدب: لطيفة: ممَّا يسألُ الناسُ عنه أهلَ الأدبِ قولُ الشاعر[من الكامل]:

١٦٩- وَ مُهَفْهَفِ الأعْطاف قلتُ له انْتَسبْ فَأجابَ ما قتلُ المُحبِّ حَرَامٌ[1]

فيقولونَ ما الَّذي أجابَ به ؟ وَ الجوابُ أنَّه تميميٌّ لإهماله ما، فاستغْنَي بوقوعِ الاسمينِ بعدَما مرفوعينِ عن أنْ يصرِّحَ بنسبه و يقولُ: أنا تميميٌّ .

رفع المبتدإ و نصب الخبر بلاالنافية لغة أهل الحجاز دون غيره: تنبيهان: الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: رفعُ المبتدأ و نصبُ الخبرِ بلاء النافية لغةُ أهلِ الحجازِ على ما نصَّ عليه الزمخشريُّ وَ ابنُ الحاجب و المطرزيُّ وَ غيرُهم، و كثيرٌ يظنُّ اتِّفاقَ العرب على إعمالها، و يختصُّ الخلافُ بما و ليسَ كذلك، و إذا اختلفُوا في القويِّ الشبه، فكيفَ يجمعونَ على الضعيفة، و إنَّما ضعفَ شبهُ لا بليسَ، لأنَّ لَيْسَ لنفي الحالِ، وَ لا لنفي المستقبل[2]، و قد حقَّقَ هذا أنَّهم لايعملونَها إلا في الشعر، انتهى.

فأمَّا ليسَ فقد عرفتَ حالَها ممَّا مرَّ، و أمَّا مَا فقالَ في المغني: إذا نَفت المضارعَ تخلَّصَ عندَ الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابنُ مالك بنحو قوله تعالى:﴿قُلْ مَا يَكونُ لي أنْ أُبدِّلَهُ﴾[يونس /١٥]، و أجيبَ بأنَّ شرطَ كونه للحال انتفاءُ قرينة خلافه، و أمَّا لا فالمنقولُ عن سيبويه أنَّ المضارعَ يتخلَّصُ بها للاستقبال و نقلَه في المغني عن الأكثرين .

قال الدماميُّ في شرح التسهيل و لم يزل الفضلاءُ يستشكلونَ قولَ سيبَويه، هذا مع قوله: إنَّ المضارعَ المنفي بلا يقعُ حالاً، و قولُ غيره إنَّ الجملةَ الحالية لا تصدَّرُ بدليل استقبال. قالَ المراديُّ في الجني: و مذهبُ الأخفش و المبرِّد و ابنِ مالك عدمُ لزومِ ذلك، و أنَّها قد تكونُ للحال، انتهى.

شروط إعمال ما و لا المشبَّهتين بليس: الثاني: قضيةُ إطلاق المُصَنِّف أنْ لا تعمل في الشعر و غيره، و عليه كثير من النحويين و خصَّصَ بعضُهم عملَها بالشعر، بل ظاهرُ عبارة الرضيِّ أنَّه رَأي جميع النحاة، و ليس كذلك و لكون عملِ هذينِ الحرفينِ على

---

١ - لم يسمّ قائله. **اللغة:** الواو: بمعنى ربَّ، المهفهف اسم مفعول بمعنى ضامر البطن دقيق الخصر، الأعطاف (ج) العطف, و هو من الانسان من لدن رأسه إلى وَركه .

٢ - سقط لنفي المستقبل في «ح».

خلاف الأصل. قالَ الجمهورُ لم يعملْها الحجازيُّونَ مطلقاً، بل بشرطِ اجتماعِ ثلاثةِ أمورٍ فيهما معاً سوى ما ينفردُ به كلٌ منهما كما سيأتي .

أحدُها: بقاءُ النفي، أي نفيَ خبرِهُما، لأنَّ عملَهما أنَّما كانَ لأجل النفي الّذي شابهتا ليسَ به، فكيفَ يعملان معَ زوال المشابهة بانتقاضِ النفي، و لذلك وجبَ الرفعُ في نحو: ﴿وَ مَا أَمْرُنَا إلا واحدةٌ﴾[القمر /٥٠]، ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ﴾[آل عمران /١٤٤] و لا رجُلٌ إلا قاعدٌ، و ما زيدٌ إلا فعلُه حسنٌ. و أما قولُه[من الطويل] :

١٧٠- وَ ما الدَّهر إلا منجنوناً بأهله وَ مَا صَاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّباً[1]

فمن باب ما زيدٌ إلا سيراً، و التقديرُ إلا يدورُ دورانَ منجنون، و يعذّبُ معذّباً أي تعذيباً.

و قالَ ابنُ مالك: أنَّه تكلُّفٌ على أنَّ سيبَويه لايرى أنَّ صيغةَ المفعول تكونُ بمعنى المصدر، قالَ: و الأولى أنْ يجعلَ منجنوناً و معذّباً خبرينِ منصوبينِ بما إلحاقاً لها بليس، قال: و أقوي من هذا قول الآخر[من الوافر]:

١٧١- وَ مَا حَقُّ الّذي يَغْشُو نَهاراً وَ يَسْرِقُ لَيْلَه إلا نَكَالا[2]

و لأجل هذا الشرط وَجَبَ الرفعُ في المعطوف ببل و لكن على الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً بل أو لكن قاعدٌ، على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، و لم يجزْ نصبُه بالعطف، لأنَّه موجبٌ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: تعبيرُه ببقاء النفي و إنْ كانَ أولى منْ تعبير بعضهم بعدم انتقاضِ النفي بإلا لشموله الانتقاضَ بلمَّا الاستثنائيَّة[3] أيضاً كما رأيتَ، إلا أنَّه يردُ عليه انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر دونَ نفس الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً إلا في الدار، فإنَّ النفيَ في ذلك يصدقُ عليه أنَّه قد انتقضَ، معَ أنَّ النصبَ واجبٌ باجماع، فتَدبَّر.

الثاني: إذا انتقضَ النفيُ بكلمةِ غيرِ نحو: ما زيدٌ غير قائم، فالفرَّاء يجيزُ النصبَ، و البصريُّون يُوجبونَ الرفعَ .

الثالث: ما ذكرَ من وجوبِ الرفعِ مطلقاً في الخبر المنتقض نفيُه هو قولُ الجمهور. و الثاني جوازُ النصب مطلقاً و هو قولُ يونسَ، و الثالثُ جوازُ النصبِ بشرط كونِ الخبرِ وصفاً و هو قولُ الفرَّاء[4]، و الرابعُ جوازُ النصبِ بشرط كون الخبرِ مشبَّهاً به و هو قولُ بقيةِ الكوفيِّينَ، قالَه في التصريح.

---

١ - البيت لأحد بني سعد، **اللغة**: المنجنون: الدولاب الّذي يستقي عليه.
٢ - البيت لمغلس بن لقيط. **اللغة**: يغشو: يُفسدُ أشدَّ الإفساد، النَّكال: العقاب.
٣ - سقط الاستثنائية في «س».
٤ - في «س» سقط من الثاني حتى هنا.

و [الشرط] الثاني: تأخُّر الخبر عن اسمها، فلو تقدَّمَ بطلَ العملُ كقولهم: ما مسيءٌ من أعتبَ، و لا قاعدٌ رجلٌ، و يُروى مسيئاً على الإعمال، و هو شاذٌّ و أمَّا قول الفرزدق [من البسيط]:

١٧٢- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نعمتَهم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَ إِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ففي انتصابه أربعةُ أقوال: قيلَ: إنَّ الفرزدقَ تميميٌّ، و سمعَ أنَّ أهلَ الحجاز ينصبونَ الخبرَ، و لم يعلمْ أنَّ ذلك يختصُّ بالتأخير دونَ التقديم، فغلطَ على لغة غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاجُ بلغته، و قيلَ: إنَّ إعمالَ ما في الخبر لغةٌ للعرب إذا تقدَّمَ، و هذه دعوى. و قيلَ: إنَّ مثلَهم ينتصبُ على الحال، و إنَّ الخبرَ العاملَ في الحال محذوفٌ، كأنَّه قالَ: و إذ ما في الدنيا مُماثلاً لهم بشرٌ، و هذا ضعيفٌ، لأنَّ المعاني لاتعملُ في الأحوال و تحذفُ، و قيلَ: إنَّ مثلَهم ينصبُ على الظرف، كما تقولُ: ما أحدٌ مثلَ زيد، و أنت تريدُ ما أحدٌ فوقَه في المنزلة و لا مكانه في الشرف، قالَه ابنُ بابشاذ في شرح الجمل، و قيلَ: مثلَهم مبتدأٌ، و لكن بُني لإبهامه مع أضافته للمبنيِّ.

الثالث: تأخُّرُ معمول الخبر عن الاسم، فلَو قدِّمَ بطلَ العملُ، كقوله[من الطويل]:

١٧٣- وَ قَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَ مَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنى أَنَا عَارِفٌ[1]

فيمن نصبُ كلًّا لضعفهما في العمل، فلايتصرَّفُ في خبرهما و لامعموله، إلا إذا كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً، فيجوزُ التقديمُ، و لايبطلُ العملُ، نحو: ما عندكَ زيدٌ مقيماً، و ما بي أنت مستغنياً، لتوسُّعهم فيهما ما لايتوسَّعُ في غيرهما كما مرَّ[2]، و قضيةُ كلامه كغيره إنْ تقدَّمَ الخبرُ يمنعُ العملُ، و انْ كانَ ظرفاً أو مجروراً.

و صرَّحَ به ابنُ مالك، و قيل: لايمنعُ حينئذ. قالَ بعضُهم: و هو المختارُ قياساً على معمول الخبر و على خبر أنَّ و أخواتها. و قالَ غيرُه: ما صحَّحَه ابنُ مالك من منع تقديم الخبر الظرفي لايكادُ يعقلُ، فإنَّ تقديمَ المعمول فرعُ تقدُّم العامل بل لو عكسَ فصَحَّحَ الجوازَ في الخبر، و المنعَ في معموله لكانَ أشبهَ بالصواب، فإنَّ المعمولَ قد يمنعُ تقدُّمَه، حيثُ يجوزُ تقدُّمُ العامل، ألا ترى أنَّ معمولَ خبرِ كانَ لايتقدَّمُ على اسمها معَ جوازِ تقدُّمِ الخبرِ.

«و يشترطُ في ما» خاصَّةً «عدمُ زيادة إنْ» الزائدة«معَها»، فلو زيدتْ بطلَ العملُ، كقوله [من البسيط]:

---

١ - هو من قصيدة لمزاحم بن الحارث بن عمرة العقيلي. **اللغة:** تصرَّف: فعل أمر، و المنازل: منصوب على نزع الخافض و الأصل: تعرفها في المنازل، و المنى: موضع النحر بمكة، وافى: فعل ماضي بمعنى أتى و بلغ.
٢ - سقط مرَّ في «ح».

١٧٤- بَني غُدَانَةَ مَا إنْ أَنتُـمْ ذَهبٌ وَ لا صَرِيفٌ وَ لكنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[١]

لعدم زيادتها معَ ليسَ المحمولة عليها، فإذا زيدتْ معَ ما تَبايَنـا في الاستعمال، و القول بأنَّ إنْ هَذه زائدةٌ، و أنَّها تبطلُ العملَ هو قولُ البصريِّين. و ذهبَ الكوفيُّون إلى جوازِ النصب معها، و أنَّها نافيةٌ مؤكدةٌ، و عليه خرَّجَ رواية ابنِ السكيت[٢] في البيت ذهباً و صَريفاً بالنصب، قالَ بعضُهم: و عندي أنَّ الخلافَ في إعمالها يَنبغي أنْ يكونَ مرتّباً على هذا الخلاف.

لايجوز الجمع بين حرفين متّفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما: قال الرضيُّ:و ردَّ علـى الكوفيِّين بأنَّه لايجوزُ الجمعُ بين حرفين متّفقي المعنى، إلا مفصولاً بينَهما، كما في إنَّ زيداً لقائمٌ، و أمَّا الجمعُ بينَ اللام و قد في نحو: لقد سمعَ، معَ أنَّ في كليهما معنى التحقيق، و في ألا إنَّ مَعَ أنَّ في ألا معنى التحقيق، فلأنَّ «قَدْ» يشوبُها معنيانِ آخران، و هما التقريبُ و التوقُّعُ، فلم تكن لبحت التحقيق، و كذا في ألا معنى التنبيه أيضاً.

و إنَّما اختصَّت ما بهَذا الشرط، لأنَّه لايتأتَّي معَ لا فلاتزادُ معَها، قيل: و في كتاب الأزهية للهَروي[٣] إنَّها تزادُ معها أيضاً، و أنشد عليه [من البسيط] :

١٧٥ - يا طائرَ البينِ لا إن زلت ذا زجلٍ قال أراد لازلت و هو غريب[٤]

و يشترطُ«في لا» خاصَّةً «تنكيرُ معموليها» أي اسمها و خبرها، فلاتعملُ في معرفة، لايقالُ: لازيدٌ قائماً، قالُوا: و ذلك لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي، لأنَّ ليس لنفي الحال، و هذه لمطلق النفي، و من ثَمَّ شذَّ عملُها، حتى ذهبَ الأخفشُ و المبرّدُ إلى منعه، و خالفَ ابنُ جنّي و ابنُ الشجرى[٥] في هذا الشرطِ فأجازا إعمالها في المعارف، و أنشَدا للنابغة الجعديِّ[٦] [من الطويل] :

---

١ - لم يسمَّ قائلهِ **اللغة:** بني غدانة حيّ من يربوع. الصريف: الفضَّة الخالصة. الخزف: ما عُمِل من الطين و شوي بالنار فصارا فخّارا .

٢ - يعقوب بن إسحاق أبويوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيّين و علم القرآن و اللغة و الشعر، له تصانيف كثيرة في النحو و معاني الشعر و تفسير دواوين العرب، و هو كان منادم المتوكل و حينما سأله المتوكل يا يعقوب، من أحبّ إليك؟ ابناي هذان (المعتز و المؤيد) أم الحسن و الحسين؟ قال والله إن قنبراً خادم على خيرمنك و من ابنيك. فقتل سنة ٢٤٤هـ . بغية الوعاة ٢/٣٤٩.

٣ - الشيخ أبو الحسن علي بن محمد الهروى، من تصانيفه: الأزهية في النحو، كشف الظنون ١/٧٣.

٤ - و هو بلانسبة . **اللغة:** البين : الفرقة، الزجل: الصوت.

٥ - هبة الله بن علي من أولاد علي(ع) المعروف بابن الشجرى ، كان أوحد زمانه و فرد أوانه في علم العربية و أشعار العرب، صنّف: الأمالي، كتاب الحماسة، مات سنة ٥٤٢هـ . بغية الوعاة٢/٣٢٤.

٦ - النابغة الجعديّ: أبو ليلي عبدالله بن قيس بن جعدة بن كعب بن ربيعة. مات بأصبهان سنة ٨٠ هـ . أشهر شعره رائيته التي قالها في مدح الرسول(ص). الجامع في تاريخ الأدب العربي ١/٤١٦.

١٧٦- وَ حَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنا بَاغِياً سِوَاهَا وَ لا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِياً[١]

و تأوَّلَه له المانعونَ.

قالَ ابنُ مالك: و يتمكَّنُ عندي أنْ يجعلَ أنا مرفوعُ فعلٍ مضمرٍ ناصب باغياً على الحال، تقديرُه لا أشري باغياً، فلمَّا أضمرَ الفعلُ برزَ الضميرُ، و انفصلَ، و يجوزُ أن يجعلَ أنا مبتدأً و الفعلَ المقدَّرَ بعدَه خبراً ناصباً باغياً[٢] على الحال، و يكونُ هذا من بابِ الاستغناء بالمعمول عن العاملِ لدلالته عليه، انتهى.

مع أنَّه أجازَ في شرح التسهيل القياسَ عليه، و اعترفَ في التسهيل بالندور، فكلامُه مختلفٌ، و مثلُه قولُ الآخر [من البسيط]:

١٧٧- أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَهَا لا الدَّار دَاراً وَ لا الجِيرانُ جِيراناً[٣]

و عليه بني أبوالطيب قوله [من الطويل]:

١٧٨-إذا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى فَلاالْحَمْدُ مَكْسُوباً وَ لا الْمَالُ بَاقِيَا[٤]

و قيلَ: هو لحنٌ منه.

تنبيهٌ: يشترطُ في "لا" أيضاً أنْ تكونَ لنفي الوحدة فقط، نحو: لارجلٌ في الدار قائماً بل رجلان أو رجالٌ، أو لنفي الوحدة احتمالاً مرجوحاً، و لنفي الجنس احتمالاً ظاهراً، نحو: لارجلَ قائماً، و يقال في توكيده على الأوَّل كما مَرَّ، و على الثاني: بل امرأةٌ. قالَ ابنُ هشام: و غلطَ كثيرٌ من النَّحويِّينَ، فزعمُوا أنَّ لا العاملةَ عملَ ليسَ لاتكونُ إلا نافيةً للوحدة، و يردُّ عليهم نحو قوله[من الطويل] :

١٧٩- تَعَزَّ فَلاشيءٌ على الأرضِ بَاقِياً .....[٥]

انتهى. فإن كانت لنفي الجنس نصَّاً كانَ عملُه عملَ أنَّ كما سيأتي قريباً، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

الكلام على لات: «فإنْ لحقتْها» أي لحقتْ لا «التاءُ» لتأنيث الكلمة أو للمبالغة في النفي كما في علامة أو لهما معاً فصارتْ لاتَ، و حرِّكت التاءُ لالتقاءِ الساكنينِ بالفتح

---

١ - **اللغة:** سوادالقلب. حبته، الباغي: الطالب، المتراخي: المتواني.

٢ - من لا أرى باغياً حتى هنا سقط في «س».

٣ - البيت بمجهول القائل. **اللغة:** أعوام جمع عام، الجيران: جمع الجار و هو المجاور في المسكن.

٤ - هو من قصيدة لأبي الطيب المتنبي و اسمه احمد بن الحسين من شعراء العصر العباسي الثالث، مات سنة ٣٥٤ هـ.ق.

٥ - تقدم هذا البيت برقم١٦٨.

على المشهور، لأنَّها أخفُّ الحركات، و بالكسر على أصل التقاء الساكنين، و بالضمِّ جبراً لما لحقَها منَ الوهن بحذف أحدَ معموليها لزوماً كما سَيَأتي، فلات كلمتان: لا النافية و تاءُ التأنيث، هذا هو المشهورُ الَّذي عليه الجمهورُ، و قالَ أبو عبيدة و ابن الطراوة: هي كلمةٌ و بعضُ كلمة، و ذلكَ أنَّها لا النافيةُ و التاءُ الزائدةُ في أوّل الحين كما جاءَ[من الكامل] :

١٨٠- العَاطفُونَ تَحينَ ما من عاطف وَ المُطْعمُونَ تَحينَ مَا منْ مَطْعم[1]

قالَ الرضيُّ: وَ هو ضَعيفٌ لعَدم شهرَة تحين في اللغات وَ اشتهار لاتَ حين، وَ أيضاً فإنَّهم يقولونَ: لات أوان و لات هنا و لاتا وان و لاهنا و قيلَ: كلمةٌ واحدةٌ و هي فعلٌ ماضٍ، و على هذا فهل هي ماضي يليتُ بمعنى ينقصُ، و استُملت للنفي، أو هي ليسَ بكسر الياء، قلبت الياء الفاءَ، و أبدلت السينُ تاءً كما في ستٍّ، قولان، حكاهما في المغني، ثُمَّ اختلفَ في حقيقتها، فَمنْهُم مَن ذهبَ إلى أنَّها لاتعملُ شيئاً، و إن وليَها مرفوعٌ، فمبتدأ، حُذفَ خبرُه، أوَ منصوبٌ، فمعمولٌ لفعلٍ محذوف. و هذا أحد قولي الأخفش، و عنه أيضاً أنَّها تعملُ عملَ أنَّ فتنصبُ الاسم، و ترفعُ الخبر.

و مذهبُ الجمهور أنَّها تعملُ عملَ أصلها، إلا أنَّها أقوي منها، و منها أيضاً في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم، و اختلفَ في معمولها أيضاً، فذهبَ الفرَّاء إلى أنَّها لاتعملُ إلا في الحين خاصَّةً قيلَ: و هو ظاهرُ قول سيبَويه، و عليه الجمهورُ، و ذهبَ الفارسيُّ و جماعةٌ إلى أنَّها تعملُ في الحين، و ما رادفَه كَالساعة و الأوان والوقت، و هو مختارُ ابنِ مالك و المُصَنِّف، كما أشعرَ به قولُه: اختصَّت بالأحيان، قال تعالى:﴿ وَ لاتَ حِينَ مَناصٍ﴾[ص/٣] بالفتح، أي لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، و قال الشاعر [من الكامل]:

١٨١- نَدمَ الْبُغَاةُ وَ لاتَ سَاعَةَ مُنْدَمٍ .....[2]

و قال الآخر [من الوافر] :

١٨٢- و ذلك لات حين أوان حلم و لكن قبلها اجتنبوا أذائي[3]

و خصَّه بعضهم بما وردَ به السماعُ لاغيرُ و هو كالتوسط بينَ المذهبين، و زعمَ جماعةٌ منهم ابنُ عَصفورٍ أنَّها عملتْ في هنا من قول الشاعر[من الكامل]:

---

١ - هذا البيت لأبي وجزة.

٢ - تمامه«**و البغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمٌ**»، قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيئ و قال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة، **اللغة**: البغاة جمع الباغي: الذي يتجاوز قدره. مندم مصدر ميمي بمعنى الندم، وخيم من وخم المكان أي: كان غير موافق لأن يسكن.

٣ - هو للطرماح بن حكيم.

١٨٣- حَنَّتْ نَوارُ وَ لاَتَ هَنَّا حَنَّت و بَدَا الَّذي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّت[1]

فقالوا: إنَّ هنَّا اسمُ لات، و حنَّتْ خبرُها على حذف مضاف، و التقديرُ و لـيس ذلك الوقتُ وقتَ حنين. قالَ ابنُ مالك: و هو ضعيفٌ، لأنَّ فيه إخراجَ هنا عن الظرفيَّة، و هو من الظروف الَّتي لاتتصرَّفُ، و فيه أيضاً إعمالُ لاتَ في معرفةٍ ظـاهرةٍ، و إنَّمـا تعملُ في نكرة، انتهى.

و الأصحُّ أنَّها لم تعملْ شيئاً، بل هي مهملةٌ، لا اسمَ لها، و لا خبرَ، و هنا في موضع نصب على الظرفيه، لأنَّه إشارةٌ إلى مكان، و حنَّت مع أنَّ مقدَّرة قبلَها في موضع رفـع بالابتداء، و الخبر هنا و التقديرُ حنَّت نوارٌ، و لاهنا لك حنين كذا قالَ الفارسيُّ، و شذَّ مجيءُ غير الظرف بعدَها مرفوعاً كقوله[من الكامل]:

١٨٤- لَهْفَي عليك للَهْفَة منْ خائف يَبْغي جوارَكَ حيثُ لاَتَ مُجيرُ[2]

و ارتفاعُ مجير على الابتداءِ أو على الفاعلية، و التقديرُ حينَ لاتَ له مجيراً، و يحصلُ له مجير، و لات مهملةٌ، و زعمَ الفرَّاء أنَّ لات تستعملُ حرفاً جارّاً لأسماء الزمانِ خاصَّةً، كما أنَّ مذ و منذ كذلك و أنشدَ [من الخفيف]:

١٨٥- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَ لاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيـسَ حينَ بَقَاء[3]

و أجيبَ بأنَّ الأصلَ ليسَ الأوانُ أوانَ صلح، فحذفَ اسمُها، و ما أُضيفُ إليه خبرُها مقدَّرُ الثبوت، فيبني كما فعلَ بقبل و بعد، إلا أنَّ الأوان لشبهه بنزال وزْناً بـني علـى الكسر، و نوِّن اضطراراً.

و وجبَ حذفُ أحد جزئيها من الاسم و الخبر، و كَثُرَ حذفُ اسمها و بقاء الخـبر لكونه محطَّ الفائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ و لاتَ حـينَ مَنـاص﴾[ص/٣]، في القـراءة المشهورة بنصب حينَ على أنَّه خبرُها، و اسمُها محذوفٌ، أي ليسَ الحينُ حينَ منـاص، و قريء في الشواذ[4] برفع الحين، على أنَّه اسمُها، و خبرُها محذوفٌ، أي ليسَ حين فرار حيناً لهم. قال بعضُهم: و كان القياسُ أنْ يكونَ هذا هو الغالبُ، بل كانَ يَنبغي أنْ حـذفَ المرفوع لايجوزُ ألبتَّة، لأنَّ مرفوعَها محمولٌ على مرفوع ليسَ و مرفوعُ ليس لايحذفُ، و هذا فرعٌ تصرَّفوُا فيه ما لم يتصرَّفوُا في أصله.

---

١ - هو لشبيبين جعيل التَّغْلبي. كان بنو قتيه بن معين أسروه في حرب فأنشد ذلك يخاطب أمَّه نـوار بنـت عمرو بن كلثوم. **اللغة:** حنت: من الحنين، و هو الشوق، أجنَّت: سترت .

٢ - البيت لشمردل بن شريك اليشي في الرثاء. **اللغة:** يبغي: يطلبُ، المجير: اسم فاعل من أجارَ بمعـنى أنْقَـذَ وحمي.

٣ - هو لأبيه زبيد الطائي «حرملة بن المنذر». **اللغة:** الأوان: الوقت، الحين .

٤ - «و قري في الشواذ» سقط في «س».

إن النافية و الكلام على إعمالها: تتمَّةٌ: لم يتعرَّضِ المُصَنِّف لذكر إن النافية، لأنَّ إعمالَها نادرٌ، كما ذهبَ إليه ابنُ مالك، بلْ ذهبَ الفرَّاء و اكثرُ البصريِّين إلى المنع و أجازَه الكسائيُّ و أكثرُ الكوفيِّينَ و أبو بكر[1] و أبو على و أبو الفتح و اختلفَ النقل عن سيبويه و المبرّد. فنقلَ السهيليُّ الإجازةَ عن سيبوَيهِ و المنعُ عن المبرّدِ و عكس ذلك النحاس و نقلَ ابنُ مالك عنهما الاجازة .

و إعمالُها لغةُ أهلِ العالية و هي ما فوقَ نجد إلى أرضِ تهامة و إلى ما وراء مكة، و يعتبرُ فيها من الشروط ما اعتبرَ في ما إلا عدمَ زيادة إن، فإنَّها لاتزادُ معها كلا نحو قول بعضهم: إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية، و إن ذلك نافعك و لاضارّك. و أنشدَ الكسائيُّ [من المنسرح]:

١٨٦- إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَد إلا على أَضْعَفِ الْمَجَانِيَن[2]

و خرَّجَ ابنُ جنيّ و غيرُه على ذلكَ قراءةَ و سعيد بن جبير[3] ﴿إِنَ الَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُون الله عباداً أمثالكم﴾[الأعراف/١٩٤] بتخفيف إنْ و كسرها لالتقاء الساكنين و نصبَ عَباداً على الخبريَّة و أمثالكم على أنَّه نعتٌ لعباد و المعنى ليسَ الأصنامُ الَّذين تدعونَ من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالَكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئينَ ضالينَ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة و الإدراك.

---

١ - هناك كثير من النحاة الكبار باسم أبي بكر مثل ابن الخياط، ابن السراج، ابن دريد.
٢ - لم يسم قائله **اللغة:** مستوليا : إسم الفاعل من استولى، و معناه كانت له الولاية على الشيء .
٣ - سعيد بن جبير الاسدي، تابعيٌّ، كان أعلمهم على الاطلاق، قتله الحجَّاج سنة ٩٥ هـ .ق الأعلام للزركلي، ١٤٥/٣.

لا النافية للجنس

ص: الرابع: لا النَّافية للجنس، و تعمل عمل إنَّ ، بشرط عدم دخول جارٍّ عليها، و اسمها إن كانَ مضافاً أو شبيها به نصب، و إلا بُني على ما ينصب به، نحو: لا رَجُلَ ، و لا رَجُلَينِ في الدّار، و يشترط تنكيره و مباشرته لها، فان عُرِّفَ او فُصِّلَ أهملت و كرِّرت، نحو: لا زيدٌ في الدّار و لا عمرٌو، و لا في الدَّار رجلٌ و لا امرأةٌ .

تبصرة: و لك في نحو: و لاحَوْلَ و لا قُوّة إلا بالله، خمسة أوجه: الأوَّل: فتحهما على الأصل، الثاني: رفعهما على الابتداء ،أو على الإعمال،كليس، الثالث: فتح الأوَّل و رفع الثاني بالعطف على المحلّ، أو بإعمال الثانية، كليس، الرَّابع: عكس الثالث على إعمال الأولى كَلَيس، أوْ إلغائها، الخامس: فتح الأوَّل و نصب الثاني بالعطف على لفظه، لمشابهة الفتح النَّصب .

ش: النوعُ الرابعُ من أنواع النواسخ لا النافيةُ للجنس، أي جنسِ اسمها، إنْ مفرداً فمفردٌ، أو مثنى فمثنى، أو جمعاً فجمعاً، و معنى نفي الجنسِ في المثنَّى و الجمع نفيُ كلِّ مثنٍ و كلِّ جمعٍ، و خرج بالنافية لا الناهية، فإنَّها تختصُّ بالمضارع، و الزائدة فلا تعملُ شيئاً، و بقوله للجنس النافيةُ للوحدة، و المرادُ نصّاً بقرينة المقام، و ذلك بحيثُ لايشذُّ عنه فردٌ من أفراده، فخرجت النافيةُ له احتمالاً، فإنَّهما يعملان عملَ ليسَ كما مرَّ.

تنبيهٌ: قالَ صاحبُ الفوائد الضيائية و غيره: هذه العبارةُ محمولةٌ على تقدير مضاف، أي نافيةٌ لصفة الجنس، إذ لارجلَ قائمٌ مثلاً لنفي القيام عن الرجلِ لا لنفي الرجلِ نفسه، و تعقَّبه عصامُ الدين في حاشيته فقالَ فيه: إنَّ لا رجلَ بتقدير لا رجلَ موجودٌ، لنفي نفسِ الرَّجلِ لا لنفي صفته، و الوجود و إنْ كانَ صفةً لكن إذا نفي عن الشيء يقالُ: نَفَي الشيء، و لايقالُ نَفَي صفةَ الشيء، إذْ نفيُ الشيء ليسَ إلا نفيُ وجوده، فنفيُ الصفة صَارَ بمعنى نفي غير الوجود، فلا كما تكونُ لنفي صفة الجنس تكونُ لنفي الجنسِ، فلو حَملَ قولهم لا لنفي الجنسِ على نفي صِفة الجنسِ لم تتمَّ التسمية فيما هو لنفي الوجود، و لو حمل على نفي الجنس لم تتمَّ فيما هو لنفي صفة الجنس[1] فلا بدَّ في التسمية من ملاحظةِ بعضِ الأفرادِ، و حينئذٍ يصحُّ حملُ العبارةِ على ظاهرِها، فلاحاجةَ إلى صرفِها عنه، انتهى.

و قالَ في شرحِ الكافية: سُمِّيتْ بذلك لأنَّها للنفي عن الجنسِ، فالاضافةُ لأدنى ملابسة، و النفيُ عن الجنسِ يعمُّ نفيَ الوجودِ و نفيَ الصفة، انتهى.

١- سقطت« لم تتمَّ فيما هو لنفي صفة الجنس» في «س».

و الأولى ما جرى عليه في شرح الفريد[1] من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف و لا على جعل الإضافة لأدنى ملابسة موجّهاً لترجيح اعتبار قسم نفي الوجود بكون كلمة الشهادة من أفراده.

تسمّى لا المذكورة لا التبرئة: فائدةٌ: و تُسمّى لا هذه لا التبرئة، لأنّها تنفي الجنس، فكأنّها تدلُّ على البراءة منه، قاله الأندلسيُّ، و قضيةُ ذلك إطلاقُهَا على النافية مطلقاً لاشتمالها على التبرِّي، بَلْ على كلِّ أدوات النفي، و لكنّهم خصُّوها بهذه، لأنّه فيها أمكنُ من غيرها لما فيها من تأكيد النفي.

قال الدماميُّ: و جعلتْ نفسُ التبرئة مبالغةً كما في زيدٌ عدلٌ، و عليه فالتبرئةُ صفةٌ للا بالتأويل المذكور، و لايُقالُ: إنّه على حذف مضاف، أي ذات التبرئة لفوات المبالغة، و يحتملُ أنْ تكونَ مضافةً للتبرئة على حدِّ قوله [من الطويل]:

١٨٧- عَلاَ زَيدُنا يَوْمَ النَّقا رأسَ زيدِكم .....[2]

انتهى، و فيه نظرٌ.

و«تعملُ» لا المذكورة «عملَ إنَّ»، فتنصبُ الاسمُ، و ترفعُ الخبرَ لمناسبتها لها في إفادة المبالغة، فإنّها للمبالغة في النفي، كما أنَّ إنَّ للمبالغة في الإثبات، فيكونُ من باب حملِ النظيرِ على النظير، أو النقيضِ على النقيض، كذا قالَ غيرُ واحد، و انتقدَ بأنَّ اختصاص إنَّ بالاثبات غيرُ صحيحٍ لصحَّة مثلِ قولنا: إنَّ زيداً ليسَ بقائم قطعاً، انتهى.

و فيه بحثٌ لأنَّ إنَّ لتوكيد النسبة بينَ اسمها و خبرها، و هي لاتكونُ إلا ثبوتاً، و إنْ كانَ نفسَ خبرها نفياً، «بشرط عدم دخول جارٍّ عليها»، فإنْ دخلَ عليها، كانَ العملُ له، و وَجَبَ الجرُّ لقوَّة الجارِّ، و لأنَّ لا لاتحولُ بينَ العاملِ و عمله، نحو: جئتُ بلازاد، و غضبَ من لا شيء.

قالَ ابنُ هشام و عَنِ الكوفيِّينَ: إنَّ لا هنا اسمٌ بمعنى غير، و إنَّ الخافض دخلَ عليها نفسها، و إنَّ ما بعدَها خفضَ بالإضافة، و غيرُهم يَراها حرفاً، و يُسمِّيها زائدةً، كما يسمُّونَ كانَ في نحو: زيدٌ كانَ فاضلٌ زائدةً و إنْ كانتْ مفيدةً لمعنى، و هو المضيّ و الانقطاعُ، فعُلِمَ أنَّهم قد يريدون بالزائد المعترضَ بينَ شيئين متطالبين، و إنْ لم يصحَّ

---

١ - الفريد في النحو لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفرائني المتوفى سنه ٩٤٥ هـ.ق و شرحه له ايضاً. كشف الظنون ٢/١٢٥٩.

٢ - تمامه «**بأبيض ما ض الشفرتين يمان**»، و البيت لرجل من طيّ. **اللغة:** علا: فعل ماض بمعنى رفع، و زيد في الموضعين علم، يوم النقا: يوم الحرب عند النقاء. و النقاء: كثيب الرمل، أبيض: السيف، الماضي: القاطع، الشفريّن: تثنية شفرة و شفرة السيف: حدُّه، و اليمان: نسبة إلى اليمن .

أصلاً لمعنى بإسقاطه كما في مسألة غضبَ من لا شيء، و كذا إذا كانَ يفوتُ بإسقاطه معنى كما في مسألة كانَ، انتهى.

و شَذَّ جئتُ بلَا شيء بالفتح على الإعمال و التركيب، و وجهُه أنَّ الجارَّ دخلَ بعد التركيب، نحو: لاخمسة عشر، و ليسَ حرفُ الجرِّ معلّقاً، بَلْ لا و ما ركِّبَ معَهـا في موضع جرٍّ، لأنَّهما جريا مَجرى الاسم الواحد، قالَه ابنُ جنّيّ، و قال في الخاطريات: إنَّ لا نَصبَت شيءٍ، و لاخبرَ لها، لأنَّها صارتْ فضلةً، نقلَه عن أبي علي و أقرَّه.

فانْ كانَ«اسمُها» أي اسمُ لا«مضافاً» إلى نكرة «أو شبيها به»، أي بالمضاف، و هو ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمام معناه، سواءٌ كانَ ذلك الشيءُ مرفوعاً، نحو: لاحسناً فعلُه مذمومٌ، أو منصوباً، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، أو مجروراً، نحو: لا خيراً من زيد موجودٌ، و سُمِّيَ مشبَّها به لعمله فيما بعده كالمضاف، و يُسمَّى المطول و الممطول من مطلتُ الحديدَ إذا مددتُها،«نُصبَ» أي ظهرَ نصبُه، و كانَ معرباً باتِّفاق كما مرَّ، و «إلا» يكنْ مضافاً أو مشبهاً به بأن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً[1] «بُنِيَ»، و اختلفَ في علَّة بنائه فقيلَ: لتضمُّنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله[من الطويل]:

١٨٨-..... و قال ألا لا من سبيل إلى هند[2]

قالَ الرضيُّ: و هو الحقُّ، لأنَّ قولَك: لارجلَ، نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة لا من رجلٍ، بخلاف لا رجلٌ في الدار بالرفع، كما أنَّ ما جاءني من رجلٍ نصٌّ في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجلٌ، إذ يجوزُ أنْ يُقالَ: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، و ما جاءني رجل بل رجلان، و لايجوزُ لارجلَ في الدار، بالفتح، بل رجلان، و لا ما جاءني من رجلٍ بل رجلانِ ، فلمَّا أرَادُوا التنصيصَ على الاستغراق، ضمَّنوا الاسمَ النكرة معنى من فبنوها، انتهى.

و فيه بحثٌ، أوردَه ابن الضائع[3] بأنَّ المتضمِّنَ لمعنى من أنَّما هو لا نفسُها، لا الاسم النكرة بعدها، و قيلَ: لتركيبه معَ لا تركيبَ خمسة عشرَ، و هو رأيُ سيبَويه و الجمهور، و يؤيّده أنَّهم إذا فصلُوا أعربُوا، فقالوُا: لا فيها رجلٌ و لا امراةٌ، و قد جاء تركيبُ الحرف المؤخر كقوله[من الرجز]:

١٨٩ - أ ثورَ ما أصيدُكم أم ثَوْرَينِ .....[4]

---

١ - سقط مجموعاً في « ح ».

٢ - تمامه «**فقام يذود الناس عنها بسيفه**». لم يسمّ قائله. **اللغة**: يذود: يدفع .

٣ - على بن محمد بن على بن يوسف أبوالحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو و له: شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه، مات سنة ٦٨٠هـ . بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

٤ - تمامه «**أم تيكُمُ الجمّاء ذات القرنين**»، و هو مجهول القائل. **اللغة**: الثور: الذكر من البقر، الغفير، الكثير.

و دليلُ التركيب و البناء تركُ تنوينه، و هو مفعولٌ مقدَّمٌ لأصيدُ، و أمَّا كُم فعلى التوسُّع بإسقاط اللامِ، و المعنى أصيدُ لكم ثوراً أم ثورين، قالَه في التصريح، قيل: و في الدليل بحثٌ لجواز أن يكونَ ممَّا حذفَ فيه التنوينُ للضرورة، فتامَّل.

و بناؤُه «على ما» كانَ «ينصبُ به» لو كان معرباً، فإنَ كانَ ينصبُ بالفتحة بُني عليها، و ذلك إذا كانَ مفرداً لفظاً و معنى[1] أو لفظاً فقط، أو جمع تكسير لمذكَّر أو مونث، نحو: «لا رجلَ» و لاقومَ و لارجالَ و لاهنودَ «في الدار»، و منه لا مانعَ لما أعطيت و لا مُعطي لما منعتَ.

فإنَ كانَ ينصبُ بالياء بُنيَ عليها، و ذلك إذا كانَ مثنًّى أو مجموعاً على حدِّه، نحو: «لارجلين في الدار» و لامسلمينَ قائمون عندك، و عن المبرّد أنَّ هذا معربٌ لبعده بالتثنية و الجمع عن مشابهة الحرف، و لو صحَّ لَلَزِمَ ذلك في نحو: يا زيدان و يا زيدون، و لاقائل به. و إنْ كانَ ينصبُ بالكسرة بُنيَ عليها من غير تنوين، و ذلك إذا كانَ ممَّا يجمعُ بألف وتاءٍ، نحو: لا مسلماتِ، هذا قضيَّةُ كلامه، و هو قولُ الأكثرين، و فيه ثلاثةُ أقوالٍ أُخرِ:

أحدُها: كهذا، إلا أنَّه ينوَّنُ، لأنَّ تنوينَه للمقابلة لا للتمكين، فلاينافي البناء، جزمَ به ابنُ مالك في«سبك المنظوم[2]»، و نقلَه ابنُ الدهان عن قوم، و تابعَه ابنُ خروف.

الثاني: أنَّه يفتحُ لأنَّ الحركةَ ليستْ له، بل لمجموع المركَّب، و هو لا و الاسم قالَه المازنيُّ و الفارسيُّ، و هو حسنٌ في القياس، و رجَّحَه الرضيُّ و ابنُ هشام.

الثالث: أنَّه يجوزُ الفتحُ و الكسرُ بغير تنوين و هو الحقُّ لثبوته عن العرب، و قد روى بهما قوله[من البسيط]:

١٩٠- إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ وَ لا لَذَّاتَ للشَّيْبِ[3]

فلا وجهَ بعدَ هذا للاختلاف، و لذلكَ قيلَ: لو وافقُوا على السّماع لَما اختلفُوا[4] قال الرضيُّ: و إنَّما بُنيَ هذا النوعُ على ما يُنصبُ به ليكونَ البناءُ على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء و لم يُبنَ المضافُ و لاشبهُه، لأنَّ الإضافةَ ترجَّحَ جانبَ الاسميَّة، فيصيرُ الاسمُ بها إلى ما يستحقُّه في الأصل، أعني الإعراب، و لايكونُ المضافُ مبنيّاً نادراً، نحو خمسة عشرك.

---

١ - سقط لفظاً و معنى في «س».

٢ - سبك المنظوم و فك المختوم لابن مالك محمدبن عبدالله النحوي المتوفى سنة٦٧٢ هـ.ق . كشف الظنون ٩٧٨/٢.

٣ - البيت لسلامة بن جندل السعدى .**اللغة:** الشيب: جمع أشيب و هو الّذي ابيضّ شعره.

٤ - سقطت هذه العبارة في «س» .

تنبيهٌ: نحو لا وتران في ليلة، قيلَ: الألفُ فيه نائبةٌ عن الفتحة على لغة بلحارث، فيبني على الألف، قالَ بعضُ المُحَقّقين: و فيه نظرٌ، فإنّ المنقول أنّ المثنّى في هذه اللغة معـــربٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، فقضيَّةُ ذلكَ أنْ يكونَ بناؤُه فيها على الفتحِ تقديراً لا على الألف.

«و يُشترطُ» لعملِ لا«تنكيرُه» أي تنكيرُ اسمها، ليدلّ بوقوعه في سياق النفي علـــى العمومِ و كذا خبرها[١]، إذ لايخبرُ بمعرفة عن نكرة، فلاتعملُ في معرفة إلا بتأويله بالنكرة كقوله عليه السلام: إذا هلكَ كسري فلا كسريَ بعدَه، و إذا هلكَ قيصرُ فـــلا قيـــصرَ بعدَه[٢]. و قولُ عمر: قضيةٌ و لا أبا حسنٍ لها، و قوله [من الرجز] :

١٩١-لا هَـــيْثَمِ الليـــلةَ للْمَـــطِيِّ .....[٣]

قيلَ: التقديرُ لا مثلَ كسري، و كذا البواقي، و إليه جنحَ ابنُ الحاجب، و قيل: و لا مسمَّي هذا الاسم، أو و لا واحد من مسمَّيات هذا الاسم، قالَ ابنَ مالـــكَ: لايُـــؤوَّلُ بتأويل واحد بل يؤوَّلُ كلٌّ بما يليقُ. و حكى الرضيُّ عن الفرَّاء: أنّه أجازَ إجراء المعرفـــة مجرى النكرةِ بأحد التأويلين في الضميرِ و اسم الإشارة أيضاً، نحو: لا أباه هاهنـــا، و لا هذا قالَ و هو بعيدٌ غيرُ مسموعٍ.

«و» يشترطُ أيضاً «مباشرتُه» أي مباشرةُ اسمها لها بأنْ لايفصلَ بينَها و بينَه فاصـــلٌ لضعفها في العملِ[٤]، فلو فصلَ بينَها و بينَه بعدَ عنها فلاتقدرُ على العمل فيه، لأنّها عاملٌ ضعيفٌ إذ هي فرع إنّ و إنّ فرعُ الفعل، فهي فرع الفرعِ[٥].

فتلخَّصَ ممَّا مرَّ إلى هنا أنّ شروطَ لا في العمل أربعةٌ: الأوّل: أنْ يُقصدَ بها نفـــي الجنسِ على سبيل التنصيص، الثاني: أنْ لايدخلَ عليها جارَّةٌ، الثالثُ: أنْ يكونَ اسمُها و خبرُها نكرتين، الرابعُ: أنْ لايفصلَ بينَها و بَينَ اسمِها فاصلٌ. فإذا توفَّرتْ هذه الـــشروطُ عَملتْ وجوباً، إن أفردت، و جوازاً إن كرِّرت.

و اختلفَ في عملها في الخبر معَ التركيب، فذهبَ قومٌ إلى أنّه لا عملَ لها فيه معَـــه لضعفها به عنِ العملِ فيما تباعَد عنها، بلَ النكرةُ مع لا في موضع رفع بالابتداء، و الخبرُ

---

١ - الزمخشري في« المفصّل» يروى عن سيبويه: أنّ كل شيء حسُن لك أن تعمل فيه «ربّ» حسُن لـــك أن تعمل فيه «لا».المفصّل في صنعة الإعراب ،ص١١٢.

٢ - سنن الترمذي، لابي عيسى محمد بن عيسى ، لاط، دارالفكر، بيروت ،لات، ٤٣١/٤، رقم ٢٢١٦.

٣ - هو لبعض بني دبير، و تمامه:« **ولا فتي إلا ابن خيبريّ**». **اللغة:** هيثم: اسم رجل كان حـــسن الحـــداء للإبل، المطي: جمع المطية، و هي من الدواب: ما يُمتطي.

٤ - إضافة على هذا يمكن القول أنّ لا النافية مع اسمها في حكم كلمة واحدة، و هما في محلّ رفـــع مبتـــدأ، ولايمكن الفصل بين كلمة واحدة .

٥ - سقطت هذه الجملة في «س».

خبرُ المبتدأ، فهو مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبلَ الخبر، و لولا أنّها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ لم يجزْ ذلك، و قيل: بل هي عاملةٌ في الاسم و الخبر معاً، و هو مذهبُ الجمهور، و صحّحَه ابنُ مالك، قال: لأنّ كلّ ما استحقّتْ به العمل من المناسبات باق فليبقَ ما ثبتَ بسببه، و لايضرُّ التركيب كما لم يضرَّ أنّ صيرورتَها بفتح الهمزه مع معموليها كشيء واحد، و لو كانَ جعلَ لا معِ اسمها كشيءٍ واحد مانعاً من العمل في الخبر لمنعها من العملِ في الاسمِ فلايمنعُ عملَها في الخبر، و أيضاً إنّ عملَ لا في الخبر أولى من عملِها في الاسم، لأنّ تاثيرَها في معناه أشدُّ من تاثيرها في معنى الاسم، انتهى .

و نسبَ إلى ظاهرِ مذهب سيبوَيه، و صرَّحَ ابنُ هشام في حواشيه على التسهيل أنّ سيبويه يرى في لارجلَ أنّ كلمَةَ "لا" لاعملَ لها في الاسم، و لا في الخبر، لأنّها صارتْ جزءَ كلمة، لهذا جعلَ النصبُ في لارجلَ ظريفاً كالرفع في يا زيدُ الفاضل لا على محلِّ الاسم بعدَ لا، و به صرَّحَ في المغني أيضاً. فتلخَّصَ في المسألة ثلاثةُ أقوال: أحدُها: عملُها في الاسم دونَ الخبر، الثاني: عملُها فيهما جميعاً ، الثالثُ: منعُه فيهما جميعاً. و تظهرُ جدوى الخلاف في نحو قوله [من الوافر]:

١٩٢- فَلا لَغوٌ وَ لا تَأْثيمَ فيها .....[١]

فعلى القول الأوّل و الثالثِ تكونُ «فيها» خبراً عن المبتدأين، و على القول الثاني يمتنعُ لاستلزامه تواردُ عاملين علَى معمولٍ واحدٍ، فيكونُ فيها خبراً عن أحدِ المبتدأين، و خبرُ الآخر محذوفاً، دَلَّ عليه المذكورُ.

فإن«عُرِّفَ» اسمُها أو «فُصِّلَ» بينَه و بينَها بفاصل «أُهْمِلَت» وجوباً لما مَرَّ فيرجعُ ما بعدَها إلى الأصل، و يرفعُ على أنّه مبتدأٌ و خبرٌ، و خالفَ الكوفيُّون في التعريف، فأجازوا بناءَ العلم، و أبوعثمان[٢] في الفصل، فأجازَ معه العملَ، و لكنّه لايُبني، و قد جاءَ في السعة لا منها بدَّ، بالبناء معَ الفصل، و ليس ممَّا يؤوَّلُ عليه، قالَه ابنُ هشام في حواشي التسهيل« و كرِّرت» وجوباً عند سيبَويه و الجمهورِ في غير الضرورة، أمَّا مع المعرفة فليكون التكرارُ خبراً لما فاتَها من نفي الجنس الّذي لايمكنُ حصولُه مع المعرفة، لأنّ نفيَ الجنس هو تكرارُ النفيِ في الحقيقة.

---

١ - تمام البيت «**و لا حَينٌ و لا فيها مُليمُ**»، هو من قصيدة لأمية بن أبي الصلت، يذكر فيها أوصاف الجنّة وأهلها و أهوال يوم القيامة و أهلها. **اللغة**:اللغو: قول باطل، التأثيم: نسبة الاثم إلى الغير، الحين: هلاك و فناء، المُليم. هو الّذي يفعل ما يلام عليه.

٢ - لعله أبو عثمان المازني، و قد تقدَّم ذكره.

و أمَّا معَ الفصلِ فيكونُ تنبيهاً على أنَّها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما إذا كانتْ عاملةً عملَ أنْ، فعملُها كاف في هذه التنبيه، فتكرارُها مع المعرفة،« نحو: لازيدٌ في الدار و لا عمرٌو». و قوله تعالى:﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغي لَهَا أنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ و لا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارِ﴾[يس/٤٠]، و مع الفصل نحو: لا في الدار رجلٌ و لا امرأةٌ. و قوله تعالى: ﴿ لا فِيها غَوْلٌ وَ لاهُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[الصافات/٤٠].

معنى لانولك أن تفعل: و أجازَ ابنُ كيسان و المبرّدُ عدمَ التكرار مُحْتَجَّين بقوله: لانولك أن تفعلَ، و ردَّ بأنَّه واقعٌ موقعَ لاينبغي، فلا هذه في المعنى هي الداخلةُ على المضارعِ، و تلك لا يلزمُ تكرارُها، والنولُ مصدرٌ بمعنى التناول و هو هاهنا بمعنى المفعول، أي ليسَ متناولُك و مأخوذُك هذا الفعلَ، أي لاينبغي أنْ تأخذَه و تتناولَه قالَه الرضيُّ، و مِنْ عدمِ تكرارِها ضرورةً قوله [من الطويل]:

١٩٣- بَكَتْ جَزَعاً و استَرْجَعَتْ ثُمَّ آذنت رَكَائِبَها أنْ لا إلينا رُجُوعُها[1]

في لاحول و لاقوَّة إلا بالله خمسة أوجه: هذه«تصبرةٌ و لك» في كلِّ موضعٍ كرِّرتْ فيه«لا»على سبيلِ العطف و كان عقيبَ كلٍّ منهما نكرةٌ مفردةٌ بلافصلٍ نحو:«لاحولَ» أي عن المعصية،«و لا قوَّةَ» أي على الطاعة إلا بالله«خمسةُ أوجه» من الإعراب بالنسبه إلى المجموع:

أحدُها:«فتحُهما» أي فتحُ ما بعدَ لا الأولى و ما بعدَ لا الثانية«على الأصل» من جعلِ لا في الموضعين لنفي الجنس، فتبني اسميها كما لو انفردت كلٌّ منهما عن صاحبتها، و تقدِّرُ لكلٍّ منهما خبراً، أي لاحولَ موجودٌ و لا قوّةَ موجودة لنا، فالكلامُ حينئذٍ جملتان. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرح المفصل[2]: و يبقَي الإشكالُ في الاستثناء الواقع بعده، و هو في المعنى راجعٌ إلى الجملتين، و الاستثناءُ إذا استعقبَ الجملتين إنَّما يكونُ للثانية. قال: و أشبهُ ما يقالُ إنَّ الحولَ و القوَّة لمَّا كانا بمعنى كانَ كأنَّه تكرارٌ، فصحَّ رجوعُ الاستثناء إليهما لتنزّلهما منزلةَ شيءٍ واحد، انتهى.

و يجوزُ أنْ تقدِّرَ لهما خبراً واحداً، أي لاحولَ و لاقوَّةَ موجودان لنا، أمَّا عندَ سيبَويه على ما نقلَه عنه ابنُ مالك فلأنَّ لا لاتعملُ في الخبر مع التركيبِ، فهي مع اسمها في

---

١ - لم يسمَّ قائله. **اللغه:** الجزع: الخوف، استرجعت: طلبت الرجوعَ من الرحيل لصعوبة فراق الأحبّة، آذنت: أعلمت الركائب: جمع الركوبة: المطيّ.

٢ - المفصل في النحو للعلامة جار الله الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ ، و قد اعتنى عليه أئمة هذا الفن فشرحه الشيخ أبوعمرو بن عثمان المعروف بابن الحاجب و سماه الإيضاح، كشف الظنون ١٧٧٤/٢.

موضع رفع، و لا قوّةَ مبتدأٌ معطوفٌ على مبتدأ، و المقدَّرُ مرفوعٌ بأنّه خبرُ المبتدأ لا لها، فيكونَ الكلامُ حينئذ جملةً واحدةً، نحو زيدٌ و عمرو ضاربان، و أمّا عندَ الجمهور فإنّها و إن كانتا عاملتين في الخبر إلا إنّهما لتماثلهما جاز أنْ تعملا فيه عملاً واحداً، كما في إنّ زيداً و إنّ عمراً قائمان، و إنّما الممتنعُ أنْ يعملَ عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد قياساً على امتناع حصول أثر من مؤثّرين.

و «الثاني: رفعُهما» على جواز الإلغاء عندَ التكرار فيكونُ الاسمان مرفوعين بالابتداء، و لا الثانيةُ إمّا زائدةٌ أو ملغاةٌ كالأولى، و مذهبُ سيبويه و غيره في هذا الوجه واحدٌ، إذْ لاعاملَ هنا إلا الابتداءُ فقط، فلكَ أنْ تقدِّرَ لكلٍّ واحد خبراً، فالكلامُ جملتانِ و لهما معاً خبراً واحداً، و الكلامُ جملةٌ واحدةٌ، أو على الإعمال، أي إعمال لا كليس، فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين إن جعلتَهما معاً عاملتين عملها، فلكَ أيضاً أنْ تقدِّرَ خبراً واحداً أو خبرين، و وحدة الجملة و تعدُّدها بحسب ذلك، و إنْ جعلتَ الأولى كليس فقط و الثانيةَ ملغاةً أو زائدةً أو بالعكس، وجبَ تقديرُ خبرين، و لايجوزُ تقديرُ خبر واحد، لئلا يلزمَ محذورُان كون الخبر الواحد مرفوعاً منصوباً و توارُدُ عاملين مختلفين على معمولٍ واحد.

و «الثالث: فتحُ الأوّل» على جعلِ لا الأولى عاملةً عملَ أنّ، «و رفعُ الثاني» على أنّ لا الثانيةَ زائدة لتأكيد النفي أو ملغاةٌ، و رفعُه «بالعطف على المحلّ» أي محلّ لا الأولى مع اسمها، فعندَ سيبويه يجوزُ أنْ تقدِّر لهما خبراً واحداً لكونه خبراً لمبتدأ و ما عطفَ عليه، و عندَ غيره لابدَّ لكلّ واحد من خبر منفرد، لئلّا تجتمعَ لا و الابتداءُ في رفع الخبر، و هذا التقديرُ جائزٌ في جعلها زائدةً أو ملغاةً على حدٍّ سواء، أو رفعه على إعمال لا الثانية كليسَ، فيكونُ مرفوعاً بها و يلزمُ تقدير[1] خبر لها على حيالها و لايجعلُ الخبرُ لهما جميعاً، و إلا لزمَ محذوان، كما سبق في الوجه الثاني، فيكونُ الكلامُ على هذا جملتين.

و«الرابع: عكس الثالث» و هو رفع الأوّل و فتح الثاني، فرفع الأوّل «على إعمال» لا «الأولى كليس» فيكون مرفوعاً بها« أو» على«إلغائها» فيكونُ مرفوعاً بالابتداء، و فتح الثاني على إعمال لا عملَ نّ، و تقديرِ الخبر في هذا الوجه كالّذي قبله سواءٌ على المذهبين.

و «الخامسُ: فتحُ الأوّل» على أنّ الأولى عاملةٌ عملَ إنّ، «و نصبُ الثاني» على أنّ لا الثانيةَ زائدةٌ لتأكيد النفي، و نصبُه« بالعطف» على محلّ اسم لا الأولى عندَ ابن مالك و«على لفظه» عندَ غيره، لأنّه لما اطّردَ في لا بناءُ اسمها معَها على الفتح تنزّلتْ منزلةَ

---

١ - يلزم تقديم «ح».

العاملِ المحدث للفتحة الإعرابيَّة فعطفَ عليه لفظاً لمشابهة الفتحِ فيه النصبَ، و أما الخبرُ فلايجوزُ عندَ سيبويه أنْ يقدَّرَ لهما خبراً واحداً بعدهما، لأنَّ خبرَما بعد لا الأولى مرفوعٌ عندَه بما كان مرفوعاً به قبلَ دخول لا، و خبرُ ما بعدَ لا الثانية مرفوعٌ بلا الأولى، لأنَّ الناصبةَ لاسمها عاملةٌ عندَه في الخبر وفاقاً لغيره، فيَلزمُ ارتفاعُ الخبر بعاملين مختلفين ولايجوزُ، فيجبُ أنْ تقدِّرَ لكلٍّ منهما خبراً على حياله، فيكونُ الكلام عندَه جملتين.

كذا قَرَّرَه الرضيُّ و عندَ غيره يجوزُ تقديرُخبر واحد لهما، لأنَّ العاملَ عندَهم، لا وحدها فيكونُ الكلامُ حينئذ جملةً واحدةً، و يجوزُ أنْ تقدَّرَ عندهم لكلٍّ خبراً، فيكونُ الكلامُ عندهم جملتين أيضاً، هذا الوجهُ أضعفُ الوجوه حتى خَصَّه يونسُ و جماعةٌ بالضرورة، لأنَ نصبَ الاسمِ[1] معَ وجود لا ضعيفٌ، و القياسُ فتحه بلاتنوين، فهو عندَهم كتنوينِ المنادى المفرد المعرفة، و جعلَه الزمخشريُ منصوباً على إضمار فعلٍ، أي و لا أرَي قوّة.

تنبيهان: الأوَّل: هذه الخمسةُ الأوجه مأخوذةٌ من اثني عشر وجهاً، و ذلك لأنَّ ما بعدَ لا الأولى يجوزُ فيه البناءُ على الفتح، و الرفعُ على الإلغاء، الرفعُ على إعمالها عملَ ليسَ فهذه ثلاثةٌ، و ما بعد لا الثانية يجوزُ فيه ذلكَ، و وجهٌ رابعٌ، و هو النصبُ. و إذا ضربتَ هذه الأربعةَ في الثلاثة الأوَّلَ بلغت اثني عشر، و كلُّها جائز إلا اثنين، و هما رفع الأوَّل على الإلغاء أو على الإعمال عملَ ليس و نصب الثاني. و أنْهَاهَا ابنُ الفخار[2] في شرح الجملِ إلى مائة و واحد و ثلاثينَ وجهاً، قالَه في التصريح.

الثاني: إذا لم تتكَرَّرْ لا معَ المعطوفِ وجبَ فتحُ الأوَّل و جازَ في الثاني الرفعُ والنصبُ كقوله[من الطويل]:

١٩٤- لا أَبَ و ابناً مثلَ مَرْوانَ و ابْنه إذا هُوَ بالمجد ارْتَدَى وَ تَأَزَّرَا[3]

روى و ابنٌ بالرفع عطفاً على محلِّ لا معَ اسمها، و بالنصب عطفاً على محلِّ اسمها باعتبار عملِها، و ربَّما فتح منوَّناً معه لا. حَكَى الأخفشُ: لارجلَ و امرأ ة بالفتح. و هو شاذٌّ .

---

١ - لأنَّ نصب الاسم المفرد «ح».

٢ - محمدبن علي بن أحمد يعرف بابن الفخار، كان مبرّزاً أمام أعلام البصريين من النحاة، مات سنة ٧٥٤هـ . بغية الوعاة١/١٧٤ .

٣ - هو للربيع بن الفزاريّ.**اللغة:** مروان: أراد به مروان الحكم، ابنه: أراد به عبد الملك بن مروان،ارتدي وتأزّرا: كنى بارتدائه المجد و تأزّر به عن ثبوته له أفرد الضمير تعويلا على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعا إذ كان الغرض مدحهما معا.

يكثر حذف خبر لا إذا علم عند حجازيّين و عند التميميّين: تتمّةٌ: يكثرُ حذفُ خبرِ لا إذا علمَ عندَ الحجازيّينَ، و يجبُ عند التميميّين و الطائيّين، نحو ﴿ قَالُوا لا ضَيرَ ﴾ [الشعراء/٥٠]، أي علينا، و﴿ لا إلَه إلا اللهُ﴾[محمد/١٩]، أي لنا أو نحو ذلك، فإن جهلَ وجبَ ذكره عندَ جميعِ العرب، نحو[قوله(ص)]: لا أحدَ أغير من الله[1]. قالَ ابنُ مالك: و مَنْ نسبَ إلى تميم الحذفَ مطلقاً فقد غلطَ، و ربَّما أبقي الخبرَ و حذفَ الاسم، نحو:لا عليك، أي لابأسَ، أو لا جُناحَ، و لايحذفان معاً لئلّا يكونَ إجحافاً، قيلَ: يحذفان، لأنَّ كلَّ واحد ثبتَ له جوازُ الحذف، فلا ضيرَ إذاً جُمعَ جائزٌ إلى جائزٌ، و خرَّج بعضهم على ذلك قولَه[من الوافر]:

١٩٥- فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ الناسِ مِنكُمْ إذا الدَّاعي المُثَوِّب قَالَ يَا لا[2]

أي يا قوم لا قرار.

أفعال المقاربة

ص: الخامسُ: أفعال المقاربة: و هي كاد و كَربَ وَ اَوْشَكَ (لِدُنُوِّ الخبر) و عسى (لرجائه) و أنشَأَ و طَفِقَ (للشروع فيه) و أخبارها جمل مبدوّة بمضارع، و يغلب في الأولين تجرُّده عن أنْ، نحو: ﴿ وَ ما كادوا يَفْعَلُونَ﴾، و في الأوسطين اقترانه بها، نحو: ﴿ عسى ربُّكُمْ اَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾، و هيَ في الأخيرتين مُمتنعة، نحو: طَفِقَ زَيْدٌ يكتُبُ، و عسى و أنشَأَ و كَرَبَ ملازمة للمضيّ، و جاء يَكادُ و يُوشكُ و يَطْفَقَ.

تتمَّة: يختصُّ عسى و أوشَكَ باستغنائهما عن الخبر، في نحو: عسى أنْ يقومَ زَيدٌ و إذا قلت: زيدٌ عسى أنْ يقومَ، فلك وجهان: إعمالها في ضمير زيد فَما بعدها خبرها، وتفريغها عنه فَما بعدها اسم مُغنٍ عن الخبر، و يظهر أثر ذلك في التأنيث و التثنية و الجمع، فعلى الأوَّل تقول: هندٌ عَسَتْ أَنْ تَقومَ، و الزَّيدانِ عَسا أنْ يَقُوما، والزَّيدُونَ عَسَوْا أنْ يقُومَوا و على الثاني: عسى في الجميع.

ش: النوعُ «الخامسُ» منْ أنواع النواسخ «أفعالُ المقاربة»، مصدرُ قَاربَ، و صيغة فاعَل بفتح ثالثه، قد تَأتي بمعنى الأصل، و هو المرادُ هنا، فالمقاربةُ بمعنى القرب، و قد تُسمَّي نواسخَ و نواقصَ أيضاً على نحوِ مَا مرَّ.

---

١ - صحيح البخاري ،٣/ ٣٩٦رقم١٠٦٣.

٢ - هو لزهير بن مسعود الضبّي. **اللغة:** الداعي: فاعل من الدعاء بمعنى الطلب، المثوب: من التثويب، أصله أن يجئ الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى و يشتهر.

و تسميتُها بما قاله مجازٌ مرسلٌ من باب تسمية الكلِّ باسم جزئه كتسميتهم الكلامَ بالكلمة، و ربيئةَ القوم عيناً، لأنَّها باعتبار معانيها ثلاثةُ أقسام: مَا يَدلُّ على قرب خبرِها، و مَا يدلُّ على ترجِّيه، و مَا يدلُّ على الشروع فيه كما يعلمُ من كلامه الآتي، و إنَّما خصُّوا المقاربةَ لكونها مرتبةً وسطي بينَ أفعال الرجاء و أفعال الشروع، و الوسط له حظٌّ في كلا الطرفين، فكانَ أحقَّ بالترجمة منهما كذا قيلَ.

قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و الصوابُ أنَّ تسميتَها بذلكَ من باب التغليب، و ذلكَ لأنَّ تسميةَ الكلِّ باسم جزئه عبارةٌ عن إطلاق اسم الجزء على ما تركَّبَ منه و من غيره كتسمية المركَّب كلمةً، و تسمية الأشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يُسمَّى تغليباً كالقمرين و العمرين، إذا تقرَّر ذلكَ ظهرَ لك أنَّ تسميةَ جميع أفعال الشروع بأفعال المقاربة من التغليب، لا من تسمية الكلِّ باسم الجزء فتأمَّلْه، انتهى .

«و هي» على ما عَدَّه ستَّةٌ و إلا فهي أكثرُ من ذلكَ كما سنذكرُه إنْ شاءَاللهُ تعالى، «كاد و كَرَبَ» بفتح الراء و كسرها، و الفتحُ أفصحُ، «و أوشكَ» و الثلاثةُ «لدنوِّ الخبر»، أي لقرب ثبوت خبرِها لاسمها، «و عسى» و إخلوقَ و حري بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في الصريح.

قالَ الرضيُّ: و قد يستعملُ حَرِي زيدٌ أنْ يفعلَ كذا بكسر الراء، و إخْلولقَ عمرٌو أن يقومَ، استعمالُ عسى بلفظ الماضي فقط، و معناهما صارَ حريًّا، و حريًّا أي جديراً و صار خليقاً، أصلُهما حريَ بأنْ يفعلَ، و إخلوق بأنْ يقومَ، فحذفَ حرفُ الجرِّ كما هو القياسُ معَ أنْ و أنَّ، و يُقالُ أيضاً: و هو حري أنْ يفعلَ بفتح الراء و التنوين على أنَّه مصدرٌ بمعنى الوصف، فلايُثنَّى و لايُجمعُ و لايؤنَّثُ، تقولُ: هنَّ حَرِيَ أنْ يفعلنَ، و إذا قلتَ: هو حَرِيٌّ علىَ فعيل، أو حرٍ بكسر الراءِ كعمٍ أنْ يكونَ ثنيَّتَ و جمعتَ و أنَّثتَ، انتهى .

و قالَ ابنُ هشام في شرح الشذور: لاأعرفُ مَنْ ذكرَ حري منَ النَّحويِّينَ غيرَ ابنِ مالك، و توهَّمَ أبوحيَّان أنَّه وهم فيها، و أنَّما حريٌّ بالتنوين اسمٌ لا فعلٌ، و أبوحيَّان هو الواهمُ، بل ذكرَها أصحابُ كتبِ الأفعال مِن اللغويِّينَ كالسرقسطي[1] و ابنَ طريف[2]،

---

١ – لعلّه قاسم بن ثابت السر قسطي، عالم بالحديث و اللغة، و هو أوّل من أدخل كتاب العين إلى الاندلس، له كتاب«الدلائل» في الحديث، مات سنة ٣٠٢ هـ . الأعلام للزركي ٧/٦. أو محمد بن يوسف السرقسطي الأندلسيُّ، من الكتّاب الأدباء، له كتاب «المسلسل» في اللغة ، مات سنة ٥٣٨ هـ. المصدر السابق ، ٢٢/٨.

٢ – عبدالملك بن طريف الأندلسي أبومروان النحوي اللغويّ، كان حسن التصرُّف في اللغة، و له كتاب حسن في الأفعال، مات في حدود الأربعمائة ، بغية الوعاة ١١١/٢ .

و أنشدُوا عليها شعراً، انتهى. و ممَّنْ نصَّ عليها أيضاً القاضي عياض في مشارق الأنوار[١]، وكان أبوحيَّان رَجَعَ عن إنكارها ، فذكرَها في لمحته[٢] لاطلاعه بعدَ ذلك على ثبوتها، و بهذا يدفعُ ما أشارَ إليه في التصريح من تناقض كلاميه و الثلاثة لرجائه،أي رجاء المتكلِّم ثبوتُ الخبر للاسم في الاستقبال، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله و حذف فاعله، و الرجاءُ الطمعُ في المحبوب، و وقعَ لابن مالكٍ في سبك المنظوم أنَّ اخلولقَ من أفعالِ المقاربة ككاد ، قالَ بعضُ الأئمةِ: و هو غريبٌ مخالفٌ لما في سائر كتبه.

قد تأتي عسى للإشفاق، و الخلاف في فعليتها: تنبيهان:الأوَّل: قد تأتي عسى للإشفاق كالترجِّي، قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: عسى طمعٌ فيما تهواه، و إشفاق فيما تخشاه، و قداجتمعا في قوله تعالى: ﴿ عسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيئاً وَ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ وَ عسى أَنْ تُحبُّوا شيئاً وَ هُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾[البقرة/٢١٦]، قالَ ابنَ برّي[٣]: و يحتملُ أنْ يقالَ: إنَّها تلازمُ المعنيين، لأنَّ المترجِّيَ للشيء طامعٌ فيه مشفقٌ أنْ لاينالهَ[٤]، و الأجودُ أنْ يقالَ: إنَّها للتوقُّع كما في لعلَّ، فإنْ كانَ لمحبوب فهو الترجِّيُّ، أو لمكروه فهو الإشفاقُ .

الثاني: القولُ بفعلية عسى مطلقاً، هو ما عليه الجمهورُ، و ذهبَ ثعلبٌ و ابنُ السَّرَّاج إلى أنَّها حرفٌ مطلقاً، و سيبويه فيما حَكاه عنه السيرافيُّ حين تتَّصلُ بالضمير المنصوب، كقوله [من الرجز]:

١٩٦- ..... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[٥]

و الصحيحُ الأوَّل لاتِّصالِ ضمايرِ الرفع البارزةِ و تاء التأنيثِ الساكنةِ بها و ذلك من آيات الفعل.

«و أنشأَ و طَفَقَ» بفتح الفاء طفوقاً، و بكسرها طفقاً، و يقالُ: طبق بكسر الباء الموحدة، و جعلَ و أخذَ و علقَ و هبْ، و الستَّةُ «للشروع فيه» أي شروعُ اسمها في خبرها، و أفعالهُ كثيرةٌ، أنْهاها بعضُهم إلى نيِّفٍ و عشرينَ فعلاً.

---

١ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ. كشف الظنون ١٦٨٧/٢.

٢ - اللمحة مختصر في النحو على سبعة أبواب للشيخ أبي حيان محمد ابن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، شرحَه ابن هشام ، المصدر السابق ص(١٥٦).

٣ - عبدالله بن برّي النحويّ اللغويّ، كان قيّما بالنحو و اللغة، صنّف: اللباب في الردّ على بن الخشاب في ردّه على الحريري في درة الغواص. مات سنة ٥٨٢ هـ . بغية الوعاة ٣٤/٢ .

٤ - مشفق أن يناله «س».

٥ - تقدّم برقم ١٤٦.

و أفعالُ هذا الباب جميعُها «تعملُ عملَ كانَ» فترفعُ الاسمَ و تنصبُ الخبرَ، فكـادَ كقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عليه لِبَداً﴾[الجن/١٩]، و كربَ كقوله[من الخفيف]:

١٩٧- كَرِبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[١]

و أوشك كقوله[من المنسرح] :

١٩٨- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّته فِي بَعْضِ غِرَّاته يُوَافِـقُهَا [٢]

و عسى كما مرَّ في الآية، و إخلولق كما مثّل سيبويه: اخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ، و أنشأ، كقوله[من السريع] :

١٩٩- أَنْشَأْتَ تَنْطِقُ فِي الأُمور كَوَافِدِ الرَّخَمِ الـدوائرِ [٣]

و طفق كقوله تعالى: ﴿وَ طَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[الأعراف/٢٢]، و جعلَ كقوله [من البسيط]:

٢٠٠- وَ قَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوبِي فَأَنْهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٤]

و أخذ كقوله[من الوافر]:

٢٠١- فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَ الرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَ فِي الاِعْتِبارِ إجَابَةٌ وَ سُؤَالُ [٥]

و عَلقَ كقوله [من الوافر]:

٢٠٢- أَرَاكَ عَلقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْ نَا وَ ظُلْمُ الْجارِ إذْلاَلُ الـمُجيرِ[٦]

و هَبْ كقوله[من الطويل]:

٢٠٣- هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طاعة الْهَوَي فَلَجَّ كأَنِّي كُنْتُ باللوم مُغرِيا [٧]

وحقُّ الاسم في هذا البابِ أنْ يكونَ معرفةً أو مقارباً لها، و قدْ وردَ نكرةً محضةً كقوله[من الطويل]:

٢٠٤- عسى فَرَجٌ يَأْتِي به الله أنَّه لَه كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَته أَمْرُ[٨]

تنبيهٌ: حَكى ثعلبٌ مجيءَ الخبرِ بعد عسى مرفوعاً، نحو: عسى زيدٌ قائمٌ، قـالَ ابـنُ هشام: و يتخرَّجُ على أنَّها ناقصةٌ، و اسمُها ضميرُ الشأن، و الجملةُ الاسميَّةُ الخبرُ.

---

١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيئ ، و قال الأخفش: أنّه للكحلبة اليربوعي. **اللغة:** الجوى: شدة الوجد، الوشاة: جمع واش و هو النمام، الغضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر و المؤنث.

٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية. **اللغة:** المنية: الموت، الغرّات: جمع غرّة و هي الغفلة.

٣ - هو للكميت يهجو رجلاً .**اللغة:** الرخم: طائر.

٤ - هو لعمرو بن أحمر، أو لأبي حيّه النميري. **اللغة:** الثمل: السكران.

٥ - لم ينسب إلى قائل معين. **اللغة:** الرسوم: جمع الرسم: الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت.

٦ - هو بلانسبة. **اللغة:** أجَرْنا: حمينا.

٧ - لم يسمّ قائل. **اللغة:** لَجَّ في الأمر: لازمه وأبى أن ينصرف عنه. مغرياً: اسم الفاعل من أغرى بمعنى مولعاً.

٨ - هو لمحمد بن إسماعيل، وقيل: هو لمجهول القائل.

و هذه الأفعالُ و إنْ كانتْ «تعملُ عملَ كانَ»، إلا أنَّها تخالفُها في بعض الأحكام، فمن ذلك إنَّ خبرَ كانَ قد يكونُ مفرداً، و قدْ يكونُ جملةً اسميَّةً أو فعلية، و هذه الأفعالُ «أخبارُها جملٌ» فعلية «مبدوءٌ بمضارع» دائماً، كما مرَّ في الأمثلةِ المذكورةِ كلِّها، و شذَّ مجيءُ خبرَي كاد و عسى مفرداً منصوباً كقوله [من الطويل]:

٢٠٥- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَ مَا كِدْتُ آئِباً وَ كَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وَ هْيَ تَصْفِرُ[1]

و قوله الآخر [من الرجز]:

٢٠٦- أَكْثَرتَ في العَذلِ مُلحّاً دائماً لا تَكْثُرَنْ أَنّي عسيتُ صَائماً[2]

و قولهم في المثل: عسى الغُوَيرُ أَبْؤُسَا[3]. قالَ ابنُ هشام: كذا قالُوا، و الصوابُ أنَّه ممَّا حذفَ فيه الخبرُ، أي يكونُ أبؤساً، و أكون صائماً، لأنَّ في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصليِّ، و لأنَّ المرجوَّ كونَه صائماً لا نفسُ الصائم، انتهى.

و ما قالَه من التقدير يأتي في البيت الأوَّل أيضاً، كما هو ظاهرٌ، و عليه فلا شذوذَ، و أمَّا فطفق مسحاً فالخبرُ محذوفٌ، أي يمسحُ مسحاً، و ليس هو مسحاً كما توهَّمه بعضُهم، و ربَّما جاءَ خبرُ جعلَ جملةً اسميةً، كقوله [من الوافر]:

٢٠٧- وَ قَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ ابني سُهَيل مِنَ الأكْوَارِ مِرْتَعُهَا قَرِيبُ[4]

أو فعلية غيرَ مبدوَّةٍ بمضارع، كقوله ابن عباس[5]: فجعلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أن يخرجَ أرسلَ رسولاً. قالَ ابنُ هشام في شرح الشواهد: و هذا لَمَ أَرَ مَن يحسنُ تقديرَه، و وجهُه أنَّ إذا منصوبةٌ بجوابها على الصحيح، و المعمولُ مؤخَّرٌ في التقديرِ عن عامله فأوِّلَ الجملةُ في الحقيقة أرسلَ، فافهموه، انتهى.

و فيه ردٌّ على ابنِ مالك حيثُ قالَ في التسهيل: أو فعليةٌ مصدَّرةٌ بإذا. قالَ ابنُ هشام في الحواشي: الصوابُ أنْ يقالَ: أو جملةٌ فعلية فعلُها ماض، فإنَّ هذا هو محطُّ الشذوذ، و أمَّا نفسُ إذا فلا وجهَ لكونها مرجعاً للشذوذ. و لهذا لم يقلْ أحدٌ فيما علمنا أن قولَه [من البسيط]:

٢٠٨- وَ قَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي.....[6]

---

١ - هذا البيت لتأبّطَ شراً. **اللغة:** أبت: رجعتُ، فهم: اسم قبيلته، تصفر: أراد تتأسَّف و تتحزَّنُ.

٢ - هو لرؤبة بن العجّاج بن رؤبة التميمي.

٣ - جاء في لسان العرب، قال ثعلب: أتى عمر بمنبوذ ، فقال: عسى الغُوير أبؤسا أي عسى الريبة من قبلك. و قال ابن الأثير: هذا مثل قديم يقال عند التهمة. لسان العرب ج٣ ص٢٩٤٩(غور).

٤ - هو من أبيات الحماسة. **اللغة:** القلوص: الشابة من النوق، الأكوار: جمع كور، الرحل، أو هو الرَّحْل بأداته.

٥- ابن عباس(عبد الله)(ت٦٨/٦٨٧):ابن عم النبي(ص)روى الكثير من حديث الرسول.المنجد في الأعلام. ص١٠.

٦ - تقدّم برقم٢٠٠.

شاذٌّ من جهةِ التصدير بإذا، و إنَّما جعلَوا شذوذَه من جهةِ رفعِ السببي خاصَّةً، انتهى.

قالَ ابنُ مالك: أو مصدَّرةٌ بكلَّما في حديث كما في حديث البخاري[1] فجعلَ كلَّما جاءَ ليخرج رمي في فيه بحجر[2]. قالَ في التوضيح: و هذا منبهٌ على أصلٍ متروك، و ذلك أنَّ سائرَ أفعال المقاربة مثلُ كانَ في الدخول على مبتدإ و خبره، فالأصلُ أنْ يكونَ خبرُها كخبر كانَ في وقوعه مفرداً و جملةً اسميَّةً و فعلية و ظرفاً، فتركَ الأصلَ و التزمَ كونَ الخبري مضارعاً، ثُمَّ نبَّهَ على الأصل شذوذاً في مواضع، انتهى.

و على هذا فلايحسنُ أنْ يُقالَ في البيتين: و المثلُ على أنَّه ممَّا حذفَ فيه الخبرُ كما قالَه ابنُ هشام، إلا انتفَى الغرضُ المذكورُ معَ أنَّ التقديرَ خلافُ الظاهر.

تنبيهٌ: يُشترطُ في الفعلِ المشتملِ عليه جملةُ الخبر أنْ يكون رافعاً لضمير الاسم، و هو من الأحكامِ الَّتي اختصَّتْ به أخبارِ هذه الأفعال، و ذلكَ لأنَّها إنَّما جاءتْ لتدلَّ على قربِ الخبر من الاسم أو ترجِّي حصوله أو شروعِ اسمها في خبرِها كما مرَّ، فلابدَّ من ضميرٍ يعودُ عليه، و أمَّا قولُه[من الطويل]:

٢٠٩- و أبكيه حتى كَادَ ممَّا أُبثُّـه تُكَلِّمُني أَحْجَارُ وَ مَلاعِبُه[3]

فشاذٌّ، أو مؤوَّلٌ بأنَّ أحجارَه بدلٌ من الاسم. و يجوزُ في خبرِ عسى خاصَّةً أنْ يرفعَ الاسمَ الظاهرَ المضافَ إلى ضمير يعودُ على اسمها كقول الفرزدق[من الطويل]:

٢١٠- وَ مَاذا عسى الحَجَّاجُ يَبْلغُ جُهْدُه إذا نحنُ جاوَزْنا حَفيَر زياد[4]

«و يغلبُ في خبر» الفعلين«الأولين» و هما كادَ و كربَ«بتجرُّدُه عن» أن المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[البقره/٧١]، و قوله الشاعر [من الطويل]:

٢١١- سقاني جزاه الله خير جزائه و قد كربت أسباب قلبي تقطع[5]

و ذلك لأنَّهما يدلَّان على شدَّة مقارَبة الفعل و مداومته و ذلك يقربُ من الشروع في الفعل و الأخذ فيه، فلَم يناسبْ خبرُهما أنْ يقترنَ غالباً بأنْ الموضوعةِ للاستقبال، و يقلُّ اقترانُه بها نظراً إلى الأصل كقوله[من الطويل]:

٢١٢-أَبَيْتُمْ قُبولَ السلمِ منَّا فكِدْتُمُو لَدَي الحَرْبِ أنْ تُغنواالسُّيوفَ عَنِ السَّلِّ[6]

---

١ - البخاري (أبو عبد الله محمد) (ت٢٥٦هـ،٨٧٠م) من كبار المحدثين، ولد في بخاري اشتهر بكتابه «الجامع الصحيح» المصدر السابق ص١١٥.

٢ - صحيح البخاري، ١٢٨/٢، رقم ٣٣٦.

٣ - البيت لذي الرمة، و في شرح ابيات سيبويه «و أسقيه حتى... ».

٤ - **اللغة:** الحفير: القبر.

٥ - لم أجد البيت .

٦ - لم يسم قائله. **اللغة:** السلُّ: الانتزاع.

و قوله[من الطويل]:

٢١٣-سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجلاً على الظَّما وَ قَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطعَا[1]

و خَصَّ المقاربةَ اقترانَ خبرِ كادَ بالضرورة. و قالَ البدرُ الدماميني في شرح التسهيل، و لم يذكرْ سيبَويه في خبرها إلا التجريد، انتهى. قلتُ: و ليسَ كذلك، بَلْ هو قائلٌ باقترانِ خبرِ كادَ، و ذلك أنَّه قال في قوله[من الطويل]:

٢١٤- ..... و نَهْنَهْتُ نَفْسي بعدَ مَا كدْتُ أَفْعَلَه[2]

إنَّ الأصلَ أَنْ افعلَه، فاضمرتْ أَنْ، فإذا كانَ يقولُ باقترانه تقديراً، فلأَنْ يقولَ: باقترانه صريحاً أولى، و الَّذي ذكرَ ابنُ هشام و غيرُه أنَّ الَّذي لم يذكرْ سيبَويه في خبره إلا التجرُّدَ، و هو كربَ، قالَ: و هو مردودٌ بالسماع. و قالَ المبرّدُ في «أفعلـه» في المصراع المذكور: الأصلُ «أفعلُها» فحُذفت الألفُ، و نقلتْ حركةُ الهاء إلى ما قبلها. قالَ ابنُ هشام: و هو أولى منْ قول سيبَويه، لأنَّه أضمرَ أنْ في موضعٍ حقُّها أَنْ لايدخلَ فيه صريحاً، و هو خبرُ كاد، و اعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها، انتهى.

و يغلبُ في خبر فعلين«الأوسطين»و هما عسى و أوشكَ «اقترانُه بها»، أي بأن، «نحو قوله تعالى:﴿ عسى ربُّكم أنْ يَرْحَمَكم ﴾[الإسراء/٨]»، و قوله الشاعر[من الطويل]:

٢١٥- وَ لَوسُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأوشَكُوا إذا قيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَ يَمْنَعُوا[3]

و ذلكَ لأنَّ عسى منْ أفعال التَّرجّي، و هو مختصٌّ بالاستقبال، فناسبَ اقترانُ خبرها بأن الموضوعة له، و كانَ القياسُ وجوبَ ذلك، حتى ذهبَ البصريُّون و الجمهورُ إلى أنَّ التجريد ضرورةٌ، و أما أوشكَ فإنَّما يغلبُ معَها الاقترانُ حيثُ جُعلت للترجّي أختاً لعسى. قالَ الشاطبيُّ[4]: و الصحيحُ ما ذكرَ الشلوبينُ و تلامذتُه ابنُ الضايع و الأبذيُّ[5] و ابن أبي الربيع، أنَّ أوشكَ من قسم عسى الَّذي هو للرَّجاء. قالَ ابنُ الضائع: و الدليل على ذلكَ أنَّكَ تقولُ: زيدٌ عسى أنْ يحجَّ، و يوشكُ زيدٌ أن يحجَّ و لم يخرج من بلده، و

---

١ - البيت لأبي يزيد الأسلمي، **اللغة**: الأحلام: جمع حلم بمعنى العَقل والاناة، سجلا: الدلو مادام فيها ماء.

٢ - صدره «**فَلَمْ أَرَمثلها خباسةَ واحدٍ**»، و هو لامري القيس، أو لعامر بن جوين. **اللغة**: الخباسة: المغنم، الغنيمة، نهنهت: زجرت و كففت.

٣ - هذا البيت أنشده ثعلب عن ابن الإعرابي، و لم ينسبه إلى أحد .

٤ - القاسم بن فيرة الشاطبي النحوي الضرير كان إماماً فاضلاً في النحو و القراءات و التفسير و الحديث، صنف: القصيدة المشهورة في القراءات، مات سنة ٥٩٠ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦.

٥ - هناك نحويّان باسم الأبذي : الأوّل: علي بن محمد، كان نحويّا ذاكرا للخلاف في النحو و قيل هو حدّ النحو في زمانه، مات سنة ٦٨٠ هـ. المصدر السابق ١٩٩/٢. و الثاني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأبذيّ كان فقيها حافظا، ذاكرا للغات و الأدب، نحويّا ماهرا مات سنة ٦٥٩ هـ، المصدر السابق ٤٢٤/١.

لا تقولُ: كادَ زيدٌ يحجُّ إلا و قد أشرف عليه، و لا يقالُ ذلكَ و هو في بلـده، انتـهى كلامُ الشاطبيِّ.

و أمَّا إذا جُعلتْ للمقاربة كما ذهبَ إليه المُصنِّف تبعاً لجماعة منهم ابنُ مالك وابنُه، فيشكلُ كون الغالبِ معَها الاقتران كالاقتران[1] الغالب في عسى، قالَه في التصريح، و من تجرُّدها قوله [من الوافر]:

٢١٦- عسى الكَرْبُ الّذي أَمْسَيْتَ فيه يَكُونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ[2]

و المروي في أمسيتَ فتحُ التاء على الخطَاب، قالَه ابنُ هشام تبعاً للـيمنيِّ، و هـو المشهورُ. و قالَ الدماميُّ في التحفة: الّذي سمعناه غيرَ مرَّةٍ من مشايخنا بالديار المـصريَّة ضمُّها، و قوله الآخر [من المنسرح]:

٢١٧- يُوشكُ مَنْ فَرَّ منْ مَنيَّته في بَعْض غَرَّاته يُوَافقُهَا[3]

و قد تقومُ السِّينُ مقامَ أنْ لكونَها للاستقبال كقولَه [من الطويل]:

٢١٨- عسى طَيِّئٌ من طيِّئٍ بَعْدَ هذه سَتُطْفِيءُ غُلَّات الكُلى وَ الجَوانحِ[4]

«و هي»، أي أنْ، واجبةٌ في خبر إخلوَقَ و حَرَي لما مَرَّ في عسى، و لذلك قيلَ كانَ القياسُ وجوبَه هنالك أيضاً، نحو: اخلولقت السماءُ أن تمطرَ، و حريَ زيدٌ أن يقومَ.

و «في»خبر الفعلين«الأخيرين»و هما أنشأ و طفق و نحوهما من أفعـال الـشُّروع «ممتنعةٌ» لأنَّها في الأخذ في الفعلِ و الشروع فيه، و ذلك يُنافي الاستقبالَ« نحو»: أنشأ عمرٌو يَقْرَأُ، و«طفقَ زيدٌ يكتبُ»، و في التنزيل[5]: ﴿ وَ طفقَا يَخْصِفَان عليهما منْ وَرَق الجَنَّة﴾[الأعراف/٢٢]. و قضيةُ كلامه أنَّ المقرونَ بها كالمجرَّد عنها في كَونه منصوباً على الخبريَّة، و هو قولُ الجمهورِ بدليل أنَّه لما أتي مفرداً لم يظهرْ مصدراً، بل اسماً كقوله: إنِّي عسيتُ صائماً، و لم يقلْ عسيتُ الصومَ.

و استشكلَ بأنَّ أنْ و ما بعدَها بتأويل المصدر، فيلزمُ في نحو: عسى زيدٌ ان يقومَ[6]، الإخبارُ بالحدث عن الذات، و لذلك ذهبَ سيبَويه فيما حَكاه عنه ابنُ مالـك إلى أنَّ المقرونَ بها ليسَ خبراً، بَلْ مَفعولٌ به منصوبٌ على نزعِ الخافض، و الفعلُ بمعنى قرب، و

---

١ - سقط كالاقتران في «ح».
٢ - البيت لهدبة بن خشرم العذري من قصيدة قالها و هو في الحبس.
٣ - تقدم برقم١٩٨.
٤ - هو لقسام بن رواحة. **اللغة**: غلّات: جمع غلّة: حرارة العطش، الكُلى: جمع كلية، الجوانح: واحدته جانحة بمعنى الأضلاع تحت الترائب ممَّا يلي الصدر.
٥ - «في التنزيل» سقط في «ح».
٦ - حذف ان يقوم في «ح».

التقديرُ في المثال المذكور قربَ زيدٌ منْ أنْ يقومُ، ثُمَّ حذفَ الجارُّ توسُّعاً أو بجعل الفعل بمعنى قاربَ، فلا خلافَ، و المعنى قاربَ زيدٌ القيامَ.

و الكوفيُّون يرونَ أنَّ عسى في ذلك فعلٌ قاصرٌ بمعنى قَرُبَ، و أنْ و الفعلُ بدلُ اشتمال من فاعلها، و ردَّ بأنَّ حينئذ يكونُ بدلاً لازماً، يتوقَّفُ عليه فائدةُ الكلام، و ليس هذا شأنَ البدل، و أجيبَ بأنَّ لامانعَ منْ أنْ يكونَ البدلُ لازماً لكونه هو المقصودَ بالحكم و كونه تابعاً لايقدحُ في اللزوم، فقد رَأينا بعضَ التوابع يلزمُ، كوصفِ مجرورِ رُبَّ إذا كانَ ظَاهراً. و أُجيبَ عن الإشكالِ من قبلِ الجمهورِ بأمورٍ:

أحدُها: أنَّه من باب زيدٌ صومٌ و عدلٌ.

الثاني: أنَّه على تقديرِ مضاف أمَّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أنْ يخرجَ، أو في الخبر، أي عسى زيدٌ صاحبُ أنْ يخرجَ. قالَ الرضيُّ: و فيه تكلُّفٌ، إذْ لم يظهرْ هذا المضافُ إلى اللفظ أبداً لا في الاسم و لا في الخبر[1].

الثالثُ: أنَّ أنْ زائدةٌ لا مصدريَّةٌ، و ليس بشيء، لأنَّها قد نُصبتْ، و لأنَّها لاتسقطُ إلا قليلاً.

الرابعُ: أنَّ المصدَر الحاصلَ في تأويلِ الوصف، أي عسى زيد قائماً، و يرجِّحه ما جاء في كلامهم عسيتُ صائماً، و هو يرجعُ إلى الجوابِ الأوَّل عندَ الكوفيِّين، لأنَّ المصدرَ المخبرَ به عندَهم بمعنى اسمِ الفاعلِ كما مَرَّ.

الخامسُ: الفرقُ بينَ المصدرِ و ما يؤوَّلُ به ذكرَه صاحبُ العباب[2]، و ارتضاه الشريفُ الجرجاني[3].

قالَ ابنُ هشامٍ في شرح اللمحة: و ألطفُ مَا يقالُ في الجواب ما رأيتُه بخطِّ بعض طلبة ابنِ مالك، و نقلَه عنه، و هو أنْ يقدَّرَ الإخبار بالفعل مجرَّداً عن أنْ، ثُمَّ لَما صحَّ الإخبارُ به جيءَ بأنْ لتفيدَ التراخي لا لتفيدَ السببَ، انتهى.

و أفعالُ هذا الباب «عسى و أنشأَ و كَربَ» من المذكورِ و غيرِها ممَّا لم يذكرْ جامدةٌ لاتتصرَّفُ«ملازمة للمضيّ» أيْ لصيغة الماضي، فلايُستعملُ لَها مضارعٌ و لا أمرٌ و لا اسمُ فاعل و لا مصدرٌ، و استُثني منها أربعةٌ، و هي كادَ و أوشكَ و طفق و جعل، فقد جاء: يكاد و يوشك و يطفقُ و يجعلُ، و أمَّا كادَ فكقوله تعالى:﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا

---

١ - و لا في الحرف«ح».

٢ - العباب الزاخر في اللغة في عشرين مجلداً للامام حسن بن محمد الضغائي مات سنة ٦٥٠هـ . كشف الظنون ١١٢٢/٢.

٣ - علي بن محمد الشريف الجرجاني، كان علّامة دهره، له تصانيف مفيدة، منها: التعريفات، شرح القسم الثالث من المفتاح، توفي بشيراز سنة ٣١٦ هـ. بغية الوعاة ١٩٧/٢.

يُضِيءُ﴾ [النور/٣٥]. و حكى ابنُ هشام استعمالَ مصدرٍ لها، قالوا: كاد كوداً و مكاداً أو مكادةً، و حكى غيرُه كيداً بقلبِ الواو ياءً، و حكى ابنُ مالك لها اسمَ فاعل و أنشد[من الطويل]:

٢١٩- أ مُوتُ أسًى يَوْمَ الرَّجام و إنَّني يَقيناً لَرَهْنٌ بالَّذي أنا كَائد[1]

أي بالموت الَّذي أنا كدت آتيه. قالَ ابنُ هشامٍ في الأوضحِ: و الصوابُ أنَّه كابَده بالباء الموحَّدة من المكابدة و العمل، و هو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل، و بهذا جزمَ يعقوبُ في شرح ديوان كُثَيِّر عَزَّة، انتهى.

و قيل حكى ولده أنَّه رجعَ عن ذلكَ و قالَ: الصوابُ ما أنشدَه ابنُ مالك إلا أنَّه لم يغيِّرْ ما وقعَ في الأوضح، لأنَّه كانَ قدْ شاعَ، و بذلك صَرَّحَ في شرح الشواهد الكبرى[2] فقالَ: و الظاهرُ ما أنشدَه الناظمُ، و قد كنتُ أقمتُ مدَّةً على مخالفته و ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثُمَّ اتَّضح لي أنَّ الحق معه، انتهى.

و أمَّا أوشكَ فالمضارعُ فيها أشهرُ من الماضي، حتى أنَّ الأصمعيَّ أنكرَ مجيءَ ماضيها، و ليسَ كذلك، بلْ قد وردَ، و مرَّ الشاهدُ عليه، و سُمِعَ لها اسمُ فاعل، قال[من الوافر]:

٢٢٠- فأنْكَ مُوشك إلا تَرَاهَا .....[3]

و قال [من المتقارب]:

٢٢١- فمُوشكةٌ أرْضُنا أنْ تَعُودَ خلافَ الأنيسَ وُحُوشاً يَبَابَا[4]

قَالَ ابنُ هشامَ: و في حواشي سننِ أبي داودَ[5] للمنذريِّ[6] حكاية إيشاك مصدر أوشكَ، و حَكَى أبوحيَّان منها الأمرَ و أفعلَ التفضيلِ، و أمَّا طفقَ فقدْ حكى الأخفشُ: طَفَقَ يَطْفِقُ بفتح العين في الماضي و كسرها في المضارع، و طَفِقَ يَطْفَقُ بالعكس، و حكى مصدر طفق بالفتح طفوقاً، و مصدر طفق بالكسر طفقاً، و أمَّا جعل فحكى الكسائيُّ: أنَّ البعيرَ ليهرمُ حتى يجعلَ إذا شربَ الماءَ مجَّه[7]، و فيه شاهدتانِ، و هو ورودُ

---

١ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكُثير عزة. **اللغة:** أسيً: حزناً و شدّة لوعة، الرجام: موضع بعينه.

٢ -«الشواهد الكبرى» للعيني المتوفى ٨٥٥ في شرح شواهد شروح الفيه لابن مالك، كشف الظنون ١٠٦٦/٢.

٣ - تمامه «**و تعدو دون غاضرة العوادي**»، و هو لكثير عزّة.

٤ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي. **اللغة:** خلاف الانيس: بعد المؤانس، وحوشاً: قفراً خالياً، يباباً: خالياً ليس فيه أحد.

٥ - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ/٨٩٩م) من أئمة الحديث، له كتاب«السنن»من الكتب الستة في الحديث. المنجد في الأعلام ص١٨.

٦ - زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي الطافظ المنذري المتوفى سنه٦٥٦هـ، هو اختصر سنن أبي داود. كشف الظنون ١٠٠٤/٢.

٧ - مَجّه: لفظه.

الخبر جملةً فعلية غيرَ مبدوَّة بمضارع، و حكى الجرجانيُّ استعمالَ مضارعٍ و اسمِ فاعلٍ منْ عسى، و حكى قومٌ استعمالَ اسمِ فاعل من كرب، و حكى ابنُ أفلح منه مضارعا، و أنَّه يُقالُ كَرَبَ يَكْرُبُ كنَصَرَ يَنْصُرُ.

كاد إثباتها نفي و نفيها إثبات: تنبيهٌ: اشتهَر القولُ بينَ المعربينَ أنَّ كادَ إثباتُها نَفْيٌ، و نفيُها إثباتٌ، فإذا قيلَ: كاد يفعلُ، فمعناه أنَّه لم يفعلْه، و إذا قيلَ لم يكد يفعلُ فمعناه أنَّه فعلَه، دليلُ الأوَّل: ﴿ وَ إنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[الإسراء /٧٣]،و قوله[من الخفيف] :

٢٢٢- كَادَ النَّفسُ أنْ تَفيضَ عَليه إذا غَدَا حَشوَ رَيْطَه وَ بُرُودُ [١]

و دليلُ الثاني: ﴿ وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة/٧١]، و قد جعلَ المعريُّ ذلك لغزاً فقال [من الطويل]:

٢٢٣- أنَحْويَّ هـذا العصرِ مَا هي لفظةٌ جَرت في لساني جُرهم و ثمود
إذا استُعْملت في صورة الجحد أُثبتْ وَ إن أُثبتت قَامَتْ مقامَ جُحودِ [٢]

و الصوابُ أنَّ حكمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنَّ نفيَها نفيٌ، و إثباتَها إثباتٌ، و بيانُه أنَّ معناها المقاربةُ، و لاشكَّ أنَّ معنى كَادَ يفعلُ قاربَ الفعلُ، أنَّ معنى ما كادَ يفعلُ ما قاربَ الفعلَ، فخبرُها منفيٌّ دائماً، أمَّا إذا كانت منفيةً فواضحٌ، لأنَّه إذا انتفتْ مقاربةُ الفعل انتفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، و دليلُه: ﴿إذا أخرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاها﴾ [النور /٤٠]، و لهذا كانَ أبلغَ منْ أنْ يقالَ لَمْ يرَها، لأنَّ مَنْ لم يرقد يقاربُ الرويةَ، و أمَّا إذا كانت المقاربةُ مثبتةً فلأنَّ الاخبارَ يقرب الشيء يَقتضي عرفاً عدمُ حصوله، و إلا لكانَ الاخبارُ حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذْ لايُحسنُ في العرف أنْ يقالَ لمن صلّى قاربَ الصلاةَ، و إنْ كَانَ ما صلّى حتى قَاربَ الصلاةَ، و لافرقَ فيما ذكرناه بينَ كادَ و يكادُ، فإن أورد على ذلك: ﴿ و مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة/٧١]، مع أنَّهم قد فعلُوا إذ المرادُ بالفعل الذبح، و قد قالَ تعالى: ﴿فَذَبَحُوها ﴾[البقره/٧١].

فالجوابُ أنَّه إخبارٌ عن حالهم في أوَّل الأمر، فإنَّهم كانوا أوَّل بعداً من ذبحَها بدليل ما تلي علينا من تعنُّتهم و تكرار سؤالهم، و لَمَّا كثرَ استعمالُ مثل هذا في من انتفت عنه مقاربةُ الفعل أوَّلاً ثُمَّ فعله بعد ذلك توهَّمَ أنَّ هذا الفعلَ بعينه هو الدَّالُ على حصول الفعلِ، و ليسَ كذلك، و إنَّما فهمَ حصولُ الفعل من دليلٍ آخرَ كما فهمَ في الآية من

---

١ - البيت لمحمدبن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبدالمجيد بن عبد الوهاب الثقفي. **اللغة:** الريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، و أراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت، البرود: جمع برد.

٢ - هما لأبي العلاء المعري و اسمه أحمد بن عبد الله التنوخي الشاعر اللغويّ، مات سنة ٤٤٩ هـ. **اللغة:** جرهم حي من اليمن، و ثمود: قبيلة أخرى.

قوله تعالى:﴿ فذبحوها ﴾[البقرة/٧١]، هذا تقريرُ ابنِ هشام في المغني، و هو حاصل ما ذكره الرضيُّ عليه من الله الرضا.

تختصُّ عسى و أوشك باستغنائهما عن الخبر: هذه «تتمَّةٌ» لما ذكرَه من مسائل هذا الباب، و«يختصُّ عسى و أوشك» دونَ سائرِ أخواتها «باستغنائهما عن الخبر» و مثلُهما إخلولَقَ، و لم يذكره، لأنَّه لم يذكره مع الخلَف فيه، و إنَّما يَستغنيان عن الخبر في ما إذا وليَهما أنْ و الفعلُ،« نحو: عسى أنْ يقومَ زيدٌ»، أوشكَ أنْ يَذْهَبَ عَمرٌو، فأنْ و صلتُها في موضعِ رفعٍ بهما على الفاعلية، و لايحتاجان إلى خبر، و ظاهرُ كلام الجماعة أنَّ الفعلَ في ذلك تامٌّ، و ذهبَ ابنُ مالك إلى أنَّه ناقصٌ سَدَّت أن و صلتها مسدَّ جزئيه كَما في: ﴿ أحَسِبَ الناسُ أنْ يُتركوا ﴾[العنكبوت/٢]، قال إذ لم يقل أحدٌ: إنَّ حسبَ خرجتْ في ذلكَ عن أصلها، و هو ظاهرُ عبارة المُصَنِّف رحمَه اللهُ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: إنَّما يتعيَّنُ استغناءُ الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة إذا لم يل الفعلَ الَّذي بعدَ أنْ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به، نحو: عسى أن تقوم و أوشك أن تقعد، فإن وليه ظاهرٌ بالصفة المذكورة كمثال المُصَنِّف لم يتعيَّنْ ذلك، بل جازَ فيه ثلاثةُ أوجه أخر: أحدُها و الثاني: الوجهان الآتيان فيما إذا قدَّمتَ الاسمَ، «و قلتَ: زيدٌ عسى أنْ يقومَ»، و سيأتي بيانُهما، و على هَذا يكونُ مبتدأً موخَّراً لا غيرُ، الثالثُ: أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ الَّذي بعد أن مرفوعاً بعسى اسماً لها، و أن و الفعلُ في موضع نصب على الخبريَّة لعسى مقدَّماً على اسمها، فتكونُ ناقصةً، و الفعلُ الَّذي بعد أنْ فاعلُه ضميرٌ يعودُ على فاعل عسى، و جازَ عودُه عليه، و إنْ تأخَّرَ لتقدُّمه نيَّةً، و منعَ الشلوبينُ هذا الوجَه لضعف هذه الأفعال عن توسُّط الخبر، و أجازَه المبرِّدُ و السيرافيُّ و الفارسيُّ.

و يظهرُ أثرُ الخلاف في التأنيث و التثنية و الجمع، فتقولُ على مذهب غير الشلوبين: عسى أنْ يقوما الزيدان، و عسى أنْ يقوموا الزيدون، و عسى أنْ يقمنَ الهنداتُ، فتأتي بضمير في الفعل، لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعاً به، بل هو مرفوعٌ بعسى، و على رأي الشلوبين يجب أن تقول: عسى أن يقوم الزيدان، و عسى أن يقوم الزيدونَ، و عسى أن تقومَ الهندات، فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنَّه رفعَ الظاهرَ الَّذي بعدَه.

الثاني: يجوزُ أنْ تقدَّر العاملين تنازعا زيداً في المثال المذكور، فيحتملُ الإضمارُ في عسى على إعمال الثاني فتكونُ ناقصةً، قالَه ابنُ هشام في المغني، و فيه نظرٌ، لأنَّ أحدَ الفعلين جامدٌ، و سيأتي أنَّ التنازع لايكون بينَ جامدين و لا جامدٍ و غيرِه.

الثالث: إذا قلتَ: عسى أنْ يضربَ زيدٌ عمراً، امتنع كونُ زيد اسمَ عسى إجماعاً، لئلّا يلزمَ الفصلُ بينَ صلة إنْ و معمولها، و هو عمراً بالاجنبيِّ و هو زيد، و نظيرُه قوله: ﴿ عسى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْموداً ﴾[الإسراء/٧٩]، قاله في المغني.«و إذا» قدِّمتَ على أحد الفعلين المذكورين اسماً، و «قلتَ» في عسى مثلاً: «زيدٌ عسى أنْ يقومَ، فلكَ و جهان»: أحدُهما «إعمالُها» أي عسى«في ضمير زيد»، فتكونُ مسندةً إليه، و هو اسمُها، فما بعدَها و هو أنْ و الفعلُ في موضعِ نصب على أنّه خبرُها. فتكونُ ناقصةً، و هذه لغةُ تميم. و الثاني تفريغُها عنه، أي تجريدُها عن ضمير زيد في المثال المذكور،«فما بعدَها» و هو أنْ و الفعلُ« اسمٌ» مؤوّلٌ «مغنٍ عن الخبر»، فتكونُ مسندةً إليه، و هي حينئذ تامّةٌ.

وَ «يظهرُ أثرُ ذلك» أي المذكورُ من الوجهين «في» حال «التأنيث و التثنية و الجمع» المذكّر و المُؤنّث. «فعلى» الوجه «الأوّل» و هو وجهُ الإضمار «تقولُ: هندٌ عَسَتْ أن تقومَ»، فهندٌ مبتدأٌ، و عسى فعلٌ ماض ناقص، و اسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على هند، و أنْ يقومَ في موضع نصب على أنّه خبرُ عسى، و عسى و معمولاها في موضعِ رفعٍ على أنّه خبرُ المبتدإ.« و الزّيدان عيسا أن يقومَا»، فالزيدان مبتدأٌ، و عسى فعلٌ ماضٍ ناقصٌ و الألفُ المتّصلةُ بها اسمُهاَ، و أنْ يقوما خبرُها، و جملةُ عسى و معموليها خبرُ المبتدأ،«و الزيدونَ عَسوا أنْ يقومُوا» كذلك، و الهنداتُ عسينَ أنْ يقمنَ كذلك .

«و على» الوجه «الثاني» و هو التفريغُ عن الضمير، تقولُ: هندٌ «عسى» أن تقومَ، و الزيدانِ عسى أنْ يَقوما، و الزيدونَ عسى أن يقوموا، و الهنداتُ عسى أن يقمنَ، فتقدَّر عسى مفرغةً عن الضمير «في» أمثلة«الجميع»، و هي تامّةٌ، و أنْ و الفعلُ بعدَها في موضعِ رفع على الفاعلية بها، و هي و مرفوعُها في موضعِ رفعٍ على الخبريَّة للمبتدإ قبلَها، و هو الأفصحُ، و به جاء التنزيلُ قال عزَّ من قائل: ﴿ لايَسْخَرْ قومٌ مِنْ قَومٍ عسى أنْ يَكُونُوا خَيراً وَ لا نساءٌ مِنْ نساءٍ عسى أنْ يَكُنَّ خَيراً مِنْهُنَّ ﴾[الحجرات/١١].

فائدةٌ: يجوزُ في عسى إذَا أُسندتْ إلىَ ضمير كسرُ سينها نحوَ:﴿ فهَلْ عسيتم إنْ تَوَلَّيتم﴾ [محمد/٢٢]، قرأ نافع بالكسر و غيره بالفتح، و هو المختار.

و هنا انقضَى كلامُ المُصَنِّف، رحِمَهُ اللهُ تعالى، في النوع الأوّل من أنواع المعربات من الأسماء، و هو ما يردُ مرفوعاً لا غيرُ، ثُمَّ شرعَ في النوع الثاني منها، و هو ما يردُ منصوباً لا غيرَ فقال:

المفعول به

ص: النَّوع الثَّاني ما يرد منصوباً لا غير، و هو ثمانية:

الأوَّل: المفعول به و هو الفَضْلة الواقع عليه الفعل، و الأصل فيه تأخُّره عنه، و قد يتقدَّم جوازاً لإفادة الحصر، نحو: زيداً ضَرَبْتُ، و وجوباً للزومه الصَّدر، نحو: من رَأَيتَ ؟

ش: «النوعُ الثاني» من أنواعِ المعربات من الأسماء «ما يردُ منصوباً لاغيرُ، و هو ثمانيةٌ» بدليل الاستقراء، و لَمَّا كانَ الأصلُ منها هو المفاعيلُ الخمسة، و كانَ المفعولُ به أكثرُها استعمالاً و أشهرُها ذكراً و أمكنُها في النصب لشدَّة احتياجه إليه، لأنَّه الَّذي يلتبسُ لولا النصبُ بالفاعلِ، قَدَّمَها بادئاً به، فقالَ: «الأوَّل المفعولُ به»، و يُقالُ له: المفعولُ على حذف الصلة.

قالَ ابنُ هشام: جرىَ اصطلاحُهم على أنَّه إذا قيلَ: مفعول[1]، و أطلقَ لم يردُ إلا المفعولُ به. و لَمَّا كانَ أكثرَ المفاعيلِ دوراً، خَفَّفوا اسَمه، و إنَّما كانَ حقُّ ذلك أنْ لايصدقَ إلا على الفعولِ المطلق، و لكنَّهم لايُطلقونَ على ذلك اسمَ المفعولِ إلا مقيَّداً بقيد الاطلاق، انتهى.

و الضميرُ في به يرجعُ إلى أل الموصولة في المفعول[2]، أي الَّذي فعلَ به الفعلُ، و كذا في المفعول له و معه و فيه. «و هو» الاسمُ «الفضلةُ»، و هي عبارةٌ عما يُسَوَّغُ حذفُه من أجزاء الكلامِ مطلقاً إلا لعارض. و قالَ ابنُ مالك في شرح العمدة[3]: هي عبارةٌ عمَّا زادَ على ركني الإسناد كالمفعولِ و الحال و التمييز.

فخرجَ بها العمدةُ، و هي ما لايُسوَّغُ حذفُه من أجزاء الكلامِ إلا بدليل، و شملتْ جميعَ المنصوبات، الأصلُ منها، و المحمولُ عليه. و قولُه «الواقعُ عليه الفعلُ» أخرجَ سائرَ المنصوبات، أمَّا بقيةُ المفاعيل فلأنَّه لايُقالُ في شيء منها: إنَّ الفعلَ واقعٌ عليه، بل يقالُ في المفعولِ المطلقِ: إنَّه واقعٌ، و في غيره: إنَّ الفعل واقع له أو معَه أو فيه، و أما غيرُها فظاهرٌ.

و المرادُ بوقوعِ الفعل عليه تعلُّقُه به بلا واسطة، بحيثُ لايعقلُ إلا به نفياً كانَ أو إثباتاً، فسقطَ ما قيلَ منْ أنَّه غيرُ جامعٍ لخروجِ نحو: ما ضربتُ زيداً، و لاتضربْ عمراً، و أوجدتُ ضرباً، و خَلقَ اللهُ العالَمَ، فإنْ قيلَ: ذكرُ الوقوعِ و إرادةُ التعلُّق حقيقةٌ أمْ

---

١ - سقط مفعول في «ح».
٢ - في «ح» سقط في المفعول.
٣ - العمدة في النحو لابن مالك محمد عبدالله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. كشف الظنون. ٢/١١٦٧.

مجازٌ، لاسبيل إلى الأوَّل لعدم الوضع و لا إلى الثاني لعدم الاتِّصال بينَهما، قيلَ: وقوعُ الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارةٌ عن التعلُّق المذكور، فيكون إرادةُ التعلُّق من الوقوع حقيقةً عرفيَّةً، فلايلزمُ دعوى الوضع و بيان الاتِّصال، أو يقالُ: الوقوعُ لاينفكُّ عن التعلُّق، فكانَ التعلُّقُ لازماً للوقوع، فذُكِرَ الملزومُ، و أريدَ اللازمُ.

هذا و إنَّما استغنى عن إضافة الفعلِ إلى الفاعل، كما فعلَ ابن الحاجب لجعله الفضلةَ هي الجنسُ، فإنَّ فائدةَ إضافته إليه على ما ذكروه إخراجُ مثلِ زيد في ضُرِبَ زيدٌ بالبناء للمفعول، فإنَّه لم يُعتبرْ إسنادُهَ إلى فاعله، و مثلُ ذلكَ خارجٌ بالفضلة، فإنَّه عمدةٌ، و لو فَعَلَه أيضاً لكانَ بسبيل، فتكونُ فائدتهُ صرفَ الفعلِ عن المعنى الاصطلاحي، فيصفو إسنادُ الوقوعِ إليه عن التجوُّزِ و شمول التعريفِ لمفعول غير الفعل عن التكلف، فبطلَ قولُ بعضِهم: إنَّه لافائدةَ فيه.

الأصل تأخُّر المفعول عن الفعل: «و الأصلُ» أي الراجحُ في المفعول الَّذي يَنبغي أنْ يكونَ عليه إنْ لم يمنع مانعٌ«تأخُّره عنه»، أي عنِ الفعلِ و عنِ الفاعلِ أيضاً بدليلِ ما مرَّ في كلامه أنَّ الأصل في الفاعل تقدمُّه على المفعول، نحو:﴿ و ورث سليمانُ داودَ﴾ [النمل/١٦]، لأنَّ طلبَ الفعل للمسند إليه الَّذي لايتمُّ إلا به أشدُّ من طلبه للفضلات، و لأنَّ الفاعلَ مُنْشيءُ الفعل، و المفعولُ موردُه و متعلَّقه، فالفعلُ يُنْشَأُ عنِ الفاعلِ، ثُمَّ يصل إلى المفعول. و قَدْ يَجبُ هذا الأصلُ في مسائلَ:

أحدُها: أنْ يكونَ الفعلُ مؤكَّداً بالنون الثَّقيلة أو الخفيفة، فَلايُقالُ: زيداً اضربَنَّ. قالَ الرضيُّ: و لعلَّ ذلكَ لكون تقديمِ المنصوب على الفعلِ دليلاً في ظاهر الأمر على أنَّ الفعلَ غيرُ مهمٍ، و إلا لم يؤخَّرْ عن مرتبته، أي الصدر، و توكيد الفعل مؤذناً بكونه مهمَّاً، فَيَتَنافرانِ في الظاهر، انتهى. فإنْ قلتَ: فقد قالَ ابن مالك في ألفيته[من الرجز]:

٢٢٤- و الرفعَ و النصبَ اجعلنْ إعرابا .....[١]

فقُدِّمَ مفعولُ الفعل المؤكَّد بالنُّون عليه. قلتُ: أجيبَ باحتمالِ أنْ يكونَ الحكمُ المذكور مفروضاً في الاختبار، و أنَّه يجوزُ التقديمُ في الضرورة.

الثانية: أن يحصلَ بتقديمه التباسٌ بالمبتدإ، نحو: موسى ضَرَبَ عيسى.

الثالثة: أن يكونَ الفعلُ تعجُّبيًّا، نحو: ما أحسنَ زيداً، فلا يجوزُ زيداً مَا أحسنَ، إذْ لايتصرفُ في معموله.

---

١ - تمامه «لاسمٍ و فعلٍ نحو لن أهابا».

الرابعةُ: أنْ يكونَ الفعلُ صلةً لحرف مصدريٍّ عاملٍ، نحو: كَرِهتُ أنْ تضربَ زيداً، فلايجوزُ أنْ تضربَ زيداً كرهتُ، ولا أنّ زيداً تضربَ كَرِهتُ، إذْ لايفصلُ بينَ الموصولِ الحرفي وصلته.

الخامسةُ: أنْ يكونَ الفعلُ مقروناً بلام الابتداء، نحو: لَيُحبُّ اللهُ المحسنينَ، فلا يجوزُ: المحسنينَ لَيُحبُّ اللهُ.هذا إنْ لم تُوجَدْ إنْ، فإنْ وُجِدَتْ، جازَ التقديمُ، نحو: إنّ زيداً عمراً ليضربُ، أو بلام القسمِ، نحو: و الله لأقولَنَّ الحقَّ، فلا يجوزُ: والله الحقَّ لأقولَنَّ .

السادسةُ: أنْ يكونَ المفعولُ أن وصلتُها، نحو: عرفتُ أنّكَ فاضلٌ، فلايجوزُ أنّكَ عرفتُ فاضلٌ، و اختلفَ في علّة ذلك، فقيلَ: كراهية الابتداء بأنّ المفتوحة، لئلا تلتبس بأنّ الّتي بمعنى لعلّ، و قيل: لئلا تلتبسَ بأنّ المكسورةِ، و لاتدفعُ الفتحةُ الخفيفةُ هذا اللبسَ.

فإنْ قلتَ: هلّا اجتنُبوا هذا اللبسَ عندَ وقوعِ إنْ وصلتها مجرورةً باللام المقدَّرة، بلْ أجازُوا مثلَ قولك: إنّكَ فاضلٌ أكرمتَ. قلتُ: أُجيب بأنّ ذلك لا يوقعُ في محذور، إذ المقصودُ التعليلُ، و هو حاصلٌ على كلِّ تقديرٍ سواء ظنَّ السامعُ أنّ مفتوحةً، و اللامَ مقدَّرةً، أو ظنَّها مكسورةً، و ذلكَ لأنّ التعليلَ مستفادٌ من كون الجملة المصدَّرة بـ إنّ المكسورة تقعُ في مثل ذلك جواباً لسوال عن العلّة مقدَّر، تقولُ: أكرمْ زيداً إنّه فاضل، و لاتُكرِمْ عمراً إنّه جاهلٌ، كأنّه قيلَ: لم أُكرمُه؟ أو لم لا أكرمُه؟ فقيلَ: إنّه فاضلٌ، أو إنّه جاهلٌ، فاغتفروا هذا اللبسَ من الفتح والكسر، لكونه لايوقعُ في خلاف الغرض.

قد يتقدَّم المفعول على الفعل جوازاً و وجوباً:«و قد يتقدَّمُ» أي المفعولُ به على الفعلِ لقوّته في العملِ، و ليسَ ذلك خاصّاً بالمفعول به، بل المفاعيل كلّها إلا المفعولَ معه سواءٌ في ذلك، و لذا عبّرَ عنه في التسهيل بمنصوبِ الفعلِ، فيتقدَّمُ جوازاً حيثُ لاموجبَ لتقدُّمه، و لا مانعَ منه «لإفادة الحصر»، أي حصرِ فعلِ الفاعل في المفعولِ، «نحو: زيداً ضربتُ» أي لا غيرَه، أو وحدَه بحسب ما يقتضيه المقامُ .

هذا قولُ الجمهور، و كادَ أهلُ البيان يطبِّقون عليه، و خالفَ في ذلك ابنُ الحاجب، و تَبعَه أبوحيّان[1]. قالَ ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل: الاختصاصُ الّذي يَتَوَهَّمُه كثيرٌ من الناسِ وَهمٌ، و استدلَّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ فاعْبُدِ اللهَ مُخلصاً له الدينَ﴾ [الزمر/٢] ثُمَّ قالَ:﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر/٦٦]، و رُدَّ هذا الاستدالُ بأنّ مخلصاً له الدينَ، أغنيَ عن أداة الحصر في الآية الأولى، و لو لم يكن فما المانعُ من ذكرِ المحصورِ في محلٍّ بغير

١ - سقطت هذه الجملة في «ح».

صيغة الحصر، كما قالَ تعالى: ﴿ و اعْبُدُوا رَبَّكم ﴾[الحج/٧٧]، و قال: ﴿أَمَرَ اللهُ ألاتعبدُوا إلا إيَّاه ﴾[يوسف/٤٠]، بل قولُه تعالى:﴿ بَلِ اللهَ فاعْبُد﴾[الزمر/٦٦]، و لو لم تكنْ للاختصاص، و كانَ معناها اعْبد اللهَ، لما حصلَ الإضراب الّذي هو معنى بل.

و اعترضَ أبوحيَّان على مدَّعي الاختصاص، بنحو:﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ﴾ [الزمر/٦٤]، و أجيبَ بأنَّه لمَّا كانَ من أشرك باللهِ غيرَه، كأنَّه لم يعبدِ اللهَ، كانَ أمرُهم بالشرك، كأنَّه أمرَ بتخصيص غيرالله بالعبادة. و رَدَّ صاحبُ الفلك الدائر[1] الاختصاصَ بقوله تعالى: ﴿ كُلًّا هَدَيْنَاه و نوحاً هدينا منْ قبلُ ﴾[الأنعام/٨٤]، و هو أقوي ما ردَّ به، و أجيبَ بأنَّه لايدّعي فيه اللزومَ، بل الغلَبةَ، و قد يخرجُ الشيُ عن الغالب.

قالَ الشيخُ بهاءُ الدين السُّبكيُّ: و قد اجتمعَ الاختصاص و عدمُه في آية واحدة و هي: ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إنْ كُنْتُمْ صَادقينَ* بَلْ إيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾[الأنعام/٤٠و٤١]، فإنَّ التقديمَ في الأولَى قطعاً ليسَ للإختصاص، و في إيَّاه قطعاً للاختصاص، انتهى. و على قولِ الجمهور فشرطُه أنْ لايكونَ التقديمُ مستحقّاً.

الحصر و الاختصاص مترادفان أم لا: تنبيهٌ: المشهورُ أنَّ الحصرَ و الإختصاصَ مترادفان، و اختارَ تقيُّ الدين السُّبكيُّ[2] التفرقةَ بينَهما، فقال: اشتهرَ كلامُ الناس في المعمول يفيدُ الاختصاصَ، و قد يَفْهمُ كثيرٌ من الناس من الاختصاص الحصرَ، و ليس كذلك، و إنَّما الاختصاصُ شيء، و الحصرُ شيء آخرُ، و الفضلاءُ لم يذكروا في ذلك لفظةَ الحصر، و إنَّما عَبَّروا بالاختصاص، و الفرقُ بينَهما أنَّ الحصرَ نفيُ غيرِ المذكور و إثباتُ المذكور، و الاختصاصَ قصدُ الخاصِّ من جهة خصوصه من غير تعرُّض لنفي غيره، انتهى.

و قولُه: إنَّ الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظَ الحصر ممنوعٌ، فقد ذكرَها غيرُ واحد، و هذه مسألةٌ بيانيَّةٌ تطفَّلنا بها تبعاً للمصنِّف، رحمهُ اللهُ، و إلا فالتقديمُ و التأخيرُ اللّذانِ يلزمُ النحويُّ النظرُ فيهما هُما ما اقتضتْه صناعةٌ من الجواز و الوجوب فقط، لا ذكرُ فوائد هما، و وجوباً في مسألتين، أشارَ إلى الأولى بقوله[3] «للزومه الصدر» أي صدرِ الكلام، و ذلكَ إذا تضمَّنَ معنى الاستفهام، نحو:﴿ أيَّاً ما تَدْعُوا﴾ [الإسراء/١١٠]، أو أضيفَ إلى ما تضمّنَ معنى أحدِهما، نحو: عَلام أيِّهم ضربتَ، عَلامَ مَنْ تضربْ أضربْ.

---

١ – الفلك الدائر على المثل السائر لعزالدين عبد الحميد ابن هبة الله المدائني (المعروف بابن أبي الحديد) المتوفى سنة ٦٥٥ هـ.كشف الظنون ، ١٢٩١/٢ .

٢ – على بن عبد الكافي السبكي تقي الدين النحويُّ اللغويُّ، صنف نحو مائة و خمسين كتاباً مطولاً ومختصراً، منها: تفسير القرآن، الاقتناص في الفرق بين الحصر و الاختصاص و مات سنة ٧٥٥هـ. بغية الوعاة، ١٧٧/٢.

٣ – سقط بقوله في «ح».

الثانية: أنْ يقعَ عاملُه بعدَ فاء الجزاء في جواب أمَّا، و ليس للعامل منصوبٌ غيرَه، مقدَّمٌ عليها، نحو: ﴿ فأمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَر﴾[الضحى/٩]، و قد تقدَّر أمَّا نحو:﴿ ربَّكَ فَكَبِّر﴾[المدثر/٣]، بخلاف أمَّا اليوم فأضرب زيداً.

تنبيهان: الأوَّل: منعَ الكوفيُّون تقديمَ المفعول في نحو: زيداً غلامُه ضربَ، لأنَّه متأخِّرٌ في التقدير من وجوه: أحدُها بالنظر إلى غلامه، لأنَّه من تمام خبره، و الثاني بالنظر إلى ضربَ، لأنَّه لامفسِّرَ له قبلَه بخلاف قوله تعالى:﴿ و إذا ابتلَى ابراهيمَ ربُّه﴾[البقرة /١٢٤]، لأنَّ المنصوبَ متأخِّرٌ من جهة المعموليَّة و المفعوليَّة .

و منعُوا أيضاً غلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ. و مَا أرادَ أخَذَ زيدٌ، على أنَّ في أرادَ ضميرَ زيد، لأنَّ المفسِّر فيها هو الفاعلُ، و لايجوزُ أنْ تقدِّره قبلَ المفعول المقدَّم على الفعل، لأنَّ الفاعلَ لايتقدَّمُ على الفعل، فكيفَ يفسِّرُ ما هو متقدِّمٌ لفظاً، و ليس بمتقدِّمٍ تقديراً، بخلاف ضربَ غلامَه زيدٌ، فإنَّ مرتبةَ المفسِّر قبلَ الضمير، و يجوز تقديمُه عليه.

و منعُوا ما طعامَك أكلَ إلا زيدٌ، لأنَّك حذفتَ الفاعلَ الَّذي هو الأصلُ و العمدةُ، و اعتنيت بالمفعول الَّذي هو الفضلةُ، و ذلكَ بأنْ قدَّمتَه على الفعل، و أجازَ ذلك البصريُّونَ في المسائل الخمس. قالَ الرضيُّ عليه من الله الرضا، و هو الحقُّ اكتفاءً بالتقدُّم اللفظيِّ في الأولى، و لأنَّ مرتبةَ المفعول بعدَ الفاعل، فإذا لم يَجُزْ تقديمُ المفسِّر وحدَه، أي الفاعل، أخَّرنا ما اتَّصلَ به ضميرَ المفسِّر، فنقولُ: إنَّ تقديرَ غلامَه ضربَ زيدٌ، ضرب زيدٌ غلامه، فغلامُه واقعٌ في التقدير بعدَ زيد الواقع بعدَ عامله، و لأنَّ المستثنى قد سدَّ في الأخير مسدَّ الفاعل، و لورود السماع بما منعوه، فنظيرالأولى قوله[من البسيط]:

٢٢٥- كعباً أخوه لها وانقاد منتهياً و لو أبي بات بالتخليد في سقر[١]

و نظيرالثانية قوله[من الخفيف]:

٢٢٦- رأيه يألف الَّذي إلف الحمد و يشقي بسعيه المغرور[٢]

و نظير الثالثة قوله[من الرمل]:

٢٢٧- شرَّ يَوميهـا و أغْواه لها رَكِبَتْ عنزٌ بِحدْجٍ جَمَلا[٣]

و نظير الرابعة قوله [من البسيط] :

٢٢٨- ما شاء إن شاء ربِّي و الَّذي هو لم يشاء فلست تراه فاشياً أبدَا[٤]

---

١ - لم أجد البيت .
٢ - لم أجد البيت .
٣ - لم يسمّ قائله: **اللغة:** عنز: امرأة من طسم، سبيت فحملت في هودج يهزؤن بها و التقدير: ركبت عنز جملاً مع حدج، أو جملاً سائراً بحدج. الميداني، مجمع الامثال و الحكم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دارالجيل، بيروت،١٤٠٧هـ ، ص٥٣ .
٤ - لم أجد البيت .

و نظير الخامسة قوله[من البسيط]:

٢٢٩- ما المرءُ ينفع إلا ربُّه فـعلا.....م يُستمال لغير الله آمال[1]

و عتر بالعين المهملة و سكون النون ثُمَّ زاء معجمة في البيت الثالث اسمُ امراة من طسم[2]، سبيتْ، فحملوها في هودج، و ألطفوها بالقول و الفعل، فقالت: هذا شرُّ يومي، أي حينَ صرتُ أكرمَ للسباء. شرٌّ منصوب على الظرفية بركبتُ، أي ركبتُ في شرِّ يوميها، و الحدجُ بكسر الحاء المهلة و سكون الدَّال المهملة ثمَّ جيم، مركبٌ للنساء كالمحَفَّة[3]. فإنْ قلتَ: المقدَّم في المَسألة مفعولٌ به، و هذا ظرفُ زمان، فهما مفترقان. قلتُ: المسألةُ مفروضةٌ في أعمَّ من المفعول به، لأنَّ التقديمَ ليسَ مختصًّا به كما تقدَّم.

ناصب المفعول به و الكلام على إضماره: الثاني: الناصبُ للمفعول به إمَّا فعلٌ متعدٍّ، نحو:﴿ و وَرِثَ سليمانُ داودَ﴾ [النمل/١٦]، أو اسمُ فاعل، نحو:﴿إنَّ اللهَ بالغُ أمره ﴾ [الطلاق/٣]، أو اسمُ مفعول، نحو: زيد معطًى غلامه درهماً، أو اسمُ فعل، نحو: ﴿عليكم أنفسَكم﴾[المائدة/١٠٥]، أو مصدرٌ: نحو:﴿ و لَولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾ [البقرة/٢٥١]، و إمَّا اسمُ التفضيل فلا ينصبُ المفعولَ به، و إنْ كانَ متعديًّا، و كذا الصفةُ المشبهةُ، لأنَّها لاتشتقُّ إلا من لازم.

و الأصلُ كونُ الناصب مذكوراً كما في هذه الأمثلة، و قد يضمرُ جوازاً، إذا دَلَّ عليه دليلٌ قالي أو حالي، و الأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿ قالواَ خيراً ﴾[النحل/٣٠]، أي أنزل ربُّنا خيراً، بدليل:﴿ماذا أنزلَ ربُّكم﴾ [النحل/٣٠]، الثاني، نحو: قولك لمن تأهَّبَ لسفر: مكَّةَ، بإضمار أتريدُ ؟ أو وجوباً، و ذلك فيما نصبَ على الاشتغال، نحو: أزيداً ضربتَه، أو على النداء، نحو: نحنُ العربَ أقري الناس للضيف، بإضمار أخصُّ، أو على التحذير بإيَّاك، نحو: إيَّاك والأسدَ، أي إيَّاك باعدْ و احذَرِ الأسد، أو بغيرها بشرط عطف أو تكرار، نحو: رأسَك و السيفَ، أي باعَدْ واحذَرْ، و الأسدَ الأسدَ[4]، أو على الإغراء بشرط أحدهما، نحو: المروةَ و النجاةَ. و قوله[من الطويل]:

٢٣٠-أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَه كَساعٍ إلى الهيجاءِ بغَيْرِ سِلَاحِ[5]

بإضمار الزم.

---

١ - لم أجد البيت.

٢ - طسم: حيّ من عاد انقرضوا.

٣ - المحَفَّة: هودج لاقبّة له، تركبُ فيه المرأة. (ج) مَحَافّ .

٤ - سَقط الأسد في «ح» .

٥ - البيت لمسكين الدارمي أو لا ابراهيم بن هرمة الفرشي أو قيس بن عاصم. **اللغة:** الهيجاء: الحرب.

المفعول المطلق

ص: الثّاني: المفعول المطلق: وهو مصدر يؤكّد عامله أو يبيّنُ نوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضرباً، أو ضَرْبَ الأمير، أو ضَرْبَتَين و المؤكّد مفرد دائماً، و في النوع خلافٌ،ويجبُ حذفُ عامله سماعاً، في نحو: سَقياً و رعياً، و قياساً، في نحو: ﴿ فَشُدُّوا الوَثاقَ فَإمَّا مَنّاً بعدُ وَ إمَّا فداءً ﴾ ، وَ لَه على ألفُ درْهَم اعترافاً، و زَيْدٌ قائمٌ حقّاً، و ما أنتَ إلا سيراً، و إنّما أنتَ سَيْراً، و زَيْدٌ سيراً سَيْراً، و مَرَرْتُ بِهِ فَإذا له صوتٌ صَوتَ حمار، و لَبّيك و سعديك.

ش: «الثاني» ممّا يردُ منصوباً لاغيرُ «المفعولُ المطلقُ»، سُمّيَ بذلك لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه لغةً من غير تقييد، و منْ ثَمَّ قدّمه الزمخشريُّ و ابنُ الحاجبَ على المفعولِ به بخلاف بقيّة المفاعيلِ، فلا يُقال فيها: إلا مفعولٌ به أو فيه أو معَه، و أمّا اصطلاحاً فيصحُّ الإطلاقُ على كلّ واحد من الخمسة، و هو ما قرنَ بفعلٍ لفائدة، و لم يسندْ إليه ذلك الفعلُ، و تعلّق به تعلقاً مخصوصاً.

فإنْ قلتَ: هذا منتقض بمفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، فإنّه مفعولٌ، و لم يشملْه التعريفُ.
قلتُ: أُجيبَ بأنّ إطلاقَ المفعول عليه باعتبار أنّه كانَ في الأصل مفعولاً اصطلاحيّاً قالَ ابنُ هشام: و هذه التسميةُ للبصريّين، و أمّا غيرُهم فلا يُسمّي بالمفعولِ إلا المفعولَ به خاصّةً، و يقولُ في غيره مشبّهٌ بالمفعول.

«و هو مصدرٌ يؤكّدُ عاملَه» الناصبَ لَه، و إنْ لم يكنْ مشتقّاً منه، و توكيدُه له باعتبارِ حَدثه المفهوم منه مطابقةً إن كانَ مصدراً، و تضمُّناً إنْ كانَ غيرَه، و يُسمّى هذا النوعُ مبهماً أو المبيِّنُ لنوعه ،أو عدده، أو نوع عامله، أو عدده، و ذلك باعتبار الحدث المفهومِ منه على حدٍّ ما تَقَرَّرَ، و يُسمّى كلٌّ من هذين النوعين مختصّاً و موقّتاً.

و يدخلُ في قوله:«عدده» الواحدُ، لأنّه عددٌ بإجماع، و خرجَ بقوله:«يؤكّد عاملَه» إلى آخره، المصدُر في نحو: قمتُ إجلالاً لك، و كرهتُ ضربَك لانتفاء التوكيد، و بيانُ العدد نحو: الفجورَ الثاني في كرهتُ الفجورَ الفجورَ، فإنّه و إنْ كانَ مؤكّداً لكن لا لعامله، و لايردُ على الحدِّ المفعولِ به في نحو: كرهتُ كراهتي، لأنّ المرادَ بكون المصدر مؤكّداً لعامله أو مبيّناً لنوعه أو عدده كونه كذلك بحسبِ دلالةِ اللفظ، كما نَبَّهَ عليه ابنُ الحاجب في مثله.

و كراهتي على تقدير كونه مفعولاً به ليسَ بهذه المثابة، نعم يردُ عليه الخبرُ في نحو: ضربُك ضربتانِ، و ضربُك ضربٌ أليمٌ، فإنّه مبيّنٌ لعدد في الأوّل، و للنوع في الثاني، أو

صفة بأليم، فهو منقوضٌ به، و كذا الحالُ الموكِّدةُ لعاملها، إذا كانت مصدراً، فلو قالَ: و ليس خبراً و لا حالاً كما فعلَه ابنُ هشامٍ في الأوضح لَسَلِمَ من ذلك.

إعراب خلق الله السموات: تنبيهٌ: قيلَ: يردُ على هذا الحدِّ نحو: ﴿خلقَ الله السمواتِ﴾ [الجاثية/٢٢]، فإنَّ السموات مفعولٌ مطلقٌ على الصواب، و ليسَ بمصدرٍ، انتهى.

و قدْ يمنعُ الورودُ باحتمَال ذهابه إلى ما عليه الجمهورُ من أنَّها مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلقٌ، و القائلُ بأنَّها مفعولٌ مطلقٌ جماعةٌ من الأئمة، منهم الشيخُ عبدُ القاهر الجرجانيُّ و فخرُالدين الرازيُّ و جارُ الله الزمخشريُّ و أبو عمروَ بنُ الحاجب و جمالُ الدين بنُ هشام: قالوا: لأنَّ المفعولَ به ما كانَ موجوداً قبلَ الفعلِ الَّذي عملَ فيه، ثُمَّ أوقعَ الفاعلُ به فعلاً كضربتَ زيداً، فزيداً كانَ موجوداً قبلَ الضربِ، و أنتَ فعلتَ به الضربَ، و المفعولُ المطلقُ ما كان فعل الفاعل فيه هو فعلُ إيجاده كالسموات في: ﴿خَلَقَ اللهُ السموات﴾[الجاثيه/٢٢]، فإنَّها لم تكنْ موجودةً، بل عدماً محضاً، و اللهُ أوجدَها، و خلَّصَها من لعدم، فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

قالَ ابنُ هشام: و الَّذي غرَّ اكثرَ النَّحويِّينَ في هذه المسألة أنَّهم يمثِّلونَ المفعولَ المطلق بأفعال العباد، و هم أنَّما تَجرى على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذواتُ، فتَوهَّموا أنَّ المفعولَ المطلق لا يكونُ إلا حدثاً، و لو مَثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهرَ لهم أنَّها لاتختصُّ بذلك، لأنَّ اللهَ تعالى مُوجدٌ للأفعالِ و الذواتِ جميعاً، قالَ: و كذا البحثُ في أنشأتُ كتاباً و عملتُ خيراً، انتهى.

و أجابَ الجمهورُ بأنَّ المفعولَ به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يَقتضي أنْ يكونَ موجوداً، ثُمَّ أوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ، فإنَّ اثبات صفة غير الوجود تستدعي ثبوتَ الموصوف أوَّلاً، و أمَّا المفعولُ بالنسبة إلى الإيجاد، فلايَقتضي أنْ يكونَ موجوداً، ثُمَّ أوجدَ الفاعلُ فيه الوجودَ، بل يَقتضي أنْ لايكونَ موجوداً، و إلا لزمَ تحصيلُ الحاصل، و أمَّا التزامُ كونه موجوداً قبلَ الفعلِ على كلِّ حالٍ فدعوى لا دليلَ عليها، نحو: ضربتُ ضرباً، مثالٌ للمفعول المطلق المؤكد لعامله، و مثلُه نحوُ: قعدتُ جلوساً ﴿و اللهُ أنبتَكم منَ الأرضِ نَباتاً﴾[نوح /١٧]. و هلَ العاملُ فيهما الفعلُ المذكور أو مقدَّرٌ بمعناه و لفظه؟ قولان:

الأوَّل: هو قضيةُ كلامِ سيبويه على ما قيل في التسهيل، و هو مذهبُ المازنيِّ و المبرِّد و السيرافيِّ و مرتضى الرضيِّ عليه من الله الرضا، و نَسَبَه ابنُ يعيش إلى الأكثرينَ، لأنَّه لَمَّا

كانَ في معناه وصل إليه، كما وصلَ إلى ما هو من لفظه، لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورة ملجاة إليه.

و الثاني: هو مذهبُ الجمهور، كما قالَ ابنُ عقيل، لأنَّ الكثيرَ كونُ المصدرِ من اللفظ للفعل، و كونُه بغير لفظه قليلٌ، فحمل القليل على الكثير، أو ضربتُ ضربَ الأمير، مثالٌ للمفعول المطلق المبيِّن لنوعه، و هو عطفٌ على ضربتُ ضرباً بتقدير، أو ضربتُ ضربَ الأمير ليكونَ عطفَ مثال على مثال لا على ضرباً فافهَمْ. و الأصلُ ضرباً مثلَ ضرب الأمير، فحذفَ الموصوفُ من الصفة، و مثله ضربتُه ضرباً شديداً، أو ضربتُه الضربَ، أي الضربَ المعهودَ، فلو أردتَ بالضرب الجنسَ، كانَ من قبيل المؤكِّد على ما ذكرَه بعضُ المتأخِّرين، أو ضربتُ ضربتين مثالٌ للمفعول المطلق المبيِّن لعدده، و مثله ﴿فَدُكَّتا دَكَّةً واحدةً﴾[الحاقة/١٤]، و ضربتُه ضربات.

و قد ينوبُ عن المصدر غيرُه من صفته، نحو: اشتَملَ الصَّماءَ[١]، أو ضميره نحو: عبدَ الله أظنُّه جالساً، بنصب عبدالله، أو إشارة إليه كضربتُه ذلكَ الضربَ، و لايشترطُ كونُها متبعةً بالمصدر، و قولُ ابن مالك باشتراطه مردودٌ بقول العرب: ظننتُ ذلكَ، يُشيرون به إلى الظَّنِّ، أو مرادفٌ له نحو: شنيته بغضاً، و أحببته مقةً، أو مشاركٌ له في مادَّته، و هو ثلاثةٌ: اسمُ مصدر، نحو: اغتسل غسلاً، و اسمُ عين، نحو:﴿ واللهُ أنبتكم منَ الأرض نَباتاً﴾[نوح/١٧]، و مصدرٌ لفعلٍ آخرَ، نحو:﴿ و تَبَتَّل إليه تَبتيلا﴾ [المزَّمل/٨]، و الأصل اغتسالاً و إنباتاً و تبتلاً.

أو دالٌّ على نوع منه كقَعَدَ القُرفصا، و رجعَ القهقري، و الأصلُ قعدَ القعدَ القرفصاء، و رَجَعَ الرجعة القهقري، أو دالٌّ على عدده، كضربتُه عشرَ ضربات[أو كقوله تعالى]:﴿ فاجْلِدُوهم ثمانينَ جَلدةً ﴾[النور /٤]، أو على آلته كضربتُه سوطاً و سوطين و أسواطاً، و الأصلُ ضربتُه ضربةً بسوط و ضربتين بسوط و ضربات بسوط، أو كلٌّ، نحو:﴿فلا تَميلُوا كُلَّ المَيل﴾[النساء/١٢٩]، أو بعض، نحو:﴿ وَ لَوْ تَقَوَّلَ علينا بَعْضَ الأقاويل﴾[الحاقة/٤٤]، أو ما الاستفهاميَّة، نحو: ما تضربُ زيداً، أيْ أيَّ ضربٍ تضربُ زيداً، أو ما الشرطيَّة، نحو: ما شيءتَ فَنَمْ ، أيْ أيَّ نومٍ شيءتَ فَنَمْ.

«و» المصدر «المؤكِّد» لعامله لايثنَّى، و لايُجمع ، بل هو «المفرد دائماً» باتِّفاق، قال الرضيُّ: إذ المرادُ بالتاكيد ما تَضمَّنه الفعلُ بلا زيادةٍ عليه، و لم يتضمَّنِ الفعلُ إلا

---

١ - اشتمل الصَّماء: هو أن يردَّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسري و عاتقه الأيسر ثمّ يردَّه ثانية من خلفه على يده إليمنى و عاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً. لسان العرب ٢/٢٢٤١(صمم).

الهيئة من حيثُ هي هي، و القصدُ إلى الهيئة من حيث هي هي يكونُ معَ قطعِ النظر عن قلّتها و كثرتها، و التثنية و الجمعُ لايكونان إلا معَ النظر إلى كثرتها فتناقضا، انتهى.

و أمّا العدديُّ فيُثنّى و يُجمع باتفاق، لأنّ العددَ قد يكونُ اثنين فصاعداً، و في المصدر النوعيِّ خلافٌ بينَ النّحويّينَ، فمنْهم مَنْ ذهبَ إلى جواز تثنيه و جمعه قياساً لحصولَ ما يكونُ معه التثنية و الجمع، إذ النوع المتميِّز إذا انضمَّ إليه نوعٌ آخر ثبتَ الأمْر الّذي يكونُ به التثنية، و إذا انضمَّ إليه نوعان فصاعداً، حصلَ ما يكونُ به الجمعُ، فيجوزُ أنْ تقولُ: قمتُ قيامَي زيدٍ و عمروٍ، و قتلتُ قتولاً كثيرةً. و منهم مَنْ منعَ في غير المسموعِ، و هو ظاهرُ مذهبِ سيبَوَيهِ و اختيار الشلوبينِ، و الأوّل هو الأشهرُ.

عامل المفعول المطلق: تنبيهٌ: عاملُ المفعول المطلق إمّا مصدرٌ، نحو: سَيْرك سيرَ الحثيث[1] متعب، أو ما اشتقَّ منه من فعلٍ، نحو:﴿و كَلَّمَ اللهُ موسى تكليماً﴾[النساء/١٢٤]، أو وصفٌ، نحو:﴿ و الصَّافاتِ صَفّاً﴾[الصافات/١]، أو اسمُ مفعول، نحو: الخبزُ مأكولٌ أكلاً.

و شرطُ الفعلِ التصرُّفُ و التمامُ و عدمُ الإلغاء، و لايقالُ: ما أحسنَ زيداً حسناً، و لا أحْسن بزيد إحساناً. خلافاً للجرميِّ لعدمِ التصرُّف فيهما، فكانا كالجامد، لامصدر له، و لايُقال: كَانَ زيدٌ قائماً كوناً، على خلاف فيه، و لا زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنّاً، جزمَ به في التصريح.

و شرط الوصف أن يكون دالّاً على الحدوث، فلايجوز: زيد حسن وجهه حسناً، و لا أقوم منك قياماً، و أمّا قوله[من البسيط]:

٢٣١- أما المُلُوكُ فَأنْتَ إليومَ الأَمْهُمْ لُؤماً وَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ[2]

فلُؤماً منصوبٌ بمحذوف، قالَه صاحبُ البديع[3]، و لاينتصبُ بغير الثلاثة، لاتقول: نزالِ نزولاً، و لاصَهْ سكوتاً.

إعراب أنت الرجل علماً: و زعم ثعلب في نحو أنت الرجلُ علماً، أنّ مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بالرجل على تأويله بالعالم، قالَ أبوحيّان و غيرُه: هو تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل، أي أنت الكاملُ علْمه، و ليس مفعولاً مطلقاً.

---

١ - الحثيث:السريع الجادُّ في أمره.

٢ - هو لطرفة بن العبد. **اللغة**: السربال: القميص.

٣ - البديع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٦٦هـ. كشف الظنون ١/٢٣٦.

حذف عامله جوازاً و وجوباً: ثُمَّ هو أعني المفعولَ المطلقَ يجوزُ حذفُ عامله لدليل قالي أو حالي كقولك للقادم، أو لمن قال: سأقدم عليك خيرَ مقدَمٍ أي قدمت، وَ مَنَعَه ابنُ مالك في عاملِ المؤكِّد، قال: لأنَّه إنَّما جئ به لتقويته و تقريرِ معناه، و الحذفُ منافٍ لهما، و ردَّه ابنُه بأنَّه قد حذفَ جوازاً في نحو: ما أنتَ إلا سيراً، و وجوباً في نحو: سيراً سيراً و في سقياً و رعياً، و تعقبه ابنُ مالك لأنَّ ما ذكرَه ليس من التأكيد في شيء، لأنَّ المصدر فيه نائبٌ منابَ العامل، و دالٌّ على ما يدلُّ عليه، و هو عوضٌ منه بدليل امتناعِ الجمعِ بينَهما، و لا شيء من المؤكِّدات يمتنعُ الجمعَ بينَه و بينَ الموكَّد، انتهى.

قالَ ابنُ هشام في بعض حواشيه على الخلاصة: و الحقُّ أنَّ المصدرَ النائبَ عن عامله من قسمِ المصدرِ المؤكِّد[1].

«و يجبُ حذفُ عامله» أي المفعول المطلق«سماعاً » و لايقاسُ عليه، لأنَّه لا ضابطَ له يُعرفُ به، و ذلك في مَصادرَ كَثُرت في استعمالهم، فخفَّفُوها بحذف أفعالها، و لم تُسْمَع أفعالُها معَها مع كثرتها و احتياجهم إليها، فدَلَّ على وجوب حذفها، فنصبُها يَدلُّ على عاملها، و جعلِ المصدرِ عوضاً منها من حيثُ إنَّه بمعناها، فهي في المعنى معلَّلةٌ بالكثرة، إلا أنَّه لَمَّا لَمْ يَقدرْ على ضابط يُعْرَفُ له ما كثرَ ممَّا لم يكثرْ احتيجَ إلى السماع، فلذلكَ أُسندَ الحذفُ إليه، نحو: سقياً، أي سقَاكَ اللهُ سقياً، و رَعياً، أي رَعَاكَ اللهُ رعياً، و حمداً، أي حمدتَ حمداً، و شكراً أي شكرتَ شكراً، و جدعاً أي جَدَعَه الله جدعاً.

قالَ الرضيُّ(ره): إنَّ هذه المصادرَ و أمثالَها إنْ لَمْ يَأت بعدَها ما يُبيِّنها، و يعيِّنُ ما تعلَّقت به من فاعلٍ أو مفعول إمَّا بحرف جرٍّ أو باضافة المَصدر إليه، فليستْ ممَّا يجبُ حذفُ فعله، بل يجوزُ نحو: سَقَاك اللهُ سقياً و رعَاك اللهُ رَعياً، و جدعَه اللهُ جدعاً، و شكرت الله شكراً.

و في نهجِ البلاغة في الخطبة البكالية «نحمُده على عظيم إحسانه، و نيِّرِ برهانه و نَوامي فضله و امتنانه حمداً يكونُ لحقه قضاءً و لشكره أداءً»[2].

و أمَّا ما بيِّنَ بالإضافة أو بحرف الجرِّ فاعلُه نحو: كتابَ الله و صنيعة الله، و نحو سُحقاً له و بعداً، أو مفعولَه نحو:ضربَ الرقاب، و سبحانَ الله و نحو شكراً له و عجباً منك، و لم يكن من قبيل النوع، نحو:﴿ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[إبراهيم/٤٦]،﴿و سَعَي لها

---

١ – هذا الرأي وفق قول ابن مالك بعيد عن الصواب، لأنه يعتقد أنّ حذف عامل المؤكّد لايجوز، لأنّه مسوقٌ لتقرير عامله و تقويته، و الحذف مُناف لذلك، و يقول:

و حذفُ عامل المؤكّد امتنع ٭ وفي سواه لدليل متّسع (شرح ابن عقيل ١/٥٦٣)

٢– نهج البلاغة ترجمة دكتر شهيدي الطبعة التاسعة عشر، شركت انتشارات علمي و فرهنگي ١٣٧٩، رقم الخطبة١٨٢ ص١٨٩.

سَعْيُها ﴾[الإسراء/١٩]، فيجبُ حذف العاملُ في جميع هذه قياساً، إذْ قد عرفتَ له ضابطاً كما ذكرنا.

قالَ: و إنَّما وَجَبَ حذفُه معَ الضابط، لأنَّ حقَّ الفاعل و المفعول أنْ يَتَّصلا بالفعل، و استُحسنَ حذفُ الفعل في بعض المواضع إمَّا إبانة لقصد الدَّوام و اللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث و التجدُّد أي الفعل كما في نحو: حمداً لك و شكراً لك و عجباً منك و معاذَ الله و سبحانَ الله، و إمَّا لتقدُّم ما يدلُّ عليه، نحو: كتاب الله﴿ و صبغةَ الله﴾[البقرة/١٣٨]، أو لكون الكلام ممَّا يستحسنُ الفراغُ منه بسرعة، كلبيك، فبقي المصدرُ مبهماً، لايُدرَى ما تعلَّقَ به من فاعلٍ أو مفعول، فذكرَ ما هو مقصودُ المتكلِّم من أحدهما بعدَ المصدر، ليختصَّ به، فلمَّا تبيَّن بعدَ المصدرِ بالإضافة أو بحرف الجرِّ، قبحَ إظهارُ الفعل، بل لم يجزْ فلا يقالُ: كتبتُ كتابَ الله، و وُعِدَ وَعْدَ الله، و أسبِّحُ سبحانَ الله، و أحمدُ حمداً لك، انتهى ملخَّصاً.

و صَرَّحَ بعضُهم بأنَّه إذا قُلْنَا: سقَاكَ اللهُ سقياً، و حمدتُ الله حمداً، مع التلفُّظ يكونُ خبراً لا إنشاءً، و إذا كان أنشاءً كان المصدرُ و الفعل متعاقبين يريد أنَّهما لايجتمعان، و لكن إنْ أتيتَ بالمصدر، تركتَ الفعلَ وجوباً، و إن أتيتَ بالفعلَ لم يجزْ أنْ تذكر المصدرُ، انتهى. و ليسَ بشيء إذْ مَا وقعَ في الخطبة المذكورةِ من كلام أميرالمؤمنين (ع) ليس مراداً به الخبرُ، و هو من الفصاحة بحيث لايخفى.

تنبيهٌ: من جملة المصادرِ المذكورةِ مصادرُ لم توضعْ أفعالها أصلاً، فيُقَدَّرُ لها عاملٌ من معناها على حدٍّ قعدتُ جلوساً، و هي ثلاثةُ أنواع:

أحدُها: ما يُستعملُ مفرداً فقط، نحو: أفّةً وتُفّةً لك، أي قذراً، و الأفُّ وسخُ الأُذن، و التفُّ وسخُ الأظفار، و ذفراً أي نتناً، و بهراً له أي تعساً، أمَّا بهراً بمعنى غلبة فله فعلٌ مستعملٌ، حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم بَهَرهم اللهُ غلبهم.

الثاني: ما يستعملُ مضافاً فقط، نحو: بله زيد بالأضافة إلى المفعول، أي تركُه، و يُستعملُ اسمُ فعل، فتقول: بله زيداً بالنصب، أي دَعْ زيداً، و اسماً مرادفاً لكيف، فتقولُ: بله زيدٌ بالرفع، أي كيفَ زيدٌ.

الثالثُ: ما يُستعملُ مفرداً تارةً و مضافاً [تارةً] أخري، نحو: ويحاً لزيد و ويحه و ويلاً له و ويله أي حزناً له و حزنه، و كيفيَّةُ التقدير ظاهرٌ من التفسير، و قيلَ يُقَدَّر لويح رَحِمَ، لأنَّها كلمةُ ترحُّم، و لويل عَذَّبَ، لأنَّها كلمةُ عذاب.

« و»يجبُ حذفُه« قياساً» فيما عُلِمَ له من استقراءِ كلامهم ضابطٌ كليٌّ يدلُّ على حذف الفعل معه لزوماً لما فيه من القرينة الدالّة على خصوص الفعل و وقوعِ ما يسدُّ مسدَّه، و يجرى عليه ما لم يسمعْ و ذلك في مواضعَ.

منها ما وقعَ تفضيلاً لعاقبة مضمون جملة تقدَّمتْه طلبيَّةً كانتْ نحو: قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا منّاً بَعْدُ و إمَّا فداءً﴾[محمد/٤]، أي تمنّونَ منّاً أو تفدونَ فداءً، فجملةُ قوله فشدُّوا الوثاق متضمِّنةٌ لشدِّ الوثاق، و عاقبتُه إمَّا قتلٌ و إمَّا استرقاقٌ أو منٌّ أو فداءٌ، ففصّلَ هذا المطلوب بقوله: ﴿فإمَّا منّاً بعد و إمَّا فداءً﴾، أو خبريَّةً كقولك: زيدٌ يكتبُ فقراءةً بعد أو بيعاً، و عمرو يَشترى طعاماً[1] فإمَّا بيعاً و إمَّا أكلاً، و منه قوله [من البسيط]:

٢٣٢- لأَجْهَدَنَّ فَإمَّا دَرْءَ واقعَة تُخْشَى وَ إمَّا بُلوغَ السُّؤلِ و الأَمَلِ[2]

فدرء وقوعُ تفضيلٍ لعاقبة الجهدِ، أي إمَّا أدرأ و إمَّا أبلغُ، و إنَّما وجبَ الحذفُ في هذه الصورة لوجود القرينة، و هي نصبُ المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف، و سدَّ الجملة المتقدِّمةُ مسدَّه لمناسبتها له من جهة أنَّه تفضيلٌ لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفضيل كمننت منّاً، أو تفضيلاً لا لعاقبة مضمونِ جملةٍ كزيدٌ يسافر سفراً قريباً أو بعيداً.

و منها ما وَقَعَ مؤكّداً لنفسه أو لغيره، فالأوَّل هو الواقعُ بعد جملة هي نصٌّ في معناه لايتحمَّلُ من المصادر غيرُه، نحو: له على ألفٌ اعترافاً، فجملةُ له علىَّ ألفٌ نصٌّ في الاعترافَ لايتطرَّق إليها احتمالٌ غيرُه، فالمصدرُ الظاهرُ بعدَها، و هو اعترافاً يؤكّد الاعترافَ الّذي تَضَمَّنته الجملةُ كما أنَّ المصدرَ مؤكّدٌ لنفسه في نحو: ضربتُ ضرباً، إلا أنَّ المؤكّدَ ها هنا مضمونُ المفرد أي الفعل من دون الفاعلِ، لأنَّ الفعلَ وحده دالٌّ بطريق النصِّ على الضرب، و أمَّا في مسألتنا فالاعترافُ مضمونُ الجملة الاسميَّة بكمالها لا مضمون أحد جزئيها، لايقال: مضمون الجملة ثبوت الألف عليه و مفهوم الاعتراف مطلقٌ، لأنّا نقول: هذا المطلق مندرجٌ في ذلك المقيَّد، فهو أيضاً مضمونُ الجملة، و سمِّي مؤكّداً لنفسه، لأنَّه بمنزلة تكرار ما قبلَه، فكانَ الّذي قبلَه نفسَه، و قد جوِّزَ فيه الرفعُ خبراً لمبتدإ محذوف، أي هذا الكلامُ اعترافٌ.

الثاني: هو الواقعُ بعدَ جملة تحتملُ معناه و غيرُه، فتصيرُ به نصّاً نحو زيدٌ قائم حقّاً، فجملةُ زيدٌ قائمٌ، قبلَ دخول المصدر كانت محتملةً لأنْ تكونَ مضموناً ثابتاً بحسب الواقعِ

---

١ - سقط «طعاماً» في «ح».

٢ - البيت بلا نسبة. اللغة: الدرء: الدفع، السؤل: ما سألته.

فيكونُ حقاً، و لأن يكون مضمونُها غيرَ ثابت في الواقع، فيكونُ غيرَحقٍّ، فلمَّا جاءَ المصدرُ المذكورُ صارت به نصّاً في الحقيقة و سمّي مؤكّداً لغيره لأنّه يجعلُ ما قبلَه نصّاً، بعدَ أنْ كان محتملاً، فهو مؤثّرٌ، و المؤكّدُ متأثّر، و المؤثّرُ غيرُ المتأثّر، و إنّما وجبَ الحذفُ في هاتين الصورتين لوجود القرينة، و هي نصبُ المصدر فيهما لإشعاره بالمحذوف، و سدَّ الجملتين فيهما مسدَّه، و المناسبةُ ظاهرةٌ.

تنبيهٌ: الأصحُّ كما في التسهيل منعُ هذين المصدرين، فلايقالُ اعترافاً له على ألفٍ، و لا حقّاً زيدٌ قائمٌ، لأنّ العاملَ فيهما فعل مقدَّرٌ يفسِّرُه مضمونُ الجملة، أي اعترفتُ بذلك اعترافاً، و أحقُّه حقّاً، و لايتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجملة، قال الرضيُّ: و أنا لا أرَى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لأفادتهما معنى الفعل، فلايتقدَّمُ المصدران لضعف العامل، و لا يكونان إذن من هذا الباب.

و منها ما وقعَ محصوراً فيه بإلا أو بإنّما أو مكرَّراً بعد اسمٍ لايصلحُ خبراً عنه، فالأوَّل نحو: ما أنتَ إلا سيراً، و إنّما أنتَ سيراً، و الثاني نحو: زيدٌ سيراً سيراً، و التقدير ما أنت إلا تسيرُ سيراً، و إنّما أنتَ تسير سيراً، و زيد يسيرُ سيراً، و قد يجيءُ ذلك معرَّفاً نحو: ما أنت إلا سيرَ البريد، و زيدٌ السيرَ السيرَ، فالاسم الّذي جاءَ بعدهَ المصدرُ في هذه الأمثلة اسمُ عين، و المصدرُ لايصلحُ أنْ يكونَ خبراً عنه، فوجبَ الحذفُ في ذلك كلّه للقرينة الّتي هي نصبُ المصدر لإشعاره بالمحذوف كما مرَّ معَ عدمِ صلاحيته للخبريَّة لوِ رفعَ، و قيام إلا و إنّما في الأوَّل و طرفي التكرير في الثاني مقامَ المحذوف بشهادة أنّ الأوَّل لو أقيمَ لم يكن ثَمَّ داعٍ إلى التكرير في الإقامة، و إنّما قامت إلا، و إنّما مقامَه لِما في الحصر من التاكيد القائمِ مقامَ التكرير.

فإن لم يكنِ المصدرُ محصوراً و لا مكرَّراً لم يجبِ الحذفُ، نحو: أنتَ تسيرَ سيراً، و انْ شيءتَ حذفتَ، فقلتَ: أنتَ سيراً، و لو كانَ العاملُ خبراً عن اسم معنى لم يحتجْ إلى إضمار فعل، بل يتعيَّنُ رفعُ المصدر على الخبريَّة، نحو : إنّما سيرك سير البريد، بخلاف كونه خبراً عن اسم عينٍ كما تقدَّمَ.

و علَّلَ الرضيُّ وجوبَ الحذف في هذه الصورة بأنّ المقصودَ من مثل هذا الحصر و التكرير وصفُ الشيء بدوام حصولِ الفعل منه و لزومه و وضع الفعل على الحدوث و التجدُّد، و إنْ كانَ المضارعُ يستعملُ في بعض المواضع للدوام أيضاً، نحو: الله يقبضُ و يبسط، و ذلك أيضاً لمشابهته لاسم الفاعل الّذي لا دلالةَ فيه وضعاً على الزمان، فلمّا كان المرادُ التنصيصَ على الدوامِ و اللزوم، لم يستعملِ العاملُ أصلاً، لكونه إمّا فعلاً و هو موضوعٌ على التجدُّد، أو اسمِ فاعل، و هو معَ العمل كالفعل لمشابهته، فصارَ العاملُ

لازمَ الحذف، و قد وقعَ له في باب المبتدإ ما ينافي هذا، و ذلك أنّه قالَ: الأصلُ في سلامٌ عليك، سلّمَكَ اللهُ سلاماً، ثُمَّ حذفَ الفعلُ للكثرة الاستعمال، فَبَقيَ المصدر منصوباً، و كان النصبُ يدلُّ على الفعلِ، و الفعلُ يدلُّ على الحَدوث، هذا هو الحقُّ، و الأوّل غيرُ مرضيٍّ.

و منها ما وقعَ علاجيًّا للتشبيه بعدَ جملة مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه، نحو: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، فصوتَ حمار وقعَ علاجاً للتشبيه بعدَ جملة هي قوله: فإذا له صوتٌ، و هي مشتملةٌ على الاسم الّذي بمعنى المصدر، و هي صوتٌ و مشتملة على صاحب ذلك الاسم، و هو الضمير المجرور في له، و الجمهورُ على أنّ هذا المصدرَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر بين الجملة السابقة، و بينَ المصدرَ تدلُّ عليه الجملة المتقدِّمة دلالة تامَّةً مغنيةً عنه، فلهذا وجبَ حذفُه، و الأصلُ له صوتٌ يصوِّتُ صوتَ حمارٍ، أي تصويتَ حمارٍ، و أقيمَ مقامَ المصدر كما في أنبتَ نباتاً.

و ظاهرُ كلام سيبَويه أنّ المصدرَ منصوبٌ بقوله: له صوتٌ، لا بفعلٍ مقدَّر، و يجبُ الرفعُ في نحو: له علمٌ علمُ الفقهاء، لأنّ العلمَ ليسَ علاجيًّا، إذ العلاجيُّ ما كانَ من أفعال الجوارح، و في نحو: صوته صوتُ حمار، لعدم تقدُّم الجملة و في نحو: فإذا في الدار صوتٌ صوت حمار، و نحو: عليه نوحٌ نوحَ حمام لعدم تقدُّم صاحبه فيهما، و يجوزُ النصبُ فيهما على الحال من الضمير، و المستوفي الشروط إنْ كانَ جازَ فيه الرفعُ على البدليّة و الصفة، أو أنْ يكونَ خبراً لمحذوف، و انْ كانَ معرفةٍ امتنعت الصفةُ إلا في الضرورة.

لبيك و سعديك: و أجازَها الخليلُ على تقدير مثل و هل الرفعُ و النصب متكافئان، أو لاختلافَ، ذهبَ ابنُ خروف إلى أنّ الرفعَ مرجوحٌ، لأنّ الثاني ليس هو الأوّل، و النّصبُ سالمٌ من هذا المجاز، و ابنُ عصفور إلى أنهما متكافئان، لأنّ في النصب التقديرَ، و الأصلُ عدمُه، و منها ما وقعَ مثنى دالّاً على التكرير و التكثير، نحو: لبيك، و هو مثنى مصدر لبَّ بالمكان إذا أقام به، و جوّز أن يكون مصدر ألبَّ بمعنى لبَّ، فيكونُ محذوفَ الزوائد، و الوجهُ الأوّل، لأنّ الأصلَ عدمُ الحذف، فالأصل إذن ألبَّ لك لبَّين، أي أقيمَ على طاعتك لباً كثيراً متتالياً متكرِّراً، و ليس المرادُ خصوصَ الاثنين، و جعلت التثنيةُ دالّةً على التكثير، لأنّها أوّلُ تضعيف للعدد.

و زَعَمَ يونسُ أنّ لبيكَ مفردٌ كلديك، و الأصلُ لَبَبٌ كجعفرٌ، قلبت الباءُ الأخيرةُ ياءً لثقل التضعيف، ثُمَّ قلبت الياء ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلَها، ثُمَّ صارت ياءً بالاضافة إلى الضمير كلديكَ و عليك و سعديك، و هي تابعةُ لبيك أي أسعدك

إسعادين، و لاتستعملُ بدونها، و تستعمل لبيك بدونها، و مثل ذلك دواليك، أي تداولَ الأمر دوالين، و حنانيك أي تحنَّن تحنَّنين، و هذا ذيك أي أسرع إسراعين، و هجاجيك أي كفَّ كفَّين، و عاملُ هذين و عاملُ لبيك من معناها، و عاملُ البواقي من لفظها، و إنَّما وجبَ الحذفُ في ذلك لوجودِ القرينة، و هي النصبُ المشعرُ بالحذف و قيام التكرير مقام المحذوف.

كذا قيلَ، و دفع بأنَّ التكريرَ لايصلحُ لذلك لكونه أمراً معنويًّا فلاينوبُ عن اللفظ المحذوف، ثُمَّ يردُ نحو قوله تعالى:﴿ ارجع البصرَ كرَّتين﴾[الملك/٤]،لأنَّه مصدرُ مثنًّى، فيه معنى التكرير، و لم يجبْ حذفَ عاملَه. قال الرضيُّ : ليسَ وقوعُ المصدر مثنًّى من ضوابط الَّتي يعرفُ بها وجوبُ حذف فعله سواءٌ كانَ المرادُ بالتثنية التكريرَ، نحو:﴿ ارجعْ البصَر كرَّتين ﴾، أي رجعاً كثيراً مكرراً أوَ كانَ لغير التكرير، نحو: ضربتُه ضربتين، أي مختلفين، بل الضابطُ لوجوبِ الحذف في هذا و أمثاله إضافتُه إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل، انتهى.

و جميعُ هذه المصادرِ لايتصرَّفُ إذ لايُستعملُ لها أفعالٌ، و أمَّا لبَّى يلبِّي فهو مشتقٌّ من لبيك، نحو: سبحان من سبحان الله، و بسمل من بسم الله. و ممَّا يجبُ العامل فيه قياساً ما كانَ توبيخاً، سواءٌ كانَ مع استفهامٍ أولا، كقوله[من الكامل]:

٢٣٣- ..... أرضاً و ذوبان الخطوب تنوشني[1]

و أمكراً و أنت في الحديد. و قوله[من الطويل]:

٢٣٤- خُمولاً وَ إهمالاً و غيرُكَ مُولعٌ بتَثْبيت أسْباب السيادة و المجد[2]

قال الدماميني: و لامانعَ مِنْ أنْ يقالَ: همزةُ التوبيخ هنا محذوفة كما تحذفُ همزةُ الاستفهام الحقيقيِّ، انتهى. قلت: نعم لا مانعَ و لكنَّ المرادَ من عدم الاستفهام عدمُه لفظاً فقط، و إنَّما وجبَ الحذفُ فيه لقيام القرينة، و هي النصب و سدَّ الحال هي سببُ التوبيخ مسدَّ المحذوف.

---

١ - هذا المصراع ذكر في خزانة الأدب و لم يذكر له صدر و لا عجز: **اللغة**: الذوبان ،جمع ذئب، جمع كثرة. الخطوب: جمع الخطب، و هو الأمر الشديد يترل على الانسان، تنوشني: تنالني و تصيبني. البغدادي. خزانة الأدب ، ١٠١/٢.

٢ - لم يسمَّ قائله.

المفعول له

ص: الثالثُ: اَلْمَفْعُولُ لَهُ: وَ هُوَ الْمَنْصُوبُ بفعْلٍ فُعِلَ لِتَحْصيله أَوْ حُصُوله، نحو: ضَرَبْتُهُ تَأديباً، وَ قَعَدْتُ عَنِ الْحَرب جُبْنًا. وَ يُشْتَرَطُ كُوْنُهُ مَصْدَراً مُتَّحداً بعامَله وَقْتاً وَ فَاعلاً، وَ مِنْ ثَمَّ جيءَ بَاللَّام ، في نَحْوِ :﴿ وَ الأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ ، وَتَهَيَّأتُ للسفَر، وَ جئتُكَ لمَجيئكَ إيَّايَ.

ش:«الثالثُ» مِمَّا يَرِدُ منصوباً لاغيرُ «المفعولُ له»، و يُقالُ له: المفعولُ لأجله و المفعولُ من أجله،«و هو»الاسمُ«المنصوبُ بفعلٍ» اصطلاحيٌّ أو شبهِه من مصدرٍ أو وصف كما سيأتي.

«فُعِلَ» ذلك الفعل مُراداً به اللغويُّ، أي الحدثُ على طريقة الاستخدام، «لتحصيله» أي لتحصيل المفعول له «أو حصوله» أي وجوده.

فقولُه: المنصوبُ كالجنس يشملُ جميع المنصوبات، و ما بعدَه مخرجٌ لما عدا المحدودَ، فالأوَّل و هو ما فُعِلَ الفعل لتحصيله، «نحو: ضربتُه تأديباً» فتأديباً مفعولٌ له لأنَّه منصوبٌ بفعل، و هو ضربتُ و فعل الفعل أي الحدث، و هو الضربُ لتحصيله، فإن قيلَ: التأديبُ عينُ الضرب، فكيفَ يحصلُ به، قيلَ: إنَّه يحصلُ به ما تضمَّنه التأديبُ، و هو التأدُّبُ، و إنَّما نصبَ التأديب لتضمُّنه التأدُّب.

قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و يكذبه امتناع ضربتُه تأدُّباً، كما صرَّحَ به الرضيُّ ناقلاً عن النُّحاة، فالجوابُ منعُ أنَّ التأديبَ عينُ الضرب، بل هو إحداثُ التأدُّب، و الضربُ سببُ الإحداث و وسيلته، انتهى.

و الثاني و هو ما فُعِلَ الفعلُ لحصوله، نحو:« قعدتُ عن الحرب جبناً» فجبناً مفعولٌ له منصوبٌ بقعد، و فُعِلَ الفعلُ و هو العقودُ لحصوله، فالمفعولُ له هو السببُ الحاصل للفاعل على الفعل، سواءٌ كان علَّةً غائيةً للفعلِ متأخِّرةً عنه في الوجود كالتأديب للضرب أو علَّةً مؤثِّرةً له موجودةً قبله كالحين للقعود، و الأوَّل يكونُ علَّةً للفعل بحسب الوجود الذهنيِّ و معلوماً له بحسب الوجود الخارجيِّ، و الثاني يكون علَّةً له بحسب الوجود الخارجيِّ، و أمَّا بحسب الوجود الذهنيِّ فلا تأثيرَ له، فبين التأديب و الضرب مرابطةٌ ذهناً و خارجاً، و بينَ الحين و القعود مرابطةٌ خارجيَّةٌ فقط.

تنبيه: قيلَ: في الحدِّ المذكور نظَرٌ، لأنَّ النصبَ حكمٌ، و الحكمُ فرعُ التصوُّر، و التصوُّرُ موقوفٌ على الحدِّ المأخوذ فيه الحكمُ المذكور، و أجيبَ بمنع تسليم أنَّ تصوُّرَ النصب الَّذي هو الحكمُ فرعُ تصوُّر المحدود، لأنَّ النصبَ لاينحصرُ فيه، فلايتوقَّفُ و لا يتصوَّر فهُمه على تصوُّر المحدود، ليَكونَ موقوفاً على الحدِّ، نَعَمْ نصبُ المحدود يتوقَّفَ

تصوُّرُه على تصوُّر المحدود، إلا أنَّ المأخوذَ في التعريف ليسَ نصبَ المحدود، بلْ مطلقُ النصب، و لو سلمَ فيكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحدِّ، فليتأمَّل.

ثُمَّ لايخفَى ما في هذا الحدِّ أيضاً من ارتكاب الاستخدام المنافيِّ للحدِّ في الإيضاح و التبيين، فقد قيلَ: لاينبغي أن يخترعَ في الحدود ألفاظٌ، بل الواجبُ استعمالُ المشهورةِ منها فيها.

«و يشترطُ» في نصبه عندَ الجمهور «كونُه مصدراً»، لأنَّه علَّةٌ للفعل، و العللُ أنَّما تكونُ بالمصادر لا بالذوات، و زعمَ يونسُ أنَّ قوماً من العرب يقولونَ: أمَّا العبيدَ فذو عبيد، بنصب العبيد الأوَّل، لكونه مفعولاً له، و المعنى مهما يذكر شخصٌ لأجل العبيد فزيدٌ ذو عبيدَ لا غير، فالعبيد علَّةٌ للذكر، و قبَّح ذلك سيبويه، و تأوَّله على الحال، كماً في الجمَّاء الغفير، و إنَّما أجازه على ضعفه إذا لم يردْ به عبيداً بأعيانهم .

قالَ: فلو قلتَ: أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، و أمَّا الحرثُ فلاحرثَ لك، لم يجُزْ لاختصاصهما، و أوَّله الزجَّاجُ على تقدير أمَّا تملكُ العبيدَ، أي مهما يذكرْ شخصٌ من أجله تملك العبيدَ فذو عبيد، و هذا كلُّه مراعاةٌ للمصدر، و جعلَه بعضُهم مفعولاً به أي مهما تذكر العبيدُ.

«متَّحداً بعامله وقتاً» بأنْ يكونَ وقوعُ الحدث في بعضِ زمان المصدر، كجئتُكَ طمعاً، و قعدتُ عن الحرب جبناً، أو يكونُ أوَّلُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر، نحو: جئتكَ خوفاً من فرارك أو بالعكس، نحو: جئتك إصلاحاً لك، و هذا الشرطُ اشترَطه الأعلمُ و جماعةٌ من المتأخِّرينَ، و لم يشترطْه سيَبويه و لا أحدٌ من المتقدِّمينَ.

«و فاعلاً» بأنْ يكونَ فاعلُه و فاعلُ عامله واحداً كقوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانهم منَ الصَوائق حذرَ الموت﴾[البقرة/١٩]، فالحذرُ مفعولٌ له، و فاعلُه و فاعلُ الجعلِ واحدٌ، وَ هُمُ الكفَّارُ، و هذا الشرطُ رأيُ المتأخِّرينَ، و لم يشترطه سيبَويه و لا أحدٌ من المتقدِّمينَ أيضاً، كما قالَه في الهمع، و هو مرتضى الرضيِّ، قال: و هو الَّذي يقوَّى في ظنِّي، و إن كانَ الأغلبُ المشاركة، و عليه فيكونُ انتصابُ خوفاً و طمعاً من قوله تعالى: ﴿يريكم البرقَ خوفاً و طمعاً﴾[الرعد/١٢] على المفعول له من غيرِ حاجة إلى تكلُّف تقدير إرادة خوفكم و طمعكم، أو إلى جَعْلِ الخوفِ و الطمعِ بمعنى الإخافةِ و الإطماع، أو جعلِ انتصابهما على الحالية لا على المفعول له.

و استدلَّ الرضيُّ على عدم اشتراط ذلك بقول أمير المومنين عليه السلام في نهج البلاغة: فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ استِحْقَاقاً لِلسُّخْطَةِ وَ اسْتِتْمَاماً لِلْبَلِيةِ[١]. و المستحقُّ للسخطه

١ - نهج البلاغه ترجمة شهيدي، ص ٥.

إبليس، و المعطي للنظرة هو الله تعالى، و مشترطُ الاتِّحاد يتأوَّلُ هذا أيضاً كما تأوَّلَ الآيةَ.

و حاصلُ ما ذكَره المُصنِّف من الشرط ثلاثةٌ: كونُه مصدراً، و اتِّحادُ زمانه و زمانُ عامله و اتِّحاد فاعلهما، و زادَ بعضُهم رابعاً، و هو أنْ يكونَ مصدراً قلبيًّا كالرغبة في نحو: جئتُكَ رغبةً في إكرمك، فلايجوزُ جئتكَ قراءةً للعلم، لأنَّ القراءةَ من أفعالَ اللسان، قالَ الشاطبيُّ: و هذا الشرطُ مستغنًى عنه بشرط اتِّحاد الزمان، لأنَّ أفعالَ الجوارح لاتجمعُ في الزمان معَ الفعل المعلل، انتهى. و لم يشترطْ ذلك الفارسيُّ، فأجازَ جئتكَ ضربَ زيد ، أي لتضربَ زيداً.

و فاقدُ أحد الشروط المذكورة يُجَرَّ بحرف التعليل، و هو اللَّامُ و نحوُها، ممَّا يفهمُ معناها من منْ و الباء و في و الكافَ و كي و على، و من ثَمَّ إشارةٌ إلى المكان الاعتباريِّ كما تقدَّم، أي و من أجلَ اعتبار الشروط المذكورة جئ باللام في نحو قوله تعالى:﴿ و الأرضَ وَضَعَها لِلْأنام﴾[الرحمن/١٠]، لفقد المصدريَّة، فإنَّ الأنامَ علَّةٌ للوضع و ليس مصدراً فلذلك جُرَّ باللام.

و مثلُهُ قولُه(ع): إنَّ امراةً دخلت النارَ في هرَّة[١]. أي لأجل هرَّة. و في نحو تَهَيَّأتُ إليومَ للسفر غداً، لفقد اتِّحاد الوقت، فإنَّ وقتَ التهيئة غيرُ وقت السفر، و مثلُه قولُه تعالى:﴿ كُلَّما أرَادُوا أنْ يَخْرُجُوا منها منْ غمٍّ﴾[الحجّ/٢٢]، أي لاجل الغمّ. و قول الشاعر [من الطويل]:

٢٣٥- فَجئتُ وَ قَدْ نَضَّتْ لنَومٍ ثيابَها لَدَي السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[٢]

و في نحو: جئتُكَ لمجيئكَ إيَّاي، لفقد اتِّحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ المجئ المتكلِّم، و فاعلَ المجئ المخاطبُ، و مثله قوله تعالى ﴿فبظلم منَ الّذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عليهم طيبات أُحلَّتْ لَهم﴾[النساء/١٦٠]، ﴿وَ اذْكُرُه كما هَدَاكم﴾[البقرة/١٩٨]، ﴿وَ لتُكَبِّروا اللّهَ عَلى مَا هَدَاكم ﴾[البقرة /١٨٥] أي لهدايته إيَّاكم، و قوله[من الطويل]:

٢٣٦- وَ إنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّله القَطْرَ[٣]

---

١ - تمام الحديث«ربطتها فلم تطعمها و لم تدعها تأكل من خشاش الارض حتى ماتت» و روى بدل ربطتها حبستها. لمحج الفصاحة، مترجم أبوالقاسم پاينده، الطبعة السابعة عشرة، منشورات منظمة جاويدان، ١٣٦٢ ش ص٣٢٧ رقم الحديث ١٥٥٩.

٢ - البيت لامري القيس من معلقته. **اللغة:** نضَّت. خلعت، اللبسة: حالة الملابس، المتفضل: اللابس ثوباً واحدا.

٣ - البيت لأبي صخر الهذلي. **اللغة:** تعروني: تصيبني و تنزل بي، الذكري: التذكُّر و الخطور بالبال، الهزة: حركة و اضطراب، القطر: المطر.

تنبيهات: الأوَّل: الشروطُ المذكورةُ معتبرةٌ لجواز النصب لا لوجوبه و تعيُّنه، حتى أنَّ المستوفي لجميعها يجوزُ جرُّه بحرف التعليل، سواءٌ كانَ مجرَّداً من ألْ و الإضافة أم مضافاً أم محلي بأل، لكنَّ الأرجحَ في الأوَّل النصبُ، و في الثالث الجرُّ، و يَستويان في الثاني، و نقل عن أبي موسى الجزوليِّ منعه في الأول قال الشلوبين: و لا أعرف في ذلك سلفاً.

ناصب المفعول له: الثاني: ناصبُ المفعول له مفهُم الحدث الَّذي نصبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرفُ جرٍّ، لأنَّه جوابٌ له، و الجواب أبدا بحسب السؤال، فإذا قلتَ: قمتُ فكانَ المخاطبُ قالَ مستفهماً: لم قمتَ؟ فقلتَ: إجلالاً لك، أصله لإجلالك، إلا أنَّه أسقط اللام، و نُصبَ، و لهذا تعادُ إليه في مثل ابتغاء الثواب تصدَّقت له، لأنَّ الضمائر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها.

هذا مذهبُ سيبَويه و الفارسيِّ و جمهورُ البصريِّين و أكثرُ المتأخِّرين، و خالفَهم الزجَّاجُ و الكوفيُّون، فزَعَمُوا أنَّه مفعولٌ مطلقٌ، و لذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدرِ عنه، ثُمَّ اختلفُوا، فقالَ الزجَّاج: ناصبُه فعل مقدَّرٌ من لفظه واجبُ الإضمار لسدِّ المصدرِ مسدَّه، و قالَ الكوفيُّون: ناصبُه الفعلُ المتقدِّمُ عليه، لأنَّه ملاق له في المعنى، و إنْ خالفَه في الاشتقاق، مثلُ قعدتُ جلوساً.

إذا عرفتَ هذا فكان على المُصَنِّف(ره) أن لايَعُدَّ المفعولَ له قسماً برأسه، بلْ أنْ قَالَ بمذهب جمهورُ البصريِّين، و هو الصحيح، كان عليه إدخُاله في المنصوب بنزع الخافض، كما سيأتي، و أنْ قَالَ بمذهب الزجَّاجِ و الكوفيِّينَ كان عليه إدرَاجُه تحتَ المفعول المطلق كما فعلَه الكوفيُّون.

الثالث: صريحُ حدِّه للمفعول له أنَّ نحو: قمت لأجلالك ليسَ مفعولاً له، لأنَّه ليسَ بمنصوب، و قد أخذ في الحدِّ المنصوب، و لو لم يأخذْه لما اقتضاه كلامُه أيضاً، لأنَّه عدَّ المفعول له من نوع المنصوب لا غير، فلا يكونُ هذا مفعولاً له، و هو رأي القوم، بل هو عندَهم مفعول به بواسطة حرف الجرِّ، و ذهبَ ابنُ الحاجب إلى أنَّه مفعولٌ له و لا مشاحة في الاصطلاح[1].

---

١ – لا مشاحة في الاصطلاح: لا مجادلة فيما تعارفوا عليه.

المفعول معه

ص : الرابعَ: المفعول معه: و هو المذكور بعد واو المعيَّة لمصاحبة معمول عامله، و لايتقدَّم على عامله نحو: سِرْتُ و زيداً، و مالَكَ و زيداً، و جئتُ أنا و زيداً، و العطف في الأولين قبيح، و في الأخير سائغ، و في نحو: ضربت زيداً و عمراً واجب.

ش: «الرابعُ» ممَّا يردُ منصوباً لاغيرُ«المفعولُ معَه»، أي الَّذي فعلَ بمصاحبته، بأنْ يكونَ الفاعلُ مصاحباً له في صدورِ الفعل عنه، أو المفعول في وقوعِ الفعلِ عليه، فقولُه: معه نائبُ الفاعل، أُسندَ إليه المفعولُ، كما أُسندَ إلى المجرور في المفعول به و المفعول له و المفعول فيه، و الضميرُ المجرورُ عائدٌ على ألْ.

و اعتذرَ عن نصبه بما جوَّزَه بعضُ النحاة من إسناد الفعل إلى اللازم[1] النصب و تركَه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر، و إليه ذهبَ بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكم﴾ [الأنعام/٩٤]، على قراءة النصب، و قيلَ: الوجهُ أنْ يجعلَ من قبيل: و قد حيلَ بين العَيْرِ و النَزَوان[2]، فإنَّ نائبَ الفاعلِ فيه ضميرٌ راجعٌ إلى مصدره، أي حيلَ الحيلولة، لأنَّ بينَ للزوم الظرفيه لاتنوبُ عن الفاعل، فعلى هذا يكونُ معناه الَّذي فعل الفعل بمصاحبته[3] على أنْ يكونَ نائبَ الفاعل ضميراً راجعاً إلى مصدره، و الضميرُ المجرورُ عائدٌ على الموصول كذا في الفوائد الضيائية و غيرها.

و قالَ بعضُ المحقّقين، و الظاهرُ أنَّ ذَلك كلَّه باعتبار الأصل، لأنَّ المفعولَ مَعه في الاصطلاح اسمٌ لهذا النوع كالحيوان الناطقِ علَماً للإنسان، و سمَّاه سيَبويه بهذا و بالمفعول به على أنَّ الباءَ بمعنى معَ، «و هو المذكورُ بعدَ واو المعيَّة»، أي الَّتي بمعنى معَ لمصاحبته معمولَ فعل الظرف لغو متعلّق بالمذكور، أي الَّذي ذكرَ بعدَ الواو لأجل المصاحبة، سواءٌ كانَ ذلك المعمولُ فاعلاً، نحو: استوَي الماءُ و الخشبةُ، أو مفعولاً نحو: كفاكَ و زيداً درهمٌ، و سواءٌ كانَ الفعلُ ملفوظاً به كالمثالين أو معنويَّاً، نحو: مالك و زيداً، أي ما تصنعُ.

فقولُه: «المذكُور» بمنزلة الجنس، و قولُه« بعد واو المعيَّة» مخرجٌ لما ذكَر بعدَ واو العطف نحو: جاءَ زيدٌ و عمروٌ، و قولُه:« لمصاحبة معمولِ» فعلٍ مخرجٌ لنحو: كلُّ رجلٍ

---

١ - سقط«اللازم» في «ح».

٢ - العير: الحمار. النزوان: السفاد. يضرب للرجل يعوقه عن مطلبه عائق. و هو لصخربن عمرو بن الشريد، و من حديثه أنه طعن فمرض حولا حتى مله أهله، فسمع امرأة تقول لامرأته سلمى: كيف بعلك؟ فقالت :لا حيٌّ فيرجى و لا ميّت فينعى، قد لقينا منه الأمرين و قال لها: ناوليني السيف أنظر هل تقله يدي؟ فناولته فإذا هو لايقله، و روى أيضاً أنّ أمّ صخر سئلت عنه فقالت :لا نزال بخير ما دام فينا. فقال[من الطويل]:
أهمُّ بأمر الحزم لو استطيعه و قد حيل بين العير و النزوان موسوعة أمثال العرب،٣/٦٠٠.

٣ - سقط بمصاحبته في «س».

و ضيعتُه، فلايجوزُ نصبُ ضيعته خلافاً للصيمريِّ[١]، فإنَّه و إنْ كانَ مذكوراً بعدَ واوِ المعيَّة لكنْ لا لأجلِ مصاحبته مَعمولَ فعلٍ.

قالَ الرضيُّ: و نعني بالمَصاحبة كونَه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فزيداً في "سرتُ و زيداً" مشاركٌ للمتكلِّم في السير في وقت واحد أي وقعَ سيرُهما معاً، و في قولكَ: سرتُ أنا و زيدٌ، بالعطف مشاركٌ في السَّير، لكنْ لا يلزمُ السيرين في وقت واحد، انتهى.

و أُوردَ عليه في نحوِ: سرْ و الطريقَ، فإنَّه من صور المفعول معه قطعاً، و ليست الطريقُ مشاركةً للمخاطب في السير المأمور به، و قد صرَّحَ به نجمُ الدين سعيد في شرحِ الحاجبيَّة بأنَّ المرادَ بالمصاحبة هنا المصاحبة[٢] المطلقةُ، سواءٌ لم يكن ثَمَّ تشريكٌ في الحكم، نحو: سرْ و الطريقَ، أو كانَ ثَمَّ تشريكٌ، لكنْ لايكونُ مقصوداً، بل القصدُ إلى مطلقِ المصاحبَة، نحو: جئتُ و زيداً، انتهى. و القولُ بالمشاركة هو اشتراطُ الأخفش، و لم يشترطْهَا غيُره، بل اعتبرُوا مطلقَ المصاحبة، و هو الصحيحُ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قالَ بعضُ المحقِّقين في نحو الحدِّ المذكور: لعلَّه لم يقلِ الاسمَ المذكورَ اختياراً لما ذهبَ إليه صدر الأفاضل[٣] تلميذ الزمخشريِّ من أنَّ المفعولَ معه يَجيءُ جملةً، كما في قولك: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ تَفادياً عمَّا ارتكبُوه من التأويل في هذا المثال حيث ادَّعوا الحالية، فإنَّ ابن جنيّ قال: جاءَ زيدٌ طالعةَ الشمسِ عندَ مجيئه، فجعلَها كالحال المفردة السببيَّة كمررت بالدار قائماً سكَّانُها. و قالَ ابنُ عمرون[٤] هي مؤوَّلةٌ بقولك: مبكِّرةً أو نحوَه، انتهى، و سيأتي في ذلك مزيدُ كلامٍ، إن شاءَ اللهُ تعالى.

عامل المفعول معه: الثاني: اختلفَ في عاملِ مفعولِ معَه على خمسه أقوال:

أحدُها: ما ذهبَ إليه الجمهورُ من أنَّ العاملَ ما تقدَّمَه من فعلٍ أو ممَّا فيه معنى الفعل و حروفُه، و هو المصدرُ كعرفتُ استواءَ الماء و الخشبة، و اسمُ الفاعل كـ أنا سائرٌ و النيلَ، و اسمُ المفعول، نحو: الناقةُ متروكةٌ و فصيلَها، و لايضرُّ فصلُ الواوِ بينَهما كما لا تضرُّ إلا في الاستثناء.

---

١ – عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريُّ النحويُّ له التبصرة في النحو، بغية الوعاة٢/٤٩.

٢ – سقط هنا المصاحبة في «ط».

٣ – هو القاسم بن الحسين الخوارزمي فقيه حنفي عالم بالعربية. له ثلاثة شروح على المفصل للزمخشريّ، و شرح النموذج و الأحاجي و هما للزمخشريّ أيضاً، و شرح سقط الزند للمعري. قتله التتار سنه ٦١٧ هـ. المصدر السابق ٢/٢٥٢.

٤ – هو محمد بن محمد جمال الدين أبو عبد الله النحويُّ، روى عنه شرح المفصل، مات سنة ٦٤٩ هـ. المصدر السابق ١/٢٣١.

الثاني: ما ذهبَ إليه الزَّجَّاجُ منْ أنَّه فعلٌ محذوفٌ بعدَ الواوِ فإذا قلتَ: جاء البردُ و الطَّيالسَةُ[١]، فكأنَّكَ قلتَ: جاءَ البردُ و لابسُ الطيالسة،و رُدَّ بأنَّ الإضمارَ خلافُ الأصل.

الثالث: ما ذهبَ إليه الكوفيُّون منْ أنَّه الخلافُ أي مخالفةُ الأوَّلَ في إعرابه، فيكونُ أمراً معنويًّا، و رُدَّ بأنَّ الإحالةَ على العَاملِ المعنوي أنَّما يضطرُّ عندَ عدمِ اللفظيِّ.

الرابع: ما ذهبَ إليه الشيخُ عبدُ القاهر في جملة منْ أنَّه نفسُ الواو،و رُدَّ بأنَّه لو كانَ كذلك لاتَّصلَ الضميرُ بها كما يتَّصلُ بسائرِ الحروفَ الناصبة معَ أنَّه لايقالُ: سرتُ وك.

الخامسُ: ما ذهبَ إليه الأخفشُ منْ أنَّ انتصابَه على الظَرفيَّة، و ذلكَ لأنَّ الواوَ لَمَّا أقيمت مقامَ مع المنصوب على الظرفيَّة، و الواوُ في الأصل حرفٌ، فلم يحتملِ النصب أعطى ما بعدَه عارية إعرابه كما أعطي ما بعده إلا إذا كانتْ بمعنى غير إعراب نفس غير كما قيلَ في له عندي عشرةٌ إلا واحداً أنَّ الاصلَ غيرُ واحد، ثُمَّ أنيبَ إلا عن غيره و نقلَ الإعرابُ لما بعدَها، و رُدَّ بأنَّه لو كانَ كذلك لجازَ النصب في: كلُّ رجلٍ وضيعته مطَّرداً، و ليسَ كذلك.

[التنبيه]الثالثُ: أنَّه لايجوزُ الفصلُ بينَ الواوِ و المفعولِ معَه بظرف و لا بغيره، فلايقالُ: قامَ زيدٌ و اليوم عمراً، و إنْ جازَ الفصلُ بالظرفِ بينَ الواو العاطفة و معطوفها، لأنَّ الواوَ هنا نُزِّلتْ منزلةَ المجرورِ من الجارِّ، فمنُعوا الفصلَ بينَهما، قاله في الهمع.

و لايتقدَّمَ المفعولُ معَه على عامله كما يتقدَّمُ سائرُ المفاعيل، فلايقالُ: بزيد و عمراً مررتُ، لأنَّ اصلَ الواو للعطف، و المعطوفُ تابعٌ فحقُّه التأخيرُ، و أجَازَه الرضيُّ، عليه من الله الرضا، قالَ: و أنا لا أرَي منعاً من تقديم المفعولِ معَه على عامله إذا تأخَّرَ عن المصاحبِ، لأنَّ ذلكَ معَ واوِ العطفِ الَّذي هو الأصلُ جائز، نحو: زيداً و عمراً ضربتُ، انتهى.

و لايتقدَّمُ على المصاحبِ أيضاً، فلايقالُ: مررتُ و عمراً بزيدٍ، و أجازَه ابنُ جنّي محتجًّا بقوله [من الطويل]:

٢٣٧- جَمَعْتُ وَ فُحْشاً غِيبَةً و نَمِيمَةً ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرعَوي[٢]

و قولُه[من البسيط]:

٢٣٨- أَكْنِه حِينَ أُنَادِيه لأُكْرِمَهُ وَ لا أُلَقِّبُهُ وَ السوْأَةَ اللَّقَبَا[٣]

---

١ - الطيالسة: جمع الطيلسان أو الطيلس بمعنى الطالسان و هو ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف، أو يحيط بالبدن و هو ما يعرف في العامية المصريّة بالشال.

٢ - هو ليزيد بن الحكم . **اللغة**: المرعوي:من الإرعواء ، و هو الكف عن القبيح.

٣ - لم يسمّ قائله في خزانة الأدب ، و قيل: البيت لبعض الفزاريين.

على رواية مَنْ نصبَ السوأةَ و اللقبَ، أرَادَ و لا ألقّبُهُ و اللقبَ و السوأة أي مـعَ السوأة، لأنَّ منَ اللقب ما يكونُ لغير السوأة.

قَالَ ابنُ مالك في شرح الكافيَّة: لا حجَّةَ له في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهمـا عاطفةً، قدِّمتْ هي و معطوفُها و ذلكَ في الأوَّل ظاهرٌ، و أمَّا في الثاني فعلى أنْ يكـونَ أصلُه و لاألَقِّبُه اللقبَ، و أسوأةَ السوأةَ، ثُمَّ حذفَ ناصبُ السوءة، كما حُذفَ ناصبُ العيون من قوله[من الوافر]:

٢٣٩- ..... وَ زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَ الْعُيونَا[1]

ثُمَّ قُدِّمَ العطفُ، و معمولُ الفعل المحذوف، انتهى.

و لايتقدَّمُ على العامل و المصاحب معاً، فلا يقالُ: و عمراً مررتُ بزيد إجماعـاً، و مثِّل لقسْمي المفعول معه ممَّا فيه العاملُ لفظيّاً بقوله: نحو سرتُ و زيداً. و ممَّا فيه العاملُ معنويّاً بقوله: مالَكَ و زيداً؟ أي ما تصنعُ و زيداً؟ و مثلُه كيفَ أنتَ و زيداً ؟ و قـدَّرَه سيبَويه بلفظ الكون في المثالين، و قدَّره بالماضي معَ ما، و بالمضارع مع كيفَ، فقـالَ: الأصلُ ما كنتَ و زيداً، و اختلفَ في تقديره ذلك، هل هو مقصود له أم غير مقصود؟ فزعمَ السيرافيُّ أنَّه غيرُ مقصود، و لو عكسَ لجازَ، و زعمَ ابنُ وَلّاد[2] أنَّه لايجوزُ إلا مـا قدَّره سيبَويه، قالَ: و ذلك أنَّ ما دخلَها معنى التحقير و الإنكار، و ليستْ سؤالاً عـن مسألة مجهولة و لو كانتْ لمجرَّد الاستفهام لجازَ فيها الماضي و المضارعُ.

و اختلفَ في كانَ المقدَّرة، فَنَصَّ السيرافيُّ و غيرُه إلى أنَّها تامَّةٌ، فعلى هـذا يكـونَ كيفَ في موضع نصب على الحال، و أمَّا ما فلاتكونَ حالاً، و زعمَ بعضُهم أنَّها مخرجةٌ عن أصلها للسؤال عنِ الحال، و الصحيحُ أنَّ كانَ ناقصةٌ، و كيفَ و ما في موضع نصب خبرُها، و التقديرُ على أيِّ حالٍ كنتَ أو تكونُ معَ زيد، و هو مذهبُ ابنِ خروف، قالَه في التصريح.

تنبيه: نحو هذا لَكَ و إيَّاكَ ممنوعٌ من جهة أنَّ الكلامَ لم يذكره فيه فعلٌ و لا عامـلُ عمله، و اسمُ الإشارة و حرف الجرِّ المتعلّق بالاستقراء لايعملان فيه، فلايتكلَّمُ به خلافاً لأبي علي، قالَ ابن هشام: و أمَّا قولُ سيبَويه: و أمَّا هذا لك و إيَّاك فقبـيحٌ، لأنَّـك لم تذكره فعلاً و لا ما في معناه، فقالُوا: إنَّ مرادَه بالقبيح الممتنعُ، انتهى.

---

١ - هذا البيت للراعي النميري واسمه عبيد بن حصين و تمام البيت «**إذا ما الغانيات برزن يوماً**»، **اللغة:** الغانيات: جمع غانية، و هي المرأة الجميلة، زججن الحواجب: دققنها و أطلنها و رققنها بأخـذ العـشر مـن أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

٢ - ابن ولاد: هو أبو العباس أحمد بن محمد التميمي فهو نحويٌّ ابن نحويٌّ ابن نحويٌّ و له كتـاب الإنتـصار لسيبويه، و كتاب المقصور و الممدود، توفي بمصر سنه ٣٣٢ هـ ق. نشاة النحو، ص ١٠٧.

قالَ ابنُ مالك: و قد كَثُر في كلامه التعبيرُ بالقبيح عن الامتناع، قالَ الدماميني في شرح التسهيل: و انظر لِمَ لَمْ يقدَّر الناصبُ في ذلك فعلاً محذوفاً، كما في مالكَ و زيداً؟ فإنّ تلك جائزةٌ باتّفاق، و هذه نظيرتُها، و جوازُ تلك على إعمال المقدَّر، انتهى.

و أُجيبَ بأنّ التقديرَ في ما لَكَ و زيداً ؟ له داعيان تقدُّمَ ما الاستفهامية الّتي هي بالأفعال أولى، و تأخُّرُ الجار و المجرور لاقتضائه ما يتعلّقُ له وجوباً بخلاف هذا لك و أباك، فإنّه ليسَ فيه إلا داعٍ واحدٌ، انتهى.

«و جئتُ أنا و زيداً» هذا المثال من قسم المثال الأوّل ممّا فيه الفعلُ لفظيّاً، و إنّما ذكَره، تمهيداً للحكم الّذي بعدَه و هو قولُه: و العطفُ في المثالين الأولين و هما: سرتُ و زيداً و ما لكَ و زيداً، و نحوهما من كلّ جملة اسميّة أو فعلية، بعدَها واوٌ بمعنى معَ، و قبلَ الواو و ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ أو مجرورٌ غيرُ مؤكّد بضمير منفصلٍ أو بفاصل ما قبيح. أمّا في الأوّل فلأنّ العطفَ على الضمير المرفوع المتّصل لايحسُنُ إلا بعدَ توكيده بضمير منفصل أو بفاصل ما، أمّا في الثاني فلأنّ العطفَ على الضمير المجرور لايجوزُ إلا بعدَ إعادة الجارّ في الضرورة، و هو مذهبُ البصريّين، و ظاهرُ كلامِ المُصَنِّف في باب العطف.

و أمّا الكوفيُّون فيُجوِّزونَه في السّعة، و جوَّزَه البصريُّون في السّعة أيضاً، لكن بإضمار الجارّ لتقدُّم ذكره مع أنّه لايعملُ مضمراً لضعفه، و منعَ العطفَ في المثالين جماعةٌ، منهم ابنُ الحاجبِ و ابنُ هشام في القطر، و العطفُ في المثال الأخير و هو جئت أنا و زيداً و نحوه من كلّ جملة اسميّة أو فعلية بعدَها واوُ معَ و قبلَ الواو ضميرٌ متّصلٌ مرفوعٌ مؤكّدٌ بضمير منفصلٍ سائغٍ فيجوزُ نصبُه على المفعول معَه و رفعُه على العطف.

و فصَّلَ الرضي بينَ أنْ يقصدَ النصُّ على المصاحبه، فيجبُ النصبُ، و بينَ أنْ لا يقصدَ النصُّ عليها فلا يجبُ، و هو الصحيحُ، و العطفُ في نحو: ضربت زيداً و عمراً واجبٌ اتّفاقاً، لأنّ أصلَ الواو الّتي قبلَ المفعول معَه هو العطفُ، و إنّما يعدلُ ما بعده عن العطف إلى النصب نصّاً على المعنى المراد من المصاحبة، لأنّ العطفَ في نحو: جاءَني زيدٌ و عمروٌ، يحتملُ تصاحبُ الرجلين في المجيء، و يحتملُ أحدُهما قبل الآخر، و النصبُ نصٌّ في المصاحبة، و في المثال المذكور لايمكنُ التنصيصُ بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الّذي هو الأصل أظهرَ، قالَه الرضيُّ، عليه من الله الرضي، و تَبِعَه المُصَنِّف في الحاشية.

و نقلُ إلاتِّفاق غيرُ مرضيٍّ، فقد صرَّحَ في الإرتشاف أنَّ بعضَهم حَمَلَ عمراً في المثال على العطف، و جوّزَ بعضُهم فيه الأمرين، و قال ابن هشام في المغني نحو: أكرمتك و زيداً، يجوزُ كونُه عطفاً على المفعول به و كونُه مفعولاً معه، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: بقي هنا للاسم المذكور بعدَ الواو حالاتٌ، لم يذكرها المُصَنِّف، أحدُها: ما يمتنعُ فيه العطفُ من جهة المعنى، نحو: ماتَ زيدٌ و طلوعُ الشمسِ، لأنَّ العطفَ يقتضي التشريكُ في المعنى، و طلوعُ الشمس لايقومُ به الموت.

الثانية: ما يقبحُ فيه العطفُ من جهة المعنى كقوله [من الوافر]:

٢٤٠- فكُونُوا أَنْتُمُ وَ بَنِي أَبِيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ[1]

لأنَّ المرادُ كونُوا لبني أبيكم، فالمخاطبونَ هم المأمورونَ بذلك، و إذا عطفتَ، كانَ التقديرُ: كونُوا لهم و ليكونوا لكم، و ذلك خلافُ المقصودِ، قالَه ابنُ مالكٍ و مقتضى هذا التعليل امتناعُ العطف لا قبحُه.

الثالثةُ: ما يترجَّحُ فيه العطفُ معَ جوازِ النصبِ على مرجوحيَّة، نحو: جاء زيدٌ و عمروٌ، لأنَّ العطفَ هو الأصلُ، قد أمكنَ بلا ضعف، كذا قيلَ، و الأولى أنْ يقالَ: إنْ قصدَ التنصيصُ على المصاحبة وَجَبَ النصبُ، لأنَّ العطفَ و إن كانَ أصلاً فيجوزُ فيه العدولُ عنه لداعٍ، و هو التنصيصُ على المصاحبة، و إلا فلا .

الرابعة: ما يمتنعُ فيه العطفُ و المفعولُ معه كقوله [من الرجز] :

٢٤١- عَلَفْتُها تبناً و ماءً بارداً .....[2]

و قوله [من الوافر]:

٢٤٢-..... و زجَّجنَ الحواجبَ و العيونا[3]

أمَّا امتناعُ العطف فلانتفاء المشاركة، لأنَّ الماءَ لا يشاركُ التبنَ في العطف، و العيونُ لاتشاركُ الجواجبَ في التزجيج، لأنَّ تزجيجَ الحواجب تدقيقُها و تطويلُها، و أمَّا امتناعُ المفعول معَه فلانتفاء المعيّه في البيت الأول و انتفاء فائدة الأعلام بها في الثاني، إذ الماءُ لايصاحبُ التبنَ في العلف، و منَ المعلومِ أنَّ العيونَ مصاحبةٌ للحواجب، فلا فائدةَ في الأعلام بذلك، و يجبُ في ذلك إضمارُ فعلٍ للاسم على أنَّه مفعولٌ به، أي و سقيتُها ماءً، و كَحَّلْنَ العيونَ.

---

١ - هو لشعبة بن قمير أو للأقرع بن معاذ. **اللغة**: الكليتين: تثنية كليّة، الطحال: عضو يقع بين المعدة و الحجاب الحاجز في يسار البطن.

٢ - تمامه: **حتى شتت همالة عيناه**، و لم يسمَّ قائله. **اللغة**: شتت: تفرّقت، و همالة تميز و هو من هملت العين إذا صبَّت دمعها.

٣ - تقدم برقم٢٣٩.

الخلاف في المفعول معه هل هو قياسيٌّ أم سماعيٌّ؟: الثاني: اختلفَ في المفعول معَه، فذهبَ قومٌ إلى أنَّه قياسيٌّ مطلقاً، و هو المختارُ، و ذهبَ آخرونَ إلى أنَّه سماعيٌّ لايتجاوزُ به حدُّ السماع، و نقلَ ابنُ هشام الخضراويُّ عن بعضهم التفضيلَ بينَ ما يجوزُ فيه العطفُ مجازاً، نحو، سرتُ أنا و النيلُ، فيكون مقيساً بينَ ما جازَ فيه العطفُ حقيقةً، نحو: جئتُ أنا و زيداً، فيكونُ سماعياً، و قيل في المسألة غيرُ ذلك.

الثالثُ: إذا وقعَ بعد المفعول مَعه خبرٌ لما قبله أو حالٌ طابقَ ما قبلَه، نحو: كنتُ و زيداً قائماً، و جاء البردُ و الطيالسةُ شديداً، يجوزُ عدمُ المطابقة، فيُعطى حكمُ ما بعد المعطوف، نحو: كنتُ و زيداً قائمين، و جاءَ البردُ و الطلالسةُ شديدين، نظراً إلى المعنى و إلى أصلِ الواو، و منعَ ذلك ابنُ كيسَان، و وافقَه أبوحيَّان، و ابن هشام قالَ : و السماعُ و القياسُ يرتضانه.

فائدةٌ: لم تأت واوُ المعيَة في التنزيل بيقين، فأمَّا قولُه تعالى:﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ و شُرَكَاءَكُمْ﴾[يونس/٧١]في قراءة السبعة، فأجمِعوا بقطع الهمزة و شركاءَكم بالنصب، فيحتملُ الواوُ فيه ذلك، و أنْ تكونَ عاطفةً مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي و أمرَ شركاءكم، أو جملةً على جملة بتقدير فعل، أي و أجمعوا شركاءَكم، بوصل الهمزة، و موجبُ التقدير في الوجهين أنَّ أجمع لا تعلَّقَ بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على كذا، بخلاف جمعَ، فإنَّه مشتركٌ بدليل قوله تعالى:﴿ فَجَمَعَ كَيْدَه ثُمَّ أَتَى ﴾[طه/٦٠] و ﴿الَّذي جَمَعَ مَالاً وعَدَّدَه﴾[الهمزة/٢]، قالَه ابنُ هشام في المغني. قال الرضيُّ: و الأولى أنَّه مفعولٌ معَه، و هو الحقُّ للسلامةِ من الإضمار، لأنَّه خلافُ الأصل.

المفعول فيه

ص: الخامسُ: المفعول فيه، و هو اسم زمان أو مكان مبهم، أو بمنزلة أحدهما: منصوب بفعلٍ فُعلَ فيه: نحو: جئت يَوْمَ الجمعة، وَ صَلَّيتُ خَلْفَ زَيْدٍ، و سرتُ عشرين فرسخاً، و أمَّا نحو: دَخَلتُ الدارَ فمفعول به على الاصحِّ.

ش: «الخامسُ» ممَّا يَرِدُ منصوباً لا غيرُ «المفعولُ فيه»، و سُمِّيَ بذلكَ لأنَّه بتقدير معنى في، و هو اصطلاحٌ كوفيٌّ، و يُسمِّيه البصريُّون ظرفاً، لأنَّه محلٌّ للأفعال و وعاءٌ لها، و لذلك سَمَّاهُ الفرَّاء محلًّا، و يُسمِّيه الكسائيُّ و أصحابُه صفةً، «و هو اسمُ زمان أو» اسم «مكان مبهم». و هو ما افتقَر إلى غيره في بيان صورة مُسمَّاة، و هو أسماءُ الجهات السِّت، و هو أمامَ و خلف و يمينَ و شمالَ و فوقَ و تحتَ و نحوها في الإبهام و الافتقار، كناحيَة و جهة و أسماءُ المقادير كميل و فرسخ و بريد.

و أطلقَ اسمَ الزمان إشارةً إلى المُبهَم و المختصِّ فيه سواءٌ، و نعني بالمبهم ما دلَّ على قدرٍ من الزمان غير معيَّن، كوقت و حين و ساعة على جهة التأكيد المعنويِّ، لأنَّه لايزيدُ على دلالة الفعل، و المختصُّ بخلافه كأسماء الأيَّام. و أمَّا المعدودُ فمن قبيل المختصِّ، لا قسماً ثالثاً، خلافاً لبعضهم،«أو» ما كانَ«بمنزلة أحدهما» أي اسمُ الزمان أو المكان المبهم، ممَّا عرضتْ دلالتُه على أحدهما، و هو أربعةٌ كما سيأتي.

«منصوبٌ» صفةُ اسم «بفعلٍ »اصطلاحيٍّ أو شبهه، «فعلَ» ذلك الفعل مراداً به اللغويُّ، أي الحدثُ على طريقة الاستخدام كما مرَّ في المفعول له، «فيه» أي في ذلك الاسم، و المرادُ بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ، و قد يناقشُ في هذه العبارة من حيث التصريح بمتعلَّق الظرفِ الَّذي هو صفته معَ كونه عامًّا، و قد نصُّوا على وجوب حذفه، تأمَّلْ.

فقولُه: اسمُ زمان أو مكان كالجنس يصدقُ على اسم الزمان من قولنا: يومنا طيِّبٌ، و اسم المكان من قولنا: مكاننا حسنٌ، و قوله: منصوبٌ بفعل يُخرجُ نحو ذلك، و يصدقُ على نحو شهدتُ يومَ الجمعة، فيخرجُ بما بعده، فإنَّ الشهودَ و إنْ كانَ لايكونُ إلا في يوم الجمعة، لكنَّ الَّذي يدلُّ عليه اللفظُ شهودُ المتكلِّم إيَّاه،لا فعلُه فيه، و في هذا الحدِّ ما مرَّ في المفعول له.

فالمفعولُ فيه من اسم الزمان المبهم، نحو: سرتُ وقتاً، و من المختصِّ،« نحو: جئت يومَ الجمعة»، و هو اسم من الاجتماع كما مرَّ، سُمِّي بذلك لاجتماع الناس فيه، و هذا المشهورُ في اللغة، و جاء في الحديث عن النبي(ص) أنَّه سُمِّي بذلك، لأنَّ آدم(ع) جمعَ

فيها خَلْقَه[١]، و قيلَ: لأنَّ سائرَ المخلوقات اجتمع خلقها، و فرغَ منه يومَ الجمعة، و قيل: لأنَّ أسعدَ بن زراة[٢] لَمّا جمعَ بالأنصار فصلّي بهم، و ذكّرهم، سمّوه الجمعةَ، حين اجتمعوا إليه، فعليه فالاسمُ إسلاميٌّ، و قيلَ: غيرُ ذلك.

و من اسمِ المكان نحو: «صليتُ خلفَ زيد»، و مثلُه جلستُ أمامَك و يمينك و شمالك و فوقك و تحتَك، و سمِّيت هذه الجهاتُ السِّتُّ باعتبار الكائن في المكان، فإنَّ له ستَّ جهات، و ممَّا هو نحوها في الإبهام و الافتقار نحو: جلستُ ناحيةً، و أمَّا ما نزِّل منزلةَ أحدهماً ممَّا عرضتْ دلالتُه عليه فأربعةٌ كما ذكرنا.

أحدُهَا: أسماءُ العدد المميَّزة بهما نحو: سرت عشرينَ يوماً، مثالٌ لما عرضتْ له اسميَّةُ الزمان، أو «سرتُ عشرينَ فرسخاً» ، مثالٌ لما عرضت له اسميةُ المكان. الثاني: ما أفيدَ به كليَّةٌ أو جزئيَّةٌ كَـ سِرْتُ جميعَ اليوم جميعَ الفرسخِ ، أو كلَّ اليوم كلَّ الفرسخ، أو بعضَ اليوم بعضَ الفرسخِ، أو نصفَ اليوم نصفَ الفرسخ. الثالثُ: ما كانَ صفةً للزمان أو المكان، كجلستُ طويلاً من الدهرِ شرقيَّ الدار. الرابعُ: ما كانَ مخفوضاً بإضافة أحدهما، ثُمَّ حُذفَ المضافُ، و أنيبَ عنه المضافُ إليه بعدَ حذفه، و الغالبُ في هذا النائب أن يكونَ مصدراً، و في المنوب عنه أنْ يكونَ زماناً، ولا بدَّ من كونه معيَّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: جئتُكَ صلاةَ العصر أو قدومَ الحاجِّ، و انتظرتُك حلبَ الناقة.

و قد يكونُ النائبُ اسمَ عين، نحو: لاأكلِّمُه القارظين، و الأصلُ مدَّة غيبة القارظين، و هو تثنيةُ قارظ بالقاف و الظاء المشالة[٣]، و هو الّذي يَجْني القَرَظَ[٤] بفتح القافِ و الراءِ، و هو شيءٌ يُدْبغُ به.

قال الجوهريُّ: لاآتيك أو يؤوبَ القارظُ العَنَزيُّ، و هما قارظان،كلاهما من عَنَزَة، خَرَجَا في طلب القَرَظ و لم يَرْجعا، و طالتْ غيبتهُما، قالَه في التصريح.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: عدَّ بعضُهم ممَّا أشبهَ الجهات الستِّ في الإبهام و الافتقار جانب و مكان، و اعترض جانب بأنَّه ممَّا يتعيَّن معه التصريحُ بفي، و مكان بأنَّه ليس على إطلاقه، لأنَّ المتعدِّي إليه، لابُدَّ أن يكونَ مشتقّاً من الحدث الواقع فيه، نحو: قاتلتُ مكانَ القتال، أو مشتقّاً من مصدر بمعنى الاستقرار، نحو: قعدتُ مكانه، قاله الرضيُّ في الثاني، و اعترضه الدماميُّ بأنَّ ذلك يحتاجُ إلى ثبتٍ.

---

١ - لم أجد الحديث في الكتب المتعلّقة بالأحاديث.

٢ - أسعد بن زراره، أحد الشجعان الأشراف في الجاهلية و الاسلام، من سكان المدينة، مات قبل وقعة بدر سنة ١ هـ ق، و دفن في البقيع، الأعلام للزركلي ، ١/٢٤٩.

٣ - أي منقوطة، يقال بالطاء المهملة و الظاء المشالة.

٤ - القرظ: شجر يُدبغ به، و قيل: هو ورق السَّلَم يُدبَغُ به الأدم. و من أمثالهم: لايكون ذلك حتى يؤوب القارظان. أي لايكون أبداً. لسان العرب ٣/٣١٩١.

الثاني: الصالحُ للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان: أحدُهما: المبهمُ و قد مرَّ تفصيله. الثاني: ما اتَّحدث مادتُه و مادةُ عامله، و نَعْني بالمادة الحروفَ الأصليَّةَ، و لابدَّ معَ ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى:﴿ و إنَّا كُنَّا نَقْعُدُ منْها مَقَاعد للسمع ﴾ [الجن/٩]، و شذَّ قولُهم : هو مني مقعدَ القابلة و مزجرَ الكلب و مناطَ الثريا، إن قدِّرَ عامله مستقرًّا أو نحوه، فإنْ قدِّرَ قعدَ في المقعدِ و زجرَ في المزجرِ و ناطَ في المناط لم يكنْ ثَمَّ شذوذٌ.

الثالثُ: جاءت ظروفٌ من غير أسماء الزمان و المكان كقولهم: أحقاً أنَّك ذاهبٌ، و جهدَ رأيي أنَّكَ ذاهبٌ، و الأصلُ: أفي حَقٍّ و في جهد رأيي، و قد نطقوا بهذا الأصل و قال[من الوافر]:

٢٤٣- أفي حَقِّ مُواسَاتي أخَاكم .....[١]

و ذلكُ شاذٌّ لايقاسُ عليه.

و« أمَّا نحو دخلتُ الدارَ» ممَّا وقعَ فيه اسمُ المكان غيرُ المبهم منصوباً بعد دخلت فمفعولٌ به على القول« الأصحِّ »لا مفعولٌ فيه، فلا نقضَ به، و كونُه مفعولاً به إمَّا على الاتِّساع بإجراء القاصر مجرى المعتدِّي بنفسه من حيثُ إسقاط الواسطة، و نصبهُ هو مذهبُ الفارسيِّ و طائفةٌ، و اختارَه ابن مالك و عزاه لسيبويه، أو على الأصل لا على الاتِّساع نظراً إلى أنَّ دخلَ متعدٍّ، و هو مذهبُ الأخفش، و عَزاه الرضيُّ إلى الجرميِّ، و عليه ينبغي حملُ كلامِ المُصَنِّف، لأنَّه يُسمِّي المنصوبَ على الاتِّساع بإسقاط الجارِّ المنصوب بنزع الخافض، و يجعلُه قسيماً للمفعول به، لا قسماً منه كما يدلُّ عليه تقسيُمه. و في المسألة قولٌ ثالثٌ، و هو أنَّ النصبَ في ذلك على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم، و هو مذهبُ الشلوبينَ، و عزاه لسيبويه، و بعضُهم للجمهور، و بعضُهم للمحقِّقينَ.

تنبيه: قالَ الرضيُّ: الَّذي أرى أنَّ جميعَ الظروف متوسِّعٌ فيها، فقولُكَ: خرجتُ يومَ الجمعة كانَ في الأصل: خرجتُ في يوم الجمعة، كانَ معَ الجارِّ مفعولاً به بسبب حرف الجرِّ، ثُمَّ صارَ مفعولاً به من غير واسطة حرفَ في اللفظ و المعنى على ما كانَ، و كذا المفعولُ له فهماً مثلُ ذنباً، في قولكَ: استغفرتُ اللهَ ذنباً، إلا أنَّ حذفَ حرفي الجرِّ، أعني في و اللامَ، صارَ قياساً في البابين، كما كانَ حذفُ حرفِ الجرِّ قياسيّاً معَ أنْ و أنَّ، و ليسَ بقياس في غير المواضع الثلاثة، انتهى.

---

١ - تمام البيت« **بمالي ثمَّ يظلمني السريس**»، و هو لأبي زبيد الطائي، **اللغة**: السريس: هو العنين من الرجال. و العنين: الذي لايأتي النساء.

فعلى هذا كانَ على المُصنِّف جعلُ المفعولِ فيه داخلاً تحتَ المنصوبِ بنزع الخافض كما قُلناه في المفعول له فتأمَّل. و ها هنا انتهى الكلامُ على المفاعيل بتمامها.

فائدةٌ: حصرَ النحاةُ المفاعيلَ في هذه الخمسة، و قالَ الرضيُّ، عليه من الله الرضى، يجوزُ أنْ يجعلَ الحالُ و المستثنى داخلين في المفاعيل، فيقالُ للحال مفعولٌ مع قيد مضمونه، إذ المجيءُ في جاءني زيدٌ راكباً فعلٌ معَ قيد الركوب الَّذي هو مضمونُ راكباً، و يقالُ للمستثنى: هو المفعولُ بشرط إخراجه، و كأنَّهم آثروا التخفيفَ في التسمية، انتهى.

قالَ بعضُ المحقِّقين: و لايبعدُ أن يقالَ: إنَّ المفعولَ ما يتعلَّقُ به الفعلُ أوّلاً و بالذات، و الحال ليست كذلك، لأنَّه تعلُّقُه بها بواسطة أنَّها مبنيّةٌ لهيئة فاعله أو مفعوله، و كذا المستثنى، لأنَّ تعلّقَه به بواسطة أنَّه مخرجٌ عن أمرٍ يقعُ معمولُه على سبيل الاتِّفاق، و من ها هنا يظهرُ توجيهُ جعلِ النصبِ في المفاعيل أصلاً و في غيرها تبعاً، انتهى.

المنصوب بنزع الخافض

ص: السادس: المنصوب بنزع الخافض، و هو الاسم الصَّريح أو المؤوَّل المنصوب بفعل لازم، بتقدير حرف الجرّ و هو قياسيٌّ مع أن و أنَّ، نحو: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أنْ جائكُمْ ذِكرٌ مِنْ ربِّكُم﴾ وَ عَجبتُ أنَّ زيداً قائمٌ، و سماعيٌّ في غير ذلك، نحو: ذَهَبْتُ الشَّامَ.

ش: «السَّادسُ» ممَّا يَردُ منصوباً لا غيرُ «المنصوبُ بنزعِ الخافضِ»، و نصبُه على المفعولِ به في الحقيقة، لأنَّ سقوطَ الخافضِ لايَقْتَضيَ النصبَ منْ حيثُ هو سقوطُ خافضٍ، بلْ منْ حيثُ إنَّ العاملَ الَّذي كانَ الجارُّ متعلّقاً به لمَّا زالَ الجارُّ من اللفظ، ظَهَرَ أثرُه لزوالِ ما كانَ يُعارضُه، و إذا لم يكنْ في الكلام ما يَقتضي النصبَ من فعلٍ أو شبهه لم يجزِ النصبَ، و أكثرُهم لم يفردْ له باباً، لأنَّه داخلٌ تحتَ المفعولِ به، بل أكثرُهم يُسمِّيهِ مفعولاً به على إلاتساع، و لا مشاحةَ في الاصطلاح.

«و هو الاسمُ الصريحُ أو المؤوَّل»: و هذا كالجنس يشملُ جميعَ الأسماء الصريحه و المؤوَّلة، و قولُه: «المنصوبُ» أخرجَ ما عدا المنصوبات، و شملَها جميعاً. و قولُه: «بفعلٍ لازمٍ» أو شبهه إذْ كثيراً ما يَكتفي عن ذكره بذكر الفعلِ بتقدير حرف جرٍّ أخرجَ جميعَ المنصوبات، ما عدا المحدودَ و بعضَ أفراد المفعولِ له، ممَّا عاملُه فعلٌ لازمٌ على قول الجمهور، كمّا مرَّ، و في هذا الحدِّ ما مرَّ في المفعول له و فيه أيضاً أنَّه لا مطّردٌ و لا منعكس.

أمَّا عدمُ اطِّراده فلدخول بعض أفراد المفعول له على قول الجمهور كما رأيتَ مع عدِّه له قسماً برأسه، و قدْ مَرَّ التنبيهُ علىَ ذلك، و أمَّا عدمُ انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعدٍّ إلى اثنين، أحدُهما بنفسه، و الآخرُ بوساطة حرف جرٍّ مقدَّر. و هو جارٍ في القياسيِّ و السماعيِّ معاً أو إلى أحدهما بأحد الأمور الَّتي يتعدَّي بها الفعلُ القاصِر، و إلى الآخر بواسطة حرف جرٍّ مقدَّرٍ، و ذا في القياسيِّ فقط لفظاً، و قد يكونُ تقديراً كما سَيَأتي بيانُه، فَتَأمَّلْ.

«و هو» أي المنصوبُ بنزع الخافض«قياسيٌّ مَعَ أنْ و أنَّ» المصدَّرتين بفتح الهمزة فيهما و تشديد النون في الثانية، و إنَّما كانَ معَها قياسيًّا لاستطالتهما بصلتهما، نحو قوله تعالى:﴿ أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[الأعراف/٦٣]، مثال لما هو مع أنَّ المخفَّفة النون، أي مِنْ أنْ جاءَكم، و مثلهُ قوله تعالى:﴿ يَمُنُّونَ عليك أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ [الحجرات/١٧]،أي بأن،﴿ وَ الَّذي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطيئَتي﴾ [الشعراء/٨٢]، أي في أنَّ، ﴿بَلْ اللهُ يَمُنُّ عليكم أنْ هَداكم﴾[الحجرات/١٧]،﴿وَ نَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة/٨٤]، و نحو: عجبت أنَّ زيداً قائمٌ مثالٌ لما هوَ مع أنَّ المشدَّدة النون، أي مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ و مثلُه قولُه تعالى:﴿ و أنَّ المساجدَ للهِ ﴾[الجن/١٨]، أي لأنَّ. و هَذه الأمثلةُ كلُّها للمنصوب بفعل لازم.

و أمّا المنصوبُ بالمتعدِّي إلى اثنين أحدُهما بنفسه، و الأخرُ بحرف جرٍّ مقدَّر، فالأوَّل نحوُ: وعدتُ زيداً أنْ أكرمَه، و الثاني نحوُ:﴿ يَعِدُكُمْ أَنَّكم إذا مُتُّم﴾[المومنون /٣٥]، هذا في القياسيِّ، و أمَّا السماعيُّ فَسَيأتي. و أمَّا المنصوبُ بالمعتدِّي إلى اثنين أحدُهما بأحد الأمور الَّتي يتعدَّي بها الفعلُ القاصرُ و الثاني بحرف جرٍّ مقدَّرٍ فلفظاً، نحو: أكرمتُ زيداً أن يُكرِمَني، و أكرمتُه أنَّه صالحٌ، و بَعَّدْتُ زيداً أنْ يُضرَبَ، و ساعدتُ عمراً أنَّه مظلومٌ، و قِسْ على ذلك، و تقديراً نحو: إيّاك أنْ تُحْذَفَ، أي بَعِّدْ نفسَك مِنْ أنْ تُحْذَفَ.

يشترط في حذف الجارِّ مع أن و أنَّ تعيينه لأمن اللبس: تنبيهات: الأوَّل: اشترطَ ابنُ مالك في حذف الجارِّ مَع «أنْ و أنَّ» تعيينَ الجارِّ ليؤمنَ اللبسُ، فلايقالُ: رغبتُ أنْ تفعلَ، إذا لايُدَري هل التقديرُ في أنْ تفعلَ، أو عن أن تفعلَ، و استشكلَه ابنُ هشام في الأوضح بقوله تعالى: ﴿و تَرغبُونَ أَنْ تَنكحُوهُنَّ ﴾[النساء/١٢٧] بحذف الجارِّ، مع أنَّ المفسِّرين اختلفوا في المراد، و أجابَ في المَغني بأنَّه أنَّما حُذفُ الجارُّ للقرينة المعيَّنة، و إنَّما اختلفَ العلماءُ في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سببِ نزولِها، فالاختلافُ في الحقيقة في القرينة، انتهى.

و أجابَ المراديُّ بذلك، و بأنّه أرادَ الإبهامَ ليرتدَع مَنْ يرغبُ فيهنَّ لجمالهنَّ و مالهنَّ، و مَنْ يرغبُ عنهُنَّ لدمامتهنَّ و فقرهنَّ، و استحسَنه بعضُهم، قالَ: لأنَّ مَنْ شَرَطَ أمنَ اللبسِ، يقولُ: إذا خيفَ اللبسُ، لم يجزِ الحذفُ، و عند إرادةِ الإبهامِ لايخافُ اللبسُ، فيجوزُ الحذفُ لأجلها، انتهى.

و ممَّا يحتملها قول الشاعر[من الطويل]:

٢٤٤- و يَرْغَبُ أنْ يَبني المَعالى خالدٌ وَ يَرْغَبُ أَنْ يَرضَى صَنيعُ الأَلائمِ[1]

أنشده ابنُ السَّيِّد، فإنْ قدِّرَ في أولاً و عن ثانياً فمدحٌ، و إن عَكسَ فذمٌّ، فلايجوزُ أن يقدَّر فيهما معاً في أو عن للتناقض.

الثاني: ما ذهبَ إليه المُصَنِّف منْ كون محلِّ أنْ و أنَّ و صلتهما بعدَ نزع الخافض نصبٌ هو مذهبُ الخليل و أكثرِ النَّحويِّينَ، حملاً على الغالب فيما ظهرَ فيه الإعرابُ بما نزعَ منه الخافضُ، و جوَّزَ سيبَويه أن يكونَ المحلُّ جرًّا، فقال: بعد ما حكى قولَ الخليلِ: و لو قالَ إنسان إنَّه جَرَّ لكانَ قولاً قويًّا، و له نظائرُ نحو قولهم: لاه أبوكَ.

و من صنعِ سيبَويه هذا نَشأ قولٌ ثالثٌ و هو أنَّه محتملٌ للأمرينِ، و أمَّا نقلَ جماعةٌ منهم ابنُ مالك و صاحب البسيط أنَّ الخليل يَرَى أنَّ الموضعَ جرٌّ، و أنَّ سيبَويه يرى أنَّه نصبٌ فسهوٌ، كما قالَه ابنُ هشام في المغني، و رجَّحَ الرضيُّ كونَه نصباً بضعف حرف الجرِّ عن أن يعملَ مضمراً، و لهذا شذَّ نحو: الله لأفعلنَّ و نحو قول روبة خير عافاك الله، و قوله [من الطويل] :

٢٤٥- ..... أشَارَتْ كُلَيب بالأكُفِّ الأصَابعُ[2]

و قالَ ابنُ هشام: و ممَّا يشهدُ لمدَّعي الجرِّ:﴿ و أنَّ المساجدَ للهِّ فلا تدعُوا مع الله أحداً ﴾[الجن /١٨]، ﴿و إنَّ هذه أمَّتكُمْ أمَّةً واحدةً و أنا ربُّكم فاتَّقُون ﴾[المؤمنون /٥٢]، أصله لاتدعُوا معَ الله أحداً، لأنَّ المساجدَ لله، و فاتَّقون، لأنَّ هذه أمَّتُكم أمَّةً واحدةً، و لايجوزُ تقديمُ منصوبِ الفعل عليه، إذا كانَ أنْ وصلَتُها، لاتقولُ إنَّك فاضلٌ عرفتُ، و قولُه [من الطويل]:

٢٤٦- وَ مَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبيبةً إلى وَ لاَ دَيْنٍ بها أنا طَالبُه[3]

---

١ - لم يسمّ قائله. **اللغة:** المعالي جمع معلاة و هي كسب الشرف، الألائم: جمع ألأم: الدنيُّ الشحيح.

٢ - البيت للفرزدق و صدره.« **إذا قيل: أيُّ الناس شرُّ قبيلة**»، **اللغة:** الأكف: جمع الكفّ، أي: الراحة مع الأصابع. الأصابع: جمع الإصبع، أي:أحد أطراف الكفّ أو القدم.

٣ - هو من قصيده للفرزدق. **اللغة:** الدين: القرض.

رَوَوه بخفض دين عطفاً على محلّ أنْ تكونَ، إذ أصلُه لأنْ تكونَ، و قد يجابُ بأنّه عطفٌ على توهُّمِ دخول اللامِ، و قد يعترضُ بأنّ الحملَ على العطفِ على المحلّ أظهرُ من المحلّ على العطفِ على التوهّم، و يجابُ بأنّ القواعَد لاتثبتُ بالمحتملات، انتهى.

حكم كي حكم أن و أنّ في جواز حذف الجرّ معها قياساً: الثالثُ: قالَ ابنُ هشام: أهملَ النّحويُّونَ ذكرَ كَي هنا مع تجويزهم في نحو: جئتُ كي تُكرمَني، أنْ تكونَ كي مصدريَّةً، و اللامُ مقدَّرةً قبلَها، و المعنى لكي تُكرمَني، و أجازوا كونَها تعليليَّةً، و أنْ مضمرةً بعدَها، و لايحذفُ معها إلا لامُ العلّة، لأنّه لايدخلُ عليها جارٌّ غيرُها، انتهى. و قد أثبتها هو في الأوضح و الجامع[1].

«و سماعيٌّ في غير ذلك» أي في غير أنْ و أنّ، و أن لايتجاوز به حدَّ السَّماعِ، و هو إمّا شذوذاً كقوله[من الوافر]:

٢٤٧- تَمُرُّونَ الديارَ وَ لَمْ تَعوجُوا كَلامُكُمْ عليَّ إذا حَرَامُ[2]

أي بالديار أو على الديار، و الأوّل أولى لكثرته و قوله[من الطويل]:

٢٤٨- تَحنُّ فَتُبدي مَا بِهَا منْ صَبَابَة وَ أخفي الّذي لَولا الأسَى لَقَضاني[3]

أي لقضا علَى، و قوله تعالى:﴿ لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[الأعراف/١٦]،﴿وَ لا تَعْزِمُوا عُقَدَةَ النِّكاحِ﴾[البقرة/٢٣٥]،﴿و أن تَسْتَرضِعُوا أولادَكم﴾[البقرة/٢٣٣].

قالَ الرضيُّ: و الأولى في مثله أن يقالَ ضمِّن اللازمُ معنى المعتدِّي، أي يجوزون الديارَ، و أُخفي الّذي لولا الأسي لأهلكني، و لألزمنَّ صراطَك، و لاتنوُوا عقدةَ النكاح، و ترضعوا أولادَكم، حتى لايحملُ على الشذوذ، كما يضمنُ الفعلُ معنى غيره، فيعدَّي تعديةَ ما ضمِّنَ معناه، نحو قوله تعالى: ﴿يُخَالِفونَ عَنْ أمره﴾[النور/٦٣] أي يعدلونَ عن أمره، انتهى.

و قالَ المُصنِّف في شرح الأربعين: التضمينُ أولى منَ الحملِ على النصبِ بنزع الخافض، فإنّ التضمينَ أكثرُ وروداً في اللغة و أدقُّ مسلكاً، انتهى.

و لكثرة الاستعمال «نحو: ذهبتُ الشام» أي إلى الشامَ، لأنّهَم كانوا ينتجعونَها كثيراً، فيحتاجونَ إلى الإخبار عن ذهابهم إليها غالباً، فحذفُوا الجارَّ تخفيفاً، و ذهبَ

---

١ - يعني في«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك و الجامع الكبير، و قد تقدم ذكرهما.

٢ - البيت لجريربن عطية. **اللغة:** لم تعرجوا: لم ترجعوا إليها.

٣ -هو لعروة بن حزام. **اللغة:** تحنُّ: تشتاق: تبدي: تظهر، الصبابة: رقّة الشوق و حرارته، الأسي جمع أسوة: القدوة.

سيبويه و جماعةٌ إلى أنّه منصوبٌ على الظرفيّةِ تشبيهاً لها بغير المختصِّ من أسماءِ المكانِ و دعوى الرضيِّ الاتّفاق على ذلك باطلةٌ.

تنبيهاتٌ: الأوّل: من السماعيِّ المنصوبُ الثاني من باب اختَارَ بتقدير حرف الجرِّ، و الحدُّ غيرُ شاملٍ له كما قدَّمنا، و نعني بباب اختار كلَّ فعلٍ متعدٍّ إلى اثنين، أحدُهما بنفسه، و الأخرُ بالجارِّ، كـ اختار نحو قوله تعالى: ﴿و اختَارَ موسى قَومَه سَبعينَ رَجلاً﴾ [الأعراف/١٥٥]، أي من قوله، و أمرَ نحو قومه: أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ له، و قد جمعَ فيه بين الاستعمالين، و نهي نحو نهيت زيداً القبيحَ، أي عن القبيح. و استغفر كقوله[من البسيط]:

٢٤٩- أَسْتَغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيَه رَبَّ العباد إليه الوجهُ و العملُ[1]

و قالَ ابنُ الطراوة و السهيليُّ: إنّ الوجهَ في استغفر أن يتعدَّي إلى الثاني بنفسه، و تعديتُه بمن أنّما هو لتضمُّنه معنى استنبتُ، و وافقَهُما ابنُ هشام في المغني.

و كَني نحو كنيته أباعبدالله، أي بأبي عبدالله. و سمَّي كقوله[من الطويل]:

٢٥٠- سَمَّيْتُه يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ لأمرٍ قَضَاه اللهُ في النَّاسِ مِنْ بُدّ[2]

أي ليحيي، و دعا بمعنى سمَّي كقوله[من الطويل]:

٢٥١- دَعَتْني أَخَاهَا أُمَّ عمروٍ وَ لَمْ أَكُنْ أُخَاهَا وَ لَمْ أَرْضَعْ لَهَا بلَبَان[3]

أي بأخيها. وَ صَدَقَ بالتخفيف كقوله تعالى:﴿ صَدَقَكُمْ اللهُ وَ عْدَه ﴾[آل عمران/١٥٢]، أي في وعده. و زَوَّجَ كقوله تعالى: ﴿وَ زَوَّجْنَاكَها﴾[الأحزاب/٣٧]، أي بها،﴿و زَوَّجْنَا هم بحورٍ عينٍ﴾[الدخان/٥٤]، و قد جمعَ بعضُ المغاربة هذه الأفعالَ، فقال [من الطويل]:

٢٥٢-أشِع حذف حرف الجرِّ وانصب محلَّه لدي اختار استغفارصدق إذْ دَعَا
و سمِّ و كنِّ مرَّة زوِّجه زينبا حكاه أبوحيَّان للخير قد دعا

و زادَ بعضُهم كَالَ و وَزنَ، تقولُ: كِلْتُ زيداً طعامه، و كلتُ لزيد طعامَه، و وزنت زيداً ماله، و وزنت لزيد مالَه، وَ زيدَ غيرُ ذلك، و في كلام بعضهم ما يُوهمُ أنّ هذه الأفعالَ كلَّها تتعدَّى إلى الثاني تارةً بأنفسها و تارةً بحرف الجرِّ ، فلايكونُ حينئذ من المنصوب بنزع الخافض، و الأوّل هو المشهور الّذي عليه الجمهورُ، بل يَنبغي حملُ ما أوهَم خلافَه عليه كما فعلَ بعضُ المُحقّقين.

---

١ - لم يسمّ قائله. **اللغة**: المحصي: اسم الفاعل من الإحصاء بمعنى الحفظ و العدّ.
٢ - هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين. **اللغة**: ليحيى: أراد لتطول به الحياة، لأمر قضاه الله: أراد به الموت.
٣ - هذا الشاهد من كلام عبد الرحمن بن الحكم: **اللغة**: اللبان: الصدر، وقيل: وسطه، و قيل ما بين الثديين.

الثاني: اختلفَ في المنصوب بنصحتُ و شكرتُ في قولنا: نصحتُه و شكرتُه، هل هو منصوبٌ بنزع الخافضِ، أو على المفعول به على الأصل، و هذا الخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أنّ هذين الفعلين هل الأصلُ فيهما التعدّي بالحرف، و كثُرَ فيه الأصلُ و الفرعُ، كما في باب اختارَ، أم هما من المتعدّي تارةً بنفسه و تارةً بالحرف، و ليسَ أحدُ الاستعمالين مُسْتَنْدَراً فيه، فهو قسمٌ برأسه، يقالُ له متعدٍّ بوجهين و متعدٍّ و لازمٍ، فعلى الأوّل منْ أنّ الأصلَ فيهما التقديرُ بالحرف يكونُ من المنصوب بنزعِ الخافضِ، و على الثاني يكونُ مفعولاً به على الأصلِ، لأنّ الفعلَ ليس لازماً.

و ذهبَ الرضيُّ و السعد التفتازانيُّ إلى أنّ الأصل في هذا القسم أن يكونَ متعدّياً بنفسه، و حرفُ الجرِّ زائدٌ. قالا: لأنّ الحرف مع الكلمة كهو معَ عدمه و التعدّي و اللزوم بحسب المعنى لكنْ لقائل أنْ يقولَ: إذا كانَ اتّحادُ المعنى معَ تساوي الاستعمالين يوجبُ اتحادَ الوصف من التعدّي و اللزوم، فليس كونُه متعدّياً و الحَرفُ زائدٌ بأولى من كونه لازماً، و الحرفُ محذوفٌ توسُّعاً، بلْ قد يترجَّحُ هذا بأنّ دعوى الحذفِ أولى من دعوى الزيادة، و من هنا يظهرُ ترجيحُ قول الجمهور في التنبيه الأوّل.

الثالثُ: ذَهبَ الأخفشُ الأصغر[1] إلى أنّ حذفَ الجارِّ معَ غير أنْ و أنّ قياسيٌّ أيضاً إذا تعيَّن الجارُّ، تقولُ: بريتُ القلم السكينَ، أي بالسكين، فحذفَ الجارُّ لتعيُّنه، كذا نقلَ عنه ابنُ مالك في التسهيل، و الرضيُّ في شرح حاجبية و غيرهما. و قال أبوحيّان: و الّذي أورَدُه أصحابُنا عن الأخفش إنّما هو في المعتدّي لاثنين أحدُهما بحرف الجرِّ، فأجاز: بريتُ القلمَ السكينَ أي بالسكينِ قياساً على ما سُمع من قولهم: أمرتُك الخَيرَ أي بالخير، انتهى.

فإنْ لم يتعيَّنِ الحرفُ لم يجُزْ نحو: رغبتُ الأمرَ، و كذا إنْ لم يتعيَّنْ موضعُ الحرف، فلايقالُ: اخْترتُ إخوتَك الزيدينَ، إذ لايُدرَى هل المختارُ من الزيدينَ أو من الإخوة، و في شرح المقرَّب لابن العصفور أنّ أبا الحسين بن الطراوة ذَهَبَ إلى مثل ذلك.

---

١ - هو أبوالحسن على بن سليمان أخذ عن المبرّد و ثعلب، له مصنفات منها، كتاب«الثنية و الجمع» توفّي ببغداد سنة ٣١٥ هـ ق ، نشأة النحو . ص ١٠٤.

الحال

ص: السابعُ الحال، و هي الصِّفة المبيّنة للهيئة غير نَعت، و يشترط تنكيرهـا، و الأغلب كونها منتقلةً مشتقّةً مقارنةً لعاملها، و قد تكون ثابتةً و جامدة و مقـدَّرة. و الأصل تأخُّرها عن صاحبها، و يجب إن كانَ مجروراً، و يمتنع إن كان نكرةً محضةً، و هو قليلٌ، و يجبُ تقدُّمها على العامل إن كان لها الصَّدر، نحو: كيف جاء زيدٌ، و لا تجيء عن المضاف إليه، إلا إذا صحَّ قيامه مقام المضاف، نحو: ﴿فاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبـراهيمَ حنيفاً﴾.

أوْ كانَ المضاف بعضه، نحو: أعجبتني وَجهُ هندٍ راكبة، أوكان عاملاً في الحـال، نحو: أعجبني ذَهابُك مُسْرعاً.

ش:«السَّابعُ» ممَّا يردُ منصوباً لا غير«الحال»، تذكَّرُ و تؤنَّثُ، و هو الأفصحُ، يُقالُ: حالٌ حسنٌ و حالٌ حسنةٌ، و قد يؤنَّثُ لفظُها، فيقالُ: حالةٌ، قال [الطويل] :

٢٥٣- على حَالَة لَوْ أنَّ في القوم حَاتماً على جُوده لَضَنَّ بالماء حاتمُ[1]

و قالَ ابنُ هشام في شرح "بَانَتْ سُعاد": و لم يجعلِ الجوهريُّ الحالَ و الحالَةَ بمعـنى واحد، بل جعلَها من باب تمر و تمرة، و هو غريبٌ، انتهى.

«و هي» لغةً التغييرُ، و سمِّي به هذا النوع لتغييره غالباً، و اصطلاحاً «الصفةُ المبيِّنـة للهيئة» حالَ كون الصفة «غيرَ نعت» و الهيئة و تكسر حال الشيء و كيفيَّته، كـذا في القاموس، و المرادُ به هنا الحالةُ أعمٌّ مِنْ أنْ تكونَ محقَّقةً أو مقدَّرةً، و تُسمَّى الأولى حالاً محقَّقةً، و الثانية حالاً مقدَّرةً.

و هي أيضاً أعمٌّ مِنْ أنْ تكونَ حالَ نفسِ صاحبها أو حالَ متعلَّقه، نحو: جاء زيـدٌ قائماً أبوه، لكنَّه يشكلُ بجاء زيدٌ و الشمسُ طَالعةٌ، إلا أنْ يقالَ: الجملةُ الحالية تَتَـضمَّنُ بيانَ هيئة لصاحبها، أي مقارناً لطلوعِ الشمسِ، و أيضاً هي أعمُّ مِنْ أنْ تدومَ لصاحبها، أو تكونَ كالدائم، لكونه موصوفاً بها غالباً، و تسمَّى دائمةً بخلاف تلك، و مـن الأوَّل المؤكِّدةُ، و أعمُّ من أن تكونَ محقَّقةً أو مقدَّرةً، فلاتشكلُ بنحو:﴿فـادْخُلُوا خَالـدينَ﴾ [الزمر/٧٣]، فإنَّ دخولَ الجنَّة ليسَ في حالِ خلودِهم، بل حالَ تقديرِ الخلـودِ بهـم، و تُسمَّى حالاً مقدَّرةً، قاله بعضُ المُحَقِّقين.

و في حاشية التسهيل[2] لابن هشام، المرادُ بالهيئة الصورةُ و الحالةُ المحسوسةُ المشاهدةُ،

---

١ - البيت للفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره. **اللغة:** ضنَّ به : بخل.

٢ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد في النحو لابن مالك. و من شراحه ابن هـشام. كـشف الظنـون ٤٠٥/١.

كما هو المتبادرُ، و حينئذ يخرجُ مثلُ تكلّم زيدٌ صادقاً، و ماتَ مسلماً، و عاشَ كافراً، و إنْ أرادُوا الصفةَ، فالتعبيرُ بها أوضحُ، لكن يخرجُ عنه مثلُ: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، و جاء زيدٌ و عمروٌ جالسٌ، انتهى.

و قد ظهرَ من النقلِ المتقدِّم أنَّ المرادَ هذا المعنى، و أنَّه لا خروجَ لما ذكرَه، و المرادُ بالصفةُ حقيقةً أو حكماً، فيشملُ الحال الّتي هي جملةٌ، لتأوُّلها بالصفة، و كذا الجامدةُ المؤوَّلةُ بها، و أمَّا غيرُ المؤوَّلة ففي ثبوتها خلافٌ، و لَعلَّه لم يلتفت إليها لشذوذها، و بتصدير الحدِّ بها لم يدخلْ نحو: القهقري في: رجعَ القهقرى.

و قولُه «المبيِّنةُ للهيئة» مخرجٌ للتمييز في نحو: لله درُّه فارساً، فإنَّه مبيِّنٌ للذات، و قولُه «غيرَ نعت» مخرجٌ للنعت في نحو: رأيتُ رجلاً ضاحكاً، فإنَّ ضاحكاً صفةٌ مبيِّنةٌ للهيئة، لكنَّه نَعتٌ، و يتَّجهُ على هذا الحدِّ النقضُ بالخبر في نحو: زيدٌ ضاحكٌ، فإنَّ ضَاحك صفةٌ مبيِّنةٌ للهيئة غيرُ نعت و ليس حالاً.

تنبيهان: الأوَّل: الهيئةُ المذكورةُ قد تكونُ للفاعلِ لفظاً، نحو: جئتُ راكباً، و معنى كما في قوله [من البسيط]:

٢٥٤- كأنَّه خارجاً من جنب صفحته .....[1]

أي يُشبُهه لا أشبهه، لأنَّ المشابهةَ مقيَّدةٌ بحال الخروج و للمفعول لفظاً، نحو: ركبتُ الفرسَ مسرَّجاً، و معنى، كقوله تعالى:﴿هذا بَعلي شَيخاً﴾[هود/٧٣]، فإنَّ بعلي خبرالمبتدأ، و هو في المعنى مفعولٌ به لمدلولِ هذا، أي أُنبِّهُ، أو أشيرُ، و لهما معاً، نحو: لقيتهُ راكبين، و قد قيَّدَ في الكافية المفعولَ بقوله به، و لم يقيِّده بعضُهم، قيل: ليدخلَ فيه ضربتُ زيداً الضربَ شديداً، فإنَّ شديداً[2] حالٌ مِنَ الضربِ، و هو مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به.

قالَ الدماميُّ في المنهلِ: و قد يقالُ: إنَّما جاءَت الحالُ نظراً إلى كونه مفعولاً به في المعنى، إذْ ضربتُ زيداً الضربَ، بمعنى أوقعتُ بزيد الضربَ، قال: هذا، و أنا لا أرَي وجهاً لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منه، إذ لايمتنعُ أن يقالَ: يستوي المَاءُ و الخَشبةُ طويلةً، و لاسرتُ و النيلَ آخذاً في زيادة الفيض، و لا جئتُ يومَ الجمعةِ حارًّا شديداً الحرُّ، و الوقوفُ عند ما في الكافيّة جمودٌ لا طائلَ تحتَه، انتهى.

---

١ - تمامه« **سَفودُ شرب نَسُوهُ عند مُفْتأد**»، و هو للنابغة الذبياني. **اللغة**: السفود: هي الحديدة الّتي يشوى بها الكباب، الشَّرب: جمع شارب، المَقتأد: موضع النار الّذي يشوى فيه.

٢ - فإن شديداً سقط في «ح».

و قالَ بعضُ المُحَقِّقين من شرَّاح الكافية: هَلْ يجبُ أن يكونَ ذو الحال من المفاعيلِ مفعولاً به، حتى يحوجَ إلى جعلِ ضربتُ الضربَ شديداً في تأويل أحدثتُ الضربَ شديداً، و جئتُ و زيداً راكبين في معنى جاءَ زيدٌ راكباً، أو يعمُّ كلَّ مفعولٍ كما هو مقتضى إطلاقه في عبارة جار الله[1] و صاحبِ اللباب[2]، إلى كلِّ ذهبتْ طائفةٌ، و الأعمُّ هو الأتمُّ، انتهى.

و قد يُناقشُ في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكلٍّ من المفاعيل بما أسلفناه في بحث المفعول به، و ذهبَ سيبويه إلى أنَّ الهيئةَ قد تكونُ للمبتدإ أيضاً، و صحَّحهُ ابنُ مالك، و منعَه الجمهورُ، و هو الأصحُّ.

ممَّا يشكل قولهم: جاء زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ: الثاني: قالَ ابنُ هشام في المغني ممَّا يشكلُ قولَهم في نحو: جاءَ زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ، أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ حالٌ مع أنَّها لاتنحلُ إلى مفرد، و لاتبيِّنُ هيئةَ فاعلٍ ولا مفعول، و لا هي مؤكِّدةٌ، فقالَ ابنُ جنّي: تأويلُها: جاءَ زيدٌ طالعةَ الشمسِ عندَ مجيئه، يعني فهي كالحالِ و النعتِ السببين، نحو: مررتُ بالدار قائماً سكانُّها و برجلٍ قائمٍ غلمانُه، و قالَ ابن عمرون: هي مؤوَّلةٌ بقولك: مبكِّراً أو نحوه، و قالَ صدرُ الأفاضلِ: الجملةُ مفعولٌ معَه، و أثبتُ وقوعَ المفعولِ معَه جملةً، انتهى[3].

و «يُشترطُ تنكيرها» أي الحالُ، لئلَّا تلبسَ بالصفة في النصب أو عندَ عدمِ ظهورِ إعرابها، و طرداً للباب في غيرِ ذلك، و لأنَّ النكرةَ أصلٌ، و المقصودُ يحصلُ بها، و التعريف زائدٌ على المقصود، و ما وردَ منها بلفظ المعرفة أوِّلَ بنكرة، نحو: اجتهدْ وحدَك، أي منفرداً. و ادخُلوا الأوَّل فالأوَّل أي مرتَّبينَ، و [قول الشاعر من الوافر]:

٢٥٥- فأرْسَلَها العِرَاكَ..... .....[4]

أي معتركةً، جاؤوا الجماءَ الغفيرَ، أي جميعاً.

هذا مذهبُ الجمهور، و أجازَ يونسُ و البغداديُّونَ تعريفَها قياساً على الخبر على ما سُمِعَ منها معرفةً، و أجازَه الكوفيُّونَ، إنْ كانَ فيها معنى الشرط، نحو: عبدُالله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، فالمحسنَ و المسيءَ حالانِ، إذِ التقديرُ: عبدُالله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا

---

١ - جارالله هو أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري.

٢- اللباب إما اللباب في علل البناء و الإعراب في النحو لأبي البقاء، و أمَّا اللباب في النحو للعلامة الفاضل الإسفرايني المتوفى سنة ٦٨٤. كشف الظنون ١٥٤٣/٢.

٣ - مغني اللبيب ص٦٠٦. يمكن القول: في هذه الجملة و مثلها إنَّ الحال تنحل إلى مفرد، مثلاً هنا يمكن القول: جاء زيدٌ متأخِّراً، إذا كان قصدنا أنَّه جاء في حالة التأخير، و مثل ذلك على حسب المعنى المراد.

٤ - تقدَّم ذكره في الصفحة٩٧.

أساءَ، فإن لم يتقدَّرْ بالشرط لم يصحَّ، فلا يُقالُ عندهم: جاءَ عبدالله المحسنَ، إذ لايصحُّ جاءَ عبد الله إن أحسنَ.

«و الأغلبُ كونُها منتقِلةً» أي غيرُ لازمة، لأنَّها مأخوذةٌ من التحوُّل أو هو التنقُّل، كجاءَ زيدٌ راكباً، فالركوبُ غيرُ لازمٍ لزيد[1]. «مشتقَّةٌ» أي مصوغةٌ من مصدرٍ للدلالة على متَّصف بها، لأنَّها لابدَّ أنْ تدلَّ على حَدَث و صاحبه، و إلا لم تُفدْ بيانَ هيئة ما هي له، و الأكثرُ فيما يدلُّ على ذلك أنْ يكونَ مشتقّاً كما مرَّ،«مقارنةً» في الزمن لعاملها بأنْ يكونَ حصولُ مضمونها في وقت حصول مضمونه من الحدث الَّذي جيءَ بها لتقييده، فإن كان مضمون العامل ماضياً كانَ الحالُ، أي مضمونُها ماضياً كانَ أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك، نحو قوله تعالى﴿ هذا بَعلي شيخاً﴾[هود/٧٣]، فإنَّ الإشارةَ المقيَّدةَ بوقت مضمون الحال لم تقعْ إلى البعل إلا في حال شيخوخته، فالحالُ المذكورةُ بمعنى الحال، أي حصولُها في حالِ حصولِ عاملِها، و هو المرادُ بالمقارنة.

الحال الثابتة: «و قد تكونُ» أي تكونُ بقلَّة، فإنَّ قَدْ إذا دَخَلَتْ على الفعل المضارع في كلام المُصنِّفين لم تكنْ إلا للتقليل، قالَه ابنُ هشام في التوضيح، لكن وقعَ للمصنِّف في غيره موضع من هذا الكتاب أنَّه استَعْمَلَهَا لمجرَّد التحقيق، فلْيتنبه له.« ثابتةً» أي لازمةً غيرَ منتقلة، و ذلكَ في ثلاث مسائل:

إحداها: أنْ تكونَ مؤكِّدةً، نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، و ﴿و يومَ أُبْعَثُ حيّاً ﴾[مريم /٣٣]، و ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأرضِ كُلُّهم جَميعاً﴾[يونس/٩٩]، فإنَّ الأبوةَ من شأنها العطفُ، و البعثُ من لازم الحياة، و العمومُ من مقتضياته الجميعة.

الثانية: أنْ يدلَّ عاملُها على تجدُّد ذات صاحبها، نحو: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها، فالزرافةُ مفعولُ خَلَقَ، و يديها بدلُ بعضٍ من كلٍّ و أطولَ حالٌ من يديها ملازمةٌ، و من رجليها متعلِّقٌ بأطولَ.

و الزَّرافةُ بفتح الزاء و ضمِّها، ذَكَرَه الجوهريُّ، و في القاموس الزَرافة كسحابة، و قد يُشَدَّدُ فاءَها: الجماعةُ من الناس، أو العَشَرَةُ منهم، و دابَّةٌ فارسيتها: اشترگاو پلنگ، لأنَّ فيها مشابة[2] بالبعير و البقر و النمر من « زَرَّفَ» في الكلام، زاد لطول عنقِها زيادةً على المعتاد، و يُضمُّ أوّلها في اللغتين، جمْعها زرافيٌّ[3]، انتهى.

---

١ – سقطت هذه الفقره في «س».
٢ – في جميع النسخ شبها و لكن في القاموس المحيط مشابة.
٣ – جميعها زرافي«ح».

قالَ أبوالبقاء: و بعضُهم يقولُ يَدَاها أطولُ، بالرفع، فَيَدَاها مبتدأٌ، و أطولُ خبرهُ، و الجملةُ حالية، انتهى.

قالَ في التصريح: و لاتتعيَّنُ الحالية لجواز الوصفية، لأنَّ الزرافَة [معرفة] بأل الجنسية[1]، انتهى. و فيه أنَّه يشترطُ لوصف المعرَّف بأل الجنسية بالجملة أن تكونَ مبدوَّةً بفعلٍ، نصَّ عليه الرضيُّ و غيرُه.

الثالثةُ: أن يكونَ مرجُعها إلى السماع، نحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيكُم الكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام/١١٤]، و قالَ ابنُ هشام في الأوضح: وَ وَهَمَ ابنُ الناظم، فمثَّلَ بمفصَّلاً في الآية للحال الَّتي تجدِّد صاحبها، و قالَ في المغني: هذا سهوٌ، لأنَّ القرآن قديمٌ. و قالَ الدماميني في شرحه: السهوُ من المُصَنِّف، فإنَّ الإنزال يقتضي الانتقالَ، و القديمُ لايقبلُه، انتهى.

الحال الجامدة: و« جامدةً » و هي على ضربين: مؤوَّلة بالمشتق و غيرِ مؤوَّلة، فالأولى في ثلاثة مسائلَ:

أحَدُها: أنْ يقصدَ فيها التشبيهُ، كقول أبي طيب [من الوافر]:

٢٥٦- بَدَت قمراً و مالَتْ خوطَ بانٍ و فاحَت عنبراً وَ رَنت غزالا[2]

أي مضيئةً و معتدلاً و نحو ذلك، لأنَّهمْ يجعلونَ ما اشتهرَ بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم: لكل فرعونَ موسى، أي لكلِّ جبَّار قهَّارٌ، و لك أنْ تجعلَه على حذف مضافٍ أي مثلَ قمرٍ و مثلَ خُوطِ بانٍ كما يرشدُ إليه قولُ ألفية [من الرجز]:

٢٥٧- ..... و كرَّ زيدٌ أسداً أي كأسد[3]

أي مثلَ أسد، و به صرَّحَ في التسهيل، فقال: أو تقدير مضاف قبلَه، قالَ في التصريح: و هو أصرحُ في الدلالة على التشبيه، لأنَّها إذا أُوِّلت بالمشتقِّ خفي فيها الدلالةُ على التشبيه.

الثانيةُ: أنْ تدلَّ على مفاعلة، نحو: بعتُه يداً بيد، أي متقابضين، و معناه الحقيقيُّ غيرُمراد، و كلَّمْتُه فاه إلى فيَّ، أي متشافهين، و ذَهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ أصله جاعلاً فاه إلى فيَّ، فهو مفعولٌ به، و ردَّه السيرافيُّ بامتناع كلَّمته وجهَه إلى وجهي، و عينَه إلى عيني، و لو كانَ على الإضمارِ، لم يمتنعْ، و ذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ أصله كلَّمتُه من فيه

---

١ - المعرَّف بأل الجنسيَّة نكرة معنى، معرفة لفظاً، و تجرى عليه أحكام المعارف كصحَّة الابتداء به و مجئ الحال منه.إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو و الصرف و الإعراب، لاط، عترت قم،١٤٢٥ هـ ق.ص١٣٢.

٢ - البيت لأبي الطيب المتنبي(٩٢٥- ٩٦٥ هـ ق) من كبار شعراء العرب في العصر العباسي. **اللغة**: الخوط: الغصن الناعم، البان: ضرب من الشجر، سبط القوام، ليِّن، ورقه كورق الصفصاف، رنت: من رنا- : أدام النظر في سكون الطرف، فاحت: انتشرت رائحته.

٣ - تمامه«**كَبِعْهُ مُدّاً بكذا يداً بيد**» ألفية ابن مالك ص ٣٢.

إلى فيَّ، فحذفَ حرفُ الجرِّ، فانتصبَ ما كانَ مجروراً به على نزعِ الخافضِ، و ردَّه المبرّدُ بأنّ تقديرَه لايعقل، إذ الإنسانُ لايتكلّم من في غيره، و أجابَ أبوعلى بأنّه أنّما يُقالُ: ذلك في معنى كلّمني و كلّمته، فهو من المفاعلة، و الأوّل هو مذهبُ سيَبويه، و جرى عليه ابنُ مالك في التسهيل، قالَ: و جعلُ فاه حالاً من كلمتُه فاه إلى فيَّ أولى مِنْ أن يكونَ أصله جاعلاً فاه إلى فيَّ، أو من فيه إلى فيَّ، انتهى.

قال شيخُ شيوختا الحرفوشيُّ، برَّد الله مضجَعه، أنّ الأصْلَ في هذه الأمثلة أن يكونَ المنصوبُ منها مرفوعاً على الابتداء إمَّا على اعتبار مضاف كما في بعتُه يداً بيد، أي ذو يد بذي يد، أو بدونه، كما في غيره، ثُمَّ لَمّا كان فوه إلى فيَّ و قبضتهم بقبضتهم و ذو يد بذي يد و نحوها في معنى متشافهين و كافّةً و متقابضين انمحي عنها معنى الكلام و الجملة حينَ قامَتْ مقامَ المفردات و أدَّت معانيها أُعْرِبَ ما قبل الإعراب منها، و هو الجزءُ الأوَّل إعرابَ المفرد الّذي قامَتْ مقامَه، فافهمه، انتهى.

قَالَ في التصريح: و هذا المثالُ لايُقاسُ عليه، لأنّ فيه إيقاعَ جامدٍ موقعَ مشتقٍّ، و معرفة موقعَ النكرة، و مركّب موقَع مفرد، و الواردُ منه قليلٌ، انتهى.

الثالث: أنْ تدلّ على ترتيب، نحو: ادخلُوا رجلاً رجلاً أي مترتّبين، على هذا النمط، و علّمتُه باباً باباً أي مفصّلاً، قال الرضيُّ: و ضابطُ هذا أنْ يأتيَ التفصيلُ بعدَ ذكرِ المجموع بجزئيه مكرَّراً، انتهى.

و اختلفَ في نصب الجزء الثاني، فَذَهَبَ الزجّاجُ إلى أنّه توكيدٌ، و الحالُ هو الأوَّل، وَ رُدَّ بأنّه لو كانَ كذلك لأدَّى مَا أدَّي الأوَّل، و ذَهَبَ ابنُ جنيّ إلى أنّه صفةٌ للأوَّل، يريد أنّه على حذف مضاف، فقدَّرهَ بعضُهم بقبلِ، أيْ باباً قبلَ باب، و هذا لايشملُ البابَ الآخرَ، و قدَّره بعضُهم ببعد، أي باباً بعدَ باب، و هذا لايشملُ البابَ الأوَّل، و المقصودُ دخولُ الأبواب كلّها.

قالَ الدماميُّ: و قدر يقدُّر بمفارق، أي باباً مفارقَ باب بمعنى أنّه منفصلٌ عنه غيرُ مختلط به، بل كلُّ باب على حدِّه، و على هذا لايخرجُ شيءٌ من الابواب، و ذَهَبَ الفارسيُّ إلى أنّه منصوبٌ بالأوَّل، لأنّه لَمّا وقعَ موقعَ الحال جازَ أنْ يعملَ. قال أبو حيّان: و المختار أنّه و ما قبلَه منصوبان بالعامل الأوَّل، لأنّ مجموعَهما هم الحالُ، و نظيرهُ في الخبر هذا حلوٌ حامضٌ، قالَ: و لو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أنّ النصبَ إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أي رجلاً فرجلاً لكانَ وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف، لأنّ المعنى أدخُلوا رجلاً بعدَ رجلٍ.

قال [السيوطي] في الهمع: و هذا هو المختارُ عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث: لتتبعُنَّ سننَ الّذين من قبلكم باعاً فباعاً[١]، و جزمَ بما قالَه أوّلاً بعضُ المحقّقينَ، و يُرادُ أنّ المجموعَ يستحقُّ إعراباً واحداً، إلا أنّه لّما تعدَّد ذلك المستحقُّ مع صلاحية كلّ واحد للإعراب أجرى عليها إعرابُ الكلّ دفعاً للتحكُّم، انتهى.

و قالَ ابن أمّ قاسمٍ في شرح التسهيل، و نصَّ أبوالحسن على أنّه لايجوزُ أن يدخلَ حرفُ العطف في شيءٍ من هذه المكرَّرات إلا الفاءَ، قالَ الرضيُّ: أو ثُمَّ، نحو: مضوا كبكبةً[٢] ثُمَّ كبكبةً[٣]. قالَ أبوحيَّان: و التكرارُ في مثل هذا لايدلُّ على أنّه أريدَ به شفعُ الواحد بل الاستغراقُ لجميع الرِّجال و الأبواب و نحو ذلك، انتهى.

قلتُ: و منه قولُه تعالى:﴿ كلاّ إذا دُكّت الأرضُ دَكّاً دَكّاً *وَ جَاءَ ربُّكَ وَ الملكُ صفّاً صفّاً[٤]﴾ [الفجر/٢٢و٢١]، و ليسَ المكرَّرُ فيهما توكيداً خلافاً لكثير من النَّحويِّينَ، و من المكرَّر لقصد الاستغراق قولُ العلماء: كلُّ فردٍ فردٌ، و كلُّ واحدٍ واحدٌ، و المختارُ في الجزءِ الثاني ما اختارَه أبوحيَّان في النصب.

الحال الموطئة:الثانية[جامدة غير مؤولة بالمشتقِّ] في سبعِ مسائلَ، و هي أنْ تكون موصوفةً بمبيِّن الهيئة، نحو:﴿إنّا أنزلناه قرآناً عَربيّاً﴾[يوسف/٢]، ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشراً سوياً ﴾ [مريم/١٧]، و تُسمَّى حالاً موطئةً. قالَ الدماميُّ: و أكثرُ الجماعة يقولونَ: مُوَطِّئة، بكسر الطاء على أنّه اسمُ فاعلٍ، لأنّ الحالَ و هي الاسمُ الجامدُ، وطّأت أي مهّدت الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة من الوصف الواقعِ بعدَها و في اللباب موطّأة بصيغة اسم المفعول، قال شارحُه صاحبُ العباب[٥] سُمِّيت الموطاة، لأنّ ذلك الجامدَ وطّأ الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة، و هذا إنّما يَقتضي كونُها موطئةً، لأنّ الجامدَ هو الحالُ، و قد جعلَ موطِئةً لطريق حالية الوصفِ الواقعِ بعدَه، انتهى.

---

١ – و يروى سنن من كان قبلكم. القزويني، سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، بيروت، دارالفكر،١٤٢١ هـ ق. ص ٩٠٥ رقم٣٩٩٤.

٢ – الكبكبة :الجماعة من الناس المتضامّ بعضها إلى بعض.

٣ – حذفَ ثُمَّ كبكبة في «ط».

٤ – في الآية الأولى يبدو أنّه من الأفضل أن نعتبر دكّاً الأوّل مفعولاً مطلقاً، لأنّه من لفظ دكّت و الثاني توكيداً. و في الثانية من بين الوجوه الإعرابية المذكورة أحسن وجه هو أن نقول: صفاً صفاً، و مثل ذلك، كلاهما حال، و الحال هنا جاءت للتفصيل، بعد ذكر المجموع، و التكرار للدلالة على الاستيعاب.

٥ – العباب الزاخر، في اللغة في عشرين مجلداً للامام حسن ابن محمد الصغائي مات سنة ٦٥٠ هـ ق. المصدر السابق، ١١٢٢/٢.

و في شرح الباب للزورني[1] ما نصّه، و في بعض الحواشي معنى الموطئة أن تأتي الحالَ المشتقّةَ بعدَ اسم جامد ينتصبُ ذلك الاسمُ انتصابها، و تَجري هي عليه صفته، و هي المقصودُ، قالَ: فقولُه: أنْ تأتي الحالُ المشتقّةُ بعدَ اسمٍ جامدٍ يَقتضي أنْ يُقالَ المَوَطَّأةُ، على لفظ اسم المفعول، انتهى.

قالَ بعضُ المحقّقينَ: و القولُ بالحال الموطّئة إنّما يحسنُ إذا اشُترطَ الاشتقاقُ، و أما إذا لم يشترط، فينبغي أن يقالَ في نحو: جاءني زيدٌ رجلاً هيّناً إنّما حالانِ مترادفانِ، انتهى.

أو دالّةً على سعر، نحو: بعتُ الشاةَ شاةً بدرهم، و اشتريت البُرَّ قفيزين[2] بدرهم، أي مقسّطاً هذا التقسيط. أو عدداً: نحو: ﴿فَتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً﴾[الأعراف/١٤٢]، و﴿ فما لكم في المنافقينَ فئتين﴾[النساء/٨٨]. أو طوراً بفتح الطاء المهملة و سكون الواو، أي حالٌ واقعٌ فيه تفضيلٌ بالضاد المعجمة،نحو:هذا بسراً[3] أطيبُ منه رطباً.

أو يكونُ نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذهباً، و هذا تَمُرُكَ شهريزاً، بشين مضمومة أو مكسورة مع الإعجام، ضربٌ من التمر، إن شيءتَ أضفتَ أو اتبعتَ مثلَ ثوب خزٍّ أو ثوب خزّ. أو فرعاً له، نحو: هذا حديدُكَ خاتماً، و﴿ تَنْحِتونَ الجبالَ بيوتاً﴾ [الأعراف/٧٤]، و ما وقعَ في غالب نسخ الأوضح لابن هشام من التمثيل يَتَنْحَّتونَ من الجبال بيوتاً فسهوٌ، فإنّ بيوتاً على هذا مفعولٌ به، لا حالٌ، نبّهَ عليه مالكيٌّ في حاشيته . أو أصلاً له، نحو: هذا خاتُمك حديداً، و هذا جبّتك خزاً، و﴿ أأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً﴾ [الإسراء/٦١].

قالَ ابنُ هشام في الأوضح: وإنّما قُلْنا بالتأويل في الثلاث الأوَّل، لأنَّ اللفظَ فيها مرادٌ به غيرُ معناه الحقيقيَّ، فالتأويلُ فيها واجبٌ. قالَ: و زعمَ بدُر الدين بنُ مالك أنَّ الجميعَ يُؤوَّلُ بالمشتقِّ، و هذا تكلُّفٌ. و قال الرضيُّ: تبعاً لابنِ الحاجب: و الحقُّ أنّه لا حاجةَ إلى هذا التكلُّف، لأنَّ الحال هو المبيِّنُ للهيئة، فكلُّ ما قامَ بهذه الفائدةِ فقد حصلَ فيه المطلوبُ من الحالِ، فلايتكلَّفُ تأويلُه بالمشتق، انتهى.

---

١ - محمد بن عثمان الزوزني من الشراح الّذين شرحوا كتاب «اللباب في النحو» للعلّامة الفاضل الإسفرايني المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ق. المصدر السابق، ٢/١٥٤٤.

٢ - القفيز: مكيال كان يكال به قديما و يختلف مقداره في البلاء، و يعادل بالتقدير المصري الحديث نحو: ستة عشر كيلو جراما. المعجم الوسيط ص ٧٥٠.

٣ - البسر: تمر النخل قبل أن يرطب.

الحال المقدَّرة: «و مقدَّرةً» و هي الَّتي تكونُ بمعنى الاستقبال، بأنْ يكونُ زمانُ عاملها قبلَ زمانها، كقوله تعالى: ﴿ أدخُلوها خالدينَ ﴾[الزمر/٧٣]، أي مقدَّراً خلودُكم، لأنَّ زمنَ الخلود لايتصوَّر[١] مقارنته للدخول فلم يبقَ إلا تقديرُه، و قولُه تعالى:﴿ لَتَدْخُلَنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمنينَ مُحَلِّقينَ رُؤُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرينَ﴾ [الفتح/٢٧]، أي مقدَّرينَ للحقِّ أو التقصير، لأنَّ زمنَهما متأخرٌ عن زمان الدُّخول الَّذي تضمَّنه العاملُ في الحال، فلاتكونُ مقارنة له، و لا حاجةَ إلى جعلِ الحال الأولى في الآية، و هي آمنين مقدَّرةً، لأنَّ الأمنَ و إن كانَ مستقبلاً فهو قيدٌ للدخول المستقبل، فيكونَ من الحال المقارنة لعاملها.

و توهَّم الدماميني في التحفة[٢] أنَّ ابنَ هشام جَعَلَها من الحال المقدَّرة، فتعقَّبه بما ذكرنا و ليس في كلامه ما يدلُّ عليه، و قد منعَ بعضُ المتأخِّرينَ كونَ محلِّقينَ و مقصِّرينَ في الآية من الحال المقدَّرة أيضاً، قال: لأنَّها ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدّرين، و إنَّما هما في معنى الحال، و ذلكَ أنَّ الله تعالى وَعَدَهم دخولَ المسجدِ الحرامِ في حال تحليق و أمنٍ و الدخول.

وَ إنْ كانَ بمعنى الاستقبال فإنَّما هو واقعٌ في حال الركوب، فالحالُ معَه بمعنى الحال، و الحالُ إنَّما تعتبرُ بالعامل فيها، فإنْ كانَ حدوثُه في حال حدوثها، فهي بمعنى الحال، أو كان قبلَ حدوثها فهي بمعنى الاستقبال، أو بعدَه فهي بمعنى الماضي، و أيضاً فإنَّ الحالَ بمعنى الاستقبال، هي ما يصحُّ تقديرُها بالفعل ولام العلَّة أعني لام كي،كقولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صاعداً به غداً، أي ليصيدَ به غداً، و كذا تقول: زيدٌ رقي المنبرَ خاطباً، أي ليخطبَ، و منه قولُه تعالى: ﴿كانَ الناسُ أمّةً واحدةً فَبَعَثَ اللهُ النبيِّينَ مُبشِّرينَ و مُنذِرينَ ﴾[البقرة/٢١٣]، فهما حالان لمعنى الاستقبال، أي ليبشِّروا و لينذِروا، و لو قُدِّرت اللامُ في الآيه الأولى كانَ خطأً، لأنَّ اللهَ تعالى لم يعدْهم دخولَ البيت ليحلِّقوا و ليقصِّروا، بل وَعَدَهم أنَّهم يدخلونَ في حال تحليق و تقصير و أمنٍ و غير خوف، فهي حالٌ بمعنى الحال، و ليست كهي في قولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي استَقَرَّ معَه صقرٌ ليصيدَ به غداً، فاستقرارُ الصقرِ معَه أنَّما هو ليصيدَ به، انتهى, فتأمَّل.

و سُمِّيت هذه الحالُ مقدَّرةً، لأنَّ النَّحويِّينَ يقدِّرونَ لها تقديراً يرجعُ فيه إلى معنى الحال، فإذا قلتَ: هذا زيدٌ صائداً غداً، كانت الحالُ على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدلُّ عليه اقترانه بغد، و لَمّا كانَ هذا عندَهم لايجوزُ، قالُوا: هذه حالٌ مقدَّرةٌ، و تقديرُها أنْ

---

١ - لا يتصف«ح».

٢ - التحفة الشافية لشرح الكافية شرح على الكافية في النحو لابن لحاجب، كشف الظنون٢/١٣٧٣.

تقولَ: هذا زيدٌ مقدَّراً لأنَّ له الصيدَ غداً، فقولُهم مقداراً حالٌ بمعنى الحال، أي يُقدَّرُ له، لأنَّ الصيدَ غداً، و عليه مسالةُ الكتاب: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً. قال ابنُ هشام: كذا يقدِّرونَ، و أوضح منه أن يقال: مُريداً به الصيدُ غداً. قال ابنُ هشام: كذا يقدِّرونَ، و أوضحُ منه أن يقال مُريداً به الصيدُ غداً كما فَسَّرُوا قُمتُمْ في: ﴿إذا قُمتُمْ إلى الصَلوة﴾[المائدة/٦] بأرَدْتم، انتهى، و تعقبَّه ابنُ الصائغ[١] و أجابَ عنه الشُمُني بما يطولُ إيرادُه.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ ابنُ هشام: الَّذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها كالمرور به في المثال المَذكور، أي مقدَّراً حالُ المرور به أنْ يصيدَ به غداً، و بني على ذلك عدمُ صحَّة كون جملة لايسمَّعونَ من قوله تعالى: ﴿و حفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطان مَارد لا يَسَّمَّعُونَ﴾[الصَافات/٧]، قالَ: لأنَّ الشياطينَ لايَقدرونَ عدمَ السَّماعِ، و لايريدونه، انتهى.

و تعقبَه الدماميني بأنَّا لا نسلمُ ذلك، و لِمَ لايجوزُ أن يقدِّرَها غيرصاحبها، و لو قيلَ: معنى المثال مررتُ برجلٍ معه صقرٌ مقدِّراً به الصيد غداً على أنْ يكونَ مقدِّراً اسم مفعول لصحَّ، سواءٌ كانَ هو المقدِّرُ أو غيره ، انتهى.

و أجابَ الشُمُنيُّ بأنَّ الدليلَ على أنَّ الَّذي يقدِّرُ وجودَ معنى الحال هو صاحبُها أنَّ في الحال ضميراً يعودُ على صاحبها، فيجبُ أن يكونَ في مقدِّراً كذلك لأنَّه بمعناها فيجبُ أن يكونَ مقدِّر الحال صاحبها، انتهى.

الحال المحكية: الثاني: المشهورُ تقسيمُ الحال بحسب الزمان إلى هذين القسمين، و هي المقارنةُ لعاملها، و تُسمَّي المستصحبةَ أيضاً و المقدَّرةَ، و أثبتَ جماعةٌ منهم ابنُ هشام و المراديُّ قسماً ثالثاً، و هو الحالُ المحكيةُ، أي الماضيةُ الَّتي يتقدَّمُ وجودُها على وجودِ العامل، نحو:جاء زيدٌ أمسِ راكباً.

قالَ الدماميني:- و نعم ما قال- أيُّ داعٍ إلى ارتكاب كونها محكيةً معَ إمكان جعلِها مقارنةً بأنْ يكونَ راكباً أُريدَ به المضيُّ المقارنُ لزمن عامله الماضي، انتهى.

الأصل تأخُّر الحال عن صاحبها:« و الأصلُ» أي الكثيرُ الغالب في الحال «تأخُّرُها عن صاحبِها»، لأنَّها بمنزلة الخبر، و الأصل تأخّرُه كما مرَّ، «و يجب» هذا الأصلُ «إن

---

١ - ابن الصائغ هو محمد شمس الدين بن عبدالرحمن. لازم أباحيان فمهر في العربية من مصنَّفاته، شرح الألفية، و التذكرة، توفي بالقاهرة سنة ٧٧٦هـ ق. نشأة النحو ص ١٦٧.

كان» صاحبُها «مجروراً»، سواءٌ كان جرُّه بالإضافة، نحو: أعجبني وجهُ هند مسفرةً، و هذا شاربُ السويق[١] ملتوتاً، فلايجوزُ تقديمُ الحال على صاحبها واقعةً بعدَ المضاف، لئلّا يلزمُ الفصلُ بين المضاف و المضاف إليه، و لا قبلَه، لأنّ نسبةَ المضاف إليه[٢] من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لايتقدَّمُ ما يتعلّقُ بالصلة على الموصول، كذلك لايتقدَّمُ ما يتعلّقُ بالمضاف إليه على المضاف، قالَه بدُرالدين بنُ مالك.

و حكى والدُه الاتّفاقَ على ذلك في شرح الكافية، إلا أنّه فصَّل في شرح التسهيل فقالَ: إنْ كانت الإضافةُ غيرَ محضة جازَ التقديمُ على المضاف إليه، نحو: هذا شاربٌ ملتوتاً السويقَ، بالخفض، لأنّ الإضافةَ فيه في نيَّة الانفصال، فلايتعدَّ بها، و إن كانتْ محضةً لم يجزْ بإجماع، و نوزع في ذلك بما يطولُ إيراده.

أو كانَ جرُّه بالحرف، و يُشترطُ فيه كونُه غيرَ زائد، ظاهراً كان صاحبُها أو مضمراً، اسماً كانت الحالُ أو فعلاً، كَمَرَرْت بهند ضاحكةً، و مررتُ بكَ ضاحكةً، و مررتُ بهند تضحكُ، فلايجوزُ تقديمُ الحال في شيءٍ من ذلكَ حملاً على الحال المجرور بالإضافة، هذا قولُ الجمهور، و قضيةُ إطلاق المُصَنِّف، و خالفَ الفارسيُّ و ابنُ كيسان، فأجازوا التقديمَ مطلقاً. قالَ ابنُ مالك: و هو الصحيحُ لوروده في الفصيح، قال تعالى:﴿ و ما أرسلْناكَ إلا كافةً للناس﴾ [السَّباء/٢٨]، و قولُ الشاعر[من الطويل]:

٢٥٨- إذا المرءُ أعْيَتْهُ المروءَةُ ناشيءاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شَديدُ[٣]

وقال الآخر[من الطويل]:

٢٥٩- تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنكم بعدَ بَيْنكمْ بذكراكُمْ حتى كَأنَّكُمْ عِنْدي[٤]

و أجيبَ بأنّ الشعرَضرورةٌ، و كافّةً في الأيه حالٌ مِن الكاف، التاء فيه للمبالَغة لا للتأنيث معَ أنّه يلزمُ على القول بحاليتها من الناس تقديمُ الحال المحصورة بإلا، و تعدِّي أرسل باللام، و الأوّل ممتنعٌ، و الثاني خلافُ الأكثر، و دُفعَ الأوّل بأنّ تقديمَ المحصور بإلا ليسَ ممتنعاً عندَ الجميع كما تقدَّمَ، و الثاني بأنّ مخالفة الأكثر لاتضرُّ، فإنّ تعدِّي أرسل باللام كثيرٌ واقعٌ في التنزيل كقوله تعالى:﴿ و أرْسَلناكَ للناس رسولاً ﴾[النساء/٧٩].

و فَصَّلَ الكوفيُّون، فأجازوا التقديمَ فيما إذا كانَ صاحبُ الحال المجرور مضمراً كمررتُ ضاحكةً بكِ، أو كانَ الحالُ فعلاً، نحو: مررتُ تضحكُ بهند، و منعوه إذا لم

---

١ - السويق: طعام يُتَّخذُ من مدقوق الحنطة و الشعير.

٢ - سقطت هذه الجملة في «ط».

٣ - البيت للمخبل السعدي. **اللغة:** أعيته:أتعبته، متعدي عيي بالأمر إذا عجزعنه، المروءة: آداب نفسانيّة تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق و جميل العادات، و المطلب: المصدر بمعنى الطلب.

٤- لم ينسب البيت إلى قائل معين. **اللغة:** طرا: جميعا، البين: الفرقة، الافتراق.

يكنْ كذلك، و أمَّا إذا كانَ الحرفُ زائداً فلايجبُ معَه التأخُّرُ اتِّفاقاً، بل يجوزُ نحو: ما جاءني راكباً من أحدٍ.

حكاية غريبة: قالَ التقيّ الشُمُنِّيُّ في حاشية المغني: هاهنا حكايةٌ أخبرنا بها إجازة و إن لم يكن سماعاً شيخُنا العلّامة أبوالفضل محمدُ بنُ الشيخ أبي إسحاق إبـراهيم بـن الإمـام التلمساني[١]، قال: أخبرَنا شيخُنا القاضي أبوسعيد العقباني[٢]، قال: اجتمعتُ بمدينة مراكش بيهوديٍّ يشتغل بالعلوم، فقالَ: ما دليلُكم على عموم رسالة نبيكم؟ قلتُ له: قوله(ص): بعثتُ إلى الأحمر و الأسود[٣]. فقال لي: هذا خبرٌ أحادٌ فلايفيدُ إلا الظَّنَّ، و المطلـوبُ في المسألة القطعُ، فقلتُ له قوله تعالى:﴿ فما أرسلناكَ إلا كافةً للناس﴾ [السبأ/٢٨]، قال: هذا لايكونُ حجَّةً إلا على مَن يقولُ بصحَّة تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور بالحرف، و أنا لاأقولُ بصحته، انتهى.

و أقولُ: الجواب عن اعتراض إليهوديٍّ على هذا الخبر الحقُّ أنَّه و إنْ كانَ أحاداً في نفسه، فهو متواترٌ معنىً، لأنَّه نُقل عنه (ص)من الأحاديث الدَّالة على عموم رسالته مـا بلغَ قدرَ المشترك منه حدَّ التواتر، و أفاد القطعَ بنسبة معناه إليه، و إن كانت تفاصـيله أحاداً كجود حاتم و شجاعة علي(ع)، و إذا حصلَ القطعُ بنسبة معناه إليه حصلَ القطعُ بحقيقته، لأنَّ الرسولَ معصومٌ، و كلُّ ما هو خبر بالمعصوم حقٌّ، و عن اعتراضـه علـى الآية هو الاستدلالُ على صحَّة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

تنبيهات: الأوَّل: يجبُ تأخُّرُ الحال أيضاً إذا كانتْ نكرةً محصورةً، نحو:﴿وَ مَا نُرسل المُرسلينَ إلا مُبَشّرينَ و مُنذرينَ ﴾[الأنعام/٤٨]، و كأنَّه إنَّما أهملَ ذكـرَه نظـراً إلى أن شرطية عدم الحصر لمَّا جوَّزَ تقديمه من الأبواب ممَّا الأصلُ تأخيرُه غير مختصٍّ بالحال، قال في التصريح: و يمكنُ أن يجيءَ هنا خلافُ الكسائيّ السابق فيما إذا تقدَّمَ المحصورُ معَ إلا، إذ لافرقَ بين الحال و المفعول.

الثاني: أفهم كَلامه أنَّ الحال إذا لم يكنِ صاحبها مجروراً لم يجب تأخرّها عنه، بـل يجوز التقديم، و هو كذلك بأن كان مرفوعاً أو منصوباً، سواءٌ كان ظاهراً أو مـضمراً، كجاء ضاحكاً زيدٌ، و ضربت مجرَّدةً هنداً.

---

١ - لم اقع على ترجمة له.

٢ - سعيد العقباني(٧٢٠/٨١١هـ)قاض فقيه مالكيّ من أهل تلمسان، له كتب منها «شرح جمل الخونجي» و «شرح الحوفية»الأعلام للزركلي ١٥٤/٣.

٣ - النيسابوري، صحيح مسلم، المجلد الأوَّل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤١٨هـ ،ص٣٠٢ رقم ٥٢١.

هذا مذهبُ البصريِّين، و منَعه الكوفيُّون في المنصوب الظاهر مطلقاً، سواءٌ كانت الحال اسماً كما ذكرَ، أو فعلاً كـ رأيتُ تركبُ هنداً، و في المرفوع الظاهر المؤخَّر رافعهَ عند الحال فيمنعونَ: مسرعاً جاء زيدٌ، و يجيزونَ: جاء راكباً زيدٌ. قيل: و الإجماعُ على الجواز إذا كانَ المرفوعُ مضمراً، نحو: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يَخْرجونَ﴾[القمر/٧].

يجب تقدُّم الحال على صاحبها إن كان نكرة محضة: و«يمتنع» الأصلُ المذكورُ، أي يجبُ تقدُّمُها «إن كانَ» صاحبُها«نكرةً محضةً» غيرَ مخصَّصة بشيء من المخصِّصات، لأنَّ النكرةَ تتخصَّص بالتقديم، لأنَّها في المعنى مبتدأٌ و خبرٌ، و لئلَّا تلتبسَ بالصفة في النصب في نحو: ضربتُ رجلاً راكباً، ثُمَّ حمل غيره عليه، و إن لم يلتبس طرداً للباب: و «هو» أي كونُ صاحب الحال نكرةً محضةً «قليلٌ» في الكلام.قالَ سيبَويه: أكثرُ ما يكونُ في الشعر و أقلُّ ما يكونُ في الكلام، انتهى.

و منه الحديثُ: صَلَّي وراءَه رجالٌ قياماً[1]. و الأغلبُ كونُه معرفةً أو مخصَّصاً إمَّا بتقديم الحال كما مرَّ، أو بوصف، كمررتُ برجلٍ قرشيٍّ ماشياً، و كقراءة بعضهم: ﴿و لَمَّا جاءهم كتابٌ منْ عندالله مصدّقاً﴾[البقرة/٨٩]، و يكفي وصفٌ واحدٌ خلافاً لبعض المغاربة في اشتراط وصفين، و قد حكى سيبَويه: هذا غلامٌ لكَ راكباً، أو بإضافة، نحو: ﴿في أربعة أيام سواءً﴾[فصلت/١٠]، أو بمفعول، نحو: عجبتُ من ضرب أخوك شديداً أو بعطف، نحو: هولاء ناس و عبدالله منطلقين. قالَه ابنُ مالك في شرح العمدة.

أو عامًّا لكونه في سياق النفي، نحو﴿ ما أهْلَكْنَا من قريةٍ إلا و لَها منذرونَ ﴾ [الشعراء/ ٢٨] أو نهي، كقوله[من الكامل]:

٢٦٠- لا يَرْكُنَنْ أحدٌ إلى الأحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[2]

أو استفهام كقوله [من البسيط]:

٢٦١- يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَترى لنَفْسكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأمَلا[3]

تتمَّةٌ: و يمتنعُ التأخيرُ أيضاً إذا أضيفَ صاحبُها إلى ضمير عائد على ملابس الحال، نحو: لقيني شاتمَ زيد أخوه، و جاء زائرَ هند أخوها، فيمتنع تقدُّمُها على صاحبها، كما لو كانَ محصوراً أيضاً، نحو: ما جاءَ راكباً إلّا زيدٌ و فيه البحث السابق.

---

١ - صحيح البخاري،١/٣٣٤، رقم ٦٤٨.

٢ - هو لقطري بن الفجاءة، و قد نسبة ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم. **اللغة:** الإحجام: التأخّر و النكول عن لقاء العدو، الركون إليه: الميل إليه، و الاعتماد عليه، الوغى: الحرب، الحمام: الموت.

٣ - إنَّه لرجل من طيء، و لم يعينه أحدٌ ممن استشهد بالبيت. **اللغة:** حمَّ: قدّر .

الأصلُ في الحال تأخُّرُها عن عاملها أيضاً، و يجوزُ تقديُمها عليه، ان كـــان فعـــلاً متصرِّفاً،كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أبصارُهَم يَخرجونَ﴾[القمر/٧]، أو صفةً تشبهُه، ســـواءٌ كانت اسمَ فاعلٍ، نحو: زيد مسرعاً مقبلٌ، أو اسمَ مفعول، نحو: اللصُّ مجرداً مضروبٌ، أو صفةً مشبهةً، نحو:زيد غنيًّا و فقيراً سَمحٌ.

«و يجبُ تقدُّمُها على العامل إنْ كانَ لها الصدرُ» أي صدرُ الكلام،« نحو: كيـــفَ جاءَ زيدٌ»، فكيفَ في موضع الحالِ من زيد، و هل هي ظرفٌ أو اسمٌ ؟ قولان، و على القولين يُستفهم بها عن الأحوال، فعلى القولِ بالظرفيَّة يكونُ معناه في المثال في أيِّ حال زيدٌ، و على القول بالاسميَّة على أيِّ حال جاءَ زيدٌ، و على الأوَّل لايفتقرُ إلى الاستقرارِ بخلاف أينَ و متى، و يجبُ تأخُّرُها، أعني الحالَ عن العاملِ في مسائلَ:

إحداها: أن يكونَ العاملُ نعتاً، نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبة فرسه مكسوراً ســـرجُها، قالَه ابنُ مالك، و وجَّهه بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الفصل بينَ المنعـــوت و نعتـــه، و لـــيس بشيء، لأنَّ الممتنعَ هو التقدُّمُ على المنعوت، لأنَّ النعتَ لايتقدَّمُه، فلايتقدَّمُه معمولُه، و نصوصُ النحاة طافحةٌ بذلك فما قاله متعقَّبٌ.

الثانيةُ: أنْ يكونَ فعلاً جامداً نحو: ما أحسنَه مقبلاً، لأنَّ الجامدَ لايتصرَّفُ في نفسه، فلايتصرَّفُ في معموله بالتقديم عليه .

الثالثةُ: أن يكونَ اسمَ فعل، نحو: نزالِ مسرعاً، لأنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ لايتقدَّم عليه.

الرابعةُ : أنْ يكونَ مصدراً مقدَّراً بحرف مصدريٍّ[1]، نحو: أعْجَبَني ركوبُ الفـــرسِ مسرَّجاً، لأنَّ معمولَ المصدرِ المقدَّرِ منْ أن و الفعلِ لايتقدَّمُ عليه .

الخامسةُ: أنْ يكونَ صلةَ لأل أوَ لحرف مصدريٍّ، نحو: المقبلُ ضـــاحكاً زيـــدٌ، و يُعجبُني أن يجيءَ زيدٌ ضاحكاً، لأنَّ معمول[2] صلة أل و الحرف المصدري لايتقدَّمُ عليها.

السادسةُ: أنْ يكونَ مقروناً بلام الابتداء في غير باب أنَّ أو لام القسم، نحو: لأصبرُ محتسباً، أو لأقومَنَّ طالعاً، لأنَّ ما في حيِّز لامي الابتداء و القسم لايتقـــدَّمُ عليهمـــا، و احترزت بغير باب أنَّ من نحو: إنَّ زيداً مخلصاً ليعبدُ ربَّه.

السابعةُ: أنْ يكونَ لفظاً متضمِّناً معنى الفعل دونَ حروفه كحرف التشبيه و التمنِّي و الترجِّي و التنبيه و اسم الإشارة و الاستفهام التعظيمي، نحو [قول الشاعر من الطويل]:

٢٦٢- كأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً و يَابساً .....[3]

---

١ - بالفعل و أن مصدري«س».

٢ - في «س» سقط معمول.

٣ - تمامه«**لدى وكرها العنابُ و الحشف البالي**»، و هو لامرئ القيس.**اللغة**:الحَشَف:من التمر:أردؤه، البالي: الفاسد.

و ليت زيداً صائماً عندكم، لَعلّ عمراً قائماً في الدارو﴿هذا بعلى شيخاً﴾[هود /٧٢]، و [قول الشاعر من مجزوء الكامل]:

٢٦٣- ..... يا جارتا ما أنت جارة[1]

فلايجوزُ تقديمُ الحال في شيء من ذلكَ لضعف العامل.

الثامنة: أنْ يكونَ صفةً تشبهُ الفعلَ الجامدَ، و هو اسمُ التفضيل، نحو: هذا أفصحُ الناس خطيباً، لجعله موافقاً للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل و المفعول، و الصفة المشبة بعدم قبوله علامةَ التأنيث و التثنية و الجمع و يستثني من المضمَّن معنى الفعل دونَ حروفه أنْ يكونَ ظرفاً أو مجروراً مسبوقاً بمخبر عنه به، فيجوزُ توسيط الحال بينَ المخبر عنه و المخبر به المتأخِّر من الظرف و المجرور، تقول: في نحو زيد في الدار جالساً، زيد جالساً في الدار.

هذا قولُ الأخفش، و عليه قراءةُ بعضهم: ﴿ وَ قَالو مَا في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورها﴾[الأنعام/١٣٩]، و قراءة الحسنِ البصري[2] ﴿ و السمواتُ مَطويات بيمينه ﴾ [الزمر/٦٧]، و قول الشاعر[من الطويل]:

٢٦٤- بنَا عَاذَ عَوفٌ و هو بادي ذلّة لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَم ولاءً و لا نَصْرا[3]

و جمهورُ البصريِّين على المنع. قالَ ابنُ هِشام في الأوضح: و الحقُّ أنَّ خالصة و مطويات معمولان لصلة ما و لقبضة[4]، و أنَّ السموات عطفٌ على ضمير مستتر في قبضة، لأنَّها بمعنى مقبوضة لا مبتدأ، و بيمينه معمولُ الحال لا عاملُها قال: و البيتُ ضرورةٌ، انتهى.

و فصَّل ابنُ مالك في التسهيل، فأجازَ بقوَّة إنْ كانَ الحالُ ظرفاً و مجروراً، و بضعف إنْ كانت غيرَ ذلك، لأنَّ الظروفَ يتَّسعُ فيها مَا لايتَّسعُ في غيرها، و يُستثني من أفعلِ التفضيل ما إذا كانَ عاملاً في حالين لاسمين متَّحدي المعنى مختلفيه، و إحداهما مفضَّلةٌ على الأخرى، فإنَّه يجبُ تقديمُ الحال الفاضلة خوفَ اللبس، كهذا بسراً أطيبُ منه رطباً، و زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً، فبسراً حالٌ من الضمير في أطيب، و رطباً حالٌ من الضمير المجرور بمن، و مفرداً حالٌ من الضمير في أنفع، و معاناً حالٌ من عمرو، فبسراً و

---

١ - هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، و صدره قوله: «**بانت لتحزننا عفارة**»، **اللغة**: بانت: بعدت وفارقت. عفارة. اسم امرأة.

٢ - الحسن البصرس(أبو سعيد)(ت ١١ هـ.٧٢٨ م): تابعيٌّ و متكلِّم و محدث من مشاهير الثقات و كبار الزّهاد.كان إمام أهل البصرة و حبر الأمّة في زمانه . له مكانة عظيمة في التصوف. المنجد الاعلام. ص ٢٢٠.

٣ - لم يسم قائله. **اللغة**: عاذ به: التجأ إليه.

٤ - كل الأية الشريفة ﴿و ما قدرُوا اللهَ حَقَّ قدره و الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة و السموات مطويّات بيمينه سبحانه و تعالى عمّا يُشركون﴾ [الزمر /٦٧] .

مفرداً حالان مفضَّلتان، و العاملُ في بسراً و رطباً أفعلُ التفضيل، و هـو أطيـبُ و في مفرداً و معاناً أنفع .

هذا هو المختارُ و إليه ذَهَبَ المازنيُّ و ابنُ كيسان و الفارسيُّ في تذكرته[1] و ابنـا جنيّ و خروف، و نسَبه ابنُ مالك إلى سيبويه، و ذهبَ الزجاجُ و المبرّدُ و الـسيرافيُّ و الفارسيُّ في حلبياته[2] إلى أنّهما منصوبان على إضمار كانَ تامَّة صلة لإذا في المـستقبل و لإذْ في الماضي، و جوَّزَ بعضُ المغارب أن تكون كانَ ناقصةً فيكونُ بسراً و رطباً خبرينِ لاحالينِ، و استدلَّ بالتعريف نحو: زيد المحسنَ أحسنُ منه المسيء، و يحتاج إلى السماع.

تنبيهٌ: قد يفعلُ ذلك في مفهم التشبيه فيعملُ في حالين متقدِّمة عليه و متأخِّرة عنه، كقوله [من المتقارب]:

٢٦٥- تعيَّرنا أنّنا عالةٌ و نحن صعاليك أنتم ملوكا[3]

أي تعيِّرنا أنّنا فقراءُ، و نحنُ في حال صعلكتنا مثلكُم في حال ملككُم، فحذفَ مثلاً، و أقامَ المضافُ إليه مقامَه مضمِّناً معناه لما فيه من معنى التشبيه. قالَ ابن هشام و هـذا الإعراب أجودُ ما قيلَ في البيت.

لا تجيء الحال من المضاف إليه إلا بشروط: «و لا تجيء الحالُ من المضاف إليه» في حالٍ من الأحوال «إلا إذا صحَّ »أي« قيامُ» المضاف إليه عندَ «مقام المضاف» عندَ حذفـه، نحو قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أوحَينا إليكَ أنْ اتّبِعْ ملةَ ابراهيمَ حنيفاً ﴾[آل عمران/٩٥]، فحنيفاً حالٌ من المضاف إليه، و هو إبراهيمُ، و جاءَت منه لصحَّة قيامة مقامَ المضاف، و هـو الملّة، فإنَّه لو قيل في غير القرآن اتَّبع إبراهيمَ لكانَ صحيحاً .

«أو كانَ المضافُ بعضَه» أي بعضَ المضاف إليه، «نحو: أعجبني وجهُ هند راكبةً»، فراكبةً حالٌ من المضاف إليه، و هو هند، إذ المضافُ و هو الوجهُ بعضُ هند، و مثلُـه قوله تعالى:﴿ أيُحبُّ أحدُكم أن ياكلَ لحمَ أخيه ميتاً﴾[الحجرات/١٢]، ﴿و نَزَعنا ما في صدورهم من غلٍّ اخواناً ﴾ [الحجر/٤٧]، فكلٌّ من ميتاً و إخواناً حالٌ من المضاف إليه، و هو الأخُ و الضميرُ و المضافُ إلى كلٍّ منهما بعضه، و لا خفاءَ في أنّ اشتراطَ صحَّة قيامِ المضاف إليه مقامَ المضاف يُغني عن هذا الشرط، فإنَّه لو قيلَ: أعجبتني هندٌ راكبةً، و

---

١ - تذكره أبي على الحسن بن أحمد الفارسيّ النحويّ المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ق، و هو كبير في مجلّدات لخصّه أبوالفتح عثمان بن جني النحوي. كشف الظنون ١/٣٨٤.

٢ - الحلبيات في النحو لأبي على الفارسي النحوي، المصدر السابق ١/٦٨٨.

٣ - لم يسم قائله .**اللغة:** عالة: فقراء. نحن أنتم مبتدا و خبر صعاليك ملوكاً حالان و المعنى: نحن في صعلكتنا مثلكم في ملككم.

في غير القرآن يأكلُ أخاه، و نزعنا ما فيهم من غلٍّ إخواناً، لكان صحيحاً، فلو اقتصرَ عليه لكفاه.

«أو كانَ المضافُ عاملاً في الحال » كأنْ يكونَ مصدراً أو وصفاً، «نحو: أعجبني ذهابُكَ مسرعاً»، فمسرعاً حالٌ من الكاف المضاف إليها ذهاب، و ذهاب مصدرٌ عامل في الحال، و نحو: هذا شاربُ السويق ملتوتاً اليوم أو غداً، فملتوتاً حالٌ من السويق المضاف إليه شاربٌ، و شاربٌ اسمُ فاعل عاملَ في الحال، لأنّه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، و اعتمادُه على المخبر عنه.

و إنّما اشترطُوا لمجيء الحال من المضاف إليه أحدَ هذه الشروط محافظةً على ما قرّروه منْ أنّ العاملَ في الحال يجبُ أن يكونَ هو العاملَ في صاحبها، و صَاحبُها إذا كانَ مضافاً إليه يكونُ معمولاً للمضاف، و المضافُ لايعملُ في الحال إذا لم يشتبه الفعل، فإذا كانَ المضافُ مصدراً أو صفةً، فالقاعدةُ موفاةٌ، لأنّ الحالَ و صاحبَها معمولان لشيء واحد.

و إذا كانَ المضافُ صالحاً للسقوط، و قيامِ المضاف إليه مقامَه،كانَ المضافُ إليه كأنّهَ معمولُ العامل المضاف الّذي هو عَاملُ الحال، و علَى هذا فالواجبُ اتّحادُ العامل تحقيقاً أو تقديراً،كما يستفادُ من المغني بخلاف ما إذا لم يكنْ كذلك، فإنّه لاسبيلَ إلى جعله صاحبَ حال، إذ لو قلتَ: جاء غلامُ هنَد ضاحكةً أو نحوه لم يجز.

قَالَ ابنُ مالك و ابنُه بلا خلاف، و انتقَد بأنّ مذهبَ الفارسيِّ جوازُ ذلك، نقلَه عنه غيرُ واحد من الأئمة، و قالَ العلامةُ أثيرُ الدين أبوحيَّان: و الّذي نختارُه أنّ المجرورَ بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع و لا نصب لايجوزُ ورودُ الحال منه، سواءٌ صحَّ قيامُ المضاف إليه مقامَه، أو لم يصحَّ، لما تقرّرُ من أنّه لا بُدَّ من اتّحاد الحال وصاحبِها في العامل .

و أمّا ميتاً من قوله تعالى:﴿ أيحبُّ أحدُكم أن ياكلَ لحمَ أخيه ميتاً ﴾[الحجرات /١٢]، فيحتملُ أنْ يكونُ حالاً من لحم، و إخواناً من قوله تعالى: ﴿وَ نَزَعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾[الحجرات /٤٧]، يحتملُ أنْ يكونَ منصوباً على المدح، و حنيفاً يحتملُ أن يكونَ حالاً من الملّة[1]، و ذكر بأنّ الملّةَ و الدين بمعنى، أو من الضمير في اتبع.

قالَ: و مثلُ هذه القاعدة لايثبتُ بمثال أو بمثالين معَ الاحتمال، إنّما يثبتُ هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يَحصلَ من ذلك الاستقراء قانونٌ كليٌّ يغلبُ على الظّن أنّ الحكم، منوط به، هذا معنى ما قاله.

---

١ - حالاً من الله«س».

الأسماء اللازمة للحالية: تنبية: قد يلزمُ بعضُ الأسماء الحاليـــة، نحـــو: كافـــة و قاطبـــة، فلايضافُ، قال الرضيُّ و تقعُ كافةً في كلام المتأخِّرين و من لايُوثق بعربيته مضافة غـــيرَ حال، و قد خطاوا في ذلك، انتهى.

و منهم الزمخشريُّ في خطبة المفصَّل قال محيطاً بكافة الأبواب. قال ابن هـــشام في المغني: تجويز الزمخشريّ الحالية من الفاعل و من المفعول في قوله تعالى: ﴿ادخلُوا في السلم كافَّةً﴾[البقرة/٢٠٨]، وهمٌ، لأنَّ كافَّةً مختصَّةٌ بمن يعقلُ، و وهُمه في قوله تعالى: ﴿و مـــا أرسلناكَ إلا كافةً للناس ﴾[سبأ /٢٨]، إذ قدِّر كافَّة نعتاً لمصدر محذوف، أي رســـالةً، لأنَّه أضاف إلى استعماله فيما لايعقلُ إخراجه عمّا التزمه فيه من الحاليـــةً، و وهمـــه في خطبته المفصل إذْ قالَ محيطاً بكافة الأبواب أشد لإخراجه إيَّاه عن النصب ألبتَّة.

و وقعَ للحريرى في المقامات إيرادُ قاطبة مضافة[1] غير حال، قال بقاطبة الكتاب. قالَ ابنُ الخشاب: استعمالُ قاطبة مضافةً إلى ما بعدَها و تعريفُها به و إدخالُه حـــرف الجـــرِّ عليها يدلُّ على جهله بعلم النحو، و إنَّه كان مقصِّراً فيه جدًّا.

---

١ - سقط مضافة في «س».

التمييز

ص:الثامن: التمييز و هو النكرة الرافعة للابهام المستقرِّ عن ذات أو نسبة، و يفترق عن الحال بأغلبيَّة جموده، و عدم مجيئة جملة و عدم جواز تقدُّمه على عامله على الأصحِّ. فانْ كانَ مشتقّاً احتمل الحال. فالأوَّل عن مقدار غالباً، و الخفض قليل، و عن غيره قليلاً، و الخفض كثير.

و الثاني: عن نسبة في جملة أو نحوها، أو إضافة، نحو:رطل زيتاً، و خاتم فضَّة،﴿ و اشتَعَلَ الرَّأسُ شيباً﴾، و لله درّه فارساً، و النّاصب لمبيِّن الذات هي و لمبيِّن النسبة هو المسند، من فعل أو شبهه.

ش: «الثامنُ» ممَّا يَرِدُ منصوباً لا غيرُ «التمييزُ»، و يُقالُ له التفسيرُ و التبيينُ و المميِّزُ و المفسِّرُ و المبيِّنُ، و هو لغةً فصلُ شيء عَنْ شيء، قَال تعالى:﴿ و امتازُوا اليوم أيّها المجرمونَ﴾[يس/٥٩] ، أي انفصلُوا. «و» اصطلاحاً«هو النكرةُ» أي الاسم النكرةُ، و لاتردُ الجملةُ، و إن اشتهرَ أنّها نَكرةٌ، فَقَدْ قَالَ الرضيُّ: الجملةُ ليستْ لا نكرةً و لا معرفةً، لأنَّ التعريفَ و التنكيرَ من عوارض الذات، إذ التعريفُ جعلُ الذات مشاراً بها إلى خارج اشارةً وضعيَّةً، و التنكيرُ أنْ لايشارَ بها إلى خارجٍ في الوضع، و إذا لم تكنِ الجملةُ ذاتاً فكيفَ يُعرضان لها، انتهى.

فالنكرةُ كالجنسِ يدخلُ فيها الحالُ و غيرها، و يخرجُ عنها المعرفةُ المنصوبةُ على التشبيه بالمفعول، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهَه، فإنَّ فيه ما في حسن وجهاً إلا التنكيرَ، و أمَّا نحو قولهم: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم و قوله[من الطويل]:

٢٦٦-رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وَ طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

و قوله[من الوافر]:

٢٦٧- لَـهُ داعٍ بِمُـكَّةَ مُـشْمَعِلٌ وَ آخَرُ فَوْقَ دارَته يُنَادي
إلى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَي ملاءٍ لُبَابَ البرِّ يُلْبكُ بِالشهَادِ[2]

فمحمولٌ على زيادةِ أل، كما زادها من قال[من الرجز]:

٢٦٨- باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرها .....[3]

---

١ - البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، **اللغة:** صددت: أعرضت و نأيت، طبت النفس: يريد إنَّك رضيت.
٢ - البيتان لأمية بن أبي الصلت. **اللغة:** المشمعل: الوصف من اشمعل بمعنى السريع الماضي، الردح:جمع الرادح بمعنى عظيم و ضخيم، الشيزي: الشيز: خشب أسود تعمل منه الأمشاط و الجفان، اللباب: خالص من كل شيء،يلبك: من ألبك أي: أفحش في كلامه أو اخطأ في منطقه. -
٣ -تمامه: **حرَّاس أبواب على قصورها.** و تقدم برقم ٣٧.

هذا مذهبُ البصريِّين، و خالفَ الكوفيُّون و ابنُ الطراوة، فَأجازُوا تعريفَ التمييزِ تمسُّكاً بما أوّلَه غيرُهم.

«الرافعةُ للإبهام المستقرِّ» أي الثابتُ في المعنى الموضوعِ له منْ حيثُ إنَّه موضوعٌ له، فإنَّ المستقرَّ و إنْ كانَ بحسب اللغة هو الثابتُ مطلقاً، لكنَّ المطلَقَ منصرفٌ إلى الكامل، و هو الوضعيُّ، قالَه صاحبُ الفوائد الضيائية، و رامَ دفعُ ما أوردَه الرضيُّ على ابنِ الحاجب، حيث فسَّرَ المستقرَّ بالوضعيِّ من أنَّ لفظَ المستقرِّ لايدلُّ إلا على الثابت المطلق، لكنْ قالَ بعضُهم: هذا لاينفعه في التفصي[1] عن الإيراد، إذ الكاملُ هو الثابتُ في الوضع و الاستعمال معاً، انتهى.

و الاحترازُ بهذا القيد عن نحو: رأيتُ عيناً جاريةً، فإنَّ جاريةً رافعةٌ للإبهام عن العين، لكنَّ الإبهامَ الحاصلَ في العين ليسَ مستقرّاً بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال بإعتبار تعدُّد الموضوع، قالَ بعضُ المحقّقين: و لو فسَّرَ المستقرَّ بما هو الثابتُ في قصد المتكلِّم فإنَّ التمييزَ للتفسير بعدم الإبهام ليتمكَّن في النفس، فالابهامُ ثابتٌ في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيتُ عيناً جاريةً، فإن المقصود بالعين المعيَّنُ إلا أنَّه لزمَه الإبهامُ من غيرِ قصده فأزاله لَكان حسناً، انتهى.

«عن ذات» مذكورة لاوصف، و احترزَ به عن النعت والحال، فإنَّهما و إنْ رفعا الأبهامَ المستقرَّ لكن لا عن ذاتٍ، بلْ عنْ وصفٍ أو عن نسبةٍ واقعةٍ في جملةٍ أو ما ضَاهَاها، كما سيأتي بيانُه.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ شيخُ شيوختا الحرفوشيُّ في شرح التهذيب للمصنِّف: و عبارته كعبارته هنا، صنعه أولى من صنعِ الكافية، و حيثُ قالَ عن ذات مذكورةٍ أو مقدَّرة، انتهى.

و في الأولوية نظرٌ، بلِ الأولى ما في الكافية، وجهُه أنَّكَ إذا قلتَ: طابَ زيدٌ نفساً لم يكن في طاب إبهامٌ و لا في ذات زيد و لا في أصل النسبة، فإنَّها معلومةٌ محقّقةٌ، و إنَّما المبهمُ ذاتٌ مقدَّرةٌ، و المعنى طابَ أمرٌ من أمورِ زيد، ثُمَّ تفسِّرُ ذلك الأمرَ بقولك: نفساً، فالمبهمُ في الحقيقة هو الشيء المنسوبُ إليه لا النسبةُ، و قولُكَ: نفساً تمييزٌ للمنسوب إليه المجهولُ لا لنفس النسبة، و من قالَ: إنَّه تمييزٌ عن النسبة كالمُصنِّف فقد تجوَّزَ نظراً إلى أنَّ الإبهامَ ناشيء عن جهة النسبة. و كذا الكلامُ في زيدٌ طيِّبٌ نفساً، و يُعجبني طيبه نفساً.

الثاني: هذا الحدُّ منقوضٌ بنحو: رأيتُ شيئاً، أي حسن رجل و البدل في الضمير المبهم و صفاتِ أسماء الإشارة و من و ما و أيّ و وصف العدد في نحو: قبضتُ عشرة

---

١ - التفصّي: التخلّص.

دراهم، ولا مخلصَ عن هذه الأشياء، إلا بإخراجها بما يخرجُ التوابع عن الحدود، و ذكَره عصام الدين في شرح الكافية.

وجوه افتراق التمييز عن الحال:« و يفترقُ التمييز» عن الحال بأوجهٍ سبعةٍ كما في المغني:

أحدُها: أغلبيةُ جموده، أي جمود التمييز بخلاف الحال، فإنَّ الأغلبَ اشتقاقُها كما تقدَّمَ، و قد يتعاكسان، فتقعُ الحالُ جامدةً، نحو: هذا مالُكَ ذهباً، و التمييزُ مشتقاً، نحو: لله درُّه فارساً. و تصحَّفَ على بعض المعاصرينَ من طلبة العجم الجمودُ بالوجود، فقال ما معناه شارحاً التمييز أكثرُ وجوداً بالنسبة إلى الحال، و هو غلطٌ فاحش، فاحذره.

و الثاني: عدمُ جواز مجيئه جملةً بخلاف الحال، فإنَّها تجيءُ جملةً بكثرة نحو: جاءَ زيدٌ يضحكُ، و ظرفاً نحو: رأيتُ الهلالَ بين السَحاب، و مجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ على قَومه في زينته﴾[القصص/٧٩]، و التمييزُ لايكونُ إلا اسماً غيرَ ظرف، و هذا يستفادُ من قولِه في التعريف النكرة. فإنَّ النكرةَ ضربٌ من الاسم، و إن أطلقَ على الجملة أنَّها نكرة فليسَ حقيقة، و لو سُلِمَ، فالتنكيرُ من أوصاف المفردات بالإصالة.

و الثالثُ: عدمُ جواز تقدُّمه على عامله مطلقاً بخلاف الحال كما مرَّ، سواءٌ كانَ اسماً نحو: عندي رطلٌ زيتاً أو فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنَه رجلاً أو متصرِّفاً تمييزهُ غيرُ منقول، نحو: كفي زيدٌ رجلاً بإجماع. في هذه الثلاثة كما نقلَه ابنُ مالك، فلا يقالُ: عنديَ زيتاً رطلٌ و نحوه، أو متصرِّفاً تمييزهُ منقولٌ، نحوَ: طابَ زيدٌ نفساً، فلايجوز نفساً طابَ زيدٌ على الأصحِّ وفاقاً لسيبويه و الفرَّاء و أكثرِ البصريِّين و متأخِّري المغاربة، و ذلك لأنَّ التمييزَ في هذه الصورة فاعلٌ في الأصل.

و قد نقلَ الإسنادُ عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلايغيَّرُ عمَّا كانَ يستحقُّه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. و قيل: لأنَّ التمييزَ كالنعت في الإيضاح، و النعتُ لايتقدَّم على عامله، فكذلكَ مَا أشبهه، قالَه الفارسيُّ، و استحسَنه ابنُ خروف، و صحَّحَ ابنُ مالك و أبوحيَّان جوازه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّف و لكثرة السماع فيه، قال [من الطويل]:

٢٦٩- أَتَهْجُرُ لَيلَى بالفِراقِ حَبِيبَها وَ مَا كَانَ نفساً بالفِراقِ تَطِيبَ[1]

و قال الآخر[من البسيط]:

١ - ينسب هذا البيت للمخبل السعدى، و قيل: هو لأعشي همدان، و قيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

٢٧٠- ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأملا وَ مَا ارْعَوَيتُ و شَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[١]

و قال الآخر[من الطويل]:

٢٧١- وَ لَسْتُ إذا ذَرْعاً أضِيقُ بِضارعٍ وَ لا يَائسٍ عِنْـدَ التَعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[٢]

و قال الآخر[من المتقارب]:

٢٧٢- أَنَفْسـاً تَطيبُ بنَيـْلِ المُنَي وَ دَاعِي المَنُونِ يُنَـادِي جِهَاراً[٣]

و للمجيز من الشواهد غيرُ ذلك.

و الحقُ أنَّ تأويلَ كلِّ ذلك تكلُّفٌ، كيفَ وَ هُمْ يُبْنونَ الحكمَ على أقلَّ من ذلـك، لكن لو قيلَ بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافاً.

تنبيهان: الأوَّل: إذا كانَ العاملُ وصفاً فقياسُ مَن أجازَ التقدمَ في الفعل أنْ يجيزَه معَ الوَصف إلا معَ اسم التفضيل. الثاني: اتَّفقَ الجميعُ على جواز تقديم التمييز على المميَّز إذا كانَ العَاملُ متقدِّماً، نحو: طابَ نفساً زيدٌ، قالَه ابنُ الضائع، و هذا يردُّ قولَ الفارسيُّ أنَّ التمييزَ كالنعت لأنَّ النعتَ لايتقدَّمُ على المنعوت قالَه ابنُ عصفور.

الرابعُ : عَدمُ توقُّف معنى الكلام عليه بخلاَف الحال، فإنَّه قد يتوقّفُ معنى الكـلام عليها، كقوله تعالى:﴿ و لاتَمْشِ في الأرض مَرَحاً ﴾[الإسراء/٣٧] ،﴿ و لاتقربوا الصلاةَ و أنتم سُكارى ﴾[النساء /٤٣] و قوله[من الخفيف]:

٢٧٣- إنَّما المَيِّتُ مَنْ يَعيشُ كَئيباً كَاسفاً بالُهُ قَليلَ الرَّجَاء[٤]

الخامسُ: عدمُ جواز تعدُّده بخلاف الحال، فإنَّها تتعدَّدُ كقوله[من الطويل]:

٢٧٤- على إذا مَا زُرْتَ لَيلَى بِخُفْيَةٍ زيارةُ بيتِ اللهِ رجلانَ حَافِياً[٥]

و أما قوله[من الطويل] :

٢٧٥- ..... تَبارَكَ رَحْمَاناً رَحيماً و مَوْئلا[٦]

فالصوابُ أنَّ رحماناً منصوبٌ بإضمار أخصُّ أو أمدحُ و رحيماً حالٌ منه لانعتٌ، و القولُ بأنَّهما تمييزان خطأ.

السادسُ: كونُهَ مبيِّناً للذات، و الحالُ مبيِّنةٌ للهيئة، كما عرفتَ.

---

١ - البيت من الشواهد الَّتي لايعلم قائلها. **اللغة:** الحزم: ضبط الرجل أمره، و أخذه بالثقة، ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي لي، و الارعواء: الرجوع الحسن.

٢ - لم يسم قائله.

٣ - هو لرجل من طيّئ. **اللغة:** المنون: الموت، جهاراً: علانا.

٤ - البيت لعَدي بن الرعلاء. **اللغة:** كئيبا: حزينا، كاسفا باله: أراد به المتغير الحال.

٥ - البيت للمجنون. **اللغة:** الخفية : مصدر خَفِيَ ـــ بمعنى الاستتار، الرجلان: الراجل.

٦ - تمامه«**بدأت باسم الله في النظم أوّلا** »، وَهو مطلع القصيدة الشاطبيّة في القراءات السبع للشاطبي. **اللغة:** الموئل: الملجأ و الملاذ.

السابعُ: عدمُ توكيده لعامله بخلاف الحال، فإنَّها تكونُ مؤكِّدةً لعاملها نحو:﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[النمل/١٠]، فتبسَّمَ ضاحكاً، و أمّا قَولُه تعالى:﴿إنَّ عدةَ الشهورِ عندَ الله اثنا عشرَ شهراً﴾[التوبة/٣٦]، فشهراً موكِّدٌ لما فهمَ من أنَّ عدة الشهور، و أمَّا بالنسبة إلى عامله فهو اثناعشر فمبيِّنٌ، و أمَّا إجازةُ المبرِّدُ و من وافقه نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ فمردودٌ، بأنَّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجةَ إلى التمييز، و أما قوله[من الوافر]:

٢٧٦- تَزَوَّدْ مثلَ زَادِ أبيكَ فينا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادَا[1]

فالصحيحُ أنَّ زَاداً معمولٌ لتزوَّد إمَّا مفعولٌ مطلقٌ إن أُريدَ به التزوُّدُ، أو مفعولٌ به إن أُريدُ به الشيء الَّذي يتزوَّدُه من أفعال البرّ، و عليهما فمثل نعت له تقدَّم فصار حالاً، و أمَّا قوله [من البسيط]:

٢٧٧- نعْمَ الفَتَاةُ فَتاةٌ هِنْدُ لَو بَذَلَت ... رَدَّ التَّحيَّةِ نُطْقاً أو بايمَاءِ[2]

ففتاةٌ حالٌ مؤكدةٌ.

هذا ما ذكَره ابنُ هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهَما، و قد زادَ بعضُهم وجوباً أُخَر: أحدُها: أنَّ التمييزَ قد لايكونُ عاملُه فعلاً أو شبَهه، نحو: عشرون في قولك: له عندي عشرونَ درهماً. الثاني: أنَّ التمييزَ بمعنى من و الحالُ بمعنى في حال كذا. الثالثُ: أنَّ التمييزَ قد يجرُّ في بعضِ المواضعِ بخلافِ الحالِ، فإنَّها واجبةُ النصب.

إذا كان التمييز مشتقّاً احتمل الحال: «فإن كانَ» التمييزُ «مشتقّاً احتملَ» المشتقُّ «الحالَ»، نحو: لله درُّه فارساً، أي من حيثُ إنَّه فارسٌ، أو حالَ كونه فارساً، و ذهبَ قومٌ إلى أنَّ انتصابَه في مثل هذا التركيب على الحال فقط، و ضعَّفَه ابنُ الحاجب في أمإلى المفصَّل بأنَّه لايخلُو منْ أنْ يكونَ حالاً مقيَّدةً أو مؤكِّدةً. و كلاهما غيرُ مستقيم، أمَّا المقيدةُ فلأنَّ قولك: لله درُّه فارساً لم يُرَد به المدحُ في حال الفروسيَّة، و إنَّما تريد مدحَه مطلقاً، بدليل أنَّكَ تقولُ: لله درُّه كاتباً، و إنْ لم يكتبْ، بل تريدُ الإطلاقَ، كذلك لله درُّه عالماً.

و الحالُ المؤكِّدةُ أيضاً غيرُ مستقيم، لأنَّ الحالَ المؤكِّدةَ شرطُها أن يكونَ معنى الحال مفهوماً من الجملة الَّتي قبلَها، و أنتَ ها هنا لو قلتَ: لله درُّه لَكانَ محتملاً للفروسية و غيرها و لَكانَ قولُك: لله درُّه عالماً أو رجلاً أو كاتباً لايفيدُ إلا ما أفادَه الأولُ، فدلَّ و الحالةُ هذه على انتفاءِ الحال المقيَّدة، و الحال المؤكدةُ، و إذا بطلتا ثبت التمييزُ، انتهى.

---

١ - البيت لجريربن عطية، **اللغة:** تزود: أصل معناه: اتخذ زاداً، و أراد منه هنا السيرة الحميدة.
٢ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الإيماء: الإشارة.

قالَ الرضيُّ: و أنا لا أرَي بينهَما فرقاً، لأنَّ معنى التمييز عنده ما أحسنَ فروسيَّته، فلاتمدحه و في غير حال فروسيَّته إلا بها، و هذا المعنى هو المستفادُ من قولنا: ما أحسنه في حال فروسيَّته و تصريحهم بمن في لله درُّك من فارس دليلٌ على أنَّه تمييزٌ، و كذا قولُهم: عزَّ من قائل، انتهى.

تنبيهٌ، ممَّا يحتملُ الحالية و التمييزُ أيضاً قولُك: كرَم زيدٌ ضيفاً، إن قدَّرتَ زيداً هو الضيفُ، أمَّا الحالية فدلالُته على الهيئة، و أمَّا التمييزُ فلدخول من عليه، و الأجودُ عند قصد التمييز إدخالُها عليه دفعاً لتوهُّم الحالية، و إن قدَّرت زيداً غيرَ الضيف تعيَّنَ التمييزُ، و امتنعتْ حينئذ منْ، لأنَّه تمييزٌ عن الفاعل، و الأصلُ كرمَ ضيفُ زيد.

«فالأوَّل» أي التمييزُ الرافعُ للإبهام المستقرِّ عن ذات يصدرُ«عن مقدار» صدوراً «غالباً» لا دائماً، فإنَّه قد يصدُر عن غير مقدار كما سيأتي، و يجوزُ أن يكونَ عن بمعنى بعد، نحو قوله تعالى: ﴿لتركبنَّ طبقاً عَنْ طبق﴾[الانشقاق/١٩]، و المرادُ بالمقدار ما يقدَّر به الشيء، أي يُعْرفُ به قدْره و يُبيَّنُ.

و المقاديرُ إمَّا مقاييسُ مشهورةٌ موضوعة ليُعرفَ بها قدْر الأشياء كالأعداد، و ما يعرفُ به قدر الكيل كالقفيز[١] و الإرْدَبِّ[٢] و الكُرِّ[٣]، و ما يعرف به قدر الموزون كضبحات الوزن كالطَّسُوج[٤] و الدانق[٥] و الدينار و المنِّ و الرطل و غير ذلك، و ما يعرف به قدر المذروع و الممسوح كالذراع و قد راحة و قد شبر و نحو ذلك. أو مقاييسُ غيرُ مشهورة و لا موضوعة للتقدير كقوله تعالى:﴿ كلِّ الأرضِ ذَهَباً﴾[آل عمران/٩١] و قولك: عندي مثلُ زَيد رجلاً، و أمَّا غيرك رجلاً و سواك إنساناً فمحمولٌ على مثلك بالضديَّة، و قولك: بطولك رجلاً، و بعرضه أرضاً، و بغلظه خشباً، و نحو ذلك من المقاييس. أيضاً فهذه المقاديرُ إذا نُصبت عنها التمييز أَرَدْتَ بها المقدّرات لا المقاديرَ، لأنَّ قولَك: عندي عشرونَ درهماً و ذراع ثوباً و رطبٌ زيتاً، و المراد بعشرونَ هو الدراهمُ لابمجرَّدُ العددِ و بذراع المذروعُ و برطل الموزونُ إلا ما يوزنُ به و كذا في غيرها قالَه الرضيُّ.

«و الخفضُ» أي خفضُ إضافة تمييز المقدار بإضافة التمييز إليه كشبر أرض و قفيز برٍّ و منوي عسل و تمر«قليل» لما سيَأتي، هذا إذا لم يكن المميَّزُ عدداً أو مضافاً، فإنْ كانَ

---

١ - القفيز: مكيال كان يكال به قديماً.
٢ - الإردبّ: مكيال يسع إربعة و عشرين صاعاً.
٣ - الكُرّ: مكيال لأهل العراق، أو ستبون قفيزا، أو أربعون إردَبّاً.
٤ - الطسوج: حبتان من الدوانيق.
٥ - الدانق: سدس الدرهم.

عدداً نحو: عشرين درهماً و مضافاً نحو: بمثله مدداً و مل الأرض ذهباً تعيَّن النصب، و يصدرُ« عن غيره»أي غير المقدار صدوراً «قليلاً»، و ضابطُه كلُّ فرعٍ حصلَ له بالتفريع اسمٌ خاصٌّ يليه و أصله، و يكونُ بحيثُ يصحُّ إطلاقُ اسم ذلك الأصلِ على ذلك الفرع، نحو: خاتمٌ حديداً و بابٌ ساجاً و جبَّة خزّاً، و أمَّا الفرعُ الَّذي لم يحصلْ له اسمٌ خاصٌّ، فلايجوزُ انتصابُ مايليه على التمييز، نحو: قطعة ذهب و قليل فضة. قالَ بعضُ المُحَقِّقين: فيشكلُ تعريفُ التمييز بقطعة ذهب، لأنَّ ذهباً يرفعُ الإبهام المستقرِّعن قطعة، إلا أنْ يقالَ: إنَّه تمييزٌ، لكن لايجوزُ نصبُه كما في ثلاثة رجال.

«و الخفضُ» أي خفضُ تمييز غير المقدر بإضافة المميّزكخاتم حديد و باب ساجٍ و جبَّة خزٍّ«كثيرٌ»، لأنَّ إبهامَه أخفُّ من إبهام المقدار لكونه أكثرُ إبهاماً يحتاجُ إلى مميِّز، و نصب المميِّز نصّ على كونه مميِّزاً، و هو الأصلُ في التمييز بخلاف الخفض، فإنَّه علم الإضافة فهو في غير المقدار أولى، معَ أنَّ الخفَّةَ معَه أكثرُ لسقوط النونين و التنوين بالإضافة، و يجوزُ جرُّ النوعين بمن أيضاً سواءٌ كانَ المميَّزُ مضافاً، نحو: ملُ الأرضِ من ذَهَب، أو لم يكنْ نحو: رطلٌ من زيت، و خاتمٌ من حديد.

و يمتنعُ في ثلاث مسائل: إحداها تمييزُ العدد، نحو: عشرين درهماً، و لايردُ على جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز بتعريفه. الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول كغَرَسْتُ الأرضَ شجراً. الثانيةُ ما كانَ فاعلاً في المعنى كطابَ زيدٌ نفساً، و زيدٌ أكثرُ مالاً. و اختلفَ في مِنْ هذه فقيلَ: زائدةٌ، و قيل: للتبعيض، و قيل: للتبيين، و هو الصحيحُ.

تنبيهٌ: تمييزُ الذات إمَّا أن يكون عن عدد أو عن غيره، و الأوَّل إمَّا أن يكونَ جنساً أولا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به الأنواع أو لا، و على كلا الوجهين يجبُ إفرادُ التمييز، و الأوَّل يجبُ خلوُّه عن تاء الوحدة نحو عشرونَ ضرباً أو تمراً، و الثاني يجبُ كونُه معَ تاءِ الوحدة نحو: عشرونَ ضَربةً أو تمرةً، فالأوَّل لبيان عدد الأنواع، و الثاني لبيان عددِ الآحاد، و إنْ كانَ عن عدد و ليس بجنس، نحو: عشرونَ درهماً وجب إفرادهُ و الَّذي عن غير العدد إنْ كان جنساً ثُنِّيَ إذا أُريدَ تثنيته، و جُمِعَ إذا أُريدَ جمعُه، و إلا أفردَ، تقولُ: عندي مثلُه تمراً أو تمرين أو تموراً، و إن لم يقصدْ من الجنس الأنواع وجب إفراده، نحو: مثله تمراً، و إن لم يكنْ جنساً طوبقَ به ما يقصدُ مفرداً كانَ أو مثنًّى أو مجموعاً، نحو مثلُه رجلاً أو رجلين أو رجالاً.

و محصَّلُ التقسيمِ أنَّ التمييزَ عنِ الذات إمَّا أن يكونَ عن عدد أولا، و العددُ إمَّا جنسٌ أو لا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به الأنواع أولا، و غيرُ العددِ إمَّا جنسٌ أو لا، و الجنسُ إمَّا أنْ يقصدَ به العددُ أو لا، هذا حاصل تقسيمُ الرضي عليه من الله الرضا.

«و الثاني»: أي «التمييزُ» الرافعُ للإبهام المستقرِّ«عن نسبة» يصدُر عن نسبة كائنة في جملة أو نحوها، و هو إمَّا اسمُ الفاعلِ معَ مرفوعه كزيدٌ مُتَفَقِّئٌ شحماً[1] أو اسمُ المفعول معه نحو: الأرضُ مفجَّرةٌ عيوناً أو أفعلُ التفضيل معه، نحو: أنا أكثرُ مالاً و خيرٌ مستقرّاً أو الصفةُ المشبهةُ معه، زيدٌ طيبٌ أباً أو المصدر، نحو: أعجبني طيبُه أباً، و كذا كلُّ ما فيه معنى الفعل، نحو: حسبكَ بزيد رجلاً، و سرعانَ ذا إهالةً و ويلم أيام الشباب معيشة، و يالزيد فارساً، أو في إضافة، نحو: أعَجبني طيبه أباً، و هو داخلٌ في شبه الجملة، فلاحاجةَ إلى إفراده بالذكر، نحو: عندي «رطلٌ زيتاً» مثالٌ للتمييز عن المقدار و الرَّطلِ بالفتحِ و الكسر، و هو أفصحُ، اثنتا عشرة أوقية و الأوقية أستار وثلثاه، و الأستار أربعةُ مثاقيل و نصفٌ، و المثالُ درهمٌ و ثلاثة أسباعَ درهم، والدرهُم سنةُ دوانيقَ، و الدانقُ قيراطان، و القيراطُ طسوجان، و الطسوج حبَّتان، كذا في القاموس، و جعلَه الفاضلُ الهنديُّ مثالاً للمكيل، و سهاه بعضُهم، و ليس بسهوٍ، فقد قيلَ في المغرب الرَطل بالفتح و الكسر ما الَّذي يوزنُ به أو يكالُ به، انتهى.

«و خاتُم فضة» مثالٌ للتمييز عن غير المقدار «﴿و اشتعلَ الرأسُ شيباً﴾ [مريم/٤]» مثالٌ للتمييز عن النِّسبة في جملة. و لله درُّه فارساً مثالٌ للتمييز في نحو جملة، لأنَّ فيه معنى الفعل، أي عجبنا منه فارساً، و في الإضافة أيضاً كما هو ظاهرٌ، و لذلك لم يأتِ بها بمثال، هذا و إنَّما يصلحُ مثالاً لذلكَ إن كانَ مرجعَ الضمير معيَّناً معلوماً.

أمَّا إذا كانَ مجهولاً كانَ من مميِّز الذات لا من مميِّز النسبة، لأنَّ الضميرَ مبهمٌ فيحتاجُ إلى ما يميِّزُهُ، و الدرُّ بفتحِ الدَّال و تشديد الرَّاء المهملتين الكثرةُ، في الأصلِ مصدرُ قولهم: درَّ اللبنُ يدرُّ بالكسر و الضمِّ درّاً، و يسمَّي اللبنُ نفسه درّاً أيضاً، و قيلَ: المرادُ في مثله الخيرُ لا عتقادهم أنَّ اللبنَ مصدرٌ لكلِّ خيرٍ يقرونَه الضيفَ، و يسقونَه الخيلَ.

قال ابنُ السيدة: أصلُه أنَّ رجلاً رأيَ أخر يحلبُ نافةً ليلاً، فتعجَّبَ من كثره لبنها، فقال لله درُّك، و قيل: معناه لله درُّ اللبن الَّذي رضعتَه من أمِّك، و أكثرُ ما يمثَّلُ به النحاةُ مضافاً لضمير الغائب، و قد يضافُ للمخاطب و لضمير المتكلِّم. و للظاهر أيضاً كما صَرَّح به الرضيُّ، و إنَّما أضافوه إلى الله تعالى قصداً للتعجُّب منه، لأنَّ العربَ إذا أعظموا شيئاً غايةَ الإعظام، أضافُوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنَّ هذا الشيء لايَقْدِرُ على

---

١ – تفقّأ فلانٌ شحماً: امتلأ حتى تشقّق جلده.

إيجاده إلا الله تعالى: و بأنّ هذا جديرٌ بأنْ يتعجَّبُ منه، لأنّه صادرٌ عن فاعلٍ قادرٍ مصدرٍ للأشياء العجيبة، سبحانَه و تعالى.

تنبيهاتٌ: الأوّل: قضيةُ إطلاقه أن تمييزَ النسبة لايختصُّ بما وَقَعَ بعدَ جملة فعلية، و هو المشهورُ الّذي ذكَره المغاربةُ خلافاً لما في التسهيل من اختصاصه بذلك و ماعداه فهو عنْدَه من تمييز المفرد.

الثاني: التمييزُ عن النسبة أربعةُ أقسام: محوَّلٌ عن الفاعل نحو:﴿ اشتعلَ الرأسُ شيباً﴾ [مريم /٤]، أصلُه: اشتعل شيبُ الرأس، فحُوِّلَ الإسنادُ إلى الرأس، و نُصبَ شيبٌ على التمييز مبالغةً و توكيداً، لأنّ ذكرَ الشيء مبهماً ثُمَّ مفسَّراً أوْقَعُ في النفس من ذكره من أوّل الأمر مفسَّراً.

و محوَّلٌ عن المفعول، نحو:﴿و فَجَّرْنا الأرضَ عيوناً﴾[القمر/١٢] أصلُه: فَجَّرْنا عيونَ الأرض، ثُمَّ أوْقعَ الفعل على الأرض، و نُصبَ عيونٌ على التمييز، هذا مذهبُ الجزوليِّ و ابنُ عصفور و ابنُ مالك و أكثر المتأخّرين، و أنكَره الشلوبينُ و تلميذةُ الأبديُّ و ابنُ أبي الربيع، و قالوا هذا القسمُ لم يذكرْه النّحويُّونَ، و تأوَّلَ الشلوبينُ عيوناً في الآية على أنّها حالٌ مقدَّرةٌ، لأنّها حالَ التفجير لم تكنْ عيوناً، و إنّما صارتْ عيوناً بعدَ ذلك، و أوَّلها ابنُ أبي الربيع على وجهين: أحدُها أنْ يكونَ بدلَ بعضٍ من كلٍّ على حذف الضمير، أي عيونُها، مثلُ أكلتُ الرغيفَ ثلثاً، أي ثلثَه، أو على نزعِ الخافضِ أي بعيون. و ردَّه ابن هشام في شرح اللمحة بأنّه لو كانَ كما زَعَمَ لم يلتزم العربُ في مثله التّنكيرَ و التأخيرَ عن الفعلِ، و لصرحُّوا بالخافض في وقتٍ، و أيضاً فليس العيون مفجَّراً بها بل هي نفس المفجر، انتهى.

و محوَّلٌ عن غيرهما نحو: ﴿ أنَا أكثرُ منْكَ مَالاً﴾[الكهف/٣٤]، أصلُه: مالي أكثرُ من مالك فحذفَ المضافُ، و أقيمَ المضافُ إليه مقامَه، و هو الضميرُ، فالرتفعَ، و انفصل، و صار أنا أكثرُ منكَ، ثُمَّ جيءَ بالمحذوف تمييزاً. و غيرُ محوَّل: نحو: امتلاء الاناءُ ماءً، لأنّ مثلَ هذا التركيب وُضِعَ ابتداءً، هكذا غيرُ محوَّل، و أكثرُ وقوعه بعدَ ما يفيدُ التعجُّب، نحو: لله درُّه فارساً، و حسبك زيداً ناصراً، أو ما أحسنه رجلاً، و أكرم به أباً.

الثالثُ: إذا اتَّحد مميِّزُالنسبة بما قبله معنى، طابقَه في الإفراد و ضديَّة، فتقولُ: كَرُم زيدٌ رجلاً و الزيدان رجلين و الزيدون رجالاً، و كذا في المُؤنَّث، كما تقول: زيد رجل و الزيدان رجلان و الزيدون رجال و نحوه، و أمّا قوله تعالى:﴿ و حَسُنَ أُولئكَ رَفيقاً﴾ [النساء/٦٩]، ففيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تركُ الجمع فيه لفظاً، لأنّ رفيقاً ممّا يستوي فيه المفردُ و غيره كَالصديق و العدوِّ. الثاني: أن يكونَ الأصلُ: و حَسُنَ رفيقُ

أولئك، فحُذفَ المضافُ، و جاءَ التمييزُ على وفقه، و كذا إن لم يتَّحدا فيطابقُ، نحـو: حسنَ زيد وَجهاً و الزيدان وجوهاً، إن لم يلزمْ إفرادُ لفظِ التمييز لإفراد معناه، أو لكونه مصدراً لم يقصد اختلافُ أنواعه.

فإن كانَ معنى التمييز مفرداً تعيَّنَ إفراد لفظه، كقولكَ في أبناء رجل واحد. طـاب الزيدون أصلاً، و كَرُمُوا أباً، و كذا إن لم يقصدْ اختلاف أنواع المصدر، نحـو: زكـا الأتقياءُ سعياً، و خابَ الأشقياءُ رأياً، فلو قصدَ اختلافُ المصدر لاختلاف محالّه جازت المطابقةُ، نحو: تخالفَ الناس آراءً، و تفاوتُوا أذهاناً، و منـه﴿ بالأخسرينَ أعمـالاً ﴾ [الكهف/١٠٣]، و إفراد المباين بعد جمع إن لم يوقعْ في محذور أولى، فطاب الزيـدون نفساً، و قرُّوا عيناً أولى من أنفساً و أعيناً لإفادة المقصود باختصار. قال تعالى:﴿ فَـإنْ طِبْنَ لَكم عَنْ شيء منه نَفْساً﴾[النساء /٤].

فإنْ أُوقعَ في محذور تعيَّنَ جمعُه، و إنْ كانَ بعدَ مفرد، فتقولُ: كَرُمَ الزيدون بمعنى ما أكرمَهم من آباء، و لو أُفردت لأُوهم أنَّ المقصودَ كونُ أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم، و كذا تقول: نظف زيد ثياباً، لأنَّك لو قلت: ثوباً لأوهمت أنَّه ثوب واحد[1] و الناصـب لمبيِّن الذات المبهمة هو هي أي تلك الذات.

و اختلفُوا في صحَّة إعمالها معَ أنَّها جامدةٌ، فقيلَ: لشبهها باسم الفاعل، لأنَّها طالبةٌ له في المعنى، فعشرين درهماً شبيهٌ بضاربين زيداً، و رطلٌ زيتاً شبيهٌ بـضارب عمـراً في الاسميَّة و الطلب المعنويِّ و وجود ما به التمام و هو التنوين و النون. و قيلَ: لـشبهها بأفعل من و ذلك في خامس مرتبة، فإن الفعل أصلٌ لاسم الفاعل، لأنَّه يعملُ معتمـداً و غيرَ معتمد، و اسم الفاعل لايعملُ إلا معتمداً، و هو أصلٌ للصفة المشبهة، لأنَّه يعملُ في السببيِّ و الأجنبيِّ، فهي لاتعمل إلا في السببيِّ دونَ الأجنبيِّ، و هي الأصلُ لافعل، لأنَّهـا ترفعُ الظاهرَ، و هو لايرفعُه إلا في مسألة واحدة، و هو أصلٌ للمقادير لأنَّـه يتحمِّـلُ الضميرَ و هي لاتتحمِّله، و صحَّح هذا القول، لأنَّ حملُ الشيء على ما هو به أشبه أولى، كذا في التصريح.

ناصب التمييز: «و الناصبُ لمبيِّن النسبة» عندَ سيبَويه و المازنيِّ و المـبرِّد و الزجَّـاج و الفارسيِّ« هو المسندُ من فعل»،كطاب زيدٌ نفساً، «أو شبهه»، و المرادُ به هنا ما تضمَّنَ معناه و حروفه من المصدر و الوصف، أو تضمَّنَ معناه فقطَ كاسم الفاعل و نحـو: لله درّه فارساً، و عبِّر في العمدة عن هذا بشبه شبهه، و ذهبَ قومٌ إلى أنَّه العاملُ في مبـيِّن

---

١ - سقطت هذه الجمل في«س».

النسبة، و هو الجملةُ الّتي انتصب عن تمامها لا افعل و لا ما أشبه، و اختارَه ابنُ عصفور و عَزَاه إلى المُحَقّقين.

و هنا انتقضي كلامُ المُصَنّف (ره) في النوع الثاني من المعربات من الأسماء، و هو ما يردُ منصوباً لا غيُر فشرَعَ في النوعِ الثالثِ منها و هو ما يردُ مجروراً لا غيرُ، فقال:

المضاف إليه

ص: النوع الثالثُ: ما يرد مجروراً لاغير، و هو اثنان:

الأوّل: المضاف إليه: و هو ما نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ مقدَّر مراداً، و تمتنع اضافة المضمرات، و أسماء الاستفهام، و أسماء الشرط، و الموصولات، سوى«أيّ» في الثلاثة، و بعض الأسماء تجب إضافتها، إمّا إلى الجمل و هو: إذ، و حيثُ، و إذا، أو إلى المفرد ظاهراً أو مضمراً و هو: كلا و كلتا، و عند، وَ لَدي و سوى، أو ظاهراً فقط و هو: أولو و ذو و فروعهما، أو مضمراً فقط و هو: وحده وَ لَبّيك وَ أخواته.

تكميل: يجب تجرُّد المضاف عن التنوين و نوني المثنّى و الجمع وملحقاتهما، فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظيّة، و لاتفيدُ إلا تخفيفاً، و إلا فمعنويّة، و تفيد تعريفاً مع المعرفة، و تخصيصاً مع النكرة، و المضاف إليه فيها إن كان جنساً للمضاف فهي بمعنى «منْ» أو ظرفاً له فبمعنى «في» أو غيرهما فبمعنى«اللام»، و قد يكتسبُ المضاف المذكّر من المضاف إليه المُؤنّث تأنيثه و بالعكس، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقوله:«كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ القَناة منَ الدَّمِ»و قوله : «انارَةُ العقلِ مكسوفُ بِطَوْعِ هَوى»و من ثَمَّ امتنع: قامَتْ غلامَ هند.

ش: «النوعُ الثالثُ » من المعربات«ما يردُ مجروراً لا غيرُ، و هو اثنان» لا ثالثَ لها.

«الأوّل: المضافُ إليه»، و الاضافةُ لغةً الإمالة و الإسنادُ، و منها ضَافت الشمسُ للغروب، أي مالت، و أضفتُ ظهري إلى الحائط، أي أملتُه، و أسنَدته إليه. وَ اصطلاحاً نسبةٌ تفييديَّةٌ بينَ اسمينِ توجب لثانيهما الجرَّ، فخرجَ بالتقييديَّة الإسناديَّةُ، و بما بعدَه زيدٌ قام، و قام زيدٌ.

و لاتردُ الإضافةُ إلى الجمل، لأنّها في تأويلِ الاسم و بالأخير الوصف، كزيد الخيَّاط، و ما جرى عليه المُصَنّف من كونِ المضافِ إليه هو الثاني، فيكونُ المضافُ هو الأوّل، و

هو مصطلحُ سيبَويه و ابنِ مالك و أكثرِ المتأخِّرين، و هو المشهورُ، و قيلَ: عكْسه، و قيلَ: يجوزُ في كلٍّ كَل.

«و هو» أي المضافُ إليه اصطلاحاً «ما» أي اسمٌ حقيقةً أو حكماً، ليشملَ الجملةَ المضاف إليها نحو: ﴿يوم يُنْفَخُ في الصُّور﴾[الأنعام/٧٣] ،« نُسبَ إليه شيء»، و لايكونُ إلا اسماً «بواسطة حرف جرٍّ مقدَّر» حالَ كون هذا المقدَّرِ «مراداً» احترازاً عن المفعولِ فيه و المفعول له، فإنَّ حرفَ الجرِّ مقدَّرٌ فيهما، لَكنَّه غيرُ مراد. كذا قالَ ابنُ الحاجب.

و اعترضَه الرضيُّ بأنَّه إنْ أريدَ أنَّه غيرُ مراد معنى لم يجز إذْ معنى الظرفيَّة، و التعليل فيهما ظاهرٌ، و أيضاً فلا معنى لتقدير الحرف إلاَّ أنَّه مرادٌ معنى، و إن أُريدَ أنَّه غيرُ مراد لفظاً كانَ كأنَّك قلت: المضاف إليه كلُّ اسم صفته، كذا مجرورٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٌ فيقضي إلى الدَّور، لأنَّ معرفةَ حقيقته متوقِّفةٌ على معرفة ما أخذَ في التعريف، و هو كونُه مجروراً بحرفٍ جرٍّ مقدَّرٍ، و كونه مجروراً بذلك متوقِّفٌ على معرفةِ كونه مضافاً إليه، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: المتبادرُ من هذا الحدِّ أنَّه لايشتملُ المضافَ إليه بالإضافة اللفظيَّة على المشهور منْ أنَّها ليستْ على معنى الحرف فينتقض به إلا أنْ يحملَ على ما ذهبَ إليه بعضُهم منْ أنَّها على معنى الحرف، لكنَّه لم يبيِّنْ فيما سيأتي تقديرَ الحرفِ كما بيَّنه في المعنويَّة، وسيأتي تحقيقُ ذلك.

الثَّاني: استشكلَ حكْمهم بأنَّ كلَّ مضاف إليه مجرورٌ بنحو:﴿ و اسْأل القريةَ ﴾ [يوسف/٨٢]، و أجابَ بعضُ المُحَقِّقين بالتزامِ أنَّ المضافَ إليه في ذلك مجرورٌ تقديراً، معترفاً بأنَّه تكلَّفَ أمراً بالتأمُّل، و قالَ بعضُهم: و قد يجابُ بأنَّه عامٌّ مخصوصٌ، قالَ: و لعلَّ هذا أقربُ، انتهى. و لا يخفي سقوطُ هذا الإشكالِ راساً.

في عامل الجرِّ في المضاف إليه: الثالثُ: في عامل الجرِّ في المضاف إليه قولان آخران أحدُهما: أنَّه الإضافةُ، الثاني: أنَّه المضافُ، و هو الصحيحُ، و لايُنافيه قولُنا في تعريف الإضافة: إنَّها توجبُ لثاني الاسمين الجرَّ ،لأنَّ كونَها سبباً للجرِّ لا يستلزمُ كونُها عاملةً له.

ما يمتنع اضافته من الأسماء: و اعلمْ أنَّ الغالبَ في الأسماء أن تكونَ صالحةً للإضافة و الإفراد كغلامٍ و ثوب. و «تمتنعُ إضافةُ المضمرات» خلافاً للخليل و الأخفش و المازنيِّ و مَنْ وافقَهم في نحو إيَّاي و اياك، حيثُ ذَهَبُوا إلى أنَّ أيّاً اسمٌ مضمرٌ، و ما بعدَها مضمر

مضافٌ إليه، و حجّتُهم أنّها جاءت إضافتُها إلى الظاهرِ في قولِ العرب: إذا بلغَ الرجلُ ستّين فإيّاه و إيّا الشواب[١]. و إذا أثبتت إضافته إيّ الظاهر الّذي يظهرُ فيه الإعرابُ وجبَ الحكمُ بإضافته إلى الضميرِ الّذي لا يظهرُ فيه الإعراب.

و أمّا كونُ الضمايرِ لاتضافُ، فغيرُ مانعٍ من إضافة هذا النوعِ، لأنّ الاحكامَ العامّةَ قد تتخلّفُ في بعضِ الصورِ بدليل تخلُّف لَدُنْ عن جرِّ غدوة، و تخلّف لولا عن ضمِّ المرفوعِ بها، و تخلُّف عسى عن اتّصال ضمير المرفوع بها بعدَها، فكذلك هذا النوعُ من المضمرات في منع الإضافة، و اختارَه ابنُ مالك.

و الأصحُّ ما ذهبَ إليه سيبَويه و الأخفش في أحد قوليه و جمهور البصريّين و أبو على من المتأخّرين من أنّ الضمائرَ لاتضافُ مطلقاً، و لاتثبتُ إضافةُ إيّا بما رَوَاهُ الخليلُ لشذوذه، و ما اتّصلَ بها إنّما هو حرفٌ يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلّمِ و الخطاب و الغيبة، و سيأتي ذكرُ المضمرات مستوفياً في المَبْنيّات.

«و» إضافةً «أسماء الإشارة» و سيأتي أيضاً ذكرُها ثَمّةَ. و أمّا ذلك و نحوه فالكافُ فيه حرفُ خطاب بإجماع النُّحاة.« و» إضافةُ« أسماء الاستفهام»و هي عشرةٌ " كَم و كيفَ و مَن و مهما ما و أيٌّ و أين و أيّان و متى و أنّي"، و سيأتي شرحُ بعضها في حديقة المفردات إنْ شاءَ الله تعالى.«و» إضافةُ «أسماءِ الشرط» و يأتي ذكرُها في حديقة الأفعال.« و الموصولاتُ» و يَأتي ذكرُها في المَبْنيّات.

و إنّما امتنعتْ إضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف، و الحرفُ لايضافُ «سوى أيٍّ في الثلاثة» أي في أسماءِ الاستفهامِ و الشرط و الموصولات، فإنّها لاتمتنعُ إضافتُها لضعف الشبه بما عارضَه من شدّة افتقارها إلى مفردٍ مضافٍ إليه، سيأتي شرحُها مستوفيا في حديقةِ المفردات، إن شاء الله تعالى.

ما تجب إضافته من الأسماء: «و بعضُ الأسماءِ تجبُ إضافتُها» أعاد الضميرِ مُؤنّثاً على بعضٍ مع كونها مذكّراً لا كتساب التأنيث من المضاف إليه كما يجيءُ بيانُ ذلك في هذا الباب عن قريب إن شاء الله تعالى. و إضافتُها «إمّا إلى الجمل و هو نوعان»: مضافٌ إلى الجمل مطلقاً اسميّةً كانت أو فعلية، و مختصٌّ بالجمل الفعلية.

فالأوّل: «إذْ» من أسماءِ الزمان، نحوقوله تعالى:﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ﴾ [الأنفال/٢٦]، و ﴿و اذكروا إذ كنتم قليلاً﴾[الأعراف/٨٦]، و شرطُ الاسميّة أن لايكونَ خبرُ المبتدأ فيها فعلاً ماضياً، نحو: زيد قامَ، نصّ عليه سيبَويه، و الأكثرونُ على قبحه، و

١ - الشواب: جمع شابّة.

وجَّهوَه بأنَّ إذ لمَّا كانتْ لما مضَي، و كانَ الفعلُ الماضي مناسباً لها في الزمان، و كانا في جملة واحدة لم يحسن الفصلُ بينهَما، بخلاف ما إذا كانَ مضارعاً، نحو: إذ زيدٌ يقـومُ، فإنَّه حسن، و نقضَ بنحو: إذا زيدٌ يقومُ و أجابَ ابنُ الحاجب بأنَّه لحكاية الحـال، و التزمَ الرضيُّ قبحَه أيضاً. و شرطُ الفعلية أنْ يكونَ فعلُها ماضياً لفظاً و معنىً كما مَرَّ، أو معنى لا لفظاً، نحو:﴿ و إذْ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ﴾[البقرة/١٢٧]، و قد يحذفُ جزءُ هذه الجملة، فيظنُّ مَنْ لاخبرةَ له أنَّها أُضيفت إلى المفرد كقوله [من البسيط]:

٢٧٨- هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَ العَيشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أفْنَانَا[1]

و التقدير إذْ ذاكَ كذلك.

و قد تُحذفُ الجملةُ بأسرها، و يعوَّض عنها التنوينُ، قـالَ أبوحيَّـان: و الَّـذي يظهرُمن قواعد العربية أنَّ هذا الحذف جائزٌ لا واجبٌ، و تكسرُ ذالُها حينئـذ لالتقـاء الساكنين علىَ الأصل، كقوله تعالى:﴿ و أنتم حينئذ تنظرونَ﴾[الواقعة/٨٤]، أي حينَ إذْ بلغت الروحُ الحلقومَ، و زعمَ الأخفشُ أنَّ إذْ حينئذٍ معربةٌ، و الكـسرُ جـرُّ إعـراب بالإضَافة لا بناء، و حَمَلَه علىٰ ذلك أنَّه جعلُ بناءهَا ناشياً عن إضافتها إلى الجملة، فلمَّا زالت من اللفظ صارت معربةً، و هو مردودٌ بأنَّه قَد سبقَ لإذ حكمُ البنـاء، و الأصـلُ استصحابُه حتى يقومَ دليلٌ على إعرابه، و بأنَّ العربَ قد بنت الظرفَ المـضاف لإذْ و لاعلَّةَ لبنائه إلا كونَه مضافاً لمبنيٍّ، فلو كانت الكسرةُ إعراباً لم يَجُزْ بناءُ الظرفَ و بأنَّهم قالوا: بفتح الذَّال منوَّناً، و إن كانَ معرباً لم يَجُز فتحُه، لأنَّه مضافٌ إليه فدَلَّ [هذا] علىٰ أنَّه مبنيٌّ مرَّةً على الكسر لالتقاء الساكنين، و هو الغالبُ، و مرَّةً علـى الفـتح طلبـاً للتخفيف، و سيأتي تمامُ الكلامِ على إذ في حديقة المفردات إنْ شاء اللهُ تعالى.

«و حيثُ»، نحو: جلستُ حيث جلسَ زيدٌ، و حيثُ زيدٌ جالسٌ، و شرطُ الاسميَّة أنْ لايكونَ الخبرُ فيها فعلاً، نصَّ عليه سيَبويه، و إضافتُها إلى الفعلية أكثر. قـالَ ابـنُ النحاس: ليس في ظروف المكان ما يضافُ إلَى الجملة غيرَ حيث لما أُبهمت لوقوعها على كلِّ جهة إحتاجتْ في زوَال إبهامها، أي إضافتها لجملة كإذْ و إذَا في الزمان، انتهى.

و ربَّما أُضيفت إلى المفرد كقوله[من الطويل]:

٢٧٩- ....حَيثُ لِيَّ العَمائم[2]

---

١ - لم يسم قائله لكن بعض المصادر تنسبه إلى عبدالله بن المعتز. و أكثر المصادر على أنه لايوجد في ديـوان ابن المعتز. **اللغة**: الأفنان :جمع فنن بمعنى الغصن الملتف، أو جمع فنٍّ بمعنى الضرب من الشيء.

٢ - تمامه «**و نطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم بيبض المواضي .....**»و هو منسوب للفرزدق و ليس في ديوانه. **اللغة**: الحبا: جمع الحُبوَة بمعنى ما يحتبي به من ثوبٍ و غيره، البيض جمع أبيض بيضاء بمعـنى السيوف، المواضيَ: جمع الماضي بمعنى القاطع.

و لايقاسُ عليه خلافاً للكسائيِّ، و لايشترطُ في إضافتها إلى الجمل ظرفيتُها، و زعمَ المهدويُّ[١] شارح الدريدية[٢] أنَّ حيث في قوله[من الرجز]:

٢٨٠- ثُمَّتَ رَاحَ في المُلبِّينَ إلى حَيْثُ تَحَجَّي المَازِمَانُ وَ مِني[٣]

إنَّها لَمَّا خَرجتْ عن الظرفية بدخول إلى عليها خَرجتْ عَن الإضافة إلى الجمل، و صارت الجملةُ بعدَها صفةً لها،و تكلّف لها تقديرَ رابط، و قالَ ابنُ هشام: و ليس بشيء، و إذا دخلتْ عليها ما الكافّةُ تضمَّنتْ معنى الشرط كقوله[من الخفيف]:

٢٨١- حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدَّر لكَ اللهُ نَجَاحاً في غَابر الأزمان[٤]

قالَ ابنُ هشام: و هذا البيتُ عندي دليلٌ على مجيئها للزمان.

«و» النوعُ الثاني و هو المختصُّ بالجمل الفعلية«إذا» عندَ غير الأخفش و الكوفيينَ، و يقعُ شرطُها وجوابُها ماضيين، نحو: ﴿و إذا أنعَمنا على الانسان أعرضَ﴾[الإسراء/٨٣]، و مضارعين نحو:﴿ و إذا يُتلي عليهم يخرُّونَ﴾ [الإسراء/١٠٧]، و مختلفين نحو:﴿و إذا سَمعُوا ما أُنزلَ إلى الرسول ترى أعيَنهم تفيضُ من الدَّمعِ﴾ [المائدة/٨٣]، ﴿إذا تُتْلَي عليهم آياتُ الرحمن خَرُّوا سُجَّداً و بكيًّا﴾[مريم/٥٨] ،و ماضياً و أمراً نحو: ﴿و إذا طَلَّقْتُم النساءَ فَطَلِّقوهُنَّ﴾[الطلاق/١] و سيأتي تتمَّةُ الكلامِ عليها في حديقةِ المفردات.

«أوَ إلى مفرد» و المرادُ به ما يقابلُ الجملةَ، و هو أيضاً نوعان: ما يجوزُ قطعُه عن الإضافة فينوَّنُ، نحو: كلٌّ، إذا لم يقعْ نعتاً ولا توكيداً، أو بعض و أيٌّ، كقوله تعالى:﴿ و كلٌّ في فلك يسبحونَ﴾ [الأنبياء/٣٣] و﴿ فضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ ﴾[البقرة/٢٥٣]، و ﴿أيًّا ما تَدْعُوا فله الأسماءُ الحُسنى﴾[الإسراء/١١٠].

و ما يلزمُ الإضافة لفظاً، و هو ما يضافُ للمفرد حالَ كونه«ظاهراً»تارةً و«مضمراً»[تارةً] أُخري، «و هو كلا و كلتا»نحو: كلا الرجلين وكلاهما و كلتا المرأتين وكلتاهما، و لايضافان إلا لما استشكلَ ثلاثة شروط:

أحدُها: التعريفُ، فلايجوزُ كلا رجلين و لا كلتا امراتين خلافاً للكوفيِّينَ، و ذلك أنَّ وضعَهما للتأكيد، و لا يؤكّد التاكيدُ المعنويُّ إلا المعارفَ.

١- لعله أبوعبدالله محمد بن جعفر القيرواني(-٤١٢ هـ ق) له شرح المقصورة، و الجامع في اللغة. مغني اللبيب ص ٥٤٨.

٢ - الدريدية هي مقصورة ابن دريد اللغويّ البصريّ المتوفى سنة٣٢١ هـ . كشف الظنون ،١٨٠٧/٢.

٣ - البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة و الاشتقاق. **اللغة:** الملبّين: جمع ملب، و هو من يقول لبّيك اللهمّ لبّيك، تحجّي: أقام، المأزمان: موضع بين المشعر و عرفات.-

٤ - لم يذكر قائله. **اللغة:** الغابر: الباقي.

الثاني: الدلالةُ على اثنين أمَّا بالنصِّ،نحو:كلاهما أو بالاشتراك، نحو قوله[من الطويل]:

٢٨٢- كلانا غنيٌّ عن أخيه حياته و نحن إذا مُتْنَا أشدُّ تغانيا[1]

فإنَّ كلمةَ"نا" مشتركةٌ بينَ الاثنين و الجماعة. و إنَّما صحَّ قولُه[من الرمل]:

٢٨٣- إنَّ للخَيْرِ و للشَّرِ مَدًى وكلا ذَلكَ وَجْـهٌ وَ قَبلْ[2]

لأنَّ ذا مثناةٌ في المعنى، مثلُها في قوله تعالى:﴿ لا فارضٌ ولَا بكرٌ عوانٌ بين ذلك﴾ [البقرة/٦٨] أي و كلاما ذكر.

الثالثُ: أنَّ يكونَ المضافُ إليه كلمةً واحدةً، و قد يفرقُ بالعطف بالواو في الشعر كلا زيد و عمرو، قال [من البسيط] :

٢٨٤- كلا أَخي و خَليلي وَاجدي عَضُداً في النَّائبات و إلْمَامِ الْمُلمَّات[3]

قالَ بَعضُهم: و لاينوَّنُ كلا، و إن ذكرتْ من غير إضافةٍ، لأنَّهم يستنكرونَ تنوين ما غلب عليه التجريد منه لأجل الإضافة.

«و عندَ» و هو ظرفُ مكان يُستعملُ في الحضور و القرب سواءٌ كانا حسِّيين، نحو:﴿فلمَّا رَآه مستقرًّا عنده﴾ [النَّمل/٤٠]، ﴿ عند سدرة المُنتهي عندَها جنةُ المأوي ﴾ [النجم/١٥و١٤]، أو معنويِّين، نحو: ﴿ قالَ الَّذي عندَه علمُ الكتاب أنا أتيكَ به ﴾ [النمل/٤٠]، ﴿و إنَّهم عندَنا لَمنَ المصطفينَ الأخيار﴾[ص/٤٧].

قالَ المراديُّ في شرح التسهيل: و إذا كان مظروفُها معنى كانت للزمان، نحو: إنَّما الصبرُ عندَ الصدمة الأولى، و ربَّما فتحت عينُها، أو ضُمَّت، و لايقعُ إلا ظرفاً أو مجرورةً بمن، و بها ينبغي أن يحلَّ ما أَلْغَزَ به الحريرى حيثُ قال: و ما منصوبٌ أبداً على الظرف لايخفضُه سوى حرف. و أمَّا قولُ العامَّة: ذهبتُ إلى عنده فلحنٌ، و أمَّا قولُ بعض المولَّدين[من المجزوء الرَّمل]:

٢٨٥- كلُّ عنْد لك عندي لا يُساوي نصْفَ عنْد[4]

فقالَ الحريرى لَحنٌ، قالَ ابنُ هشام: و ليس كذلك بل كُلُّ كلمة ذُكرتَ و أُريد بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرَّفَ تصرُّفَ الأسماء، و أن تُعربَ و يُحكى أصلُها، انتهى.

---

١ - هو للأبيرد الرياحيّ أو لعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. **اللغة:** التغاني :الغناء، يقال استغني بعضهم عن بعض .

٢ - البيت لعبدالله بن الزبعري:**اللغة:**مدي: غاية و منتهي، وجه: وجهه،قبل:له عدة معان، و منها المحجّة الواضحة.

٣ - **اللغة:** عضداً: معيناً، النائبات: جمع النائبة، و هي ما ينتاب الإنسان و يعرض له من نوازل الدهر، إلمام: نزول، الملمات: جمع ملمة، و هي ما يترل بالمرء من المحن و المصائب.

٤- هو لبعض المولدين في مغني اللبيب ص ٢٠٧.

و مثله قول الأخر[من الطويل]:

٢٨٦- يَقُولُونَ هذا عندَنا ليس ثابتاً و من أَنْتُمُ حتى يكونَ لكم عندُ[1]

«و لدى»، نحو:﴿لدى الباب﴾[يوسف/٢٥]،﴿و لَدَينا مزيدٌ ﴾[ق/٣٥]، و هي بمعنى عندَ، لكن عند أمكنُ منها من وجهين: أحدُهما أنَّها تكون ظرفاً للأعيان و المعاني، نحو: عندي مالٌ، و هذا القولُ عندي صحيحٌ، و يمتنعُ الثاني في لدي، ذكرُه ابنُ الشجرى في أمإليه و مَبَرمانُ [2] في حواشيه. و الثاني أنَّك تقولُ: عندي مالٌ و إن كانَ غائباً، و لا تقولُ، لديَّ مالٌ، إلا إذا كانَ حاضراً، قاله الحريرى و أبوهلال العسكريُّ[3] و ابنُ الشجرى، قالَ ابنُ هشام: و زَعَمَ المعريُّ أنَّه لا فرقَ بينَ لدَي و عندَ، و قولُ غيره أولى، انتهى. و تعامَلُ ألفُها معاملةَ ألفِ إلى و على، فتسلم معَ الظاهرِ، و تقلبُ ياءً معَ المضمرِ غالباً، و قد يقالُ: لداكم.

«و سوى» نحو سوى زيدٍ و سواكَ، و سيأتي الكلامُ عليها في بحثِ المستثنى إن شاء الله تعالى.

تنبيه: استعَملَ بعضُهم سوى مقطوعةً عن الإضافة، و ممَّن استَعملَها كذلك الخزرجيُّ[4] في منظومة العروضية، فقال: تؤلَّفُ من جزئين فرعين لا سوى و عند النَّحويِّينَ لها فيما يلزمُ الإضافة يَقتضي منْعه، فَتَدبُّ.

أو حالَ كونه «ظاهرا فقط» أي فحسبُ،«و هو أولو» بمعنى أصحاب، اسمُ جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه، و هو ذو، قال الله تعالى:﴿ نحنُ أولو قوّةٍ و أولو بأسٍ شديد﴾[النمل/٣٣].

«و ذو» الدالُ على صحبة، و لا ذو الموصولةُ، نحو قوله تعالى:﴿و ذَا النُّون﴾[الأنبياء/٨٧]، «و فروعها»، نحو﴿ أولات الأحمال ﴾[الطلاق/٤]، و ﴿و إنْ كنَّ أولات حمل﴾[الطلاق/٦]، ﴿و أشْهدوا ذَوَي عدل﴾[الطلاق/٢]،﴿و أصلحُوا ذاتَ بينكم﴾[الأنفال/١]، ﴿ذواتا أفنان﴾[الرحمن/٤٨]، ﴿ذَوَاتَي أكُلٍ خَمْطٍ﴾[سباء/١٦]. و لايُضافان إلا إلى ظاهرِ اسم جنسٍ، و نَعني به ما يقابلُ الصفةَ، فلايقالُ: جاءني رجالٌ

---

١ - لم اهتد على هذا البيت.

٢ - محمد بن علي أبوبكر المعروف بمبرمان، كان قيّماً بالنحو، له من التصانيف، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب الأخفش، النحو المجموع على العلل، مات سنة ٣٤٥ هـ ق. بغية الوعاة ، ١/١٧٧.

٣ - الحسن بن عبدالله أبوهلال العسكري صاحب الصناعتين، كان موصوفا بالعلم و الفقه و الغالب عليه الأدب و الشعر، له من التصانيف: كتاب صناعتي النظم و النثر، التخليص في اللغة، جهرة الامثال و...توفي بعد سنة ٣٩٥ هـ ق. المصدر السابق ص ٥٠٦.

٤ - أحمد بن مسعود الخزرجيّ،كان إماما في التفسير و النحو و اللغة و العروض، له تاليف حسان و شعر رائق، الأعلام للزركلي ،١/٢٤١.

أُولوا عاقل و لا رجل ذو عاقل، و ذلك لأنَّ ذا و أُولو فرعٌ عنها في الحقيقة، إنَّما وضعت وصلةً إلى جعلِ أسماء الأجناس صفةً، و ذلك لأنَّهم لَمَّا أرادوا أنْ يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً فلم يتأتّ لهم أن يقولوا: جاءَني رجلٌ ذهبٌ، فجاؤوا بذو و أضافوه إليه، فقالوا ذو ذهب، و أمَّا إذا جاز كونُ تإليها صفةً فلم يكن للمجيئ بها.

فائدةٌ: قيلَ: و هذه هي الحكمةُ الّتي اقتضت اشتراطُ الظاهر، لأنَّ الضميرَ بوضعه لايدُلُّ على حقيقة معينة ليقصدَ الوصفَ بها، و إنْ كانَ المرادُ معيَّناً باعتبار مرجعه، لكنَّه ليسَ معيَّناً باعتبار لفظه، و أمَّا قول الشاعر[من الرمل]:

٢٨٧- و إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفضـــ.....ـل مِنَ الناسِ ذَوُوه.[١]

فشاذٌّ، و قيلَ: لحنٌ.

قال الزّجاجيُّ في شرح أدب الكاتب[٢]: أنشدَنا أبوبكر بن دريد، قالَ: أنشدنا عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي قال: أنشدنا أعرابيٌّ من بني غنم ثُمَّ من بني حنظلة لنفسه[من الرمل]:

٢٨٨-مَنْ تصدَّي لأخيه بالغنى فهوأخوه — تلقه المثري فإن أملق أقصاه بنوه
لو رأى الناسُ بنينا سائلاً ما وصلوه — و هم لو طمعُوا في زاد كلب أكلوه
لا تراني آخر الدهر بتسال أفوه — أنَّ من يسأل سوى الرحمن يُكرمحارموه
والّذي قامَ يارزاق الوَرى طُرّاً سلوه — و عن الناس بحمد الله فاغنُوا و احمدُوه
تلبسوا أثوابَ عزٍّ فاسمعواقولي وعُوه — أنت ما استغنيت عن صاحبك الدهرأخوه
فإذااحتجت إليه ساعةتجلك فوه — أهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنَّما يصطنعُ المعروفَ في الناس ذووه.

و شذَّ أيضاً قطعها عن الإضافة و إدخالُ ألْ عليها في قول الأخر[من الوافر]:

٢٨٩- فَلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلَيكُمْ — وَلكنِّي أريدُ به الدَّوينا[٣]

«أو»حال كونه «مضمراً فقط»و هو نوعان: ما يضافُ لكلِّ مضمرٍ متكلِّم أو مخاطب أو غائب، مفرداً كان أو مثنًّى أو مجموعاً مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً ،«و هو وحدَه»، نحو: ﴿إذا دُعيَ اللّهُ وَحْدَه﴾[غافر/١٢]، و قوله[من الرجز]:

٢٩٠- وَ كُنْتَ إذ كُنْتَ إلهي وَحْدَكَا .....[٤]

---

١ - لم يسمّ قائله.
٢ - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة النحوي المتوفى ٢٧٠هـ ق له شروح منها شرح أبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩هـ ق. كشف الظنون . ٤٨/١.
٣ - البيت للكميت بن زيد. **اللغة:** أسفلنون جمع أسفل، و أسفل الشيء ضد أعلاه.
٤ - تمامه «لم يك شيئا يا الهي قبلكا»، و هو لعبدالله بن عبد الأعلى علي القرشي.

و قوله [من المنسرح]:

٢٩١- و الذِّئبُ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ به وَحْدي وأخشى الرِّياحَ وَ المَطَرا[1]

و هو ملازمٌ للتذكير و الإفراد و النصب، و للنحويِّينَ فيه أقوالٌ:

أحدُها: مذهبُ سيبَويه أنَّه اسمُ موضوعٌ موضعَ المصدر الموضوع موضع الحال فوحدَ في موضعِ اتِّحاد، و اتِّحاد في موضع موحد، و هو الحالُ. قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل: و كانَ بعضُ أصحابنا يزيدُ على ذلك، فيقولُ: وحدَ نابَ منابَ إيحاد، و إيحادٌ نابَ منابَ موحد، و موحدٌ نابَ منابَ انفراد، و انفرادٌ، و انفرادٌ نابَ منابَ منفرد، و منفردٌ هو في الحقيقة حالٌ، انتهى. و هو تطويلٌ مسافة من غير ضرورة.

الثاني: أنَّه مصدرُ أوحدته، و هو محذوفُ الزوائد، و ذهبَ إليه ابنُ جنّي.

الثالثُ: أنَّه مصدرٌ لم يُلفظْ له بفعلٍ، و على هذين القولين فهو مصدرٌ في موضعِ الحال.

الرابع: مذهبُ يونس أنَّه نصبَ على الظرفِ، فقولُ العربِ: زيدٌ وحدهَ، التقديرُ زيدٌ موضعَ التفرُّد.

و أجازَ ابن هشامٍ فيها وجهين: أحدُهما ما قالَه يونسُ، و الثاني أنْ يكونَ مصدراً بفعل مقدَّر، هو الخبرُ كما قالوا: زيدٌ إقبالاً، أي أقبلَ إقبالاً.

و حكى الأصمعيُّ: وحد يحد، و عليه هو مصدرٌ لفعلٍ مستعملٍ، و قد يجرُّ بعلى. حكى أبو زيد: قبضتُ كلَّ درهمٍ على وحده، أي حدته. و حكى ابن سيدة: جلسا على وحدهما، و بإضافة نسيج و جحيش تصغرُ جحش، و هو ولدُ الحمار، و عيير تصغيرُ عير، و هو الحمارُ يقال: نسيجُ وحده و جحيش وحده و عيير وحده، و معنى الأوَّل المدحُ و تاليه الذمُّ، و ربّما ثنّي مضافاً إلى ضمير مثنًّى، حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما.

تنبيهٌ: اختلفَ القائلونَ بأنَّه نصبَ على الحال فيما إذا قيلَ: رأيتُ زيداً وحدَه، فالأكثرونَ يقدِّرونَ في حال إيحادي له بالرُّؤية، و يعبِّرونَ عن هذا بأنَّه حالٌ من الفاعل. و المبرّدُ يقدِّرُه في حال أنَّه مفردٌ بالرّؤية، و يعبِّرُ عن هذا بأنَّه حالٌ من المفعول، و مَنَعَ أبوبكر بن طلحة كونُه حالاً من الفاعلِ، و قالَ: إنَّه حالٌ من المفعول ليس إلا، لأنَّهم إذا أرادُوا الفاعلَ قالوا مررتُ به وحدي كما قال الشاعر[من المنسرح]:

٢٩٢- و الذئبُ أَخشَاه إنْ مررتُ به .....[2]

---

١ - هو للربيع بن ضبع الفزاريّ. **اللغة:** أخشى: أخاف.

٢ - تقدّم برقم ٢٩١.

و هذا الّذي قالَه ابنُ طلحة في البيت صحيحٌ، و لايمتنعُ من أجله أن يأتي الوجهانِ المتقدِّمان في رأيت زيداً وحده، فأنّ المعنى يصحُّ معَهما.

و مَا يضافُ لضميرِ المخاطب فقط و هو «لبيَّك و أخواته» و هي سعدىك و حنانيك و دواليك بفتحِ الدَّال المهملة و هجاجيك[1] و هذا ذيك بذالين، قال[من الرجز]:

٢٩٣- ..... ضَرْباً هَذَا ذَيك وَ طَعْناً وخْضَا[2]

و قد مرَّ معنى ذلكَ كلِّه، و قولُ الأعلم: إنَّ الكافَ فيها لمجرَّد الخطاب مثلها في ذلك مردودٌ، لقولهم حنانيه و لبَّي زيد، و لحذفهم النونَ لأجلها و لم يحذفُوها في ذانك، و بأنَّها لاتلحقُ الأسماءَ الَّتي تشتبه الحرفَ، و شذَّت إضافةُ لبَّي لضمير الغائب في نحو قوله[من الرجز]:

٢٩٤- ..... لقلت لبّيه لمن يدعوني[3]

و إلى الظاهر في قوله[من المتقارب]:

٢٩٥- دَعَوتُ لما نَابَني مِسْوَراً فَلبَّي يَدَي مِسْوَرِ[4]

و قال في الإنشارف: و دعوى الشذوذ فيهما باطلةٌ. قالَ سيبويه: في هذا البيت ردٌّ على يونسَ في زعمه أنَّ لبَّي مفردٌ، فأصله لبَّي بألف بعدَ الموحّدة على زنة فعلى بسكون العين، فقلبت الألفُ ياءً لأجل الضمير،كما قُلبت في على و عليك، و قولُ البدر بن مالكَ إنَّ خلافَ يونسَ جارٍ في لبيَّك و أخواته وهمٌ، و إنَّما هو خاصٌّ بلبيّك.

«**تكميلٌ**» لأحكام الإضافة «يجبُ تجريدُ المضاف من التنوين»، نحو: جاءني غلامُ زيد، و بعضُهم يقولُ: إذا لم يكَن في الاسم تنوينٌ يقدَّر وجودُه، ثُمَّ حذفُه نحو: كَم رجلٍ، و هُنَّ حواجُّ بيت الله. قالَ البدرُ الدماميني، آخذاً من كلام أبي حيان: و هذا عجيبٌ، فإنَّه لايمكنُ في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات، أمَّا تنوينُ العوض و المقابلة فواضحٌ، و أمَّا تنوينُ التنكير فلإختصاصه ببعض المَبْنيَّات فرقاً بينَ معرفتها و نكرتها، و لايتحققُ هنا. و أمَّا تنوينُ التمكين فلأنَّه علامةٌ علىَ كون الاسم لم يشبه الحرفَ، فيبنى، و لا الفعل فيمنعُ من الصرف، فكيف يتصوَّرُ تقديرُ هذا فيما ينافيه من المبنيِّ المشابه

---

١ - هجايك : كفَّ.

٢ - لم يسم قائله: **اللغة**: هذا ذَيك أي هذّ بعد هذّ، يعني قطعاً بعد قطع : الوَخض: الطعن غير الجائف، قيل: و هو الجائف. الأصمعي: إذا خالطت الطعنة الجوف و لم تنفذ فذلك الوخض و الوخط. لسان العرب ٤/٤٢٤٣.

٣ - قبله «**إنك لودعوتني و دوني زوراءُ ذاتُ مترع بيون**

و لا يذكر قائلها. **اللغة**: الزوراء: الأرض البعيده الأطراف، مترع:ممتدّ،بيون: البئر البعيدة القعر، لبيه: في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، و الأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

٤ - هو لرجل إعرابي من بني أسد. **اللغة**: نائبي: أصابني، مسور: اسم رجل.

للحرف و غير المنصرف المشابه بالفعل. و الصوابُ ما قالَه الرضيُّ، عليه من الله الرضا، إنَّه يقدَّر أنَّه لو كانَ فيه تنوين لحذف لأجلِ الإضافة، و هذا لايردُ على ما ورد على تلك العبارة، انتهى.

و ظَرُفَ بعضهم حيث يقول[من الوافر]:

٢٩٦- و كنّا خمسَ عشرة في النيام على رغم الحسود بغير آفة
و قد أصبحتُ تَنويناً و أضحي حَبيبي لا تفارقُه الإضافة

و يجبُ تجريده أيضاً من«نوني المثنّى و الجمع» المذكّر السالم و« ملحقاتهما» كقوله تعالى:﴿تَبَّتْ يَدا أبي لَهب﴾[المسد/١]،﴿و المقيمي الصلاة﴾[الحج/٣٥]، و نحو: اقبض اثنيك و عشريك، و إنّما وجبَ تجريدُه من ذلك، لأنّه يدلُّ على كمالِ الاسم، و الإضافة تدلُّ على نقصانه، فلايجمع بينهما، و أمّا قوله [من الطويل]:

٢٩٧- هم الفاعلونَ الخيرَ و الآمرونه .....[1]

فضرورة، و قيلَ: الهاءُ للسكت.

و لاتحذفُ نونُ المفرد و جمع التكسير، نحو: لسان زيد، و شياطين الإنس، و فُهمَ من اقتصاره على تجريده ممّا ذُكرَ أنّه لايجرَّدُ من غير ذلك كتاء التأنيث، و قد يجرَّدُ منها عندَ أمنِ اللبس، يقال: هذه عذرتُها، و هو أبو عذرها، إذا أضافوا إليها حذفُوا التاءَ، و نظيرُه قولُهم: شعرتُ به شعرة، فإذا أضافُوا قالُوا: ليت شعري، و منه قولُه تعالى:﴿ أقامَ الصَّلاة﴾ [البقرة/١٨٧] و نظمَ ذلك بعضُهم فقال[من البسيط]:

٢٩٨- ثلاثةٌ تحذفُ تاءاتُها مضافةٌ عند جميع النحاة
منها إذا قيل أبوعذرها و ليت شعري و أقام الصلاة[2]

و قد يفعلُ ذلك بعدَّة و قولُ الشاعر[من البسيط]:

٢٩٩- ..... وَ أَخْلَفُوكَ عدَ الأمْرِ الَّذي وَعَدُوا[3]

أي عدة الأمر، و اشتراطُ أمن اللبس احتراز من نحو: تمرة و خمسة و بقرة، فإنّ حذفَ التاءِ منهنَّ مُوقعٌ في الإلباس، و قد خرجَ جماعةٌ على حذف التاء عند الإضافة قوله تعالى: ﴿فنظرةٌ إلى ميسرة﴾[البقرة/٢٨٠]، بضمِّ السين و كسرِ الرّاء، و قالوا: الأصلُ إلى ميسرته، زاعمينَ أنَّ مفعلاً بغير الهاء مفقودٌ، و أنَّ مكرماً و معوناً جمع مكرمة و معونة.

---

١ - تمامه «إذا ما خَشَوا من محدث الأمر معظما»، و لم يسمَّ قائله.

٢ - سقط هذان البيتان في «س».

٣ - صدر البيت «إنّ الخليط أجَدّوا البين فانجَرَدوا »، و هو للفضل بن عباس. **اللغة**: الخليط: المخالط، ما اختلط من صنفين أو أصناف، البَيْنُ: الفرقة.

الإضافة اللفظية: «فإن كانت» الاضافةُ« إضافةَ صفة» و المرادُ بها اسمُ الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة «إلى معمولها»، أي معمولُ الصفة قبلَ الإضافة، و إلا فكلُّ إضافة المضافُ إليه فيها معمولٌ للمضاف حالَ الإضافة على الأصحِّ، و معمولها إمَّا مرفوعٌ أو منصوبٌ«فلفظيَّةٌ» نسبةٌ إلى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف إلى لفظ المضاف دونَ معناه، أو لإفادتها صفةَ التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له، قاله بعض المُحَقِّقين.

و تُسمَّى غيرَ محضة أيضاً و مجازيَّةً و منفصلةً، فكون الإضافة لفظيَّةً مبنيٌّ على كون الصفة عاملة إمَّا رفعاً أوْ نصباً، لأنَّها إذا كانت كذلك فالمجرورُ بها في الظاهر ليسَ مجروراً في الحقيقة، و التنوينُ المحذوف في اللفظ مقدَّرٌ منويٌّ فتكونُ الإضافةُ كلا إضافة، و الصفة المشبهة أبداً جائزةُ العمل فإضافتها إلى ما هو فاعلُها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظاً كما سيأتي في بابها إنْ شاءَ اللهُ تعالى لفظيةٌ أبداً.

و كذا عملُ اسمي الفاعل و المفعول في مرفوع هو سببُها جايزٌ مطلقاً نحو: زيدٌ ضامرٌ بطنه و مسوَّدٌ وجهه و مؤدَّبٌ خدَّامُه، فإضافتُها إلى ذلك السَّببيِّ نحو: زيدٌ ضامرُ البطن و مسوَّدُ الوجه و مؤدَّب الخدّام لفظيَّةٌ أبداً، و كذا عملُها في غير سببها كمررتُ برجلٍ قائمٍ في داره عَمرٌو مضروب على بابه بكرٌ، لكن لايضافان إلى مثلِ هذا المرفوع إذ لا ضميرَ فيه، يصحُّ انتقاله إلى الصفة و ارتفاعه بها، فيبقي بلا مرفوعٍ في الظاهر، و ذلك لايجوزُ لقوَّة شبهها بالفعل.

و أمَّا عملُ اسم الفاعل في المفعول به و اسم المفعول في المفعول الَّذي لم يُسمَّ فاعلُه أو في المفعول المنصوب في باب أعطى أو عملها في غير المفعول به من المفعولات الأجنبيَّة فمحتاجٌ إلى شرط، و هو الإعتمادُ، و كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال كما سيأتي، فإذا أضيفا و الحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضاربٌ عمراً الآن أو غداً، و زيدٌ مضروبُ العبد أو معطي الدراهم، فاضافتها لفظيةٌ، لكن لايُضافان من مطلوباتهما إلا إلى الفاعل و المفعول به لشدَّة طلبهما له، و مثلهما في ذلك أبنيةُ المبالغة. هذا ملخصُّ ما قرَّره الرضيُّ.

«و لاتفيد» الإضافةُ اللفظيَّة« إلا تخفيفاً» لفظيّاً فقط، و ذلك بحذف التنوين أو نوني المثنَّى و الجمع على حدِّه، و هو في اسمي الفاعل و المفعول المضافين إلى الأجنبيِّ لايكونُ إلا في المضاف، و ذلك بحذف التنوين أو النونين، نحو: ضاربُ زيد و معطي درهم و ضاربا عمرو و معطيا درهم و ضاربو بكر و معطو درهم، و أما في المضافين إلى السببيِّ و الصفة المشبهة فقد يكونُ في المتضايفين معاً، نحو: زيدٌ قائمُ الغلام و مؤدّبُ الخدَّام و

حسنُ الوجه، فالتخفيف في المضاف بحذفِ التنوين، و في المضاف إليه بحذفِ الضمير و استتاره في الصفة.

و قد يكونُ في المضاف[١] وحدَه كقائم غلامه و مؤدب خدَّامه و حسن وجهه، عند مَن جوَّزَ ذلك، و قد يكونُ في المضاف إليه وحدَه كالقائم الغلام و المودب الخدَّام و الحسن الوجه، و أفادَ المُصنِّف بحصر مفاد اللفظيَّة في التخفيف أنَّها لاتفيدُ غيَره، و ظاهر كلام بعضهم أنَّها إنَّما تفيدُ في الحسن الوجه رفعَ القبح لا التخفيف، و ذلك أنَّ في رفع الوجه خلوَّ الصفة لفظاً من ضمير يعودُ على الموصوف، لأنَّها إذا رفعتَ الوجهَ لم ترفع ضميرَه أو ملابسَ ضمير، إذ المرفوعُ لايتعدَّدُ، و ليس مع الوجه ضميرٌ يربطُ الصفة بالموصوف، و في نصبه على التشبيه قبحُ إجراء الوصف القاصر بجرى المتعدِّي، و في الجرِّ مخلصٌ منهما، و من ثَمَّ امتنعَ الحسنُ وجهه بالجرِّ لانتفاء قبحِ الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف إليه و نحو: الحسن وجهِ بالجرِّ أيضاً لانتفاء قبحِ النصب، لأنَ النكرةَ يُنْصَبُ على التمييز.

هكذا قررَّه ابنُ هشام في كتبه، و قال في المغني، و في التحفة لابن مالك ردٌّ على ابن الحاجب في قوله: إلا تخفيفاً، فقالَ: بل تفيدُ التخصيصَ أيضاً، لأنَّ ضارب زيداً أخصُّ من ضارب، و هو سهوٌ، فإنَّ ضارب أصلُه ضاربٌ زيداً بالنصب، و ليسَ أصلُه ضارب فقط، فالتخصيصُ حاصلٌ بالمعمول قبلَ أن تأتيَ الإضافةُ انتهى. و قد سبقَه إلى هذا الرضيُّ (ره).

الإضافة المعنويَّة:«و إلا» تكن الإضافة إضافةَ صفة إلى معمولها«فمعنويَّةٌ» نسبة إلى معنى اللفظ، أي المضافُ لعود أثرها إليه من التعريف أو التخصيص، أو لإفادتها معنى لم يكن به قبلَ الإضافة، ممَّا ذكرَ، كذا قرَّرَه بعضُ المُحَقِّقين.

قال بعضُهم: و لا يخفَى أنَّه أولى من قول كثير لأنَّها أفادت أمراً معنويَّاً، و هو التعريفُ أو التخصيصُ، و تسمَّى محضةً و متَّصلةً، لأنَّها خالصةٌ من شائبة الانفصال، و يصدقُ كونُ الإضافة غير إضافة صفة إلى معمولها على صدر أحدها ما ليس المضافُ صفةً و لا المضاف إليَها معمولاً للمضَاف، أي قبل الإضافة كغلام زيد و نحوه ممَّا إضافتُه على معنى الحرف كما سيأتي.

و منه إضافة المسمَّى إلى الاسم، نحو: سعيد كرز و شهر ربيع الأوَّل و ذو و ذوات مضافين إلى المقصود بالنسبة نحو: ذا صباح و ذات يوم، و هذا النوع قالَ الرضيُّ متَّفقٌ

---

١ - المضاف إليه«س» .

على جواز إضافته، و يجب فيه التأويلُ بالمسمَّى، أي مسمَّى كرز، و كذا الباقي، و إضافة الاسم إلى الصفة كمسجد الجامع و صلاة الأولى و جانب الغربيِّ و بقله الحمقاء، إن قلنا: إنَّ الحمقاءَ[1] صفةٌ للبقلة، لأنَّها تنبتُ في مجاري السيل. و رأيتُ في بعضِ الكتب الطبيَّة أنَّها إنَّما أُضيفت إلى الحمقاء، لأنَّ سيِّدتَنا فاطمةَ الزهراءَ، عليها السلامُ، كانت تستطبُّها، فَسَمَّتها بنو أميَّة لعنهم اللهُ بقلَةَ الحمقاء، ثُمَّ وَقَفْتُ على ذلكَ في بعضِ كتبِ الحديث.

و عكسهُ هو إضافة الصفة للاسم، نحو: سحقُ عمامة و جرد قطيفة و إخلاقُ ثياب، إذ الأصلُ مسجدٌ جامعٌ و قطيفةٌ جردٌ، و كذا الباقي، و هذان القسمانِ اختلفَ في جوازِ الإضافة فيهما، فجوَّزها الكوفيُونَ حيثُ اختلف اللفظان مستندين إلى ما سُمِعَ من ذلك ممَّا ذكرناه من غير تأويل، و منعَها البصريُّون، و أوَّلوا ما وردَ منهما، لأنَّ الصفةَ هي الموصوفُ، و لايضافُ الشيء إلى نفسه.

ثُمَّ قالَ الأكثرونَ منهم في تأويل الأوَّل منهما: هو على حذف موصوف، أي مسجدُ المكان الجامع و صلاة الساعة الأولى، و في الثاني كجرد قطيفة، إنَّه من بابِ خاتم فضة، لأنَّ المعنى شيء جردٌ، أي بال، ثُمَّ حذف الموصوفُ، و أقيمت صفته إلى جنسها للتبيين، أي شيء جردٌ من جنس قطيفة، و شيء سحقٌ من جنس عمامة، و لاينقاس ذلك، بل مقصورٌ على السماع.

و إضافةُ الموصوف إلى القائم مقامَ وصفه كزيد إلىعملات أي صاحب إلىعملات و إضافة المؤكَّد بفتح الكاف إلى المؤكِّد بكسرها كحينئذٍ و يومئذٍ، قال الشاعر[من الطويل]:

٣٠٠- فَقُلْتُ أنْجُوَا عَنْهَا نَجا الجلد إنَّهُ سَيُرْضيكُما منْهَا سَنَامٌ و غارُبه[2]

النجا بالقصر الجلد من قولك: نجوتُ جلدَ البعير عنه، و أنجيته إذا سلختَه فكأنَّه قال: جلد الجلد، فأضافَ المؤكَّد إلى المؤكِّد. قالَ الفرَّاء: أضافَ النجاءَ إلى الجلد، لأنَّ العربَ تضيفُ الشيء إلى نفسه إذ اختلفَ اللفظان نحو: حقُّ اليقين و حبُّ الحصيد و حبل الوريد، و مذهبُ أكثر البصريِّين أنَّ هذا في غاية الندور، فلايقاسُ عليه، و لايتعدَّي به مورد السماع، و اضافة الملغي إلى المعتبر كقول لبيد[من الطويل]:

٣٠١- إلى الحَولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما .....[3]

---

١ - إن قلنا إنَّ الحمقاءَ سقطت في «ط».

٢ - هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو لأبي الغَمْر الكلابي. **اللغة:** السنام: كُتَل من الشحم محدّبة على ظهر البعير و الناقة، الغارب من البعير: ما بين السنام و العنق.

٣ - تمامه: «**و من يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر**».

و منه قولُه: هذا حيُّ زيد أي زيدٌ، و سَمِعَ الأخفشُ أعرابيًّا يقول: عائباً الأبيات قالهنَّ شاعر يسمَّي رياح قالهنَّ حيُّ رياح. و إضافة المعتبر إلى الملغي الّذي لايعتدُّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئة [من الطويل]:

٣٠٢- و لو بَلَغت عوّا السماك قبيلةٌ لزادَت عليها نَهْشَلٌ و تَعَلَّتْ[1]

و قول الآخر[من الطويل]:

٣٠٣- أقَامَ ببغداد العراق وَ شَوْقُه لأهلِ دمَشْقِ الشَّامِ شَوقٌ مُبَرَّحُ[2]

الصورة الثانية: ما المضافُ فيها صفةٌ، لكنَّ المضافَ إليه ليس معمولاً لها، و ذلك كاسم التفضيل، نحو: أفضلُ اليوم على الأصحِّ، و الوصف الّذي لم يُرد به الحالُ و الاستقبالُ كما في خالق السموات و مصارع مصر، لأنّه لايعملُ، فالمضافُ إليه في ذلك ليس معمولاً له فإضافته معنويَّة.

الصورةُ الثالثةُ: أنْ يكونَ المضاف إليه معمولاً للمضاف قبلَ الإضافة، لكنْ ليسَ المضافُ صفةً، و ذلك كالمصدرِ المضاف لمرفوعه أو منصوبه كضرب الأمير و أكل الخبز على الأصحِّ.

تنبيهٌ: المشهورُ تقسيمُ الإضافة إلى هذين القسمين. أعني اللفظيّةَ، تسمَّى غيرَ محضة، و المعنويَّةَ، و تُسمَّى المحضةَ كما مرَّ، و أثبتَ ابنُ مالك في التسهيل قسماً ثالثاً سمَّاه شبيها بالمحضة و واسطةً، و هو إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، و الاسمِ إلى الصفة و عكسه، و الموصوف إلى القائم مقامَ وصفه، و الموكَّد إلى الموكِّد و الملغي إلى المعتبر و عكسه، و قد مرَّ آنفاً أنَّ الإضافةَ في ذلك كلِّه داخلةٌ في المحضة.

و ذهبَ قومٌ إلى أنَّها غير محضة، لأنَّها في تقديرِ الانفصال من حيثُ إنَّ المعنى لايصحُّ إلا بتكلُّف خروجه عن الظاهر، و ابنُ مالك جعلَها واسطةً بينهَما، لأنَّ لها اعتبارين: أحدُهما من جهة الانفصال المذكور، و الثاني من جهة الاتِّصال من حيثُ إنَّه لا ضميرَ فاصل بين المضاف و المضاف إليه،كما كانَ في نحو ضارب زيد، قال أبوحيَّان: و لا أعلمُ له سلفاً في ذلك.

«و تفيدُ» الإضافةُ المعنويَّة«تعريفاً» للمضاف« معَ» المضاف إليه«المعرفة» كغلام زيد و عبد هذا و ضاربُ زيد أمس، و زيدٌ أفضلُ الناس،«و» تفيد «تخصيصاً» للمضاف «مع» المضاف إليه «النكرة»، نحو: غلامُ رجل، و المرادُ بالتخصيص الّذي لم

---

١ - **اللغة**: عوّا: منزل من منازل القمر، السماك: كلُّ ما سمك، حائطاً كان أو سقفاً.
٢ - البيت لبعض الطائيين.

يبلغْ درجة التعريف، فإنَّ غلامَ رجلٍ أخصُّ من غلام، و لكنّه لم يتميَّز بعينه كما تميَّز زيدٌ، قاله في المغني.

و قالَ البدرُ الدماميُّ في شرحه: فيه نظر، فإنَّ مقتضاه أنَّه لو أطلقَ التخصيصَ، و لم يرد به ما ذكره لَدَخَل فيه التعريفُ، و ليس كذلك، فإنَّ التخصيصَ في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة، نحو: رجل صالح، فهذا فيه تخصيصٌ بخلاف زيد، فإنَّه في اصطلاحهم معرفةٌ، و لا يقال له: مخصّصٌ، انتهى.

و بهذا يدفعُ كلامُ أبي حيَّان حيث قال: تقسيمُ النَّحويِّينَ الإضافةَ إلى التخصيص و التعريف ليس بصحيح، لأنَّه من جعلَ القسم قسيماً لأنَّ التعريفَ يخصِّص، و هو قسمٌ منه لا قسيمَ له، و الإضافةُ إنَّما تفيدُ التخصيصَ، لكنَّ أقوي مراتبه التعريفُ، فإن أضيف إلى معرفة اكتسبَ التخصيصَ التامَّ، انتهى.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: أُستفيدَ من كلام المُصنِّف هنا شيئان، أحدُهما أنَّ الاضافةَ المعنويَّةَ لاتجامعُ التعريفَ، بل شرطها تجرُّد المضاف منه غالباً، لأنَّ الأهمَّ من الإضافة للمعرفة تعريفُ المضاف، و هو حاصلٌ للمعرفة، فيكونُ تحصيلاً للحاصل، بل متى أُريدَ إضافةُ المعرَّف فإن كانَ بأل حُذفَت منه، أو بالعلميَّة نكِّر بأن يجعل واحداً من الجملة، فلا يقال: الغلام زيد و لا زيدكم، إلا حذفت أل من الأوَّل و قدِّر الشياع[1] في الثاني، و لذلك امْتَنَعت إضافةُ المضمرات و المبهمات لتعذُّر تقديرتنكيرها.

الثاني: أنَّ المقصودَ لذاته هو المضافُ، فالصفةُ في قولكَ: جاء غلامُ زيد الظريفُ له لا للمضاف إليه إلا بدليل، لأنَّ المضافَ إليه إنَّما جئ به لغرض التعريف أو التخصيص، و لم يُؤتَ به لذاته، و قد يكونُ الأمر بالعكس، نحو: كلُّ فتًى يتَّقي فائزٌ، فالصفةُ في ذلك للمضاف إليه، لأنَّ المضافَ إنَّما جئ به لقصد التعميم لا لحكم عليه، و لذلك ضعفَ قوله [من الوافر]:

٣٠٤- وَ كُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ[2]

ذكره في المغني.

التنبيه الثاني: يُستثنى من إفادة الإضافة التعريفُ للمضاف مع المعرفة مضافان، فإنَّهما يتخصَّصان و لايتعرَّفان: أحدُهما ما لايقبلُ التعريفَ كغير و مثل و حسب، إذا أُريدَ بها مطلقُ المغايرة و المماثلة و الكفاية، كمررتُ برجلٍ غيركَ أو مثلكَ، أو حسبُكَ من رجل،

---

١ - أي نكِّر الاسم ثمَّ أدخلت عليه ألْ ،أو إذا أضيف العلم نكِّر- مغني اللبيب ص٧٥. و يمكن القول إن العلم إذا أضيف، أضيف الموصوف إلى القائم مقام الوصف يعني في الأصل زيد صاحبكم، ثم حذفت الصفة. موسوعة النحو و الصرف، إميل بديع يعقوب،ص٩٧.

٢ - البيت لعمرو بن معديكرب. **اللغة**: الفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

و لذلك صحَّ وصفُ النكرة بها، واختلفَ في سبب ذلك، أعني عدَم قبول التعريف، فقيل: لشدَّة الإبهام، و هو رأي ابن السَّراج و السيرافيِّ، و ارتضاه الشلوبين، و ذهبَ سيبويه و المبرِّدُ إلى أنَّ السبَب في ذلك أنَّ الاضافةَ إضافةُ تخفيف، فَيُنوَى فيه التنوينُ، لا إضافةُ تعريف كما في اسم الفاعل، إلا أنَّهم التزموا التخفيفَ في ذلك، و لم يلتزموه في اسم الفاعل، أمَّا إذا أُريدَ المماثلةُ و المغايرةُ في شيء مخصوص كما إذا اشتهرَ شخصٌ بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة و نحوها فقيل: جاء مثلُك، كان معرفة إذا قصد الَّذي يماثلك في الشيء الفلاني، و كذا غيرُك.

قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل، و قد يُعنَي بغير و مثل مغايرةٌ خاصَّةٌ و مماثلةٌ خاصَّة، فيحكم بتعريفها، و أكثرُ ما يكونُ ذلك في غير، إذا وَقعت بين الضدَّين، نحو: فليكن المغلوبُ غيرَ الغالب، و المسلوبُ غيرَ السالب، و أجازَ بعض العلماء منهم السيرافيُّ أن يحمل على هذا: ﴿غيرِ المغضوب عليهم﴾ [الحمد/٧]، لوقوع غير فيه بينَ متضادَّين، و ليسَ ذلك بلازم لقوله تعالى ﴿نَعْمَلْ صَالحاً غيرَالَّذي كُنَّا نَعْمَلْ ﴾[فاطر /٣٧]، فنعتَ به النكرة مع وقوعه بين متضادَّين، انتهى.

و أجابَ الرضيُّ عن هذا بأنَّه على البدل لا الصفة و كغير و مثل و حسب و كلٌّ ما كانَ في معناه من شبهك و نظيرك و سواك و نحوك و ضربك و تربك و ندِّك و حسبك و ناهيك و شرعك و بجلك و قدّك قال[أبوحيَّان] في الإرتشاف: و مأخذُه السماعُ.

الثاني: ما كانَ واقعاً موقع نكرة لاتقبلُ التعريفَ، نحو: رُبَّ رجل و أخيه و كم ناقة و فصيلها، و فعلَ ذلك جهده و طاقته، و نحو: لا أبا له، لأنَّ ربَّ و كم لا يَجُرَّانِ المعارفَ، و الحال لاتكونُ معرفة، و لا لاتعملُ في المعرفة.

فائدةٌ: في نحو لا أبا له ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ أبا مضافٌ إلى ما بعد اللام، و الخبرُ محذوفٌ، و اللام زائدةٌ بينَ المتصايفين تحسيناً للفظ و رفعاً لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر، و الدَّليل على زيادتها أنَّها قد جاءَت في قوله[من الوافر]:

٣٠٥- أبالْمَوت الَّذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني[1]

و هذا مذهبُ سيبَويه و الجمهور.

الثاني: أنَّ اللامَ غيرُ زائدة، و أنَّها و ما بعدَها صفةٌ لما قبلَها، فتتعلَّقُ بكون محذوف، و أنَّهم نزَّلوا الموصوفَ مترلةَ المضافِ لطوله بصفته و مشاركته للمضاف في أصل معناه،

---

١ - هذا الشاهد من كلام أبي حية النميري.

إذ أبوك و أب لك واحدٌ، و هذا مذهبُ هشام و ابنُ كيسان و ابن الحاجب و ابن مالك.

الثالثُ: أنَّ الاسم مفردٌ، و جاءَ على لغة القصر كقولهم: مكرهٌ أخاك لا بطلٌ، و اللامُ و ما بعدَها الخبرُ، و هو مذهبُ الفارسيِّ و ابن يسعون[1] و ابن الطراوة. قال [السيوطي] في الهمع، و هو المختارُ عندي لسلامته ممَّا في القولين الأخرين من تأويلٍ و زيادة و حذف، و كلُّها خلافُ الأصل.

قال ابنُ هشام و يشكل على الأوَّل قولهم لا أبا لي، و لايجوزُ أنْ تعربَ الأسماءُ الستَّةُ بالأحرف إذا كانت مضافة للياء، و على الثاني أنَّ الأسماءَ الستَّة لاتعربُ بالحروف إلا إذا كانت مضافةً، و إنَّهم يقولونَ: لا غلامَي له، فيحذفونَ النونَ و يُجاب عنهما بأنَّ شبيه الشيء جار مجراه، و على القولين فيحتاجُ إلى تقدير الخبر. قالَ و يردُّ الثالثَ أمران: أحدُهما أنَّ الَّذي يقولُ: جاءَني أباك بعضُ العرب، و الَّذي يقول: لا أبا لزيد جميعُ العرب، و الثاني قولهم: لا غلامي له بحذف النون، انتهى.

الثالث: هل إضافةُ الجمل للتعريف، لأنَّها في تأويل المصدر المضاف إلى فاعله أو التخصيص، لأنَّ الجملَ نكراتٌ، احتمالان: لصاحب البسيط و ميل أبي حيَّان الثاني، و استظهرَ المراديُّ الأوَّل، و المضافُ إليه أي في الإضافة المعنويَّة إن كان جنساً للمضاف، أي صادقاً عليه و على غير، بشرط أنْ يكونَ المضافُ أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه فيكونُ بينهَما عمومٌ و خصوصٌ من وجهٍ، قال معناه الفاضل الهنديُّ في حواشي الحاجبيَّة.

« فهي» أي الإضافةُ المعنويَّةُ «بمعنى من» التبينيَّة كخاتم فضَّة، فإنَّ الفضة فقد تكونَ خاتماً، و قد لاتكون، و كذا الخاتمُ قد يكونُ فضَّةً، و قد لايكونُ،« أو» كان المضافُ إليه «ظرفاً له» أي للمضاف، سواءٌ كان ظرف زمان أو ظرفَ مكان «فبمعنى في الظرفية»، فظرفَ الزمان نحو: ﴿ مكرُ الليلِ ﴾[سبأ/٣٣]،﴿و تربُّصُ أربعةِ أشهرٍ ﴾ [البقرة/٢٢٦]، و ظرفُ المكان حقيقياً، نحو: فتيلُ كربلاء و شهيد الدار، و مجازيًّا نحو ﴿ أَلدُّ الخصامِ ﴾[البقرة/٢٠٤]، و هذه الإضافة أعني الَّتي بمعنى في أثبتَها المُصنِّف(ره) تبعاً لابن الحاجب و ابن مالك.

---

١ – هو يوسف بن يوسف بن يسعون التحبيبي الباجليُّ، كان نحويًّا لغويًّا، و ألَّف: المصباح في شرح ما اعتمَّ من شواهد الإيضاح. مات سنة٥٤٠ ه ق. بغية الوعاة٢/ ٣٦٣.

قالَ ابنُ مالك: و قد أغفلَها أكثرُ النَّحويِّينَ، و هي ثابتةٌ في الفصيح بالنقل الصحيح، و لايصحُّ تقدير غير في شواهد إلا بتكلُّف قال أبوحيَّان: لا أعلم أحداً ذهبَ إلى هـذه الإضافة غيره، و ما استدلَّ به مؤوَّلٌ، انتهى.

و ما قاله أوَّلاً مردودٌ، فقد قالَ بها عبدُالقاهر و الزمخشريّ، و حَكَاه عنهما ابنُ أياز، و صرَّحَ بها ابن الحاجب في كافيّته، و لم يذكر المُصنِّف قلّتها، و ذكرها ابنُ الحاجب و ابنُ مالك، و علَّله بعضُهم بأنَّه لم تكثر إضافةُ الشيء إلى الظرف، قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و فيه بحثٌ، لأنَّ هذا إنَّما يتمُّ لو أريدَ بالظَرف الظرفُ الحقيقيُّ، أمَّا لو أريدَ مـدخولُ في فلا، إذ إضافةُ الألوان إلى محالِّها أكثر من أن تُحصي، فبياضُ زيد بمعنى بياضٌ في زيد. و الظاهرُ أنَّ المرادَ بالظرف مدخولٌ في، إذ نظرِ الكتاب ينبغي أن يكونَ بمعـنى النظـر في الكتاب، و الفرق بينه و بين ضرب اليوم تحكُّمٌ، انتهى.

قالَ بعضُهم: و قد يجاب بحمل القلّة على الإضافيَّة، فإنَّ تقديرَ الإضافة بفي قليـلٌ بالنسبة إلى تقديرها باللام و من، كما صرَّحَ به ابنُ مالك و غيره أو كانَ المضاف إليـه غيرُهما أي غيرُ جنس المضاف و ظرفه بأن كانَ مبايناً للمضاف أو أخصُّ منه مطلقـاً، فبمعنى اللام كغلام زيد و يوم الأحد و شجر الأراك و علم الفقه، فإنَّ بينَ الغلام و زيد تبايناً، و بينَ اليوم و الأحد عموماً و خصوصاً مطلقاً، فإنَّ اليوم قد يكونُ أحداً، و قـد لايكونُ، و الأحدُ لايكونُ إلا يوماً، و كذا بين العلمَ و الفقه، فإنَّ العلمَ قد يكونُ فقهاً و قد لايكون، و الفقهُ لايكون إلا علماً، فأمَّا إذا كانَ المضافُ أخصَّ من المضاف إليـه مطلقاً كأحد اليوم أو مساوياً له كليث أسد فالإضافةُ ممتنعةٌ.

تنبيهان: الأوَّل: كونُ الإضافة في نحو يوم الأحد و علم الفقه و شجر الأراك بمعنى اللام هو ما صرَّحَ به أئمةُ العربيَّة، قالَ بعضُ المُحَقِّقين: و لايظهرُ ما دعـاهم إليـه، و الأنسبُ بالمعنى أنَّ الإضافةَ في ذلك بيانيَّةٌ، و إظهار من فيها خال عن التكلُّـف، قـالَ بعضُهم: و يمكنُ أنْ يقالَ إنَّ الحاملَ لهم على ذلك أنَّهم اشترطوا في الإضافة بمعنى مـن كون المضاف إليه جنسَ المضاف و جائزَ الحمل عليه، و هنا ليسَ كذلك، إذ ليسَ كـلُّ واحد من الأحد و الفقه و الأراك جنساً لما أضيفَ إليه، و لايحملُ عليه، إذ لايقالُ: اليوم الأحدُ و العلمُ الفقهُ و الشجرُ الأراكُ، و إنَّما يقالُ: الأحد يومٌ و الفقهُ علـمٌ و الأراكُ شجرٌ، انتهى.

الثاني: لم يبيِّن المُصنِّف تقديرَ الحرف في الإضافة اللفظيَّة معَ اقتضاء حدِّه للمـضاف إليه التقدير فيها أيضاً، و المشهورُ أنَّ التقديرَ أنَّما هو في الإضافة المعنويَّة خاصَّةً، و ذهب بعضُهم إلى أنَّ الاضافةَ اللفظيَّةَ تقدَّرُ بمعنى اللام لظهورها في نحو: ﴿فعالٌ لمـا يريـد﴾

[هود/١٠٧]، ﴿مصدِّقاً لما معهم﴾[البقرة/٩١]، و ردَّ بعدم اطِّرادهـا إذ لايسوغُ في الصفة المشبهة. و نقلَ الشاطبيُّ القولَ بالتقدير فيها عن ابن جنيّ و عن الشلوبين، و إنَّه لابدَّ منه و إنّ ظاهرَ كلام النحاة متأوَّلٌ.

قد يكتسب المضاف التذكير و التأنيث من المضاف إليه:«و قد يكتسبُ المضافُ المذكَّر من المضاف إليه المُؤنَّث تأنيثَه و بالعكس» أي يكتسبُ المضافُ المُؤنَّث من المضاف إليه المذكَّر تذكيرَه، و ليس ذلك في الصورتين مطلقاً بل« بشرط الاستغناء عنه» أي عن المضاف عندَ سقوطه« بالمضاف إليه» معَ صحَّة المعنى في الجملة كقوله، و هو الأعشي، [من الطويل]:

٣٠٦- وَ تَشْرَقُ بالقول الّذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاة مِنَ الدَّمِ[1]

فأنَّثَ شرقت مع أنَّه مسندٌ إلى مُذكَّر و هو صدرٌ، لأنَّه اكتسب التأنيثَ من القناة، و قبلَ هذا البيت:

٣٠٧- فلو كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً وَ رَقَّيْتَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجنَكَ القولُ حتى تَهرَّهُ وَ تَعْلَمَ أنـّي عَنْكُم غَيْرَ مُقْحَمِ

الجبُّ: البئر الّتي لم تطو و أسبابُ السماء: أبوابُها، و السُّلَّمُ: المرقاةُ. قيل: سمِّي سلماً، لأنَّه يسلِّمك إلى المرتقى إليه، و تهرُّه: تكرهه و تبغضه، و أقحمتُ فلاناً أي لم يطق أن يُجيبني، يقول: لو كنتَ مثلاً في جبٍّ بعيد القعر أو صعدتَ إلى السماء لم تتخلَّص منِّي، و استصعدك من الجبِّ، و أستنزلك من السماء بالقول الّذي يستدرجك حتى تكرهَه، و تعلمَ أني لستُ مقحماً عن جوابك و لا عاجزاً عن وصولي إلى الغرض منك.

قال الجار البرديُّ[2]: و الواوُ من قوله: و رقَّيتَ بمعنى أو، لأنَّه على وزن قوله تعالى: ﴿فإن استطعتَ أنْ تَبتغي نَفَقاً في الأرضِ أو سُلَّماً في السماء﴾[الأنعام/٣٥]، و يقالُ شرقَ بريقه أي غصَّ به كما يقالُ: غصصت باللقمة، و أذعته: أفشيته، يخاطبُ رجلاً مذياعاً لايكتم ما يسمعه، و المعنى أنَّك تشرق بالقول الّذي أفشيته، و أظهرته للناس، كما أنَّ القناةَ تشرقُ بالدم، و لاتشرُبه، فاستعمالُ الشرق في صدر القناة استعارةٌ من

---

١ - **اللغة:** أذعته: مخاطب من الإذاعة بمعنى الإفشاء. و أراد بالقول الّذي أذاعه هجاؤه إيّاه، و صدر القناة: من وسطها إلى مستدقها، و القناة: الرمح.

٢ - أحمد بن الحسن الجاربرديّ الشيخ فخرالدين، كان فاضلاً ديِّنا خيراًوقوراً مواظباً على العلم. و صنّف شرح منهاجه، شرح الشافية لابن الحاجب، شرح الكشاف و مات سنة ٧٤٦ هـ ق . بغية الوعاه ١/٣٠٣.

جمود الدم عليه، بحيثُ يكونُ بينَ الظهورِ، و يصير سمةً بادية عليه، قالـه الـدماميُّ في التحفة، و إلى هذا أشارَ ابنُ حزم الظاهريّ[١] في قوله[من الطويل]:

٣٠٨- تَجَنَّبْ صَديقاً مثل«ما»و احذرِ الَّذي يكونُ كعمرو بَيْنَ عُرب و أعجُم
فإنَّ صديقَ السوءِ يُزْرِي و شاهدي كما شرقتْ صدرُ القناةِ من الدم

و مرادُه بما الكنايةُ عنِ الرجل الناقص كنقصِ ما الموصولة، و بعمرو عـن الرجـل المريد[٢] الأخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواوَ في الخطِّ، قاله في المغني و غيره.

و ظاهرٌ ممَّا ذكره جوازاً أنْ يكونَ المرادُ بما الموصوفة، و كأنَّ إيثارةَ الموصولةَ بالذكر لكونها أشهرَ، و النقصُ فيها أظهرُ، قال بعض المتأخِّرين: و يمكنُ أنْ يكونَ مرادُه بما مـا النافية، لأنَّ السلبَ نقصٌ، كما أنَّ الإيجابَ شرفٌ على ما تقرَّرَ في علم المنطـق. قـالَ الصلاحُ الصفديُّ: و يحتملُ أنْ يكونَ مرادُه، بعمرو عمرو المذكور في قولِ الشاعر[مـن البسيط]:

٣٠٩- المستجيرُ بعمرٍو عندَ كربته كالمستجيرِ منَ الرَمْضاءِ بالنّارَ[٣]

و مثلُ البيت المستشهد به قولُ الأخر[من الرجز]:

٣١٠- طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضنَ كُلِّي أَوْ نَقَضْنَ بَعْضِي[٤]

و قوله[من الوافر]:

٣١١- و ما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَ لَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارا[٥]

قال ابن هشام في المغني: يحتملُ أن يكونَ من ذلك﴿ فلهُ عشرُ أمثالهـا ﴾[الأنعـام /١٦٠]﴿ و كُنتم على شفا حفرة منَ النارِ فأنقذكم منها﴾[آل عمران/١٠٣]، أي من الشفا، و يحتملُ أنَّ الضميرَ للنار، و أنَّ الأصلَ فَلَهُ عشرُ حسناتٍ أمثالِها، فالمعـدودُ في الحقيقة الموصوفُ المحذوفُ، انتهى.

و عبارةُ المُصَنِّف شاملةٌ لما كان المُؤنَّث فيه ظاهراً أو مضمراً، و زعمَ الفـرَّاء أنَّـه لايجوزُ معَ المضمرِ، فلايجوزُ الأَصابعُ قطعت بعضُها، و لا القناةُ أشرقتْ صـدرُها، و إنَّ

---

١ - ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد(٩٩٤-١٠٦٤ م) كان شاعراً و فيلسوفاً له «طوق الحمامة» أثر شهير في الأدب و« جهرة أنساب العرب». المنجد في الاعلام ص ٦.
٢ - في جميع النسخ «عن الرجل المتزيد»ولكن في المغني عن الرجل المريد. مغني اللبيب ص٦٦٧.
٣ - البيت للبحترى. **اللغة:** المستجير: اسم الفاعل من استجار بمعنى استغاث، الكربـة: الحـزن و الغـم، الرمضاء: شدّة الحر.
٤ - هو من أبيات للأغلب العجلي، و قيل للعجاج التميمي و اسمه عبدالله بن رؤبة .**اللغة:** نقضنَ: كَسَرْنَ، كلي و بعضي: كل أعضائي و بعض أعضائي.
٥ - هو للمجنون. **اللغة:** شغفن: أصبن قلبي.

العربَ منعت من استحازته، ذكره في الإرتشاف، و أجازه بعضُهم مستشهداً بقوله[من الطويل]:

٣١٢- تَمَنَّيْتُ شَمْسَاً أسْتَضِئُ بنُورها فَلمَّا أضَاءَتْ أَحْرَقَتْنِي ضِيَاؤُها[1]

و الثاني نحو قوله[من البسيط]:

٣١٣- إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بطَوعِ هَوًي وَ عَقْلُ عاصي الهَوَي يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[2]

فذكَّرَ مكسُوفٌ، و القياسُ مكسوفةٌ، لأنَّه خبرٌ مُؤنَّث، و هو إنارةٌ، لأنَّها اكتسبت التذكيرَ من إضافتها إلى العقل. قالَ ابنُ هشام: و يحتملُ أن يكونَ منه قوله تعالى: ﴿إنَ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنينَ ﴾[الأعراف/٥٦]، و تبعده ﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾ [الشورى/١٧]، فذكَّر قريبٌ حيثُ لا إضافةُ، و لكنْ ذكر الفرَّاء أنَّهم التزموا التذكيرَ في قريب، إذا لم يرد قربُ النسب قصداً للفرق، انتهى.

و اشترطَ جوازُ الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه في الصورتين، لأنَّه لو لم يُحْز ذلك لم يكتسب المضافُ الحكم المذكورَ في مسألتين« و من ثُمَّ امتنع قامتْ غلامُ هند» و جاءَ أمة زيد. إذْ لايقالُ: قامت هندٌ و أنتُ تريد غلامَها، و لا جاءَ زيدٌ و أنتَ تريد أمتَه، و زادَ ابنُ مالك في التسهيل شرطاً آخرَ لم يذكره المُصنِّف، و هوكونُ المضاف بعضاً منَ المضاف إليه كمثال المتن أو كبعضه، نحو اجتمعت أهلُ اليمامة.

قالَ البدرُ الدَماميني في شرحه: فإن قلتَ: ما الَّذي استفيدَ من هذا القيد بعد اعتبار القيد الأوَّل، و هو صحَّةُ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، فإنَّ هذا ملزومٌ لكون المضاف بعضاً أوكبعض، قلتُ: لا نسلمُ هذه الملازمةَ، ألاترى أنَّه لايصحُّ أن تقولَ: أعجبتني يوم عروبة، و إن صحَّ الاستغناء مع كون المضاف ليسَ بعضاً للمضاف إليه و لا كبعضه، لأنَّ اليوم نفسُ عروبة فقد ظهرتْ فائدةُ الإتيان بهذا القيد، انتهى. و عروبة و باللام يوم الجمعة[3].

و زادَ الفارسيُّ قسماً آخرَ، يجوزُ فيه التأنيثُ، و هو أنْ يكونَ المضافُ إلى المُؤنَّث [كلمة] كلٌّ، كقول عنترة[من الكامل]:

٣١٤- جَادَتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرهَمِ[4]

---

١ - هو لأبي بكر الشبلي.
٢ - لم يسمَّ قائله، **اللغة:** المكسوف. اسم مفعول من الكسف بمعنى الاحتجاب، الطوع: الانقياد.
٣ - العَروبة و يوم العروبة: يوم الجمعة في الجاهلية.
٤ - هو من قصيدة لعنترة بن شدّاد العبسي و هي إحدى المعلقات. **اللغة:** الثرّة: الكثيرة الماء.

و منه قوله تعالى: ﴿يومَ تجدُ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ﴾[آل عمران/٣٠]﴿ و وُفِّيَتْ كلُّ نفسٍ﴾[آل عمران/٢٥]. قالَ المراديُّ في شرح التسهيل: و الأفصح في هذا القسم التأنيثُ بخلاف ما سبقَ، انتهى.

و أشارَ المُصنِّف (ره) بقد التقليليَّة إلى أنَّ ذلك و إنْ جَازَ و صَحَّ لكنَّ الأصلَ و الأفصحَ التذكيرُ في الصورة الأولى، و التأنيثُ في الصورة الثانية.

تكميلٌ: و قد يكتسبُ المضافُ من المضاف أُموراً غيرَ ذلكَ:

أحدُها: وجوبُ التصدير إذا أُضيفت لمصدَّر، و لهذا وجبَ تقديمُ المبتدأ في نحو: غلامُ مَنْ عبدُك، و الخبرُ في نحو: صبيحةُ أيَّ يومٍ السفرُ، و المفعولُ في نحو: غلامَ أيِّهم اكرمتُ، و من و مجرورَها في نحو: من غلام أيِّهم أنتَ أفضلُ، و وَجَبَ الرفعُ في نحو: علمت أبو مَنْ زيدٌ، و إلى هذا أشارَ الشيخُ أمينُ الدين العروضيُّ المحليُّ[١] بقوله [من الطويل] :

٣١٥- عليك بأرباب الصدورِ فمن غَدا مُضافاً لأرباب الصدور تَصَدَّرا
و إيَّاكَ أن ترضى صحابةَ ناقصٍ فتنحطَّ قدراً من عُلاك و تحقرا
فرفعُ «أبو مَنْ» ثُمَّ خفض«مزمَّل» يبيِّنُ قولي مُغرياً و محذِّرا

و الإشارةُ بقوله: ثُمَّ خفض مزمل إلى قول امرئ القيس[من الطويل]:

٣١٦- كَأنَّ ثبيراً في عَرَانينَ وَبْلِه كبيرُ أناسٍ في بجاد مُزَمَّلِ[٢]

و ذلك لأنَّ مزمَّلاً صفةٌ لكبير، فكانَ حقُّه الرفعَ و لكنَّه خفضَ لمجاوَرته للمخفوض.

الثاني:المصدريَّة، نحو قوله تعالى:﴿و سيعلمُ الَّذين ظَلَمُوا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ ﴾[الشعراء/٢٢٧]، فأيَّ مفعولٌ مطلقٌ ناصبه ينقلبونَ،و يعلمُ معلَّقة عن العملِ بالاستفهام.

الثالثُ الظرفيةُ، نحو: ﴿تُؤتي أكلَها كلَّ حينٍ﴾[إبراهيم /٢٥] و قوله [من السريع]:

٣١٧- أنا أبوالمنهال بعضَ الأحيان .....[٣]

الرابع: البناء قال ابن هشام في المغني و ذلك في ثلاثة أبواب:

أحدُها أنْ يكونَ المضافُ مبهماً كغير و مثل و دون، و استدلُّوا بقوله تعالى:﴿ و حيلَ بينَهم و بينَ ما يشتهُونَ﴾[سبأ/٥٤]،﴿ إنَّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تنطقُونَ ﴾[الذاريات

---

١ - محمد بن على بن موسى أمين الدين الأنصاري المحليُّ، نحويٌّ، درَّس النحو بالقاهرة، له شعر حسن وكتب، منها: أرجوزة في العروض ، مات سنة٦٧٣ هـ . الأعلام للزركلي، ١٧٢/٧.

٢ - البيت من معلقة امرئ القيس. **اللغة**: ثبير: جبل بعينه و العرنين: الأنف و الجمع العرانين ثُمَّ استعار العرانين لأوائل المطر، البجاد: كساء مخطط و الجمع البجد، التزميل: التلفيف بالثياب.

٣- تمامه«ليس على حسبي بضوان»، و هولابن دارة سالم بن مسافع.**اللغة**:الضوّان: مبالغة من الضون بمعنى الحفظ.

/٢٣]، في من فتح مثلاً، و هو صفة لحقٌّ و قراءة بعض السَّلف: ﴿أنْ يصيبَكم مثل ما أصابَ﴾[هود/٨٩]، و قول الفرزدق [من البسيط] :

٣١٨- ....و إذ ما مثلم بشر[١]

و قول الآخر[من البسيط]:

٣١٩- لَمْ يَمْنَعِ الشَّرب منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصون ذات أَوْقَال[٢]

فغير فاعلٌ ليمنع، و قد جاء مفتوحاً، و قد يوؤَّلُ جميع ذلك، و زَعَمَ ابنُ مَالـكَ أن ذلك لايكونُ في مثل لمخالفتها المبهمات بأنَّها تُثنَّي و تجمعُ، كقوله تعالى:﴿ إلا أمـمٌ أمثالكم﴾[الأنعام /٣٨] و قول الشاعر[من البسيط]:

٣٢٠- ..... و الشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ الله مثلان[٣]

و تأوَّل الآية، و أمَّا بيتُ الفرزدق ففيه أجويةٌ مشهورةٌ، و لايأتي بحثُه هذا في غـير، لأنَّ قولهم: غيران و إغيار ليس يعرفُ، و لو كان المضافُ غيرَ مبهمٍ لم يُبْنَ.

الثاني: أن يكونَ المضافُ زماناً مبهماً و المضافُ إليه إذْ نحو:﴿و مِنْ خزي يومئـذٍ﴾ [هود /٦٦]، ﴿و مِنْ عذابِ يومئذ﴾[المعارج/١١] يقرءان بجرِّ يوم و فتحه.

الثالثُ: أن يكونَ زماناً مبهماً و المضافُ إليه فعلٌ مبنيٌّ كقوله[من الطويل]:

٣٢١- على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا و قلت ألَمَّا أصحُ و الشَّيب وازع[٤]

و قوله[من الطويل] :

٣٢٢- لأَجْتَذِبنْ منهُنّ قَلْبي تَحَلُّماً على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَليمٍ[٥]

رويا بالفتح، و هو أرجحُ من الإعراب عندَ ابنِ مالك، و مرجوح عند ابن عصفور.

فإن كانَ المضافُ إليه فعلاً معرباً أو جملة اسميَّة، فقالَ البصريُّون: يجبُ الإعرابُ، و الصحيحُ جوازُ البناء، و منه قراءة نافع:﴿ هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ صـدقُهم﴾[المائـدة /١١٩]، بالفتح بناءً و قراءةُ غيرِ أبي عمرو:﴿ يومَ لا تملكُ نفسٌ﴾ [الانفطـار/١٩]،و قال[من الطويل] :

٣٢٣- إذا قُلْتُ هذا حينَ أسْلُو يَهيجُني نَسيمُ الصَّبا مِن حَيْثُ يَطْلِعُ الفَجْرُ[٦]

---

١ - تمام البيت «**فأصبحوا قد أعادالله نعمتهم .....إذ هم قريشٌ.**»

٢ - البيت لأبي قيس بن الأسلت«صيفي بن عامر» **اللغة:** ذات أوقال: ذات ثمرات.

٣ - صدره«من يفعل الحسنات الله يشكرها»هو لكعب بم مالك أو لعبد الرحمن بـن حـسان بـن ثابـت الأنصاري. **اللغة:** مثلان: سيّان.

٤ - هو للنابغة الذبياني.**اللغة:** عاتبت: لمت في تسخط، الصبا: اسم للصبوة، و هي الميل إلى هوي الـنفس و اتباع شهواتها، المشيب: ابيضاض المسود من الشعر. وزاع: زاجر ، ناه.

٥ - لم يسمّ قائله. **اللغة:** التحلم: تكلف الحلم.

٦ - هو لأبي صخر الهذلي. **اللغة:** اسلو: أنسي ، يهيج : يثير.

و قال آخر[من الطويل] :

٣٢٤- أَلَمْ تَعْلَمي يَا عَمْــرَكِ اللهُ أَنَّني كَــريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ
و أَنِّي لأَخــزَى إذا قيلَ مُملقٌ سخيٌّ و أَخزَي أَنْ يقالَ بخيلُ[1]

رويا بالفتح، قال البدرُ الدماميُّ في شرح التسهيل قالَ ابن هشام: سَأَلَني سائل مِنْ أينَ هَبَّ الصبا؟ فأنشدته ألم تعلمي البيتين، و لم يَزِدْ على ذلك، فتنبَّهْ، انتهى.

و قالَ في شرح المغني بعد حكاية ذلك: وجهُ صلاحية هذا اللحواب أنَّهَ اشتملَ على بناء حين المضافة إلى الجملة في قوله: على حينَ الكرامُ قليلٌ، فأشار به إلى البيت في هذا الحَكم حيث قيل هذا حين أسلو، فبني حين المضاف إلى الجملة[2]، و لايخفي أنَّ هذا البيتَ المشارَ إليه بإنشاد ذينك البيتين صريحٌ في ذكر محلِّ الصبا، إذ قالَ فيه نسيمُ الــصبا مــن حيث يطلعُ الفجر فظهر المقصودُ، و لله الحمد.

المجرور بالحرف

ص: الثاني: المجرور بالحرف، و هو ما نُسبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍّ ملفوظ، و المشهورُ من حروف الجر أربعة عشر: سبعَةٌ منها تجرُّ الظاهر و المضمر، و هي: من و إلى و عن و على و في والباء و اللام.و سبعة منها تجرُّ الظاهر فقط و هي: مُنــذُ و مُذْ تختصَّان بالزَّمان، و رُبَّ تختصُّ بالنكرة، و التّاءُ تختصُّ باسم الله تعالى و حــق و الكاف و الواو لاتختصُّ بالظاهر المعيَّن.

ش:«الثاني» ما يردُ مجروراً لا غيرُ« المجرورُ بالحرف، و هو ما» أي اسمٌ «نُسب إليه شيء» دخل نسبةَ الفعل إلى الفاعل والمفعول، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، و غيرُ ذلكَ ممَّــا ليسَ من المعرَّف كما مَرَّ، و خرج بقوله« بواسطة حرف جرٍّ ملفوظ».

و اعلمْ أنَّه ليسَ في كلامه ما يَقتضي أنَّ الفعلَ يضافُ حيثُ يكونُ حــرفُ الجــرِّ ملفوظاً، كمررتُ بزيد، فلاينبغي حملُه على ذلك، و إنْ كانَ محتملاً لــه، إذ الحــقُّ أنَّ المضافَ لايكونُ إلا اسماً كما صرَّحَ به الزمخشريُّ و غيرُه، فإذا قلتَ: مــررتُ بزيــد، فمررتُ من حيثُ إنَّ زيداً مفعولٌ به، ليسَ مُؤوَّلاً باسم، و منْ حيثُ هو مــضافٌ إلَى زيدٍ مؤوَّلٌ به، أي بمرور مضاف، فالمضافُ هو المرورُ لا الفعلُ الاصطلاحيُّ، و الَّــذي

---

١ - هما لمبشرين عذيل أو لموبال بن جهم المذحجي.**اللغة:** أخزي: من الخزي بمعنى الذلّ و الهــون، المملــق: الفقير.

٢ - سقطت هذه الجمل في «س».

دَعا شرَّاحَ كلامِ ابنِ الحاجب في كافيته إلى حملِ عبارته على أنَّ المضاف يكونُ فعلاً تعريفُه لحروف الجرِّ بأنَّها ما وضع لافضاء الفعلِ أو معناه إلى ما يليه، و هو صريحٌ في ذلك.

«و المشهورُ من حروف الجرِّ أربعةَ عشرَ» حرفاً بإسقاط عدا وخلا وحاشا و لعلَّ و متى و كي، فجملتها مطلقاً عشرون، و دعوى كون الثلاثة الأوَّل غيرَ مشهورة غيرُ مسلَّمه، فإنَّها لَيْسَتْ في الاشتهار دونَ ما ذكره، و إن نصبتْ أفعالاً، لكنَّ الجرَّ بها ثابتٌ بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح، و سيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء إن شاءَ اللهُ تعالى. و أمَّا الثلاثةُ الأخيرةُ فشاذةٌ، أمَّا لعلَّ فلايجرُّ بها إلا عُقَيل. قال شاعرهم [من الوافر]:

٣٢٥- لَعَلَّ اللهَ فَضَّلَكُمْ علينا ..... [1]

بجرِّ لفظِ الجلالة، و لَهم في لامها الأولى الإثباتُ و الحذفُ، و في الثانية الفتحُ و الكسرُ.

و أمَّا متى فلايجرُّ بها إلا هذيلٌ[2]، و هي عندهم بمعنى من الإبتدائية. سُمِعَ من بعضهم: أخرجَ متى كمِّه، و قال أبو ذويب الهُذَلي[3]، يصفُ السحابَ [من الطويل]:

٣٢٦- شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهنَّ نَئيجُ[4]

و أمَّا كي فعَدُّها من حروف الجرِّ مذهبُ البصريِّين، قالوا: و لايجرُّ بها إلا ما الاستفهاميةُ، كقولهم في السؤال عن علَّة الشي: كيمه بمعنى لمه، و ما و إن المصدريَّتان و مع صلتهما كقوله [من الطويل]:

٣٢٧- إذا أنْتَ لَمْ تَنْتفعْ فَضُرَّ فإنما يُرَجَّى الفتى كَيْمَا يَضُرُّ و يَنْفَعُ[5]

و نحو: جئتكَ كي تكرمَني، إذا قدَّرتَ إنْ بعدَها، و أمَّا الكوفيُّون فعندهم أنَّها ناصبة دائماً، و اختارَه المُصَنِّف كما سيأتي بيانُه في حديقةِ الأفعالِ.

سبب تسمية حروف الجرِّ: و سُمِّيت هذه الحروفُ حروفَ الجرِّ، قالَ ابنُ الحاجب: لأنَّها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم. و قالَ الرضيُّ: بل لأنَّها تعملُ إعراب الجرِّ كما قيل: حروفُ النصب و حروفُ الجزم، و يُسمِّيها الكوفيُّونَ حروفَ الإضافة، لأنَّها تضيفُ

---

١ - تمامه «**بشيء أنَّ أُمَّكمْ شريم**»، هو لرجل من عقيل و لم ينسب لقائل معيّن. **اللغة**: الشريم: المراة المفضاة.

٢ - قبيلة من مضر من عرب الشمال أو العدنانيون.

٣ - شاعر مخضرم(ت نحو ٦٤٨) اشترك في فتح إفريقية، أشهر شعره قصيدته العينيّة الّتي رثي بها أبناؤه. الجامع في تاريخ الأدب العربي. ١/ ٤١٢.

٤ - **اللغة**:ترفعت: تصاعدت، و تباعدت، لجج: جمع لجة بمعنى معظم الماء، نئيج: هو الصوت العالي المرتفع.

٥ - نسب هذا البيت إلى النابغة الجعدي و إلى النابغة الذبياني و إلى عبد الأعلى بن عبد الله.

الفعلَ إلى الاسم، أي تُوصله إليه، و تربطُه به، و حروفُ الصفات، لأنَّها تُحدثُ صفةً في الاسم، ففي قولك: جلستُ في الدار، دلَّت في على أنَّ الدارَ وعاءٌ للجلوس، و قيلَ: لأنَّها تقعُ صفاتٍ لما قبلَها من النكرات، كذا في همع الهوامع.

الحروف الَّتي تجرُّ الظاهر و المضمر: و هذه الأربعةُ عشرَ المشهورةُ من حروف الجر،«سبعةٌ منها تجرُّ الظاهرَ و المضمرَ و هي»: «من» و قد يقال: منا على زِنة إلى، و زعمَ الكسائيُّ و الفرَّاء أنَّها الأصلُ، و خُفِّفت لكثرة الاستعمال، و قال ابن مالك: هي لغةٌ لبعض العرب، و قال أبوحيَّان: ضرورةٌ، و قدَّمَها، لأنَّها أُمُّ حروف الجرِّ كما قاله الحريرى و غيره، و قال ابنُ الدهان في الغرة[1]: من أقوي حروف الجرِّ، و لهذا المعنى اختُصَّت بالدخول على عندَ انتهى، و لها ستَّةَ عشرَ معنى:

أحدُها: ابتداءُ الغاية، و ليسَ المرادُ بالغايةَ هنا نهايةَ المسافة، و كذا في قولهم إلى لانتهاء الغاية، إذ لامعنى لابتداء النهاية و انتهاء النهاية، و إنَّما المرادُ بالغاية جميعُ المسافة، قاله الرضيُّ: و يلزمُ عليه أن يكونَ استعمالُ من في الزمان مجازاً إلا أن يُرادَ بالمسافة المسافة الحقيقة و التنزيليةُ، و قالَ آخرُ: كثيراً ما يطلقونَ الغايةَ، و يريدون بها الغرضَ، و المقصود و المراد ها هنا الفعل، لأنَّه غرضُ الفاعل و مقصودهُ، انتهى.

و يلزمُ عليه أن تخصَّ من الابتدائية بالأفعال الاختياريّة الَّتي لها غرضٌ، و لايصحُّ أن يقالَ: غَلي القدُر من أول النهار إلى آخره، فالأحسنُ أنَّ المرادَ بالغاية النهاية، أي لابتداء له نهايةٌ، و لايستعملُ في ابتداء لا نهايةَ له، كالأمور الأبديَّة، قاله عصامُ الدين، ثُمَّ الابتداءُ يكونُ في المكان باتفاقٍ نحو﴿ منَ المسجد الحرام﴾[الإسراء/١]، و في الزمان خلافاً لأكثر البصريِّين، نحو:﴿ من أوّلَ يَوْمٍ﴾[التوبة/١٠٨]، و في الحديث: مطرنا من الجمعة إلى الجمعة[2]، و الشواهدُ عليه كثيرةٌ، و تأويلها تعسُّفٌ و في غيرهما، نحو: من محمد رسول الله(ص)، و ﴿إنَّه من سليمانَ﴾[النمل/٣٠]، و علامتُها صحَّةُ إيراد إلى أو ما يفيدُ فائدتها قبالتَها، نحو: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ، لأنَّ معنى أعوذُ به ألتجئُ إليه.

الثاني: التبعيضُ، و علامتُها جوازُ الاستغناء عنها ببعض، نحو: أخذتُ من الدارهم، أي بعض الدارهم، و المفعول الصريح في هذا المثال محذوفٌ، أي أخذت من الدراهم

١ - لعلَّه الغرَّة المخفية في شرح الدرَّة الألفية. كشف الظنون٢/١١٩٨.
٢ - صحيح البخاري،١/٤٥٦، رقم ٩٥٣.

شيئاً، فإن اعتبرتَ المفعولَ مقدَّماً، جازَ في المجرور وجهان: أنْ يكونَ متعلِّقاً بالفعل، و أنْ يكونَ متعلِّقاً بمحذوف صفة للمفعول، و إن اعتبرتَه مؤخَّراً تعيَّنَ تعلُّقُ الجارِّ بالفعل.

الثالثُ: بيانُ الجنس، أيْ إظهارُ المقصود منه، نحو: ﴿فاجتَنبوا الرجسَ من الأوثان﴾ [الحج/٣٠]، و علامتُها أن يحسنَ جعلُ الَّذي في مكانها، لايقالُ: لايصحُّ ذلكَ في نحو: قد كانَ من مطر أي شيء مع أنَّ من بيانِّيةٌ، لأنَّه يلزمُ وصفُ النكرة بالمعرفة، و يلزمُ جعلُ المفرد، أي مطر صلة، لأنَّا نقولُ: المرادُ جعلُ الَّذي في مكانها مع إيرادِ مقتضياتِ الموصول.

الرابع: البدل، نحو: ﴿أرضيتُم بالحياة الدُّنيا منَ الآخرة﴾[التوبة/٣٨]﴿ لَجَعَلْنا منكم مَلائكةً ﴾[الزخرف/٦٠]، و نحو: و لاينفعُ ذا الجد منك الجدّ، و أنكره قومٌ، فقالُوا: التقديرُ: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الأخرة، فالمفيدُ المبدليَّة متعلَّقُها المحذوفُ، و من للابتداء، و كذا الباقي.

الخامسُ: التنصيصُ على العموم، أو توكيدُ التنصيص عليه، و هي الزائدةُ، فالأوَّل نحو: ما جاءَني من رجلٍ، و الثاني نحو: ما جاءَني من أحد، و لها ثلاثةُ شروط: أنْ يسبقَها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ. و أنْ يكونَ مجرورُها نكرَةً، و أنْ يكونَ إمَّا فاعلاً نحو: ﴿ما يأتيهم منْ ذكر﴾ [الأنبياء/٢]، أو مفعولاً نحو:﴿ هل تُحسُّ منْهم منْ أحَد ﴾[مريم /٩٨]، أو مبتدأً، نحو:﴿ هَلْ منْ خَالقٍ غيرُالله﴾[فاطر/٣]، قالَه ابن هشام في الأوضح، و أجازَ بعضُهم زيادتُها بشرط تنكير مجرورِها فقط، نحو: قد كانَ من مطر، و أجازَها الأخفشُ و الكسائيُّ و هشامٌ بلا شرط، و وافقَهم ابنُ مالك في التسهيل.

السادسُ: التعليل، نحو:﴿ممَّا خَطيئاتهم أُغْرقوا ﴾[نوح/٢٥].

السابعُ: الظرفيةُ نحو:﴿ ماذا خَلَقُوا من الأَرض﴾[فاطر/٤٠].

الثامنُ: الفصلُ بالمهلة، و هي الداخلةُ على ثاني المتضادين، نحو:﴿ وَ اللهُ يعلمُ المفسدَ منَ المصلح﴾[البقرة/٢٢٠]،﴿و حتى يَميزَ الخبيثَ من الطَّيِّب ﴾[آل عمران /١٧٩]، قالَه ابنُ مالك، قالَ ابن هشام: و فيه نظر، لأنَّ الفصلَ مستفادٌ من العامل، فإنَّ مازَ و ميَّز بمعنى فصل، و العلمُ صفةٌ توجبُ التمييزَ، و الظاهر أنَّ من في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن.

التاسعُ: انتهاءُ الغاية، و هو قولُ الكوفيِّين، و اختارَه ابنُ مالك، و استدلَّ له بصحة قولكَ: تقرَّبتُ منه، و هو بمعنى تقرَّبتُ إليه .

العاشرُ: مرادفةُ عن، نحو: ﴿فويلٌ للقاسية قلوبُهم مِن ذكرِالله﴾[الزمر/٢٢]، ﴿و يا ويلنَا قد كُنَّا في غفلةٍ من هذا ﴾[الأنبياء/٩٧].

الحادي عشرَ: مرادفةُ الباء، نحو: ﴿ينظرونَ من طرف خفيٍّ﴾[الشوري/٤٥] قالَه يونسُ. قالَ ابنُ هشام: و الظاهرُ أنَّها للابتداء، و تعقَّبه الدَّماميُّ بأنَّه أُريدَ كونُ الظرف آلةً للنظر، فمن بمعنى الباء، كما قاله يونس، و ليس الظاهر كونه حينئذ للابتداء، و إنْ أُريدَ أنَّ الظرفَ وَقَعَ ابتداءَ النظر فيه، فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء[1]، فهما معنيانِ متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمَّلْه، انتهى.

الثاني عشرَ: موافقةٌ عند، نحو:﴿ لن تُغنيَ عنهم أموالُهم و لا أولادُهم من الله شيئاً ﴾ [آل عمران/١٠]، قاله أبو عبيدة، و الصحيحُ أنَّها في ذلك للبدل.

الثالثَ عشرَ: مرادفةٌ ربَّما، إذا اتَّصلت بما كقوله[من الطويل]:

٣٢٨- و إنَّا لَممَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأسه تُلْقي اللسَانَ منَ الفَمِ[2]

قاله السيرافيُّ و ابنُ خروف و ابنُ طاهر و الأعلم، و خَرَّجُوا عليه قولَ سيبويه، و أعلم أنَّهم ممَّا يحذفونَ كذا قالَ ابنُ هشام، و الظاهرُ أنَّ منْ فيهما ابتدائيةٌ، و ما مصدريَّةٌ، و أنَّهم جَعَلُوا كأنَّهم خلقوا من الضرب، و الحَذفُ مثل﴿ خُلقَ الإنسانُ منْ عَجَلٍ﴾[الأنبياء/٣٧]،انتهى. قال التقيُّ الشُّمُني: هذا ليسَ بظاهرٍ في قولَ سيبويه على ما يَخفى.

الرابعَ عشرَ: الاستعلاءُ ، نحو ﴿و نَصَرْنَاه منَ القومِ ﴾[الأنبياء/٧٧]، و قيل على التضمين أي منعناه منهم بالنصر.

الخامسَ عشرَ: التحريد، نحو: لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ، قيل: و الظَّاهرُ أنَّ من التحريديَّة ابتدائيَّة أو ظرفيَّة.

السادسَ عشرَ: النسبة، نحو: قوله (ع) أنتَ منِّي بمنزلة هارون من موسى[3]. قيلَ: و الظاهرُ أنَّ من في الحديث للابتداء، إذ التقدير قربُك منِّي بمنزلة قربِ هارونَ من موسى، و حذفَ المضافُ لظهور المعنى.

«و إلى» و لها ثمانية معان:

أحدُها: انتهاءُ الغاية المكانيَّة و الزمانيَّة، نحو﴿ إلى المسجد الأقصي﴾ [الاسراء/١]و ﴿ثُمَّ أتمُّوا الصيامَ إلى الليل﴾ [البقرة/١٨٧]، أو غيرهما، نحو: أعطيتهُ من مائة إلى الألف.

الثاني: المعيَّةُ كمع، و ذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلُّق، نحو:﴿ مَنْ أنصاري إلى الله﴾[آل عمران/٥٢]،﴿و أيديكم إلى المرافق ﴾[المائدة

---

١ - سقطت« فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء» في «س».

٢ - هو لأبي حية النميري (-١٨٢هـ ق). **اللغة**: الكبش: فحل الضأن» و المراد بالكبش هنا سيد القوم.

٣ - الترمذي،/٤٢٢، رقم١١١٤.

/٦]،﴿و لاتأكلُوا أموالَهم إلى أموالكم﴾[النساء/٢] قال الرضيُّ: و التحقيقُ أنَّها للانتهاء أي مضافة إلى المرافق و إلى أموالكم، و قال غيره[١]: ما وَرَدَ من ذلك يُؤوَّلُ على تضمين العاملِ و ابقاء إلى على أصلها، و المعنى في الآية الأولى من يُضيفُ نصرتَه إلى نصرةِ الله تعالى، أو من نَصَرَني حالَ كونه ذاهباً إلى الله تعالى.

الثالثُ: التبيينُ و هي المتعلّقةُ في تعجُّب أو تفضيل بحبٍّ أو بعض مبيّنة لفاعلية مصحوبها، نحو: ما أحبَّ زيدٌ إلى و قوله تعالى:﴿ ربِّ السجنُ أحَبُّ إلى﴾ [يوسف /٣٣]، و إثبات هذا المعنى لإلى مخصوصٌ بابن مالك.

الرابعُ: مرادفةُ اللام ،نحو:﴿ و الأمرُ إليك﴾ [النمل/٣٣]، و قيلَ: لانتهاءِ الغاية أي منته إليك.

الخامسُ: الظرفيَّةُ، كفي، ذكره جماعة في قوله[من الطويل]:

٣٢٩- فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعيدِ كأنَّني إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ[٢]

أي في الناس، و تأوَّلَه بعضُهم على تعلُّقِ إلى بمحذوف، أي مطليٌّ بالقار مضافاً إلى الناس، فحذفَ، و قلبَ الكلامُ، و قال ابنُ عصفور: و هو على تضمين معنى مبغض، قال: و لو صحَّ مجيءُ إلى بمعنى في لجازَ زيدٌ إلى الكوفة.

السادسُ: الابتداءُ، كقوله[من الطويل]:

٣٣٠- تَقُولُ و قد عِالَيتَ بالكُورِ فوقها أيُسقَى فلا يَروى إلى ابنُ أحْمَرا[٣]

أي منِّي.

السابعُ: موافقةُ عندَ، كقوله[من الكامل]:

٣٣١- أمْ لاسبيل إلى الشَّباب و ذكره أشهى إلى من الرَّحيقِ السَّلسَلِ[٤]

الثامنُ: التوكيدُ، و هي الزائدةُ، أثبتَ ذلك الفرَّاء مستدلّاً بقراءة بعضهم:﴿أفئدةً مَنَ الناسِ تَهْوَي إليهم﴾[إبراهيم/٣٧] بفتح الواو، أي تهواهم، و خرَّجه غيرُه على تضمينِ تهوي بمعنى تميل.

و عَن، و لها سبعةُ معان:

أحدُها: المجاوزةُ، و هوَ الأكثر فيها، و لم يذكرِ البصريُّون غيره، و المرادُ بالمجاوزة بُعدُ شيء عن المجرور بها بسببِ إيجادِ مصدرِ الفعل المعدَّي بها نحو: سرتُ عن البلد، أي بعدتُ عنها بسبب السير.

---

١ - سقطت «و قال غيره» في «ح».
٢ - هو للنابغة الذبياني من اعتذارياته. **اللغة**: الوعيد: التهديد، إلى: بمعنى في، القار: القطران.
٣ - البيت لابن أحمر الباهلي. **اللغة**: عاليت: رفعت، الكور: الرحل.
٤ - هو لأبي كبير الهذلي. **اللغة**: الرحيق: صفوة الخمر، السلسل: العذب و البارد.

الثاني: البدلُ، نحو:﴿ لاتَجْزي نفسٌ عن نفسٍ﴾[البقرة/٤٨]، و في الحديث «صُومي عن أمِّك[١]» أي بدلَ نفس و بدل أمِّك.

الثالثُ: الاستعلاءُ، نحو: ﴿فإنَّما يبخلُ عن نفسه﴾[محمد /٣٨]، أي عليها.

الرابعُ: التعليل: نحو:﴿ و ما نحنُ بتاركي آلهتنا عن قولكَ﴾[هود/٥٢]، أي لأجله.

الخامسُ: مرادفةُ بعد، نحو﴿ لَتَرْكَبُنَّ طبقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[الانشقاق/١٩]،أي حالة بعد حالة.

السادسُ: مرادفةُ من، نحو: ﴿و هو الَّذي يقبلُ التوبةَ عن عباده﴾[الشوري/٢٥]، أي منهم بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ من أحدهما و لم يُتَقبَّل من الآخر﴾[المائدة/٢٧].

السابعُ: الاستعانةُ، قاله ابنُ مالك، و مَثَّله برميتُ عن القوس، لأنَّهم يقولونَ أيضاً: رميتُ بالقوس، حكاهُما الفرَّاء، و فيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أنْ يقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرميةَ، و حكى أيضاً رميتُ على القوس.

«على» و القولُ بحرفيَّتها هو مذهبُ البصريِّينَ و الكوفيِّينَ، و زعمَ ابن الطراوة و ابنُ طاهر و ابن خروف و أبو الحجاج ابن معروف[٢] و الأستاذ أبوعلى في أحد قوليه: إنَّها اسمٌ دائماً، و لايكونُ حرفاً، و نسبوه لسيبويه، و لها تسعةُ معان.

أحدُها: الاستعلاءُ حسًّا، نحو:﴿ و عليها و عَلى الفُلكِ تُحْمَلُونَ ﴾[المؤمنون/٢٢]، أو معنى، نحو: ﴿فَضَّلْنا بعضَهم على بعض﴾[البقرة/٢٥٣]،﴿ و لهم على ذنبٌ﴾[الشعراء /١٤]، ثمَّ إنَّه قد يكونُ على مجرورها كما مُثِّل به، و هو الغالبُ، و قد يكونُ على ما يقربُ منه نحو:﴿ أو أجدُ على النار هدًى﴾[طه/١٠]. قالَ الزمخشريُّ: معنى الاستعلاء على النار أن أهلَ النارِ يستعلونَ المكانَ القريب منها.

و ها هنا بحثٌ نفيسٌ أثَّرت إيرادُه لما فيه من الفوائد، و هو منقولٌ من كتاب مطلع السعدين[٣] و مجمع البحرين، و هو تاريخٌ ألَّفه عبدُ الرزاق ابنُ اسحق السمرقنديُّ، و كان في حدود سبع و ثمانين مائة، و سببُ إيراده له أنَّه ذكر أنَّ الأمير شريف الدين على الجرجانيَّ[٤] وَرَدَ إلى سمرقند في سنة تسعين و سبعمائه، فاكرمَه الأميرُ تيمور[٥] غاية

---

١ - صحيح مسلم،٢/١٧٠،رقم ١١٤٨.

٢ - لم أجد ترجمة حياته.

٣ - مطلع السعدين في وقايع عصر السلطان أبي سعيد مع الاشتمال على حوادث الربع المسكون للشيخ كمال الدين عبدالرزاق بن جلالدين اسحق السمرقندي المتوفى سنة ٨٨٧ هـ ق كشف الظنون ٢/ ١٧٢.

٤ - مير شمس الدين سيد شريف على بن محمد(٧٠٤-٨٣٦هـ) عالم وأديب من آثاره: الغرة في المنطق . بهاالدين خرمشاهي وآخرون، دائرةالمعارف تشيع، الطبعة الأولى، طهران، نشرالشهيد محبتي،١٣٧٥ هـ ش، ٥/٣٣٢ .

٥ - تيمور لنگ (١٣٣٦-١٤٠٥ م): ملك المغول حفيد چنگيزخان اتخذ سمرقند عاصمة له و جمع فيها الفنانين و العلماء من كل بلاد فتحها فازدهرت فيها الفنون و العلوم. المنجد في الاعلام ص ١٨٩.

الإكرام، ثُمَّ إنَّ السَّيِّد ذكرَ في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى: ﴿على النار هدًى﴾ و نقل كلام العلَّامة التفتازاني عليه و أبطله، و لم يكن أحدٌ يتجرَّئ على العلَّامة بالاعتراض، فشاعَ ذلك إلى أنْ بلغَ الأميرتيمور، فجمعَ بين العلامة و السَّيِّد للمناظرة و اشترطَ السَّيِّد أنْ لايتكلَّم أحدٌ من تلامذة العلَّامة في أثناء البحث، فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف[1]، إلا و هي، و تكلَّم في أثناءِ البحث، و كان أرشدَ تلامذة العلامة، حتى أنَّه كان قد أذنَ له في أن يصلحَ ما يراه من الخلل في تصانيفه.

فغضبَ الأميرُ تيمور من تكلُّمه، حيثُ كانَ الشرطُ على خلاف ذلك، فأمر بإخراجه، ثُمَّ إنَّ المؤرِّخَ المذكور ذكرَ أنَّ لأخيه مولانا جلال الدين عبدالغفَّار[2] كلاماً في هذا البحث، ثُمَّ قالَ لابأسَ بإيراد الكلام الجميع باللغة العربيَّة، فَردَّ كلامَ كلٍّ منهم على هذه الصورة. قالَ صاحبُ الكشاف: معنى الاستعلاء في قوله تعالى:﴿ على النّار هدًي ﴾ [طه/١٠]، مَثلٌ لتمكُّنهم و استقرارهم عليه و تمسُّكهم به، شُبِّهَت حالهم بحال مِنَ اعتلَى الشيء و ركبَه.

قالَ المحقِّقُ التفتازانيُّ: يعني هذه الاستعارةُ تبعيَّةٌ تمثيلاً، أمَّا التبعيةُ فلجريانها أوَّلاً في متعلَّق الحرف، و تبعيَّتها في الحرف، و أمَّا التمثيلُ فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدَّة الأُمور، و اعترضَ عليه المحقِّقُ الجرجانيُّ بأنَّ كونَ على استعارةً تبعيَّةً، يستلزمُ كونُ الاستعلاء شبيهاً به و التمثيلُ المستلزمُ لتركيب الطرفين يستلزمُ أنْ لايكونَ الاستعلاءُ شبيهاً به، لأنَّه معنى مفردٌ، فلايجتمعان، و أجابَ التفتازانيُّ بأنَّ مبني التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدَّة أمورٍ بصورة أُخري كذلك، و هذا إنَّما يوجب اعتبار التعدُّد في المأخذ لا فيه نفسه و لاينافي كونُه متعلَّقَ معنى الحرف.

و ردَّ الجرجانيُّ هذا الجوابَ في كتبه بأنَّ تلك الصورةَ المنتزعةَ من عدَّة أمورٍ لاتنتزعُ بتمامها من كلٍّ واحد من تلك الأمور، بل ينتزعُ من كلٍّ واحد من تلك الأمور بعضٌ منها، فيكونُ كلٌّ من الطرفين مركَّباً بالضرورة، و معنى الاستعلاء مفردٌ، فلايكونُ مشبهاً به.

و قال أستاذي و أخي: أقول و يمكنُ الجوابُ عنه، لأنَّ معنى انتزاعها من تلك الأمورِ هو أن يكونَ منتزعَةً من مجموع تلك الأمور، و تقارنها و تضامّها كالاستعلاء، فإنَّه هيئةٌ حاصلةٌ من تقارن الراكب و المركوب على كيفيَّة المخصوصة، فيكونُ واحداً منتزعَة من عدَّة أمورٍ، و لهذا صحَّ أنْ يستعارَ العنقودُ للثريَّا، مثلُ أن تقول: لاحَ في

---

١ - لم أجد ترجمة حياته.
٢ - لم أجد ترجمة حياته.

الصبح عنقودٌ ملاحية في السماء، و قد استعارَوا النطاق والحمائل للكواكب الّتي حولَ الجوزاء، و الظاهرُ أنْ ليسَ في هذه الاستعارات إلا تشبيهُ الهئية بالهيئة، انتهى.

الثاني: المصاحبةُ كمع ، نحو:﴿و آتى المالَ على حبِّه﴾[البقرة/١٧٧] أي مع حبِّه.

الثالثُ: المجاوزةُ، كقوله[من الوافر]:

٣٣٢- إذا رَضِيَتْ على بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

و هو لغةُ بني كعب بن ربيعة، حكى ذلك المبرّدُ في الكامل[2]، قالَه ابنُ هشام في شرح اللمحة، و قالَ في المغني: و يحتملُ أنّ رضي ضمّنَ معنى عطف، و عن الكسائيِّ حملَ على نقيضه، و هو سخط، انتهى. قالَ ابنُ جنّي في الخصائص: كانَ أبوعلى يستحسنُ قولَ الكسائيِّ في ذلك، انتهى. لكن قالَ بعضُ المُحَقّقين: إنّه لايعرفُ له محصلٌ، لأنّه إن لم تجعل على بمعنى عن فكيفَ يصحُّ المعنى، و إن جعلتَ بمعنى عن لم يكنْ رضي محمولاً على ضدِّه، لأنّ ضدَّه لايطلبُ حقيقةً عن، نعم لو قيل: رضيتَ مؤوَّلٌ بلم تسخطْ، لكانَ له وجهٌ، انتهى. و قالَ أبوعبيدة: إنّما ساغَ ذلك، لأنّ معناه أقبلتْ على.

الرابعُ: الظرفيةُ، نحو: ﴿على حين غفلة ﴾[القصص/١٥]، أي في حين غفلة.

الخامس: التعليل، نحو: ﴿و لتُكَبِّرُوا اللهَ على مَا هَداكم ﴾[البقرة/١٨٥]، أي لأجل هدايته إيّاكم. و قوله[من الطويل]:

٣٣٣- علامَ تقولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتقي إذا أنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ[3]

السادسُ: موافقةٌ من، نحو:﴿إذا اكْتَالُوا على الناسِ يَسْتَوفُونَ ﴾[المطفّفين/٢]، أي من الناس.

السابعُ: مرادفةٌ الباء، نحو: ﴿حقيقٌ على أنْ لا أقول﴾[الأعراف/١٠٥]، و قراءة أُبي[4] ﴿بأنْ لا أقول﴾، و قالوا: اركب على اسم الله.

الثامنُ: الاستدراكُ و الإضرابُ، نحو: فلان لايدخلُ الجنّةَ لسوء صنيعه، على أنّه لاييأسُ من رحمة الله تعالى، و قوله [من الطويل]:

٣٣٤- فَوَاللهِ لا أَنْسَي قَتيلاً رُزِئْتُه بِجانبِ قُوسَي مَا بَقيتُ على الأَرض

---

١ - هو للقحيف العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري .

٢ - الكامل في اللغة لأبي عباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ . كشف الظنون ١٣٨٢/٢.

٣ - البيت لعمروبن معديكرب، الرمح: منصوب بتقول، لأنّها بمعنى تظنّ. **اللغة**: العاتق: المنكب، كرَّت: أقبلت.

٤ - أبي بن كعب (-١٢ هـ) صحابي من أنصار. كان أقرا الصحابة، و من كتاب الوحي، و ممن اشترك في جمع القرآن أيام عثمان .معنى اللبيب ص ١٩٢.

على أنّها تَعْفُو الكُلُومَ و إنّما ... تُوكّلُ بالأدْنَى و إنْ جَلّ ما يَمْضِي[١]

أي على أنّ العادة نسيانُ المصائب البعيده العهد، و قوله[من الطويل]:

٣٣٥- بكُلّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا ... على أنّ قربَ الدارِ خيرٌ من البُعْدِ[٢]

ثمّ قال:

٣٣٦- على أنّ قرب الدّارِ ليسَ بنافعٍ ... إذا كانَ من تهواهُ لَيْسَ بذي وُدِّ

أبطلَ بعلى الأولى عمومَ قوله: لم يشف مابنا، فقالَ: بلي إن فيه شفاء ما، ثُمَّ أبطل بالثانية قولَه: على أنّ قرب الدار خيرٌ من البعد.

و تعلّقُ على هذه بما قبلَها كتعلّق حاشا بما قبلَها عند مَن قالَ به، إلا أنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج، أو هي خبرٌ لمبتدإ محذوف، أي و التحقيقُ على كذا، و هذا الوجه اختارَه ابنُ الحاجب قال: و دلّ ذلك على أنّ الجملةَ الأولى وقعت على غير التحقيق، ثمّ جئ بما هو التحقيقُ فيها، قالَه ابنُ هشام.

التاسعُ: أن تكونَ زائدةً للتعويض، أو غيره. فالأوّل كقوله[من الرجز]:

٣٣٧- إنّ الكريمَ و أبيكَ يعتملْ ... إنْ لَمْ يجدْ يوماً على من يتّكَلِ[٣]

أي من يتّكلُ عليه، فحذفَ عليه، و زادَ على قبل الموصولِ تعويضاً له، قالَه ابن جنيّ، و قيل: المرادُ إن لم يجدْ يوماً شيئاً، ثُمَّ ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتّكلُ، و الثاني كقوله[من الطويل]:

٣٣٨- أبي اللهُ إلا أنّ سَرْحَةَ مالك ... على كُلّ أفنانِ العضاة تَـرُوقُ[٤]

قاله ابنُ مالك. قالَ ابن هشام: وَ فيه نظر، لأنّ راقه الشيء بمعنى أعجبه، و لا معنى له هنا، و إنّما المراد تعلُو و ترفع، انتهى. و في القاموس، الروقُ: مصدر راق عليه، أي زاد عليه فضلاً، فلا حاجةَ حينئذٍ إلى تضمين.

و في و لها عشرةُ معان:

أحدُها: الظرفيةُ حقيقةً مكانيةً أو زمانيةً، و قد اجتمعتا في قوله تعالى:﴿ ألم* غُلبت الرومُ *في أدنى الأرضِ و هم من بعد غلبهم سَيَغلبونَ *في بضعِ سنين ﴾ [الروم/١-٤]، أو مجازاً إمّا أنْ يكونَ الظرفُ وَ المظروف معنيين، نحو:﴿ و لكم في القصاصِ حياةٌ﴾

---

١ - هما لأبي خراش الهذليّ و اسمه خويلد بن مرّة. **اللغة**: رزئته: أصبت به، قوسي . موضع بـبلاد السراة، الكلوم: جمع كلم بمعنى الجرح، نوكل: نحرّق، جل: عظم و كثر.

٢ - هو لعبد الله بن الدمينة. و قوله«بكل» أي بالقرب و البعد.

٣ - الرجز لمجهول القائل. **اللغة**: يعتمل: يعمل بنفسه.

٤ - البيت لحميد بن ثور، و هو شاعر مخضرم، أسلم و مات في خلافة عثمان. **اللغة**: السرحة: الشجرة العظيمة، و هي في البيت كناية عن امرأة، و العضاة: شجر له شوك.

[البقرة/١٧٩]، أو الظرف معنى و المظروف ذاتاً، نحو: أصحاب الجنَّة في رحمة أو بالعكس، نحو:﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ﴾ [الأحزاب /٢١].

الثاني: السببيَّةُ، نحو: ﴿لمسَّكُمْ فيما أفضتم﴾[النور/١٤]، و في الحديث: إنَّ امرأة دخلت النار في هرَّة حبستها[1].

الثالثُ: المصاحبةُ، نحو: ﴿حقَّ عليهم القولُ في أُممٍ﴾[فصلت /٢٥].

الرابعُ: الاستعلاءُ، نحو:﴿ و لأُصَلِّبَنَّكُم في جذوع النخل﴾[طه/٧١]، و الأولى أن يقالَ: إنَّها بمعناها لتمكُّن المصلوب في الجذعَ تمكُّنَ المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعيَّة.

الخامسُ: مرادفةُ الباء، كقوله[من الطويل]:

٣٣٩- وَ يَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ منَّا فَوَارِسٌ بَصيرُونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ و الكُلَى[2]

السادسُ: مرادفةُ إلى، نحو:﴿ فردُّوا أيديهم في أفواههم ﴾[إبراهيم/٦].

السابعُ: مرادفةُ من، نحو: ﴿و يومَ نبعثُ في كلِّ أمَّة شهيداً﴾[النحل/٨٤]، أي منهم بدليل الأية الأخرى.

الثامنُ: مرادفةُ عن، نحو:﴿ فَهو في الآخرة أعمي﴾[الإسراء/٧٢]، أي عنها و عن محاسنها.

التاسع: المقايسة، و هي الداخلةُ بين مفضول سابق و فاضل لاحق، نحو:﴿ و مَا متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليلٌ﴾[التوبه/٣٨].

العاشرُ: التوكيدُ، و هي الزائدةُ نحو:﴿ اركبُوا فيها﴾ [هود/٤١] أي اركبوها.

والباء: و حركتُها الكسر، و قد تفتحُ معَ الظاهر فيقال بَزيد، حكاه أبوالفتح عن بعضهم، قالها أبوحيَّان، و لها أربعةَ عشرَ معنى:

أحدُها: الإلصاقُ، قيل: و هو معنى لايفارقُها، فلهذا اقتصَر عليه سيبويه، قال في شرح اللب[3]: و هو تعلُّقُ أحد المعنيين بالآخر حقيقياً، نحو: أمسكتُ بالحبل و مجازياً، نحو: مررتُ بزيد، أي ألْصَقْتَ مروريَ بمكان يقرب منه زيد .

الثاني: التعديةُ، و هي تغييرُ معنى الفعل و جعلُه متضمِّناً لمعنى التصيير كما في الهمزة و التضعيف، و هذا المعنى ممَّا انفردت به عن سائر حروف الجرِّ، و تطلقُ التعدية على

---

١ - تقدَّم في ص٢٨٩.

٢ - هو لزيد الخيل الذي سمَّاه النبي (ص) زيد الخير. **اللغة**: الروع: الخوف و المراد هنا الحرب، أباهر: جمع أبهر و هو عرق إذا انقطع مات صاحبه، الكلى : جمع كلية.

٣ - لعله لب الألباب في علم الإعراب للاسفراييني أو للبيضاوي.

معنى آخر، و هو إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، و هي بهذا المعنى متحقّقةٌ في جميع موارد حروف الجرّ، و ذهب ذلك على بعض من عاصرنا، ففسّرَ التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني، و هو وهمٌ منه، قالَ ابن هشام: و تسمّي بالنقل أيضاً، و هي المعاقبةُ للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، و أكثر ما تعدّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبتُ بزيد و أذهبته و منه:﴿ ذهبَ اللهُ بنورهم ﴾[البقرة/١٧]، و قرئ ﴿أذهبَ اللهُ بنورهم﴾ ، و قولَ و السهيليُّ : إن بين التعديتين فرقاً مردودٌ بالآية. و من ورودها معَ المتعدّي﴿ دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ ﴾[البقرة/٢٥١]، و صككتُ الحجرَ بالحجر، و الأصلُ دفعَ بعضُ الناس بعضاً، و صكَّ الحجرُ الحجرَ، انتهى.

الثالثُ: الاستعانةُ، و هي الداخلةُ على آلة الفعل حقيقة، نحو: كتبت بالقلم، و نجرتُ بالقدوم، أو مجازاً، قيل: و منه باء البسملة، لأنَّ الفعلَ لا يتأتّي على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابعُ : السَّببيَّةُ، نحو:﴿ إنَّكم ظَلَمتم أنفسَكم باتّخاذكم العجلَ﴾[البقرة/٥٤]، ﴿فكلاً أخَذْنا بذنبه﴾[العنكبوت/٤٠]، و منه: لقيتُ بزيد الأسد، أي بسبب لقائي إيّاه.

الخامسُ: المصاحبةُ، و هي الّتي تصلحُ في موضعها معَ، أو يغني عنها و عن مصحوبها الحالُ، نحو:﴿ دخلُوا بالكفر﴾[المائدة/٦١]، أي معه أو كافرين، قالَ ابنُ هشام في المغني: و قد اختلف في الباء من قوله تعالى:﴿فسَبِّحْ بحمد ربِّك ﴾[غافر /٥٥] فقيل: للمصاحبة، و الحمدُ مضافٌ إلى المفعول، أي فسبِّحْه حامداً له، أي نَزِّهْه عمّا لايليقُ به، و أثْبت له ما يليقُ به، و قيلَ للاستعانة، والحمدُ مضافٌ إلى الفاعل، أي سَبِّحه بما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كلُّ تنزيهٍ بمحمودٍ، ألا ترى أنَّ تسبيح المعتزلة[1] اقتضي تعطيلَ كثيرٍ من الصفات، انتهى .

قال شيخُ شيوخنا الحرفوشي(ره) في اللآلى الدريَّة بعد نقله ذلك: لايخْفَى عليك أنَّ المعتزلة و مَن وافقَهم لم ينفوا الصفات رأساً حتى يلزم التعطيلَ، بل نفوا زيادتَها، فقالوا: سمعُه عينُ ذاته، قدرتُه عينُ ذاته، و كذلك البواقي، و هذا لايستلزمُ ذلك، بل أدَلُّ على التنزيه، لأنَّ القولَ بالزيادة يُؤدّي إلى محذوراتٍ تقتضي عكسَ ما أرادُوا من التنزيه، كما هو المقرَّرُ في علم الكلام، فليراجعْ ثمّة، انتهى.

---

١ – طائفة بدأت دينية فقط ثمّ خاضت في السياسة، و قد نشأت إثر اعتزال و اصل بن عطاء (-١٣١هـ) أستاذه الحسن البصري(-١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات ثم صار المعتزلة شيعا و من أعلامهم الجاحظ و التوحيدي و الزمخشري. مغني اللبيب ص ١٤٠.

السادسُ: الظرفيةُ، نحو: ﴿و لقد نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾[آل عمران/١٢٣]، ﴿نجّيناهم بسحر﴾ [القمر/٣٤].

السابع: البدل، و هي الّتي يحسنُ في مكانها بدلٌ، كقول الحماسي[من البسيط]:

٣٤٠- فَلَيْتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارةَ فُرساناً و رُكْباناً[1]

أي بدلهم، و انتصاب الاغارة على المفعول لأجله.

الثامنُ: المقابلةُ، و هي الداخلةُ على الأعواضِ و الأثمانِ، نحو: كافأتُ الإحسان بضعف، و اشتريتُ الفرسَ بألف.

التاسعُ: المجاوزةُ، فقيل: تختصُّ بالسؤال. قالَ في الهمع: و ظاهرُ كلام أبي حيان أنَّ الكوفيِّينَ كلَّهم عليه، نحو: ﴿فاسألْ به خبيراً﴾[الفرقان /٥٨]، بدليل: ﴿يسألونَ عن أنبائكم﴾[الحديد/١٢]، و قيل: لاتختصُّ به بدليل:﴿ و يومَ تشقَّقُ السماءُ بالغمام ﴾ [الفرقان/٢٥]، و جعلَ الزمخشريُّ هذه الباءَ بمنزلتها في شققتُ السنامَ بالشَّفرة، على أنَّ الغمامَ جُعل كالألة الّتي يشقَّقُ بها.

العاشرُ: الاستعلاءُ، نحو: ﴿مَنْ إنْ تأمْنه بقنطار﴾[آل عمران/٧٥] بدليل﴿هَلْ آمَنُكُمْ عليه إلا كَمَا أمِنْتُكُمْ على أخيه منْ قَبْلُ﴾[يوسف/٦٤] .

الحادي عشرَ: التبعيضُ، أثبتَ ذلك الأصمعيُّ و الفارسيُّ و القتبيُّ[2] و ابن مالك، قيل: و الكوفيُّون، و جعلوا منه:﴿ عيناً يشربُ بها عبادُالله﴾[الإنسان/٦] أي منها، قالَ بعضُهم: و يمكنُ أن تكونَ الباءُ سببيَّة، أي أنَّ العينَ في اللطافة بحيثُ تدعُو الناظَر بها أن يشربَ منها، انتهى.

الثاني عشرَ: القسمُ، و هي أصلُ حروفه، و لذلك خصَّتْ بجواز ذكرِ الفعل معها، نحو: أقسمُ بالله لتفعلنَّ، و دخولُها على الضمير، نحو: بك لأفعلن، و استعمالها في القسم الاستعطافي، و هو المؤكِّدُ لجملة طلبيَّة، نحو: بالله هل قامَ زيد، أي أسألُك بالله مستحلفاً.

الثالثَ عشرَ: الغايةُ، نحو: ﴿و قد أحسنَ بي﴾[يوسف/١٠٠] أي إلى، و قيل: ضمَّنَ أحسن معنى لطف.

---

١ - البيت من مختار أبي تمام في أوايل ديوان الحماسة، و هو من كلمة لقريط بن أنيف. **اللغة**: الإغارة: الهجوم على العدو و إلايقاع به، فرساناً: جمع فارس، و هو راكب الفرس، ركباناً: جمع راكب، و هو أعم من الفارس.

٢ - هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحويُّ اللغويُّ، صنّف: إعراب القرآن، معاني القرآن، جامع النحو، مات سنة ٦٧٠ هـ ق، بغية الوعاة ٦٣/٢.

الرابعَ عشرَ: التوكيدُ و هي الزائدةُ، و زيادتُها في ستَّةِ مواضعَ على ما في المغني أحدُها: الفاعلُ، و زيادتها فيه: واجبةٌ، و غالبةٌ، و ضرورةٌ ، فالواجبة نحو: أحسن بزيد على قول الجمهور. و الغالبةُ في فاعل كفي، نحو: ﴿ كَفَى بالله شهيداً﴾[الرعد/٤٣]، و الجَزمُ بزيادتها هو الأصحُّ كما في الإرتشاف، و قالَ الزَّجَّاجُ: دَخلت الباءُ لتضمين كفي معنى اكتفَ، أي فهي للتعدية، قال ابنُ هشام في المغني: و هو من الحَسن بمكان، و يصحِّحه قولهم: اتَّقي اللهَ امْرُوٌ فعلَ خيراً يثبت عليه، أي ليتَّقِ و ليفعلْ، بدليل جزم يثبْ، و يوجبه قولهم: كفي بهند، بترك التاء، فإن احتجَّ بالفاصل فهو مجوزٌ لا موجبٌ، بدليل: ﴿و ما تسقطُ منْ ورقة﴾[الأنعام/٥٩]، ﴿و ما تخرجُ من ثمرات﴾[فصلت/٤٧]، فإن عورضَ بقولكَ: أَحْسنْ بهند، فالتاءُ لاتلحقُ صيغَ الأمر، و إن كان معناها الخبرَ، انتهى.

و يشكلُ عليه إسنادُ الفعل الماضي إلى ضمير المخاطب، و هو غيرُ جائز. قالوا: و من مجئ كفي هذه مجرَّداً عن الباء قول الشاعر[من الطويل]:

٣٤١- و يُخْبِرُني عن غائب المَرْءِ هَدْيُه كَفَى الهَدْيُ عمّا غَيَّبَ المرءُ مُخبرا[1]

و لاتزادُ الباءُ في فاعل كَفَي الّتي بمعنى أجزأ و أغني، و لا الّتي بمعنى وَقي، و الأولى متعدِّيةٌ لواحد كقوله[من الوافر]:

٣٤٢- قليلٌ منكَ يكْفيني و لكن قليلُكَ لا يقالُ له قليلُ[2]

و الثانيةُ متعديةٌ لاثنين، كقوله تعالى: ﴿و كفي اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[الأحزاب/٢٥]. و الضرورةُ، كقوله[من السريع]:

٣٤٣- مهما لَي الليلةَ مهما ليه أوْدَي بنعلي و سربالية[3]

الثاني ممَّا تزادُ فيه الباء: المفعولُ، نحو: ﴿و لا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهلكة ﴾ [البقرة/١٩٥]، ﴿و هُزِّي إليك بجذعِ النخلة﴾[مريم/٢٥]. قالَ ابنُ هشام: و كَثُرت زيادتُها في مفعول عرفتَ و نحوه، و قلَّت في مفعول ما يتعدَّي لاثنين، كقولك[من الكامل]:

٣٤٤- تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المنامِ خَريدةٌ تَسْقي الضَّجيعَ بِبَارد بَسّامِ[4]

و قد زيدت في مفعول كفي المتعدّيةِ لواحد، و منه الحديثُ: كفي بالمرءِ إثماً أن

---

١ - أنشده ابن الإعرابي في لسان العرب و لم ينسبه إلى قائل معيَّن. **اللغة**: غائب المرء: ما غاب منه، الهدي:السيرة و الطريقة.

٢ - لم يسمِّ قائله.

٣ - هو لعمرو بن ملقط الطائي . **اللغة**: السربال: القميص، أو الدّرع، أو كلُّ ما لبس.

٤ - هو لحسان بن ثابت. **اللغة**: تبلت: أسقمت و أفسدت، الخريدة : البكرو الحسناء من النساء. الضجيح: الذي ينام معك. البارد: المراد به هنا الريق، البسام : كثير التبسم ، و المراد به هنا الثغر.

يحدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ[١].

قال المراديُّ في الجَنى: و زيادةُ الباء في المفعول غيرُ مقيسة معَ كثرتها، و لكن جزم الرضيّ بأنّها تزاد قياساً في مفعول عرفتُ و علمتُ وجهلتُ و سمعتُ و تيقّنتُ و أحسنتُ.

الثالث: المبتدأ، و ذلك في قولك: بحسبك درهمٌ، و خرجتُ فإذا بزيد، و كيف بك إذا كان كذا، و من الغريب أنّها زيدت في ما أصلُه المبتدأ و هو اسمُ ليس، بشرط أن يتأخَّر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم﴿ ليسَ البرَّ بأن تُولُّوا ﴾[البقرة/١٧٧] بنصب البرّ، و وقوله [من المتقارب]:

٣٤٥- اليسَ عَجيباً بأنّ الفتى يُصابُ ببَعضِ الّذي في يديه[٢]

الرابعُ: الخبرُ، قالَ ابنُ هشام في تذكرته: زيادةُ الباءِ في الخَبر على ثلاثةِ أقسامٍ: كثيرٍ و قليلٍ و أقلّ.

و الكثيرُ في ثلاثة مواضعَ، و ذلك بعد ليس و ما نحو﴿ اليس الله بكاف عبدَه ﴾[الزمر/٣٦]، ﴿ و ما ربُّك بغافلٍ عمّا يعملونَ﴾[الأنعام/١٣٢]، و بعد أو و لم نحو:﴿ أو لم يَروا أنّ اللهَ الّذي خَلَقَ السمواتِ و الأرضَ و لم يعي بخلقهنّ بقادرٍ﴾[الأحقاف/٣٣]، و ذلك لأنّه في معنى أو ليس الله بقادر، فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى.

و القليلُ في ثلاثة مواضعَ: بعد كان و أخواتها منفيّةً، كقوله[من الطويل]:

٣٤٦-وَ إنْ مُدَّت الأيدي إلى الزّادِ لَم أكُنْ بأعْجَلِهِم إذْ أجْشَعُ القومِ أعجَلُ[٣]

و بعد ظنَّ وأخواتها منفيةً كقوله[من الطويل]:

٣٤٧-دَعَاني أخي و الخَيْلُ بَيْني و بَيْنَه فَلمَّا دَعَاني لم يَجِدْني بِقُعْدَدِ[٤]

و بعدَ لا العاملة عملَ ليسَ، كقوله[من الطويل]:

٣٤٨- فكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ[٥]

و الأقلُّ في ثلاثة مواضعَ:

بعد أنَّ و لكنَّ و هل، فالأوَّل، كقوله[من الطويل]:

٣٤٩- فإن تَنْأ عنها حقبة لا تُلاقها فَإنَّكَ ممّا أحْدَثَتْ بالمُجَرَّبِ[٦]

---

١ - نهج الفصاحة حديث ٢١٣٦، ص ٤٥٣.

٢ -هو محمود بن حسن الوارق.

٣ - البيت للشنفرى. **اللغة**: الزاد: إطعام، أجشع: أشد الحرص و الطمع و المراد هذا الحرص على الأكل.

٤ - هو لدريد بن الصّمة. **اللغة**: القُعْدد: الجبان و القاعد عن الحرب و المكارم.

٥ - هو لسواد بن قارب السدوسي الصحابي .**اللغة**: الفتيل: هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

٦ - هو لامرئ القيس. **اللغة**: تنأ:تبعد، الحقبة من الدهر: المدة لا وقت لها أو السنة.

و الثاني كقوله[من الطويل]:

٣٥٠- وَ لكنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ .....[١]

و الثالث كقوله[من الطويل]:

٣٥١- ..... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بدَائِمِ[٢]

انتهى.

و قالَ في المغني: زيادتُها في الخبر ضربان: غيرُ موجب، فينقاس، و قد مَرَّ مثالُــه، و موجبٌ، فيتوقَّفُ على السماع، و هو قولُ الأخفش و من تابعَه، و جعلوا منه:﴿ جزآءُ سيئة بمثلها﴾[يونس/٢٧]، و الأولى تعليق ﴿بمثلها﴾ باستقرار محذوفٍ هو الخبرُ، انتهى.

الخَامسُ: الحالُ المنفيُّ عاملُها، كقوله[من البسيط]:

٣٥٢- كَائِنْ دُعيتُ إلى بأساءَ دَاهِمَةٍ فما انْبَعَثتُ بمَزْؤُودٍ و لاَ وَكِلِ[٣]

السادسُ: التوكيدُ بالنفس و العين، نَحوَ: جاءَني زيدٌ بنفسه أو بعينه.

اللام: و اللامُ، و هي مكسورةٌ مع غير المضمر، مفتوحةً مَعه في غير لغة خزاعــة[٤]، نحو: لكم و لنا، و تكسر في لغتهم مطلقاً، و هذا في غير ياء المتكلم، فإنَّها تكسرُ معها و في غير المستغاث المباشر للياء، فإنَّها تفتحُ معه، نحو: يا لله، و تفتح الداخلةُ على الفعــل، نحو: ﴿لتزولُ منه الجبالُ﴾[إبراهيم/٤٦]، قالَ الرضيُّ: و نقل فتحها مع جميع المظهرات، و لها عشرونَ معنى:

أحدُها: الاستحقاقُ، و هي الواقعةُ بينَ معنى و ذاتٍ، نحو:﴿ الحمدُلله﴾[الحمد/١].

الثاني: الاختصاصُ، نحو: الجلُ للفرس.

الثالثُ: الملكُ، نحو:﴿ له مَا في الــسموات و مَــا في الأرض﴾[البقــرة/٢٥٥]، و بعضُهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلاً لا شتراك.

الرابعُ: التمليكُ، نحو: وهبتُ لزيد ديناراً.

الخامسُ: شبه التمليك، نحو: ﴿جَعَلَ لكم مِنْ أنفسكم أزواجاً﴾[النحل/٧٢].

السادسُ: التعليل، نحو:﴿ لتحكمَ بينَ الناسِ ﴾[النساء/١٠٥]، و منها اللامُ الثانيــةُ في نحو: يا لَزيد لعمرو، و تعلُّقُها بمحذوف، و هل هو فعلٌ من جملةٍ مستقلَّةٍ، أي أدعوك

---

١ - تمامه« **و هل يُنكر المعروفَ في الناس و الأجرُ**»، و لم يسمّ قائله . **اللغة**: الهَيِّن: الحقير، السهل اليسير.

٢ - هو للفرزدق يهجوها حريرا. و تمامه« **إذا اقْلولَى عليها و أقرَدَت**»، **اللغة**: القلولي: ارتفع، أقــرَدَت : لصقت بالأرض و سكنت.

٣ - لم يسمّ قائله. **اللغة**: البأساء : الشدّة. الداهمة: الأمر إذا أتى بغتة، المزؤود: مفعول من زئد بمعنى ذعــر وخوف ، الوكل : العاجز ، البليد، الجبان .

٤ - من قبائل عرب الجنوب أو القحطانيين.

لعمرو، أو اسمٌ هو حالٌ من المنادى، أي مدعوًّا لعمرو، قولان، لم يطَّلعْ ابنُ عصفور على ثانيهما، فنقل الإجماعَ على الأوَّل.

السابعُ: موافقةُ إلى، نحو:﴿ بأنَّ ربَّك أوحي لها﴾[الزلزلة/٥].

الثامنُ: موافقةُ على، نحو:﴿ يخرّون للْإذقان سجداً ﴾[الإسراء/١٠٩].

التاسعُ: موافقةُ في، نحو:﴿ و نضعُ المَوازينَ القسطَ ليوم القيامة﴾[الأنبياء /٤٧].

العاشرُ: موافقةُ من، نحو: سمعتُ له صراخاً، و قول جرير[من الطويل]:

٣٥٣- لَنَا الفَضْلُ في الدُّنْيا و أَنْفك رَاغِمٌ وَ نَحْنُ لَكم يَوْمَ القيامةِ أَفْضَلُ[1]

الحادي عشرَ: موافقةُ عند، كقولهم: كتبته لخمس خلون.

الثاني عشرَ: موافقةُ بعد، نحو:﴿ أقم الصلاةَ لدلُوك الشمس﴾[الإسراء/٧٨]

الثالثَ عشرَ: موافقة عن، نحو: ﴿و قالَ الَّذين كَفَرُوا للذينَ آمنُوا لو كانَ خيراً ما سبقُونا إليه ﴾[الأحقاف/١١]، قاله ابنُ الحاجب، و قال ابنُ مالك و غيرُه: هي لامُ التعليل، و قيل: غيرُ ذلك .

الرابع عشرَ: التبليغُ، و هي الجارَّةُ لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه نحو: قلت له، و أذنت له، و فسَّرت له .

الخامسَ عشرَ: الصيرورةُ، و تسمَّي لامَ العاقبة و لام المال، نحو:﴿ فالتقطَه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّاً و حزناً ﴾[القصص/٨]، و أنكرها البصريُّون و من تبعهم، و ردَّوها إلى التعليل بحذف السبب و إقامة المسبب مقامه، و سيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الأفعال، إن شاء الله تعالى.

السادسَ عشرَ: القسمُ و التعجُّبُ معاً، و تختصُّ باسم الله تعالى كقوله[من البسيط]:

٣٥٤- لله يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ .....[2]

السابعَ عشرَ: التعجُّبُ المجرَّد عن القَسَم، و تستعملُ في النداء، كقولهم: يا للماء و يا للشعب، إذا تعجَّبوا من كثرتهما، و في غيره كقوله: لله دره فارساً، و لله أنت.

الثامنَ عشرَ: التعديةُ، نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، و قالَ في التصريح: لأنَّ الضربَ متعدٍّ في الأصل، و لكن لمَّا بُنيَ منه فعلُ التعجُّب نقلَ إلى فعل بضمِّ العين، فصارَ قاصراً، فعدِّي بالهمزة إلى زيد و باللام إلى عمرو، و هذا مذهبُ البصريِّين. و ذهب الكوفيُّون

---

١ - **اللغة**: راغم من رغم بمعنى ذَلَّ و يقال: رغم أنفه: ألصقه بالتراب.

٢ - تمامه« **بِشمخرٍّ به الظّيان و الأس**»، و هو لأبي ذؤيب الهذلي. **اللغة**: الحيد: جمع حيدة و هو العقدة في قرن الوعل، المشمخرّ: الجبل، الظيان و الأس: نباتان جبليان زكيان.

إلى أنَّ الفعلَ باقٍ على تعديته، و لم ينقلْ، و أنَّ اللامَ ليستْ لتعدية، و إنَّما هي مقوِّيةٌ للعامل لما ضعفَ باستعماله في التعجُّب، و هذا الخلافُ مبنيٌّ على أنَّ فعل التعجُّب إذا صيغَ منَ متعدٍّ هل يبقَي على تعديته أو لا؟ ذهبَ الكوفيُّون إلى الأوَّل و البصريُّون إلى الثاني، انتهى.

التاسعَ عشرَ: التوكيدُ، و هي اللامُ الزائدةُ، و هي أنواع: فمنها المعترضةُ بينَ الفعلِ المتعدِّي و مفعوله، كقوله[من الكامل]:

٣٥٥- وَ مَلَكْتُ مَا بينَ العراقِ و يثربٍ مُلْكاً أَجارَ لِمُسلمٍ و مُعَاهدِ[1]

و منها اللامُ المسمَّاةُ بالمقحمة، و هي المعترضةُ بينَ المتضايفين كقولهم: يا بؤس للحرب، و الأصلُ يا بؤس الحرب، فأُقحمت اللامُ تقوية للاختصاص، و هل انجرارُ ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحُهما الثاني[2]، لأنَّ من شأن المضاف أنْ يجرَّ المضافَ إليه، و إلا فلا إضافةَ، و منها اللامُ المسمَّاة بلام التقوية، و هي المزيدةُ لتقوية عاملٍ ضعيف إما بتأخُّر، نحو:﴿ إنْ كُنتم للرؤيا تعبرونَ﴾ [يوسف/٤٣]، أو لكونه فرعاً في العمل، نحو:﴿ فعَّال لما يريد﴾[البروج /١٦]،﴿نَزَّاعةً للشَّوى﴾ [المعارج/١٦]، و نحو: ضَربي لزيد حسنٌ، و أنا ضاربٌ لعمرو، و قد اجتمعَ التأخيرُ و الفرعية في نحو: ﴿و كُنَّا لحُكمهم شاهدينَ﴾[الأنبياء /٧٨]، و منها لامُ المستغاث عندَ المُبرِّد، و اختارَه ابنُ خروف، و سيأتي الكلامُ عليها.

العشرونَ: التبيينُ، و هي على ثلاثة أقسام كما في المغني:

أحدُها: ما يبيِّنُ المفعولَ من الفاعل، و هذه تتعلَّقُ بمذكور، و ضابطُها أنْ تقعَ بعد فعل تعجُّب أو اسم تفضيل مفهمين حبّاً أو بغضاً، تقولُ: ما أحبَّني و ما أبغضني، فإن قلتَ لفلانٍ فأنتَ فاعلُ الحُبِّ و البغض، و هو مفعولها، و إن قلتَ: إلى فلانٍ فالأمر بالعكس.

قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل[3]: و لم أعلمْ أنَّ أحداً من أصحابنا شرحَ هذا، و بيَّن العلَّةَ فيه الَّتي لأجلها اختصَّت اللامُ بالفاعل و إلى بالمفعول، و القولُ عندي في ذلك: إنَّ اللامَ لمَّا كانت في باب الاستخبار و الإخبار تختصُّ بالفاعل في المعنى من نحو قولك: لمن

---

١ - هو لابن ميّادة و اسمه الرماح بن البرد بن ثوبان. اللغة:أجار: أنقذ و أعاذ، المعاهد: الّذي أخذ منه العهد للاسلام من أهل الذمة و غيره .

٢ - في رأي ابن هشام أرجحهما الاول ، لأنَّ اللام أقرب، و لأن الجار لايعلق، مغني اللبيب ص ٢٨٧.

٣ - الجمل في النحو للزجاجي، له شروح منها شرح طاهر ابن أحمد المعروف بابن بابشاذ النحويُّ المتوفى سنة ٢٥٤. كشف الظنون ٦٠٣/١.

هذا الفعل، فتقول مجيباً: هو لفلان، فتأتي باللام، و ليسَ كذلك إلى، لأنهَّا تدخلُ في باب الاستخبار و الاخبار لمعنى أيضاً، نحو قولك: إلى مَن يصلُ هذا الفعلُ؟ فتقول: إلى فلان.

فإنْ قيلَ: و لم كانت اللامُ في أصلها للفاعل و إلى في أصلها للمفعول؟ قيل؟ إنَّ اللامَ معناها في الأصل المَلك و الاستحقاق، و الملكُ و الاستحقاقُ للفاعلينَ الَّذينَ ملكُوا و استحقُّوا الاشياءَ، و إلى معناها انتهاءُ الغاية، و الغاية منتهي لفعلك، فلذلك اختصَّ بما ذكرناه، انتهى.

الثاني و الثالثُ: ما يُبيِّنُ مفعوليَّةً غيرَ ملتبسة بفاعلية، و ما يبيِّنُ فاعليةً غيرَ ملتبسة بمفعوليَّة، و مصحوب كلٍّ منهما إمَّا غيرُ معلومٍ ممَّا قبلها، أو معلومٌ، و لكن استوقفَ بيانه تقوية للبيان و توكيداً له، و اللامُ في ذلك كلُّه متعلِّقةٌ بمحذوف. مثالُ المبيِّنة للمفعول: سقياً لزيد و جدعاً له، التقديرُ إرادتي لزيد، و مثال المبيِّنةِ للفاعلية تباً لزيد و سحقاً له، فإنَّهما في معنى خسرَو هلكَ.

تنبيهٌ : ممَّا يجرُّ الظاهَر و المضمَر من حروفِ الجرِّ الثلاثة الأتيه ذكرَها في باب الاستثناء، و هي عدَا و خلا و حاشا.

الحروف الَّتي تجرُّ الظاهر:«و سبعةٌ منها تجرُّ الظاهرَ فقط، و هي مذ و منذ » بضمِّ الميم فيها و ثبوت النون ساكنةً بعدَ الميم في الثانية، و كسرُها لغةُ بني سليم[١]، و قالَ أبوحيَّان: حكى اللحيانيُّ[٢] في نوادره كسرَ منذ عن بني سليم، و كسر مذ عن عُكل[٣] . انتهى.

قالوا: و منذ بثبات النون أصلٌ لمذ بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال مذ عند ملاقات ساكن، نحو: مذ اليوم، و لولا أنَّ الأصلَ الضمُّ لَكُسرَ، و لأنَّ بعضَهم يقول: مذ زمنٍ طويلٍ، فيضمُّ معَ عدمِ الساكن. و قالَ ابنُ ملكون[٤]: هما أصلان، لأنَّه لايتصرَّفُ في الحرف و لا شبهه، و يردُّه تخفيفهم إن و كأن و لكن و رب و قط. و قالَ المالقيُّ[٥]: إذا كانت مذ اسماً فأصلُها منذ، أو حرفاً فهي أصلُ، قاله في المغني.

---

١ – من قبائل عرب الشمال أو العدنانيين.

٢ – علي بن المبارك أبوالحسن اللحياني أخذ عن الكسائي و الأصمعي و له النوادر المشهورة . بغية الوعاة ١٨٥/٢.

٣ – قبيلة من الرَّباب.

٤ – أبوإسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيليّ نحويّ بارع، روى عنه ابن خروف و الشلوبين ، له شرح الحماسه، و شرح جمل الزجاجيّ ، مات سنة ٥٨٤ ه ق. المصدر السابق ٤٣١/١.

٥ – يحيي بن علي بن احمد بن محمد بن غالب أبوزكريا المالقي النحويّ الاديب (٥٧٨–٦٤٠ ه ق) له شعر جيدّ . المصدر السابق ٣٣٧/٢.

و في النهاية[١] قالوا: مذ و منذ حرفان، و في هذا نظر، إذا قالوا: أصلُ مذ و منذ، و يلزمُ على قولهم: ان المخفَّفة من إنْ و أنْ حرفان ، و إنَّ ربَّ باعتبار لغاتها عشرةُ أحرف، حَكاه المراديُّ في الجنى الداني، ثمَّ قالَ قلت: الَّذي يظهرُ أنَّ مرادَهم أنَّ مذ كانَ أصلُها منذ، كاختها، فحُذفت نونُها، و تركت أختُها على أصلها، ألا ترى أنَّهم قالوا: الأغلبُ على مذ الاسميَّة، و الأغلبُ على منذ الحرفيَّة، فلو كانت مذ فرعُ منذ هذه لساوتْها في الحكم، انتهى.

« و تختصَّان بالزمان» غير المستقبل من الماضي، و الحال، و كانَ عليه التقييدُ بذلك، لئلَّا يتوهَّم أنَّهما لمطلق الزمان، و ليسَ كذلك، فإنَّهما لاتستعملان في الزمان المستقبل اتِّفاقاً، كما قال الرضيُّ، و معناها ابتداءُ الغاية إن كانَ الزمان ماضياً كقوله[من الكامل]:

٣٥٦- ..... أقوينَ مُذْ حججٍ و مُذْ دهرِ[٢]

و قوله[من الطويل]:

٣٥٧- ..... و رَبْعٍ عَفَت آثاره مُنْذُ أزمان[٣]

أي من حججٍ و من أزمان، و الظرفيَّةُ، إن كانَ حاضراً، نحو: ما رأيتُه مذ أو منذ يومنا، أي في يومنا و معنى من و إلى إن كان معدوداً، نحو: ما رأيتُه مذ ثلاثةِ أيامٍ، أي من ابتدائها إلى انتهائها.

و رُبَّ، و القولُ بحرفيَّتها كما مَشى في إطلاقه السابق هو مذهبُ البصريِّين، و مذهبُ الكوفيِّين و الأخفشِ في أحد قوليه، و ابنُ الطراوة ذَهَب إلى أنَّها اسم، و هو مرتضي الرضيِّ. و فيها ثمانيةَ عشرَ لغةً: ضمُّ الراء و فتحُها معَ تشديد الباءِ و تخفيفها، و الأوجه الأربعةُ مع التاء مفتوحةً و ساكنةً، أو معَ ما أو مَعها، فهذه ستَّ عَشرةَ و ضمُّها مع اسكان الباء و ضمِّها[٤].

و في معناها ثمانيةُ أقوال: **أحدُها**: أنَّها للتقليل دائماً، و عليه الأكثرونَ. **الثاني**: أنَّها للتكثير دائماً، **الثالث**: أنَّها لهما على السواء. **الرابع**: أنَّها لم توضع لواحد منهما، بل هي حرفُ إثبات لايدلُّ على تكثيرٍ و لا تقليلٍ، و إنَّما يفهمُ ذلك من خارج. **الخامسُ**: للتكثير في مواضع المباهاتِ و لافتخار، و للتقليل فيما عداه. **السادسُ**: لمبهم العدد يكون

---

١ - النهاية في النحو لابن الخباز أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٣٧. كشف الظنون ١٩٨٩/٢.

٢ - صدره« لمن الدّيار بقنّة الحجر»، و هو لزهير بن أبي سلمى. اللغة: القنة: أعلى الجبل، القمة، الحجر: اسم موضع، أقوين: خلون، حجج: سنوات.

٣ - صدره « قفا نبك من ذكري حبيب و عرفان»، و هو لامرئ القيس و تقدّم برقم١٦.

٤ - سقطت هذه الجملة في «س».

تقليلاً و تكثيراً. **السابعُ**: للتقليل كثيراً و للكثير قليلاً. **الثامنُ**: عكسُه، أي للتكثير كثيراً و للتقليل قليلاً، و هو الّذي جزم به ابنُ مالك في التسهيل.

و اختارَه ابنُ هشام في المغني، قال: فمن الأول﴿ ربُّما يَودُّ الّذينَ كَفَرُوا لو كَانوا مسلمينَ﴾ [الحجر/٢]، و قولُه (ع): يا ربَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة[١]. و سَمعَ الكسائيُّ أعرابيًّا، يقولُ بعدَ انقضاء شهرِ رمضان : «يا ربَّ صائمه لن يصومه، و يا ربَّ قائمه لن يقومه». و قال الشاعر[من المديد]:

٣٥٨- ربَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[٢]

وجهُ الدليل أنَّ الآيةَ و الحديثَ و المثالَ مسوقةٌ للتخويف، و البيتُ مسوقٌ للافتخار، و لايناسبُ واحداً منهما التقليلُ.

و من الثاني قولُ الشاعر[من الطويل]:

٣٥٩- أَلا رُبَّ مولود وَ لَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَ ذي ولد لَمْ يَلْدَه أبوان
و ذي شامة غرَّاء في حُرِّ وَجْهِه ... مُجَلَّلَة لا تَنْقَضي لأَوَانَ
و يكمل في تسعٍ و خمسٍ شبابُه ... و يهرمُ في سبعٍ معاً و ثمانِ[٣]

أرادَ آدم (ع) و عيسى (ع) و القمرَ. انتهى ملخَّصاً.

و قوله لم يلْدَه بإسكان اللام، و أصلُه لم يلدْه بكسرها و إسكان الدَّال، ثمَّ سكنت اللامُ تشبيهاً لها بتاء كتف، فالتقَي ساكنانِ فحُرِّكت الدَّالُ اتباعاً لفتحة الياء، و بالضَّمِّ اتِّباعاً لضمة الهاء. قاله الدماميني.

«و تختصُّ ربَّ » بالظاهر« النكرة» لفظاً و معنى، أو معنى فقط، نحو ربَّ رجل و أخيه، و يغلبُ وصفُ هذه النكرة، و لايلزمُ خلافاً للمبرّد و ابنِ السَّراج و الفارسيِّ و أكثرِ المتأخِّرينَ منهم الشلوبينُ، و في البسيط أنَّه رأيُ البصريِّين، لأنَّ عاملَها يحذفُ غالباً، فجُعلَ التزامُ الوصف كالعوض، و الأوَّل هو ظاهرُ نصِّ سيبويه، و عليه نصُّ الأخفش، و قالَه الفرَّاء و الزَّجَّاجُ و ابنُ طاهر و غيرهم، و اختارَه ابنُ عصفور، لأنَّ ما فيها من معنى القلَّة و الكثرة مغنٍ عن الوصف كما في كم الخبريَّة، و احتجَّ عليه بقول أم معاوية [من الكامل المجزوء]:

٣٦٠- يا رُبَّ قائلة غداً ... يا لهفَ أمَّ معاوية[٤]

و قوله [من الطويل]:

---

١ - تقدّم في ص٧١.
٢ - البيت لجذمية الأبرش **اللغة**: أوفيت: أشرفت، العلم. الجبل، الشمالات: رياح الشمال الشديدة.
٣ - الأبيات لرجل من أزد السراة و قيل: لعمرو الجني.
٤ - هو لهند أم معاوية بن أبي سفيان قالته يوم بدر.

٣٦١- ألا رُبَّ مــولود..... .....[١]

و يغلبُ حذفُ متعلَّقها و مضيِّه، و قد تحذفُ هي، فيجبُ إبقاءُ عملها و ذلك بعد الفاء كثيراً، كقوله [من الطويل]:

٣٦٢- فَمثلك حُبْلَى قد طَرقْتُ وَ مُرْضعٍ .....[٢]

و بعد الواو كقوله[من الطويل]:

٣٦٣- و ليلٍ كموجِ البحرِ أَرْخَى سُدولَه .....[٣]

و بعد بل قليلاً كقوله[من الرجز]:

٣٦٤- بَلْ مَهْمَه قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ[٤]

و مع التجرُّد أقلُّ، كقوله[من التخفيف]:

٣٦٥- رسمِ دارٍ وفقتُ في طَلَلِه كدْتُ أَقْضي الحياةَ من جَلَلِه[٥]

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قد تجرُّ ربَّ ضميرَ الغيبة، فيلزمُ إفرادُه و تذكيرُه و تفسيرهُ بتمييزٍ مطابقٍ للمعنى. نحو: ربَّه رجلاً و ربَّه رجلين و ربَّه رجال و ربَّه امرأة و ربَّه امرأتين و ربَّه نساء، و لقلَّة ذلك و شذوذه لم يذكُره المُصَنِّف، فجعلَها ممَّا يجرُّ الظاهرَ فقط، و قد صرَّحَ بضعف ذلك في بحث المضمرات، و تبع فيه ابنَ مالك، و منَعه أبوحيَّان، فقال: ما ذكره ابنُ مالكٍ في بعض كتبه من القلَّة و في بعضها من الشذوذ ليس ذلك، و النَّحويُّونَ أوردُوا ذلك على سبيل الجواز أنَّه فصيح، لا شاذٌّ، و لا قليلٌ، إلا أنْ عنى بالشذوذ شذوذُ القياس، و بالقلة قلَّتُه بالنسبة إلى جرِّها المظهرَ، لأنَّه أكثرُ من جرّها المضمر، انتهى. و قد تقدَّمَ الكلامُ علىَ تعريف هذا الضمير و تنكيره في صدر الكتاب، فليراجع.

الثاني: تنفردُ ربَّ من بين حروف الجرِّ بوجوب التصدير، كذا قالَ غير واحد، فقيلَ: لأنَّها للإنشاء مثلُ كم، و قيل: لأنَّها للقلَّة الَّتي هي بمنزلة النفيُ، و النفي له صدرُ الكلام. قالَ الدماميني: و استشكل أبوحيَّان وجوبَ التصدير بوقوعها خبراً لأنَّ في قولــه[مــن الطويل]:

---

١ - تقدم برقم٣٥٩ .

٢ - تمامه« **فألهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحول**»، و هو من معلّقه امرئ القيس. **اللغــة**: طرقــت: جئــت لــيلاً، تمائم:جمع تميمة، و هي التعويذة تعلق علىَ الصبي لتمنعه العين في زعمهم، محول: اسم فاعل من«أحول الصبي» إذا أتي عليه من مولده عام.

٣ - تمامه«**على بأنواع الهموم ليبتلي**»، و هو لامرئ القيس من معلقته. **اللغة**: أرخى: أرسل، السدول: جمع سدل: الستر.

٤ - الرجز لرؤبة. **اللغة** : المهمه: المفازة البعيدة (ج) مهامه.

٥ - البيت لجميل بن معمر العذري. **اللغة**: الرسم: مالصق بالأرض من آثار الديار كالرماد و غيره، الطلل: ما شخص و ارتفع من آثارها كالوتد و نحوه، من جلله: يعني من عظمة في نفسي أو من أجلك، و بسببك.

٣٦٦- أماويَّ إنِّي رُبَّ واحد أُمّه مَلَكْتُ فلا أَسرٌ لَدَيَّ و لا قَتْلُ[1]

و هذا كما تَراه غلطٌ ظاهرٌ، فإنَّ ما في البيت لايُنافي الصدريَّةَ بدليل إنَّ زيداً ما قام، و زيدٌ إنَّه لقائمٌ، و زيدٌ لأبوه قائمٌ، و قد تابعَه بعضُ شرَّاحِ التسهيل على هذا الغلط، انتهى، و هذا البعضُ هو ابنُ أمِّ قاسم المراديُّ.

و التاءُ و تخصُّ باسم الله تعالى نحو: ﴿و تَاللهِ لأكيدَنَّ أصنَامَكم﴾[الأنبياء/٥٧]، و أمَّا حكايةُ الأخفش" تَرَبِّ الكعبة" فشاذٌّ، و أشذُّ منه حكايةُ ابن خالويه[2] "تالرحمن" و"تحياتك" و يلزمها التعجُّبُ. قال الزمخشريُّ في ﴿تالله لأكيدَنَّ أصنامَكم﴾ ، الباءُ أصلُ حروف القسم، و الواوُ بدلٌ منها، و التاءُ بدلٌ من الواو، و فيها زيادةُ معنى التعجُّبِ، كأنَّه تعجَّبَ من تسهيل الكيد على يده و تأتِّيه مع عُتوِّ نمرود و قهره.

قال السَّفاقُسيُّ[3] في إعرابه بعد نقل هذا الكلام: ما قالَه من البدل قاله كثيرٌ من النحاة، و لايقومُ عليه دليلٌ، و قد ردَّه السهيليُّ، و مقتضى النظر أنَّه ليسَ شيء منها أصلاً للآخر، و قوله: فيها معنى التَّعجُّبِ نصوصُهم على أنَّ ذلك لازمٌ في لام القسم، و أمَّا التاءُ فقد يكونُ معها التعجُّب، و قد لايكونُ انتهى. قلت: و قد نصَّ غيرُ واحدٍ من النحاة على أنَّ ذلك لازمٌ في التاء أيضاً[4].

« **و حتى**»: و هي لانتهاء الغاية مكانيَّةً، نحو: أكَلْتُ السمكَ حتى رأسَها، أو زمانيَّةً، نحو: ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[القدر/٥]، و يجبُ في مجرورها إذا كانَ مسبوقاً بذي أجزاء أن يكون آخراً أو متَّصلاً بآخر، فلايقالُ: سهرت البارحةَ حتى نصفها، ثُمَّ إنْ كان ما بعدَها اسماً غيرَ داخل فيما قبلها إمَّا لكونه غيرَ جزءٍ له: نحو: ﴿سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر﴾، أو لكونه جزءٍ لم يقعِ الفعلُ عليه، نحو: صمتُ الأيَّامَ حتى يومَ العيد، فالجَرُّ بها متعيِّنٌ، و إنْ كان جزءٍ ممَّا قبلَها و لم يتعذَّر دخوله، نحو: صمت الأيَّام حتى يومَ الثلاثاء، فالجرُّ بها جائزٌ و يجوزُ العطفُ .

تنبيه: متى دلَّت قرينةٌ على دخول الغاية في حكم ما قبلَها أو على عدمه عمل بها، و الأقوال أصحُّها الحكمُ بالدخول مع حتى دون إلى حملاً على الغالب، لأنَّ الأكثرَ مع القرينة عدمُ الدخول في إلى و الدخول في حتى.

---

١ - البيت لحاتم الطائيّ في بعض المصادر و في بعض بلا نسبة.

٢ - الحسين بن أحمد بن خالوية ابوعبدالله إمام اللغة و العربية، له من التصانيف: الجمل في النحو، الاشتقاق، شرح الدريدية، مات بحلب سنة ٣٧٠، المصدر السابق ١/٥٢٩.

٣ - إبراهيم بن محمد إبراهيم بن أبي القاسم السفاقسيّ النحويّ صاحب إعراب القرآن (٦٩٧- ٧٤٢ هـ ق)، المصدر السابق ١/٤٢٥.

٤ - سقطت هذه الجمل في «س».

قالَ ابنُ هشام في المغني: و زَعَمَ شيخ شهابُ الدين القرافيُّ أنَّه لاخلافَ في دخول ما بعد حتى، و ليسَ كذلك بل الخلافُ مشهورٌ، و إنَّما الاتِّفاقُ في حتى العاطفةِ، و الفرقُ أنَّ العاطفةَ بمعنى الواوِ، انتهى.

و جعلَ الرضيُّ دخولَ ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأً لتوهُّم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في حتى من مجيئها بمعنى مع كثيراً، و إلا فهي لاتكونُ بمعنى معَ، قالَ بعضُ المحقِّقين: و القياسُ أن يكونَ حكمه بأنَّ إلى تأتي بمعنى مع قليلاً أيضاً متوهَّماً من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، إلا أنَّ الرضيَّ لم يذكره.

«**و الكافُ** »: و لها خمسةُ معان:

أحدُها: التشبيهُ، نحو: زيد كالأسدِ.

الثاني: التعليل: أثْبَتَه قومٌ، و نفاه الأكثرونَ، و قيَّد بعضَهم جوازَه بانَ تكونَ الكاف مكفوفةً [بما] كـ حكاية سَيبويه " كما أنَّه لايعلمُ فتجاوزَ اللهُ عنه"، و الحقُّ جوازه في المجرَّد عن ما، نحو:﴿ وَيْ كأنَّه لايفلحُ الكافرونَ ﴾[القصص/٨٢]، أي أعجب لعدم فلاحهم، و في المقرونة بما الكافَّة كما في المثال، و بما المصدريَّة، نحو: ﴿فاذكُروه كَما هَداكم ﴾[البقرة/١٩٨]، أي لأجل هدايته إيَّاكم .

الثالثُ: الاستعلاء، ذكَره الأخفشُ والكوفيُّون، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخير [أي على خير]، و قيل في" كن كما أنت عليه": إنَّ المعنى على ما أنتَ عليه، و في هذا المثال أعاريبُ، ذَكَرَها في المغني.

الرابعُ: المبادرةُ: و ذلكَ إذا اتَّصلت بما، نحو: سَلِّم كما تدخلُ، و صَلِّ كما يدخلُ الوقتُ، ذكَره ابن الخبَّاز في النهاية و أبو سعيد السيرافي و غيرهما، و هو غريب، قالَه ابنُ هشام.

الخامسُ: التوكيدُ و هي الزائدةُ ، نحو:﴿ لَيْسَ كَمثله شيء﴾[الشوري/١١]، إذ لابُدَّ من الحكم بزيادة إحدى أداتي التشبيه، و إلا صارَ المعنى ليس شيء مثلَ مثله، فيلزمُ إثباتُ المثل لله تعالى، و نفي المثليَّة عن المثل، و هو محالٌ، و لا سبيلَ إلى الحكم بزيادة مثل، لأنَّ زيادة ما هو على حرفٌ واحدٌ أولى، و لاسيَّما إذا كانَ من قسم الحرف، لأنَّه أولى بالزيادة من الاسم بل قيل: إنَّ زيادة الاسم لم تثبت، فكانت الكافُ هي الزائدةَ.

قالَ ابنُ الجنيِّ: و إنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأنَّ زيادةَ الحرف كإعادة الجملة ثانياً، هذا قولُ الجمهور. و قيلَ: الكافُ غيرُ زائدة، و الزائدُ مثلُ، و ليس بشيء لما مرَّ، و قيل: لا زائدَ منهما، ثُمَّ اختلفَ، فقيلَ: مثلٌ بمعنى الذات، و قيلَ: بمعنى الصفة، و قيلَ: الكافُ اسمٌ مؤكّدٌ بمثل كما عكس ذلك من قال[من الرجز]:

٣٦٧- ..... فُصَيّروا مثلَ كعصف مأكول[١]

و لاتنقاسُ زيادةُ الكاف كما جزمَ به أبوحيَّان في الإرتشاف، و إن تَردَّدَ فيه بعضُهم.

تنبيه: لايردُ على كلام المُصنِّف (ره) جرُّ حتى و الكاف للضمير في قوله[من الوافر]:

٣٦٨- أتَتْ حَتَّاكَ تقصدُ كلَّ فجٍّ .....[٢]

و قوله[من الرجز]:

٣٦٩- ..... وَ أُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَو أَقْرَبا[٣]

لأنَّها ضرورةٌ خلافاً للمبرِّد والكوفيِّين.

و الواوُ و هو للقَسَم، و لاتتعلَّقُ إلا بمحذوف، نحو:﴿ و القرآن الحكيم﴾[يس/٢]، فإنْ تلتْها بواو أخري، نحو:﴿ و التِّين و الزيتون و طور سينين﴾[التين/٢و١]، فالتالية واوُ العطف، و إلا لاحتاجَ كلٌّ من الاسمين إلى جواب، و أمَّا واو ربَّ فالصحيحُ أنَّه واوُ العطف، و أنَّ الجرَّ بعدها بربَّ مقدَّرةً، خلافاً للمبرِّد و الكوفيِّين، «و لا تختصُّ» هذه الثلاثةُ أي حتى و الكاف والواو «بظاهر معيَّن» كما اختصَّ ما قبلها بما مَرَّ.

فائدةٌ : من حروف الجرِّ ما لفظُه مشتركٌ بين الاسميَّة و الحرفيَّة و هو ستَّةٌ:

أحدُها و ثانيها: عَن و على، فتقعانِ اسمين بمعنى جانب، و فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله[من الكامل]:

٣٧٠- ..... مِنْ عَنْ يميني تارةً و أمامي[٤]

و قوله[من الطويل]:

٣٧١- غدت من عليه بعد ما ثُمَّ ظِمؤُها .....[٥]

---

١ - قبله«**و لعبت طير بهم أبابيل**»، و هو نسب إلى حميد الأرقط و إلى رؤبة. **اللغة:** أبابيل: جماعات، العصف: التبن.

٢ - تمامه«**ترجّى منك أنها لا تخيب**»، لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الفجُّ: طريق في الوادي.

٣ - صدره« **خلي الذنابات شمالاً كثبا**»، و البيت للعجاج يصف حمار وحش و أتنه. **اللغة:** الذنابات: جمع ذنابة، و هي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل، كثبا: قريبا، أم أوعال: هي هضبة في ديار بني تميم .

٤ - صدره«**و لقد أراني للرماح دريئة**»، هو لقطري بن الفجاءة. **اللغة:** الدرئية: الحلقة التي يتعلم عليها الطعن.

٥ - تمامه «**تَصلُ و عن قيض بزيراء مجهل**»، و هو لمزاحم العقيلي، يصف القطاة. **اللغة:** غدت: صارت، من عليه: أراد مَن فوقه، فعلى هُنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجرّ، ظمؤها: زمان صبرها عن الماء، تصل:تصوّت، قيض: قشر البيضه الأعلى ، زيزاء: ما ارتفع من الارض، المجهل :الذي ليس له اعلام يتهدي بها.

قالَ ابنُ هشام في المغني: و من الداخلةُ على عَن زائدةٌ عندَ ابنِ مالك و لابتداء الغايه عندَ غيره، قالوا: قعدتُ عن يمينه، فالمعنى في جانب يمينه، و ذلك محتمـلٌ للملاصـقة و لخلافها، فإذا جئتَ بمن تعيَّنَ كون القعود ملاصقاً لأوَّل الناحية، انتهى.

و لا تُجَرُّ عن في المشهور إلا بمن، و قد تُجرُّ بعلى، و هو نادرٌ، و المحفـوظُ بيـت واحد و هو [من الطويل]:

٣٧٢- على عن يميني مَرَّت الطَّيرُ سُنَّحاً .....[١]

قالَ البدُر الدماميني في شرح التسهيل و لاأعرفُ من أنشدَه تماماً، و لاتتقيَّد اسميَّـة عن و على بحالة دخول من عليها، كما يغلطُ فيه كثيرٌ، فإذا قلت: زيدٌ على السطح، و سرتُ عن البلد، احتملَ الاسميّة.

الثالثُ: إلى، حَكاه ابنُ عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري فقال: إنَّ إلى تُستعملُ اسماً، فيقالُ: انصرفتُ من إليك، كما يُقال: غدوتُ من عليه، و هو غريبٌ.

الرابعُ و الخامسُ: مذ ومنذ فيكونانِ اسمين، و ذلك في موضعين:

أحدُهما: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ، نحوَ: ما رَأيتُه مذ يومان، أو منذ يـوم الجمعـة و فيهما حينئذ أقوالٌ: أحدها أنَّها مبتدءان، و ما بعدَهما خبرٌ عنها واجبُ التأخير إجـراء للرفع مجرى الجرِّ، و هو مذهبُ المبرّد و ابنِ السَّرَّاج و الفارسيِّ من البصريِّين و طائفة من الكوفيِّين، و اختارَه ابنُ الحاجب و معناهما الأمد، إن كانَ الزمنُ حاضراً أو معـدوداً، و أوَّل المدَّة إنْ كانَ ماضياً.

الثاني: أنَّهما ظرفان مخبرهما عمَّا بعد هما، و هو مذهبُ الأخفـش و الزَّجـاج و الزَّجاجي، و معناها« بين و بين» مضافين، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان بيني و بين لقائـه يومان، و قال في المغني: و لاخفاءَ بما فيه من التعسف .

الثالثُ: أنَّهما ظرفان، و ما بعدهما فاعلٌ لكان تامَّة محذوفة، و التقدير مـذ كـان يومان، أو منذ كان يوم الجمعة، و هذا مذهب جمهور الكوفيِّين، و اختاره ابنُ مالك و ابنُ مضاء و السهيليُّ.

الرابعُ: أنَّهما ظرفان، و ما بعدَهما خبرٌ لمبتدإ محذوف، و التقديرُ من الزمان الَّذي هو يومان، بناءً على أنَّ منذَ مركَّبةٌ من كلمتين: من و ذو الطَّائية، و هـذا قـولٌ لـبعضِ الكوفيِّين.

الثاني أن يدخلا على الجملةِ فعلية كانتْ، و هو الغالبُ، كقوله[من الكامل]:

---

١ - تمامه«**و كيف سنوحٌ و اليمينُ قطيعُ**»، لم يسمَّ قائله. **اللغة**: السنح: من سنَّح سنوحاً فهو سانح و الجمع سُنَّح. إذا مرَّ الطير من ميامنك إلى مياسرك و العرب تتفاءل بذلك.

٣٧٣- ما زالَ مُذ عَقَدَت يَداه إزارَه .....[١]

أو اسميّةً كقوله[من الطويل]:

٣٧٤- و ما زلتُ أَبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ .....[٢]

و فيهما حينئذ قولان: أحدُهما و هو المشهورُ، أنّهما ظرفان مضافان، فقيلَ: إلى الجملة، و قيلَ إلى زمن مضاف إلى الجملة، الثاني: أنّهما مبتدءانَ، فيجبُ تقدير زمن مضاف إلى الجملة.

السادسُ: الكافُ، فيقع اسماً مرادفاً لمثل، و لايكونُ كذلك عند سيبويه و المحقّقين كما قالَ في المغني إلا في ضرورة الشعر كقوله[من الرجز]:

٣٧٥- ..... يَضْحَكْن عَنْ كالبرد المُنْهَمِّ[٣]

و قال كثيرٌ منهم الأخفشُ و الفارسيُّ: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نَحو: زيدٌ كالأسد أن يكون الكافُ في موضع رفع، و الاسدُ مخفوضاً بالاضافة.

و يقعُ مثل هذا في كتب المعربين كثيراً. قال الزمخشريُّ في قوله تعالى:﴿ كهيئة الطير فانفُخ فيه ﴾[آل عمران/٤٩] إنّ الضميرَ فيه راجعٌ إلى الكاف من كهيئة الطير، أي فانفخُ في ذلك الشيء المماثل، فيصيرُ كسائر الطيور انتهى.

و وقعَ مثلُ ذلك في كلام غيره، و لو كانَ كما زعموا لَسمَع في الكلام مثل: مررت بكالأسد .

و نقلَ في شرح "بانت سعاد" عن ابن مضاء أنّها اسم أبداً، لأنّها بمعنى مثل و هو غريبٌ، و تتعيَّنَ الحرفيّة حيثُ كانت زائدةً خلافاً لمن أجازَ زيادة الأسماء و حيثُ وقعت هي و مخفوضها صلة، كقوله[من الرجز]:

٣٧٦- ما يُرْتَجَى و ما يُخافُ جَمَعاً فهو الّذي كاللّيث و الغَيْث مَعَاً[٤]

خلافاً لابن مالك في إجارته أنْ يكونَ مضافاً و مضافاً إليه على إضمار المبتدأ كما في قراءة بعضهم﴿ تماماً على الّذي أحسنُ﴾[الأنعام/١٥٤] و هذا تخريجٌ للفصيح على الشاذّ.

---

١ - تتمته «**فسما فأدركَ خمسةَ الأشبار**»، و هو للفرزدق يمدح بها يزيد بن المهلب. **اللغة** : الإزار: سروال، سما: ارتفع و علا، الأشبار: جمع شبر: ما بين أعلى الإبهام و أعلى الخنصر.

٢ - تتمته: «**وليداً و كهلاً حين شبت و أمرادا**»، و هو للأعشى. **اللغة**: أبغي: أطلب، إليافع : الغلام الّذي قارب الحلم أو راهق العشرين. الأمرد: من لاشعر في وجهه.

٣ - قبله« **بيض ثلاث كنعاج جمٍّ**»، و هو للعجاج. **اللغة**: البيض: أراد به النساء، النعاج: أراد به هنا بقرالوحش حيث شبه النساء بهنّ في العيون و الأعناق، الجمّ: بضم الجيم هي الّتي لا قرن لها، و بفتح الجيم بمعنى الكثير، البرد: حب الغمام، المنهمّ: الذائب.

٤ - لم يسم قائله. **اللغة**: الغيث: المطر.

تتمَّةٌ: أثبتَ الجمهورُ من البصريِّين و الكوفيِّينَ الجرَّ بالمجاورة لمجرور في النعت كقولهم: هذا حجرُ ضبٍّ خرب، و التوكيد كقوله[من البسيط]:

٣٧٧- يَا صاح بَلِّغ ذويَ الزوجاتِ كُلِّهُم .....[١]

بجرِّ كلِّهم بالمجاورة، لأنَّه توكيدٌ لذويَ المنصوب لا الزوجات، و إلا لقيل كلهُنَّ، و قيل في عطف النسق أيضاً نحو:﴿ و امسحُوا برؤسِكم و أرجلَكم﴾[المائدة/٦]، فإنَّه معطوفٌ على أيديكم، لأنَّه مفعولٌ.

قالَ أبوحيَّان: و ذلك ضعيفٌ جدًّا، و لم يحفظْ من كلامهم، قال: و الفرقُ بينه و بين النعت و التوكيد أنَّهما تابعانِ بلاواسطة، فهما أشدُّ مجاورة من العطف المفعول بحرف العطف، انتهى.

قالَ الدماميُّ في التحفة: أخبرَني الشيخُ شمس الدين الخثعمي المعروف بابن النشار[٢] أنَّه كانَ بيده من تفسير الثعلبي[٣] أو غيره، و فيهما أنَّ أرجلَكم في آية الوضوء مخفوضٌ بالمجاورة، قالَ: فجئت إلى الشيخ جمال الدين ابن هشام، و هو جالسٌ بمصر بجامع عمرو بن العاص، فأريتُه الكلامَ المذكور في الآية طالباً أن يتكلَّم عليه، فَنَظَرَ في تلك الكرَّاسة، ثُمَّ ألقاها إلي، و قال لي بحدَّة، خذ فاساً، و اكشط به هذا الكلامَ، و ارم به في وجه صاحبه، فتركتُه، و مضيتُ، انتهى.

و زادَ ابنُ هشام في شرح الشذور عطف البيان، قالَ:لايمنعُ في القياس، لأنَّه كالنعت و التوكيد في مجاورة المتبوع، قال: و ينبغي امتناعه في البدل، لأنَّه في التقدير من جملة أخري فهو محجوز تقديراً[٤]، انتهى. و كذا قال أبوحيَّان، و زادَ لا نعلم أحداً أجراه فيه و لاتحفظه من كلامهم، انتهى.

قالَ في المغني: و أنكَرَ السيرافيُّ و ابنُ جنيّ الجرَّ بالمجاورة مطلقاً و تأوَّلاً قوله: خرب بالجرِّ صفة لضب، ثُمَّ قالَ السيرافيُّ: في الأصل هذا حجرُ ضب خربِ الحجر منه بتنوين خرب و رفع الحجر، ثُمَّ حذفَ الضمير للعلم به، ثُمَّ أتي بضمير الحجر مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر. و قال ابن جنيٍّ: الأصلُ خرب حجرُه، ثُمَّ أنيبَ المضافُ إليه عن المضاف،

---

١ - تمامه«**أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عري الذنب** »، و هو لأبي الغريب النصري، **اللغة:** العري: جمع عروة و هي من الدلو و الكوز المقبض.

٢ - لم أجد ترجمة حياته.

٣ - الثعلبي هو أحمد بن محمد الميدانيُّ النيسابوريُّ الإمام الفاضل النحويُّ الأديب اللغويُّ، صنّف: الأمثال، الأنموذج في النحو، الكشف و البيان عن تفسير القرآن ، مات سنة ٥١٨هـ ق. المصدر السابق ١/٣٥٧.

٤ - ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب، لاط، قم مؤسسة الطباعة و النشر دار الهجرة، ١٤١٤ هـ ق، ص ٣٣٢.

فارتفعَ و استترَ، و يلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصفة على غير من هي لـــه، و ذلك لايجوزُ عند البصريِّين و إن أمنَ اللبس، انتهى.

و قصرَه الفرَّاء على السماع، و منعَ القياسَ على ما جاء منه، فلايجوزُ: هذه حجرة ضبٍ خربة، و خصَّه قومٌ بالنكرة، و هو مردودٌ، فقد سمع في المعرفة، و هل يختصُّ النعت بالمفرَد؟ قالَ الخليل: نعم، و سيبويه: لا، بل يجرى في المثنَّى، قال أبوحيَّـــان: و قياسُـــه الجريان في الجمع، و المانع يقول لم يرد إلا في الافراد، و هو قريبٌ من رأي الفرَّاء.

تنبيه: حركةُ الجرِّ على الجوار من جملة صور الإتباع، و في قولهم على الجـــوار مـــا يشيرُ إليه، و بهذا يندفعُ استشكال تصوُّر العامل في المجرور به، فإنَّ العامـــل في مجـــاوره لايصحُّ أن يكونَ عاملاً فيه من حيث إنَّه ليس له في المعنى، و إنَّما هو لغيره و عامل غيره لا يقتضي جرّه، إذا هو غيرُ مجرور. و هنا انتقضي كلامُ المُصَنِّف(ره) على النوع الثالث من أنواع المعربات، و هو ما يرد مجروراً لا غير، فشرع في النوع الرابع، و هو ما يـــرد منصوباً و غير منصوب، فقال:

المستثنى

ص: النوع الرابع: ما يردُ منصوباً و غير منصوب، و هو أربعة.

الأوّل: المستثنى: و هو المذكور بعد إلا و أخواتها، للدلالة على عَدَمِ اتِّصافه بما نسب إلى سابقه و لو حكما. فَإن كان مَخرجاً [من متعدِّد] فمتَّصل، و إلا فمنقطع.

فالمستثنى بإلا إن لم يذكر معه المستثنى منه أُعرب بحسب العوامل، و سمِّي مفرَّغاً، و الكلام معه غير موجب غالباً. و إنْ ذكر فإن كان الكلام مُوجباً نصب، و إلا فإن كان متَّصلاً فالأحسن اتباعه على اللَّفظ ،نحو:﴿ ما فَعَلُوهُ إلا قليلٌ﴾،و إن تعذَّر فعلى المحلّ، نحو: ﴿لا الهَ إلا اللهُ﴾، و إن كانَ منقطعاً، فالحجازيُّون يوجبون النصب، و التميميُّون يجوِّزونَ الاتباع: نحو: ما جائني القوم إلا حماراً، أوْ حمارٌ.

تتمَّة: و المستثنى بخلا وعدا و حاشا يُنصب مع فعليتها، و يُجرُّ مع حرفيَّتها، و بليس و لايكون منصوب على الخبريَّة، و اسمها مستتر وجوباً، و بما خَلا و بما عدا منصوبٌ و بغيرو سوى مجرور بالإضافة، و يعربُ غير بما يستحقُّه المستثنى بإلا، و سوى كغير عند قوم، و ظرفٌ عند آخرين.

ش: «النوعُ الرابعُ »من المعربات من الأسماءِ «ما يردُ منصوباً و غيرَ منصوبٍ و هو أربعةٌ»:

«الأولُ المستثنى، و هو المذكورُ بعدَ إلا» غير الصفة «و»إحدى «أخواتها»، و هو غيرُ و سوى بلغاتها و عدا و خَلا و حَاشا بلغاتها و ليسَ و لايكونُ «للدلالة» متعلِّق بالمذكور«على عدم اتِّصافه» أي المذكورُ «بما نسب إلى سابقه و لو» كانَ سابقه «حكماً»، نحو: قام القومُ إلا زيداً، و ما قامَ إلا زيدٌ، فزيدٌ في المثال الأوَّل مذكورٌ بعدَ إلا«للدلالة على عدم اتِّصافة» بالقيام الَّذي نسبَ إلى سابقه، و هو القومُ، و في الثاني مذكورٌ بعدَ إلا للدلالة على عدم اتِّصافه بعدم القيام الَّذي نسبَ إلى سابقه حكماً، و هو أحدٌ، إذ التقديرُ ما قامَ أحد إلا زيدٌ.

و شَملَ الحدُّ المستثنى المتَّصلَ و المنقطعَ، فلذلك بيَّنهما مفصَّلاً بقوله: «فإن كانَ المستثنى مخرَجاً» حقيقةً «من متعدِّد» لفظاً أو تقديراً[1] «فمتصلٌ»، نحو: جاء القومُ إلا زيداً، مَا جاءَ إلا زيدٌ ، «و إلا» يكن مخرجاً من متعدِّدٍ لا لفظاً و لا تقديراً«فمنقطعٌ»، نحو: جاءَ القومُ إلا حماراً.

---

١ - لا لفظاً و لا تقديراً «ح».

تنبيهات: الأوّل: قالَ ابنُ الحاجب: لايمكنُ جمعُ المستثنى المتّصل و المنقطع في حدٍّ واحد ، لأنّ ماهيتهَما مختلفان، و لايمكنُ جمعُ شيئين مختلفي الماهيَّة في حدود ذلك، لأنّ الحدَّ متبيِّنٌ للماهية بذكر جميعَ أجزائها مطابقة إمَّا تضَمُّناً أو تصريحاً، و المختلفان في الماهية لايتساويان في جميع الأجزاء حتى يَجتمعا في حدٍّ واحد، و الدليلُ على اختلاف ماهيتهَا أنّ أحدَهما مخرجٌ من متعدِّد، و الاخرُ غيرُ مخرج، بلي يمكنُ جمعهُما في حدٍّ واحد باعتبار اللفظ، لأنّ مختلفي الماهية لايمتنعُ اشتراكُهما في اللفظ، فيقالُ: المستثنى هو المذكورُ بعدَ إلا و أخواتها، انتهى.

قال الرضيُّ: و لقائلٍ أنْ يمنع اختلافُها في الماهية قولَه، لأنّ أحدَهما مخرجٌ من متعدِّد، و الآخرُ غيرُ مخرج. قلنا: لانسلم أنّ كونَ المتّصل مخرجاً من متعدِّد من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متّصلاً كانَ أو منقطعاً هو المذكورُ بعدَ إلا و أخواتها مخالفاً لما قبلَها نفياً و إثباتاً، ثُمَّ نقولُ: كونُ المتّصلِ داخلاً في متعدِّد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا المنقطعُ داخلٌ في هذا الحدِّ كما في: جاءَني القومُ إلا حماراً، لمخالفة القومِ الحمارَ في المجئ، انتهى. و على هذا جرى المُصنِّف في تعريفه المذكور.

الثاني: يردُ على الاستثناء المتّصل إشكالٌ مشهورٌ، و هو لزومُ التناقض في المستثنى، و ذلك أنّكَ إذا قلتَ مثلاً: قامَ القومُ إلا زيداً، فقد أثبتَ القيامَ للقوم الّذين من جملتهم زيدٌ، و قولُكَ: إلا زيداً نفي القوم إلا زيداً، فنفي عنه القيام الّذي ثبتَ له في ضمن القوم، فيلزمُ التناقضُ، و كذا قولُك: أضربُ القومَ إلا زيداً، يلزمُ أنْ يكونَ زيدٌ مطلوباً ضربُه و غيرُ مطلوب، و هذا لايتصوَّرُ في كلام العقلاء. و قد وَرَدَ في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿فلبثَ فيهم ألفَ سنة إلا خمسينَ عاماً﴾[العنكبوت /١٤]، فيكونُ المعنى لبث الخمسينَ في جملة الألف، و لم يلبث تلك الخمسين، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً. و اختلفُوا في التقصي عن هذا الإشكال، فقالَ بعضُهم: يختارُ أنّ المستثنى غيرُ داخلٍ في المستثنى منه، فالقومُ في قولك: جاءَ القومُ، عامٌّ مخصوصٌ، أي أنّ المتكلّمَ أرادَ بالقوم جماعةً ليسَ فيهم زيدٌ و قوله: إلا زيداً قرينةٌ تدلُّ السامعَ على مرادِ المتكلّم، و أنّه أرادَ بالقوم غيرَ زيد، انتهى.

و كانَ المُصنِّف ارتضى هذا الجوابَ حيثُ قالَ في الحدِّ: هو المذكورُ بعد إلا و أخواتها للدلالة على عدم اتّصافه بما نسبَ إلى سابقة، لكن قالَ الرضيُّ: إنّه ليسَ بشيء لإجماع أهلِ اللغة على أنّ الاستثناء مخرجٌ، و لا إخراجَ إلا مع الدخول، و أيضاً يتعذّرُ دعوى عدم الدخول في قصد المتكلّم في نحو له على عشرةٌ إلا واحداً، لأنّ الواحد في العشرة بقصده ثُمَّ أخرجَ، و إلا لكانَ مريداً بلفظ العشرةِ تسعةً، و هو محالٌ.

و قالَ أبوبكر الباقلانيُّ[١] و عبدُ الجبَّار[٢]: المستثنى و المستثنى منه و أداةُ الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي، فقولُك: له عشرةٌ إلا واحداً بمعنى له على تسعةٌ لا فرقَ بينَهما من وجه، و لا دخولَ هناك و لا إخراجَ، و ردَّ عليهما بأنَّه ليسَ في لغتهم اسمٌ مركّبٌ من أكثرَ من لفظين، و قيلَ: و ليسَ بشيء، لأنَّه يُسمَّى بالجملة و إنْ طالت، نعم يردُ عليهما أنَّه لايفصلُ بينَ أجزاءِ الكلمة بكلمة أخرى و لا إباء عن قولنا: جاءَني القومُ يومَ الجمعة أمامَ الأمير في ساحة البلد إلا زيداً، انتهى.

و قالَ آخرونَ: و استحسَنه الرضيُّ، أنَّ المستثنى داخلٌ في المستثنى منه، و التناقض غيرُ لازم، لأنَّه أنَّما يلزمُ لو كانت النسبةُ إلى مجرَّد المستثنى، و ليسَ كذلك، بل النسبةُ إلى المستثنى منه و المستثنى معاً، و إنَّماَ أُجرى الإعراب على المستثنى منه، و إن كان المنسوب إليه الجميعَ، لأنَّ العادةَ إجراء الإعراب على أوَّل أجزاء المنسوبُ إليه غير المفرد، و الإعرابُ على الجزء الأخير بكونه مضافاً إليه أو تابعاً من التوابع أو شبه المفعول كالمستثنى، فالمستثنى مخرجٌ قبل الإسناد إلى المستثنى منه. قالَ الرضيُّ: و هذا الجوابُ هو الصحيحُ المندفعُ عنه الإشكالاتُ كلُّها، انتهى.

قالَ بعضُ المتأخِّرينَ: و فيه أنَّ المستثنى لم يخرج عن كونه مدلولَ المستثنى منه، لأنَّه غيرُ ممكن، و لا عن النسبة، لأنَّه لا نسبةَ، فكيفَ يتصوَّرُ إخراجٌ، و نحنُ نقولُ: نسبَ المسندُ إلى المستثنى منه فأخرجَ من النسبة المستثنى، ثُمَّ حكم أو طلب، فلا تناقضَ، فتأمَّلْ، انتهى.

و قد سبقَه إلى هذا صاحبُ غاية التحقيق[٣] حيث قال: إنَّه داخلٌ من حيثُ الإفراد و اللفظ، فاخرجَ عنه في التركيب و الحكم، انتهى. و التأمُّلُ منتفٍ هنا.

سبب تسمية المستثنى المتَّصل و المنقطع: الثالثُ: إنَّما سُمِّي المتَّصلُ متَّصلاً لأنَّه داخلٌ في دلالة منطوق المستثنى منه، و المنقطعُ منقطعاً لدخوله في دلالة مفهومه، و دلالة المنطوقَ أقوي، فسمِّي المخرجُ منها متَّصلاً بخلاف دلالة المفهوم، فإنَّها ضعيفةٌ.

الرابعُ: لايشترطُ في المنقطع أنْ يكونَ من غير جنس المستثنى منه، بل أنْ لايكونَ داخلاً في المتعدّد الأوَّل قبلَ الاستثناء، سواء كانَ من جنسِ المتعدِّد كقولك: جاءني القومُ

---

١ - الباقلاني (أبوبكر محمّد)«ت ٤٠٣هـ /١٠١٣م) من كباء علماء الكلام. ولد في البصرة و سكن بغداد من كتبه«إعجاز القرآن» «و الانصاف» «دقائق الكلام» المنجد في الأعلام ص ١٠٧.

٢ - هناك أربعة أشخاص باسم عبد الجبار، و كلهم من النحاة و ماتوا في نحو سنة خمسائة. بغية الوعاة. ٧٢/٢.

٣ - غاية التحقيق في تقسيم العلم إلى التصور و التصديق لطا شكبري زاده أحمد(١٤٩٥- ١٥٦١م)، مؤرخ عثماني. كشف الظنون ١١٩١/٢.

إلا زيداً، مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن، نحو: جَاءَني القوم إلا حماراً، فتبيَّنَ أنَّ المتَّصلَ ليسَ هو المستثنى من الجنس كما ظنَّ بعضُهم.

الخامسُ: حرَّك بعضُ المتأخِّرينَ هنا بحثاً فقالَ: هلَّا كانَ الاستثناءُ كلُّه متَّصلاً، و لكنْ تارةً يكونُ المخرجُ منه مذكوراً، و تارةً يكونُ مقدَّراً، فيكونُ الأصلُ في نحو ما فيها أحدٌ إلا حماراً، ما فيها أحدٌ و لا ما يتبعه إلا حماراً، و ما يتبعُه يشملُ الإبلَ و البقرَ و الغنمَ و غيرُ ذلك، فاستغني الحمارُ منه، و دَلَّ على هذا المحذوف استثناءُ الحمار، كما دَلَّ على تقدير أحد في الاستثناء المفرَّغ، ما جاءَني إلا زيدٌ إخراج زيد، و على تقدير حالٍ من الأحوال فيما جائني زيدٌ إلا راكباً، و كذا القولُ في البواقي.

و يكونُ الفرقُ بين هذا الَّذي يسمُّونَه منقطعاً، و الاستثناء المفرَّغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو: ما جاءَني إلا حماراً، أو عدم اشتغاله في ما جاءَني إلا زيدٌ، و أجابَ هذا الباحثُ بأنَّ ذلك إذا سلمَ لم يخرجْ عن الانقطاع باعتبار الظاهر، و إنْ كانَ متَّصلاً باعتبار التقدير، فإذا صحَّ له الاسمان بالاعتبارين المختلفين فلا بأسَ بقصره على أحدهما لقصدِ التمييز بينه و بينَ نوعٍ آخر يخالفُه في طريقته، و هو المتَّصلُ لفظاً، انتهى.

إعراب المستثنى المفرَّغ: «فالمستثنى بإلا إنْ لم يذكرْ مَعه المستثنى منه» لفظاً بل نوي و يسمَّى الكلام حينئذ ناقصاً، «أعربَ بحسب» اقتضاء «العوامل» من رفعٍ و نصب و جرٍّ لقيامه مقامَ المستثنى منه، لكن لا إصالةً، إذ العواملُ في التحقيق عاملةٌ في ذلك المقدَّر، و لكن لمَّا حذفَ، و قامَ المستثنى مقامَه عملَ فيه لا بطريق الإصالة لصحَّة ما قامَ إلا هندٌ، و قيلَ: بطريق الإصالة و الصحَّة للفصل بإلا، و فيه نظرٌ، إذ الفصلُ أنَّما يكونُ مسوِّغاً لترك التاء في الجملة لا مقتضياً لتركها وجوباً أو اختياراً و ما قام إلا هندٌ، يجبُ فيه تركُ التاء عندَ قوم، و يختارُ عندَ آخرينَ، و هو الحقُّ بدليل قوله[من الرجز]:

٣٧٨- مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ و ذَمِّ في حَرْبِنا إلا بناتُ العَمِّ[1]

«و سُمِّي» المستثنى «مفرَّغاً»، أي مستثنًى مفرّغاً، لأنَّه الاسمُ لامفرَّغ وحدَه، و إنَّما سُمِّي بذلك تسميةً له باسم عامله، لأنَّه هو المفرَّغُ في الحقيقة، إذ لم يشتغل[2] بمستثنى منه، يعملُ فيه لفظاً، ففرغ عنه للعمل في المستثنى، فلا حاجةَ إلى ما قالَه بعضُهم بأنَّ المرادَ بالمفرَّغ المفرَّغُ له على الحذف و الإيصال، كما يُرادُ بالمشترك المشتركُ فيه، لأنَّه

---

١ - لم يسم قائله و تقدّم برقم٨٩ .

٢ - في «ح» أو لم يشتغل و في «ط» إذا لم يشتغل.

فرغ له العاملُ عن المستثنى منه، على أنَّ لك أنْ تفسِّرَ المفرَّغَ بالمفرَّغ عن إعرابه لإعراب المستثنى منه، و لك أنْ تجعلَه اسمَ مكان لوقوع التفريغ فيه .

تنبيهان: الأوَّل: التفريغُ لايكونُ في المصدر المؤكد لعدم الفائده و نحو:﴿ إن نظُنُّ إلا ظنّاً ﴾[الجاثية/٣٢]، محمولٌ على أنَّه مصدرٌ نوعيٌّ، أي إلا ظنّاً ضعيفاً، و يكونُ فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر، نحو: ﴿إنْ هي إلا أسماءٌ سَمَّيتمُوها﴾ [النجم/٢٣]، و الفاعل، نحو: ﴿لايعلمهم إلا الله﴾[إبراهيم/٩]، و النائب عن الفاعل، نحو:﴿ هَلْ يُهْلَكُ الا القومُ الظالمونَ﴾[الأنعام/٤٧] و المفعول به، نحو:﴿ لايُكَلِّفُ اللهُ نفساً إلا وُسْعَها ﴾ [البقرة/٢٨٦]، و المفعول فيه، نحو: ﴿لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضحاها ﴾[النازعات/٤٦]، و المفعول له، نحو:﴿ و ما تنفقونَ إلا ابتغاءَ وجه الله﴾[البقرة/٢٧٢]، و لايكونُ في المفعول معه، فلا يقالُ: لاتسرْ إلا و النيلَ.

قالَ الرضيُّ: و لعلَّ ذلكَ أنَّ ما بعد إلا كأنَّه منفصلٌ من حيثُ المعنى عَمَّا قبلَه لمخالفته له نفياً و إثباتاً، و الواوُ أيضاً مؤذنةٌ بنوعٍ من الانفصال، فاستهجنَ عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال، و أمَّا وقوعُ واوِ الحال بعدَها نحو: ما جاءَني زيدٌ إلا و غلامه راكبٌ فلعدم ظهور عملِ الفعل لفظاً في ما بعد الواو، انتهى.

و يكونُ في الملحقات بالمفعول كالحال، نحو: ما جاءَني زيدٌ إلا راكباً، ﴿و لايُنفقونَ إلا و هُمْ كارهونَ﴾[التوبة/٥٤]، و التمييز، نحو: ما امتلأَ الإناءُ إلا ماءً.

وقوع التفريغ في التوابع: و أمَّا التوابعُ فإنَّما يقعُ التفريغُ منها في البدل، نحو: ما سُلبَ زيدٌ إلا ثوبُه، و أمَّا عطفُ النسق فلايكونُ فيه لما تقدَّمَ، و عطفُ البيان و التأكيدُ يُنافيهما التفريغُ ضرورةَ أنَّه لايكونَ إلا في متعدِّد مماثلٍ، و التعدُّدُ يُنافي عطفَ البيان، لأنَّه إمَّا عَلَمٌ أو مختصٌّ مثلُه، فلايمكنُ أنْ يقدَّرَ عطفُ بيانٍ متعدِّد شامل للمذكور و غيره، و كذا التأكيدُ، لأنَّه ليسَ لنا ألفاظٌ تاكيديَّةٌ عامَّة تشتملُ المستثنى و غيره حتى تقدَّرها، و تخرجُ منها التأكيدُ المستثنى، و أمَّا الوصفُ فجوَّزَ الرضيُّ و صاحبُ اللبابِ وقوعَ التفريغِ فيه، نحو: ما جاءَني أحدٌ إلا ظريفٌ، و ما لقيت أحداً إلا أنت خيرٌ منه.

و في المغني لابن هشام إنَّ التفريغَ لايجوزُ في الصفات، و لم يُحْكَ جوازُه إلا عن الزمخشريِّ و أبي البقاء، قالَ: و كلامُ النَّحويِّينَ بخلاف ذلك، و ظنَّ التفتازانيُّ أنَّ المسألَةَ إجماعيةٌ، فقالَ في شرح المفتاح: لاخلافَ في جواز الاستثناء المفرَّغ في الصفة.

الثاني: كلُّ استثناءٍ مفرَّغٍ لايكونُ إلا متَّصلاً، لأنَّهُ يُعربُ على حسبِ العواملِ، فيكونُ من تمامِ الكلام، و إليه النسبةُ، و لذلك لم يجز نصبُه على الاستثناء.

الثالثُ: يقدَّر المستثنى منه في المفرَّغ بقدر الضرورة، و ما يتناولُ المستثنى و يناسبُه في جنسه و وصفه ففي نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، أي أحداً، و ما جئتُ إلا راكباً، أي على حال من الأحوال، و ماضربته إلا تأديباً أي لغرض، و قسْ على ذلك.

الرابعُ: من العرب مَنْ يشغلُ العاملَ في التفريغ بمحذوف، فينصبُ ما بعد إلا على الاستثناء، نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، و ما مررتُ إلا زيداً، فزيدٌ في المثالين منصوبٌ على الاستثناء، و معمولُ الفعل محذوف، و هذا إنَّما يكونُ فيما يمكنُ حذفُه، فلو قلتَ: ما قامَ إلا زيدٌ، لم يجز النصبُ، لأنَّ الفاعلَ لايحذفُ، و أجازَه الكسائيُّ على مذهبه في جواز حذف الفاعل، قالَه المراديُّ في شرح التسهيل.

«و الكلامُ معَه» أي معَ المستثنى المفرَّغ «غيرُ موجب» بفتح الجيم، و هو ما يتقدَّمُه نفيٌ أو شبهُه منْ نهي أو استفهامٌ إنكاريٌّ«غالباً» لا دائماً لاستبعاد اشتراك أفراد الجنس في وقوع الفعلِ منها أو عليها و مخالفة واحد إيَّاها، و لكنَّ ذلك ممكنٌ، و هو قليلٌ جدًّا، فكانَ غيرَ الغالب، نحو: كلُّ حيوان يحرِّكُ الفكَّ الأسفلَ في الأكل إلا التمساحَ، و قرأتُ إلا يومَ كذا، إذْ لايبعدُ أنْ تَقرأَ جميعَ الأيام إلا اليوم المستثنى، و ضابطُه استقامةُ المعنى، كما قال ابنُ الحاجب.

و فسَّرَ بعضهُم استقامةَ المعنى بأنْ يكونَ الحكمُ ممَّا يصحُّ أن يثبتَ على سبيل العموم كالمثال الأوَّل، أو تكونُ هناك قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ المرادَ بالمستثنى منه بعضٌ معيَّنٌ، يدخلُ فيه المستثنى قطعاً كالمثال الثاني لظهور أنَّ المتكلِّم لايريد جميعَ أيَّامِ الدنيا، بل أيَّامَ الأسبوعِ أو الشهر أو مثل ذلك، انتهى.

و قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل:إذا كانَ في الإيجاب معنى النفي عوملَ معاملتَه، نحو: عدمتُ إلا زيداً، و صمتُ إلا يومَ الجمعة، فإنَّه بمعنى لم أجدْ، و لم أفطر، انتهى.

تنبيهان: الأوَّل: لايقالُ مازالَ زيدٌ إلا عالماً، و إنْ كانَ ظاهرُ الكلام غيرَ موجب، لأنَّ معنى زالَ نفيٌ، و النفيُ إذا دخلَ على النفيِّ أفاد الإيجابَ الدائم، فيكونُ المعنى دائماً زيدٌ على جميع الصفات إلا على صفة العلم، و هو محالٌ.

الثاني: إذا كانَ الموجبُ لازماً لهَ النفي كلولا و لو فَذَهَبَ المبرِّدُ إلى جواز التفريغ معه، نحو: لولا القومُ إلا زيدٌ لأكرمتُكَ، و لو كانَ معنا إلا زيدٌ لغلبنا، قالَ أبوحيَّان في الإرتشاف: و الصحيحُ أنَّه لايجوزُ، و إن ذكرَ معَ المستثنى المستثنى منه، و يُسمَّى الكلام حينئذ تامًّا، ففيه تفصيلٌ، فإنْ كانَ الكلامُ موجباً، و هو ما لم يتقدَّمْه شيء ممَّا تقدَّمَ نصبَ المستثنى وجوباً، سواءٌ كانَ متَّصلاً،نحو قوله تعالى: ﴿فشَرِبُوا منه إلا قليلاً ﴾

[البقرة/٢٤٩]، أو منقطعاً، نحو: جاءَ القومُ إلا حماراً، تأخَّرَ المستثنى عن المستثنى منه كما مَرَّ، أو تقدَّمَ، نحو: قامَ إلا زيد القوم.

عامل المستثنى: و اختلفَ في عامل النصب، فقيلَ: هو «إلا» لاختصاصها بالاسم، و ليستْ كالجزء منه فعملت كسائر الحروف الّتي هي كذلك، و هذا مذهبُ سيبويه و المبرّد و الزجاج و الجرجانيّ، و اختارَه ابنُ مالك و ابن هشام، و قيلَ: العاملُ ما قبلَ إلا بواسطتها، و هو رأيُ السيرافيّ، و قالَ ابنُ عصفور و غيره: هو مذهبُ سيبويه و الفارسيّ و جماعة من البصريّين، و قالَ الشلوبينُ: هو مذهبُ المُحَقّقين. و قيل: هو ما قبلها مستقلّاً، و إليه ذهبَ ابنُ خروف، و عزاه إلى سيبويه، فعلى هذا كلٌّ من هذه المذاهب قد نسبَ إلى سيبويه[يقول الشاعر من الوافر]:

٣٧٩- و كلٌّ يدَّعونَ وصالَ ليلى و ليلى لا تقرُّ لهم بذاكا[1]

و قيلَ: هو استثنى مضمراً، حَكاه السيرافيُّ عن المبرّد و الزجّاج.

و في التاريخ أنّ عضدَ الدولة[2] قال للفارسي و هو مسائرٌ له في ميدان شيرازَ: لِمَ انتصبَ المستثنى في قولك:جاءَ القومُ إلا زيداً ؟ فقالَ: لأنّه بتقدير أستثني زيداً. فقالَ لِمَ لا تقدِّرُه امتنعَ زيد؟ فانقطعَ الفارسيُّ و قالَ: هذا جواب ميدانيٍّ[3]،ثمّ كتبَ فيه شيئاً.

و قيل: العاملُ أنّ بفتح الهمزة و تشديد النون مقدَّرة بعد إلا، حَكَاه السيرافيُّ عن الكسائيِّ، فالتقديرُ في نحو: قامَ القومُ إلا زيداً، إلا أنّ زيداً لم يَقُمْ. و قيلَ غير ذلك، و هو خلافٌ لا ثمرة له[4].

تنبيهات: الأوَّل: ظاهرُ كلام المُصَنِّف(ره) تعيينُ النصب في الكلام التامِّ الموجب عندَ جميع العرب، و ليسَ كذلك، بل الإبدالُ فيه لغةٌ، حَكَاهَا أبوحيَّان، و خرَّج عليها قراءة: ﴿فشربوا منه إلا قليلٌ﴾ بالرفع، و قالَ ابنُ مالك في توضيح البخاريِّ: لايعرفُ أكثرُ المتأخِّرين في هذا النوع إلا النصبَ. و قد أغفلوا ورودَه مرفوعاً بالابتداء ثابتَ الخير و محذوفه، فمن الأوَّل قولُ أبي قتادة[5]: أحرمُوا كلُّهم إلا أبو قتادة لم يحرم، و إلا بمعنى

---

١ - ما وجدت قائل البيت.

٢ - عضد الدولة(ت ٣٧٢هـ/٩٨٣م) أعظم ملوك بني بويه رعي العلماء و الأباء، مدحه المتنبي.المنجد في الأعلام/ ٣٧٥.

٣ - الميداني هو النيسابوري الّذي تقدم ذكره في ص٣٨٦.

٤ - على حسب المعنى الأفضل أن نقول: إنّ العامل للاسم الواقع بعد إلا فعل محذوف تدلُّ عليه إلا، و التقدير: أستثني مثلا.

٥ - قتادة بن دعامة، مفسّر حافظ، و كان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية و مفردات اللغة. مات سنه ١١٨ هـ . الأعلام للزركلي ، ٢٧/٦.

لكن، و أبو قتادة مبتدأ، و لم يحرم خبرُه، و من محذوف الخبر قولُه عليه السلامُ :«كلُّ أمتي معافًي إلا المجاهرون بالمعاصي[١]» و قراءة بعضهم ﴿ فشربوا منه إلا قليل﴾ ، أي إلا قليلٌ منهم لم يشربْ، و جزمَ بذلك في مختصر العمدة[٢].

و قالَ أبوحيَّان في النهر[٣]: إذا تقدَّمَ موجبٌ جازَ فيما بعد إلا وجهان: النصبُ على الاستثناء، و هو الأفصحُ، و أن يكونَ ما بعدَ إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه إن رفعَا فرفعَ، أو نصبًا فنصبَ، أو جرًّا فجرَّ، سواءٌ كانَ ما قبل إلا ظاهراً أو مضمراً. قالَ: و اختلفوا في إعرابه. وقيلَ: هو نعتٌ، و إنَّه ينعتُ بما بعدَ إلا الظاهر و المضمر، يعني أنَّ المضمرَ ينعتُ في هذا الباب. و قيلَ: لاينعتُ بما بعدها إلا النكرة أو المعرَّفُ بلام الجنس، فإنْ كانَ معرَّفاً بلام العهد أو الإضافة لزمَ النصبُ على الاستثناء. و زعمَ أنَّ من الاتباع قوله[من الوافر]:

٣٨٠- و كلُّ أخٍ مُفَارِقُــهُ أخُوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ[٤]

حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه: الثاني: إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه تحتمَّ نصبُه أيضاً، سواءٌ كانَ متَّصلاً أو منقطعاً، و سواءٌ كان في سياق الإيجاب،كقام إلا زيداً القوم أو في غيره، كقول الكميت(ره)[من الطويل]:

٣٨١- وَ مَا لِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وَ مَا لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[٥]

و لايصحُّ الإبدال، لأنَّ التابعَ لايتقدَّمُ على المتبوع، هذا مذهبُ البصريِّين، و أجازَ الكوفيُّون و البغداديُّون غيرَ النصب في المسبوق بالنفي، نحو: ما قامَ إلا زيدٌ أحدٌ.

قالَ سيبويه: سمعَ يونسُ بعضَ العرب الموثوق بعربيَّتهم يقول: ما لي إلا أبوك ناصرٌ، و قال حسان [من الطويل]:

٣٨٢- ..... إذا لم يَكُنْ إلا النبيُّونَ شافعُ[٦]

قالَ ابنُ هشام: و وجهُه أنَّ العاملَ فرغٌ لما بعد إلا، و أنَّ المؤخَّرَ عامٌّ أريدَ به خاصٌّ، فصحَّ إبدالُه من المستثنى، لكنَّه بدلُ كلٍّ، و نظيرُه في أنَّ المتبوع آخر، و صارَ تابعاً ما

---

١ - نهج الفصاحة ص٤٥٨، حديث ٢١٦٧.صحيح البخاري ٣٤٣/٤، رقم٩٥١. و في كلا المصدرين «المجاهدين بالمعاصي».

٢ - العمدة في النحومختصر لابن مالك. كشف الظنون ٢/ ١١٧٠.

٣ - النهر المماد من البحر في التفسير لأبي حيان. المصدر السابق ص ١٩٩٣.

٤ - تقدم برقم٣٠٤.

٥ - **اللغة:** المشعب: الطريق و مشعب الحق: طريقة المُفرِق بينه و بين الباطل.و يروى في مكانه. مذهب الحق.

٦ - صدر البيت «**فإنهم يرجون منه شفاعة**».

مررت بمثلك أحداً، انتهى. و قال ابن الضائع: الوجُه أن يقالَ: هو بدلٌ من الاسمِ مـعَ إلا مجموعين فيكونُ بدلَ شيء لغير واحدة، انتهى.

حكم المستثنى غير الموجب: «و إلا» يكن الكلامُ موجباً بلْ كانَ غيرَ موجـب، ففيـه تفصيلٌ،«فإن كان» المستثنى «متّصلاً فالأحسنُ و الأرجحُ إتباعُه»، أي اتباعُ المـستثنى للمستثنى منه «على اللفظ» بدلاً منه، بدل بعضٍ من كلٍ عندَ البصريِّين، و عطفُ نسق عليه عند الكوفيِّين، لأنَّ إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصَّةً، و هي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أنَّ ما بعدَها مخالفٌ لما قبلَها، لكنَّ ذلكَ منفيٌّ بعدَ إيجاب، و هذا موجب بعد النفي. قالَه ابنُ هشام في المغني، و اعترضَ مذهب البصريِّين بأنَّ بـدلَ البعض لابُدَّ له من رابط، و لا ضميرَ يعودُ إلى المبدل منه، و إنَّه مخالفٌ للمبدل منه، فإنَّ المبدلَ موجبٌ، و المبدلَ منه منفيٌّ.

و أُجيبَ عن الأوَّل بأنَّ الربطَ بالاستثناء أغنى عن الربط بالضمير لظهـور إفـادة البعضية، و عن الثاني بأنَّه لامنعَ من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جـازَ في الصفة، نحو: مررتُ برجل لاظريف و لاكريم، جعلت النفي معَ الاسمِ الّذي بعدَه صفةً لرجل، و الإعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو: ما جاءَ القومُ إلا زيد، قولنا: إلا زيدٌ بدلاً، و الإعرابُ على الاسم، قالَه الرضيُّ(ره)، و اعترضَ مذهب الكـوفيِّين بـاطِّراد قولهم: ما قامَ إلا زيدٌ، و ليسَ شيء من حروف العطف يلي العواملَ. قال ابنُ هشام في المغني: و قد يجابُ بأنَّه ليسَ تاليها[1] في التقدير: إذ الأصلُ ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، انتـهى. قالَ الدماميُّ: لكن يلزمُ عليه جوازُ حذفِ المعطوف عليه مطّرداً، والفرض أنَّه قليـلٌ، انتهى.

فائدة: قالَ ابنُ الدهان في الغرَّة: ليسَ في الابدال ما يخالفُ حكمَ المبدلَ منـه إلا في الاستثناء وحدَه. و ذلكَ أنَّك إذا قلتَ: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ فقد نفيتَ القيامَ عن أحد، و أثبتَه لزيد. و هو المبدلُ منه، نحو: قوله تعالى: ﴿ما فعلُوه إلا قليلٌ منهم﴾ [النساء/٦٦]، قَرَأَ الستَّةُ بالرفع على أنَّه تابعٌ للضمير المرفوع المتَّصل بالفعل، و ابنُ عامر بالنصب على الاستثناء.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: زادَ جماعةٌ منهم ابنُ مالك في التسهيل و ابن هشام في الجامع في هذه المسألة، أعني ترجيحَ الاتباع على النصب قيدينِ آخرين: أحدُهما: أنْ يكونَ المستثنى متراخياً عن المستثنى منه، نحو: ما جاءَني أحدٌ حينَ كنتُ جالساً هنا إلا زيداً، و ثانيهـا:

---

١ - ليس طالباً«ح».

أنْ لايكونَ مردوداً به كلام تضمَّنَ معنى الاستثناء، نحو: ما قامَ القوم إلا زيداً، ردَّاً على مَن قالَ: أقامَ القومُ إلا زيداً، فإنَّه في هاتين الصورتين يترجَّحُ النصبُ على الاتباع، أمَّا في الأولى فلأنَّ البدلَ إنَّما كان مختاراً لطلب المشاكلة بينَه و بين المستثنى منه، و معَ التراخي لايبيِّن ذلك، و أما في الثانية فلأنَّه غيرُ مستقلٍّ، و البدلُ في حكم الاستقلال.

قالَ أبوحيَّان: و هذان القيدان لايعرفُهما أصحابنا إلا ابنُ عصفور، فإنَّه حكى نحو القيد الثاني عن ابن السَّراج، و ردَّه، انتهى. فلايردُ حينئذٍ على قضية إطلاق المُصَنِّف (ره).

الثاني: قد يقالُ: لايستفادُ من كلام المُصَنِّف(ره) حقيقةُ هذه الاتباع، فينبغي التصريحُ بأحد القولين، و قد يجابُ بأنَّه أنَّما فعل ذلك إشارةً إلى عدم ترجيح أحدِ المذهبين لتكافُئِ الأدلَّة.

الثالثُ: علَّلَ كثيرون ترجيحَ الاتِّباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بينَ المستثنى و المستثنى منه في الإعراب، قال البدرُ الدماميُنيُّ في المنهل: و قضيةُ ذلك أنْ لايكونَ البدلُ في قولنا: ما ضربت أحداً إلا زيداً، مختاراً على النصب، ضرورةَ أنَّ المشاكلةَ حاصلةٌ على كلا التقديرين فيستويان، انتهى.

قلتُ: و قد صرَّحَ بذلك الشيخُ محبّ الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قالَ: لو حصلت المشاكلةُ في تركيب استويا، و الأحسنُ في تعاديل ذلك ما علَّلَ به بعضُهم، منهم صاحبُ الفوائد الضيائية من أنَّ النصبَ على الاستثناء أنَّما هو على التشبيه بالمفعوليَّة لا بالإصالة و بواسطة إلا، و إعراب البدل بالإصالة و بواسطة إلا، و إعراب البدل بالإصالة و بغير واسطة، فإن تعذَّر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانعٍ فعلى المحلِّ عملاً بالمختار على قدر الإمكان، و ذلك في ثلاثة مواضعَ:

أحدها: في المجرور بمن الزائدة الاستغراقيَّة، نحو: ما جاءني من رجل إلا زيدٌ، فزيد مرفوعٌ على البدليَّة من محلِّ أحد، لأنَّه في موضع رفع بالفاعلية لتعذُّر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة، لأنَّها وضعت لتفيدَ أنَّ النفيَ شاملٌ لجميع أفراد المجرور بها، سواءٌ باشرت المجرورَ نحو: ما جاءني من رجل، أو كانَ المجرورُ تابعاً لمباشرها نحو: ما جاءني من رجل و امرأة، و إلا ناقضة لما يقعُ بعدها من النفي، و مع بطلان النفي لايتأتَّى أنْ يكونَ شاملاً لأفراد ما بعدها، و لايجوز: الإبدالُ على اللفظ أيضاً على مذهب الأخفش، و إن جوَّز زيادةُ من في الموجب مطلقاً معرَّفاً كان أو غيره، لأنَّ الكلامَ في من الاستغراقيَّة، و لايمكنه إرتكابُ ذلك هنا.

الثاني: المجرورُ بالباء الزائدة نحو: ليسَ زيدٌ بشيء إلا شيئاً يُعبأ به، فشيئاً منصوبٌ على البدلية من محلِّ شيء، لأنَّه في موضع نصب لتعذُّر الإبدال من لفظ المجرور بها أيضاً، لأنَّها وُضعت لتدلَّ على تاكيد نفي المجرور بها، سواءٌ كانَ المجرورُ مباشراً كما مَرَّ أو تابعاً للمباشر لها، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ و لا قاعدٍ، و قد تقرَّرَ أنَّ إلا مبطلةٌ لما يتقدَّمُها من نفي، و إذا بطلَ فلا يؤكِّدُ.

إعراب لا إله إلا الله: الثالثُ: اسمُ لا التبرئة، نحو: ﴿ لا اله إلا الله ﴾[الصافات/٣٥]، فاسم الجلالة مرفوعٌ على البدليَّة من المحلِّ كما سيأتي لتعذُّر الإبدال من لفظ اسم لا ضرورةَ أنَّ لا لاتقدِّرُ عاملةً بعد إلا، لأنَّها لاتعملُ في معرفة، و لمناقضتها لإلا في المعنى، لأنَّها إنَّما عملت للنفي و قد انتقض بإلا، و لايردُ نحو: ليس زيدٌ شيئاً إلاَ شيئاً لايعبأُ به، معَ انتقاض النفي فيه أيضاً بإلا، لأنَّ لا إنَّما عملت للنفي، فلا تقدِّرُ عاملة إلا مع وجوده، و هو مع إلا مفقودٌ كما عرفتَ، فبطلَ تقديرُها بعده، و ليس إنَّما عملت للفعلية لا للنفي، و هي بمنزلة ما و كانَ جميعاً، و يجوزُ ما كانَ زيدٌ شيئاً إلا يعبأُ به على البدل، لأنَّ العملَ لكانَ لا للنَفي و لا لكان و النفي جميعاً.

و كانَ بمجرَّدها يصحُّ تقديرُها بعد إلا و لَمَّا كانت ليس فعلاً، معناه النفيُ توهَّمَ أنَّها بمثابة لا في العمل، و ليس كذلك، بل عملُها للفعلية، و الفعلية إذا قدِّرت بمجرَّدة عن النفي لم يتعذَّرِ العملُ، و لكن لَمَّا كان انفكاكُها عن النفي متعذِّراً توهَّمَ أنَّ النفي متعذِّرٌ، قالَه ابنُ الحاجب.

و اختلف في المبدل منه لاسم الجلالة ما هو، فقيلَ: هو لا معَ اسمها، لأنَّها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، و قيل: هو اسم لا باعتبار محلِّ الاسم قبل دخول لا، لأنَّه في موضع رفع بالابتداء، و هو قولُ الأكثرينَ، و يشكل عليه أمران: أحدُهما أنَّ اعتبارَ محلِّ اسم لا على أنَّه مبتدأٌ، قيلَ: دخولُ لا قد زال بدخول الناسخ كما قالَ الرضيُّ في بابِ إنَّ. الثاني: إنَّ المراعي في البدل صحَّةُ حلوله محلَّ اسم لا منه، و هو هنا متعذِّرٌ، و أجابَ عن هذا ابنُ هشام بأنَّه بدلٌ من الاسم معَ لا ، فإنَّهما كالشيء الواحد، و يصحُّ أن يخلفَهما، و لكن يذكُر الخبرُ حينئذ، فيقالُ: اللهُ موجودٌ، انتهى.

و تعقَّبه الدماميينيُّ بأنَّ هذا خروجٌ عن فرض المسألة، لأنَّ الإشكالَ أنَّما وردَ على القائلينَ بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بدلٌ من اسم لا باعتبار محلِّه، و لم يقولوا: بدلٌ من مجموع الاسمِ و لا، فكيفَ يكونُ هذا رافعاً للاشكال، انتهى. قلتُ: و أيضاً فما أجابَ به ابنُ هشام قولٌ مستقلٌ كما عرفتَ، قالَ به جماعةٌ، و حكاه في الهمع، فيكون هذا منه

كالخلط بينَ القولين، و أجابَ الشلوبينُ عن ذلك بأنَّ هذا الكلامَ أنَّما هو على تـــوهُّمِ كلامٍ آخر.

فإذا قلتَ: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، صحَّ الإبدال، لأنَّه على توهُّم ما فيها إلا زيـــد. و كذا يقالُ في كلمة الشهادة و هو في معنى ما في الوجود إلهٌ إلا اللهُ، فيصحُّ فيه الإبدال، و هذا الجوابُ رافعٌ للإشكالين، كما لايخفي، و قيلَ: المبدلُ منه هو الضميرُ المستتر في الخبر المقدَّر العائد على اسم لا، فيكونُ الاتباعُ حينئذ على اللفظ لا على المحـــلِّ. قـــالَ ناظرالجيش في شرح التسهيل: و هو أولى، لأنَّ فيه إبدالاً من الأقرب، و لأنَّه لا داعيَ إلى الاتِّباع على المحلِّ مع امكانه على اللفظ، انتهى.

فإنْ قيلَ: إن قدَّرتَ الخبرَ في كلمة التوحيد "موجودٌ"، لم يلزمْ منه إلا نفيُ وجودِ ما سوى الله تعالى من الإلهة، لا نفيُ امكان وجوده، و إن قدرتَ "ممكن" لم يلزم منـــه إلا إثباتُ إمكان الوجود لله تعالى، لا إثباتُ وجوده، و على التقديرين لايتمُّ التوحيدُ، لأنَّـــه أنَّما يتمُّ بنفيِ إمكان الوجود عمَّا سوى الله من الإلهة، و إثبات الوجود به تعالى، و على الأوَّل لم يلزمْ[1] نفيُ الامكان عن غيره تعالى، و على الثاني لم يلزم إثباتُ الوجـــودُ بـــه تعالى. قلتُ: أجابَ الزمخشريُّ في بعض تاليفه عن هذا بأنَّ المرفوعَ بعد إلا مبتـــدأٌ و إلا لغوٌ لفظاً، و الأصلُ في كلمة الشهادة اللهُ إلهٌ، فالمعرفةُ مبتدأٌ، و النكرةُ خبرٌ على القاعدة. ثمَّ قدِّم الخبرُ، ثُمَّ أُدخلَ النفيُ على الخبر، و الإيجابُ على المبتدأ، و تركَّبت لا مع الخبرِ، انتهى.

قالَ ابنُ هشام: فيقال له ما تقول في نحو: لا طالعاً جبلاً إلا زيدٌ، لِم انتصبَ خـــبرُ المبتدإ ؟ فإنْ قال: إنَّ لا عاملةٌ عملَ ليسَ، فذلك ممتنعٌ لتقدُّمِ الخبرِ و لانتقاضِ النفـــي و لتعريف أحد الجزئين، انتهى.

و أجابَ بعضُهم بأنَّ كلمةَ الشهادة غيرُ تامَّة في التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغـــويِّ، لأنَّ التقديرَ لايخلو عن أحد الأمرين، و قد عرفتَ أنَّه لايتمُّ[2]، و إنَّما تعدُّ كلمةُ الشهادة تامَّةً في أداء معنى التوحيد، لأنَّها قد صارت عليه علماً شرعاً، و منهم مَن أجابَ بتقدير كلٍّ من موجود و ممكن، قيلَ: و هو بعيدٌ.

قالَ بعضُ المُحقِّقين: و تحقيقُ الجواب على التقديرين أنَّ المرادَ بالإله في هذه الكلمة هو المعبودُ بالحقِّ، و المعبودُ بالحقِّ لايكونُ إلا واجبَ الوجود، وَ محالٌ أن يبقَى واجـــبُ الوجود في عالم الامكان، فإن قلنا: لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ، لزمَ نفيُ إمكانِ إلهٍ غيرِه، و إن

---

١ - على الأوَّل يلزم«ح».

٢ - و قد عرفتَ أنَّه لايتمُّ سقطت في «س».

قلنا: لا إلهَ ممكنٌ إلا اللهُ لزمَ وجودُ اللهُ تعالى لاستحالة بقاءِ واجب الوجـــود في رتبـــة الإمكان، و هذا دقيقٌ لطيفٌ جدًّا، انتهى.

فإن قلتَ: مقتضى قولِ المُصَنِّف فالأحسنُ اتباعُه أنَّ نصبَه على الاستثناء جـــائزٌ في المواضع المذكور، إلا أنَّه مرجوحٌ. قلتُ: أمَّا في صورتي المجرور بمن و البـــاء الزائـــدتين فواضحٌ ذلك فيهما، و يجوزُ فيهما الجُر على الصفة، أنشدَ الكسائيُّ [من الكامل]:

٣٨٣- با ابْنَي لُبَيْنِي لَسْتُما بيَد إلا يداً لَيْسَتْ لها عَضُدُ[1]

بالخفض. أمَّا في صورة اسم لاَ التَبرئة، فقال في الهمع: إذا وقعت إلا بعدَ لا جازَ في المذكور بعدها الرفعُ و النصبُ، نحو:لاسيفَ إلا ذو الفقار و ذا الفقار، و لا إله إلا اللهُ و إلا اللهَ، فالنصبُ على الاستثناء.

و منعَه الجرميُّ، قالَ: لأنَّهَ لم يتمَّ الكلام، و ردَّ بأنَّه تَمَّ بالإضمار، و الرفعُ على مـــا ذكر، و قيلَ: على الخبر للا معَ اسمها، لأنَّهما في محلِّ رفعٍ على الابتداء، انتهى.

و قيلَ: على الخبرِ لأنفسها، و لم يتعرَّضْ له لفساده. قالَ ابنُ هـــشام: يـــردُّه أنَّ لا لاتعملُ إلا في نكرة منفيَّة، و اسمُ اللهِ تعالى معرفةٌ موجبةٌ، و إنْ كانَ المستثنى منقطعـــاً، فإنْ لم يمكن تسليطُ العامل على المستثنى، وجبَ النصبُ اتِّفاقاً، نحو: ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقصَ، فما مصدريَّةٌ، و نقصَ صلتُها، و موضعُها نصبٌ على الاســـتثناء، و لايجـــوزُ تقديرُها في موضع الرفع على الإبدال من الفاعل، إذْ لايمكنُ تسليطُ العاملَ عليه، لايصحُّ أن يقالَ: ما زاد النقصُ، و التقديرُ في ذلك ما زادَ هذا المالُ لكن نقصَ، و كـــذا كـــلُّ استثناء منقطع يقدَّرُ بلكن، كما قالَ البصريُّون، و الكوفيُّون يقدِّرونَه بسوى.

قال بعضهم: و يردُّه أنَّها لاتُفيدُ الاستدراكَ، و المستثنى المنقطعُ للاستدراك، و دفـــعَ توهُّمُ دخوله في حكم السابق، انتهى.

و إنْ أمكنَ تسليطُ العاملِ فالحجازيُّونُ يوجبونَ النصبَ لامتناع احتمال البدليَّـــة، فيقولونَ: ما فيها أحد إلا حماراً، و بلغتهم جاءَ التنزيلُ، قال تعالى:﴿ما لهم به من علمٍ إلا اتِّباعَ الظَنِّ﴾[النساء/١٥٧]. و التميميُّونَ يُجيزونَ مع اختيارهم النصبَ على الاستثناء الاتِّباعَ، أي جعله تابعاً للمستثنى منه على ما مَرَّ، نحو: ما جاء القومُ إلا حماراً بالنـــصب على الاستثناء، أو ما جاءَ القومُ إلا حمارٌ بالرفع على الاتباع، قال الشاعر[من السريع]:

٣٨٤- وَ بَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ و إلا العيسُ[2]

---

١ - هو لأوس بن حجرأو لطرفة بن العبد.

٢ - هو لحيران العود النمري و اسمه عامر بن الحارث. **اللغة:** إليعافير: جمع يعفور: ولد البقـــر الوحـــشية، العيس: جمع عيساء: الإبل البيض يخلط بياضها شقرة.

و لسيبويه في مثل هذا وجهان: أحدهما جعلُ المنقطعِ كالمتَّصل لصحَّة دخول المبدل في المبدل منه، قلت: يعني على سبيلِ المجاز، و ذلكَ إمَّا على جعلِ الحمار مَثلاً في نحو: ما في الدار إلا حمار إنسان الدار، أي الَّذي يقومُ مقامَه في الأُنس كقوله[من الوافر]:

٣٨٥- ..... تَحيَّة بينهم ضَربٌ وَجيعُ[1]

جعلوا الضربَ تحيتَهم، لأنَّه الَّذي يقومُ مقامَ التحيَّةِ عندَهم، أو على تخييل العمـــوم فيه بحيث يكونُ شاملاً.

فإذا قلت: ما جاءَ القومُ إلا حماراً، فقد نفيتَ مجيءَ القوم و ما يتبعُهم، ثُمَّ اســتثنيتَ الحمارَ ممَّا دخلَ في حكم التبع.

و الثاني: إنَّهم حملُوا ذلك على المعنى، لأنَّ المقصودَ هو المستثنى، فالقائلُ ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، المعنى: ما في الدار إلا حمارٌ، و صار ذكرُه أحداً توكيداً ليعلمَ أنَّه ليسَ ثَمَّ آدميٌّ، ثم أبدلَ من أحد ما كان مقصودُه من ذكر الحمار.

و ذكرَ المازنيُّ و ابن بابشاذ في شرحِ الجمل وجهاً ثالثاً، و هو أنْ يكونَ من تغليب العاقل على غيره، فاقتصرَ على ذكر العاقل لحكمِ التغليب، ثُمَّ أبدلَ من جملة ما تـــضمَّنه التغليب. قالَ الرضيُّ: و هذا لايطَّردُ في جميع البابِ، نحوَ: قوله تعالى:﴿ ما لهم به مـــن علمٍ إلا اتِّباعَ الظن﴾ و قولُهم ليس لهم سلطانٌ إلا التكلُّفَ و نحوه.

تنبيهٌ: ما نقلتُه عن تميم من اختيارِ النصبِ هو ما أفهمَه كلامُه، و نقلَه غيرُ واحـــد. لكن ذكرَ ابنُ عقيل و المراديُّ و الدماميُّ في شروح التسهيل أنَّ ابن مالك ذكرَ أنَّ لغةَ بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتَّصل، فيقولونَ: ما فيها أحدٌ إلا حمار، و يقرؤون﴿ إلا اتِّباعُ الظن﴾ بالرفع، إلا من لقنَ النصبَ .

قالَ الدماميُّ في شرح التسهيل: و غير المُصنِّف يقولُ: إنَّهم يجيـــزونَ الاتبـــاعَ، و يختارون ما يوجبه غيرُهم من النصب، انتهى. فافهم أنَّ هذا النقلَ لم يذكره غـــيرُ ابـــنِ مالك.

حكم المستثنى بخلا و عدا و حاشا: هذه«تتمَّة» لما ذكره من مسائل هـــذا البـــاب،«و المستثنى بخلا و عدا و حاشا ينصبُ» تارةً «مع فعليتها»، أي إنَّها أفعال متعديَّةً إليها، و فاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوباً، و في مرجعه الخلاف الآتي بيانُه في حديقة المفردات إنْ شاءَ اللهُ تعالى، نحو: قامَ الناس خلا أو عدا أو حاشا زيداً، و اختلف في جملة الاستثناء، فقالَ

---

١ - صدره«**وخيلٌ قد دلفت لها بخيل**»، و هو لعمرو بن معديكرب.**اللغة:** دلفت: مشيت رويداً، الوجيـــع: الموجع.

السيرافيُّ: هي حالٌ، إذِ المعنى قامَ القوم خلاىنَ عن زيدٍ، و جوَّزَ الاستئناف، و قيلَ: بل هي مستأنفةٌ، و صحَّحه ابنُ عصفور.

فإنْ قلتَ: دعوى الاستئناف تخلٌّ بالمقصود، قلتُ: لايعنونَ بالاستئناف عدمَ تعلُّقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط، و ذلك لأنَّ هذه الجملةَ وقعت موقعَ إلا، فكما أنَّ إلا زيداً لا موضعَ له من الإعراب معَ تعلُّقه بما قبله، فكذلك هذه الجمل، قاله في التصريح. قال ابن هشام: و القولُ بالاستئناف مذهبُ الجمهور في جميع أفعالِ الاستثناء، «و يُجرُّ» تارةً «مع حرفيَّتها» أي على أنَّها حروفُ الجرِّ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: ليسَ النصبُ و الجرُّ في الثلاثة سواءٌ كما توهَّمَ عبارةُ المُصنِّف، بلِ النصبُ في الأولين و الجرُّ في الأخيرة أغلبُ، حتى أنَّ سيبويه لم يحفظْ غيرَذلك، فأوجب النصبَ في خلا و عدا، و الجرَّ في حاشا، لكن ثبتَ بصحيح النقلِ الجرُّ بخلا و عدا و النصب بحاشا، نقلَ الأوَّل الأخفشُ، و منه قوله[من الطويل]:

٣٨٦- خَلا اللهَ لا أَرجُو سِواكَ و إنَّما أعُدُّ عِيالِى شُعْبَةً مِنْ عيالِكَا[1]

و قوله[من الوافر]:

٣٨٧- أبَحْنَا حيَّهم قَتْلاً و أَسْراً عدا الشَّمْطاء و الطِّفْلِ الصَّغيرِ[2]

الروايةُ في الموضعين بالجرِّ، فوجب القولُ بحرفيَّتها في هذه الحالة.

و نقلَ الثانيَ أبوعمرو و الأخفشُ و الجرميُّ و المازنيُّ و المبرِّدُ و الزَّجاجُ و أبوزيد و الفرَّاء، بل ذهُبوا إلى أنَّ الجرَّ بها حرفاً هو الكثير، و أنَّ النصبَ لها فعلاً قليلٌ لتضمُّنها معنى إلا، و سمعُ: أللهمَّ اغفر لي و لمن يسمعُ حاشا الشيطان و أبا الإصبع، و قال الشاعر[من الكامل]:

٣٨٨- حَاشَا أَبا ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليسَ ببُكْمَة فَدْم
عمرو بن عبدالله أنَّ به ضنَّاً عن المَلْحَاة و الشَّتْم[3]

و كثيرٌ من النَّحويِّينَ أخذَ صدرَ البيت الأوَّل من هذين البيتين و ركَّبه معَ عجزِ الثاني، و أنشدَهما بيتاً واحداً، و الصوابُ مَا أنشدناه به، نبَّه عليه ابنُ مالك في بعض مصنَّفاته.

---

١ - لم يعين قائله.

٢ - لم يسمَّ قائله. **اللغة**: أبحنا حيهم: أراد أهلكنا و استأصلنا، الحيُّ: القبيلة، الشمطاء: هي العجوز الَّتي يخالط سواد شعرها بياض.

٣ - هما للحميح و اسمه المنقذبن الطماح الأسدي. **اللغة**: البكمة: الخرس، الفدم: العي عن الكلام في ثقل،الضن: البخل، الملحاة. المنازعة.

الثاني: قالَ ابنُ الحاجب: حاشا المستعملةُ في الاستثناء معناها تنزيهُ الاسم الّذي بعدَها من سوء ذكرَ في غيره أو فيه، فلايُستثني بها إلا في هذا المعنى، و لذلك لايقالُ: صلّي الناسُ حاشا زيد لفوات معنى التنزيه، انتهى.

قالَ الرضيُّ: و ربَّما أرادوا تنزيهَ شخصٍ من سوء، فيبتدؤونَ بتنزيه الله سبحانه عن السوء، ثُمَّ يُبَرِّؤُونَ من أرادوا تنزيههم على معنى أنَّ الله تعالى منزّهٌ عن أنْ لايظهرَ ذلك الشخص ممَّا يَصمه، فيكونُ أكّدَ و أبلغَ، انتهى.

الثالثُ: في حاشا الاستثنائية لغتانِ: بإثبات الألفين، و حشا بحذف الألف الأولى كقوله[من الوافر]:

٣٨٩- حَشَى رَهْطَ النَّبيِّ فإنَّ منهم بُحوراً لا تُكَدِّرها الدّلاءُ[1]

قالَه المراديُّ، و سيأتي عليه مزيدُ الكلام في حديقة المفرداتِ، انْ شاءَ الله تعالى.

حكم المستثنى بليس و لايكون:«و»المستثنى« بليسَ و لايكونُ منصوبٌ بالخبريَّة»، أي على أنَّه خبرُهما، نحو: قامَ الناسُ ليسَ أو لايكونُ زيداً،«و اسمُهما» ضميرٌ«مستترٌ وجوباً» بالإجماع لجريانهما مجرى إلا، و هي إنَّما يظهرُ بعدَها اسمٌ واحدٌ، و من ثَمَّ وجبَ انفصالُ الضمير المستثنى بهما كما وجبَ في المستثنى بهما، تقولُ: قامَ القومُ ليس إيَّاك أو لايكونُ إيَّاك كما تقول: إلا إيَّاك، و أمَّا قوله[من الرجز]:

٣٩٠- ..... إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيسي[2]

فضرورة، كقوله[من البسيط]:

٣٩١- ..... أنْ لا يُجاورَنا إيَّاك دَيَّارُ[3]

و في مرجع الضميرالخلاف الأتي في فاعل حاشا، و سَيأتي بيانه في حديقة المفردات إن شاء الله، و جملة الاستثناء حالٌ أو مستأنفة كما مرَّ. قالَ في التصريح: فإن قلتَ: كيفَ يحكمُ على جملة ليس بأنَّها حالٌ، و الفعلُ الماضي لايقعُ حالاً إلا معَ قد ظاهرةً أو مقدَّرةً، قلتُ: هذا مستثنى كما قالَه أبوحيَّان في النكت الحسان بحثاً، انتهى.

و وجهُ الاستثناء أنَّ قد لاتدخلُ إلا على فعلٍ متصرِّف، و هذا الاستثناءُ جار في جمل الأفعال الثلاثة المذكورة آنفاً إذا أعربت حالاً، ثُمَّ هذا الاستثناءُ إنَّما يحتاجُ إليه على

---

١ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الرهط: الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة، أو ما دون العشرة، الدلاء جمع الدلو: إناء يستقي به من البئر (مؤنث و قد تذكر).

٢ - صدره«**عدت قومي كعديد الطيس**»، هذا البيت نسبت لروبة بن العجاج. **اللغة:** الطيس: الرمل الكثير.

٣ - صدره« **و ما غلينا إذا ما كنت جارتنا**»، لم يسمَّ قائله. **اللغة:** الدّيار:أحد، و لا يستعمل إلا في النفي العام.

رأي جمهور البصريِّين دونَ ما عليه الكوفيُّونَ و الأخفشُ من جواز مجئ الحال المذكورة بدون قد راساً كما سيأتي.

سبب قراءة سيبويه النحو: فائدة: هذه المسألة كانت سببَ قراءة سيبويه النحوَ، و ذلك أنَّه جاء إلى حماد بن سلمة[1] لكتابة الحديث، فاستملي منه قولَه(ص): ما من أحد من أصحابي إلا و لو شيءتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء[2]، فقال سيبويه، ليس أبو الدرداء، فصاحَ به حماد: لحنتَ يا سيبويه، إنَّما هذا استثناءٌ. فقال: و الله لأطلبنَّ علماً لايلحنني معه أحدٌ فلزمَ الأخفش وغيرَه .

و المرادُ بالأخفش الاكبرُ، و هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبد المجيد، و إذا أطلق النقلُ في كتب النحو فالمرادُ به الأوسط و هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة أكبرُ تلامذة سيبويه، و أمَّا الأصغر فهو أبوالحسن على بن سليمان من تلامذة المبرّد و ثعلب، و الأخافشة أحد عشر نحويًّا عدَّهم في المزهر[3].

المستثنى بما خلا و بما عدا: «و» المستثنى« بما خلا و بما عدا منصوبٌ» وجوباً على المفعوليَّة، لأنَّ ما المصدريَّة تُعينهما للفعلية. إذ لاتدخلُ على الحرف، و هما متعدِّيانِ فتعيَّنَ النصبُ، كقول لبيد[من الطويل]:

٣٩٢- ألاَ كُلُّ شيءٍ مَا خلا اللهَ باطلٌ و كلُّ نعيمٍ لا محالةَ زَائِلُ

و قوله [من الطويل]:

٣٩٣- تُمَلُّ النَّدَامَي مَا عَدَاني فَإنَّني بِكُلِّ الَّذي يَهْوَي نَديمي مُولَعُ[4]

و لهذا دخلتها نون الوقاية، قال في التصريح: و القول بأنَّ ما هنا مصدريَّةٌ معَ جمود خلا و عدا مشكلٌ، لأنَّها لاتدخلُ على فعلٍ جامد، نَصَّ عليه في التسهيل، و موضُعها مع ما نصبَ بلا خلاف، فقيلَ: على الحالية، قالَ ابنُ مالك فوقعتِ الحال معرفةً لتأوُّلها بنكرة، قالَ ابنُ هشام: و التأويلُ خالينَ عن زيد و متجاوزينَ زيداً.

---

١ - حمادبن سلمة أحد رجال الحديث، و من النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنَّه لَمَّا كبر ساء حفظه، مات سنة ١٦٧ هـ. الأعلام للزركلي ، ٢/٣٠٢.

٢ - أبوالدرداء عويمر بن مالك بن قيس صحابيٌّ، كان من العلماء الحكماء، و هو أحد الَّذين جمعوا القرآن، روى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثا، مات سنة ٣٢ هـ. المصدر السابق ، ٥/٢٨١. و ما وجدت هذا الحديث.

٣ - المزهر في اللغة للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ. كشف الظنون ٢/١٦١٠.

٤ - لم يسمِّ قائله. **اللغة:** النَّدامي: جمع ندمان، و أصله الَّذي يجالسك على الشراب، ثُمَّ قد يعمُّ كل صاحب، والنديم بمعناه، مولع : مغرم.

فإنْ قلتَ: خلا يتعدَّي إذا كانَ بمعنى جاوز، قالوا: افعل هذا و خلاك ذمٌّ، فينبغي التأويلُ بخالين زيداً، قلتُ: قال الرضيُّ(ره) خلا في الأصل لازمٌ يتعدَّى إلى المفعول بمن، نحو: خلت الدارُ من الأنيس، و قد يضمنُ معنى جاوزَ، فيتعدَّي بنفسه، كقولهم: افعل هذا و خلاك ذمٌّ، و الزموا هذا التضمينَ في باب الاستثناء، ليكون ما بعدَها في صورة المستثنى بإلا الَّتي هي أمُّ الباب، انتهى، فتدبَّرْ.

و قيلَ: على الظرفيَّة الزمانيَّة على تقدير المضاف، أي خلوُّهم أو وقعت عدائهم زيداً، و قالَ ابنُ خروف و الشلوبين على الاستثناء و معنى قاموا ما عدا أو خلا زيداً قاموا غيرَ زيد، قالَ ابنُ هشام: و هو غلط، لأنَّ معنى الاستثناء قائمٌ بما بعدهما، و المنصوبُ على معنىً لايليق ذلك المعنى بغيره، انتهى.

و ما تقرَّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور، و زَعَمَ الكسائيُّ و الجرميُّ و الربعيُّ و الفارسيُّ و ابن جنيّ أنَّه قد يجوزُ معَها الجرُّ على تقديرهما حرفي جرٍّ و تقديرِ ما زائدةً.

قالَ في المغني: فإنْ قالوا ذلك قياساً ففاسدٌ، لأنَّ ما لاتزادُ قبلَ الجارِّ بل بعدَه، نحو: ﴿عمَّا قليلٍ﴾[المومنون/٤٠]، و انْ قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ، بحيثُ لايقاسُ عليه، انتهى، و قد حَكاه الجرميُّ عن العرب.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: اقتصارُه على ذكر ما معَ عدا و خلا يُفهمُ أنَّه لايجوزُ دخولُها على حاشا الاستثنائيَّة، و هو الَّذي نصَّ عليه سيبويه خلافاً لبعضهم، و أمَّا قوله[من الوافر]:

٣٩٤- رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً فَإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالا[1]

فنادرٌ، قالَ به ابنُ مالك لمكان السماع، و استدلَّ عليه أيضاً بما وقع في مسند أبي أمية الطرسوسي[2] عن ابي عمر[3] قالَ: قال رسولُ الله (ص): أسامةُ أحَبُّ الناس إلى ما حاشا فاطمة[4] . و ردَّه ابنُ هشام بأنَّ هذا مبنيٌّ على ما توهَّمه من أنَّ ما حاشا فاطمة من كلامه(ص)، و هو غلطٌ، بل هو من كلام الروايِّ، و المعنى أنَّه(ص) لم يستثن فاطمةَ، و يدلُّ عليه أنَّ في معجم الطبرانيّ[5] ما حاشا فاطمة و لا غيرها، انتهى.

---

١ - البيت للأخطل.
٢ - لعله بن أحمد بن محمد الطرسوسي من كبار مشايخ القرن الرابع لقّب بطاووس الحرمين، توفي سنة ٣٧٤ هـ بمكة . ريحانة الأدب ٥١/٤.
٣ - لم أقع على ترجمة له.
٤ - ما وجدته في كتب الحديث، رغم أنه جاء في الكتب النحوية.
٥ - المعجم الكبير و الصغير و الأوسط في الحديث للإمام أبوالقاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ق . كشف الظنون ١٧٣٧/٢.

و وجهُ الاستدلال بهذا أنَّ لا زائدةٌ بعدَ الواو لتوكيد النفي، فيتعيَّنُ حينئذ أنْ تكونَ ما نافية لا مصدريَّةً، كما توهَّم ابنُ مالك، و يكون هذا من كلام الراويِّ، و مقوله (ص): هو أحبُّ الناس إلى. قالَ الدماميُّنيُّ: و هذا ليسَ بقاطع، إذ يحتملُ أنْ تكون لا نافية، و غيرهما منصوباً بمحذوف لا معطوفاً على فاطمة. و المعنى لااستثني غيرَها، فيكونُ من كلامه(ع)، و لاتعارضُ حينئذ بين رواية الطبرانيِّ و تلك الرواية المتقدِّمة.

الثاني: قالَ أبوحيَّان و غيره: الأفعالُ الَّتي يُستثني بها لاتقعُ في المنقطع.

حكم المستثنى بغير: «و» المستثنى« بغير»، و هي اسم ملازمٌ للإضافة في المعنى، و يجوزُ أن تقطعَ عنها لفظاً، إن فهمَ معناها، و تقدَّمت عليها كلمةُ ليس أو لا خلافاً لابن هشام في منع وقوعها بعد لا و قد تقدَّمَ الرَّدُّ عليه ، فليراجع.

يقالُ: قبضت عشرة ليسَ غيرها، برفع غيرِ على حذف الخبر أي مقبوضاً، و بنصبها على إضمار الاسم أيضاً أي ليس المقبوضُ غيرها. و ليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً، و حذف المضاف إليه لفظاً و نيَّةً ثبوته و ليس غير بالضمِّ من غير تنوين[1].

و قالَ المبرِّدُ و المتأخِّرونَ : إنَّها ضمَّةُ بناء لا إعراب، و إنَّ غير اشبهت بالغايات كقبل و بعد، فعلى هذا يحتملُ أن يكونَ اسماً و أن يكونَ خبراً.

و قالَ الأخفشُ، ضمَّةُ إعراب لابناء، لأنَّه ليسَ باسم زمان كقبل و بعد، و لا مكان كفوق و تحت، و على هذا فهو الاسمُ و حذف الخبرُ. و قالَ ابن خروف: يحتملُ الوجهين، و ليس غيراً بالفتح و التنوين، و ليس غيرُ بالضمِّ و التنوين، و عليهما فالحركةُ إعرابيةٌ، لأنَّ التنوينَ إمَّا للتمكين و لاتلحقُ إلا المعربات، و إمَّا للتعويض، فكأنَّ المضافُ إليه مذكور، قاله ابنُ هشام في المغني.

و الأصلُ في غير المضافة لفظاً أن توصفَ بها النكرة نحو:﴿ نعملُ صالحاً غيرَ الَّذي كنّا نعملُ ﴾[فاطر/٣٧]، أو معرفة كالنكرة نحو:﴿ صراطَ الَّذين أنعمتَ عليهم غير المغضوب عليهم﴾[الحمد/٦]، فإنَّ موصوفَها و هو الَّذين جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم، و قد تخرج إلا عن الصفة و تضمَّنَ معنى إلا، فيستثني بها حملاً عليها، كما تخرج إلا عن الاستثناء، و تضمَّنَ معنى غير، فيوصف بها و بتاليها جمعُ منكر، نحو:﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدتا﴾[الأنبياء/٢٢]، أي غيرالله، أو معرفٌ بأل الجنسية، كقوله[من الطويل]:

---

١ - سقطت «و ليس غير بالضمِّ من غير تنوين» في «ح».

٣٩٥- أُنيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بلدة قَليلٌ بها الأَصواتُ إلا بُغامُهَا[1]

أي غير غامها أو شبه الجمع المنكر كقوله[من البسيط]:

٣٩٦- لَو كَانَ غيري سُلَيمى اليوم غَيَّرَهُ وَقْعُ الحوادثِ إلا الصَّارِمُ الذكرُ[2]

أي لو كان غيرى غيرَ الصارم الذكر غيَّرهَ وقعُ الحوادث.

و تفارقُ إلا هذه غيراً بأنَّه لايجوزُ حذفُ موصوفها، لايقالُ: جاءَني إلا زيدٌ، و يقال: جاءَني غيرُ زيد، و بأنَّه لايوصفُ بها إلا حيثُ يصحُّ الاستثناء بها فلايصحُّ عندي درهمٌ إلا جيِّدٌ، و يجوزُ: درهم غيرُجيِّد.

«و سوى» بلغاتها، فإنَّه يقالُ: سوًى كرضي، و هي أشهرُها، و سوى كسما، و سوى كهُدي، و سواء ككساء، و هي أغربُها، و قَلَّ من ذكرَها، و ممَّن نصَّ عليها ابنُ العلج و ابن الخباز و ابن عطية[3] و الفارسيُّ.

قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و الَّذي يظهرُ من كلام النَّحويِّينَ أنَّ الاستثناء بهذه اللغات مسموعٌ، و زعمَ ابنُ عصفور في شرح الجمل الصغير أنَّه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين يعني المقصورةَ، فإنَّه هو و أكثرهم لم يذكروا الكسر معَ المدِّ. قال: فإنْ استثنيَ بما سواها فبالقياس عليها، انتهى.

قلتُ: و هي دعوى لم يقُمْ عليها دليلٌ، و ممَّن نصَّ على التسوية بينَهما الزجَّاجُ في الجمل و ابن بابشاذ في شرحه. قالَ الزجاج: و أمَّا سُوى و سَوى و سَواء فإنَّها تخفضُ على كلِّ حال. و قالَ ابنُ بابشاذ في الشرح: و سُوى و سَوى و سَواء يُستثني بها كما يُستثني بغير، انتهى.

إعراب غير: «بمجرور» وجوباً «بالإضافة» أي بإضافة المستثنى إليهما، «و تعربُ غيرُ» بالاجماع إعرابَ المستثنى بإلا، أي مثلَ اعرابه على التفضيل السابق فيه، فتقول: قامَ القومُ غيرَ زيد. و ما قامَ غيرَ زيداً أحدٌ، بالنصب في الموضعين، كما تقول: قام القومُ إلا زيداً أو ما قامَ إلا زيداً أحدٌ، و تقولُ: ما قامَ غيرُ زيد بالرفع، كما تقولُ: ما قام إلا زيدٌ. و تقولُ ما في الدار أحدٌ غيرَ حمار بالنصب وجوباً على لغة الحجازيِّين. و به أو بالرفع على لغة التميميِّين، كما تقولُ: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً بالنصب، وجوباً على لغة أولئك، و

---

١ - البيت لذي الرُّمة. **اللغة:** انيخت: مجهول من أناخ أي أبركه، ألقت: طرحت و أراد ببلدة الأولى صدرها و بالثانية الأرض، البغام: إصاخه النافة بأرخم صوتها.

٢ - هو للبيد بن ربيعة العامري. **اللغة:** الصارم: السيف القاطع، الذكر: أجود الحديد .

٣ - عبدالحق بن غالب بن تمام بن عبدالرؤوف بن عبدالله بن تمام بن عطية الغرناطيّ كان نحويّاً لغويّاً أديباً وألّف: تفسير القرآن العظيم توفي سنة٥٤٦ هـ ق . بغية الوعاة ٢/٧٣.

به أو بالرفع على لغة هولاء، و تقول: ما زاد هذا المالُ غيرَ النقص بالنصب وجوباً في لغة الجميع، كما تقولُ: مازادَ هذا المالُ إلا النقصَ.

كذلك و اختلفَ في ناصبها إذا وقعتْ منصوبةً في غيرتفريغ، فقالَ ابنُ خروف: هو ما قبلها، كما في الاسم الّذي بعدَ إلا، و جعلَ ذلكَ دليلاً على أنّه الناصبُ لما بعد إلا لا بإلا، لأنّ إلا قد عدمت مع غير، و وجد النصبُ، و اختارَه ابنُ عصفور.

و قالَ الفارسيُّ على الحال من المستثنى منه، و فيهما معنى الاستثناء، و صحَّ ذلك، لأنّ غيراً لا تتعرَّفُ بالإضافة، و اختاره ابنُ مالك و قيلَ: على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام واختارَه ابن الباذش[1].

«و سوى كغير» معنى و اعراباً «عندَ قوم»، و هم الزجاجيُّ و ابن مالك و من تَبِعَهما، و صحَّحَ ابنُ مالك في أكثر كتبه هذا القولَ، و بالغَ في نصرته في شرح التسهيل مستدلّاً بشواهد من الحديث و غيره نظماً أو نثراً.

قالَ أبوحيَّان: و لا سلفَ له في ذلك إلا الزجاجيَّ، و لا حجَّةَ له في الشواهد الّتي استشهد بها، أمَّا الحديث فلما تقرَّرَ غيرَ مرَّة لايصحُّ الاستشهادُ به على القواعد النحويَّة لاحتمال كونه مرويّاً بالمعنى أو لحناً من الرّاوي، و أمَّا الشعرُ فضرورةٌ، قال: و أقوي ما استدلَّ به ما حَكاه الفرَّاء من قولِ بعض العرب: أتاني سواك، و هو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه، انتهى.

قال بعضهم: و الاستشكال بما حَكاه الفرَّاء ليسَ ممَّا نحن فيه، فإمَّا أن يقصدَ أنّ الخلاف لا يختصُّ بحالة، أو يقالُ: إنّه استثناءٌ مفرَّغٌ بالتأويل، و يكونُ المعنى لم يتخلَّفْ سواك، فيكون ممَّا نحن فيه، انتهى.

الاستشهاد بالأحاديث في النحو: فائدة: لأبي حيَّان معَ ابن مالك في الاستشهاد بالأحاديث مناقشةٌ طويلةٌ، فإنَّهُ قالَ في شرح التسهيل: لهجَ المُصَنِّف، يعني ابنَ مالك في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقَع في الحديث في إثبات القواعد الكليَّة في لسان العرب، و ما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين و المتأخِّرين سلكَ هذه الطريقةَ غيرُه على أنّ الواضعين لعلم النحو الأولين كأبي عمر و عيسى بن عمرو والخليل و سيبويه من البصريِّين و معاذ[2]

---

١ - اثنان من النَّحويِّينَ هما معروفان بابن الباذش: أحدهما أحمد بن على بن أحمد المعروف بابن الباذش النحوّي ابن النحوّي، عارف بالآداب و الإعراب، إمام نحويّ متقدّم. مولده سنة ٤٧١ هـ و توفي سنة ٥٤٠هـ . بغية الوعاة١/ ٣٣٨. و الآخر على بن أحمد بن خلف و له: شرح كتاب سيبويه و المقتضب و شرح اصول ابن السراج و شرح الايضاح، شرح الجمل . المصدر السابق٢/١٤٢.

٢ - معاذ الهراء(ت٨٠٣): لغوي من أهل الكوفة، يقال أنّه هو الّذي وضع علم الصرف، المنحد في الأعلام. ص ٥٣٦.

و الكسائي و الفرّاء و على بن المبارك الأحمر[١] و هشام الضرير[٢] من الكوفيِّين لم يفعلوا ذلك.

و تبعَهم على ذلك المتأخِّرون من الفريقين و غيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة البغداد و الأندلس، و جرى الكلامُ في ذلك مع بعض الأذكياء فقالَ: إنَّما تنكَّبت العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم بأنَّ ذلك لفظُ النبي(ص) لأمرين :

أحدهما: إنَّ الراوة جوَّزوا النقلَ بالمعنى، فلهذا نجدُ القصَّةَ، قال فيها لفظاً واحداً، فنقل بألفاظ بحيثُ نجزمُ بأنَّه(ص) لم يقلْ جميعَها، نحو ما روى من قوله (ص): زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن[٣]، أمسكها بما معك، خذها بما معك، و غير ذلك ممَّا وردَ من ذلك ، فيعلمُ قطعاً أنَّه لم يلفظْ بالجميع بل لايجزمُ بالبعض، بل يجوزُ أنَّه قال: لفظاً غيرَها مرادفاً لها، لاسيَّما معَ تقادم الزمان و الاتِّكال على الحفظ، فالضابطُ منهم من ضبط المعنى، و أمَّا من ضَبط اللفظَ فبعيدٌ، لاسيَّما في الأحاديث الطوال[٤] الَّتي لم يسمْعها الرواةُ إلا مرَّةً.

الثاني: أنَّه وقعَ اللحن كثيراً في الحديث، لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، و لايعلمونَ لسانَهم بصناعة النحو، و رسولُ الله (ص) كانَ أفصحَ الناس، و إذا تكلَّم بلغة غير لغة أهله، فإنَّما ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز و تعليم الله تعالى. ثُمَّ قال: و المُصنِّف أكثرَ من الاستدلال بما في الأثر متعقِّباً بزعمه على النُّحاة، و ما أمعن النظر في ذلك، و لاصحب من له التمييز في هذا الفن، و لذلك يضعفُ استنباطه من كلام سيبويه، انتهى.

و أجابَ بعضُهم بالمعارضة بأنَّ تطرُّقَ الاحتمال الَّذي يُوجب سقوطَ الاستدلال بالحديث ثابتٌ في أشعار العرب و كلامُهم، فيجبُ أنْ لايستدلَّ بها أيضاً، و هو خلافُ الإجماع، قالَ: و الاستدلالُ بالحديث أنَّما يسقط إذا أثْبَتَ المنكرُ أنَّ الحديثَ المستدلَّ به ليس من لفظه(ع)، و إن لفظه كان كذا، و أنَّ الراويَّ غيرُه، انتهى.

---

١ - علي بن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية و صاحب الكسائي أحد من اشتهر بالتقدّم في النحو وحافظ أربعين ألف شاهد في النحو. مات سنه ١٩٤هـ ق ، بغية الوعاة ٢/١٥٩.

٢ - هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحويُّ الكوفي، صنف: مختصر النحو، الحدود، القياس، توفي سنة ٢٠٩ هـ ق.المصدر السابق ص ٣٢٨.

٣ - الترمذي،٥/٥٩٩،رقم٣٧٣١.

٤ - سقط الطوال في «س».

و أجابَ الشيخُ سراج الدين البلقينيُّ[١] بأنَّ ابنَ مالك لايذكرُ ما يذكرُه من الأحاديث للإثبات، بل للاعتضاد بأنَّه يجدُ الشواهدَ من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحويَّة بمجرَّد ذلك.

و أجابَ ابن خلدون بأجوبة أحسنُها أنَّ تدوينَ الأحاديث كانَ في الصدر الأوَّل قبلَ فساد العربيَّة، فالتبديلُ على تقدير ثبوته أنَّما كان ممَّن يسوغُ الاحتجاجَ بكلامه، و غايتُه تبديلُ لفظ يصحُّ الاحتجاجُ به بلفظ كذلك، انتهى. و بقيَ للبحث مع أبي حيَّان مجالٌ لايتَّسعُ له المقام.

«و ظرف» للمكان بمعنى وسط غير متصرِّف«عندَ» قوم«آخرين»، و هم سيَبويه و الجمهورُ، و استدلُّوا بوصل الموصول بها، نحو: جاءَ الَّذي سواك، فليست سوى هاهنا بمعنى غير، لأنَّ غيراً لاتدخلُ ها هنا إلا و الضميرُ قبلها. يقولونَ: جاء الَّذي هوغيرك، فلمَّا وصلُوا سوى بغير ضمير ادَّعي أنَّها ظرفٌ، و التقديرُ جاء الَّذي استقرَّ مكانُك. قالوا: و لاتخرجُ من النصب على الظرفيه إلا في الشعر كقوله[من الهزج]:

٣٩٧- وَ لَمْ يَبْقَ سوى العـ .....دوان دنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[٢]

و صحَّحَ هذا القولَ ابن الحاجبُ و ابنُ مالك في سبك المنظوم مصرِّحاً بتضعيف القول بأنَّها كغير، و ذهبَ الرمانيُّ و أبوالبقاء العكبري إلى أنَّها تستعملُ ظرفاً كثيراً و غيرظرف قليلاً، و قالَ ابنُ هشام في الأوضح: و إلى هذا أذهبُ، و قالَ المبرِّدُ: إنَّه أقربُ الأقوال، ففي المسألة ثلاثةُ أقوالٍ.

أدوات الاستثناء: تنبيهٌ: تلخَّصَ أنَّ أدوات الاستثناء أربعةُ أنواع: حرفٌ دائماً، و هو إلا، و اسمٌ دائماً و هو غير و سوى، و فعل دائماً، و هو ليسَ و لايكونُ، و متردِّدٌ بينَ الفعلية و الحرفيَّة، و هو خلا و عدا و حاشا. و قد ذكروا أيضاً من أدواته بيدَ بفتح الباء الموحدة و ميدَ بإبدالها ميماً، و هي في الاستثناء المنقطع مضافاً إلى أن وصلتها، و منه الحديث : نحن الأخرون السابقون بيد أنَّهم أوتوا الكتاب من قبلنا[٣].

---

١ - عمر بن رسلان البلقيني سراج الدين، مجتهد حافظ للحديث، من كتبه « التدريب» و «تصحيح المنهاج» و... مات سنة ٨٠٥هـ ق. الأعلام للزركلي ،٥/٢٠٥.

٢ - هو للفند الزماني (شهل بن شيبان) من كلمة يقولها في حرب البسوس ،**اللغة:** دنَّاهم: جازيناهم و فعلنا بهم مثل الَّذي فعلوا بنا من الإساءة.

٣- يروى نحن الأخرون السابقون يوم القيامة...صحيح البخاري،١/٤٠٩،رقم ٨٢٥.و صحيح مسلم،٢/٨ برقم ٢١.

و في مسند الشافعي بايد أنّهم. و في الصحاح بيدَ بمعنى غير، يقالُ: إنّه كثيرُ المال بيدَ أنّه بخيلٌ، و في المحكم [١] أنّ هذا المثالَ حكاه ابنُ السكيت، و أنّ بعضَهم فسَّرَها بمعنى على، و أنّ تفسيرها بمعنى غير أعلى، انتهى.

و قد تستعملُ بمعنى من أجل، و منه الحديث: أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد، بيدَ أنّي من قريش، و استرضعت في بني سعد بن بكر [٢]. قالَ ابنُ مالك و غيرُه: إنّها هنا بمعنى غير أيضاً على حدِّ قوله[من الطويل]:

٣٩٨- و لا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم بهنَّ فُلُولٌ من قراعِ الكتائبِ [٣]

و أنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله [من الرجز]:

٣٩٩- عَمداً فعلت ذلك بَيْدَ أنّي أخافُ إنْ هَلكْتُ أنْ تَرنّي [٤]

و المشهورُ أنّها اسمٌ مطلقاً، و قال ابنُ مالك في التوضيح: و المختارُ عندي في بيد أن تجعلَ حرفَ استثناء، انتهى. و قال الدماميني: و لم يقمْ دليلٌ ظاهرٌ على الاسميّة، انتهى.

و عدَّوا منْ أدواته أيضاً، سيَّما بعد لا، فما بعدها مستثنى عندَ الكوفيِّين والنحاس و الزجَّاج و الفارسيِّ، و منعَ بعضُهم كونَه مستثنى و كونها من أدوات الاستثناء، و قد مَرَّ الكلامُ على ذلك في شرح الديباجة مستوفياً، و قد يليها ظرفٌ، كقولك: يعجبني الاعتكافُ لاسيَّما عند الكعبة، و لاسيَّما إذا قرب الصبح، و منه قوله[من الطويل]:

٤٠٠- يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيَّمَا لَدَي شَهَادةِ مَنْ في خَيْره يَتَقَلَّبُ [٥]

أو جملة فعلية كقوله[من المتقارب]:

٤٠١- فُقِ النّاسَ في الخَيْرِ لا سيَّمَا يُنيلكَ مِنْ ذي الجلالِ الرِّضَا [٦]

أو جملة شرطيَّة كقول[من الطويل]:

٤٠٢-أَرَي النيكَ يَجْلُوا الهمَّ و الغَمَّ والْعَمى ولاسيَّمَا إنْ نِكْتَ بالمَرَسِ الضَّخْمِ [٧]

و قد يحذفُ ما بعدَها، و ينقلُ من معناها الأصليِّ إلى معنى خصوصاً، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ على أنّه مفعولٌ مطلقٌ معَ بقاءِ النصب الّذي كانَ لها في الأصل، حين

---

١ - المحكم و المحيط الأعظم في اللغة لابن سيدة اللغوي المتوفى سنه ٤٥٨هـ ق. كشف الظنون ١٦١٦/٢.

٢ - هذا الحديث مع كثرة شهرته في الكتب النحويَّة لايوجد في كتب الحديث.

٣ - هو للنابغة الذبياني. **اللغة:** الفلول :جمع فل: و هو كسرٌ في حدّ السيف، القِراع: المضاربة، الكتائب: جمع كتيبه، و هي الطائفة المجتمعة من الجيش.

٤ - لم يسمِّ قائله. **اللغة:** ترني: من الرنين بمعنى الصوت.

٥ - لم يسمِّ قائله.

٦ - لم يسمِّ قائله. **اللغة:** فق: أمر مخاطب من فاق ـُـ الشيء :علاه، و يقال: فاق أصحابة: فضلهم و صار خيراً منهم.

٧ - لم يسمِّ قائله. **اللغة:** المَرَس: جمع المَرَسة: الحبل.

كانت اسم لا التبرئة، فإذا قلت: أُحبُّ زيداً و لاسيَّما راكباً أو على الفرس، فهي بمعنى و خصوصاً راكباً، فراكباً حالٌ من مَفعول الفعل المقدَّر، أي: و أخصُّه بزيادة المحبَّة خصوصاً راكباً، و كذا في لاسيَّما و إن ركبَ، أي: خصوصاً إن ركبَ، خصَّه بزيادة المحبَّة و في لاسيَّما و هو راكب، و الواو للحال.

و منعَ بعضُهم من هذا التركيب و قالَ: إنَّه غيرُ عربيٍّ، بل من كلام المولَّدين، و قد تخفَّف الياء من لاسيَّما كقوله[من البسيط]:

٤٠٣- فه بالعُقُود و بالأيمان لا سيَّمَا عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظمِ القُرَبِ[1]

و هل المحذوفُ الياءَ الأولى، و هي العينُ، أو الثانية، و هي اللامُ ؟ خلافٌ اختارَ ابن الجنيِّ الثانيَ، و أبوحيَّان الأوَّل، و قد يقال: لا سواء ما مقام لاسيَّما.

باب الاشتغال

ص: الثاني: المشتغل عنه العامل، إذا اشتغل عامل عن اسم مقدَّم بنصب ضميره أو متعلّقه كان لذلك الاسم خمسُ حالات:

● فيجب نصبُه بعامل مقدَّر، يفسِّره المشتغلُ إذا تلي ما لايتلوه إلا فعل كأداة التخصيص، نحو: هَلَّا زَيْداً أكرَمْته، و كأداة الشرط، نحو: إذا زيداً لقيته فأكرِمْه.

● و رفعُه بالابتداء إذا تلي ما لايتلوه إلا اسم: كإذا الفجائيَّة، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، أو فصِّل بينه و بين المشتغل ما له الصدر، نحو: زيدٌ هل رأيته.

● و يترجَّح نصبه إذا تلي مظانَّ الفعل، نحو: أزيداً ضربته، أو حصل بنصبه تناسبُ الجملتين في العطف،نحو: قام زيدٌ و عمراً أكرمته، أوْ كانَ المشتغل فعلَ طلب،نحو: زيداً اضربه.

● و يتساوى الأمران إذا لَمْ تفت المناسبةُ في العطف على التقديرين، نحو: زيد قام و عمراً أكرمتُهُ. فإن رفعتَ فالعطفُ على الاسميَّة، أو نصبتَ فعلى الفعلية.

● و يترجَّح الرفع فيما عَدا ذلك لأولويَّة عدم التقدير، نحو: زيدٌ ضربته.

ش: الثاني ممَّا يردُ منصوباً و غيرُ منصوب« المشتغلُ عنه العاملُ»، و هو اسمٌ بعدَه عاملٌ متصرِّفٌ ناصبٌ لضميره أو متعلّقه بواسطة أو غيرها، و يكونُ ذلك العاملُ بحيثُ

---

١ - لم يسمَّ قائله. اللغة: فه: فعل أمر من وفى، و الهاء للسكت و إثباتها في الوصل ضرورة.

لو فرغ من ذلك المعمول و سلّطَ على الاسم لَنصَبَه، إذا تقرَّر هذا فنقولُ: «إذا اشتغل عامل» فعلاً كان أو ما يعمل عمله .

قالَ ابنُ الصائغ: و لايدخلُ في هذا الباب إلا اسمُ الفاعل و المفعول دونَ الصفة المشبهة و المصدر و اسم الفعلِ و الحرف، لأنّه لايعملُ شيء منها فيما قبلَه عن نصبَ اسم متقدِّم عليه«بنصب ضميره»، أي ضمير ذلك الاسم، بمعنى أنّ العاملَ لم ينصبِ الاسمَ المقدَّمَ عليه بسبب نصبه لضميره «أو متعلّقه»، أي متعلّق الاسم أو متعلّق ضميره، فلولا ذلك لعملَ فيه، فيفهمُ منه أنّه ليسَ هناك مانعٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ، بل هو بحيث لو سلّط عليه، و لم يشتغل بما ذكر لنصبَه معَ بقاءِ المعنى الحاصل بالرفع لا محالة.

فظهرَ أنّه لاحاجةَ إلى ما زادَه ابنُ الحاجبَ في الكافية من قول بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبَه[1]، و التعلُّقُ يكونُ بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافاً إليه، نحو: زيداً ضربتُ غلامَه، و منه نحو: زيداً ضربتُ عمراً و أخَاه، لأنّ الفعلَ مشتغلٌ بالمضاف، لكن بواسطة العطف أو موصوفاً لعامل ذلك الضمير أو موصولاً له، نحو: زيداً ضربتُ رجلاً يحبُّه، و زيداً ضربت الّذي يحبُّه، أو معطوفاً عليه موصوفُ عاملِ الضمير، أو موصوله، نحو: زيداً لقيتُ عمراً و رجلاً يضربه، و زيداً لقيتُ عمراً و الّذي يضرُبه أو غير ذلك من المتعلّقات.و ضابطُ التعلُّق أنْ يكونَ ضميرُ المنصوب مِن تتمَّة المنصوب بالمفسِّر، قالَه الرضيُّ.

حالات الاسم المشتغل عنه: « كانَ لذلك الاسم» المشتغل عنه العاملُ« خمسُ حالات»: وجوبُ نصبه، و وجوبُ رفعه، و رجحانُ نصبه على رفعه، و تساوي الأمرينِ، و رجحانُ رفعه على نصبه.

«فيجبُ نصبُه بعاملٍ مقدَّر « وجوباً «يفسِّرُه» العاملُ «المشتغلُ» عنه بنصب ضميره أو متعلّقه، و لذلك وجبَ تقديرُه، لأنّ المفسِّرَ المتأخِّرَ عُوِّضَ عنه، و لايجمعُ بينَ العوض و المعوَّض، و يجبُ أن يكونَ مقدَّماً على الاسم، لئلّا يلزمَ مخالفةُ الأصل من وجهين: الحذف و وضع الشيء في غير محلّه، إلا أنْ يمنع مانعٌ، فيقدَّرُ مؤخَّراً، نحو: أيُّهم رأيتَه، إذْ لايعملُ في الاستفهام ما قبلَه، و لكون المفسِّر المذكور دليلاً على المقدَّر كأنّ الأصل أنْ يكونَ المقدَّرُ من لفظ المفسِّر، و معناه كزيداً ضربته أي ضربت زيداً ضربته[2]، إلا إذا حصلَ مانعٌ صناعيٌّ، كما في زيداً مررتُ به، أو زيداً حبست عليه، أو معنويٌّ، كما في

---

١ - من فظهر حتى هنا سقطت في «س».

٢ - سقط ضربته في «ح».

زيداً ضربت غلامَه، فيقدَّر ما يناسُبه بالترادف أو باللزوم، إذْ تقديرُ المذكور يَقتضي في الأولين تعدِّي القاصر بنفسه، و في الثالث خلافُ الواقع إذ الضربُ لم يقعْ بزيد، فوجبَ أنْ يقدَّر في الأوَّل جاوزتُ، لأنَّ مررتُ بعدَ تعديته بالباء بمعنى جاوزتُ، و في الثاني لابستُ، لأنَّ حبسَ الشيء يستلزمُ ملابستَه للمحبوس عليه، و في الثالث أهنتُ، فإنَّ ضربَ الغلام يستلزمُ إهانةَ سيده بحسب العادة.

قالَ ابنُ هشام: و ليسَ المانعان معَ كلٍّ متعدٍّ بالحرف، و لا كلٌّ سببيٌّ، ألا ترى أنَّه لامانعَ في نحو: زيد شكرتُ له، لأنَّ شكَر يتعدَّي بالجارِّ و بنفسه، و نحو: يومَ الجمعة صمتُ فيه، لأنَّ العاملَ لايتعدَّي إلى ضمير الظرف بنفسه، معَ أنَّه يتعدَّي إلى الظاهر بنفسه، و كذلك لا مانعَ في زيدٌ أهنتُ أخاه، لأنَّ إهانةَ أخيه إهانةٌ له بخلافِ الضرب، انتهى.

تنبيهٌ: ما ذهبَ إليه من أنَّ الناصبَ عاملٌ مقدَّرٌ هوَ مذهبُ البصريِّين و الجمهور، و قيل: هو العاملُ المذكورُ، و هو مذهبُ الكسائيِّ و تلميذه الفرَّاء، ثُمَّ اختلفا، فقالَ الكسائيُّ: هو عاملٌ في الظاهر، و الضميرُ ملغًي، و قالَ الفرَّاء: عاملٌ فيهما، لأنَّهما في المعنى كشيء واحد، و يرد عليهما أ زيداً مررتَ به.

و إنَّما يجبُ نصْبُه «إذا تلا ما لايتلُوه إلا فعلٌ كأدوات التحضيض» بحاء مهملة و ضادَّين معجمتين، و هي أربعةٌ: هلَّا بتشديد اللام، و هي أشهرُها، و لذلك مثَّل بها فقالَ:« نحو هلَّا زيداً أكرمتَه»، إلا بتشديد اللام أيضاً، و لولا و لوما.

و إنَّما قالَ: كأدوات التحضيض لعدم انحصاره ما يتلُوه إلا فعلٌ فيهما، إذْ مثْلُها أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيداً رأيتَه؟ و متى عمراً لقيتَه؟ و أدوات الشرط غير أمَّا، نحو: إنْ زيداً لقيته فأكْرِمْه، إلا أنَّ هذين النوعين أعني أدوات الاستفهام و الشرط، لايقعُ الاشتغالُ بعدَهما إلا في الشعر، و أمَّا في النثر فلايليها إلا صريحُ الفعل، فلايجوزُ: متى عمراً لقيتَه؟ و حيثما زيداً لقيتَه فأكرمْه، إلا إذا كانت أداةُ الشرط إذا مطلقاً، أو إنْ، و الفعلُ ماضٍ، فيقعُ في نثر الكلام،«نحو: إذا زيداً لقيتَه أوتلقاه فأكْرِمْه»، و إن زيداً لقيتَه فأكرمْه، و يمتنعُ في نثر الكلام[1] إنْ زيداً تلقَه فاكرمْه، و يجوزُ في الشعر، قاله في الأوضح.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قيلَ: عبارةُ المُصَنِّف أولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية، حيثُ قالَ: و يجبُ النصبُ بعدَ حرفِ الشرط و حرفِ التحضيض لوجهين: الأوَّل لشمولها

---

١ - سقطت «يمتنعُ في نثر الكلام» في «ح».

ظرف الزمان المستقبل، نحو: آتيك يومَ زيداً تلقاه، و الثاني لخروج أمَّا عنها، و هي من حروف الشرط، و لايجب النصب بعدها.

الثاني: إنَّما استُثنيت الهمزةُ من أدوات الاستفهام، لأنَّها قد تَلي الفعلَ لما سيأتي، و إمَّا من أدوات الشرط، لأنَّ شرطَها فعلٌ لازمٌ واجبُ الحذفِ غيرِ مفسَّرٍ بشيء، فلايكون من هذا الباب، و تقديرُه إمَّا يكن من شيء ، قاله الرضي.

الثالثُ: قد يضمرُ مطاوع الظاهر، فيرفعُ الاسمَ، كقوله[من الكامل]:

٤٠٤- لا تَجْزَعي إنْ مُنْفساً أهْلَكْتَه و إذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجْزَعي[1]

التقديرُ إن هلك منفسٌ أهلَكته، لأنَّ هلك مطاوعُ أهلكته، يقال: أهلكته فهلك، و يُروى إن منفساً أهلكته، بالنصب على تقدير أهلكته منفساً أهلكته.

الرابع: ذَهَبَ الكوفيُّون إلى جواز دخول إذا في الجملتين الفعلية و الاسميَّة، إذا كانَ الخبُر فعلاً كإذ، و عن الأخفشِ و الكسائيِّ موافقتُهم فيهما، و في أنَّ أيضاً بالشرط المذكور، في الإرتشاف أن سيبويه يُجيز أن يرتفع الاسمُ بالابتداء بعد إذا الشرطية، و أدوات الشرط، إذا كانَ الخبرُ فعلاً، و في شرح الكافية للرضيِّ إنَّ الخلافَ المذكورَ يطَّردُ في كلِّ حرف لايليه إلا الفعلُ، كلو، نحو: لو ذات سوار لَطَمتني، و هلَّا، نحو: هلَّا زيدٌ قامَ، فعلى هذا يجوزُ الرفع في المسائل المذكورة كلِّها.

«و»يجبُ«رفعُه بالابتداء إذا تلي ما لايتلُوه إلا اسمٌ، كإذا الفجائيَّة» على الأصحِّ«نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو»، هذا ما ذكَره ابنُ مالك و الرضيُّ ، و صحَّحَه ابنُ هشام بناءً على أنَّ إذا لايليه إلا الجملةُ الاسميَّةُ، و به صرَّحَ المُصنِّف في حديقة المفردات.

و يقابلُ الأصَح قولان: أحدُهما: جوازُ النصب مطلقاً، قيل: و هو ظاهرُ كلام سيبَويه، و عليه مَشَي ابنُ الحاجب في كافيته، قالَ ابن هشام: و من العجب أنَّه أجازَ ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف، و قد تكونُ للمفاجاة، فيلزمُ المبتدأ بعدها، انتهى.

الثاني: التفضيلُ، و هو جوازُ النصبِ إن اقترنَ الفعلُ بقَدْ، و منعُهُ إنْ لم يقترنْ بها، و هو مذهبُ الأخفش، و تبعه ابنُ عصفور، و ذلك أنَّ الأخفشَ نقلَ من العرب أنَّ الفعلَ إذا كانَ مقروناً بقد، جازَ أن يقعَ بعد إذا الفجائيَّة، لأنَّ العربَ أجرت المقرونَ بقد مجرى الجملةِ الاسميَّةِ في دخول واو الحال عليه.

---

١ - هو للنمر بن تولب. **اللغة:** المنفس: المال الكثير، و هو الشّيء النفيس الّذي يضنُّ أهله به.

و وجَّهَه في المغني بأنَّ التزامَ الاسميَّة مع إذا هذه أنَّما للفرق بينهما و بينَ إذا الشرطية المختصَّة بالفعلية، فإذا اقترنت بقد حصلَ الفرقُ بذلك، إذ لاتقترنُ الشرطيَّةُ بها، و بنقل الأخفش المذكورَ، خطَّأ أبوحيَّان ابن مالك في تخطئة سيبويه في تجويزه الاشتغالَ في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ ضربَه عمرو، قالَ: بل يحمل كلامَه على هذه الصورة الخاصَّة، و هي ما إذا اقترنَ الفعلُ بعدها بقد.

قالَ بعضُهم: و على ذلك يحملُ كلامَ ابن الحاجب أيضاً في تجويزه الاشتغال بعدها، و على هذا فيكونُ المرادُ في قوله في باب الظروف، فيلزمُ المبتدأ بعدها اللزوم فيما إذا لم يكنْ بعدها قَدْ، و بذلك يندفعُ تعجُّبُ ابن هشام و تغليط بعضِ شرَّاح الكافية من جهلة العجم له، كما يندفعُ على تقدير حملِ اللزوم ثمَّة على الغلبة، كما وقعَ لبعض الشُّرَّاح، أو على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال، كما وقعَ لبعض آخر، و لقد تمثَّلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر[من الوافر]:

٤٠٥- فَلَو أنِّي بُليتُ بهاشميٍّ خوولتهُ بَنُو عَبْد المَدان

لَهَانَ علي ما أَلْقَى و لكن تَعَالوا فَانْظُروا بَمْنِ ابْتَلانِيَ[1]

و إنَّما قالَ المُصَنِّف كإذا لعدم انحصار ما لايتلوه إلا اسمٌ فيها.

قالَ ابنُ هشام في الجامع الصَّغير[2]: و يجبُ الرفعُ في نحو: ليتما زيد أضربه، لامتناع الفعل، قالَ شارحُه: و ذلك بناءً على أنَّ ليتَ إذا دخلت عليها ما الحرفيَّةُ لاتزيلُها عن الاختصاص بالجمل الاسميَّة، فلو نصبتَ زيداً بفعل مضمر على الاشتغال لكنتَ قد أَزَلْتها عن الاختصاص، و لو نصبته على إعمالها، و جعلتَ جملَةَ "أضربه" خبرَها جازَ، و أجاز ابنُ أبي الربيع انتصابَه على الاشتغال[3]، كما في: إنَّما زيداً أضْرِبُه بناءً على زوال الاختصاص في المعنى، و الصوابُ انتصابُه بليتَ، لأنَّه لم يسمعْ ليتما قامَ زيدٌ، كما سمعَ إنَّما قامَ زيدٌ، انتهى.

«أو فصلَ بينَه»أي الاسم«و بينَ» العامل«المشتغل»عنه«ما لَه الصدرُ»أي صدر الكلام، لأنَّه يمنعُ أنْ يعملَ ما بعده فيما قبلَه لمنافاة ذلك الصدارة، و ذلك كالاستفهام و الشرط و العرض و التحضيض و إنَّ و أخواتها سوى أنَّ المفتوحةَ فلا صدارة، لكن لايعملُ ما بعدها فيما قبلها، لكونه حرفاً مصدريَّاً و كألا للتمنِّي و لام الابتداء و كم و ما و إن النافيتين، نحو: زيدٌ هل رأيتَه، و زيد كَمْ تضربُه، و زيدٌ إن ضربته ضربك، و

---

١ - لم يسمَّ قائلها، وجاء البيتان في مجمع الامثال في ضمن«لو ذات سوار لطمتني»**اللغة**: الخوولة: جمع الخال.

٢ - الجامع الصغير في النحو لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٣هـ . كشف الظنون ١/٥٦٤.

٣ - سقطت جملة أجاز ابنُ أبي الربيع انتصابَه على الاشتغال في «س».

زيد مَن يَضربه أضربُه، و زيدٌ ألا تضربه، و زيدٌ هلّا ضربتُه، و زيد إنّي ضربته، و زيدٌ ألا رجلٌ يضربه، و زيدٌ لَعمرو يضربه، و زيد كم ضربتَه، و زيدٌ ما ضربته، أو إنْ ضربته.

قالَ ابنُ مالك: و إجراء التحضيض و العرض و التمنّي بألا مجرى الاستفهام في منع تأثير ما بعدها في ما قبلها هو مذهبُ المُحَقّقين من العارفين بكتاب سيبويه، و قد عكسَ قومٌ الأمرَ، فجعلوا توسُّطَ التحضيض و أخويه قرينة يرجَّح بها النصب الاسم السابق، و ممَّن ذَهَبَ إلى هذا أبوموسى الجزوليّ، و هو ضدٌّ مذهب سيبويه.

تنبيهاتٌ: الأوّلُ: يجبُ رفعُ الاسم في مسائلَ أُخَر:

أحدُها: أنْ يكونَ العاملُ صلة أو مشبهاً بها، فالأوّل نحو: زيدٌ الّذي ضربتُه، لأنّ الصلة لاتعمل فيما قبل الموصول و الثاني نحو:﴿ و كلُّ شيء فَعَلُوه في الزُّبر ﴾[القمر /٥٢]، و زيدٌ يومَ تراه يفرح، فإنّ العاملَ في الأوّل صفةٌ، و في الثاني مضافٌ إليه، و كلٌّ منهما شبيهٌ بالصلة في تتميم ما قبله، فالصفةُ لاتعملُ في موصوفها و لا فيما أضيفتْ إليه، و المضافُ إليه لايعملُ فيما قبلَ المضاف، و ما لايعمل لايُفَسِّرُ عاملاً.

الثانيةُ: أنْ يكونَ العاملُ مسنداً إلى الاسم المتقدِّم المتّصل، نحو: زيدٌ ظنَّه ناجياً بمعنى ظنَّ نفسه، فلايجوزُ نصبُ الاسم بمقدر يُفَسِّرُه العاملُ المشتغل لعدم صحَّة عمله فيه، إذْ لايوقعُ فعلُ فاعلٍ مضمر متّصل على مفسِّره الظاهر، لأنّه يلزمُ منه تفسيرُ المفعول الفاعل، و هو ممتنعٌ في جميع الأبواب، أمّا لو رفعَ فالتركيبُ صحيحٌ، إذ ليسَ فيه إلا ايقاعُ فعلِ المضمرالمتّصل، و ذلك جائزٌ في باب ظنَّ.

الثالثةُ: أنْ يكونَ العاملُ تالِي استثناء، نحو: ما زيدٌ إلا يضربُه عمروٌ. قالَ الرضيُّ: و ذلك أنّ ما بعدَ إلا من حيث الحقيقة منْ جملة مستأنفة، لكن صيِّرت الجملتان في صورة جملة قصداً للاختصار، فاقتصرَ على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط، و لم يجوز عملُه في ما بعد ذلك على الأصحِّ، فكيف يصحُّ أن يعملَ ما بعدَها فيما قبلَها، و مثّل هذا العملَ فيما هو جملةٌ واحدة خلافُ الأصل، لأنّ الأصلَ في العامل أن يتقدَّمَ على معموله، انتهى.

الرابعةُ: أنْ يكونَ العاملُ جامداً، نحو: زيداً ما أحْسَنَه، لأنّ الجامدَ لايعملُ فيما قبله.

[التنبيه] الثاني: قالَ ابنُ هشام و غيرُه: ليس من مسائل الباب ما يجبُ رفعُه لعدم صدق حدِّ المشتغل عنه العامل عليه، لأنّه يعتبرُ فيه كما تقدَّمَ أنْ يكونَ الاسمُ المتقدِّم بحيثُ لو فرغ العامل من الضمير و سلّط عليه لنصبَه، و ما يجبُ رفعُه ليسَ بهذه الحيثيَّة، و إنّما ذكره من ذكره لتمام القسمة، لايقالُ فيشكلُ حينئذٍ عدُّ المُصَنِّف المشتغل عنه

العامل فيما يردُ منصوباً و غيرَ منصوبٍ، لأنّا نقولُ: جوازُ رفعه في بعض الصور يَكفي في إدخاله في هذا النوع.

المواضع الّتي يترجَّح فيها نصبه: «و يترجَّحُ نصبهُ» بعاملٍ مقدَّر يفسِّرهُ العاملُ المشتغلُ على رفعه بالابتداء إن «تلا مظانَّ الفعل»، [المظانّ] جمع مظنَّة بكسرالظاء، و هي موضعُ ظنِّ الشيء و معدنه، مَفْعلَةٌ من الظنِّ، و كانَ القياسُ فتحَ الظاء، و إنّما كُسرت لأجلِ الهاء، قالَه في النهاية، و المرادُ مواقعُ الفعل الّتي لها مزيدُ اختصاص به، و ذلك بعد الهمزة الاستفهاميَّة« نحو: أزيداً ضربته؟» فترجَّحَ نصبُ زيداً بفعل محذوفٍ يفسِّرُه المذكورُ، و لأنَّ الغالبَ في الهمزة أنْ تدخلَ على الأفعال.

و إنّما لم يجبْ دخولُها عليها كباقي أخواتها، لأنّها أمُّ الباب، و هم يتوسَّعونَ في أمهات الأبواب ما لم يَتوَسَّعُوا في غيرها، و بعد ما أو لا أو إنْ النافية، نحو: ما زيداً أو لا زيداً أو إن زيداً رأيتَه، فترجَّح النصبُ، لأنهم شبَّهوا أحرفَ النفي بأحرف الاستفهام في أنَّ الكلامَ مَعها غيرُ موجب، و بعد حيث مجرَّدة عن ما نحو: حيثُ زيداً تلقاه فأكرمه، لأنّها تشبه أدوات الشرط، فلايليها في الغالب إلا فعلٌ.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: إذا فصِّلت الهمزةُ من الاسم فالمختارُ الرفعُ، نحو: أ أنت زيداً تضربه، إلا في نحو: أ كُلَّ يومٍ زيداً تضربه، لأنَّ الفصلَ بالظرف كلا فصلٍ، و قالَ ابنُ الطراوة: إن كانَ الاستفهام عن الاسم فالرفع[مختار] نحو: أزيدٌ ضربتَه أم عمرو، و حكم بشذوذ النصب في قوله[من الوافر]:

٤٠٦- أثَعْلَبَةَ الفوارسَ أمْ رياحاً عَدَلْتَ بهِمْ طُهَيَّةَ و الخشابَا[1]

و قالَ الأخفش: أخواتُ الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب، نحو: أيُّهم زيداً ضربه؟ و مَن أمةَ الله ضربها؟ قاله [ابنُ هشام] في الأوضح.

الثاني: ما ذكرَناه من ترجُّح النصب بعدَ حروف النفي المذكورة هو ما ذكَره ابنُ مالك و ابن عصفور، و زَعَما أنَّه مذهبُ الجمهور، قيلَ: و ظاهرُ قول سيبويه اختيارُ الرفع، لأنَّه قالَ بعد أن ذكرَ النصبَ فيه: و إنْ شيءتَ رفعتَ، و الرفعُ فيه هو الأقوي، و قالَ الرضيُّ:جعلَ سيبويه الرفعَ بعد حروف النفي أحسنَ منه بعدَ الهمزة، و ذلك لأنَّ الجملةَ معَ الهمزة تصيرُ طلبيَّةً، و كون الطلبيَّة فعلية أولى إنْ أمكنَ، و لاتصير مع حرف النفي طلبيَّةً، انتهى.

---

١ - البيت لجرير. **اللغة:** طهية و الخشاب قبيلتان أو حيان من تميم.

الثالثُ: غيرُحروف النفي الثلاثة كلم و لمّا و لن، و ليست مثلها، إذ لايقدر معمولها، و هو الفعل لضعفها عن العمل، فلا يقالُ: لم زيداً تضربه، و لا لن بكراً تقتله إلا في الضرورة، كقوله[من الطويل]:

٤٠٧- ظننتُ فقيراً ذا غِنيً ثُمَّ نِلْتُه فَلَمْ ذا رَجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ واهبِ[1]

أرادَ فلم أَلْقَ ذا رجاء ألقه .

« أو حصلَ بنصبه تناسبُ جملتين في العطف»، و ذلك إذا كانت الجملةُ المعطوفُ عليها فعلية، فينصبُ الاسمُ بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، فتكونُ الجملةُ فعلية، و يحصلُ تناسبُ الجملتين المتعاطفين، «نحوَ: قامَ زيدٌ و عمراً أكرمته»، فيترجَّحُ نصبُ عمراً على رفعه لحصول تناسب الجملتين به،لأنَّ تناسبَ الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسنُ من تخالفها، كذا قالوا.

قالَ الدماميُّ: و هذا ممَّا يدلُّ صريحاً على جواز التخالف بالاسميَّة و الفعلية، و قد حكى قولان في المسألة بخلاف ذلك، الأوَّل: المنعُ مطلقاً، حكى عن ابن جنيٍّ، و الآخُر: أنَّه يجوزُ في الواو فقط، نقلَ ذلك أبوالفتح عن شيخه أبي على الفارسيِّ في سرِّ الصناعة[2]، انتهى. و قالَ ابنُ هشام في شرح اللمحة: و قضيةُ القول بالمنع مطلقاً إيجابُ النصب هنا، لكنِّي لم أرَه منقولاً عن أحد.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: جرتْ عادةُ النُّحاة بأنْ يذكروا العطفَ على الفعلية من مرجِّحات النصب بالنسبة إلى المعطوفة في باب الاشتغال، كما ذكر، و لم يذكرُوا مثلَ ذلك بالنسبة إلى المعطوف عليها في نحو: زيداً أكرمته و ضربت عمراً، و لا فرقَ، نَبَّه عليه ابنُ هشام في المغني.

الثاني: إذا فصلَ العاطفُ من الاسم بأمَّا، نحو: ضربتُ زيداً و أمَّا عمرو فأهنته، ترجَّحَ الرفعُ بالابتداء، لأنَّ أمَّا تقطعُ ما بعدَها عمَّا قبلَها لكونها من الحروفِ الَّتي يبتدأُ بها الكلامُ.

الثالثُ: حتى و لكن و بل كالعاطف فيما تقرَّر، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه، و ما رأيتُ زيداً و لكن عمراً رأيتُ أباه، و ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته، و إنَّما لم يكن للعطف، لأنَّ الاسمَ المنصوبَ في باب الاشتغال لابدَّ أن يكونَ بعضَ جملة،

---

١ - لم يسمَّ قائله.

٢ - سر الصناعة و أسرار البلاغة لأبي على محمد بن حسن الحاتمي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ق. و لابن جنيٍّ أبي الفتح عثمان المتوفى سنة ٣٩٢ في الحروف المفرده. المصدر السابق ٩٨٨/٢.

و هي إنَّما يعطفُ بها المفردُ لا الجملةُ، و هي هنا حروفُ ابتداءٍ منزلةُ العاطفِ في إعطاء حكمه.

« أو كانَ» العاملُ« المشتغلُ فعلَ طلب»، أي فعلٌ يفهمُ معنى الطلب، فإضافة الفعل إلى الطلب بهذا الاعتبار و المرادُ به هنا الأمرُ و النهيُ و الدعاء،« نحو: زيداً اضرْبه»، و عمراً ليضرَبه بكرٌ، و خالداً لاتُهنْ، و بكراً رَحمَه اللهُ، و منه: الأولادَ تَرضعُهُنَّ الوالداتُ، ممَّا صورتُه صورةُ الخبر، و معناه الأمر، و إنَّما ترجَّحَ النصبُ في ذلك، لأنَّ رفعَه بالابتداء يستلزمُ الإخبار عنه بالجملة الطلبيَّة، و الإخبار بها قليلٌ في الاستعمال.

و اعترضَ جواز الاشتغال قبلَ اللام و لا الطلبيَّتين بأنَّ ما بعدَهما لايعملُ فيما قبلَها قياساً، فكيف جازَ ذلك، و أجابَ ابنُ عصفور بأنهم أجروا الأمرَ باللام مجرى الأمر بغيرها، و أجروا النهيَ بلامجرى النفي بها.

تنبيهٌ: يترجَّحُ نصبُ الاسم على رفعه في مسائلَ أُخر:

إحداها: أنْ يكونَ الاسمُ جواباً لاستفهام منصوب بما يليه، كما إذا قيلَ: أرايتَ أحداً؟ أو أيَّهم أو غلامَ أيِّهم رأيت؟ فتقول: زيداً، أو غلامَ زيد رأيتُ، و ذلك ليطابقَ الجوابُ السؤالَ في الجملة الفعلية.

الثانية: أنْ يوهمَ رفعُ الاسم وصفاً مخلّاً، و ذلك كما إذا أردتَ أنْ تخبرَ أنَّ كلَّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين، و إنَّكَ لم تملك واحداً منهم إلا بشرائك هذا الثمنَ، فقلتَ: كلٌّ واحد من مماليكي اشتريتُ بعشرين، فنصبُ كلَّ نصٌّ في المعنى المقصود، لأنَّ التقديرَ اشتريتُ كلَّ واحد.

و أمَّا إذا رفعتَ فيحتملُ أنْ يكونَ اشتريته خبراً له، و بعشرين متعلّقاً به، أي كلٌّ واحد منهم مشترى بعشرينَ، و هو المعنى المقصودُ، و يحتملُ أنْ يكونَ اشتريته صفةً لكلّ واحد، و بعشرين هو الخبرُ، أي كلٌّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فلايقعُ إلا على مَن اشتريته دونَ ما حصلَ منهم بغير الشراء من وجوه التملُّكات كالإرث و الهبة و نحوهما،فرفعُه موهمٌ لاحتمال غير المقصود، فيترجَّحُ النصبُ لكونه نصّاً في المعنى المقصود.

الثالثةُ: أنْ يكونَ الاسمُ نكرةً صرفةً، نحو: رجلاً ضربتُه، فإنَّه لايجوزُ فيه الرفعُ لامتناع التنكير الصرف للمبتدإ، ذكَره بعضُهم، و فيه أنَّه ينبغي أن يعدَّ ممَّا يجبُ فيه النصبُ، لاممَّا يترجَّحُ، و أيضاً فالاشتغالُ في مثل ذلك لعدم شرطه، قال ابن هشام في المغني: و شرطُ المنصوب على الاشتغال أن يكونَ قابلاً للابتدا، انتهى. و بذلك ردَّ في موضع آخر من المغني قولَ بدرالدين بن مالك في قول الحماسي [من الرمل]:

٤٠٨- فَارِساً مَا غَادَرُوه مُلْحَماً .....[١]

إنَّه من الاشتغال، قالَ: و الظاهرُ أنَّه نصبَ على المدح، و ما في البيت زائدة، و لهذا أمكن أن يدّعي أنَّه من الاشتغال.

و منعَ بعضُهم الشرطَ المذكورَ مستدّلاً بقراءة: ﴿سورةٌ أنْزَلْناها﴾[النور/١]، بالنصب على الاشتغال، فتأمَّل.

تساوي الأمران:«و يتساوَى الأمران»أي الرفعُ و النصبُ«إذا لم تَفُت المناسبةُ»، أي تناسب الجملتين«في العطف على التقديرين»، و ضابطُ ذلك أن يتقدَّمَ على الاسمِ عاطفٌ مسبوقٌ بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها،«نحو: زيدٌ قامَ و عمراً أكرمته» أي عنده أو في داره أولأجله، و ذلك لأنَّ زيدٌ قامَ جملةٌ كبري ذات وجهين، لأنَّها اسميَّةُ الصدر فعلية العجز.

و معنى قولنا: كبري أنَّها جملةٌ في ضمنها جملةٌ،«فإن رفعتَ»، كنتَ قد راعيتَ صدَرها، «فالعطفُ على» الجملة «الاسميَّة»، أو نصبتَ كنتَ قد راعيتَ عجزَها، فالعطفُ «على»الجملة «الفعلية»، فالمناسبةُ حاصلةٌ على كلا التقديرين فاستوي الوجهان.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: مثالُ المُصنِّف المذكورُ كمثال سيبَويه لهذه المسألة، و هو زيدٌ قام و عمرو كلَّمته، و اعترضَ عليه بأنَّه لايجوزُ فيه العطفُ على الصغرى، لأنَّها خبرُ المبتدأ، و المعطوفُ في حكم المعطوف عليه فيما يجبُ له و يمتنعُ عليه، فالواجبُ في الجملة الَّتي هي خبرالمبتدأ رجوعُ ضمير إلى المبتدأ، و ليس في عمرو كلَّمته ضميرٌ راجعٌ إلى زيد، و اعتذَر له السيرافيُّ بأنَّ غرضَه لم يكن تصحيحَ المثال، بل تبيينُ جملة اسميَّة الصدر فعليَّة العجز، معطوف عليها أو على الخبر منها، و تصحيحُ المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلَّمته في داره، أو نحو ذلك.

و إنَّما سكتَ سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنَّه لا بُدَّ للخبر إذا كان جملةٌ من ضمير فيصحُّ المثالُ إذا أرادَ ، قالَه الرضيُّ و ارتضاه، و بذلك يوَجِّهُ مثال المُصنِّف أيضاً.

---

١ - تمامه «**غير زميل و لا نكس وكل**» نسب هذا البيت لعلقمه الفحل و لامراة من بني الحارث بن كعب. **اللغة**: غادروه: تركوه في مكانه، الملحم بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصا، الزميل: الضعيف الجبان، النكس: الضعيف الذي يقصر عن النجدة و عن غاية المجد و الكرم، الوكل: الذي يكل أمره إلى غيره عجزا.

لكن المنقولُ عن سيبويه و تبعَهُ الفارسيُّ و ابنُ مالك أنّه لايشترطُ في ذلك وجودُ الرابط بدليل قوله تعالى:﴿ و القمرَ قدَّرناه منازلَ ﴾[يس/٣٩] قَرَأه أبوعمر[١] و الحرميين[٢] بالرفع، و باقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله:﴿ و الشمسُ تَجرى﴾[يس/٣٨]، فعلى هذا لايحتاجُ إلى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذَر به السيرافيُّ، فالأولى أنْ يجابَ عنه بأنّهم يغتفرونَ في التوابع ما لايغتفرونَ في غيرها، و السيرافيُّ اعتذَر له على مذهبه من اشتراط الرابط في المسألة تبعاً للأخفش، فمنع النصب بناءً على العطف على الصغرى لما تقدَّم، فالرفعُ عندهما واجبٌ، و إنْ وردَ النصبُ فهو على حدِّه في زيداً ضربتُه ابتداء، و يكونُ من عطفِ جملةٍ فعلية على جملة اسميَّة، و هو جائزٌ عندَ بعضهم كما تقدَّم.

و قد نقلَ بعضهم عن ظاهرِ كلام سيبويه موافقةً للأخفش و السيرافيِّ، فالنقل عنه مختلفٌ، و الأوَّل هو المشهور، ثمَّ الرابط عند مشترطه أمَّا الضمير كما تقدَّم أو الفاء السببيَّة، نحو: زيدٌ قام فعمرو أكرمته.

و قالَ هشام: الواوُ كالفاء في حصول الرابط، لأنَّ فيهما معنى الجمعية، كما أنَّ الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد و عمرو، و ردَّ بأنَّها إنَّما يكونُ للجمع في المفردات، و لهذا لايجوزُ هذان يقومُ و يقعدُ. و قالَ ابنُ خروف طبعاً لطائفة منَ المتقدِّمين: جميعُ حروفِ العطف يحصلُ بها الربطُ، و احتجُّوا ببيت أنشده ثعلب[من الطويل]:

٤٠٩- فَذَرْني أُجَوِّلُ في البلادِ لَعَلَّني أُسِرُّ صديقاً أوْ يُسَاءُ حَسُودُ[٣]

و خرَّجَ على أن التقدير أو يساءَ بي حسود.

الوصف العامل كالفعل: الثاني: اسمُ الفاعل الناصبُ للمفعول به كالفعل، فزيدٌ ضاربٌ عمراً و بكراً أكرمُته، مثلُ زيدٌ قائمٌ و عمراً أكرمتُه، فيَستوي في بكر الوجهان، أمَّا إذا لم ينصب المفعول به، نحو: زيدٌ قائمٌ و بكراً أكرمته، فالرفعُ أولى، لأنَّ اسمي الفاعل و المفعول إذا لم تَنصبا المفعولَ به، لم تتمَّ مشابهتُهما للفعل، إذ قد يرفعُ الضعيف المشابهَ للفعل، نحو: زيدٌ زنجيٌّ غلامُه.

---

١ - أبو عمرو بن العلاء نحوي من أقدم النحاة في البصرة، جمع أشعار الجاهلية و هو واحد من القراء السبعة، مات ٧٧٠م ، المنجد في الاعلام ص ٢٠.

٢- الحرميان هما ابن الكثير المكي(١٤٠هـ) و نافع المدني(١٦٩هـ) وكلاهما من القراء السبعة.مغني اللبيب ص١٨.

٣ - البيت بلا نسبة. **اللغة**: ذرني: دعني، اتركني.

متى يترجَّح الرفع على النصب: «و يترجَّحُ الرفعُ»أي رفعُ الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدَّر يفسِّرُه العامل المشتغل«فيما عدا ذلك» أي المذكورِ من موجبِ النصب، و مرجِّحه و موجب الرفع و تساوي الأمرين «لأولويَّة عدمِ التقدير» بلا مقتضَ،« نحو: زيدٌ ضربتُه». و من ثَمَّ أوجبَه بعضُ النَّحويِّينَ، و منع النصبُ، و ليس بشيء، فقد نقله سيبويه و غيره من أئمة العربية عن العرب، قالَ سيبويه: و النصبُ عربيٌّ كثير، و الرفعُ أجودُ، انتهى.

و عليه قراءةُ بعضهم: ﴿جنات عدن ﴾[الرعد/٢٣] بكسرالتاء، ثُمَّ النصب مع كونه مرجوحاً مراتبه مختلفه، فالنصبُ في نحو: زيداً ضربته أقوي منه في نحو: زيداً ضربت أخاه، و النصبُ في زيداً ضربت أخاه أحسنُ منه في زيداً مررت به، و النصب في زيداً مررتُ به أحسن منه في زيداً مررتُ بأخيه، قاله المراديُّ.

المنادى

ص: الثالث: المنادى، و هو المدعو بأيا، أوْهَيا، أوْ أيْ أو وا مَعَ البعد، و بالهمزة مَعَ القرب. و بيا مطلقاً، و يشترط كونه مظهراً، و يا أنْتَ ضعيف، و خلوُّه عن اللَّام إلا في لفظة الجلالة، و يا الَّتي شاذّ.

و قد يحذفُ حرف النداء إلا مَعَ اسم الجنس، والمندوب، و المستغات، و اسم الاشارة، و لفظ الجلالة، مَعَ عَدَم الميم في الأغلب، فإن وجدت لزم الحذف.

تفضيل: المفرد المعرفة و النَّكرة المقصودة، يُبنيان على ما يُرفعان به، نحو:يا زيدٌ، و يا رجلان، و المضاف و شبهه، و غيرالمقصودة، تنصب، مثل: يا عبدَ الله، و يا طالعاً جَبَلاً، و يا رجلاً، و المستغات يخفضُ بلامها، و يفتح لألفها و لا لام فيه، نحو يا لزيد، و يا زيداه، و العلم المفرد الموصوف بابن أوْ ابنة، مضافاً إلى علم آخر، يختارُ فتحهُ، نحو يا زيدَ بنَ عمرو، و المنوّن ضرورة يجوز ضمُّه و نصبه، نحو:

سَلامُ الله يا مَطَراً عليها وَ لَيسَ عليك يا مَطَرُ السَّلامُ

و المكرَّر المضاف يجوز ضمُّه و نصبه كتيم الأوَّل، في نحو:يا تيمُ تيمَ عَدي.

تبصرة: و توابعه المضاف تنصب مطلقاً، أمَّا المفردة فتوابعُ المعرب تعرب بإعرابه، و توابعُ المبنيِّ على ما يرفع به من التأكيد و الصِّفة و عطف البيان، ترفعُ حملاً على لفظه، و تنصبُ على محلّه، و البدلُ كالمستقل مطلقا. أمَّا المعطوف فإن كان مع أل فالخليل يختاررفعهُ، و يونس نصبه، و المبرّد إنْ كانَ كالخليل فكالخليل، و إلا

فكيونس، و إلا فكالبَدل، و توابع ما يقدَّرضمُّه كالمعتلّ و المبنيّ قبل النِّداء، كتوابع المضموم لفظاً، فترفعُ للبناء المقدَّر على اللفظ، و تنصبُ للنصب المقدَّر على المحلّ.

ش: «الثالث» ممَّا يردُ منصوباً و غيرَ منصوب«المنادى، و هو» الاسمُ« المدعوُّ» حقيقةً، نحو: يا زيدُ، أو حكماً، نحو:﴿ يا أرضُ ابْلَعي ماءَك﴾[هود/٤٤]، فإنَّها نُزِّلَتْ منزلةَ مَنْ له صلاحيّةُ النداء، ثُمَّ نُوديتْ «بأيا»، قال الشاعر[من الطويل]:

٤١٠- أيا جَبَلَيْ نَعْمَانَ باللهِ خَلِّيَا نَسيمَ الصَّبَا يَخْلَصْ إلى نَسيمُهَا[1]

«أو هيا» قال[من الكامل]:

٤١١- فَأصاخَ يَرجُو أنْ يَكُونَ حَيًّا وَ يَقُولُ من فَرَحٍ هَيَا رَبَّا[2]

و هاء، و هاء أصلٌ، و قيلَ: بدلٌ من همزة أيا، و عليه ابنُ السَّكيت، و جزمَ به ابنُ هشام في المغني و محمد بن يعقوب في القاموس.«أو أي»بالفتح و القصر و السكون قال[من الطويل]:

٤١٢- أَلَم تَسْمَعي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحي بُكاءَ حَمامات لَهُنَّ هَدِيُر[3]

قالَ ابنُ هشام: و قَدْ تمدُّ ألفُها، و قيلَ: بل الممدودةُ حرفٌ مستقلٌّ، حكاه الكوفيُّون عن العرب الَّذينَ يثقونَ بعربيَّتهم، أو بالمدِّ، نحو: أ زيدُ، حكاهُ الأخفشُ في كتابه الكبير.

و زَعَمَ ابنُ مالك أنَّه لم يذكرها إلا الكوفيُّون، و المرادُ بالمدِّ فيها الإتيانُ بعدَ الهمزة بالف لا غيرها، و ما وقعَ في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فألف و همزة أخري ساكنةٌ سهوٌ. فهذه كلُّها «مع البعد»، أي لنداء البعيد على خلاف في أكثرها، ففي الصحاح أنَّ أيا لنداء البعيد و القريب، قالَ في المغني: و ليسَ كذلك. و في أي أقوالٌ: قيل: هي للبعيد كما ذكره، و عليه ابنُ مالك، و قيل: للقريب، و عليه المبرّدُ و الجزولي، و قيل: للمتوسط.

و جعلَ ابنُ عصفور " أ" في المقرب للقريب،«و بالهمزة مع القرب» أي لنداء القريب، قال[من الطويل]:

٤١٣- أفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَدلُّلِ و إنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمي فاجْملي[4]

و نقلَ ابن الخَبَّاز عن شيخه أنَّها للمتوسَّط، قالَ ابنُ هشام: و هو خرقٌ لإجماعهم، و سيأتي عليها مزيدُ كلام إنْ شاءَ الله تعالى.

---

١ - هو لقيس بن المُلوّح و هو مجنون ليلي العامرّية. **اللغة:** نعمان: واد في طريق الطائف، الصبا: ريح معروفة.

٢ - لم يسمّ قائله. **اللغة:** أصاخ: ماض من الإصاخة بمعنى الاستماع، الحيا: المطر.

٣ - البيت لكثيِّر عزّة **اللغة:** عبد مرخّم عبدة. رونق الضحا: أوّله، الهدير: صوت الحمام.

٤ - البيت لامرئ القيس. **اللغة:** التدلّل: مصدر تدللت المرأة على زوجها أي جرؤت في تغنج، أزمعت: قصدت، الصرم: الهجر، القطع البائن.

«و بيا»، و هي الباب، و تستعملُ مع البعد و القرب مطلقاً، قال أبوحيَّان: و هو الَّذي يظهرُ من استقراء كلام العرب. قالَ ابنُ مالك: و هي للبعيد حقيقة أو حكماً، و قد ينادي بها القريبُ توكيداً و قيل: هي مشتركةٌ بين القريب و البعيد و المتوسِّط، و زعمَ ابنُ الخباز أنَّها للقريب، و هو خرقٌ لإجماعهم .

تنبيهاتٌ: الأولُ: قالَ بعضُهم: حدُّ المُصَنِّف للمنادي بقوله :«المدعوُّ بأيا» إلى آخره أولى من قول ابن الحاجب: المطلوب إقبالُه لخروج نداء الله تعالى في نحو: يا الله، لأنَّه لايطلبُ اقبالُه، و حمل ندائه على المجاز، و المرادُ بالمطلوب الاقبالُ مسؤول الإجابة بعيدٌ، فتأمَّل، انتهى.

الثاني: لايدخلُ في هذا الحَدِّ المندوبُ على رأي ابن الحاجب، لأنَّهُ متفجَّعٌ عليه، لا مدعوٌّ، و يدخلُ على رأي غيره، و لم يذكر المُصَنِّف أحكامَه في هذا الباب إمَّا إهمالاً أو ذهاباً إلى رأي ابنِ الحاجب، قال الرضيُّ: و الظاهرُ من كلام سيبويه أنَّه منادي.

قالَ الجزوليُّ: المندوبُ منادي على وجه التفجُّع، فإذا قلتَ: يا محمدا، فكأنَّك تُناديه، و تقول له: تعال، فأنا مشتاقٌ إليك، و منه قولهم في المراثي لاتبعد، أي لا تَهلكْ، كأنَّهم من ظنِّهم بالميِّت تصوَّروه حيّاً، فكرهوا موَته، فقالوا: لاتبعد، أي لا بعدتَ، و لا هلكتَ. و كذا المندوبُ المتوجَّعُ به، نحو: واويلاه و واثبوراه، واوحزناه، أي أحضرحتى يتعجَّبَ من فظاعتك، و الدليل على أنَّه مدعوّ قولُه تعالى:﴿ لاتَدْعُوا اليوم ثُبوراً واحِداً وَ ادْعُوا ثُبوراً كثيراً ﴾[الفرقان/١٤]، أمرهم بقوله واثبوراً.

الثالثُ: أجمعوا على أنَّ نداء القريب بما للبعيد يجوزُ توكيداً و على منع العكس«و يشترطُ كونُه»أي المنادى«مظهراً»، فلايجوزُ نداءُ المضمر مطلقاً، لايقال: يا أنا، و لا يا إيَّاي، و لا يا هو، و لا يا ايَّاه إجماعاً، «و»لا«يا أنت»، و لا يا إيَّاك على الأصح و قول الأحوص[1] [من الرجز]:

٤١٤ – يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتا أَنْتَ الَّذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا[2]

«ضعيفٌ» فلايقاسُ عليه، و ما سمعَ من قول بعضهم: يا إيَّاك قد كفيتك، فيا للتنبية، لا للنداء، و إيَّاكَ منصوبٌ بفعلٍ محذوف يفسِّرهُ المذكورُ، كأنَّه قالَ: قد كيفتُ إيَّاك قد كفيتكَ، و قيلَ: إنَّ ياءً في البيتِ أيضاً للتَّنبيه، و أنت الأوَّل مبتدأٌ، و الثاني كذلك، أو توكيدٌ أو بدلٌ أو فصلٌ و الموصول خبر.

---

١ – الأحوص: هو عبدالله بن محمد الأوسي. عاش في اللهو، و قد نفاه عمربن عبدالعزيز لتهتُّكه. توفِّي سنة ١٠٥ هـ.

٢ – لم يسم قائله. **اللغة**: جُعْتَا: فعل ماض من جاع – جوعاً: خلت معدته من الطعام، و ألفه للاطلاق.

و أجازَ ابنُ عصفور نداءَ المضمر المخاطب في الشعر خاصَّة مستدلّاً بالبيت و المثل، و لا حجَّةَ في ذلك كما عرفتَ، و ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك في الألفية أنّ نداء المضمر مطلقاً مطَّردٌ، و هو خلاف الإجماع. قالَ المراديُّ في شرح التسهيل و قول بعض الصوفيَّة: يا هو، ليس جارياً على كلام العرب و قال شعبان في ألفية[من الرجز]:

٤١٥- و لا تَقُلْ عَنْدَ النداء يَا هو و ليسَ في النحاة مَنْ رَواه

«و»يشترطُ«خلوُّه من اللام» للتعريف، فلايقالُ: يا الرَّجل، كراهةَ اجتماع الّتي التعريف صورة، و إنْ كانَ في إحداهما من الفائدة ما ليسَ في الأخرى «إلا في لفظ الجلالة»، و هو الله علمٌ للذات المقدَّس الواجب الوجود الموضوع بجميع الكمالات، فلايشترطُ خلوُّه عنها، بل يجبُ إثباتها إجماعاً، فيقولُ: يا اللهُ باثبات الألفين، و يللّه بحذفها، و ياالله بحذف الثانية فقط، لأنّ اللامَ لازمةٌ له، لاتفارقه، إذ أصلُه إلهٌ، فحذفت الهمزةُ تخفيفاً للكثرة استعماله، فادخلت عليه اللامُ لدفع شياع[1] ما ذهب إليه الكفّارُ من تسمية أصنامهم إلهةً، أدغمت لامُ التعريف فيما بعدها و لزمت كالعوض من الهمزة، و من ثَمَّ تقطع في النداء و قيل: ألْ في اسم الله للتعظيم، لا للتعريف و نسبَ لسيبويه.

فائدةٌ: هذا الاسم الشريف يختصُّ بأشياء، لاتوجدُ في غيره من الأسماء، منها ما ذكره. و منها زيادةُ ميم في آخره عوضاً من حرف النداء كما سيأتي، و منها أنّه يفخمُ إذا كانَ قبله فتح أو ضمٌّ، مثل قالَ اللهُ تعالى، و يقولُ الله تعالى.

و لاتقولُ مثل هذا في الليل و اللبن، فإن كانَ قبلَه كسرةٌ لم يفخم، مثلُ بسم الله، لأنّك لو فخمتَ هذا لكنتَ متسفّلاً بالكسرة، متصعِّداً بتفخيم الفتحة، و هذا ثقيلٌ على اللسان، و ليسَ كذلك مع الضمَّة و الفتحة لاستعلائهما في الحَنَك[2]. و منها اختصاصُه في القسم بالتاء بالله، نحو قولهم: تالله، و منها قطعهم لهمزته في القسم من قولهم: أفالله لافعلن كذا بمنزلة أفو الله، ذكرَه ابنُ بايشاذ في شرح الجمل، و قول الشاعر[من الوافر]:

٤١٦- من أجْلك يا الّتي تَيَّمْت قَلْبي وَ أنْتَ بَخيلَةٌ بالوصلِ عَنّي[3]

«شاذٌّ»، فلايقاسُ عليه خلافاً للبغداديين و الكوفيِّين في إجازتهم في السعة ذلك محتجِّين بالسماع، كالبيت و بالقياس، قالوا: لأنّا لم نَرَ موضعاً يدخلُه التنوينُ، و لايدخله الألف و اللام. و أجابَ المانعونَ عن السماع بالشذوذ، و عن القياس بأنّه إن أرادوا بذلك في غير النداء فممنوعٌ لدخول التنوين في نحو زيد، و سيبويه منكراً مع عدم دخول

---

١ - الشياع : النداء.
٢ - الحنك: باطن أعلى الفم من الدخل. و الأسفل من طرف مقدم اللّحيين.
٣ - لم يسمَّ قائله. **اللغة:** تيّمت: استعبدت و ذللت.

الألف و اللام فيهما أو في النداء لمعيَّن، فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه أو لغير معيَّن فكذلك.

فائدةٌ: المرادُ بالشاذِّ في استعمالهم ما يكونُ بخلاف القياسِ من غير نظر إلى قلَّة وجوده و كثرته، و النادُر ما قَلَّ[1] وجودُه، و إن لم يكنْ بخلافِ القياس، و الضعيفُ ما يكونُ في ثبوته كلامٌ. قالَه الجار برديُّ في شرح الشافية[2].

تنبيهان: الأوَّل: زادَ ابنُ مالك في التسهيل و ابنُ هشام في الأوضح و غيرهما اسمين أخرين لايشترطُ فيهما خلوُّهما عن اللام، أحدُهما ما سُمِّي به من جملة، نحو: يا الرجل قائمٌ لمن سمِّي بذلك، نصَّ على ذلك سيبويه، قالَ: لأنَّ معناه يا مقولا له ذلك، و قايَسَ عليه المبرِّدُ ما سُمِّي به من موصول ذي لام، نحو: يا الَّذي قام، و صَوَّبَه ابنُ مالك.

قالَ المراديُ: و قد نصَّ سيبويه على منعه. قالَ الأزهريُ: و الفرقُ بينهما أنَّ الَّذي قامَ محكى بحالته الَّتي تثبتُ له قبل التسمية، و هو قبلها لاينادي لوجود اللام، و ذلك المانعُ باق، و نحو: الرجل قائم، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجودُ اللام، بل كونه جملةً و ذلك المانع قد زال بالتسمية، انتهى.

ثانيها: اسمُ الجنس المشبهة كقولك: يا الخليفة هيبة، و يا الأسد شجاعة، نصَّ عليه ابن سعدان[3]. قال ابنُ مالك: و هو قياسٌ صحيحٌ، لأنَّ تقديرَه يا مثل الخليفة و يا مثلَ الأسد، فحسن لتقدير دخول ياء على غير الألف و اللام، انتهى.

نداء المعرفة باللام: الثاني: إذا أريدَ نداءُ اسم معرَّف باللام في غير الصور المذكورة توصَّلَ إلى ندائه بأيٍّ مقطوعةً عن الإضافة، مبنيَّةً على الضمِّ، متلوَّةً بها التنبيه أو اسم الإشارة، و يجبُ وصفها، و لاتوصف أيٌّ إلا بما فيه اللام لتعريف الجنس، نحو: يا أيُّها الرجلُ. و أمَّا نحو الصعق و الحارث ممَّا هي فيه للغلبة أو للمح الصفة، فلاتوصفُ به و لا بما فيه اللام من مثنى أو مجموع علماً قبل دخولها، فلايقالُ: يا أيَّها الزيدان، نصَّ عليه الأعلمُ.

أو بموصول مصدَّر بالألف و اللام خال من خطاب، نحو: ﴿ يا أيُّها الَّذي نُزِّلَ عليه الذكرُ ﴾[الحجر/٦]، و لايجوزُ: نحو يا أيُّها الَّذي رأيتَ، كما لايجوز أنْ ينادي أو باسم

---

١ - سقط قلَّ في «ح».

٢ - الشافية في التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويِّ المالكيِّ المتوفى سنة ٦٤٦. و من شروحها شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخرالدين الجار برديّ المتوفى سنة ٧٤٦ هـ. كشف الظنون ١٠٢٠/٢.

٣ - محمد بن سعدان الضرير الكوفيُّ النحويُّ (٢٣١- ١٦١ه) أخذ القراءآت عن أهل مكة و المدينة و كان ذا علم بالعربيَّة و صنف كتاباً في النحو و كتاباً في القراءآت. بغية الوعاة ١١١/١.

إشارة عارية من كاف الخطاب نحو: يا أيهذا الرجل، و لايقال: يا أيُّهذاك الرجل، كما لايجوزُ ندائه، و أجازَه ابن كيسان، و نقل عن سيبويه. و كأيٍّ اسمُ الإشارة في الوصف بذي اللام و الموصول، و أمَّا اسم الأشارة فلايوصفُ به، لأنَّ الشيء لايوصفُ بمثله، و سيأتي على أيٍّ هذه مزيدُ كلام في حديقة المفردات.

حذف حرف النداء: «و قد يحذفُ حرفُ النداء» و هو يا خاصَّةً، لأنَّ المطلقَ ينصرفُ إلى الفرد الكامل، و وقع في عبارة بعض المتقدِّمين ما يوهمُ جوازَ حذفه مطلقاً. قالَ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل، بعد أنْ عدَّدَ حروفَ النداء: و هذه الحروفُ يجوزُ إثباتها مع المنادى، و حذفها إلا فيما استثني، انتهى.

و لكن نصَّ غيرُ واحد من الأئمة على أنَّه لايحذفُ منها إلا ياءٌ دونَ غيرها، لأنَّها أعمُّ و أغلبُ في الاستعمالِ، و الحذفُ نوعٌ من التصرُّف، فينبغي أن يكونَ فيما كَثُرَ دورُه، لا فيما قَلَّ.

فتحذفُ ياء معَ القرينة و يبقَي المنادى، نحو:﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾ [يوسف /٢٩]، ﴿سنفرغُ لكم أيُّها الثقلان ﴾[الرحمن/٣١]، ﴿أن أدُّوا إلى عبادَ الله﴾ [الدخان /١٨]، «إلا معَ اسم الجنس»، و المرادُ به هنا ما يكون نكرةً قبلَ النداء، سواءٌ تعرَّف بالنداء كيا رجلُ، أو لم يتعرَّفْ، كيا رجلاً، و سواءٌ كانَ مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له، نَحْو: يا غلام فاضلٌ، و يا حسنَ الوجه و يا ضارباً زيداً، قصدتَ بهذه الثلاثة واحداً بعينه أولا.

و إنَّما لايحذفُ مع النكرة، لأنَّ حرفَ التنبيه إنَّما يُستغني عنه، إذا كانَ المنادى مقبلاً عليك متنبِّهاً لما تقولُ له، و لايكونُ هذا إلا في المعرفة، لأنَّها مقصودةٌ قصدها، و إنَّما لايحذفُ معَ المعرفة المتعرِّفة بحرف النداء، إذ هي إذَنْ حرفُ تعريف، و حرفُ التعريف لاتحذفُ ممَّا تعرف بها حتى لايظنَّ بقاؤُه على أصل التنكير، ألا تَرى أنَّ لامَ التعريف لاتحذفُ من المتعرِّف بها، و حرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيهَ و الخطابَ، قالَه الرضيُّ. و أجازَ بعضُهم الحذفَ معَ النكرة، و الكوفيُّون معَ المعرفة محتجِّين بقولهم: أطرق كرى[1]، و افتد مخنوق، و أصبح ليل، و هو عند البصريِّين شاذٌّ.

قالَ المراديُّ: والانصافُ القياسُ عليه لكثرته نظماً و نثراً. «و» إلا معَ «المندوب» و هو المتفجَّعُ عليه حقيقةً، كقول جرير يندبُ عمرَ بنَ عبدالعزيز[من البسيط]:

---

١ - الكرى: النعاس، و النوم.

٤١٧- ..... و قُمْتَ فيه بأمْرِ اللهِ يا عُمرا[١]

أو حكماً، كقول عمر بن الخطاب، و قد أخبرَ بجدب شديد أصَابَ قوماً من العرب: واعمراه واعمراه. و الوجع منه لكونه محلَّ ألم، كقوله[من الطويل]:

٤١٨- فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لايُحِبُّني وَ مِنْ زَفَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ[٢]

أو لكونه سببَ ألم، كقول الآخر[من السريع]:

٤١٩- تبكيهم الدهماء معولة و تقول سلمي وارزيئته[٣]

لأنَّ الرزيةَ سببُ الألم الّذي حصلَ، و مثلُه قولُ القائل وامصيبتاه.

و الندبةُ من كلام النساء في الغالب، و الغرض منها الإعلام بعظمة المصاب، و من ثَمَّ لايندبُ إلا المعروف، و أما قولهم: وا من حفرَ بئر زمزماه، فهو في قوَّة قولهم: واعبد المطّلباه، إذْ من العموم أنَّ مَنْ حفرَ بئر زَمزم هوَ عبد المطّلب.

و لايستعملُ مع المندوب من أحرف النداء إلا حرفان: أحدُهما وا، و هي الغالبةُ فيه و المختصَّة به، و الثانية يا، إذا لم يلتبس بالمنادى المحض، و حكمُه في الإعراب حكمُ المنادى الآتي تفصيله فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً، نحو: و ازيد و ينصبُ إن كان مضافاً أو مشبهاً به، نحو: وا عبد الله، وا ضاربا زيداً، و الغالبُ فيه أن يختمَ بالألف إطالةً للصوت، سواءٌ كانَ مفرداً، نحو: وا زيداً أو مضافاً لظاهر، نحو: وا أمير المؤمنينا، أو لمضمر، نحو: وا رأساه، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: وا طالعاً جبلاً، أو مركّباً، نحو: وا معدي كربا.

و يحذفُ لهذه الألف ما قبلها من ألف، نحو: واموساه، أو تنوين في صلة أو غيرها، نحو: وا منْ نصرَ محمداه، و نحو: وا أبا حسناه، أو ضمَّة إعرابيَّة أو بنائيَّة، نحو: وامنذاه فيمن اسمه منذ، أو كسرة كذلك، نحو: واعبد الملكاه واحذاماه.

فإن أوقعَ حذف الضمَّة أو الكسرة في ليس أبقيا، و قلبت الألفُ ياءً بعد الكسرة، نحو: واغلامكي، أو واوً بعد الضمَّة، نحو: وا غلامه و وا غلامهمو، أو وا غلامكموا، لأنَّك لو أبقيتَ الألف لأوهمَ الإضافة إلى كاف الخطاب و هاء الغائبة و المثنَّى، و لك في الوقف زيادةُ هاء السكت بعد أحرف المدِّ توصُّلاً إلى زيادة المدِّ، نحو: وازيدا، و اغلامكيه و اغلامكموه. فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي[من البسيط]:

٤٢٠- وَ احرَّ قَلْباهُ مِمَّن قَلْبُهُ شَبِمٌ .....[٤]

---

١ - صدره «**حمّلت أمراً عظيماً فاصطبرت له**»، **اللغة**: أمراً عظيماً: أراد به الخلافة و شؤونها.

٢ - هو لمجنون ليلى. **اللغة**: الزفرات: جمع الزفرة: التنفس.

٣ - لم أجد البيت. الدهماء: عامة الناس و سوادهم.

٤ - تمامه« **و من بجسمي وحالي عند سقمه**»، **اللغة**: الشبم: بارد.

و لك حينئذ ضمُّها تشبيهاً بهاء الضمير، و كسرُها على أصل التقاء الساكنين، و أجازَ الفرَّاء إثباتَها في الوصل بالوجهين، و إنَّما لايحذفُ حرفُ النداء مع المندوب، لأنَّه منادي مجازاً، و لايقصدُ فيه حقيقة التنبيه و الإقبال كما في النداء المحض، فلمَّا نقل عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً ألزم لفظ علم النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقول هو منها، و مثله المتعجَّبُ منه.« و» إلا «معَ المستغاث»، و كلُّ اسم نُوديَ ليخلصَ من شدَّة أو يعين على مشقَّةٍ لايستعملُ معه إلا يا خاصَّةً، و سيأتي بيانُ أحكامه مستوفياً.

و إنَّما لاتحذفُ معه حرفُ النداء للمبالغة في تنبيه بإظهار حرف التنبيه، لكون المستغات له أمراً مهمَّاً.«و» إلا «مع اسم الاشارة»، لأنَّه موضوعٌ في الأصل لما يشارُ إليه للمخاطب، و بينَ كون الاسم المشارإليه و بينَ كونه منادي، أي مخاطباً تنافرٌ ظاهرٌ، فلمَّا أخرج في النداء عن ذلك الأصل، و جعلَ مخاطباً، احتيجَ إلى علامة ظاهرة، تدلُّ على تغييره و جعله مخاطباً، و هي حرفُ النداء[1]. هذا مذهبُ البصريِّين، و أجاز الكوفيُّون حذفُه اعتباراً بكون اسم الإشارة معرفة قبل النداء و استشهاد بقوله تعالى:﴿ثُمَّ أنتم هولاء﴾[البقرة/٨٥] أي يا هؤلاء، و بقول ذي الرمة[من الطويل]:

٤٢١- إذا هَمَلَتْ عَيني لَهَا قَالَ صَاحِبي بِمثْلكَ هَذا لَوعَةٌ وَ غَرامُ[2]

و ردَّه البصريِّين بأنَّ هؤلاء في الأيه خبرُ المبتدأ، وَ الشعرُ ضرورةٌ. و لحَّنَ بعضُهم المبتيَّ في قوله [من الكامل]:

٤٢٢- هذي بَرَزْت لنا فَهِجْت رَسيساً .....[3]

و أجيبَ بأنَّ هذي مفعولٌ مطلَقٌ لا منادي، أي برزت هذي البرزةَ، و ردَّه ابنُ مالك بأنَّه لايشارُ إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشارإليه كضربته ذلك الضرب. قالَ ابنُ هشام: و يردُّه بيتٌ أنْشَدَه هو، و هو قوله[من الكامل]:

٤٢٣- يَا عَمْرو إنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَ صَحَابَتيكَ إخَالُ ذَاكَ قَليل[4]

«و» إلا مع«لفظ الجلالة» و هو الله «معَ عدم الميم» المشدَّدة في آخره عوضاً عن حرف النداء، و ذلك لأنَّ حقَّ ما فيه اللامُ أن يتوصَّلَ إلى ندائه بأيّ أو باسم الإشارة

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».

٢ - **اللغة:** هملت: فاضت و سالت، الْوعة: حرقة في القلب و ألم يجده الأنسان من حبٍّ أو همٍّ أو حزن، الغرام: التعلق بالشيء تعلقاً لايستطاع التخلص منه.

٣ - تمامه«**ثم انثنيت و ما شفيت نسيساً**». **اللغة:** الرسيس: ابتداء الحب، النسيس: بقية الروح.

٤ - لم يسمَّ قائله.

كما تقدَّم، فلمَّا حذفت الوصلةُ في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها، لم يحذفْ الحرف«في الأغلب» لئلا يكون إجحافاً.

وقوع ألّلهمَّ في النداء: وقد يحذفُ في غير الأغلب كقول أمية بن الصلت[من الطويل]:

٤٢٤- رَضِيتَ بِكَ اللّهُمَّ رَبّاً فَلَنْ أُرَي أدينُ إلَهاً غَيْرَكَ اللهُ رَاضيا

أي يا الله.

و أفهم كلامُه جوازَ الحذف في غير الأغلب، و هو مذهبٌ لبعض النَّحويِّينَ، و الجمهور على المنع مطلقاً، و حملوا البيتَ على الشذوذ، «فإن وجدت» الميمُ المشدَّدة في آخره«لزمَ الحذف»أي حذفُ حرفِ النداء، لأنَّ الميمَ عوضٌ عنه، فلايجمعُ بينهما إلا في الضرورة كقوله[من الرجز]:

٤٢٥- إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقولُ يا ألّلهُمَّ يا ألّلهمَّا[1]

و إنَّما أخرّت الميم تبرُّكاً باسمه تعالى، و خُصَّت بذلك دونَ غيرها، لأنَّ الميمَ عهد زيادتها آخراً كميم زرقم. هذا مذهبُ البصريِّين، و ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الميمَ ليست عوضاً، بل ماخوذةٌ من فعل، و الأصلُ يا الله آمنَّا بخير، فيجيزون الجمع بينهما و بين ياء في السعة.

قال أبوعلي: و ليس هذا بشيء لقوله تعالى: ﴿و إذ قالُوا اللهمَّ إنْ كانَ هذا هو الحقُّ من عندك﴾[الأنفال/٣٢]، لأنَّه لو كانت الميمُ ماخوذةً من فعل لَما احتاجت إن إلى جواب ثان، و لكانَ سادَّة مسدَّ جواب الشرط، و قوله تعالى:﴿ فأمطر علينا حجارةً من السَّماء﴾[الأنفال/٣٢]، دليلٌ على أنَّها ليست مأخوذةً من فعل، و لادلالةَ عليه، لأنَّه لايحسنُ في كلام يا الله آمنَّا منك بعدل، إن كان هذا هو الحقَّ من عندك، فأمطر علينا، يصحُّ بلا ذكر الجواب، و لأنَّه لو كان كما ذكر لما حَسُنَ ألّلهمَّ آمنَّا بخير، و في حسنه دليلٌ على أنَّ الميمَ ليست مأخوذةً منه، إذْ لو كان كذلك لكان تكريراً، قالَه ابن بابشاذ في شرح الجمل: و قد تزاد في آخره ما كقوله[من الرجز]:

٤٢٦- وَ مَا عليك أنْ تَقُولي كُلّما سَبَّحْتِ أو صَلَّيتِ يَا ألّلهمَّ ما
أرْدُدْ علينا شَيْخَنَا مُسَلَّمَّا[2]

---

١ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، و زعم العيني أنَّه لأبي خراش الهذلي. **اللغة:** الحدث: هو ما يحدث من مصائب الدنيا و نوازل الدهر، ألَمّ: نزل.

٢ - لم يذكر قائله. **اللغة:** الشيخ هنا: الأب أو الزوج، مسلماً: اسم مفعول من السلامة.

و ذهبَ الخليلُ و تبعَه سيبويه إلى أنَّ هذا الاسم لايوصفُ، لأنَّ الميمَ كلمةٌ مستقلّة، فتكونُ فاصلةً بينَ الموصوف والصفة، و قيلَ: لأنَّه صارَ عندَهم بمنزلة الصوت. قالَ سيبويه في قوله تعالى:﴿ أللهمَّ فاطرَ السموات والأرض﴾[الزمر/٤٦]، إنَّه على نداء آخر، أي يا فاطرَ السموات، و ذهبَ المبرّدُ و الزجّاجُ إلى جواز وصفه[1] بمرفوع على اللفظ، و بمنصوب على الصفة، و جعلا فاطرَ السموات صفةً له. قالَ أبوحيَّان: و الصحيحُ مذهبُ سيبويه، لأنَّه لم يسمعْ مثل: أللهمَّ الرحمن الرحيم، و الآية و نحوها محتملةٌ للنداء.

وقوع أللهمَّ في غير نداء: فائدةٌ: و قد تخرجُ لفظةُ أللهمَّ عن النداء، فتستعملُ على وجهين آخرين:

أحدُهما: أنْ يذكرها المجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك القائل: أقام زيد؟ فتقول أنت: أللهمَّ لا.

و الثاني: أنْ تستعملَ دليلاً على الندرة و قلّة وقوع المذكور، كقولك: أنا لاأزورك اللهمَّ إذا لم تدعني، ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل. قال في النهاية[2]: و قد جرت عادةُ العلماء باستعمال أللهمَّ فيما في ثبوته ضعفٌ، و كأنَّه يستعانُ في إثباته بالله تعالى.

تنبيه: استثنى بعضُهم المنادى البعيد أيضاً قال: فلايجوزُ معه حذفُ حرف النداء، لأنَّ المرادَ فيه إطالةُ الصوت، و الحذفُ ينافيه.

أحكام المنادى في الإعراب: هذا«تفصيل» لأحكام المنادى في الإعراب.« المفرد» و هو هنا ما ليس مضافاً و لا شبيهاً بالمضاف كما مرَّ، فيدخلُ فيه المثنَّى و المجموعُ و المركّبُ المزجيُّ،«المعرفة» و هي ما كانَ تعريفُه سابقاً على النداء، «و النكرةُ المقصودةُ» وهي ما عرض تعريفها بالنداء بأنْ قُصدَ بها معيَّن،« يُنيان» لفظاً أو تقديراً لوقوعهما موقع الكاف الاسميَّة المشابهة لفظاً و معنى لكاف الخطاب الحرفيَّة، و كونهما مثلها إفراداً و تعريفاً، و ذلك لأنَّ يا زيدُ مثلاً بمعنى أدعوك، و هذه الكافُ ككاف ذلك لفظاً و معنى، و إنَّما قلنا: ذلك، لأنَّ الاسمَ يُبنى لمشابهة الحرف، و لايبني لمشابهة الاسم المبنيِّ، و لذلك كانَ هذا التعليل أحسنُ من التعليل بشبهها أنت في التعريف و الإفراد و تضمّن

١- سقط إلى جواز وصفه في «ح».

٢ - المقصود من النهاية إمَّا «نهاية الإعراب في التصريف و الإعراب» لأثير الدين أبوحيَّان، و إمَّا «النهاية في النحو» لابن الخباز . كشف الظنون ١٩٨٦/٢.

معنى الخطاب، و بناؤُهما «على ما يرفعان به» قبلَ النداء، أي حال الإعـــراب لا علـــى السكون، و إن كان هو الأصلَ في البناء تنبيهاً على أنّ لهما قدماً في الاعراب، فَدخل في ذلك ما يرفعُ بالضمَّة إمَّا ظاهرةً، «نحو: يا زيدُ» و يا رجل، أو مقدَّرة نحو: يا فتي و يا حذامِ و يا سيبويه و يا برق نحره، و ما يرفع بالألف نحو: يا زيدان «و يا رجلان»، و ما يرفع بالواو و نحو: يا زيدون.

تنبيهٌ: المنقوصُ المعيَّنُ بالنداء يحذفُ تنوينُه، و تثبتُ ياؤُه عند الخليل، نحو: يا قاضي و يا غازي، و خالفه يونسُ، فأجازَ حذفَ الياء لا التنوينَ، فتقول: يا قاض و يا غاز.

«و المضافُ »سواءٌ كانت الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضة و«شبهه» أي المـــضاف، و هو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه. و هذا الَّذي به التمامُ إمَّا أنْ يكونَ مرفوعاً بالمنادى كقولك: يا محموداً فعلُه، و يا حسناً وجهُه، و يا جميلاً فعلُه، و يا كثيراً برُّه، أو منصوباً كقولك: يا طالعاً جبلاً أو محفوضاً بخافض، متعلّقٌ به، كقولك: يا رفيقاً بالعباد، و يـــا خيراً من زيد، أو معطوفاً عليه قبل النداء، كقولك: يا ثلاثةً و ثلاثينَ في رجـــل سمَّيتَـــه بذلك، قالَه ابنُ هشام في شرح القطر.«و النكرة غير المقصودة» بالنداء جامدةً كانت أو مشقَّةً في نثر أو شعر« تنصبُ» وجوباً.

عامل المنادى: اختلفَ في عامل النصب، فقيل: فعل مقدَّرٌ و هو أدعو، فحذفَ للكثـــرة الاستعمال و دلالة حرف النداء عليه و أفادته فائدته، و هو قول سيبويه. و قيلَ: حرفُ النداء، لسدِّه مسدَّ الفعل، و هو قولَ المبرّد. و قال أبو علي في بعض كلامه: إنّ يـــاءَ و أخواتها أسماءُ أفعال، فتكونُ هي العاملةَ[1]. و مثّل المُصنِّف للثلاثة نشراً على ترتيب اللفِّ بقوله نحو: «يا عبد الله» مركّباً إضافياً أو علماً.

و عن ثعلب إجازة الضَّمِّ في غير المحضة، نحو يا حسن الوجه بـــضمِّ الـــصفة، لأنَّ إضافتَها بتقدير الانفصال، و يا طالعاً جبلاً، و قول الأعمي - طالباً لمن يهديه السبيل- يا رجلاً خذ بيدي، و قول الواعظ يا غافلاً و الموتُ يطلبُه، و قول الشاعر[من الطويل]:

٤٢٧- فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَاماي من نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاقِيَا[2]

عرضتَ أي أتيتَ العروض، و هو مكةُ و المدينةُ، شرَّفهما اللهُ تعالى، و نجران بَلـــد من اليمن.

---

١ - يبدو أنّ مذهب سيبويه أحسن المذاهب بالنسبة إلى تعيين عامل المنادى، لأنّ المنادى مفعول به في المعنى، و ناصبه فعل مضمر نابت «يا» منابه، فأصل « يا علي» أدعو عليا، فحذف« أدعو» ونابت «يا» منابه.

٢ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. **اللغة:** نداماي: جمع ندمان و معناه النديم المشارب.

و هذا مبنيٌّ على مذهب البصريِّين من جواز نداء النكرة غير الموصولة مقبلاً عليها و غير مقبل، و قيل بالمنع مطلقاً، و هو مذهبُ الأصمعيِّ، و قيل: ان كانت خلفاً عن موصوف جاز، نحو: يا ذاهباً و منه فيا راكباً البيت و إلا فلا، و هو قولُ الكسائي و عامَّة الكوفيِّينَ.

و لايجوزُ عندهم يا رجلاً، و زَعَمُوا أنَّه ليس بمسموع و قيلَ إنْ كانت مقبلاً عليها جاز، و إلا فلا، و هو قولُ الفارسي قال: و لايتصوَّرُ نداء نكرة غير مقبل عليها، و ما جاء منوَّناً كالبيت محمول على الضرورة، هكذا نقلَه ابنُ عقيل، و الَّذي في الأوضح و الإرتشارف نقل إنكار وجودِ النكرة غير مقبلٍ عليها في النداء عن المازني، قاله في السراج.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: قالَ بعضُهم التعبيرُ بالمضاف في قوله و المضافُ و شبهُه لايصدقُ إلا على نحو: يا غلام زيد، دونَ نحو: يا عبدَ الله علماً، لأنَّ المنادى مجموعُ المضاف و المضاف إليه لامجرَّدُ المضاف، كما لايخفى، و لو قال: أو ذا إضافة لَسلمَ لشموله لما وقع مضافاً، و لما اشتمل على الإضافة، انتهى.

و هذا إنَّما يردُ إذا جعلنا المضافَ في عبارة المُصَنِّف وصفاً للمنادي، و لنا أن نجعلَه وصفاً لمطلق الاسم فيكونُ المعنى: و الاسم المضاف في النداء يثبتُ له الحكمُ المذكورُ، فيشملُ نحو: يا غلامَ زيد ممَّا المنادى فيه المضافُ، و يا عبدَ الله، ممَّا المنادى فيه مجموعُ المضاف و المضاف إليه، فتدبَّر.

الإشكال في يا طالعاً جبلاً: الثاني: في قولهم «يا طالعاً جبلاً» إشكالٌ مشهورٌ، حتى قيلَ: إنَّه من المزالق النحويَّة، و ذلكَ أنَّه لم يوجدْ فيه معتمداً لطالعاً حتى يعملَ،و اسمُ الفاعل لايعملُ بدون اعتماد على ما سيأتي ذكرُه، و تقديرُ الموصوف مشكلٌ، لأنَّه إذا قدِّر موصوفٌ، يكونُ موصوفُه منادي مفرداً، فلايكون هناك شبهُ مضاف.

و قالَ الرضيُّ في بحث الموصول: إنَّ عملَ اسمِ الفاعل و المفعول من غير اعتماد على أحد الأمور الخمسة، أي الموصوف و ذي الحال و المبتدإ و حرف النفي و حرف الاستفهام، مذهبُ الأخفشِ و الكوفيِّين دونَ البصريِّين. و أمَّا قولُ النحاة: يا ضارباً غلامَه و يا حسناً وجهُه بالاعمال و رجوع الضمير إلى مقدَّر فمثالٌ لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به، و لايقال: جائني حسنٌ وجهه في الاختيار، بل قد يجئُ مثلُه في الشعر نحو قوله[من الطويل]:

٤٢٨- بسُودِ نَواصيها و حُمرِ أَكُفُّها و صُفْرِ تَرَاقيها وَ بيضِ خُدُودُها[1]

هذا كلامُه، و قد عرفتَ منه لتقدير الموصوف محذوراً آخر. و قالَ الفاضلُ الهنديُّ: أصله يا أيُّها الطالعُ جبلاً، فحُذفَ أيٌّ للاختصار، ثُمَّ حُذفَت اللامُ لئلّا تجتمعَ آلتا التعريف، ثُمَّ نصبَ طالعاً، لكونه مضارعاً للمضاف على أنَّه يحتملُ أن يكونَ هذا المثال على قول الأخفش و الكوفيِّين.

الثالثُ: يمتنعُ إدخال ياء على ثلاثين من نحو: يا ثلاثةً و ثلاثين فيمن سمَّيتَه بذلك، لأنَّه من العلم خلافاً لبعضهم، و إنْ ناديتَ جماعة، هذه عدّتها، فإن كانت غيرَ معيَّنة نصبتَها، و انْ كانت معيَّنةً ضممتَ الأوَّل، و عَرَّفتَ الثاني بأل و نصبتَه، أو رفعته بالعطف على المحلِّ أو اللفظ، إلا إنْ أعدَّتْ معه ياء، فيجبُ ضمُّه، لأنَّه نكرةٌ مقصودةٌ، و يجبُ حينئذ تجريدُه من اَلْ. و منعُ ابنِ خروف إعادةَ ياء و تخييرَهُ في إلحاق أَلْ مردودٌ، قالَه في الأَوضح، و وجهُ ردِّه أنَّ الثانيَ ليس بجزء علم، و إنَّما هو اسم الجنس أريدَ به معيَّنٌ.

الرابعُ: من شبه المضاف نحو: يا لطيفاً لم يزلْ و يا حليماً لايجعلْ، قالَ ابنُ هشام: الجملةُ في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، و هو للمخاطب بالنداء، و عاملُ الحال هو عاملُ صاحبها، و المنادى منصوبٌ كما في يا طالعاً جبلاً، و لك في حرف المضارع الياء و التاء على حدٍّ يا تميمُ كلُّهم أو كلُّكم، انتهى، و فيه ردٌّ على ابن مالك حيثُ جعلَ الجملةَ نعتاً.

الخامسُ: إذا كانَ المنادى نكرةً مقصودةً موصوفةً بمفرد جازَ ظهورُ نصبه، نَحْو يا رجلاً كريماً، حكى ذلك الفرَّاء عن العرب، و جزم به ابن مالك في التسهيل.

«و» المنادى«المستغاثُ يخفضُ» أي يجرُّ«بلامها» أي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها، و هي لام الاختصاص أدخلت علامة للاستغاثة و التعجُّب، و إنَّما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ كلٌّ منها مخصوصٌ بالدعاء و بالاستحضار لغرابته، و اختلفَ فيها، فقيلَ: هي زائدةٌ فلا تتعلَّقُ بشيء، و اختارَه ابنُ خروف بدليل صحَّة إسقاطها حيثُ يقالُ: يا زيدا، و قيلَ ليست بزائدة، و هو الصحيحُ، و عليه فيماذا تتعلَّق. قالَ ابن جنيٍّ: هي متعلِّقةٌ بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، و ردَّ بأنَّ معنى الفعل لايعملُ في المجرور، و أُجيبَ بأنَّه قد عمل في الحالِ في نحو قوله[من الطويل]:

---

١ - البيت للحسين بن معطير. **اللغة:** بسود متعلّق بقوله يعيدها في البيت السابق و هو جمع أسود. النواصي: جمع الناصية، أي مقدّم الرأس، و شعر مقدّم الراس إذا طال،حمر: جمع أحمر،الأكف: جمع الكفّ، أي الراحة مع الأصابع، صفر: جمع أصفر، التراقي: جمع ترقوه، و هي أعالي الصدر، بيض: جمع أبيض،الخدود: جمع الخدّ، و هي جانب الوجه.

٤٢٩-كأنّ قلوبَ الطير رطباً و يابساً .....[1]

فيعملُ في المجرور، لأنّ العاملَ في الحال أقوي من العامل في المجرور، لأنّه عاملٌ في صاحبها. و قالَ الأكثرونَ: متعلّقةٌ بفعل النداء المحذوف، و اختارُه ابن الضائع و ابن عصفور، و نسبَاه إلى سيبويه، و اعترض بأنّه متعدٍّ بنفسه، و أجابَ ابنُ أبي الربيع بأنّه ضمِّن معنى الالتجاء في نحو: يا لزيد، و التعجُّب في نحو: يا للدواهي.

و أجابَ ابنُ عصفور بأنّه ضعيفٌ بالتزام الحذف، فقوّي تعديته باللام، و اقتصرَ الرضيُّ و أبوحيَّان على إيراد هذا الجواب. قالَ ابنُ هشام: و فيه نظر، لأنّ اللام المقوِّية زائدة، و هولاء لايقولونَ بالزيادة، انتهى.

وَ يردُّ هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع آخرمن مغنيه، بأنّ التحقيقَ في لام التقوية أنّها ليست زائدةً محضةً لما تخيَّل في العامل من الضعف الّذي نزّل مترلة القاصر و لامعدِّية لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها مترلةٌ بين مترلتين، انتهى.

و نقلَ ابن مالك عن الكوفيِّينَ غير الفرَّاء أنّ هذه اللامَ بقيةُ اسم، و هو أل، و الأصلُ في يا لزيد يا الزيد، ثُمَّ حُذفت همزةُ أل للتخفيف و إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، و ضعفَ بأنّه يقالُ فيما لا أل له: يا للدواهي و يالله، و إنّما خفض بها، ليكون أعونَ على مدِّ الصوت المعيَّن على المقصود من الاستعانة، و لو قال يجرُّ لكانَ أولى، لأنّ الخفضَ من ألقاب البناء.

«و يفتحُ» أي يُبني على الفتح وجوباً«لألفها»أي الاستغاثة إذا ألحقت به، «و لا لام فيه» حينئذ تحرُّزاً عن الجمع بين حرفي الاستعانة و عن الجمع[2] بين العوض و المعوَّض عنه، لأنّ اللامَ عوضٌ عن الألف، كما نقلَ عن الخليل، و لأنّ اللامَ تقتضي الجرَّ، و الألف تقتضي الفتحَ، فبين أثريهما تناف، كذا قيلَ.

قالَ بعضُهم: و فيه أنّه لاتنافي بينَهما في نحو يا لاحمداه، لأنّ جرَّ غير المنصرف بالفتحة، إلا أنْ يعتبرَ طرداً للباب، لايقال: التنافي موجودٌ، لأنّ مقتضي أحدهما فتحةٌ بنائيّةٌ، و الأخرى إعرابيَّة، لأنّا نقولُ: لاتقتضي الألف إلا فتحَ ما قبلها، إعرابيَّةً كانت الفتحة أو بنائيةً، ألاترى أنّه لايقالُ في الوقف على زيدا: زيدا بالألف و فتحة ما قبلها نصب، و ما قيل من أنّ التنافيَ موجودٌ، لأنّ هذا الفتحَ في حكم الكسر، فليسَ بشيء.

---

١ - هو لامرئ القيس.تمامه: **لدي وكرها العنّاب و الحشفُ البالي. اللغة:** الرطب: ضدّ اليابس، الحشف: أردء أقسام التمر، البالي: الفاسد و المندرس.

٢ - سقط بين حرفي الاستعانة و عن الجمع في «ح».

و يخفضُ المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء، إمَّا بكسرة ظاهرة نحو: يا لزيد، أو بفتحة نائبة عنها ظاهرةً نحو: يا لأحمدا، أو مقدَّرة نحو: يا لموسى، أو بالياء نحو: يا للزيدين بفتح الدال أو كسرها، و بكسرة مقدَّرة لفظاً نحو يا للقاضي، أو محلاً نحو يا لهذا و ويا لرقاش[١].

كلُّ ذلك بفتح اللام على خلاف الأصل في حركة اللام الجارّة كما تقدَّمَ، وإنَّما فتحت لوقوع المنادى موقعَ كاف الخطاب، و اللامُ تفتح مع الضمير، نحو: لك و له، فكذا ما وقعَ موقعَه و لقصد التفرقة بين المستغاث و المستغاث من أجله، نحو: يا الله للمسلمين بفتح الأولى و كسر الثانية إلا أنْ كان المستغاثُ ياءَ المتكلِّم نحو: يا لي، أو معطوفاً و لم تعدمعه يا، نحو قوله[من البسيط]:

٤٣٠- ..... يَا للكهولِ و للشُّبانِ للعَجَب[٢]

فتكسر، فإن أعيدت معه يا فتحت كقوله [من البسيط]:

٤٣١- يا لَقَومي و يا لَأمثالِ قومي لأُناسٍ عُتُوُّهم في ازديـــاد[٣]

و المستغاثُ المفتوح لألف الاستغاثة نحو: يا زيدا، و قول الشاعر[من الخفيف]:

٤٣٢- يَا يزيـد الآمـل نَيْـلَ عزٍّ و غِنًى بَعْـدَ فَاقَـة وَ هَـوَان[٤]

و قد يخلُو المستغاث منَ الألف و اللام معاً، فيُعطي ما يستحقُّه، لو كان منادي غير مستغاث كقوله [من الوافر]:

٤٣٣- ألا يا قومِ للعجيب العجيـب .....[٥]

تنبيهات: الأوَّل: حكمُ المتعجَّب منه حكمُ المستغاث و هو على قسمين، أحدهما أن يرى أمر عظيماً، فينادى جنسه، كقولهم: يالماء و يا للدواهي، إذا تعجَّبوا من كثرتهما، و الثاني أنْ يرى أمراً عظيماً، فينادي من له نسبة إليه و مكنة فيه نحو: يا للعلماء، فيجرُّ باللام، و يفتح لإلحاق الألف كقوله [من الرجز]:

٤٣٤- يَا عَجَباً بهذه الفُلَيْقَة هل تُذْهِبَنَّ الْقُوَباءَ الرِّيقَة[٦]

---

١ - الرقاش: اسم امرأة.

٢ - صدر البيت« **يبكيك ناء بعيد الدار مغترب**»، و لم يسمَّ قائله. **اللغة**: ناءٍ: اسم الفاعل، فعله نأى ينأى: اذا بعد، أراد به بعيد النسب، الكهول جمع كهل،الشبان: جمع شاب.

٣ - لم يعرف قائله. **اللغة**: العتوُّ: الاستكبار التمرُّد على الحق.

٤ - لم يسمَّ قائله. **اللغة**: الآمل: فاعل من الأمل بمعنى الرجاء، الفاقة: الاحتياج و أشدّ الفقر، الهوان: الذلُّ و الصغار.

٥ - عجز البيت: **و للغفلات تعرضُ للأريب**، و لم يسمَّ قائله. **اللغة**: اللغفلات: جمع غفلة، و هي إهمال الأمر، الأريب: العاقل المجرّب العالم بعواقب الأمور.

٦ - لم يسمَّ قائله. **اللغة**: الفليقة: الداهية، القوباء: داءٌ في الجسد يتقشّر منه الجلد و ينحرد منه الشعر. الريق: اللعاب، ماء الفم.

و يجوزُ كسرُلامه على تقديره مستغاثاً له، و حذف المستغاثُ، و المقصودُ أنّك دعوتَه لذلك الشيء.

الثاني: إنّما كان المستغاثُ و المتعجَّبُ منه معربين عند دخول اللام عليها و إن كانا مفردين معرفتين، لأنّ علّةَ البناء في المنادى ضعيفةٌ لمشابهته للاسم المبنيِّ المشابه للحرف، فغلبت اللامُ المقتضية للجرِّ حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها أبعد من مقتضي الجرِّ، قاله الرضي(ره).

الثالث: قد يجرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقول الشاعر[من البسيط]:

٤٣٥- يا للرِّجال ذَوي الأَلْبَابِ من نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدي لَهُمْ دِينَا[1]

و المستغاثُ من أجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح، فلاينصرفُ إلا إليه عند الإطلاق، و انْ صحَّ إطلاقه على المستنصر له لغةً، لأنّ كلًّا منهما وقعت الاستغاثة لأجله أي بسببه، فافهمْ.

الرابع:قدْ يُستغنى عن المستغاث من أجله إن علمَ سبب الاستغاثة كقوله[من الوافر]:

٤٣٦- فَهَلْ مِنْ خالد إمَّا هَلَكْنا وَ هَلْ بِالمَوْتِ يَا لِلنَّاسِ عارُ[2]

أي للناس لمن يشمت بنا.

المنادى المضاف إلى الياء: تتميمٌ: المنادى المضافُ إلى الياء إن كانَ معتلًّا وجبَ ثبوتُ يائه و فتحُها، نحو: يا فتايَ و يا قاضيَ، و إن كانَ وصفاً مشبَّهاً للمضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وجبَ ثبوتُ يائه مفتوحةً و ساكنةً، نحو: يا مُكرمِيَ و يا ضاربِيْ.

و هل الأصلُ الفتحُ أو السكون؟ قولان: و ما عدا ذلك و ليسَ أباً و أمًّا، فالأكثرُ فيه حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة، نحو:﴿ يا عباد فاتقون﴾[الزمر/١٦]، ثُمَّ إثباتُها ساكنةً نحو:﴿ يا عبادي لاخوفَ عليكم﴾[الزخرف/٦٨]، أوَ مفتوحةً، نحو:﴿ يا عبادي الّذين أسرفوا﴾[الزمر/٥٣]، ثُمَّ قلبُها ألفاً، نحو: يا حسرتا، ثُمَّ حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة كقوله[من الوافر]:

٤٣٧- لستُ براجعٍ مَافَاتَ مِنِّي بلَهْفَ وَ لا بَلَيْتَ وَ لا لَوْ أنّي[3]

---

١ - لم يعثر على قائله. **اللغة:** الألباب: جمع اللُّب: العقل، السفهُ: الجهل، المردي: المهلك.

٢ - هو لعدي بن زيد.

٣ - لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين. **اللغة:** بلهف: أراد بأن أقول يا لهفا، بليت: أراد بأن أقول يا ليتني.

ثُمَّ ضمُّ الاسم اكتفاءً بنية الإضافة، و إنَّما يفعلُ ذلك فيما يكثـرُ أن لاينـادى إلا مضافاً كقراءة بعضهم: ﴿ ربُّ السجنُ أحبُّ إلى﴾[يوسف/٣٣] بضمِّ ربّ.

فهذه ستُّ لغات، و ان كانَ أباً أو أمَّاً جازَ فيه اللغاتُ السِّتُّ على الترتيب المذكور، و إبدال الياءِ تاءً مكسورةً، و هو الأكثرُ، أو مفتوحةً، و هو الأقيسُ، و قرئَ بهما في السبعة، أو مضمومةً، و هو شاذٌّ، و قرئ بها في الشواذ، و الجمع بين التاء و الألف أو الياء، و هو قبيحٌ، و سبيله الشعر كقوله[من الرجز]:

٤٣٨- ..... يا أبتا عَلَّك أوْ عساكا[1]

و قوله[من السريع]:

٤٣٩- يا أُمَّتا أَبْصَرَني راكبٌ .....[2]

و قوله[من الطويل]:

٤٤٠- أيا أبتي لازلتَ فينا فإنَّما .....[3]

فهذه عشرةٌ كاملةٌ، و المضاف إلى المضافُ إلى الياء يجبُ ثبوتُ الياء فيه لا غير: نحو: يا ابن أخي و يا ابن خالي، إلا أنْ كانَ ابن عم أو ابن أمٍّ، فالأكثرُ حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة، و جازَ فتحُ آخرِ كلٍّ منهما، قري: ﴿ يا بن أمّ﴾[طه/٩٤]، بالوجهين، و لايكادون يثبتون الياء و لا الألف إلا في الضرورة كقوله[من الرجز]:

٤٤١- يا ابنةَ عمَّا لاتلومي واهجَعي لايخرقُ النومُ حجابَ مسمعي[4]

و قوله[من الخفيف]:

٤٤٢- يا بنَ أُمّي و يا شُقَيِّقَ نَفْسي أنْتَ خَلَفتني لدَهْرٍ شَديد[5]

«و العلمُ المفردُ الموصوفُ بابن» اتِّفاقاً أو «ابنه» على خلاف، حَكَاه ابنُ كَيسان حال كون ابن أو ابنة متَّصلاً بالعلم «مضافاً إلى علمٍ آخرَ، يَختار» مع جواز الضمِّ «فتحه» عند البصريين غيرَ المبرّد لخفّته، و أوجبَه بعضُهم، «نحو: يا زيدَ بن عمرو»، و يا هند ابنة زيد بفتح زيد و هند، إمَّا على الإتباع الفتحة ابن، إذ الحاجزُ بينهما ساكنٌ، فهو غير حصين، و عليه اقتصرَ في التسهيل، فهو نظير امرئ و ابنم، أو على تركيب

---

١ - تقدم برقم١٤٧و١٩٦.

٢ - تمامه «**يسير في مسحنفر لاحب**»، و يروى: في بلد مسحنفر لاحب. **اللغة:** المسحنفر : الطريق الواضح، اللاحب: الطريق إلواسع المنقاد الذي لا ينقطع .

٣ - تمامه«**لنا أمل في العيش مادمت عائشاً**»، و لم يسم قائله.

٤ - هولأبي النجم العجلي. **اللغة:** لاتلومي: لاتعتبي: اهجعي: أصله من الهجوع، و هو الرقاد بالليل، و المراد اطمئني.

٥ - هو لأبي زبيد. **اللغة:** الشُّقيق: مصغر شقيق: الأخ من الأب و الأم، و النظير و المثيل، خلفتني: تركتني خلفك.

الصفة مع الموصوف و جعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر. و عليه اقتصرَ الفخرُ الرازيُّ تبعاً للشيخ عبدالقاهر، فهو نظيرُ لارجلَ ظريفَ في من فَتحهَما، و إمَّا على إقحام الابن و إضافة زيد إلى عمرو، و لأنَّ ابنَ الشخص يجوزُ إضافتُه إليه، لأنَّه يلابسُه، حكاه[الأسترآبادي] في البسيط مع الوجهين، فهو نظيرُ يا زيدَ زيد اليعملات، إذا فتحتَ الأوَّل على قول سيبويه.

فعلى الوجه الأوَّل فتحةُ زيد فتحةُ اتِّباع، و على الثاني فتحةُ بناء، و على الثالث فتحة إعراب و فتحةُ ابن الأول فتحةُ اعراب، و على الثاني بناء، و على الثالث غيرهما. و ذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّ الضمَّ أجودُ، و هو القياسُ، و ذهبَ ابنُ كَيسان إلى أنَّ الفتحَ أكثرُ، و منه قوله[من الرجز]:

٤٤٣- ياحكم بن المنذر بن الجارود سرادقُ المجد عليك ممدود[1]

و يتعيَّنُ الضمُّ إذا كان المنادى غيرَ علم، أو كانَ الابنُ مضافاً لغيرعلم، نحو:يا رجلُ بن عمرو و يا زيدُ بن أخينا. أو كانَ الابن غيرَ صفة، بأنْ كانَ بدلاً أو بياناً أو منادي سقطَ منه حرفُ النداء، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني و نحوه: أو فصِّلَ بين العلم و الابن بفاصل، نحو:يا زيدُ الفاضل بن عمرو، أو كانَ العلمُ موصوفاً بغير ابن، نحو:يا زيدُ الفاضلُ و لم يشترطْ ذلك الكوفيُّون، و أنشدوا عليه[من الوافر]:

٤٤٤- فما كعبُ بنُ مامةَ و ابنُ سعدى بأجودَ منك يا عمرالجواد

بفتح عمرو، حملَه البصريُّون على أنَّ أصلَه يا عمراَ بالألف، فحذفَ لالتقاء الساكنين على مذهب مَن يجيزُ إلحاق الألف في غير الندبة و الاستغاثة و التعجُّب، أو أنَّ أصلَه يا عمرا بالتنوين للضرورة، ثُمَّ حذفَ لالتقاء الساكنين على حدِّ قوله: و لا ذاكرا الله إلا قليلاً.

تنبيهات: الأوَّل: لا أثَرَ للوصف ببنت عند جمهورِ العرب، فيتعيَّنُ الضَّمُّ في نحو: يا هندُ بنتُ زيد، لتعذُّر الاتِّباع، لأنَّ بينَهما حاجزاً حصيناً، و هو تحريك الباء الموحَّدة، و جوَّزَ أبوعمروٍ بن العلاء الفتح سماعاً بناءً على أنَّه للتركيب.

الثاني: شملَ قولُه: العلم، المفرد و المثنَّى و المجموع مسمًّى بهما. فقول الرضيِّ لا حاجة للتقييد بالإفراد، لأنَّ المثنَّى و المجموع لايكونانِ علمين، إذ لايثنَّى، و لايجمع العلمُ إلا بعدَ التنكير، ليس بشيء. قال في النهاية: إذا سمَّيتَ بمسلمات و بزيدينِ و بزيدينَ حاكياً إعرابه، قلتَ فيمن قال يا زيدَ بن عمرو بالفتح: يا مسلمات بن عمرو، بالكسر، و يا زيدينِ بن عمرو، و يا زيدينَ بن عمرو، و على من ضمَّ تقولُ: يا مسلمات بن

---

١ - هو لرؤبة. اللغة: السرادق: كلُّ ما أحاط بشيء.

عمرو، و يا زيدان بن عمر، و يا زيدون بن عمرو و من أجرى الاعرابَ في النون أجرى النون[1] مجرى الدال فيفتُحها أو يضمُّها، انتهى.

قال في التصريح: هذا مبنيٌّ على القول بالتركيب، و أمَّا على القول بالاتِّباع فلا، إذْ لا اتِّباعَ في مسلمات إذا كسرت، و لا في المثنَّى و المجموع على حدِّه و بذلك قال[ابن مالك] في التسهيل: و يجوزُ فتح ذي الضمَّة الظاهرة اتِّباعاً، فنحو: يا عيسى ابن مريم لايقدَّر فيه إلا الضمُّ خلافاً للفرَّاء و الزمخشريِّ، انتهى. قلت و كذا نحو: رقَاش، ابنة بكر. و قال أبوحيَّان: يكون فتحُ الاتِّباع تقديراً.

الثالثُ: قال ابن مالك: ألحقَ بالعَلم فيما ذكر نحو: يا فلان بن فلان، و يا سيِّدَ بن سيِّد، و يا فاضل بن فاضل، كنايةٌ بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم. قال أبوحيَّان: الَّذي ذكرَه أصحابنا أنَّ المسألةَ مفروضةٌ فيما إذا كانَ المنادى و المضافُ إليه ابنَ غيرِ علمٍ، لكنَّه ممَّا اتَّفقَ فيه لفظ المنادى و لفظ ما أضيف إليه نحو: يا كريم بن الكريم، أو ابن الكريم، و يا شريف ابن الشريف، أو ابن الشريف، و يا كلب بن الكلب، أو ابن الكلب، انتهى.

و نقل غير ابن مالك أنَّ مذهبَ البصريِّين في ذلك كلِّه بناءُ المنادى على الضمِّ، و مذهبُ الكوفيِّين و ابنِ كيسان جوازُ فتحه و ضمِّه.

الرابعُ: حكى الأخفشُ أنَّ بعضَ العربَ يضمُّ ابن اتباعاً لضمِّ المنادى، قيلَ، و كانَ قائله راعي[2]: إنَّ التابع ينبغي أنْ يتأخَّرَ عن المتبوع، و لم يراع أنَّ الأصل الحامل على الاتِّباع قصداً لتخفيف.

الخامسُ: إذا وقعَ ابن في غير النداء صفةً بين العَلمين اسمين أو كُنيتين أو لَقبين متَّفقين كانا، أو مختلفين، و لم يكن ابن مثنًّى و لا مجموعاً و لا مصغَّراً، كانَ الحكمُ فيه أنْ يحذفَ التنوينُ من الموصوف، إذا كان منوَّناً و الألف من ابن خطًّا كما في النداء، ما لم يقع ابتداءَ سطر.

قالَ ابنُ بابشاذ: و علَّة التنوين عندَ سيبويه التقاءُ الساكنين و كثرةُ الاستعمال و كون ابنٍ صفةً، لأنَّ الصفةَ و الموصوفَ كالشيء الواحد، فأثَّر في الحذف، فتقولُ: هذا زيد بن عمرو و أبو علي بن أبي الحسن و زين العابدين جمال الدين، و كذلك مع المُؤنَّث المنصرف نحو: يا هند ابنة دعد، فيمن صرف، و زيد بن هند. و نصَّ عليه ابن

---

١ - سقط النون في «ح».

٢ - محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي المالكيّ المشهور-بالراعي ولد سنة ٧٨٠ هـ ق، له شرح الألفية و الجرومية و مات سنة ٨٥٣ هـ ق. بغية الوعاة ١/٢٣٣.

بابشاذ في شرح الجمل خلافاً لمَن اشترط تذكيرَ العلمين، و علّله بأنّهم لاينسبونَ الرجلَ إلى أمّه، و قد يثبت التنوين في الضرورة، كقوله[من الرجز]:

٤٤٥- جاريَةٌ مِنْ قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَة .....[١]

و لو وقعَ ابن في جميع ذلك خبرَ المبتدإ أو إنّ أو لكان أو لظننتُ أُثبتَ التنوينُ لفظاً و الألف خطّاً، لأنّ الخبرَ لم يتزلْ منزلَة الصفة بدليل جواز تقديمه و حذفه، و كذا لو كانَ مثنًّى أو مجموعاً أو مصغّراً، نحو: هذا زيدٌ و عمرٌو ابنا خالد، و زيد و عمرو و بكر أبناء خالد، أو هذا زيدٌ بني خالد، لأنّ استعمالَ الواحد في هذا النوع أكثرُ من استعمال التثنية و الجمع، و لأنّ التقاء الساكنين يزولُ بالتصغير.

و أمّا اشتراطُ أن لايكون أول سطر فلأنّه إذا كانَ في أول سطر كان في محلٍّ يبتدأ به غالباً، لأن القارئ ينتهي إلى آخر السطر، ثُمَّ يبتدأ بأوّل السطر الّذي بعده، فكرهوا أن يكتبوا على خلاف ما لايوجبُه النطق غالباً.

« و» المنادى «المنوَّن ضرورةً»، سواءٌ كان علماً، أو نكرةً مقصودة«يجوزُ ضمُّه و نصبُه» نحو قول الأحوص[من الوافر]:

٤٤٦- سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وَ لَيْسَ عليك يا مطرُ السلام[٢]

و رُدَّت الروايةُ بالوجهين، و قولُ كثير[من البسيط]:

٤٤٧- حيَّتك عزَّة بعد الهجر و انصرفت فحيَّ ويحك من حيَّاك يا جملُ
لَيتَ التحيةَ كَانَتْ لي فأشكُرُها مكانَ يا جملُ حُيِّيتَ يا رجلُ[٣]

و اختارَ الخليلُ و سيبويه الضمَّ، لأنّ الضمَّ دعَت إلى التنوين، فأقرَّت الكلمةُ على حالها[٤]، حتى قالَ سيبويه في النصب: لم يَسمعْ عرباً يقولُه، لكن حفظه.

و اختارَ أبو عمرو و عيسى النصبَ، لأنّ أصلَ المنادى أنْ يكونَ معرباً، فلما دخلَة التنوينُ عاد إلى اعرابه، و لمّا عادَ إلى الإعراب، عاد إلى النصب، و يظهرُ كما قالَ في الإرتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيّاً يقوله، و إنّ الخلافَ لا على سبيل الاختيار بلْ على التحتُّم.

و قالَ ابنُ عصفور بعدَ ذكر المذهبين: و من نَفي الضمَّ لم يُجزْ إلا النصبَ، و وافقَ الأعلمُ و ابنُ مالك الخليلَ في العلم و أبا عمرو في النكرة.

---

١ - تمامه«**كريمة أنسابها و العصبة**»، و هو للأغلب. **اللغة**: الأنساب:جمع النسب: القرابة، العصبة: الأقوام والعشيرة.

٢ - البيت للأحوص الأنصاري، و كان يهوي امرأة و يشب بها، و لا يفصح عنها، فتزوّجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

٣ - **اللغة**:حيّتك: خطاب للجمل، ويحك: كلمة ترحّم و توجّع أو توبيخ.

٤ - سقطت هذه الجمل في «س».

قالَ ابنُ مالك: إنَّ بقاءَ الضمِّ راجحٌ في العلمِ لشدَّة شبهه بالضمير، مرجوحٌ في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير، و تظهرُ فائدة ذلكَ في التابع، فتابعُ المنوَّن المضموم يجوزُ فيه الضمُّ و النصبُ، و تابعُ المنوَّن المنصوب يجب نصبُه. و اختلفَ في تنوين المضموم، فقيل: تنوينُ تمكين، لأنَّ هذا المبنيَّ يشبه المعربَ، و قيلَ: تنوينُ ضرورة، و إليه ذهبَ ابنُ الخبَّاز. قالَ ابنُ هشَام و بقوله أقول: لأنَّ الاسمَ مبنيٌّ على الضمِّ.

و المنادى « المضاف المكرَّر» قبل المضاف إليه« يجوزُ ضمُّه و نصبه، كتيم الأول في نحو» قول جرير يهجو عمرَ بن النجار و قومه[من البسيط]:

٤٤٨- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأةٍ عُمُرُ[1]

و أما الثَّاني فيجبُ نصبُه فالضمُّ في الأوَّل على كونه منادي مفرداً، و هو الأكثرُ، فيكونُ تيم الثاني بياناً له، أو بدلاً منه، أو منادي ثان بإضمار يا، أو مفعولاً بإضمار أعني.

قال ابنُ مالك: أو توكيداً، و يمنعه اختلاف وجهي التعريف و اتِّصال الثاني ممَّا لم يتَّصل به الأوَّل، و النصب على كونه مضافاً لما بعد الثاني عند سيبويه، فيكونُ الثاني مقحماً بينهما، و الأصلُ ياتيم عدي يا تيمه، فحذفَ ضميرُه، و أقحمَ للتأكيد، و هو توكيدٌ لفظيٌّ للأوَّل، و التاكيدُ اللفظيُّ[2] يأتي، و لايغيَّرُ ما قبله و لا ما بعده عمَّا كان عليه، فلذلك بقي منصوباً.

و على نيَّة الإضافة لمثل ما أُضيفَ إليه الثاني عند المبرّد، و الأصلُ يا تيم عديٍّ تيم عديٍّ، و لم يعوَّضِ التنوينُ عن الاضافة إليه كما عوِّض في قوله تعالى:﴿ كلاًّ هَدَينا﴾ [الأنعام/٨٤]، لأنَّ القرينةَ الدالَّةَ على المحذوف موجودةٌ بعد مثل المضاف، أعني عدي الظاهر الَّذي أضيفَ إليه تيم الثاني، فكانَ المضافُ إليه الأوَّل لم يحذفْ و عليه، فيكونُ الثاني توكيداً أو بياناً أو بدلاً أو منادي ثان على إضمار يا.

و ضعفَ قولُ سيبويه بأنَّهُ مبنيٌّ على جواز إقحامِ الأسماء، و أكثرهم يأباه و على جوازه، ففيه فصلٌ بينَ المضاف و المضاف إليه، و هما كالشيء الواحد، و قول المبرّد بأنَّه من باب الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، و هو قليل في كلامهم، و الأكثرُ عكسُه.

و قَال الفرَّاء: الاسمان مضافان للمذكور، و لاإقحامَ و لاحذفَ، و هو ضعيفٌ لما فيه من توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، و قال الأعلمُ: رُكِّبا تركيبَ خمسةَ عشرَ، ثُمَّ

---

١ - **اللغة:** لأبالكم: جملة قد يقصد بها المدح، و معناه حينئذٍ نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، و قد يقصد بها الذم و معناه حينئذ أن المخاطب مجهول النسب.

٢ - سقط التأكيدُ اللفظي في «س».

أضيفَ إلى عدي كما قيل: ما فعلت خمسة عشرك بفتحها، و فيه تكلُّفُ تركيب ثلاثة أشياء، و قالَ السيرافيُ: الأصلُ يا تيم بالضمِّ تيم عدي، ففتحَ اتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو.

فهذه خمسةُ أقوال، و لاتختصُّ المسالةُ بالعلمين عند البصريِّين بل اسما الجنس و الوصفان كذلك، نحو: يا رجل رجل القوم، و يا صاحب صاحب عمرو، و خالفَ الكوفيُّون، فأوجبُوا ضمَّ الأوَّل من اسمي الجنس، و ضمَّه أو نصبَه منوَّناً من الوصفين نحو يا صاحباً صاحب زيد .

تنبيه: إنَّما أضافَ الشاعرُ تيم إلى عدي ليفرق بينَهم و بينَ تيم مرَّة في قريش و تيم غالب بن فهر في قريش أيضاً و تيم قيس بن ثعلبه و تيم شيبان و تيم ضبَّة، و قوله: لا أبا لكم للغلط في الخطاب، و قوله لايلقينكم من ألقي إذا وجد، و السوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العينيُّ[1] .

توابع المنادى: «تبصرةٌ» في احكامِ توابع المنادى، تعرَّضَ لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصيّة الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره.

«و توابُعه» أي المنادى «المضافة» إضافةً معنويَّةً، لأنَّ المطلقَ ينصرفُ إلى الفرد الكامل «تنصبُ» وجوباً«مطلقاً» سواءٌ كان المنادى مبنيًّاً أو معرباً، نحو: يا زيد أو يا عبدالله صاحب عمر في النعت، و يا زيد أو يا عبدالله نفسَه في التوكيد، ويا زيد أو يا عبدالله عائد اللكب في البيان، و كذا البدل و يا زيد و يا عبدالله و غلام بشر في عطف نسق، كلُّ ذلك بالنصب وجوباً على محلِّ المتبوع إنْ كانَ مبنيًّاً، و على لفظه إنْ كانَ معرباً.

و حكيَ عن جماعة من الكوفيِّين منهم الكسائيُ و الفرَّاء و الطُّوال جوازُ رفع المضاف من نعت و توكيد، و تبعَها ابنُ الأنباريُّ، و إذا كانَ مع تابع المنادى ضميرٌ جئ به دالّاً على الغيبة باعتبار الأصل، و على الحضور باعتبار الحال، نحو: يا تميمُ كلُّهم و كلُّكم، و يا زيدُ نفسُه و نفسُك، و منعَ الأخفشُ هذا الوجهَ الثاني، و تأوَّل نحو: ذلك على أنَّه منصوب بفعلٍ مقدرٍ كأنَّه قال: دعوت كلّكم .

---

١ - بدرالدين محمود العيني(٨٥٥-٧٦٢هـ ق) ولد في عينتاب، له مصنفات كثيرة منها:«شرح الشواهد الكبير و الصغير» و«رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق» بغية الوعاة ٢/٢٧٥.

و أمَّا التوابع المضافة إضافةً لفظيَّةً نحو: يا زيد الحسن الوجه فحكمُها حكمُ المفردات، لأنَّ إضافتَها كلا إضافة، فتكونَ مع المنصوبِ منصوبةً وجوباً، و مع المبنيِّ جائزةَ الوجهين.

«أمَّا» توابعُ المنادى «المفردة»، و يدخلُ فيها شبهُ المضاف، لأنَّ المرادَ بالمفردة ما يقابلُ المضافَ، و لولا ذكرُ المضاف في المنصوب و جعلُه في حكم المستثنى من المفرد المذكور سابقاً لكان داخلاً فيه، فلاحاجةَ لإدخال شبه المضاف في المفردة إلى ما تكلَّفه بعضُهم مِنْ جعلِ المفردة أعمَّ من المفردة حقيقةً أو حكماً، لأنَّ شبهَ المضاف مفردٌ حقيقةً.

«فتوابعُ»المنادى«المعرب» هو المضافُ و شبهه و النكرةُ غيرُ المقصودة و المستغات المجرور باللام و المنوَّن بالنصب ضرورة «تعربُ بإعرابه» نحو: يا عبدَ الله الظريفَ أو الحسنَ الوجه في النعت، و يا بني تميم أجمعينَ في التاكيد، و يا عبدَ الله كرزاً في البيان، و يا عبد الله و الحارثَ في النسق المقرون بأل، و قسْ على هذا ذلك.

و أجازَ الأخفشُ في النسق المقرون بأل و البيان التابعينَ للمعرب الرفع أيضاً، نحو: يا رجلاً و الحارثُ، و يا عبدَ الله و الحارثُ و يا أخانا زيدُ[1]، و عَلَّلَ الأوَّل بكونه في حكم المستأنف، فكأنَّه باشره حرف النداء كما تقول: في يا أيُّها الرجلُ، و الثاني بأنَّ هذا موضعٌ قد اطَّردَ فيه المرفوع. قال الرضيُّ: و هو غريب، لم يذكُره غيرُه، انتهى. و أمَّا البدلُ و النسقُ المجرَّد من أل فسيأتي حكمُها.

«و توابعُ» المنادى«المبنيِّ على ما يرفعُ به» فخرجَ المستغاثُ المبنيُّ على الفتح لإلحاق ألف الاستغاثة، فلايجوزُ في توابعه إلا النصبُ، لأنَّ المتبوعَ مبنيٌّ على الفتح. فلايتصوَّرُ الحملُ على اللفظ من التأكيد صفة لتوابع، أي التوابعُ الثابتة[2]«من التأكيد»، و المرادُ به المعنويُّ، إذ اللفظيُّ حكمه في الأغلب حكمُ الأوَّل إعراباً و بناءً. قالَ الرضيُّ: و قد يجوزُ إعرابُه رفعاً و نصباً، كقول الشاعر[من الرجز]:

٤٤٩- إنِّي وَ أَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقَائلٌ يا نصرُ نصرُ نصرا[3]

انتهى.

---

١ - سقط« يا أخانا زيد» في «ح».

٢ - التوابع الكائنة«ح».

٣ - هو لرؤبة بن العجاج و قيل لغيره. **اللغة:** الواو: للقسم، و أراد بأسطار: القرآن، و هي جمع سطر بمعنى الكتابة.

فيحتملُ أنْ يكونَ هذا مختارُ المُصَنِّف، و لذلك لم يقيِّد التأكيد بالمعنويِّ، و ليسَ التأكيدُ في البيت بمتعيَّن، بل يجوزُ أنْ يكونَ كلٌّ من نصر الأوَّل و الثاني عطفُ بيان على المنادى الأوَّل جارياً على لفظه و الثاني على محلِّه.

و استشكالُ ابنِ الطراوة لذلك بأنَّ الشيء لايبيِّنُ نفسَه مردودٌ بجواز قولك: يا زيدُ زيد، إذا قلتَه، و بحضرتك اثنان، اسم كلٍّ منهما زيدٌ، فإنَّك إذا ذكرتَ الأوَّل، توهَّمَ كلٌّ منهما أنَّه المقصود، فإذا كرَّرتَه تكرَّر خطابك لأحدهما و إقبالك عليه، فظهر المرادُ.

و أمَّا قولُ بعضهم: إنَّ نصر الثاني عطفُ بيان على الأوَّل على اللفظ و الثالث عطف بيان على الثاني على المحلِّ ففيه أنَّ قضيةَ ذلك أن يكونَ لتابع المنادى المبنيِّ على الضَّمِّ إذا رفعَ إعرابان: لفظيٌّ، هو الرفع، و تقديري، هو النصبُ، و الظاهرُ من كلامهم خلافُه، و إنَّه ليسَ له الإعرابُ واحداً ما الرفع فقط أو النصب فقط، و الظاهرُ ما ذكرناه أوّلاً«و الصفة» خلافاً للأصمعيّ في منعه وصفَ المنادى لشبهه بالمضمر الَّذي لايجوزُ وصفُه. قالَ: و ارتفاعُ نحو: الظريف في قولك: يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريف، و انتصابُه على تقدير أعني الظريفَ ليس بشيء، إذ لايلزمُ من مشابهته له كونه مثلَه في جميع أحكامه.

«و عطفُ البيان ترفعُ حملاً على لفظه»، أي المنادى، قيل: لأنَّ الضمَّ لاطِّراده هنا بمعنى أنَّه يصحُّ أن يقالَ: كلُّ منادي مفردٌ معرفةٌ فهو مبنيٌّ على ما يرفع به أشبه الرفع في الفاعل، فكما أنَّ الرفعَ في الفاعل مطَّردٌ، كذلك هذا الضمُّ في المنادى مطَّردٌ، و يردُّه أنَّ الاطِّرادَ ليس سبباً لحمل التابع على لفظ المتبوع، فإنَّ نحو: يا فساقِ و يا سيبويه يطَّردُ فيه الكسرُ، فيقالُ: كلُّ فعال لسبِّ المُؤنَّث في النداء، و كلُّ علم ختم بويه مبنيٌّ على الكسر، و مع هذا فلايجوزُ حملُ التابع على لفظهما. و قيلَ لعروض الضَّمَّة، لأنَّها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل، فاشبهت الرفعُ فيه، فيكونُ الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناءً على أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع في غير البدل، و إلا فأين الرافعُ.

و به صرَّحَ الفاضلُ الهنديُّ في شرح الكافية، و لايخفَى ضعفُ ذلك، قالَ في التصريح: و القولُ بأنَّ الرافعَ التبعيةُ قولٌ ضعيفٌ، فلايحسنُ التخريج عليه، و المخلص من ربقة[1] هذا الإشكال أن يحاولَ في المنادى المضموم أن يكونَ نائبُ فاعل في المعنى، و التقدير: مدعوٌّ زيدٌ، فرفع تابعُه بالحمل على ذلك، انتهى.

---

١ - الربقة. الحبل، الخيط.

و فيه أنّ معنى المنادى إنشائيٌ، و ما قدَّره معنى خبريٌّ. و قالَ عصامُ الدين: إنّ المنادى مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة في أنّه لايتمُّ الجملةُ الندائيَّةُ بدونه، و ذلك لأنّه في معنى أُقبل، فذلك المفعولُ فاعلٌ في القصد، و لذلك بُني على ما يرفعُ به، فرُفع تابعُه بالحمل عليه، و فيه من التكلّف ما لايخفى كما اعترفَ هو به، و بالجملة فالمسألةُ من غوامضِ هذا العلم الجليل، و كلٌّ تعاليل فيها عاليلٌ.

«و تنصبُ» حملاً «على محلّه»، لأنّ حقَّ التابع المبنيِّ أنْ يكونَ تابعاً لمحلّه، و هو هنا منصوبُ المحلِّ على المفعوليَّة، فتقول في التاكيد: يا تميمُ أجمعونَ و أجمعينَ، و في الصفة يا زيدُ الحسنُ و الحسنَ، و في البيان يا غلامُ بشرُ و بشراً.

«و البدلُ» كالمنادى «المستقلِّ مطلقاً»، أي سواءٌ كانَ المنادى مبنيّاً أو معرباً، فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً معرفةً، و إلا نصبَ، كما لو كانَ المنادى، فتقولُ: يا زيدُ بشر، و يا عبدَ الله بشرُ، و يا أبا عبد الله و يا عبدَ الله أخا زيد، كما تقول: يا بشر و يا أبا عبد الله، و يا أخا زيد، و ذلكَ لأنّه في نيَّة تكرارِ العاملِ.

و قالَ ابنُ مالك: و يجوزُ عندي أنْ يُعتبرَ في البدل حالان: حالٌ يجعلُ فيها كالمستقلِّ، و هو كثيرٌ، و حالٌ يُعطي فيها الرفعُ و النصبُ لشبهه فيها بالتوكيد و النعت و عطف البيان و عطف النسق المقرون بأل في عدم الصلاحيَّة لتقديرحرف النداء قبله، نحو: يا تيم الرجال و النساء، و صحةُ هذه المسالةِ مبنيَّة على أنّ العاملَ في البدل هو العاملُ في المبدل.

«أمَّا المعطوفُ» عطفُ نسق،« فإنْ كانَ مع ألْ »سواءٌ كان علماً، نحو: يا زيدٌ و الحارث أو لم يكن، نحو: يا زيد و الرجل،«فالخليلُ» بنُ أحمد الفراهيديُّ نسبته إلى فراهيد، و هي بطنٌ من الأزد، و هو فريدُ العصر و قريعُ[1] الدهر و أستاذ أهل الفطنة الّذي لم يُرَ نظيرهُ، و لا عرفَ في الدنيا عديلُه[2]، حتى قالَ بعضُ أهلِ العلم: إنّه لايجوزُ على الصراط بعد الأنبياء أحد أدقُّ ذهناً من الخليل(ره)«يختار»مع تجويز النصب «رفعَه» لما فيه من مشاكلته للمنادى في حركته، و نظراً إلى المعنى، لأنّه منادى مستقلٌ معنى، و إن لم يصحَّ مباشرة الحرف له و لكونه الأكثرَ في استعمالهم، كما حكاه سيبويه، و وافق الخليلُ تلميذه سيبويه و المازنيُّ.

---

١ - القريع: الفحل ،الكريم ، الغالب.
٢ - العديل: المثل و النظير.

«و يونسُ» بن حبيب الضبيُّ أستاذُ سيبويه يختارُ «نصبَه»، لأنَّه لايجـوزُ أنْ يلـي حرفَ النداء، فينبغي أن لايجعلَ كلفظ ما وَلِيَه، و لذلك قرأ جميعُ القرَّاء ماعدا الأعرجَ[1] قوله تعالى: ﴿ يا جبالُ أوِّبي معه و الطيرَ ﴾[سبأ/١٠] بالنصب، و وافقَ يونسَ أبو عمرو بن العلاء و عيسى بن عمرو الثقفيُّ و الجرميُّ، و عزيَ في غالب المتون هذا الاختيارُ إلى أبي عمرو دون غيره، فالتبسَ الأمرُ على بعض الناس، فتوهَّم أنَّ ذكر يونس في هذا المقام سهوٌ من قلم الناسخ، و سببه أنَّه لم يكن في هذا العلم بالراسخ.

«و» أبوالعباس محمد بنُ يزيد«» بضمِّ الميم و فتح الباء الموحَّدة و فتح الراء المشدَّدة، عُرف بذلك لما حكى السيرافيُّ من أنَّه لَمَّا صنَّف المازنيُّ كتابة الألف و اللام سأل عـن دقيقه و عويصه[2]، فأجابَ بأحسن جواب، فقالَ: قم فأنت المبرِّدُ، بكسر الراء المثبـت للحقِّ، فغيَّره الكوفيُّون، و فتحوا الراء، و جعلوه نبزاً[3].

«إنْ كانَ» المعطوفُ معَ أَلْ علماً «كالخليل» و اليسع و الصعق، فهو«كالخليـل» في اختيار الرفع، أو فيختارُ الرفعَ كالخليل، لأنَّ ألْ لم تفدْ فيه تعريفاً، فهـي كالعـدم، فاشبه عطف النسق المجرَّد من أل، «و إلا»يكن المعطوف مع أل علماً، بل كان جنـساً كالرجل و الطير، فهو «كيونس» في اختيار النصب، لأنَّه يكونُ حينئذ بإحداث أل فيه تعريفاً و تركيباً ما مشابهاً للمضاف، هذا هو المنقولُ الصحيحُ عن المبرد.

و ما وقعَ في الكافية من قول ابن الحاجب و الخليل في المعطوف يختـار الرفـعَ، و أبوعمرو النصبَ، و أبو العباس إنْ كانَ كالحسن فكالخليل و إلا فكأبي عمرو، فمقتضاه كما حلَّه المُصنِّف و غيره من الشُّراح أنَّ المبرِّدَ يوافقُ الخليلَ في اختيار الرفع، إذا كـان المعطوفُ مع أل مثل الحسن في عروض أل و جواز حذفها، فكأنَّه إذن مجرَّدٌ عـن أل، و يوافقُ أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم أل كما في الصعق لامتناع مباشرة حـرف النداء له مطلقاً، فكيفَ يضمُّ، وهو سهوٌ من ابن الحاجب، كما نَبَّهَ عليه الرضيُّ (ره).

قالَ شيخُنا العلَّامةُ محمد بن على الشاميُّ:- أعلى اللهُ مقامَه- و هذا الحلُّ لعبارة ابن الحاجب في الكافية أنَّما علم من شرحه، و إلا فعبارتُه لاتأبي التنزيـل علـى مـا هـو الصحيحُ، و بعدُ ففي كلامه مع السهو في النقل أنَّه لم يعلم منه مذهبُ المبرِّد في عطـف ما فيه اللام الأصليَّة، انتهى، فتأمَّلْ. و تبعَ ابنُ الحاجب على هذا النقل عن المبرِّد صاحبُ اللباب و ابنُ هشام في الجامع الصغير.

---

١ - عبدالرحمن بن هرمز عرف بالأعرج، حافظ، قارئ، و هو أوَّل من برز في القرآن و السنن، مات سـنة ١١٧ هـ ق الأعلام للزركلي ، ١١٦/٤.

٢ - العويص: الصعب و الغامض.

٣- النبز: لقب السوء.

«و إلا» يكن المعطوفُ معَ أل بلْ كانَ مجرَّداً عنها فهو«كالبدل» في كونه كالمنادى المستقلِّ مطلقاً، فيضمُّ إنْ كانَ مفرداً معرفةً و إلا نصبَ. فتقول: يا زيدُ و بشرُ و يا عبدَالله و بشرُ و يا زيدُ و أبا عبدَ الله و يا عبدَ الرحمن و عبدَ الله، كما تقول: يا بشرُ و يا أبا عبد الله و يا عبدَ الله، لأنَّ العاطفَ كالنائب عن العامل.

و أجاز الكوفيُّون و المازنيُّ نحو: يا زيد و عمراً بالنصب قياساً على المعطوف مع أل، قالَ ابنُ مالك: و ما رواه غيرُ بعيد من الصحَّة، إذْ لم ينوِ إعادةُ يا، فإنَّ المتكلِّم قد يقصدُ إيقاعَ نداءٍ واحد على اسمين، كما يقصد أنْ يشتركا في عامل واحد، انتهى.

«و توابعُ ماً يقدَّرُ ضمُّه» من المنادى المبنيِّ كالمنادى«المعتلِّ»أي المقصور، نحو: يا موسى و يا فتى، و مثلُه المنقوصُ، نحو: يا قاضي و يا غازي، و المنادى المبنيِّ قبل النداء، نحو: يا هذا و يا هؤلاء و يا تأبطَ شرّاً و يا معدي كرب« كتوابع »المنادى المبنيِّ «المضموم لفظاً»، نحو: يا زيد« فترفعُ» أي توابعُ ما يقدَّرُ ضمُّه«للبناء المقدَّر» حملاً «على اللفظ» المقدَّر كالظاهر،و تنصب للنصبُ المقدَّر» حملا «على المحلِّ» كما تنصبُ.

و توابعُ المضموم لفظاً حملاً عليه فتقول: يا موسى الفاضلُ و الفاضلَ و يا فتى نفسُه و نفسَه، و يا قاضي كرز و كرزاً، و يا موسى الحارثُ و الحارثَ، و يا هذا الكريمُ و الكريمَ، و يا هولاء أجمعونَ و أجمعينَ، و يا تأبطَ شراً أخو زيد و أخا زيد، و يا معدي كرب و العباسُ و العباسَ، و قسْ على ذلك.

لا يقال: المنادى المبنيُّ قبلَ النداء ليس بمضموم المحلِّ بل منصوبٌ، لأنَّه مفعول به، لأنَّا نقول: المرادُ بمضموم المحلِّ أنَّه لو وقعَ موقعَه مفردٌ معرفةٌ معربٌ في الأصل لفظاً لكانَ مضموماً، و جاز أن يكونَ مضمومَ المحلِّ مع كونه منصوبَ المحلِّ باعتبارين كهذا في نحو: عجبتُ من ضربِ هذا الرجل، محلُّه الجرُّ باعتبار كونه مضافاً إليه، و الرفعُ باعتبار كونه فاعلاً للمصدر من حيثُ المعنى، و لهذا جاز في تابعه الرفعُ و الجرُّ، و كذلك المنادى ها هنا مضمومُ المحلِّ باعتبار وقوعه موقعَ المنادى المفرد المعرب لفظاً، و منصوبُ المحلِّ باعتبار كونه مفعولاً به.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: تابعُ أيٍّ و اسم الإشارة يجبُ رفعُه عندَ غير المازنيِّ، لأنَّه هو المقصودُ بالنداء. فجعلوا إعرابه بالحركة الَّتي كانَ يستحقُّها لو باشرَه حرفُ النداء تنبيهاً على أنَّه المنادى، نحو: يا أيُّها الرجل و يا هذا الرجلُ، إنْ كانَ المرادُ أوَّلاً نداءُ الرجل، و إنَّما أتي باسم الإشارة وصلةً لنداء الرجل، و إنْ كان المرادُ نداءَ اسم الإشارة دونه، جاز فيه الرفعُ و النصبُ.

الثاني: قالَ أبوحيَّان: التابعُ لأيٍّ في النداء وصفٌ و قيلَ: عطفُ بيان. قالَ ابنِ السَّيِّد: و هو الظاهرُ، انتهى. و فَصَّلَ بدرُ الدين مالك في شرح الخلاصة فقالَ: إنْ كانَ مشتقّاً فهو نعتٌ نحو: يا أيُّها الفاضلُ، و إنْ كانَ جامداً فهو عطفُ بيان، نحو: يا أيُّها الغلامُ، انتهى.

و أمَّا تابعُ اسم الإشارة في النداء و غيره فإنْ كانَ مشتقّاً فلاخلافَ في كونه وصفاً، و إنْ كانَ جامداً فمن اشتراط الاشتقاق في الوصف. قالَ: إنَّه عطفُ بيان، و من لم يشترطْ قال: إنَّه وصف، و سمَّاه سيبويه وصفاً أيضاً.

و قالَ ابنُ عصفور: أجاز النَّحويُّونَ في مثل مررتُ بهذا الرجل الصفةَ و عطفَ البيان، و استشكلَه باشتراطهم في البيان أن يكونَ أعرفَ من المبيَّن، و في النعت أنْ لايكونَ أعرف من المنعوت، فكيفَ يكونُ الشيء أعرفَ و غيرَ أعرف.

و أجابَ بأنَّه إذا قدِّر عطف بيان قدِّرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيدُ الجنسَ بذاته و الحضور بدخول أل عليه، و الإشارةُ إنَّما تدلُّ على الحضور دونَ الجنس، و إذا قدِّر نعتاً قال: للعهد و المعنى: مررتُ بهذا، و هو الرجلُ المعهود، فلادلالةَ فيه على الحضور، و الإشارة تدلُّ عليه، فكانَ أعرف، قال: و هذا معنى كلام سيبويه. قالَ السهيليُّ: سيبويه و إنْ سمَّاه صفةً، فمذهُبه التسامحُ في هذه التوابع كلِّها، و قد سمِّي التوكيد و عطفَ البيان صفةً في غير موضع، و قد عرفتَ مذهبه في ذلك، انتهى.

مميِّز أسماء العدد

ص: الرابع: مميِّز أسماء العدد، فمميِّزُ الثلاثة إلى العشرة مجرورٌ و مجموعٌ، و مميِّزُ ما بين العشرة و المائة منصوبٌ مفردٌ، و مميِّزُ المائة و الألف و مثنَّاهما و جمعه مجرور مفرد، و رفضوا جمعَ المائة. و أصولُ العدد اثنتا عشرة كلمةً: واحد إلى عشرة و مائة و ألف، فالواحدُ و الاثنان يذكَّران مع المذكَّر و يؤنَّثان مع المُؤنَّث، و لايجامعهما المعدودُ بل يقال:رجل ورجلان. و الثلاثة إلى العشرة بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَها عليهمْ سَبْعَ لَيالٍ و ثَمانية أيّامٍ﴾.

تتمَّةٌ: و تقول أحَدَ عَشَرَ رجلا، و اثني عشر رجلاً في المذكَّر، إحدى عشرة امرأة، و اثنتا عشرة امرأة، في المُؤنَّث و ثلاثة عَشَرَ رَجُلاً إلى تسعة عشر رجلاً في المذكَّر، و ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة في المُؤنَّث، و يستويان في عشرين و أخواتها، ثُمَّ تعطفُه فتقول: أحدٌ و عشرون رَجُلاً، و إحدى و عشرون امرأة، و

اثنان و عشرون رجلاً، و اثنتان و عشرون امرأة، و ثلاثةٌ و عشرون رجلاً، و ثلاثٌ و عشرون امرأة، و هكذا إلى تسعٍ و تسعين امرأة.

ش:«الرابعُ» ممَّا يردُ منصوباً و غيرَ منصوب «مميِّزُ أسماء العدد» بفتحتين، و العددُ قيلَ: كميَّةٌ تطلقُ على الواحد، و ما يتألَّفُ منه، فيدخلُ فيه الواحدُ، و قيلَ: نصفُ مجموع حاشيته، فيخرجُ، و قد يتكلَّفُ لادراجه بشمول الحاشية الكسر، و الحقُّ أنَّه ليسَ بعدد، و إن تألَّف منه الأعداد، كما أنَّ الجوهرَ الفردَ عند مثبتيه ليس بجسم، و إن تألَّف منه الأجسام، قاله المُصَنِّف في الخلاصة.

قالَ في الكشكول: أجمعَ أربابُ الحساب على أنَّ تعريفَ العدد بأنَّه ما ساوَي نصفَ مجموع حاشيته لايصدقُ على الواحد، إذ ليس له حاشيةٌ تحتانيَّةٌ، و فيه نظرٌ، إذ حاشية الفوقانيَّة لكلِّ عددٍ تزيدُ عليه بمقدار أو نقصان الحاشية التحتانيَّة عنه، و من ثَمَّ كان مجموعهُما ضعفه.

قد أجمعُوا على أنَّ العددَ إمَّا صحيحٌ أو كسرٌ، فتقولُ: الحاشيةُ التحتانيَّةُ للواحد هي النصفُ، فالفوقانيَّة واحدٌ و نصفٌ، لأنَّها تزيدُ على الواحد بقدر نقصان النصف عنه، كما هو شأن حواشي الأعداد، فالواحدُ نصفُ مجموعهما، فالتعريف المذكور صادقٌ على الواحد، انتهى.

قالَ الرضيُّ: و منعَ بعضهم أنْ يكونَ الاثنان من العدد. قالُوا: لأنَّ الفردَ الأوَّل و هو الواحدُ ليس بعدد، فكذا يَنبغي أن يكونَ الزوجُ الأوَّل، و هذا كلُّه مبنيٌّ على اصطلاح الحساب.

و أمَّا النحاةُ فعلى أنَّ كلًّا من الواحد و الاثنين عددٌ لاخلافَ بينَهم في ذلك، و لهم في تعريفه عبارتٌ من أحسنها قولُ البلخيِّ[1] في الوافي: العدد ما يقع جواباً لكم.

«فمميِّزُ الثلاثة إلى العشرة» بدخول الغاية في حكم ما قبلها «مجرورٌ» بإضافتها إليه لإبهام العدد و إضافة المبهم إلى مميزه ككلٍّ و غير، كما تقولُ: كلُّ رجل، و أمَّا نحو أحد عشر رجلاً فسيأتي وجهه.«و مجموع» و حقُّه أن يكون مكسَّراً من أبنيه القلَّة، نحو: ثلاثة أفلس و أربعه أعبد و سبعة أبحر، و أما كونُه مجموعاً فلقصد التطابق في المعنى، و أمَّا كونه من أبنيّة القلَّة فلأنَّ الآحاد من العشرة فما دونها للقلَّة فَناسبَ أنْ يكونَ مميِّزُها قليلاً، و قد يكونُ سالماً إن أهمل تكسيره، نحو:﴿ سبع سماوات﴾ [البقرة/٢٩]، و﴿سبع بقرات﴾[يوسف/٤٣]، و خمس صلوات، أو جاوَر ما أهمل تكسيرُه، نحو:﴿ سبع

---

١ – أحمد بن سهل أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام، جمع بين الشريعة و الفلسفة و الأدب و الفنون، من مؤلفاته نظم القرآن، شرائع الأديان، مات سنه ٣٢٢ هـ ق . المصدر السابق ١/١٣١.

سنبلات ﴾[يوسف/٤٣]، فإنَّه في التنزيل مجاور سبع بقرات، و لذا جاءَ في غير الآية سبع سنابلَ .

و قد يكونُ من أبنية الكثرة إنْ أهمل بناءُ القلّة، نحو: ثلاثة جوار و أربعة رجال و دراهم، أو كانَ له بناءُ قلّة، لكنَّه شاذٌّ قياساً، نحو﴿ ثلاثة قروء[1] ﴾[البقرة/٢٢٨]، فإنَّه جمعُ قرء بفتح القاف و سكون الراء، و جمعُه على إقراء شاذٌّ أو سماعاً، نحو: ثلاثة شسوع[2]، فإنَّ أشساعاً قليلٌ في الاستعمال.

تنبيهات: الأوَّل: قالَ بعضُهم: ربَّما يُخرج قولُه بمجموعَ ما إذا كانَ المميِّزُ اسمَ جنس كشجر و تمر، أو اسم جمع كقوم و رهط، فإنَّ كلًّا منهما يقعُ مميِّزاً، فيخفضُ بمن كقولك: ثلثٌ من التمر، و عشرة من القوم، و قد يخفضُ بالإضافة، نحو:﴿ و كان في المدينة تسعةُ رهط ﴾[النمل/٤٨]. و في الحديث: ليس فيما دونَ ثلاثةٍ ذودٍ صدقةٌ[3]. و كقوله[من الرجز]:

٤٥٠- ..... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلِ[4]

و يجوزُ أنْ يجابَ بأنَّ المرادَ بقوله بمجموع، ما يفيدُ الجمعيَّة، سواءٌ كان جمعاً أو اسمَ جنس أو اسم جمع، فعلى هذا فالمرادُ بقوله:«بمجرور» أعمُّ من المجرور بالإضافة أو بالحرف، و قد أجمعوا على جرِّ اسمي الجنس و الجمع بمن، و أمَّا بالإضافة ففيه مذاهبُ: أحدُها: الجواز على قلّة، و هو مذهبُ ابن عصفور، و الثاني: الاقتصارُ على ما سمعَ، و هو مذهبُ الأكثرين، و الثالثُ: التفضيل في اسم الجمع، فإنْ كانَ ممَّا يستعملُ للقليل فقط، نحو: نفر و رهط و ذود جازَ، و إن كانَ ممَّا يستعملُ للقليل و الكثير كقوم و نسوة لم يجز، و هو مذهبُ المازنيِّ.

الثاني: لم يستثنِ المُصنِّف المأئة إذا وقعت مميِّزاً، فإنَّها تفرد غالباً، نحو: ثلاثمائة و أربعمائة، اعتماداً على ما سيأتي في كلامه قريباً من أنَّهم رفضوا جمعها، و سيجئ الكلامُ على ذلك.

و مميِّزُ ما بين العشرة و المأئة، و هو أحد عشر إلى تسعة و تسعين، منصوبٌ، أمَّا في المركَّب نحو: أحد عشر و بابه فلتعذُّر الإضافة، إذ هي ملزومةٌ لجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، فكرهوا ذلكَ، و لايردُ قولهم: خمسة عشر زيد، لأنَّ المضاف إليه ثَمَّ هو المقصودُ

---

١ – قال الأصمعي في قوله تعالى: ثلاثة قروء: جاء هذا على غير قياس و القياس ثلاثة أقرؤٍ و لايجوز أن يقال ثلاثة فلوس، أنَّما يقال ثلاثة أفلس. و القروء: الأطهار. لسان العرب٣/٣١٦٥.

٢ – الشسوع و الأشساع مفردهما الشسع: سيرٌ يمسك النعل بأصابع القدم.

٣ – روى: ليس فيما دون خمس ذود صدقة: صحيح البخاري ١/٦١١، رقم ١٣٥. الذود: القيطع من الأبل.

٤ – صدر البيت«كأنَّ خُصيبه من التدلِّل»و هو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنَّى أو لسلمي الهذلية. **اللغة**: خصيبه: الخصيان، التدلِّل: الترهل، ظرف عجوز : و هاء من جلد، ثنتا حنظل: حنظلتان.

بالأوَّل، و إنَّما جيءَ به لبيان المضاف، فكان الجميعُ كالشيء الواحد، و المضاف إليه في خمسة عشر زيد مغايرٌ للأوَّل، فلم يكن معه كالشيء الواحد.

أمَّا في العقود فلأنَّه لايتصوَّرُ إضافته، لا معَ حذف النون و لا مع إبقائها، أمَّا مع حذفها فلما يلزمُ من حذف نون أصليَّة وضعتْ مع الكلمة، و أمَّا مع إبقائها فلأنَّه يلزمُ إبقاءُ نون تشبهُ نونَ الجمع المحقَّق، و كلٌّ منهما مستكرهٌ مفردٌ، نحو: ﴿ أحد عشر كوكباً ﴾[يوسف/١٤]، ﴿ هذا أخي له تسعٌ و تسمعونَ نعجةً ﴾[ص/٢٣].

و إنَّما أفرد لكون المفرد هو الأصل، و هو أخفُّ من الجمع، و الغرض من التفسير به حاصلٌ فلايسوِّغُ العدول عنه من غير داع، و أمَّا قوله تعالى:﴿ و قطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمَماً ﴾[الأعراف/١٦٠]، فليس أسباطاً فيه بتمييز، بل بدلٌ من اثنتي عشرة، و التمييزُ محذوفٌ، أي اثنتي عشرة فرقةً، و لو كانَ تمييز لذكَّر العددان، لأنَّ السبطَ مُذكَّر.

و ذهبَ بعضُهم إلى أنَّه تمييزٌ، و أجابَ ابنُ مالك في شرح الكافية عن التأنيث بأنَّه ممَّا رجِّح فيه اعتبار المعنى، فذكرُ أُمَماً يرجِّحُ حكمَ التانيث، كما رجَّحه ذكر كاعبان و معصر في قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٤٥١- وكَانَ مجَنِّي دونَ مَنْ كُنتُ أتَّقي ثلاث شخوص كَاعبان و مُعْصِرُ[1]

و هذا منه مخالفٌ لما في شرح التسهيل من أنَّه بدلٌ لا تمييز، و يبقَى الإشكالُ في أنَّ أسباطاً جمعٌ، و مميِّز المركَّب مفردٌ.

و في الكشاف إنَّ المرادَ: و قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، و إنَّ كلَّ قبيلة أسباطٌ لا سبطٌ، فأوقع أسباطاً موقعَ قبيلة.

قال ابنُ مالك: و مقضي ما ذهبَ إليه أن يقالَ: رأيت إحدى عشرة أنعاماً إذا أريد إحدى عشرة جماعة، كلٌّ واحدة منها أنعام، و لابأس برأيه لو ساعده استعمال، لكن قوله: كلُّ قبيلة أسباطٌ لا سبطٌ مخالفٌ لما يقوله أهلُ اللغة: إنَّ السبطَ في بني اسرائيل بمنزلة قبيلة من العرب، فعلى هذا يكون معنى قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباطٌ واقعٌ موقعَ قبائلَ لا موقعَ قبيلة، فلايصحُّ كونه تمييزاً، فالتمييزُ محذوفٌ، انتهى.

و قول الحديثيِّ: الظاهر أنَّ الزمخشريَّ أعرفُ باللغة دفع للنقل بمجرَّد دعوى لم يقم عليها دليلٌ، قال الدماميني: و ما إخالها إلا عصبيَّة عجميَّة أوجبت التحامل[2] على أبناءِ العرب، انتهى.

---

١ - **اللغة:** كاعبان: تثنية كاعب من كَعَبَتِ الفتاة: نهد ثَدْيُها، المعصر: اسم فاعل من أعصرت الفتاة: بَلَغت شبابها.

٢ - التحامل: التكلّف على مشقة و إعياء ما لايطيق.

و في التصريح إنَّ القولَ بالبدليَّة من اثنتي عشرة مشكلٌ على قولهم: إنَّ المبدلَ منه في نيَّة الطرح غالباً، و لو قيلَ: قطعناهم أسباطاً لفاتت كميَّةُ العدد، و حمله على غير الغالب لايحسن تخريجُ القرآن عليه، انتهى. و في سلبه الحسن عن غير الغالب نظرٌ، انتهى.

تنبيه: حكي الكسائي أنَّ من العرب من يضيفُ العشرينَ و أخواته إلى مميِّزه منكَّراً أو معرَّفاً، فيقولُ: عشرو درهمٍ و أربعو ثوبةٍ، و هو شاذٌّ، لايقاسُ عليه، فلايردُ على قضيته كلام المُصنِّف.

«و» مميِّزُ« المائة و الألف و تثنيتهما و جمعه» أي جمع الألف «بمجرور» بإضافتها إليه «مفرد»، نحو: مائة رجلٍ و مائتي رجلٍ و ألف رجلٍ و ألفي رجلٍ و ثلاثة آلالف رجل، و إنَّما كانَ مجروراً مفرداً، لأنَّ المائة و الألف لما أشبهَا الثلاثةَ في اللفظ من حيثُ إنَّهما من أصول العدد مثلها، و لاتركيبَ فيها، و لا زيادةَ و لا عطفَ، و أشبها أحد عشر إلى تسعة وتسعين في الكثرة، معَ أنَّهما يقترنان بهذا القسم، أعطى مميِّزهما أحد حكمي الثلاثة إلى العشرة، و هو الجرُّ، و أحد حكمي أحَد عشر إلى تسعة و تسعين، و هو الإفراد توفيقاً بين الشبهين، و لم يعكس، لأنَّ المفردَ هو الأصلُ مع حصول الغرض به.

و قد يجئ تمييز المائة جمعاً كقراءة الأخوين حمزة و الكسائي: ﴿ و لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنينَ ﴾[الكهف/٢٥]، بحذف التنوين للإضافة، و مَنْ نوَّن جعلَها عطفَ بيان، و جعلَها بعضُهم بدلاً، و رُدَّ بأنَّ البدلَ على نيَّة طرح الأوَّل، و لو قيلَ: و لبثوا في كهفهم سنين لفاتَ التنصيصُ على كميَّة الأعداد، و يجابُ بأنَّ نيَّة الطرح غالبة لا لازمة.

قالَ الزَّجاجُ : و لايكونُ سنين تمييزاً لما يلزم عليه أنْ يكونَ قد لبثوا تسعمائة سنة.

قالَ ابنُ الحاجب: و وجهه أنَّه فُهِمَ من لغة العرب أنَّ مميِّزَ المائة واحد من مائة كقولك: مائة رجل، فرجلٌ واحدٌ من مائة، فلو كانَ تمييزاً لَكان واحداً من ثلاثمائة، و أقلُّ سنين ثلاثة، فكأنَّه قيل: ثلاثمائة ثلث سنين، فيكون تسعمائه، و هذا بعينه جازَ في قراءة حمزه و الكسائي بالإضافة، فإنَّ سنين فيها تمييزٌ لاغيرُ، و إن لم يكن منصوباً.

قال الطيبيُّ[١]: و هذا يطَّردُ في اثنتي عشرة أسباطاً على القول بأنَّه تمييزٌ، فيلزمُ أنْ يكونَ ستَّة و ثلاثين سبطاً، ثُمَّ قالَ ابن الحاجب: ما ذكره الزَّجاج غيرُ لازم، لأنَّ ذلك أنَّما يلزمُ إذا كانَ المميِّزُ مفرداً، و أمَّا إذا كانَ جمعاً فالقصد فيه كالقصدُ في وقوع التمييز جمعاً، انتهى.

---

١ - الحسن بن محمد الطيبي، الإمام المشهور العلَّامة في المعقول و العربيّة و المعاني و البيان. صنَّف: شرح الكشاف، التبيان في المعنى و البيان. شرح المشكاة. بغية الوعاة١/٥٢٢.

و يجيءُ مميِّزها منصوباً مفرداً، كقوله[من الوافر]:

٤٥٢- إذا عاشَ الفتى مأتين عاماً فقد ذهبَ المسرَّةُ و الفتاء[1]

و لايردُ شيء من الأمرين على قضيّة كلام المُصنِّف، لأنّه شاذّ.

«و رفضوا» أي العرب تركوا «جَمعَ المأئة» مضافاً إليها ثلاث و أخواته، و لم يقولوا ثلاثمئات أو مائين، و إنْ كانَ هو القياس، لأنَّ مميِّزَ الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً، كما مرَّ، لكنهم كرهوا الجمعَ هنا لما في الإتيان به من تكرُّر معنى التانيث، لأنَّ الجمعَ مُؤنَّث معنى، و المائة أيضاً مونثٌ، فعوملَ بالخفَّة لذلك، أو لأنَّ المائة و إنْ أفردت لفظاً فهي جمعٌ معنى، لأنَّها عشرُ عشرات و هو عددٌ قليلٌ. و قد جاء في الشعر[من الطويل]:

٤٥٣- ثلاثُ مئينَ للملوكِ وَفَى بها ردائي و جلَّت عَنْ وُجوهِ الأَهاتِمِ[2]

قالوا: قتلَ في معركة ثلاثةُ مَلوكٍ من العرب، و كانَ دياتُهم ثلاثمائة بعير، فرهنَ ردائه بالدِّيات الثلث، و هو دليلُ شرَفه، و وجوه الأهاتم أعيانهم، و هم بنو الأهتم سنان بن سميٍّ، سمِّي بذلك لأنَّه كسرَ ثنيته يوم الكلاب، و الهتمُ كسر الثنايا من أصلها، و لايردُ ذلك على قضية كلام المُصنِّف، لأنَّه شاذٌّ.

قال الرضيُّ. و إنْ لم يضعف إلى المائة ثلاثٌ و أخواته جمعت، و أضيفَ ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: مئات رجل، انتهى.

«و أصولُ العدد» الّتي يرجعُ إليها«اثنتا عشر كلمةً»، و أشارَ بترك تعيين الفروع إلى أنَّه لايضبطُها عددٌ، و هي« واحد إلى عشرة»، و الغاية داخلةٌ فهي عشر كلمات،«و مائة و ألف» كلمتان أخريان مع العشر المذكورة، فالمجموعُ اثنتي عَشره كلمةً، و ما عداها فهو متفرِّعٌ عليها إمَّا بتثنيته، نحو: مأتين و ألفين، و إمَّا بجمع، نحو: مئات و ألف، و إمَّا بإلحاق علامة الجمع، نحو: عشرين و أخواته و إمَّا لعطف، نحو: ثلاثة و عشرين و أخواته، و إمَّا بالتركيب التضمُّني، نحو: خمسة عشر، و إمَّا بالتركيب الإضافيِّ، نحو: ثلاثمائة.

«فالواحدُ» اسم فاعل من وحد يحد، أي انفرد، فهو بمعنى المنفرد، أي العدد المنفردُ،«و الاثنان» لفظٌ موضوعٌ لواحدين من المثنَّى، فاللامُ محذوفةٌ، و«يذكَّران مع» العدد«المذكَّر»، فيقال: رجلٌ واحدٌ و رجلان اثنان، «و يؤنَّثانِ مع» العدد«المُؤنَّث»، فيقال: امراةٌ واحدةٌ و امرأتانِ اثنتان أو ثنتان على الأصل.

---

١ - هو للربيع بن ضبع الفزاري و إنَّه كان من المعمرين فلمَّا بلغ مأتي سنة قال الأبيات و هذا البيت منها. **اللغة**: الفتاء: الشباب.

٢ - البيت للفرزدق. **اللغة**: الرداء: الثوب، جلّت: كشفت.

و القياس بتذكير المذكّر و تأنيث المُؤنّث، و يشاركها في ذلك ما وازن فاعلاً مطلقاً، و العشرة إذا ركّبت، فتقول: الجزءُ الثالثُ و الثالث عشرَ و المقامة الثالثة و الثالثة عشرة.

«و لايجمعُهما»أي الواحد و الاثنان« المعدودُ»، فلايقالُ: واحد رجل و لا اثنان رجلان، « بل يقال: رجل و رجلان »، لأنّ رجلاً يفيدُ الجنسَ والوحدةَ، و رجلين يفيدُ الجنسَ و الاثنينيَّة، فلا فائدةَ في الجمع بينهما بخلاف البواقي، فإنّه لاتستفاد العدد و الجنس إلا من العدد و المعدود كليهما، فإذا قلت: ثلاثة، أفادَ العدّةَ دونَ الجنس، و إذا قلت: رجال، أفادَ الجنسَ دونَ العدّة، فإذا قصدتَ الإفادتين جمعتَ بين العدد و المعدود فقلتَ: ثلاثة رجال مثلاً.

قال ابنُ هشام و غيره: و أمّا قوله[من الرجز]:

٤٥٤- كَأنّ خُصْيَيه منَ التّدلُّلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[1]

فشاذٌّ، لايردُ على ما تقرّر، و لايخفى أنّ التعليل المذكور لايتأتّي في مثل هذا ضرورة أنّ جنس المعدود و هو حنظلٌ لايستفادُ من العدد كما في رجلان .

قال عصامُ الدين في شرح الكافية: و تنقيحُ التعليل أنّ العربَ استغنوا بتوحيد ما يجعلُ تمييزاً عن الواحد و بتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الأعداد، فإنّه لايمكنُ تصرُّفٌ في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد، انتهى.

«و الثلاثةُ إلى العشرة» بدخول الغاية«بالعكس» أي تؤنّثُ مع المذكّر، و تذكّرُ مع المُؤنّث، سواءٌ كانَ منهما حقيقيّاً، نحو: ثلاث نسوة و ثلاثة رجال، أو مجازيّاً نحو قوله تعالى:﴿ سَخَّرها عليهم سبعَ ليال و ثمانيةَ أيّام﴾[الحاقة/٧]، فذكّرَ سبع مع ليال، و هي مؤنّثةٌ، و أنّثَ ثمانية مع الأيّام، و هي مُذكّر.

قالَ [الأسترآباذي] في البسيط: و ذلك للفرق و عدم الإلباس، و هذا من غريب لغتهم، لأنّ التاء علامةُ التأنيث، و قد جعلت هنا علامةَ التذكير، قال: و هذا الّذي قصدَ الحريرى بقوله في مقاماته الموطن الّذي يلبسُ فيه الذكران براقعَ النسوان و تبرزُ ربّاتُ الحجال في عَمائم الرجال، انتهى.

و قالَ ابن مالك و غيره: إنّما حذفت التاءُ من عدد المُؤنّث، و أثبتتْ في عدد المذكّر في هذا القسم، لأنّ الثلاثةَ و أخواته أسماءُ جماعات، كزمرة و أمة و فرقة، فالأصلُ أن يكونَ بالتاء لتوافقَ نظائرها، فاستصحب مع المذكّر لتقدُّم رتبته، وحذفت مع المُؤنّث

---

١ - تقدم برقم ٤٥٠.

لتأخُّر رتبته. قال بعضُهم: و لأنَّ المُؤنَّث ثقيلٌ فناسَبه حذف التاء، و المذكَّر خفيفٌ فناسَبه دخولُها ليعتدلا، حكاه في البسيط.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: محلُّ ما ذكر إذا لم يحذف المعدودُ، فإن حذفَ جازَ في الفصيح حذفُ التاء مع المذكَّر، نحو﴿ أربعة أشهر و عشراً﴾[البقرة/٢٣٤]،أي عشرة أيامٍ، و في الحديث: من صامَ رمضان، و أتبعَه بستٍّ من شوَّال[١].

و حكى الكسائي عن ابن أبي الجراج[٢]:«صُمْنا من الشهر خمساً»، و الأفصحُ إثباتها، و أمَّا نحو: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾[الأنعام/١٦٠] فعلى حذف مضاف، أي عشرُ حسنات أمثالها، و لولاه لقيلَ: عشرة، لأنَّ المثلَ مُذَكَّر، و المعتبر مع الجمع حالٌ مفردةٌ في التذكير و التأنيث.

الثاني: إذا كانَ معنى المعدود مُؤنَّثاً، و اللفظُ مُذَكَّراً، و بالعكس جازَ الوجهان تقولُ: ثلاثةُ أشخص، و ثلاثُ أشخص، أي نساء، و ثلاث أنفس، و ثلاثة أنفس أيَ رجال. و الأوَّل هو الغالبُ، و كذا في ما جاز تذكيرُه و تأنيثُه كساق و لسان نحو: خمسة ألسنة و خمس ألسنة و خمسة سوق و خمس سوق.

الثالث: قد يذكَّرُ العددُ من غير إرادة معدود، و هو العددُ المطلقُ، فيُؤتي فيه بالتاء لاغير، نحو: ثلاثةُ نصفُ ستَّة، و لاينصرفُ، لأنَّه علمٌ، كذا قالَ بعضهم، و ما ذكرَه من منع الصرف هو رأي الزمخشريِّ و ابن جنيٍّ و ابن خبَّاز و ابن مالك.

قالَ الرضيُّ قال ابن جنيٍّ: و كذا في بعض نسخ المفصَّل[٣] ما معناه أنَّ الاعداد إذا قُصدَ بها مطلقُ العدد لا المعدود كانت أعلاماً، فلا ينصرفُ إن انضمَّ إلى العلميَّة سبب آخر، كقولك: ستَّةٌ ضعفُ ثلاثة، غير منصرفين، و مائة ضعف خمسين.

قالَ المُصَنِّف يعني ابن الحاجب: إنَّ جارَ الله كانَ أثبته ثُمَّ أسقطه لضعفه، قال: و وجه إثباته أنَّ ستَّة مبتدأٌ، فلولا أنَّه علمٌ لكان مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص. قالَ: و نعم ما قال، و وجهُ ضعفه أنَّه يؤدِّي إلى أنْ يكونَ أسماء الأجناس كلُّها أعلاماً، إذْ ما من نكرة إلا و يصحُّ استعمالَها كذلك، نحو: رجلٌ خير من امرأة، و ذلك جائز في كلِّ نكرةً قامت قرينة على أنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍّ ببعض من جنسها، فمجوِّزُ الابتداء هنا كونُها للعموم، و قد جاءَت النكرة غيرَ المبتدأ أيضاً في الإيجاب للاستغراق، لكن قليلاً، نحو ﴿علمتْ نفسٌ ما قدَّمتَ ﴾[الانفطار/٥]، إلى هنا كلام الرضيّ.

---

١ – تمام الحديث«كان كصوم الدهر». سنن ابن ماجه، ص ٤٠١ ، رقم ١٧١٦.

٢ – لعله محمد بن داود الجرّاح، أديب من علماء الكتاب من أهل بغداد، له كتب، منها: الورقة في أخبار الشعراء، و الشعر و الشعراء، مات سنه ٢٩٦ هـ ق. الأعلام للزركلي ٦/٣٥٥.

٣ – المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري.

هذه« تتمَّةٌ »الأحكام العدد في التذكير و التأنيث،«تقول»: أنت يا مخاطباً في الأعداد المركَّبة عندي «أحد عشر» عبداً اثنا عشر« رجلاً» بتذكير الجزئين«في» العدد «المذكَّر، إحدى عشرة» أمة، اثناعشرة «امرأة» على لغة الحجازيِّين، و ثنتا عشرة امرأة على لغة التميميِّين بتأنيث الجزئين «في» العدد «المُؤنَّث» على الأصل، و القياسُ في المذكَّر و المُؤنَّث.

تنبيهاتٌ: الأوَّل: الهمزةُ في أحد وإحدى منقبلةٌ عن الواو، إلا أنَّ الأوَّل شاذٌّ لازمٌ غالباً عند الجميع و الثاني مطَّردٌ عند المازنيِّ، و هو الأصحُّ كإشاح، و إكاف شاذٌّ عند غيره، و قد اختاروهما في الأعداد المنفيَّة على واحد و واحدة تخفيفاً، و قيل: خوف الالتباس بالصِّفة، و قد يستعملونها فيها أيضاً، لكن قليلاً، فيقال: واحد عشر و واحدة عشرة و واحدة و عشرون، و ربَّما قيل: وحد عشر.

قالَ الرضيُّ: و يستعملُ أحد وإحدى في غير التنييف[1] مضافين مطَّرداً، نحو: أحدهم و إحداهنَّ، و لاتستعمل إحدى إلا في التنييف أو مضافة، و أمَّا أحد فيستعملُ مطَّرداً لعموم العقلاء بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط، نحو: ما جاءَني أحدٌ، و يلزمه الافرادُ و التذكيرُ، قال تعالى: ﴿لستنَّ كأحد من النساء﴾[الأحزاب/٣٢]، و تعريفُه حينئذ نادرٌ، و لايقعُ في إيجاب يرادُ به العمومُ، فلا يقالُ: لقيت أحداً إلا زيداً خلافاً للمبرِّد. قال أبوعلي: و همزتُه في غير الموجب للاستغراق أصليَّة لا بدل من الواو، انتهى ملخَّصاً.

و ما ذهبَ إليه أبوعلي ذهبَ إليه جماعةٌ أيضاً منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل و نصُّه: و أمَّا أحد من قولك: ما في الدَّار أحدٌ و نحوها إذا استُعملت في غير الواجب، همزتُها أصليَّةٌ غير مبدلة، انتهى.

و كانَ الحاملُ لهم على ذلك كما قال الرضي: إنَّهم لَمَّا لم يروا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كونَ الهمزة أصليَّةً، و الأولى أن يقالَ: إنَّ همزته في كلِّ موضع منقلبةٌ عن الواو، ومعنى ما بالدار أحدٌ، ما فيها واحدٌ، فكيفَ ما فوقه، و قد يستعملُ في الموجب بلاتنييف و لاإضافة استعمال واحد، كما في: ﴿قُلْ هو الله أحد﴾[التوحيد /١].

الثاني: ما ذكرناه من أنَّ الألفَ في إحدى للتأنيث هو الأصحُّ الَّذي عليه الجمهورُ، قال ابن بابشاذ في شرح الجمل: و محالٌ أن تكونَ للإلحاق بمنزلة ألف معزى، كما قالَ بعضُهم لأنَّها لو كانت للإلحاق لسُمعَت منوَّنةً في قولك: إحدى و عشرون جاريةً، لأنَّ ألفَ الإلحاق منوَّنةٌ، ما لم يكن الاسمُ الَّذي هي فيه علماً، فإذا بطلَ أنْ تكونَ للإلحاق،

---

١ - أي مع عشرة أو مع عشرين و أخواته.

و بطل أن تكونَ أصليَّةً لعدمها في أحد، و بطل أن تكونَ لتكثير الكلمة لعدم كونها على أكثرَ من أربعة أحرف ثبتَ أنَّها للتانيث. انتهى.

الثالثُ: إنَّما جمعوا بين تأنيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين في اثنتي عشرة، إمَّا لأنَّ التاءَ بدلٌ عن الياء، و ليست للتأنيث، أو لأنَّها زائدة للإلحاق بأصبهان، أو لأنَّ إحدى الكلمتين معربةٌ والأخرى مبنيّةٌ، فكأنَّهما قد تباينا، أو لأنَّهما متضافيان بدليل حذف النون، أو لأنَّ اثنتين بمنزلة ثنتين و تاء ثنتين للإلحاق بمنزلة التأنيث لسكونَ ما قبلها، فكأنَّما ألحقا بمثال جذع، كما ألحقت أخت بمثال قفل، فالتاءُ زائدةٌ.

قالَ ابنُ هشام: كلُّ ذلك قد قيلَ: و السؤالُ عندي من أصله ليس بالقويّ، لأنَّهم قالوا في اسم الفاعل: خامس عشر في المذكّر و خامسة عشر في المُؤنَّث، فأنَّثوا الكلمتين جميعاً، و بنوهما على الفتح، و ذلك مجمعٌ عليه، و كذا في الباقي، فدلَّ على أنَّهم اعتبروا حالةَ الكلمتين قبل التركيب، انتهى.

الرابع: الحجازيُّون يسكنونَ ثنتين عشرة في التركيب إذا كانتْ مختومةً بالتاء كراهةَ توإلى أربع متحرّكات في ما هو كالكلمة الواحدة و بنو تميم تكسرها تشبيهاً بتاء كتف.

قالَ ابنُ بابشاذ: و هذا الموضعُ من أعجب الأشياء، و ذلك أنَّ مذهبَ بني تميم في مثل كتف و فخذ التخفيف[1]، و مذهب أهل الحجاز في مثل هذا الثقيل، و قد انعكس المذهبان في هذا الباب، و ليس له علّةٌ سوى أنَّه حدثَ مع التركيب أحكامٌ، لم تكن قبل التركيبَ لمعنى يختصُّ به، انتهى.

و بعضُ بني تميم يفتحُها إبقاءً لها على أصلها، و بذلك قرأ الأعمشُ:﴿ فانفجرتْ منه اثنتي عشَرة عيناً ﴾[البقرة/٦٠]. و بعضُهم يسكّنُ عينَ عشرة بمتحرّك الآخر لاجتماع أربع فتحات بخلاف اثني عشر، و تقولُ: ثلاثة عشر رجلاً بتأنيث الجزء الأوَّل و تذكير الجزء الثاني، و كذا في ما زادَ إلى تسعة عشر رجلاً بدخول الغاية في عدد المذكّر ثلاث عشرة امرأة بتذكير الجزء الأوَّل و تأنيث الجزء الثاني، و كذا في ما زادَ إلى تسع عشرة بدخول الغاية أيضاً في عدد المُؤنَّث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النّيف تقليلاً لخلاف الأصل.

تنبيهٌ: إذا قلتَ: عندي ثماني عشرة امرأةً، فلكَ فتحُ الياء من ثماني، لأنَّها مفتوحةٌ في ثمانية، و لك إسكانُهَا كما في معدي كرب، و جازَ حذفُها قليلاً مع بقاء كسرالنون دليلاً عليها و فتحها، و هو أولى من الكسر لتوافقَ أخواتها، لأنَّها مفتوحةُ الأواخر مركّبةٌ

---

١ - سقطت هذه الجملة في «س».

مع العشرة، و قد تحذفُ الياء منها في غير التركيب و يجعل الإعراب على النون قال[من الرجز]:

٤٥٥- لَهَا ثَنَايا أَربعٌ حسَانُ وَ أَربَعٌ فَثغرُها ثَمَانُ[1]

و في الحديث : صلّي ثمانَ ركعات، بفتح النون[2].

«و يستويان» أي المذكّر و المُؤنّث «في عشرينَ و أخواتها » من العقد، فتقول عندي عشرون عبداً و عشرون أمة و ثلاثون رجلاً و ثلاثون امرأة إلى التسعين.«ثُمَّ تعطفُ» أنت العقودَ على النيِّف،«فتقول: عندي أحد و عشرون رجلاً» في المذكّر «إحدى و عشرون امرأة» في المُؤنّث،«اثنان و عشرون رجلاً» في المذكّر،« اثنتان أو ثنتان» و عشرون امرأة في المُؤنّث بتذكير أحد واثنان مع المذكّر و تأنيثهما مع المُؤنّث، كما تقدَّم،« ثلاثة و عشرون رجلاً» في المذكّر، «ثلاث و عشرون امرأة في المُؤنّث» بتأنيث ثلاثة مع المذكّر و تذكيرها مع المُؤنّث، كما مَرَّ.

«و هكذا» مع سائر العقود، تقولُ: ثلاثة و تسعون رجلاً إلى تسعة و تسعين رجلاً، و ثلاث و تسعون امرأة«إلى تسع و تسعين امراة».

و يستوي المذكّر و المُؤنّث في المائة و الألف و تثنيتهما و جمعها، و إذا جاوزتهما عطفتَ النيِّف عليهما على ما عرفت، نحو: مائة و ثلاثة رجال و ألف و ثلاث نسوة، بعطف الأقلِّ على الأكثر إلا في التواريخ، فيقدَّمُ الأقلُّ لكون الأكثر معلوماً، نحو: سنة خمس و سبعين و تسعمائة، و هو تاريخ إتمام هذا المتن، وسنة تسع و سبعين و ألف و هو تاريخ إتمام هذا الشرح .

و هنا انتهى كلامُ المُصنِّف (ره) على أنواع المعربات، فأخذ في الكلام على بعض المبنيَّات من الأسماء و لم يستوفها إحالةً على المطوَّلات، كما هو شأن المختصرات، و لذلك قال:

---

١ - لم يسمَّ قائله.**اللغة:** ثنايا: جمع ثنيَّة، و هي أربع من مقدَّم الأسنان، ثنتان من فوق و ثنتان من تحت، الثغر: المبسم، موضع البسم.

٢ - صحيح البخاري،١/٤٨٦،رقم ١٠٣١.